اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية
﴿ بلسان عربي مبين ﴾

اللغة العربية

في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية

إعداد

فريق العمل في

مشروع اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية

١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥م

اللُّغَةُ العَرَبِيَّة

في القَضاءِ الأُرْدُنِّي وكُلِّيَّاتِ الحُقُوقِ في الجامِعاتِ الأُرْدُنِيَّة

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/١١/٥٤٤٣)

٤١٠

اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية
اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية .- عمان: اللجنة الوطنية، ٢٠١٤

(٦٥٨) ص.
ر.إ. : ٢٠١٤/١١/٥٤٤٣.
الواصفات: /اللغة العربية//التعليم العالي/
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

- يطلب هذا الكتاب من اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية على العنوان الآتي:
مجمع اللغة العربية الأردني - شارع الملكة رانيا العبدالله - بجانب مسجد الجامعة الأردنية - ص. ب ١٣٢٦٨ عمان (١١٩٤٢) البريد الإلكتروني jaa@ju.edu.jo

اللجنة الوطنية الأردنية
للنهوض باللغة العربية

اللغة العربية

في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية

إعداد

فريق العمل في

مشروع اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية

قال الأصفهاني:

«إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة

١. الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة	رئيساً
٢. الأستاذ الدكتور إسحق الفرحان	عضواً
٣. الأستاذ الدكتور كامل العجلوني	عضواً
٤. الأستاذ الدكتور عبداللطيف عربيات	عضواً
٥. الأستاذ الدكتور خالد الكركي	عضواً
٦. سماحة الدكتور أحمد هليل*	عضواً
٧. الأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت	عضواً
٨. الأستاذ فاروق صبحي زيد الكيلاني	عضواً
٩. الأستاذ الدكتور همام غصيب	عضواً
١٠. أمين عام وزارة التربية والتعليم، مندوباً عن الوزارة	عضواً
١١. أمين سر اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم	عضواً

* كان سماحة الشيخ الدكتور نوح سلمان القضاة عضواً في اللجنة الوطنية الأردنية، وانتقل إلى الرفيق الأعلى بتاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠١٠م.

فريق العمل في مشروع اللغة العربية في
القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية

الدكتور عبد الحميد الفلاح	رئيساً
الدكتور أنور أبو سويلم	عضواً
الدكتور سمير الدروبي	عضواً
الدكتور غازي أبو عرابي	عضواً
الدكتور فتحي العاروري	عضواً
الأستاذ مأمون الحطاب	عضواً

١. المقدمة:

إن للغة دوراً بارزاً في بناء شخصية الفرد والمجتمع، فهي نبض الأمة وفكرها وأداة ثقافتها، وحاضنة حضارتها، ووسيلة التواصل والاتصال بين أبنائها، ووسيلة التعبير عن القيم الإنسانية والإحساس النبيل تجاه الآخرين.

وهي كما عرفها ابن جني: «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم». وقال فيها بعض المحدثين هي: «أداة اتصال وتعبير تحتوي على عدد من الكلمات بينها علاقات تركيبية، تساعد على نقل الثقافة والحضارة عبر الأجيال».

ومن المؤكد أن الرابطة بين اللغة والثقافة والحضارة وفكر الأمة هي رابطة عضوية تلازمية، فالفكر السليم العميق يحتاج إلى لغة راقية تلائمه، وتكون خير معين لنشره وتمثله والأخذ به.

وهي التي تميز بين شعب وشعب، وأمة وأمة، كما قال في ذلك رينو مايور أحد مديري اليونسكو هي: «أداة الثقافة وحاضنتها، ووسيلة التعبير عنها؛ إذ إن الأمة التي لا تؤمن بنفسها لا وجود لها، وذلك أنه لا يكفي أن يكون لها سفراء ورئيس دولة، وعلم وموظفو جمارك...فإذا لم يكن لشعبها طابع خاص به يعبر عن نفسه وخصائصه، ومميزاته وطرائقه الخاصة في الحياة فلا وجود له، واستقلاله استقلال سطحي لا يدوم. إن الطريقة الوحيدة لأي شعب من الشعوب ليعبر عن وجوده هي الثقافة، والوعي بالطابع الخاص الذي يميزه عن غيره، واللغة هي أداة الثقافة ووسيلتها». (مجلة التعريب، العدد ٢٨، ص٥-١٦، ٢٠٠٥م).

إن للغة العربية خصائصها وسماتها ومكوناتها ونظامها اللغوي المتكامل الذي تنفرد به عن غيرها من اللغات، شهد لها بذلك علماء اللغة من غير أهلها، أمثال المستشرق الأمريكي وليم باول بقوله: «إن اللغة العربية من اللين والمرونة ما يمكنها من التكيف وفق مقتضيات العصر، وهي لم تتقهقر فيما مضى أمام أي لغة أخرى من اللغات التي احتكت بها، وستحافظ على كيانها في المستقبل كما حافظت عليه

في الماضي». (مجلة التعريب، العدد ٢٨، ص١٩، ٢٠٠٥م).

وأكدت بعض الدراسات اللغوية أن اللغة العربية ليست عاجزة عن مواكبة متطلبات ما يجد في الزمان والمكان، وأنها ليست ميتة بل إنها لغة حية نامية متطورة، والعيب ليس فيها، وإنما العيب والتقصير في أهلها الذين لم يقوموا على خدمتها، كما عنيت كثير من الأمم بلغاتها.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في مجال خدمة اللغة العربية، فإن الغالبية العظمى منها بقيت في دائرة التنظير والدراسات، ولم يكتب لكثير منها الخروج إلى حيز التنفيذ والمعالجات الجادة للتوصل إلى تشخيص المشكلات وتحديدها، ووضع الخطط الكفيلة بمعالجة ما تواجهه اللغة العربية من تحديات داخلية وخارجية، كما أنها لم تتوصل إلى الإجابة عن كثير من هذه التحديات من مثل: هل تواجه اللغة العربية خطراً حقيقياً من العولمة يتهددها ويهمشها ويبعدها عن دورها الحضاري؟ وهل هذا الخطر كامن في ذاتها ومنظومتها اللغوية أم أنه مفروض عليها من خارجها؟ وهل للازدواجية اللغوية وطغيان العامية أثر في تعلمها وتعليمها وإتقان مهاراتها؟ وهل التشريعات الناظمة للغة العربية على مستوى الوطن العربي كافية للحفاظ عليها؟ وهل نحن مستعدون للدفاع عنها، ومدها بالحياة في هذا العصر؟ وهل تكوّن لدينا وعي لغوي بأهمية اللغة العربية ودورها في بناء الفرد والمجتمع؟ وهل تجسد لدينا اعتقاد أنه لن تكون للجهود المبذولة في خدمة التربية والثقافة والعلوم والمعرفة على مستوى الوطن العربي جدوى إلا من خلال خدمتنا للغة العربية والمحافظة عليها، وإحلالها مكانها اللائق بها في جميع مجالات حياة أمتنا العربية: الدينية والسياسية والفكرية والحضارية والعلمية والمعرفية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية؟

وإن الأمة العربية حكومات وشعوباً ومؤسسات تربوية وتعليمية وثقافية وأكاديمية وتشريعية وتنفيذية وغيرها مدعوة لأن توحد جهودها لرفع هذا الظلم والحيف عن هذه اللغة.

ولعل مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي أقرته القمة العربية التي عقدت في شهر آذار عام ٢٠٠٩م في الدوحة، يكون قادراً على إنصاف اللغة العربية، وإحلالها مكانها اللائق بها في جميع مجالات حياة أمتنا العربية العلمية والعملية.

وإن الناظر في مكونات هذا المشروع: أهدافه ومنطلقاته، ومتطلباته وبنوده، وآليات تنفيذه الفنية والإدارية والمالية، ولجانه الوطنية العليا، يدرك أنه مشروع قومي حيوي وضروري في مسيرة التطوير والنهضة لأمتنا العربية، وأنه أعد إعداداً علمياً وإدارياً جيداً ومحكماً؛ إذ نبه إلى كثير من القضايا التي يجب مراعاتها ، والأخذ بها لبناء مجتمع المعرفة العربي الذي لا يمكن تحقيقه إلا بالحفاظ على اللغة العربية والعناية بها، وجاءت أهدافه متسامية مع مكانة اللغة العربية، ومنطلقاته مؤكدة لدورها الإنساني والحضاري، وبنوده معالجة لكثير من القضايا والتحديات التي تواجه اللغة العربية في العصر الحاضر.

وقد أخذت اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة التي أنشئت بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٩م على عاتقها العمل على تنفيذ بنود هذا المشروع، وحددت مشروعات عدة لذلك كان من بينها مشروع دراسة : واقع اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية.

وذلك إدراكاً منها لأهمية الدور الذي تقوم به كليات الحقوق في الجامعات الأردنية في تأهيل الخريجين والعاملين في القضاء، وفي مؤسسات السلطة القضائية ومحاكمها المتعددة، ونقابة المحامين في المملكة الأردنية الهاشمية، ونظراً لما لاحظته من مستوى لغوي لا يرقى إلى أهمية القرارات التي تصدر عن المحاكم العليا، ومستوى الرسائل الجامعية والخريجين، فقد اتخذت قرارها رقم (٦٢-٢٠١٢) تاريخ ١٥ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ الموافق ٧ أيار ٢٠١٢م، بتشكيل فريق عمل لإعداد دراسة ميدانية تحليلية لهذا المشروع، تشمل واقع اللغة العربية في قرارات محكمة العدل العليا، ومحكمة التمييز، ومحاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان، وفي

الرسائل الجامعية: الماجستير والدكتوراه، وبعض محاضرات أعضاء هيئة التدريس، وأوراق امتحانات الطلبة في ست جامعات أردنية، منها أربع جامعات رسمية، هي (الأردنية، واليرموك، ومؤتة، وآل البيت) وجامعتان خاصتان هما: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، وجامعة الإسراء الخاصة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

وفي ضوء ذلك تألفت الدراسة من مقدمة وتمهيد اشتمل على أهمية الدراسة وأهدافها ومشكلتها وإطاريها الزماني والمكاني، والدراسات السابقة، ومجتمع الدراسة وأداتها، وآليات تنفيذها واستباناتها، وأنواع الأخطاء التي رصدها فريق العمل وهي أخطاء في الطباعة والترقيم والإملاء والنحو والصرف والصياغة.

وتوزعت الدراسة على أربعة أبواب:

الباب الأول، واقع اللغة العربية في القضاء الأردني وجاء في أربعة فصول:

الفصل الأول: واقع اللغة العربية في محكمة التمييز

الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في محكمة العدل العليا

الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في محاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان.

الفصل الرابع: مقارنة بين نتائج دراسة واقع اللغة العربية في قرارات محكمة التمييز والعدل العليا، والاستئناف في عمان وإربد ومعان.

الباب الثاني: واقع اللغة العربية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، واقتصر على أربع جامعات رسمية، هي: (الأردنية، واليرموك، ومؤتة، وآل البيت) وجامعتين خاصتين، هما: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، وجامعة الإسراء الخاصة.

وجاء في ستة فصول:

الفصل الأول: واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) في الجامعة الأردنية.

الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) في جامعة اليرموك.

الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) في جامعة مؤتة.

الفصل الرابع: واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) في جامعة آل البيت.

الفصل الخامس: واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) في جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

الفصل السادس: واقع اللغة العربية في الرسائل الجامعية (الماجستير) في جامعة الإسراء الخاصة.

الباب الثالث: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وجاء في ستة فصول هي:

الفصل الأول: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية.

الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة اليرموك.

الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة.

الفصل الرابع: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية

الحقوق بجامعة آل البيت.

الفصل الخامس: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا.

الفصل السادس: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء الخاصة.

الباب الرابع: واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة. وجاء في ستة فصول، هي:

الفصل الأول: واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في الجامعة الأردنية.

الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة اليرموك.

الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة مؤتة.

الفصل الرابع: واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة آل البيت.

الفصل الخامس: واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

الفصل السادس: واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة الإسراء الخاصة.

وختمت الدراسة بمجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي توصلت إليها.

والله نسأل أن يكون هذا الفريق قد وفق في عمله في إطار الخطة التي قدمها،

ووافقت عليها اللجنة الوطنية الأردنية، على الرغم من الصعوبات الجمة التي واجهها في جمع المعلومات، والحصول على قرارات المحاكم، والحصول على نسخ رسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق، وأوراق امتحانات الطلبة، وحضور أو تسجيل محاضرات بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة.

والله الموفق وهو نعم المولى ونعم النصير

٢- أهمية الدراسة وأهدافها

٢-١ أهمية الدراسة

الحكم في اللغة القضاء، ويجمع جمع تكسير على أحكام، والحكم: مصدر قولك: حَكَمَ بينهم يَحْكُمُ؛ أي قَضَى[١].

يقول ابن فارس: «الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع، وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم، وسميت حَكَمة الدابة لأنها تمنعها، يقال: حَكَمْتُ الدابة وأحكمتها، ويقال: حَكَمْت السفيه وأحكمته إذا أخذت على يديه[٢]. وسمي الحاكم حاكماً لأنه يمنع من الظلم، والقاضي لأنه ينصف ويمنع من الظلم.[٣] وقال الزمخشري: «وحاكمته إلى القاضي: رافعته. وتحاكما إليه، واحتكما، وهو يتولى الحكومات ويفصل الخصومات»[٤]

وللحكم معان أخرى، منها العلم والفقه والحكمة[٥].

ويعرف فتحي والي الحكم القضائي بأنه: «كل إعلان لفكر القاضي في استعماله لسلطته القضائية، وذلك أياً كانت المحكمة التي أصدرت الحكم، وأياً كان مضمونه»[٦]

ويعرفه محمود هاشم بأنه: «قرار يصدر عن محكمة (قاض أو أكثر) في خصومة قضائية بهدف الفصل فيها بالشكل المقر قانوناً»[٧]

(١) ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ط٣، مادة (ح- ك-م).

(٢) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٩٤١هـ/١٠٠٤م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢/٩١.

(٣) هويدي شعبان هويدي، ألفاظ الحكم والإدارة حتى نهاية العصر الأموي، نقلاً عن لغة الحكم القضائي، ص١٧.

(٤) الزمخشري، جارالله محمود بن عمر (ت ٥٤٤هـ)، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د.ت، ص٩١.

(٥) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، القاهرة، ط١، ج١/١٩٦، ١٩٦١م.

(٦) فتحي والي، الوسيط في القضاء المدني، ص٦١٥، ١٩٩٨م.

(٧) محمود هاشم، إجراءات التقاضي والتنفيذ، الرياض، ط١، ص١٩٠، ١٩٨٩م.

ويعرفه سعيد بيومي بأنه: «فصل في نزاع قضائي بين طرفين أو أكثر يصدر عن محكمة، أياً كان تشكيلها أو درجتها بالشكل المقر قانوناً»[٨].

ويستدل من هذه المعاني والتعريفات على: «أن للحكم دلالة مركزية هي المنع، وقد تفرعت عنها وحدات دلالية؛ إذ دل لفظ الحكم على الفقه والقضاء، والرئاسة الدينية، وهو بهذه المثابة من الكلمات المتعددة المعاني»[٩].

يتناول موضوع هذه الدراسة عينة من قرارات المحاكم في القضاء الأردني، الصادرة عن محكمة العدل العليا، ومحكمة التمييز، ومحاكم الاستئناف في كل من عمان وإربد ومعان.

وقرارات هذه المحاكم تتضمن الأحكام القضائية المعروضة عليها في ضوء التعريفات السابقة للحكم القضائي، وكما قيل أيضاً: «الحكم القضائي هو عنوان الحقيقة، والحقيقة بنت المداولة، والمداولة تستلزم تبادل الرأي، وغالباً ما تختلف فيها وجهات النظر، وانتصار إحداهما على الأخرى لا يكون إلا بحجة قاطعة أو أقرب ما تكون إلى القطع، أو بفكرة مقنعة يتحول بسببها صاحب رأي إلى غيره. ويستقر بعد قبولها الرأي على قول فصل يصوغه كاتب الحكم القضائي في أسبابه التي تمهد لمنطوقه، وتحمل ما يفصل به هذا المنطوق بين المتنازعين»[١٠].

والعلاقة بين اللغة والقضاء علاقة تلازمية، وحتمية وضرورية، وهما يمثلان عنصرين أساسيين لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فالقضاء يحتاج إلى لغة عالية تحفظه، وتؤديه بكل صدق وأمانة، فاللغة إذن هي القالب الذي تصاغ فيه أحكام القضاء، وهي مستودع نصوص الدستور والقانون، وهي زاد القاضي وأداته التي يفصح بها عن وجه الحق والحقيقة؛ نطقاً في قاعة المحكمة، وكتابة حين يسبح قلمه

(٨) سعيد بيومي، لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر، مصر، ص١٨، ٢٠٠٩م.

(٩) لغة الحكم القضائي، ص١٧.

(١٠)المرجع السابق، ص٥.

في أنهار الصحف معبراً عن دقيق فهمه، وحقيق رؤيته. والقضاء يحفظ للغة هيبتها بأحكامه التي تتأكد مصداقيتها كلما حرصت على سلامة اللغة، واجتنبت اللحن فيها»[١١].

إن هذا القول يؤكد دور اللغة في صياغة قرارات المحاكم من ناحية فهم النصوص ومراعاة دلالاتها العميقة ومعانيها الخفية، وقوانين قواعدها، وأساليبها المتعددة، وتراكيبها في تقديمها وتأخيرها وحذفها وذكرها وأنماط كتابتها، ودقة تعابيرها، وخلوها من الأخطاء الطباعية واللغوية، وإتقان مهاراتها. والقضاة يتداولون، بحكم القانون، ما يعرض عليهم من قضايا ليفصلوا فيها بين الخصوم. «والحكم تكتبه في النهاية يد واحدة يحمل سماتها وينطق بلسانها، وتَدَخُّل سائر أعضاء الدائرة القانونية القضائية في مسودة الحكم بتعديل عبارة أو تغيير كلمة أو تصويب جملة لا ينال من كونه بياناً لغوياً، ونتاج عقل واحد وقلم واحد»[١٢].

ولا شك في أن يد هذا الكاتب ومهنيته القضائية تفرضان عليه أن يكون على دراية تامة بأصول العربية وخصائصها اللغوية والنحوية والصرفية، والأسلوبية، ومهاراتها الإملائية والدلالية كما ذكرنا آنفاً.

وقد كشفت الدراسة الأخطاء التي ترد في قرارات المحاكم في الترقيم والإملاء والأخطاء اللغوية: النحوية والصرفية وفي الصياغة القانونية، وتأثير العامية في لغة الحكم وغيرها، كما تناولت رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المشمولة بالدراسة لبيان مستواها اللغوي من جميع جوانبه وفق ما ذكرناه في قرارات المحاكم، ومستوى لغة أعضاء هيئة التدريس في محاضراتهم، والطلبة في إجابات امتحاناتهم.

---

(١١) المرجع السابق، ص٩.

(١٢) لغة الحكم القضائي ، ص١٦.

ولأهمية اللغة في القضاء قال الفيلسوف الصيني كونفوشيوس: «لو أتيح لي الحكم لبدأت بإصلاح اللغة»[١٣].

وقال أيضاً: «إذا لم تكن اللغة صحيحة فإن ما يقال لا يكون هو المقصود، وما كان يجب عمله يظل مهملاً، وعندئذ تتدهور الأخلاق والفنون، وإذا تدهورت الأخلاق والفنون ضاع الحق والعدل، وأصبح الناس في حال فوضى، ولذلك من المهم ألا يكون هناك ارتجال فيما يقال، وهذا الأمر تسمو أهميته فوق كل اعتبار»[١٤].

وهذا يؤكد أن اللغة تمثل المحور المركزي للعمليات الفكرية المعقدة، ووسيلة التواصل والاتصال بين الجماهير، والتعبير الواضح البينّ لكل مكونات العقل البشري وإنجازاته.

وفي العادة يمر الحكم القضائي في مراحل ثلاث: المداولة، وإصدار الحكم، وتحرير الحكم. وتحرير الحكم هو الذي يهمنا في دراستنا هذه، فتحرير الحكم يكون أولاً على هيئة مسودة موقعة من القضاة الذين سمعوا المرافعة، واشتركوا في المداولة عند النطق به، وقد جرى العرف القضائي على أن تكتب هذه المسودة بخط يد القاضي أو أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة، وأصدروا الحكم، وقد تشتمل على كشط أو تحشير أو إضافة، ولهذا لا تصلح في أغلب الأحيان لأن تكون أصلاً للحكم الذي يستخرج الخصوم منه الصور الرسمية اللازمة، ولذا يطبع الحكم مرة ثانية بوساطة الحاسوب حالياً، ويوقع عليه رئيس الجلسة والقضاة الذين شاركوا في المداولة والنطق بالحكم. وهذا كله يتطلب أن يكون الحكم خالياً من أخطاء الطباعة وأخطاء الإملاء، وأن يلتزم فيه بعلامات الترقيم، وأن يكون خالياً من الأخطاء اللغوية: النحوية والصرفية، وأن تكون صياغته صياغة قانونية لا لبس فيها ولا غموض، ولا يؤتى فيها بلفظ غريب أو صعب مكان لفظ واضح سهل، وألا يلجأ فيها إلى المجاز إلا عند الضرورة، وأن تتسم عباراتها بالدقة والتحديد.

---

(١٣) المرجع السابق، ص١٦.

(١٤) المرجع السابق، ص١٧٤.

وقد «أجمل بعض القانونيين ما يؤخذ على الجملة التشريعية والقضائية في التشريعات وقرارات المؤسسات القضائية ومنها: طول الجملة القانونية طولاً مبالغاً فيه، واعتمادها دائماً على تراكيب معقدة، والتباعد بين أجزاء الجملة التي تكون في الجملة العادية، عادة، بعضها بجوار بعض، واستخدام العبارات المقيدة للمعنى بإفراط، لتقييد أجزاء معينة في الجملة أو لتقييد الجملة كلها، وازدحام الجملة عادة بتفاصيل تجعل من الصعب اختراقها، والتوصل إلى العلاقات بين أجزائها»[١٥].

وهذه أمور كشفت عنها هذه الدراسة في بند الصياغة اللغوية لقرارات المحاكم المشمولة بالدراسة.

ومن الملاحظ في عينات الدراسة أن القضاة في قراراتهم يميلون في عباراتهم إلى الطول المبالغ فيه للجملة، والأصل أن تكون عبارات القرارات واضحة لا لبس فيها عند المخاطبين بها، «وألا تكون عرضة للانحراف بمدلولها بالتفسير والتأويل، وقد وردت في بعض النصوص التشريعية أنه «متى كانت عبارة النص واضحة، ولا لبس فيها، فإنه يجب أن تعدّ تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أياً كان الباعث على ذلك، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه»[١٦].

وإتقان مهارة كتابة القرارات يتأتى عنه «حكم سليم قائم على تحصيل جيد للوقائع، وعلى تفكير وتمحيص معمقين للأحكام القانونية التي تحكم هذه الوقائع، وعلى صياغة سليمة لمدونات حكمه»[١٧].

ومن خصائص أسلوب كتابة القرارات والأحكام أيضاً أنه أسلوب تغلب عليه سمات الكتابة الإجرائية الوظيفية، كما أنه يغلب عليه الأسلوب العلمي الذي

(١٥) محمود محمد علي صبرة، أصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، د.ت، القاهرة، نقلاً عن لغة الحكم القضائي، ص٥٧.

(١٦) المرجع السابق، ص٦١.

(١٧) لغة الحكم القضائي، ص٦٦.

يهدف إلى أداء الحقائق واستقصاء الأفكار، وسهولة العبارة ووضوحها، كما يغلب عليه أسلوب السرد المتسلسل المترابط في حين تخضع الحيثيات لمنطق المقدمات والنتائج، ويتسم المنطوق بالتركيز والإيجاز الشديد[١٨].

ولغة كتابة القرارات والأحكام في الغالب تخلو من المحسنات البديعية والأساليب البلاغية، لأن استخدام هذه الأساليب يضيف غموضاً للمعنى، قد يكون مطلوباً في الأساليب الأدبية لكنه من المحرمات في أساليب الصياغة القانونية[١٩].

ومن الملاحظ أن لغة القضاء قد تأثرت ببعض الظواهر اللغوية الأجنبية، وذلك لاعتماد الأحكام القضائية في بعض مرجعياتها على الترجمة من القوانين الأخرى، مثل اللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية وغيرهما؛ ولذا نجد فيها جملاً حديثة ليس لها مثيل في العربية القديمة، مثل: (طبقاً لهذا، ونظراً لأن، أما وقد اتفقنا، فهي في الإنجليزية:

(According to this، و Because of، و Having agreed)

كما نجد استعمالات لغوية أخرى مثل أشباه جمل ليس لها في العربية الفصيحة حضور، مثل: (وبالتالي) التي تأتي في لغة القضاء بمعنى (من ثم). واستخدام بعض الظروف في مواقع غير مألوفة في الفصيحة، مثل (ثمة) التي تستخدم بمعنى (أي)، وحذف حرف العطف، وخاصة بين معطوفات الأرقام التي لا يتوافر فيها أمن اللبس.

ويجب أن تتسم لغة القضاء بالوقار الذي ينسجم مع المهمة الجليلة التي يضطلع بها القضاء، قال بشر بن المعتمر[٢٠]: «من أراد معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإن حق المعنى الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصونهما عما يفسدهما

(١٨) المرجع نفسه، ص٩٥-٩٦.

(١٩) المرجع نفسه، ص١١٧، وأصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية، ص٢٧.

(٢٠) فقيه معتزلي مناظر، من أهل الكوفة، توفي في بغداد سنة ٢١٠هـ، خير الدين الزركلي، الأعلام، ٢/٥٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٠م.

ويهجنهما... وكن في ثلاث منازل؛ فإن أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيقاً عذباً وفخماً سهلاً، ويكون معناك ظاهراً مكشوفاً وقريباً معروفاً، إما عند الخاصة إن كنت للخاصة قصدت، وإما عند العامة إن كنت للعامة أردت.

والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال، وكذلك اللفظ العامي والخاصي، فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك، وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، على أن تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة التي لا تلطف عن الدهماء، ولا تجفو على الأكفاء، فأنت البليغ التام»[٢١].

وهذا مطلب ليس باليسير تحقيقه في لغة القضاء في الوقت الحاضر، لأن مثل هذا يحتاج إلى أن يكون المشرعون والقضاة وكتاب جلسات المحاضر على دراية كافية باللغة التي تتلاءم مع حيثيات ما يصدر عنهم من قرارات.

ويرى سعيد بيومي في دراسته لغة الحكم القضائي: «أن من القضاة من يؤثر مراعاة المخاطبين بحكمه على اختلاف مداركهم وثقافاتهم فيستخدم بعض الألفاظ المتداولة... ويكاد يقتصر هذا على إيراد بعض الألفاظ والعبارات التي تأتي على ألسنة الشهود، وأطراف الخصومة، التزاماً بنص ما قالوه، استدلالاً بها أو توخياً للفهم الصحيح الذي يتوقف عليه الفصل في الدعوى... وأكثر ما يظهر هذا في الأحكام الصادرة في الجرائم التأديبية، إذ يغلب عليها سرد أقوال الشهود، وأطراف الخصومة كما جاءت على ألسنتهم – ولو كانت مبتذلة أو سوقية- للوقوف على حجم المخالفة ونوعها، وتحديد العقاب الأنسب عليها»[٢٢].

---

(٢١) الجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥) البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٤، ١/١٣٥-١٣٦، بيروت، (د.ت).

(٢٢) لغة الحكم القضائي، ص١٣٢.

وإتقان اللغة في الدراسات العليا وكتابة الرسائل الجامعية أساس يقوم عليه تقويم مستوى الرسالة، كما أن كليات الدراسات العليا تحرص على وضع مواصفات إخراج الرسالة، وتعدّ الحفاظ على المستوى اللغوي مطلباً لا مندوحة عنه، كما تشترط هذه الكليات أن تدقق الرسالة لغوياً قبل إرسالها إلى المحكمين أو المناقشين، للتأكد من خلوها من الأخطاء اللغوية والإملائية والطباعية، وأن صياغتها اللغوية سليمة ومناسبة. وهذه مطالب أساسية غير أن فريق العمل لم يجدها قد تحققت في ما درسه من رسائل الماجستير والدكتوراه، ولا في محاضرات أعضاء هيئة التدريس، ولا في أوراق امتحان طلبة كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، كما سيتضح فيما يأتي.

٢-٢ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- معرفة واقع اللغة العربية في القرارات التي تصدر عن محكمة العدل العليا ومحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف في المملكة الأردنية الهاشمية، وبيان مستواها اللغوي في الصياغة القانونية؛ لأن هذه القرارات تمثل مرجعية قانونية في مسيرة القضاء الأردني.

ب- مدى التزام هذه القرارات بمعاني المصطلحات والمفردات القانونية الدقيقة، والقدرة على اختيار الكلمة المناسبة للمعنى المناسب. تحقيقاً للعدالة في الأحكام والقرارات الصادرة عن المحاكم في السلطة القضائية في الأردن.

ت- بيان حاجة العاملين في السلطة القضائية إلى التأهيل اللغوي، وفق خطط وبرامج ودورات لغوية وتدريبية، تتناسب مع مستوياتهم وفئاتهم وطبيعة أعمالهم.

ث- تشخيص واقع اللغة العربية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية لمعرفة ما فيها من سلبيات لغوية، واقتراح الحلول المناسبة لها.

ج- رفع مستوى الأداء اللغوي لدى الطلبة والباحثين والدارسين في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، وفق خطة متكاملة، تتعاون في صياغتها اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية وكليات الحقوق؛ لتمكين الطالب في مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا من إتقان المهارات اللغوية بمستوى لغوي جيد.

د- التعرف إلى المشكلات اللغوية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة.

٣- مشكلة الدراسة

نصت بنود مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي أقرته القمة العربية في الدوحة سنة ٢٠٠٩م، على النهوض باللغة العربية في كل مجال من مجالات حياة أمتنا العربية العلمية والعملية، والارتقاء بمستوى العاملين فيها لإتقان مهارات اللغة العربية، وإحلالها مكانها اللائق بها في المجالات العلمية والتعليمية والأكاديمية والتربوية والإعلامية والخدمية.

وانطلاقاً من هذا فقد رأت اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية أن لمؤسسات القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية دوراً أساسياً ومهماً في بناء المجتمع الأردني، وأمنه واستقراره، وتحقيق العدالة والمساواة بين أبنائه، والحفاظ على لغته، والارتقاء بها.

وحرصاً من اللجنة الوطنية على تأكيد هذا كله فقد توجهت إلى معرفة واقع اللغة العربية في هذه المؤسسات، وتبين لها من خلال بعض الدراسات والرسائل الجامعية أن اللغة العربية تواجه مشكلة لغوية في مستوى الصياغة القانونية بخاصة، وفي منظومتها اللغوية بعامة، في قرارات المحاكم وفي كليات الحقوق في الجامعات الأردنية.

وجاءت هذه الدراسة لبيان ذلك كله وفق منهج إحصائي تحليلي لعينة عشوائية مما صدر من قرارات عن هذه المحاكم، ومما صدر من رسائل جامعية (الماجستير والدكتوراه) في كليات الحقوق، وأوراق امتحانات الطلبة، وبعض محاضرات أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١م؛ للوقوف على جوانب هذه المشكلة، واقتراح الحلول المناسبة لها.

٤- الإطار الزماني والمكاني للدراسة

حُدد الإطار الزماني للدراسة بأربع سنوات، تبدأ من ٢٠٠٨م وتنتهي في عام ٢٠١١. أما الإطار المكاني فيشمل الجامعة الأردنية في عمان، وجامعة اليرموك في إربد، وجامعة مؤتة في الكرك، وجامعة آل البيت في المفرق، وجامعتين خاصتين، هما، جامعة عمان العربية للدراسات العليا في عمان، وجامعة الإسراء الخاصة في مادبا.

٥- الدراسات السابقة

لم تجُر دراسات ميدانية إحصائية تحليلية في موضوع « واقع اللغة العربية في القضاء الأردني وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية « في حدود معرفة فريق العمل، تناولت الموضوع وفق منهجية ميدانية، واعتمدت على استبانات تفصيلية لقرارات المحاكم المشمولة بالدراسة، ورسائل الماجستير والدكتوراه، وأوراق امتحانات الطلبة، ومحاضرات الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١١م.

وانطلاقاً من الحرص على الإفادة من كل ما كتب في مجال اللغة العربية في القضاء فقد وجد فريق العمل محاضرتين أُلقيتا في المواسم الثقافية لمجمع اللغة العربية الأردني، وكانتا على النحو الآتي:

أولاً: محاضرة بعنوان «اللغة العربية في القضاء الأردني؛ المشكلات والحلول» للأستاذ فاروق الكيلاني، ألقاها في الموسم الثقافي العشرين لمجمع اللغة

العربية الأردني عام ٢٠٠٢م. وهي تلتقي مع هذه الدراسة في الأهداف العامة، وتختلف معها في المنهج والتناول والتفصيلات، أما المنهج فقد اقتصر الأستاذ الكيلاني على ما ورد في مجلة نقابة المحامين الأردنية من قرارات، والغالبية العظمى منها قرارات صادرة عن محكمة التمييز، أما دراستنا هذه فقد كان ميدانها أوسع ومجتمع الدراسة فيها أشمل، إذ اشتملت على قرارات صادرة عن محكمة العدل العليا، وقرارات صادرة عن محكمة التمييز، وقرارات صادرة عن محاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان، وعلى نصوص من رسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وعلى نصوص من أوراق امتحان الطلبة، ومحاضرات لبعض أعضاء هيئة التدريس فيها.

أما الأهداف العامة فقد التقت الدراسة مع ما ورد في المحاضرة التي بذل فيها المحاضر جهداً طيباً في تلمّس العيوب اللّغوية في القرارات التي درسها، وقد حددها في العيوب الآتية:

١. عدم الدقة في التعبير.
٢. تفسير النص بعكس المعنى المقصود.
٣. الغموض والإبهام.
٤. خلق قواعد جديدة غير واردة في النص.
٥. إساءة اختيار التعابير للدلالة على المقصود من الحكم.
٦. سوء الصياغة.
٧. الأخطاء اللغوية.

وقد أسعفته خبرته الطويلة في سلك القضاء في كشف بعض جوانب الأخطاء القانونية التي كان للأخطاء اللغوية أثر في خروجها عن مسارها القانوني الأصيل.

وقسّم محاضرته إلى سبعة مباحث هي:

١. المبحث الأول: عدم الدقة في التعبير، وله صورتان: الأولى انعدام الكفاية اللغوية، والثانية الإفراط اللفظي.

٢. المبحث الثاني: تفسير النص القانوني تفسيراً خاطئاً، وتناول فيه تفسير النص حسب دلالة ألفاظه، وتفسير النص وفق المنطق القضائي، وتفسير النص بطريق القياس.

٣. المبحث الثالث: الغموض والإبهام، وحدّده بثلاثة أسباب: إساءة استخدام الألفاظ التي تعبر عن مفهوم الحكم، واستعمال تعابير قانونية في غير معناها الصحيح، والإيجاز الشديد في عبارات الحكم، ودعّم ما ذهب إليه بأمثلة من قرارات محكمة التمييز.

٤. المبحث الرابع: خلق قواعد جديدة، وذكر فيه حالات كثيرة كانت القرارات القضائية فيها تفسر النصوص القانونية تفسيراً يؤدي إلى خلق قواعد جديدة غير واردة في النص، وأورد أمثلة توضح ذلك.

٥. المبحث الخامس: إساءة اختيار التعابير، ورأى في حالات كثيرة أن القرارات تصدر بعبارات لا تتناسب مع المضمون، فالألفاظ تكون واضحة، ولكنها لا تعبر عن الفكرة التي يريدها القرار. ومثّل لذلك بأمثلة كافية.

٦. المبحث السادس: سوء الصياغة، وهو يراه عبئاً لغوياً يتضمن استعمال عبارات غير صحيحة لغوياً، أو عبارات لا تدل على أي معنى قانوني بحيث لا يُفهم من القرار المعنى المقصود من هذه العبارات، ومثّل لذلك بأمثلة من قرارات محكمة التمييز.

٧. المبحث السابع: الأخطاء اللغوية، وذكر فيه حالات عدة، منها: إطلاق المفرد على الجمع، وإطلاق الحكم نفسه على المُستثنى والمُستثنى منه، وتأنيث المذكر، ونصب خبر إن، ورفع خبر كان، واستعمال حيث في غير معناها الدال على ظرف المكان، ورفع المعطوف على المعطوف عليه المنصوب، واستعمال الاسم الموصول المذكر للمؤنث، واستعمال حرف أم في غير معناه، ونصب الفاعل، ورفع المضاف إليه، وإطلاق المثنى على المفرد، والفعل المتعدي، والمستثنى بإلاّ.

وهذه العيوب اللغوية مما أحصاه فريق العمل في قرارات المحاكم والرسائل الجامعية وأوراق امتحان الطلبة ومحاضرات أعضاء هيئة التدريس، وفريق العمل يرى أن ما توصل إليه الأستاذ فاروق الكيلاني في محاضرته هذه يمثل إضافة نوعية إلى النتائج التي توصل إليها الفريق، ويعد جزءاً مهماً من أجزاء الدراسة.

ثانياً: محاضرة بعنوان: «اللغة العربية ودورها في التشريع والقضاء» للأستاذ فهد أبو العثم، ألقاها في الموسم الثقافي التاسع والعشرين لمجمع اللغة العربية الأردني عام ٢٠١١م، تحدث فيها عن أهمية اللغة العربية في التشريع والقضاء من نواح عدة أهمها: دورها في الاتصال والتواصل وإظهار الحقيقة في الأحكام القضائية، وفي الإقناع والاقتناع، وتطبيق قوانين صارمة تجبر المشتغلين في التشريع والقضاء والمحاماة على إتقانها والعناية بها فيما يقرّرون. وأشار إلى أهمية اللغة العربية في مسيرة الحضارات، ودورها في تنمية المعرفة والتشريع، وأن اللغة والأمة أمران متلازمان ومتعادلان، كما تحدث عن اللغة العربية والدستور الأردني والتشريعات الأخرى التي ترعى اللغة العربية، وتحافظ عليها في كثير من أمور الدولة: التعليمية والعلمية، والثقافية والدينية، والفكرية والسياسية، والاجتماعية والقضائية، وتغريب اللغة عن طريق الغزو والاستعمار، وأهمية إصدار قانون اللغة العربية للمحافظة على ثوابتها، وعدم العبث بها، وإحلالها مكانها اللائق بها في حياة أمتنا العلمية والعملية.

وعلى الرغم من الجهد الطيب الذي بذله المحاضر فإن ما جاء في هذه المحاضرة يلتقي مع ما ذهبت إليه الدراسة من مفاهيم عامة في دور اللغة ومكانها في وحدة الأمة وفكرها وحضارتها وثقافتها وأهمية صدور قانون يحفظ للغة العربية سلامتها ومكانتها واحترامها، وتختلف هذه المحاضرة عن الدراسة في منهجيتها، ومجتمع دراستها، وعينته من ناحية الشمول والسعة وتقصّي الأخطاء اللغوية عن طريق اختيار عينات واسعة من قرارات المحاكم والرسائل الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة، ومحاضرات بعض أعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: مقالة بعنوان: «أهمية اللغة العربية في التقاضي أمام المحاكم» إعداد عبد الجبار سهم، رئيس تحرير الصويرة نيوز نشرها على الموقع (swenariuoasse. moc) بتاريخ ٦-٤-٢٠١١م.

قال في التقديم: «تحتل اللغة العربية مركزاً مميزاً في العمل القضائي المغربي، ليس فقط بوصفها أداة تواصل للترافع والأحكام، ولكن أيضاً بوصفها ثابتاً من ثوابت المجتمع، تسعى القوانين والأحكام إلى حمايته وضمان تداوله، لذلك فحضور هذه اللغة في الجلسات والمداولات والأحكام هو حضور لهوية الإنسان المغربي، بما تنطوي عليه هذه الهوية من أبعاد نفسية واجتماعية وتاريخية، وإذا كان القانون قد ضمن حق الترافع للمواطنين والأجانب على حد سواء، وأتاح للجميع مختلف وسائل الدفاع والإثبات على تنوع أشكالها ولغاتها، في وقت أصبح القضاء ينهض بتنشيط دواليب الاستثمار، ويعالج في اليوم الواحد مئات الوثائق المحررة بلغات أجنبية، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن نتساءل عن المركز الذي تحتله اللغة العربية في العمل القضائي من خلال صناعة القوانين والمنازعات؟».

واقترح على قرّاء صفحة «دراسات قانونية» من جريدة (الصويرة نيوز) جملة من الأمور أهمها: اللغة العربية في الضمير الجمعي، أي أن اللغة العربية تلتصق في وعينا

الجمعي بتكوين عقدي، يتأسس داخل وجداننا على الإيمان بأنها اللغة الكونية التي تتجاوز عالمنا المرئي.... وأن أبعادها البيانية وبناءها المادي مكّنها من التفرد.....

وصارت لغة القانون الأسمى في الدولة (المغربية) منذ دستور ١٩٠٨م الذي تنص المادة (١٨) منه على ضرورة التعرف على العربية كتابة وقراءة، واعتبار ذلك شرطاً لولوج الوظيفة العمومية، وورد في ديباجة الدستور الأخير الصادر ١٩٩٦م أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد، أي أنها لغة الإدارة والتشريع. واللغة العربية في السياسة القضائية، وقد أصبحت العربية هي اللغة الرسمية في القضاء والتقاضي لدى المحاكم بجميع أنواعها وعلى مختلف درجاتها منذ عام ١٩٦٥م. ولم يتعرض المقال إلى واقع اللغة العربية في القضاء المغربي من جهة مستواها وخلوها من الأخطاء اللغوية التي تعيب قرارات المحاكم في مختلف درجاتها. وتلتقي هذه المقالة مع ما أشارت إليه هذه الدراسة من أهمية اللغة العربية ودورها الفاعل في مكونات الأمة بعامة والقضاء بخاصة.

رابعاً: مقال بعنوان «اللغة العربية على كرسي القضاء» منقول من موقع الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، نشر بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٩هـ.

حدد فيه كاتبه هدفه من هذا المقال بقوله: «وموضوعنا هنا إنما هو شيء قليل من أهمية هذه اللغة، وهو اعتلاؤها كرسي القضاء للفصل بين المختلفين. وتطرق فيه إلى بعض تفاسير آيات من القرآن الكريم اختلف فيها بعض المفسرين وفق مقدرتهم اللغوية، ومعرفتهم الفقهية بمدلولات الكلمات ومعاني الحروف والمعاني الحقيقية والمجازية، وضروب الكلام وتراكيبه. ومن أمثلة ذلك ما ذكره في خلاف الفقهاء في معنى الباء في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾. قال: «فمن أركان الوضوء التي بيّنتها الآية مسح الرأس، ولكن العلماء اختلفوا في المقدار الواجب مسحه على قولين. وخلافهم نشأ من الخلاف في دلالة (الباء). الفريق الأول يقول: الباء للتبعيض؛ ولهذا نمسح بعض الرأس، والفريق الثاني يقول: الباء

للإلصاق... وها نحن نحتكم إلى القاضي الحكيم، فالراجح الذي قال به أئمة العلم، ومنهم شيخ الإسلام، أنه القول الثاني، والباء للإلصاق، وهي لا تدخل إلاّ لفائدة، فإذا دخلت على فعل يتعدى بنفسه أفادت قدراً زائداً...»

وهو يؤكد في مقالته أهمية اللغة العربية ودورها في القضاء، وفهم النصوص القانونية فهماً عميقاً لإحقاق الحق، وتأكيد العدالة والمساواة في كل ما يصدر عن القضاء من قرارات وأحكام.

خامساً: دليل الصياغة التشريعية: وهو من إعداد ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل الفلسطينية ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، ومشاركة الدائرة القانونية – المجلس التشريعي، وصدر في فلسطين عام ٢٠٠٠م. وهو جهد بحثي جيد، شارك فيه عدد كبير من الباحثين، وكان هدفه كما ورد في التوطئة: «انطلاقاً من سياسة توحيد التشريعات التي تنتهجها دولة فلسطين وتحديثها، وبعد تلمس ديوان الفتوى والتشريع في وزارة العدل ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت الحاجة إلى توحيد أسلوب الصياغة التشريعية تم الاتفاق على ضرورة إعداد دليل يتضمن إرشادات واضحة ومحددة حول مسائل متنوعة تتعلق بالصياغة التشريعية، ليتبعها الصائغ بثبات، فيصبح أسلوب الصياغة في فلسطين موحداً».

وعلى الرغم من أهمية ما جاء في فصول هذا الدليل إلا أن فريق العمل وجد أن ما ورد في الفصل الثالث منه يلتقي مع الأهداف والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، فقد جاء التركيز في هذا الفصل على أسلوب التعبير القانوني من ناحية الوضوح في التعبير عن الجمل والاصطلاحات. وركز في وضوح صياغة الجمل على الجمل القصيرة، وتفضيل استخدام الفعل المبني للمعلوم على الفعل المبني للمجهول، وتفضيل التعبير الإيجابي على التعبير السلبي، واستخدام الجملة الفعلية

بصيغة المضارع البسيط، والاقتصار على استخدام الجملة الشرطية عند الضرورة، واستعمال الإحالة بحذر.

أما الوضوح في الاصطلاحات فركز الدليل على استعمال الكلمات المناسبة والاصطلاحات المألوفة، والثبات في استعمال الاصطلاحات، واستعمال الاصطلاح الأحدث، وتجنب اصطلاحات غير عربية، واستعمال اصطلاحات وصفية محايدة، وتجنب استعمال اصطلاحات غامضة للربط بين الجمل، وركز على مسائل لغوية معينة، مثل الاعتناء بالقواعد النحوية والإملائية والتشكيل عند اللزوم، واستعمال الضمائر بصورة صحيحة ودقيقة، واستعمال حروف وكلمات معينة بحذر، مثل (كل، وأي) و (الواو و أو) واستعمال علامات الترقيم الرئيسية، والإشارة إلى التواريخ، وإلى الأعداد، والدقة في كتابتها، واستعمال صيغة المذكر بشكل عام، وصيغة المؤنث في حالات خاصة، واستعمال لغة محايدة قدر الإمكان.

وتلتقي هذه الدراسة مع ما جاء في هذا الدليل في هذا الفصل؛ إذ وجد فريق العمل تجاوزات نحوية وصرفية وإملائية وتجاوزات في علامات الترقيم، وضعفاً في الصياغة القانونية في كل ما عرض له في عينة مجتمع الدراسة، لا تلتزم فيها كثير من القرارات كما أشار إليه الدليل.

سادساً: دراسة سعيد بيومي بعنوان: «لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية» وهي رسالة ماجستير في علم اللغة. قال فيها: «تتوزع الدراسة على ثلاثة أبواب؛ يقف أولها على السمات العامة للغة الحكم القضائي، كما يتناول السمات الأسلوبية للغة الحكم القضائي أو ما يعرف بأسلوب كتابة الأحكام والتعبيرات الاصطلاحية والمجازية فيها.

ويتناول الباب الثاني: الخواص التركيبية للجملة في لغة الحكم القضائي، فيقف أولاً على نوع الجملة المستخدمة في لغة الحكم القضائي والظواهر المرتبطة

بها، ثم يتناول الروابط التركيبية في لغة الحكم القضائي والظواهر المرتبطة بها، ثم يتناول الروابط التركيبية في لغة الحكم القضائي، وصور الفصل بالاعتراض بين أجزاء الجملة، وقرينة الإعراب والوظائف النحوية والدلالية للترقيم في جملة الحكم القضائي. ويتناول الباب الثالث: الخواص الدلالية للجملة في لغة الحكم القضائي.

واقتصرت دراسته هذه على محاكم مجلس الدولة بالقاهرة في الفترة (١٩٩٨–٢٠٠٣). ولهذه الدراسة ميزة عن الدراسات الأخرى كونها دراسة أكاديمية قدمت لنيل درجة الماجستير في علم اللغة، وقد بذل الباحث جهداً واضحاً في تلمس بعض الأخطاء اللغوية والنحوية والدلالية والترقيم في جملة الحكم القضائي التي صدرت عن هذه المحاكم.

وتختلف هذه الدراسة عن دراستنا في أن دراستنا أشمل وأوسع، إذ شملت عينات أوسع في قرارات المحاكم، كما تختلف عنها في أن هذه الدراسة شملت كليات الحقوق في بعض الجامعات الأردنية. وتلتقي معها في تلمس مواطن الضعف اللغوي والصياغة القانونية في قرارات المحاكم في القواعد النحوية والصرفية والدلالية والإملاء وعلامات الترقيم وأخطاء الطباعة، معتمدة في ذلك على استبانات إحصائية ميدانية تحليلية، وقد أفاد فريق العمل من هذه الدراسة في بعض الجوانب المشتركة.

سابعاً: دراسات أخرى

ظهر لفريق العمل أن هناك دراسات أخرى تلتقي مع أهداف هذه الدراسة، وذلك مثل: الوسيط في شرح القانون لعبد الرزاق السنهوري، والوسيط في القضاء المدني لفتحي والي، وأصول النقض الجنائي وتسبيب الأحكام لمجدي الجندي، والمدخل لدراسة القانون لمحمد حسام لطفي، وعلم المنطق القانوني لمحمود السقا، وأصول الصياغة القانونية بالعربية والإنجليزية لمحمود صبرة، وألفاظ الحكم والإدارة لهويدي شعبان هويدي.

٦- مجتمع الدراسة

قدم فريق العمل خطة متكاملة للجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية، وقد ناقشتها وأقرتها، وبناء عليها تكون مجتمع الدراسة من قسمين:

القسم الأول: دراسة واقع اللغة العربية في القضاء الأردني في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١)

واقتصر مجتمع الدراسة في هذا القسم على المحاكم الآتية:

- محكمة العدل العليا في عمان
- محكمة التمييز في عمان
- محاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان

واعتمدت الدراسة على استخدام العينات العشوائية الممثلة لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال عينة عشوائية بواقع ١٪ من إجمالي قرارات المحاكم المشمولة بهذه الدراسة، للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

الجدول (١)

عدد القرارات الصادرة عن المحاكم المشمولة بالدراسة

للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١)

المحكمة	عدد القرارات المشمولة بالدراسة
محكمة العدل العليا في عمان	١٤٢
محكمة التمييز في عمان	١٦٧
محاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان	٨٥٧
المجموع	**١١٦٦**

القسم الثاني: دراسة واقع اللغة العربية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة:

واقتصرت عينة الدراسة على الجامعات الرسمية التي فيها كليات حقوق، وعددها أربع جامعات رسمية هي:

- الجامعة الأردنية
- جامعة اليرموك
- جامعة مؤتة
- جامعة آل البيت

وعلى جامعتين خاصتين هما:

- جامعة عمان العربية للدراسات العليا
- جامعة الإسراء

وذلك للفترة الزمنية من (٢٠٠٨-٢٠١١)

وتكون مجتمع الدراسة في هذا القسم من ثلاثة مجتمعات رئيسة، هي:

١- الرسائل الجامعية:

اقتصرت الدراسة على الرسائل الجامعية : الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بهذه الدراسة، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ .

واعتمدت على استخدام العينات العشوائية الممثلة لمجتمع الدراسة، وذلك من خلال عينة عشوائية من رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المذكورة، تمثل كسر معاينة يساوي ١٠٪ من إجمالي عدد هذه الرسائل، واختيرت عينة عشوائية بواقع (١٠٪) من صفحات كل رسالة من الرسائل المختارة لغايات هذه الدراسة، وبلغت (٩١٧) صفحة.

٢- دراسة واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس:

اقتصرت هذه الدراسة على عينة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس التي ألقيت على بعض الشعب من مستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بهذه الدراسة، للفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١١، بواقع مادتين: واحدة إجبارية والأخرى اختيارية للمستويات الثلاثة.

٣-دراسة واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة:

اقتصرت عينة الدراسة على عدد محدد من أوراق الامتحانات النهائية التي عقدت في الفصل الأول من العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣، وقد روعي في اختيارها أن تكون ممثلة للمواد الإجبارية والاختيارية للسنوات والمستويات كافة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) المشمولة بالدراسة. واختيرت ورقتا إجابة بصورة عشوائية من كل شعبة

من الشعب التي وقع عليها الاختيار، وفي كل جامعة من الجامعات المشمولة بالدراسة.

٧- منهجية العمل:

٧-١ استخدم فريق العمل في هذه الدراسة أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية، أي اعتبار كل واحدة من كليات الحقوق المشمولة بالدراسة طبقة، واستخدم الفريق أسلوب التخصيص النسبي في تخصيص العينة على الجامعات المشمولة بالدراسة، واعتمد الأمر نفسه بالنسبة للفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠١١) في كل جامعة من الجامعات المشمولة بالدراسة. أما فيما يتعلق بدراسة أوراق الامتحانات، فقد اختيرت، بالتنسيق مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة، المواد التي جرى تدقيقها لغوياً من بين أوراق الامتحانات التي عقدت في الفصل الأول من العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣، كما اختيرت المحاضرات التي تمكن الفريق من تسجيلها أو حضورها وتدقيقها لغويا من بين المواد التي طرحت في الفصل الثاني من العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣ وذلك بالتنسيق مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة.

٧- ٢ قرارات المحاكم

طبق الفريق أسلوب التخصيص النسبي على قرارات المحاكم المشمولة بالدراسة بالطريقة نفسها التي طبق فيها على الجامعات المشمولة بالدراسة.

واختار فريق العمل عينة عشوائية تمثل كسر معاينة يساوي ١٪ من إجمالي عدد الأحكام التي صدرت عن المحاكم المشمولة بالدراسة في الأردن في الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١)، وكان عدد الأحكام المشمولة بالدراسة (١١٦٦) حكماً. كما ورد في الجدول (١) السابق.

٧-٣ أداة الدراسة

صمم فريق العمل عدداً من الاستبانات لقياس واقع اللغة العربية في المجالات المشمولة بالدراسة، والتعرف إلى مستوى الرضى لدى الباحثين عن هذا الواقع، وكانت على النحو الآتي:

١. صمم فريق العمل استبانة لقياس مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في القرارات الصادرة عن المحاكم المشمولة بالدراسة: محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا، ومحاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

واشتملت هذه الاستبانة على بيانات تعريفية بالمحكمة والقرار، وتضمنت البيانات الخاصة بالمحكمة: موقعها واسمها ونوعها، ورقم الدعوى، ورقم القرار وتاريخه، وعدد صفحاته، وحصر الأخطاء التي رصدت في كل صفحة من صفحات القرار وفق خطة الدراسة، وتوزعت هذه الأخطاء إلى أخطاء طباعة وترقيم وإملاء ونحو وصرف وصياغة، وانتهت الاستبانة بالمجموع الكلي لهذه الأخطاء، وذلك لمعرفة درجة الرضى عن المستوى اللغوي لكل حكم، وفق مقياس ليكرت الخماسي (١-٥). انظر ملحق رقم (١).

٢. صمم فريق العمل استبانة لقياس مستوى اللغة العربية في الرسائل الجامعية في مستويات الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

وقد اشتملت الاستبانة على معلومات أساسية تخدم الدراسة، إذ تضمنت بيانات تعريفية بالجامعة: موقعها واسمها ونوعها: حكومية أو خاصة، وبرامج الدراسات العليا: ماجستير أو دكتوراه.

كما تضمنت معلومات عن نوع الرسالة وتخصصها، وعنوانها وتاريخ منحها،

وعدد صفحاتها، وعدد الصفحات المختارة منها لغاية الدراسة، وحصر الأخطاء الواردة فيها، وقد توزعت الأخطاء بين أخطاء طباعة، وترقيم وإملاء، ونحو وصرف، وصياغة قانونية منفردة ومجتمعة، ودرجة الرضى عن المستوى اللغوي العام للرسالة، وفق مقياس ليكرت الخماسي من (١-٥) من خلال حصر عدد هذه الأخطاء، وحجمها وأهميتها. انظر الملحق رقم (٢).

٣. صمم فريق العمل استبانة لقياس مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في المحاضرات التي ألقيت في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة. واشتملت على بيانات تعريفية بالجامعة والمحاضرة، واقتصرت على مستوى المحاضرة (بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه) ومادة المحاضرة ومستواها، وهل هي إجبارية أو اختيارية، وموعدها، وعدد الطلبة المسجلين في الشعبة، وحصر الأخطاء الواردة فيها، سواء أكانت نحوية أم صرفية أم أسلوبية، ودرجة استخدام العامية، هل هي كبيرة أو متوسطة أو قليلة، ومستوى الأسلوب هل هو فصيح أو عامي أو مزيج من الفصيح والعامي، ومدى استخدام المحاضر للتعبيرات والألفاظ الأجنبية، وبيان مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بشكل عام، وفق مقياس ليكرت الخماسي (١-٥). انظر الملحق رقم (٣).

٤. صمم فريق العمل استبانة لقياس مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة وفق عينة الدراسة في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، واشتملت على بيانات تعريفية بالجامعة، ومادة الامتحان ومستواها (بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه) واسم المادة، ومستواها: سنة أولى أو ثانية أو ثالثة أو رابعة، وهل هي إجبارية أو اختيارية، ومستوى خط الطلبة، والأخطاء الواردة فيها: أخطاء ترقيم أو إملاء أو نحو وصرف أو صياغة، وأسلوب الطالب هل هو جيد جداً أو جيد أو مقبول أو ضعيف أو ضعيف جداً،

ودرجة الرضى عن المستوى العام وفق مقياس ليكرت الخماسي (١-٥). انظر الملحق رقم (٤).

وقبل استخدام هذه الاستبانات لغايات هذه الدراسة فقد مرت كل استبانة منها بالمراحل الآتية:

أ- مرحلة التحكيم:

حُكمت هذه الاستبانات من فريق العمل، وأجرى عليها تعديلات عدة، شملت الصياغة والمضمون قبل أن تعتمد بشكلها النهائي للمرحلة التي بعدها، وهي مرحلة التجربة.

ب- مرحلة التجربة:

قام فريق العمل بتجربة هذه الاستبانات في مجالاتها المتعددة، وذلك بهدف التعرف على الصعوبات التي يمكن أن تواجه الباحثين من الناحية العملية. وقد أجريت تعديلات أخرى على الاستبانات حتى اعتمدت بشكلها النهائي، إذ قدم فريق العمل هذه الاستبانات إلى اللجنة الوطنية الأردنية التي وافقت عليها، واعتمدها الفريق بصورتها النهائية.

ونظراً للطبيعة الخاصة لهذه الدراسة التي لاتتضمن جمع البيانات مباشرة من مفردات مجتمع الدراسة، فليس هناك ضرورة لقياس مستوى الثبات فيها باستخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ.

ج- أعد الفريق البرامج والخطط اللازمة لإدخال المعلومات التي تضمنتها هذه الاستبانات في الحاسوب بعد تعبئتها من الباحثين بالمعلومات المطلوبة، وذلك وفق قواعد بيانات مرنة تسمح بعمليات الإدخال والاسترجاع بسهولة ويسر.

٨- آلية التنفيذ

وزع الفريق خطة عمله على النحو الآتي:

٨-١ تصوير نصوص قرارات المحاكم المشمولة بالدراسة (محكمة التمييز، ومحكمة العدل العليا، ومحاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان)، حسب الخطة، وعمل فريق العمل على فرزها وتصنيفها ودراستها وتدقيقها، وذلك باستخدام الاستبانات الإحصائية التي اعتمدها لهذه الغاية، وأدخلت النتائج في الحاسوب، وذلك وفق البرنامج الزمني المتفق عليه في خطة الدراسة. وبلغ مجموع الصفحات التي درسها الفريق، واستقراها وحللها إحصائياً (٤١٢٠) صفحة، وتمثل مجموع صفحات (١١٦٦) قراراً.

٨-٢ صورت، بالتعاون مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة، صفحات من رسائل الماجستير والدكتوراه المشمولة بالدراسة، وفق الخطة والمنهجية التي اعتمدها الفريق، وقام الفريق بفرزها وتصنيفها ودراستها، واستقرائها وتدقيقها، واستخراج الأخطاء الواردة فيها، وذلك باستخدام الاستبانات الإحصائية التي اعتمدها الفريق لهذا الغرض، وأدخلت النتائج في الحاسوب، وفق البرنامج الزمني المتفق عليه في خطة الدراسة. وبلغ عدد الرسائل التي أجريت عليها الدراسة (٦٠) رسالة، وبلغ مجموع صفحاتها (٩٢٦٢) صفحة، وبلغ مجموع صفحات عينة الدراسة منها (٩١٧) صفحة.

٨-٣ حصل فريق العمل، بالتعاون مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة على عينة عشوائية بلغت (٦٠) محاضرة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق المشمولة بالدراسة في الفصل الثاني من العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣، وقام فريق العمل بفرزها، وتصنيفها واستقرائها، وأدخلت النتائج في الحاسوب، وفق البرنامج الزمني المتفق عليه في خطة الدراسة.

٨-٤ تمكن فريق العمل، بالتعاون مع عمداء كليات الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة، من الحصول على عينة عشوائية من أوراق امتحانات الطلبة النهائية في كليات الحقوق المشمولة بهذه الدراسة في الفصل الأول من العام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣ حسب الخطة، وقام بفرزها، وتصنيفها واستقرائها، وأدخلت النتائج في الحاسوب وفق البرنامج الحاسوبي المتفق عليه في خطة الدراسة. وبلغ مجموع دفاتر إجابة الطلبة في الامتحانات التي خضعت للدراسة (٩٦) دفتراً.

٨-٥ دقق فريق العمل جميع الاستبانات التي جمعها في جميع أجزاء هذه الدراسة ومراحلها، وتأكد من أن تعبئتها قد تمت حسب الأصول، وذلك قبل ترميزها وإدخالها في الحاسوب.

٨-٦ استخدم فريق العمل برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة (SPSS) لغايات إدخال البيانات التي جمعها، وتحليلها تحليلاً إحصائياً في جميع مراحلها.

٨-٧ تنظيف البيانات الإحصائية وعرضها وتحليلها

بعد أن فرغ فريق العمل من جمع البيانات الإحصائية الخاصة بواقع اللغة العربية في القضاء الأردني، وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة من مصادرها المختلفة، وتفريغها، قام بتدقيق البيانات بهدف التأكد من خلوها من الأخطاء التي يمكن أن تخل بنتائج هذه الدراسة. واستخدم الجداول الإحصائية المفردة والمزدوجة لعرض نتائج هذه الدراسة.

كما استخدم الجداول التكرارية، والجداول التكرارية النسبية، والنسبة المئوية لتحليل نتائج هذه الدراسة، إضافة إلى استخدام مقاييس توصيف البيانات، مثل: الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واشتملت الدراسة على إجراء الاختبارات

الإحصائية، مثل تحليل معدلات بواسون وغيرها مما يساعد في فهم أفضل، والحصول على نتائج أدق لحيثيات الدراسة.

٩- بنود الاستبانات

انطلق فريق العمل في تحديد بنود الاستبانات الإحصائية التي اعتمدها في هذه الدراسة من رؤية مفادها أن اللغة العربية بكل مكوناتها وسماتها وخصائصها تشكل وحدة متكاملة في منظومتها اللغوية، كما أنها تشكل وحدة متكاملة في كتابتها وطباعتها وترقيمها وإملائها وحروفها ونحوها وصرفها وصياغتها وأسلوبها، وأن أي نقص في ذلك يؤثر على بقية مكوناتها، ومن هذا الفهم فقد حصر فريق العمل الأخطاء في عينات الدراسة بالأمور الآتية:

٩-١ الخط والطباعة

الخط هو ما يكتبه الإنسان بيديه، مستعملاً الأدوات الأولية في ذلك، أما الطباعة فهي استخدام وسائل التقنية الحديثة في الكتابة.. وهما وسيلتان مهمتان للتفاهم والتعبير عن المعاني والأفكار التي يريد الإنسان أن يتواصل بها مع الآخرين، ولذا فإن إتقانهما وتأديتهما بسويّة عالية، يجعل الكتابة واضحة تسهل قراءتها، ويفهم مرادها، أما عدم إتقانهما فيجعل القارئ عاجزاً عن فهم المكتوب أو المطبوع، وإدراك مقاصده ومعانيه.

فالخط الجميل كالتعبير الجميل، وقد قيل: «بقدر ما في الخط من حسن العرض، ووضوح الكلمات، وانسجام الحروف، وجمال الشكل، يكون القارئ متمكناً من فهم ما هو مكتوب، مطمئناً إليه. أما إذا كان الخط رديء السمة، فاقد الجمال، ضائع الوضوح، فاقد الانسجام، فلا بدّ أن يؤثر ذلك في فهم المكتوب تأثيراً قوياً. فكم من معان أضاع سوء الخط دلالتها! وكم من أفكار تاهت في رموز الخط الرديء، وكم من

خط ساءت فيه الكلمات شكلاً، فأثرت في القارئ موضوعاً. ولهذا كان الاهتمام بتعليم الخط، والاهتمام بوضوحه من بين برامج تعليم اللغة».[٢٣]

وإن كثيراً من هذه الصفات غائب عن كتابة بعض أبناء العربية في كثير من مجالات تخصصاتهم واستخداماتهم، والخط والفكرة عنصران متلازمان ومتكاملان... فإذا اجتمعت الفكرة العظيمة مع الخط الجميل، كان ذلك هو الفن الصحيح في أرفع مستوياته.

وإذا كانت الفكرة سطحية تافهة والخط جميلاً، كان الفن قشوراً لا لباب فيه، وإذا كانت الفكرة عظيمة والخط سيئاً، عرضت الفكرة عرضاً سيئاً» [٢٤]. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم(الخط الحسن يزيد الحق وضوحاً)[٢٥].

ونظراً لذلك جعل فريق العمل الخط بنداً من بنود استبانة دراسة أوراق امتحانات الطلبة.

وحلت الطباعة محل الكتابة اليدوية نظراً لتوفر وسائلها الحديثة في وقتنا الحاضر، والعناية بها من جهة ترتيب الكلام، والأسطر، والمسافات، وشكل الحرف، والدقة في النقل، والإخراج الفني، أمور ذات أهمية أساسية في فهم القارئ للنصوص المطبوعة، ووضع العبارات والفقرات في مكانها الصحيح من النص، ولأهمية ذلك وغيره فقد جعل فريق العمل لها بنداً في استبانات قرارات المحاكم والرسائل الجامعية.

٩-٢ الترقيم

ليس قصدنا أن نتحدث عن الترقيم في العربية: نشأته وتطوره، فقد ألف في ذلك

---

(٢٣) الروسان، سليم سلامة، قواعد الكتابة والخط، ط١، عمان، ١٩٨٩، ص٧٩.

(٢٤) معروف زريق، موسوعة الخط العربي وزخارفها، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٣، ص٦.

(٢٥) الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار، (٥٠٩هـ/١١١٨م)، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق السعيد ابن بسيوني زغلول، ٢٠٠/٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.

الكثير، وإنما نريد أن نتعرف إلى مدى التزام قرارات المحاكم، والرسائل الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة بعلامات الترقيم التي حددت الدراسات في هذا المجال أشهرها وأكثرها استعمالاً بـ (الفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة، والنقطتين، والشرطة، وعلامة الاستفهام، والتعجب، والحذف، والمعترضة، والقوسين، وعلامة التنصيص).

ومن المؤكد أن علامات الترقيم ليست زينة في الكتابة العربية، وإنما لها دلالاتها وحاجاتها وضروراتها في النصوص المطبوعة والمكتوبة؛ إذ إنها تساعد القارئ في عملية الفهم وتحديد مكان الوقف ومواطن انتهاء المعنى أو جزء منه، والفصل بين أجزاء الكلام، والإشارة إلى انفعال الكاتب في سياق الاستفهام أو التعجب، وفي معارض الابتهاج أو الاكتئاب أو الدهشة ونحو ذلك، وبيان ما يلجأ إليه الكاتب من تفصيل أمر عام، أو توضيح شيء مهم، أو التمثيل لحكم مطلق، وكذلك بيان وجوه العلاقات بين الجمل. فيساعد إدراكها في فهم المعنى. وتصور الأفكار[٢٦].

وعلامات الترقيم في النص المطبوع أو المكتوب تقوم مقام ما يستخدمه المتحدث من حركات وإشارات بيديه وتغييرات في قسمات وجهه أو تنويعات في نبرات صوته ليضيف إلى كلامه قدرة على دقة التعبير وصدق الدلالة، وإثارة السامع، وشد انتباهه، وتحفيزه على المتابعة والاستماع.

ونظراً لأهمية علامات الترقيم هذه فقد حرص فريق العمل على جعل الترقيم بنداً مهماً من بنود الاستبانات التي استقرى فيها واقع اللغة العربية في قرارات المحاكم، والرسائل الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة.

٩-٣ الإملاء

أقيمت دراسات، ووضعت مؤلفات، وعقدت دورات كثيرة لمعالجة قضية الإملاء العربي، تضمنت مزاياه وأهميته، وقواعده، ومشكلاته، واقتراح الحلول لما يواجهه الطلبة

(٢٦) عبدالعليم إبراهيم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥، ص٩٥.

من ضعف في تطبيق قواعده فيما يكتبون ويطبعون في مختلف مراحل التعليم العام، والتعليم الجامعي والحياة العملية، وذلك لأهمية الإملاء الصحيح، والكتابة الصحيحة في فهم المطبوع والمكتوب، وتسهيل توصيل الأفكار والمعلومات إلى الآخرين.

ولا تزال مؤسسات التعليم تشكو من ضعف المتعلمين في الخط و الإملاء العربي، وقال عبد الجواد الطيب في أهمية الإملاء الصحيح: « وللإملاء منزلة كبيرة بين الدراسات اللغوية، فهو لا يقل في أهميته وخطره عن النحو والصرف وغيرهما؛ فلكل غايته وهدفه، وأثره في إبراز العمل الكتابي بصورة متكاملة، بعيدة عن الأخطاء، فمما لا ريب فيه أن الخطأ الإملائي يشوه العمل المكتوب أو المطبوع، وقد يحول دون الفهم الصحيح. ثم هو مدعاة إلى الاحتقار والازدراء.

وهكذا نجد للإملاء في توخيه للرسم الصحيح للكلمات العربية هذه الأهمية التي هي في غنى عن الإطناب والإسهاب»[٢٧]. ونظراً لذلك جعل فريق العمل للإملاء بنداً من بنود الاستبانات التي استقرى فيها واقع اللغة العربية في قرارات المحاكم، والرسائل الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة.

٩-٤ النحو والصرف

النحو والصرف مكونان أساسيان من مكونات المنظومة اللغوية في اللغة العربية، والنحو العربي «نظام علمي يحمي اللغة من فوضى التعبير واختلاط المقاصد، ويجعلها سهلة وميسرة وجميلة، وبذلك يضمن لأبناء المجتمع لغة موحدة يتفاهمون بها، وتتوحد من خلالها عقولهم، وتتآلف قلوبهم، وتتقارب أساليبهم، وتبعدهم عن التشرذم النابع من الخضوع إلى اللهجات، فيسهل عليهم الالتفاف حول أهداف واحدة مشتركة، تعلموها يوم انضبط التفكير بالتعبير، والتعبير بالتفكير، وبذلك تتم لهم وحدة التواصل بين الماضي والحاضر والأصالة والمعاصرة».[٢٨]

(٢٧) عبد الجواد الطيب، دراسة في قواعد الإملاء، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٦، ص٧.

(٢٨) عباس المناصرة، أطلس النحو العربي، المقدمة (ب)، جمعية عمال المطابع الأردنية، عمان، ١٩٩٤م.

والنحو لا تقتصر مهمته على معرفة حركات أواخر الكلم وعلاماتها في النصوص العربية سواء في الإعراب والبناء، وإنما أهميته تنبع من أنه «علم يخدم العلوم كلها: التجريبية، والإنسانية، والآداب، والسياسة والقانون والفنون، وهو لا يخدم تخصص اللغة العربية وحدها، كما يتصور بعض الناس، بل هو علم يحكم نظام اللغة العربية، لغة جميع العلوم والفنون والآداب،... وهو حماية للمعنى من فوضى المقاصد، وتحريف الكلم عن مواضعه... وهو العلم الذي يعلم الإنسان التحليل المنطقي السليم لفهم اللغة، ويوجد لديه القدرة على التأليف إن كان متحدثاً أو الفهم إن كان مستمعاً، وهو انعكاس لطرائق الأمم في التفكير والتفاهم والتعبير...».[٢٩]

والنحو إعراب فرضته حاجة الإنسان لحماية المعنى وتخليصه من التحريف والتغيير والتشويه، وعلاقات يستعان بها على فهم السياقات والتركيبات، وتبيان المعاني التي لا تتضح في أحيان كثيرة إلا بضبط حركة آخر الكلمة، ومعرفة موقعها في السياق، وما يعتريها من تقديم أو تأخير أو حذف أو غير ذلك.

وقال القدماء في أهمية النحو: «النحو يرتب اللغة ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف أو إلى العادة الجارية».[٣٠]

إذا كان النحو قواعد تحدد وظيفة كل كلمة داخل الجملة، وضبط أواخر الكلمات، وكيفية إعرابها، وهل هي معربة أم مبنية، وعلاقاتها التركيبية والسياقية ودلالاتها مع غيرها من مفردات الجملة والعبارة، فإن الصرف علم يختص بنظام أبنية الكلم، أي يتضمن أبنية الكلمة، ويهتم بأصلها واشتقاقها ووزنها وتطورها، وحركاتها، ونظامها الصرفي المتكامل.

ويكتسب علم الصرف أهمية كبيرة في علوم العربية، قال ابن جني: « التصريف ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل

(٢٩) المرجع نفسه، المقدمة (ب).

(٣٠) ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، (ت ٨٠٨هـ)، المقدمة، ص ٤٨٩، مطبعة محمد، القاهرة (د.ت).

إلى معرفة الاشتقاق إلا به، وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف ...»[٣١].

ومن المؤكد أن أي خطأ في حركة أواخر الكلمة أو في بنيتها أو اشتقاقاتها يؤدي إلى تغيير أو تحريف في المعنى مما يؤثر سلباً في منطوق الحكم أو فيما قصد إليه الباحث في رسالته الجامعية أو الطالب في عباراته في امتحاناته، وعضو هيئة التدريس في محاضراته.

وانطلاقاً من ذلك كله فقد حرص فريق العمل على أن يكون للنحو والصرف بند أساسي من بنود الاستبانات التي اعتمدها في استقراء نصوص عينة الدراسة في قرارات المحاكم، والرسائل الجامعية، وأوراق امتحانات الطلبة، ومحاضرات أعضاء هيئة التدريس.

٩-٥ الصياغة

الصياغة: عمل الحلي من فضة وذهب ونحوهما، أي تخليص الذهب والفضة من الشوائب، وصياغتهما صياغة فنية بأشكال مختلفة تظهر فيها براعة الصائغ. واستخدمت هذه الكلمة استخداما مجازياً للدلالة على الكلام الجيد الذي تتوافر فيه الجودة والإحكام في تراكيبه وعباراته وترتيب حروفه وحركاته وألفاظه وكيفية إنشائها وبنائها وتقديمها وتأخيرها، واختيار الكلمة المناسبة للمعنى المناسب، والرشاقة في العبارة والابتعاد عن الحشو والتكرار، والمحسنات البديعية المملة.

وصياغة الكلام الجيد تختلف باختلاف الموضوع، فالصياغة الأدبية تختلف عن الصياغة العلمية، وعن الصياغة القانونية وغيرها. والصيغة التنفيذية في قانون المرافعات عبارة معينة يضعها الموظف على صورة الحكم لينفذ جبراً، كما أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مادة صاغ، المعجم الوسيط)

---

(٣١) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، ت ٣٩٢هـ، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصر، ١٩٥٤م، ٢/١.

والصياغة الجيدة هي كل كلام خال من الخلل في مادته، وذلك بعدم تنافر كلماته، والخلل في تأليفه، وذلك بعدم الضعف فيه، ومن الخلل في دلالته على المعنى التركيبي، وذلك بعدم التعقيد اللفظي والمعنوي... وهي التي يحافظ فيها كاتبها على الفصل والوصل بين أجزاء الكلام. قال أبو العباس لكاتبه: «قف عند مقاطع الكلام وحدوده، وإياك أن تخلط المرعيّ بالمهمل، ومن حلية البلاغة المعرفة بمواضع الوصل والفصل...»[٣٢]. وكان الحارث ابن أبي شمر الغساني يقول لكاتبه المرقش: «إذا نزع بعض الكلام إلى الابتداء بمعنى غير ما أنت فيه، فافصل بينه وبين تبيعه من الألفاظ، فإنك إذا مذقت ألفاظك بغير ما يحسن أن تمذق به، نفرت القلوب عن وعيها، وملّته الأسماع، واستثقلته الرواة»[٣٣].

«ومن حسن الصياغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، وعدم نبوّ الكلمات المستعملة فيه، بحيث لو استعمل غيرها في موضعها لأخلّ بالمعنى»[٣٤].

ولسنا في مجال الحديث عن الصياغة بأنواعها المتعددة، وإنما نقصر حديثنا على الصياغة القانونية التي يكاد يجمع كثير من المشرعين والقضاة على: «أن الصلة بين القضاء واللغة العربية وثيقة، فالأحكام القضائية يجب أن تكون بصياغة لغوية جيدة، وأن تخلو من الأخطاء اللغوية، وتفسير الأحكام للنصوص القانونية يجب أن يكون تفسيراً لا يتعارض مع قواعد اللغة العربية؛ إذ إن الأخطاء في القرارات القضائية في الصياغة أو اللغة يؤدي إلى غموضها وإلى أن تحمل في ثناياها مخاطر اجتماعية وقانونية»[٣٥].

ويؤكد الأستاذ فاروق الكيلاني دور اللغة وأهميتها في صياغة الأحكام القضائية

---

(٣٢) بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار المعارف، جدة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٨، ص٥٠١.

(٣٣) المرجع نفسه، ص٥٠٢.

(٣٤) مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، دار لبنان، بيروت، ١٩٨٤م، ص٨.

(٣٥) فاروق الكيلاني، اللغة العربية في القضاء الأردني، عمان، المشكلات والحلول، الموسم الثقافي العشرون، مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ٢٠٠٢م، ص٢٦.

بقوله: «فاللغة هي التي يتم بها التعبير عن الأفكار التي تتضمنها الأحكام. فالأحكام التي تتم صياغتها بعبارات غامضة أو متناقضة، أو لا يفهم منها شيء لا يمكن أن تحسم المنازعات بين الخصوم، ولا أن تحقق العدالة «[٣٦].

ويرى «أن الصياغة الجيدة للأحكام هي الوسيلة التي من خلالها تتم مناقشة الجوانب المختلفة للتطبيقات القانونية التي بنيت عليها الأحكام وتحليلها ونقدها، فتتفاعل الاجتهادات، ويزدهر الفقه والقضاء»[٣٧].

ويؤكد أيضاً أن» الصياغة اللغوية الجيدة للأحكام هي التي تؤدي إلى احترام القضاء، فاحترام القضاء وهيبته يستمدان من الثقة في أحكامه، فإذا كانت أحكامه ليست محلاً للثقة ، انتفت الهيبة والاحترام» [٣٨].

ويذهب الأستاذ فهد أبو العثم إلى القول:»إن إتقان المشرعين والمشتغلين في عالم القانون للغة الوطنية ليس ضرورياً فحسب، ولكنه أمر حتمي، وإن القاضي لا يمكن أن ينهض بمسؤولياته إن لم يكن كذلك»[٣٩].

وفي شأن الصياغة القانونية وأهميتها في الإقناع والاقتناع، وما تتوصل إليه المحكمة من قناعة يقول أيضاً:» إن إعمال قواعد الإقناع والاقتناع هو الذي يضفي المصداقية الحقيقية للأحكام القضائية، وهذه تقوم بشكل أساسي على التوظيف الأسمى والأصح في صياغة الأحكام، هذه الصياغة التي تمثل الصورة التي تظهر فيها ما توصلت إليه المحكمة من قناعة. وهذه القناعة تختلف باختلاف الصياغة، فالصياغة إذن هي المعبرة عما توصلت إليه المحكمة من قناعة»[٤٠].

(٣٦) المرجع السابق، ص٢٦.

(٣٧) المرجع السابق، ص٢٦.

(٣٨) المرجع السابق، ص٢٦

(٣٩) فهد أبو العثم، اللغة العربية ودورها في التشريع والقضاء، الموسم الثقافي التاسع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ٢٠٠٩م، ص٤٥.

(٤٠) المرجع نفسه، ص٤٥-٤٦.

وقد جعل فريق العمل الصياغة القانونية بنداً من بنود الاستبانات التي اعتمدها في دراسة عينات قرارات المحاكم والرسائل الجامعية وأوراق الامتحانات لما لها من أهمية بالغة في عمل القضاة والمشرعين؛ لأن اللغة هي وسيلة التعبير عن إرادة المشرع والقاضي، وهذه الإرادة تظهر من خلال مفردات اللغة وتعابيرها؛ إذ إن أول ما يجب أن يتبادر إلى الذهن عند محاولة فهم النص وتفسيره هو فهم المعنى اللغوي ثم الاصطلاحي لألفاظ النص وعباراته، أي المعنى الذي تؤديه مباشرة ألفاظ اللغة وتعابيرها، سواء أكانت هذه المعاني حقيقية أم مجازية»[٤١]. وهذه الأهمية لا تقتصر على المشرع والقاضي بل هي ضرورية في عمل المحامي، فالمحامي مطلوب منه أن يحسن استعمال وسيلة الاتصال في مرافعاته وآرائه القانونية، وبخاصة أن الصياغة القانونية للنصوص تعتمد المعنيين اللغوي والاصطلاحي، وأن الوصول إلى رأي في الذهن شيء، والتعبير عن هذا الرأي شيء آخر؛ إن مجال أعمال المحاماة يحتاج إلى القدر نفسه من العناية والاهتمام إن لم يكن أكثر، فإذا كانت مهمة القاضي تفسير النص القانوني وإفراغ هذا التفسير في شكل حكم قضائي، فإن مهمة المحامي أكثر لزوماً لاستعمال المنطق والتعبير من خلال اللغة»[٤٢].

والمشرع والقاضي والمحامي يعتمد في تكوينه اللغوي والقانوني على العملية الأكاديمية التي صقلت فيها قدراته ومواهبه، والمتمثلة في كليته ومناهجها وخططها الدراسية وتفوق أساتذته، وحرصهم على تخريج طلبة متمكنين من مهنية القضاء والتشريع بكل مقوماته ومكوناته.

(٤١) المرجع نفسه، ص٤٧

(٤٢) المرجع نفسه، ص٤٦

الباب الأول
واقع اللغة العربية في القضاء الأردني

مؤسسات القضاء الأردني متعددة، واختصاصاتها متنوعة، ومحاكمها متدرجة، وقراراتها وما يصدر عنها من أحكام متفاوتة، وما تنظر فيه من قضايا وحقوق متباينة، ونظراً لهذا كله فقد رأت اللجنة الوطنية الأردنية لمشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، أن تقتصر دراسة واقع اللغة العربية في مؤسسات القضاء الأردني على عينة عشوائية مما صدر من قرارات عن محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا، ومحاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان، للمدة ٢٠٠٨-٢٠١١، وفق البند الأول من مذكرة التفاهم التي أبرمت بين اللجنة الوطنية الأردنية وفريق العمل، ونصه: «يكلف فريق العمل بدراسة ميدانية لغوية وتحليلية لسلامة اللغة العربية في قرارات المحاكم العليا في الدولة...».

وانطلاقاً من ذلك فقد تمكن الفريق من جمع القرارات المشمولة بالدراسة لهذه المحاكم، وفق الخطة التي اعتمدت لذلك، والمتمثلة في عينة عشوائية بواقع ١٪ من القرارات التي صدرت عن هذه المحاكم للمدة ٢٠٠٨-٢٠١١، وبلغت في مجموعها (١١٦٦) قراراً، توزعت على محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف في عمان، ومحكمة الاستئناف في إربد، ومحكمة الاستئناف في معان، كان (٨٠٩) منها قرارات في قضايا حقوقية، و(٣٥٧) قراراً في قضايا جزائية، وتوزعت هذه القرارات على ثلاث محافظات من محافظات المملكة الأردنية الهاشمية التي احتضنت هذه المحاكم، والجدول (٢) والشكل (١) يبينان توزيع هذه الأحكام حسب المحافظات المذكورة ونسبها المئوية.

الجدول (٢)

توزيع القرارات ونسبها المئوية حسب المحافظات.

المحافظة	العدد	النسبة
عمان	٦٩٧	٪٦٠
إربد	٢٧٩	٪٢٤
معان	١٩٠	٪١٦
المجموع	١١٦٦	٪١٠٠

ويلاحظ من الجدول أن عدد القرارات في عمان عال؛ وذلك لأنها تضم محكمة التمييز، ومحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف عمان.

شكل (١)

عدد القرارات حسب المحافظة

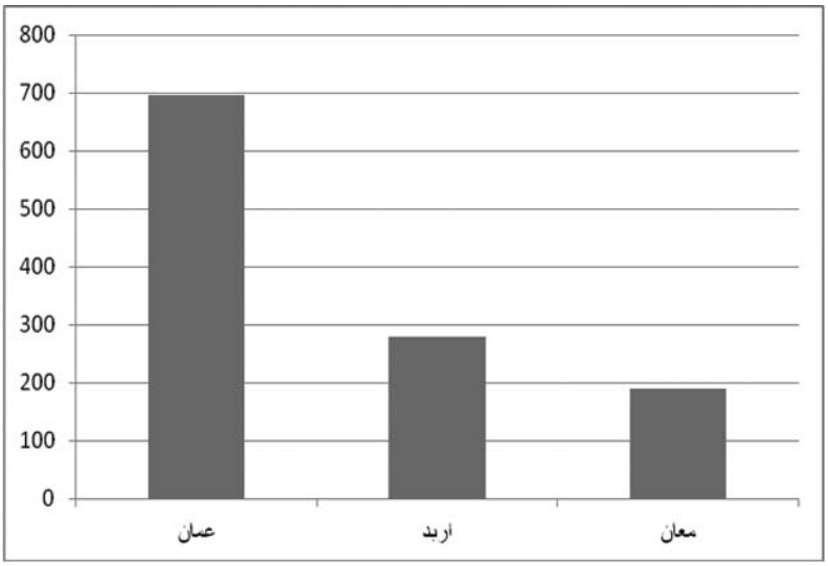

وتوزعت قرارات المحاكم ال(١١٦٦) على المحاكم المشمولة بالدراسة، كما هو مبين في الجدول (٣) والشكل (٢) الآتيين؛ إذ يظهر منهما أن نصيب محكمة

التمييز كان (١٦٧) قراراً وبنسبة ١٤,٣٪، وأن نصيب محكمة العدل العليا كان (١٤٢) قراراً، وبنسبة ١٢,٢٪، وأن نصيب محاكم الاستئناف في عمان وإربد ومعان كان (٨٥٧) قراراً، وبنسبة ٧٣,٥٪.

الجدول (٣)

توزيع القرارات حسب نوع المحكمة ونسبتها المئوية

المحكمة	العدد	النسبة المئوية
تمييز	١٦٧	٪١٤,٣
عدل عليا	١٤٢	٪١٢,٢
استئناف	٨٥٧	٪٧٣,٥
المجموع	١١٦٦	٪١٠٠

الشكل (٢)

عدد القرارات حسب نوع المحكمة

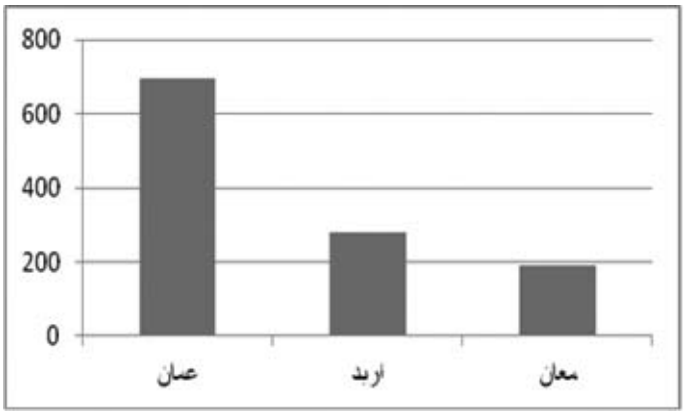

وقد توزعت هذه القرارات على أربع سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١) وبالنسبة المبينة في الجدول (٤) والموضحة في الشكل (٣).

الجدول (٤)

القرارات حسب السنوات، ونسبها المئوية

السنة	العدد	النسبة
٢٠٠٨	٢٣٩	٪٢١
٢٠٠٩	٣٧٨	٪٣٢
٢٠١٠	٢٦٤	٪٢٣
٢٠١١	٢٨٥	٪٢٤
المجموع	١١٦٦	٪١٠٠

ويتبين من الجدول (٤) أن أعلى نسبة قرارات كانت في (٢٠٠٩) بواقع (٣٢٪) وأقل نسبة في (٢٠٠٨) بواقع ٢١٪.

الشكل (٣)

القرارات حسب السنوات

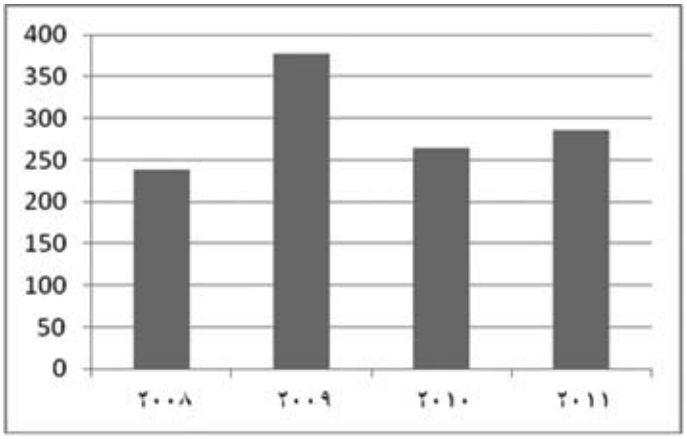

وقد توزعت هذه القرارات إلى جزائية وحقوقية، كما هو مبين في الجدول (٥) والشكل (٤) الآتيين:

الجدول (٥)

القرارات حسب نوع القضية، ونسبها المئوية

نوع القضية	العدد	النسبة
جزائية	٣٥٧	٪٣٠,٦
حقوقية	٨٠٩	٪٦٩,٤
المجموع	١١٦٦	٪١٠٠

الشكل (٤)

عدد القرارات حسب نوع القضية

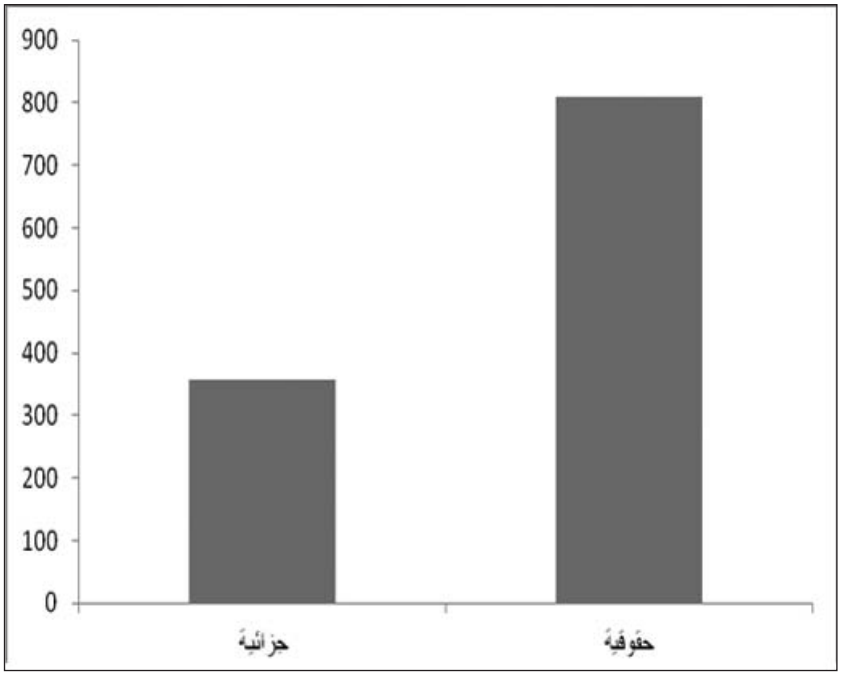

ويظهر من الجدول (٥) والشكل (٤) أن ٣٠,٦٪ من القرارات كانت قضايا جزائية، وأن ٦٩,٤٪ كانت قضايا حقوقية.

وقد تفاوتت القرارات في عدد صفحاتها، فمنها ما جاء في صفحة واحدة، ومنها ما يصل إلى عشرين صفحة. والجدول (٦) يبين عدد صفحات الحكم الواحد.

الجدول (٦)

القرارات حسب عدد صفحاتها، ونسبها المئوية

	المحكمة							
	تمييز		عدل عليا		استئناف			
عدد الصفحات	عدد القرارات	عدد الصفحات ×عددالقرارات	عدد القرارات	عدد الصفحات ×عددالقرارات	عدد القرارات	عدد الصفحات ×عددالقرارات	نسبة القرارات	عدد القرارات	عدد الصفحات ×عددالقرارات
١	٠	٠	٠	٠	٩١	٩١	٪٧,٨	٩١	٩١
٢	٢	٤	٤١	٨٢	٣٧٥	٧٥٠	٪٣٥,٨	٤١٨	٨٣٦
٣	١٧	٥١	٣٦	١٠٨	١٥٥	٤٦٥	٪١٧,٨	٢٠٨	٦٢٤
٤	٢٥	١٠٠	٣٥	١٤٠	٩٠	٣٦٠	٪١٢,٩	١٥٠	٦٠٠
٥	٣٨	١٩٠	١٢	٦٠	٧٩	٣٩٥	٪١١,١	١٢٩	٦٤٥
٦	٣٠	١٨٠	٩	٥٤	٤٠	٢٤٠	٪٦,٨	٧٩	٤٧٤
٧	١٥	١٠٥	٤	٢٨	١١	٧٧	٪٢,٦	٣٠	٢١٠
٨	١٤	١١٢	١	٨	٨	٦٤	٪٢,٠	٢٣	١٨٤
٩	٤	٣٦	١	٩	١	٩	٪.٥	٦	٥٤
١٠	٤	٤٠	١	١٠	٤	٤٠	٪.٨	٩	٩٠
١١	٥	٥٥	١	١١	١	١١	٪.٦	٧	٧٧
١٢	٢	٢٤	٠	٠	٢	٢٤	٪.٣	٤	٤٨
١٣	٣	٣٩	٠	٠	٠	٠	٪.٣	٣	٣٩
١٤	١	١٤	٠	٠	٠	٠	٪.١	١	١٤
١٥	٣	٤٥	٠	٠	٠	٠	٪.٣	٣	٤٥
١٦	١	١٦	١	١٦	٠	٠	٪.٢	٢	٣٢
١٨	١	١٨	٠	٠	٠	٠	٪.١	١	١٨
١٩	١	١٩	٠	٠	٠	٠	٪.١	١	١٩
٢٠	١	٢٠	٠	٠	٠	٠	٪.١	١	٢٠
المجموع	١٦٧	١٠٦٨	١٤٢	٥٢٦	٨٥٧	٢٥٢٦	٪١٠٠,٠	١١٦٦	٤١٢٠

ويتبين من الجدول (٦) أن عدد صفحات جميع القرارات في المحاكم المشمولة بالدراسة هو (٤١٢٠) صفحة، وأن حوالي ٣٦٪ منها جاء في صفحتين، وأن حوالي نصف هذه النسبة ١٨٪ جاء في ثلاث صفحات، كما يشير الجدول (٦) إلى أن ٨٥٪ من هذه القرارات جاء في خمس صفحات أو أقل.

الشكل (٥)

عدد صفحات القرارات حسب نوع المحكمة ونوع القضية

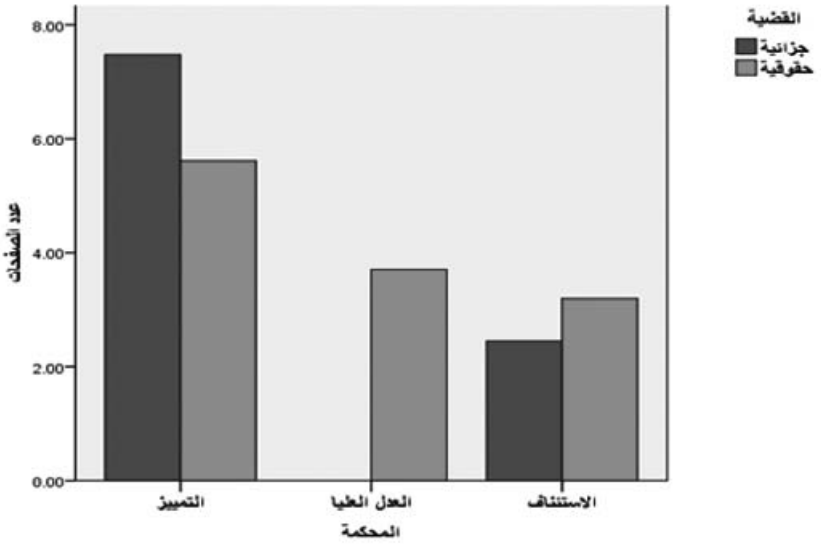

يبين الشكل (٥) عدد صفحات القرارات حسب نوع المحكمة ونوع القضية، نلاحظ أن عدد صفحات قرارات محكمة التمييز أكثر من باقي المحاكم، وأن عدد صفحات القضايا الجزائية أكثر من الحقوقية في محكمة التمييز، والعكس صحيح في محكمة الاستئناف.

أما الأخطاء المرصودة في هذه القرارات فتشتمل على أخطاء الطباعة والترقيم والإملاء والنحو والصرف والصياغة؛ والجدول (٧) يبين توزيع هذه الأخطاء حسب أنواعها، ونسبها المئوية.

الجدول (٧)

عدد الأخطاء حسب أنواعها، ونسبها المئوية

نوع الخطأ	العدد	النسبة
أخطاء الطباعة	١٨٤٤	٪٢
أخطاء الترقيم	٤٠٠٤٧	٪٤١
أخطاء الإملاء	٤٥٨٢٣	٪٤٧
أخطاء النحو	٣٩٩٣	٪٤
أخطاء الصياغة	٥٥٢٢	٪٦
الأخطاء الكلية	٩٧٢٢٩	٪١٠٠

ويبين الجدول (٨) الآتي معدل الأخطاء في القرارات حسب أنواع المحاكم.

الجدول (٨)

معدل الأخطاء في القرارات لكل صفحة حسب أنواع المحاكم

المحكمة	معدل أخطاء الطباعة/ص لكل قرار	معدل أخطاء الترقيم/ص لكل قرار	معدل أخطاء الإملاء/ص لكل قرار	معدل أخطاء النحو/ص لكل قرار	معدل أخطاء الصياغة/ص لكل قرار	معدل الأخطاء الكلية/ص لكل قرار
التمييز	٠,١٥١	١٠,٥٩٩	١,٣٦٣	٠,٥٥١	١,٥٢٢	١٤,١٨٦
العدل العليا	٠,٨٨٨	٤,٢٧٨	٧,٦٨٩	٠,٤١٣	١,١٠٣	١٤,٣٧٢
الاستئناف	٠,٤٣٧	٩,٨٩٩	١٤,٠٢٧	١,٠٠٩	١,١٩٩	٢٦,٥٧٠
المعدل الكلي	.٤٥١	٩,٣١٤	١١,٤٤٢	.٨٧١	١,٢٣٣	٢٣,٣١١

يتبين من الجدول (٨) أن أعلى معدل (وسط حسابي) أخطاء للصفحة الواحدة لكل قرار كان في محكمة الاستئناف. أما معدلا الأخطاء في محكمتي التمييز

والعدل العليا فكانا متقاربين. وتجدر الإشاة هنا إلى أن معدل أخطاء أي نوعٍ من الأخطاء للصفحة الواحدة هو مجموع أخطاء ذلك النوع في قرار معين مقسوماً على عدد صفحات ذلك القرار. وليس مجموع أخطاء ذلك النوع مقسوماً على عدد صفحاته، وأن معدل الأخطاء الكلية للصفحة الواحدة في قرار معين هو مجموع الأخطاء في أنواع الأخطاء الأربعة في القرار (أي مجموع الأخطاء في القرار بغض النظر عن الخطأ اللغوي) مقسوماً على عدد صفحات ذلك القرار. أما المعدل الكلي لأخطاء أي نوع من هذه الأنواع فهو مجموع معدلات الأخطاء للصفحة الواحدة في كل القرارات مقسوماً على عدد القرارات. بمعنى أن معدل المعدلات أو الوسط الحسابي للأوساط الحسابية لكل صفحة لكل قرار في خطأ لغوي معين.

أما معدل عدد الأخطاء في القرارات حسب السنوات فقد جاء كما هو مبين في الجدول (٩) الآتي:

الجدول (٩)

معدل الأخطاء في القرارات حسب السنوات المشمولة بالدراسة

السنة	معدل أخطاء الطباعة/ص لكل قرار	معدل أخطاء الترقيم/ص لكل قرار	معدل أخطاء الإملاء/ص لكل قرار	معدل أخطاء النحو/ص لكل قرار	معدل أخطاء الصياغة/ص لكل قرار	معدل الأخطاء الكلية/ص لكل قرار
٢٠٠٨	٠,٤٥٩	٩,٨١٠	١٢,١٧١	٠,٩٦٦	١,٥٤٠	٢٤,٩٤٦
٢٠٠٩	٠,٢٩١	٨,٦٥٨	١٢,٤٠٦	٠,٧٥٧	١,١٥٦	٢٣,٢٦٩
٢٠١٠	٠,٤٦٤	٩,٤٠٣	١٢,٠٦٧	٠,٩٤٠	١,٠١٤	٢٣,٨٨٧
٢٠١١	٠,٦٤٤	٩,٦٨٤	٨,٩٨٣	٠,٨٧٧	١,٢٨٢	٢١,٤٦٩
المعدل الكلي	٠,٤٥١	٩,٣١٤	١١,٤٤٢	٠,٨٧١	١,٢٣٣	٢٣,٣١١

نلاحظ أن أعلى معدل في الأخطاء الكلية كان في سنة (٢٠٠٨) بواقع (٢٤,٩٥) خطأ للصفحة الواحدة لكل قرار، وأقل معدل كان في سنة (٢٠١١)، وتقارب المعدلان في سنتي (٢٠٠٩) و (٢٠١٠).

وقد تفاوتت معدلات الأخطاء في القرارات حسب نوع القضية، والجدول (١٠) الآتي يبين ذلك:

الجدول (١٠)

معدل الأخطاء في القرارات حسب نوع القضية

القضية	معدل أخطاء الطباعة/ص لكل قرار	معدل أخطاء الترقيم/ص لكل قرار	معدل أخطاء الإملاء/ص لكل قرار	معدل أخطاء النحو/ص لكل قرار	معدل أخطاء الصياغة/ص لكل قرار	معدل الأخطاء الكلية/ص لكل قرار
جزائية	٠,٥٣٣	١١,٠١٧	١٢,٦٦٩	٠,٧٥١	١,٠٥١	٢٦,٠٢٢
حقوقية	٠,٤١٥	٨,٥٦٣	١٠,٩٠٠	٠,٩٢٣	١,٣١٤	٢٢,١١٥
المجموع	٠,٤٥١	٩,٣١٤	١١,٤٤٢	٠,٨٧١	١,٢٣٣	٢٣,٣١١

من الواضح أن معدل الأخطاء الكلية في القضايا الجزائية يزيد قليلاً على مثيله في القضايا لحقوقية.

أما معدلات الأخطاء في القرارات حسب المحافظة فيتضح في الجدول (١١) الآتي:

الجدول (١١)

معدل الأخطاء في القرارات حسب المحافظة

المحافظة	معدل أخطاء الطباعة/ص لكل قرار	معدل أخطاء الترقيم/ص لكل قرار	معدل أخطاء الإملاء/ص لكل قرار	معدل أخطاء النحو/ص لكل قرار	معدل أخطاء الصياغة/ص لكل قرار	معدل الأخطاء الكلية/ص لكل قرار
عمان	٠,٤٠٨	٨,٩٤٣	٩,٨٦٦	٠,٧٦٤	١,٣١٩	٢١,٢٩٩
إربد	٠,٦٦٦	٧,٧٤٤	١١,٠٧٦	٠,٨٧١	٠,٦٥٧	٢١,٠١٥
معان	٠,٢٩٥	١٢,٩٨٣	١٧,٧٥٧	١,٢٦٠	١,٧٦٧	٣٤,٠٦٣
المجموع	٠,٤٠٨	٨,٩٤٣	٩,٨٦٦	٠,٧٦٤	١,٣١٩	٢١,٢٩٩

يتبين من الجدول (١١) أن أعلى معدل للأخطاء الكلية كان في معان(٣٤,٠٦) وبفارق كبير عن كل من عمان (٢١,٣) وإربد (٢١,٠٢).

أما بالنسبة لمستوى الرضى عن لغة القرارات فهي كما في الجداول (١٢-١٥) حسب نوع المحكمة وسنة الحكم ونوع القضية والمحافظة. فالجدول (١٢) يبين أن أعلى درجة رضى (أقل معدل) عن المستوى اللغوي العام كان في محكمة العدل العليا، بمعدل (٣,٠١٨٣)، بينما أقل درجة رضى كانت لمحكمة التمييز بمعدل (٣,١٠٦٦). كما يتبين من الجدول (١٢) أن أعلى مستويات الرضى كانت لمستوى الطباعة، ومستوى النحو والصرف، وأن أقل درجات الرضى كانت لأخطاء الترقيم والإملاء، بمعدلات رضى منخفضة جداً في المحاكم كافة.

الجدول (١٢)

مستوى الرضى عن لغة القرارات حسب نوع المحكمة

المحكمة	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	أخطاء الصياغة	المستوى العام
التمييز	١,٧٤٨٥	٤,٥٤٤٩	٣,١٤٩٧	٢,٦٩٤٦	٣,٣٩٥٢	٣,١٠٦٦
العدل العليا	٢,٣٣٨٠	٣,٨٤٥١	٣,٩٥٠٧	٢,٣٣٨٠	٢,٦١٩٧	٣,٠١٨٣
الاستئناف	١,٩٣٣٤	٤,٢٠٥٦	٤,١٣٤٣	٢,٤٧٣١	٢,٥١٨٧	٣,٠٥٣٠
	٢,٠٠٦٦	٤,١٩٨٥	٣,٧٤٤٩	٢,٥٠١٩	٢,٨٤٤٥	٣,٠٥٩٣

يظهر الجدول (١٣) أنه لا توجد فروق بين السنوات من ناحية معدلات مستوى الرضى، سواء في المستوى العام، أم في كل مستوى من مستويات اللغة من الطباعة وحتى الصياغة.

الجدول (١٣)

مستوى الرضى عن لغة القرارات حسب السنة

السنة	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	أخطاء الصياغة	المستوى العام
٢٠٠٨	١,٩٢٤٧	٤,٢٣٤٣	٤,٠٨٧٩	٢,٥١٨٨	٢,٦٢٧٦	٣,٠٧٨٦٦
٢٠٠٩	٢,٠٠٢٦	٤,١٩٨٤	٤,٠٧٤١	٢,٣٧٠٤	٢,٥١٥٩	٣,٠٣٢٢٨
٢٠١٠	١,٩٩٢٤	٤,٣١٨٢	٤,٠٣٤١	٢,٧٣١١	٢,٧٩٥٥	٣,١٧٤٢٦
٢٠١١	١,٨٨٧٣	٤,١٠٥٦	٣,٦٧٦١	٢,٣٩٤٤	٢,٧٣٩٤	٢,٩٦٠٥٦
	١,٩٥١٧٥	٤,٢١٤١٢٥	٣,٩٦٨٠٥	٢,٥٠٣٦٧٥	٢,٦٦٩٦	٣,٠٦١٤٤

وفيما يتعلق بمستوى الرضى العام في القرارات الجزائية والحقوقية فإن الجدول (١٤) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١٤)

مستوى الرضى عن لغة القرارات حسب نوع القضية

القضية	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	أخطاء الصياغة	المستوى العام
جزائية	١,٧٧٥٩	٤,٢٠١٧	٤,٠٥٠٤	٢,٢٥٧٧	٢,٦١٩٠	٢,٩٨٠٩٤
حقوقية	٢,٠٣٥٩	٤,٢١٤١	٣,٩٣٥٦	٢,٥٩٠٣	٢,٦٧٣٣	٣,٠٨٩٨٤
	١,٩٥٦٢	٤,٢١٠٣	٣,٩٧٠٨	٢,٤٨٨٤	٢,٦٥٦٧	٣,٠٥٦٤٨

يتبين من الجدول (١٤) أن مستوى الرضى العام عن المستوى اللغوي في القضايا الجزائية أفضل منه في القضايا الحقوقية.

يظهر الجدول (١٥) الآتي أن أقل معدل مستوى رضى (أعلى رضى) في المستوى العام كان في محكمة إربد، وأعلاها كان في عمان، وإن كانت تقرب من مثيلتها في معان.

الجدول (١٥)

مستوى الرضى عن لغة القرارات حسب المحافظات

المحافظة	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	أخطاء الصياغة	المستوى العام
عمان	٢,٠١٥٨	٤,٢٦٥٤	٣,٩٢٢٥	٢,٥٤٦٦	٢,٧٥٠٤	٣,١٠٠١
إربد	١,٩٠٣٢	٣,٩١٤٠	٣,٧٧٤٢	٢,٢٨٦٧	٢,١٤٣٤	٢,٨٠٤٣
معان	١,٨١٤٨	٤,٤٤٤٤	٤,٤٣٩٢	٢,٥٧١٤	٣,٠٦٨٨	٣,٢٦٧٧
	١,٩١١٣	٤,٢٠٧٩	٤,٠٤٥٣	٢,٤٦٨٢	٢,٦٥٤٢	٣,٠٥٧٤

بعد هذا العرض العام للأخطاء في قرارات المحاكم العليا في القضاء الأردني سنتناول الأخطاء التي رصدها فريق العمل في كل محكمة من هذه المحاكم في الفصول الآتية.

الفصل الأول
واقع اللغة العربية في قرارات محكمة التمييز
للمدة ٢٠٠٨-٢٠١١م

تعد محكمة التمييز الأردنية من أهم مؤسسات القضاء الأردني، وقراراتها تمثل مرجعية أساسية من مراجعه، وقضاتها أصحاب خبرة قانونية طويلة، وإليها يعود الأمر في البت بقضايا تمثل مختلف جوانب المجتمع وفئاته وشرائحه، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم فكرية أم تربوية أم غير ذلك، وهي تحرص كل الحرص على إحقاق الحق، وتجسيد مبادئ العدالة والمساواة بين أبناء المجتمع، وردع المعتدي، وتوطيد دعائم الأمن والاستقرار، لبناء مجتمع آمن ومستقر بعيد عن الجور والحيف والظلم.

إن هذه المهمات الجليلة تتطلب أن تكون القرارات التي تصدر عنها ذات مستوى لغوي رفيع، وأن تصاغ قراراتها بأسلوب عربي فصيح، يخلو من الأخطاء بعامة، ومن الأخطاء اللغوية بخاصة، وأن يبتعد عن الغموض واللبس اللذين يمكن أن يخدشا وجه العدالة والمساواة، وأن يحرما صاحب الحق من حقه، وأن يجعلا الجاني مجنياً عليه، والظالم مظلوماً.

وإيماناً من «اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» بالدور الكبير الذي تقوم به محكمة التمييز، وتقديراً لسمو قراراتها؛ فقد رأت أن تكلف فريق عمل لإجراء دراسة ميدانية إحصائية تحليلية لبيان واقع اللغة العربية في قرارات هذه المحكمة.

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي لتطبيقه على عيّنة عشوائية من القرارات الصادرة عن هذه المحكمة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) بواقع ١٪ من مجموع هذه القرارات.

بلغ مجموع قرارات محكمة التمييز للفترة المشمولة بالدراسة (١٦٧) قراراً، وبلغ مجموع الأخطاء الكلي في هذه القرارات (١٤٩٥٧) خطأ، واستقرى فريق العمل نصوص هذه القرارات لتحديد ما وقع فيها من أخطاء وفق المنهجية التي اعتمدها، ووفق الاستبانة التي أعدها، وقد تضمنت أخطاء في الطباعة والترقيم

والإملاء، والنحو والصرف والصياغة، وانتهت بدرجة الرضى عن واقع اللغة العربية في هذه القرارات. والجدول (١٦) الآتي يبين ذلك:

الجدول (١٦)

عدد الأخطاء في قرارات محكمة التمييز ومعدلاتها لكل قرار ونسبها المئوية

	أخطاء الطباعة	أخطاء الترقيم	أخطاء الإملاء	أخطاء النحو والصرف	أخطاء الصياغة	الأخطاء الكلية
عدد الأخطاء	١٨٣	١١٠٦٧	١٥٦٩	٥٨٨	١٥٥٠	١٤٩٥٧
نسبة الأخطاء	٪١	٪٧٣	٪١٠	٪٥	٪١١	٪١٠٠
معدل الأخطاء لكل قرار	١,٠٩٥٨	٦٦,٢٦٩٥	٩,٣٩٥٢	٣,٥٢١٠	٩,٢٨١٤	٨٩,٥٦٢٩
عدد القرارات	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧

يشير الجدول (١٦) إلى أن أعلى نسبة أخطاء كانت أخطاء الترقيم (٧٣٪) وأقلها كانت نسبة أخطاء الطباعة (١٪). كما يبين الجدول أن معدل الأخطاء الكلي هو (٨٩,٦) خطأ لكل قرار.

وتوزعت هذه الأخطاء على أربعٍ سنوات (٢٠٠٨-٢٠١١) كما هو مبين في الجدول (١٧) الآتي، الذي يبين أيضاً نسب هذه الأخطاء ومعدلاتها في كل سنة.

الجدول (١٧)

عدد الأخطاء في قرارات محكمة التمييز حسب سنة صدور القرار، ومعدلاتها لكل قرار ونسبها المئوية

السنة		أخطاء الطباعة	أخطاء الترقيم	أخطاء الإملاء	أخطاء النحو والصرف	أخطاء الصياغة	مجموع الأخطاء الكلية
٢٠٠٨	عدد الأخطاء	١٥	١٢٠١	٢٣٢	٥٣	١٧٧	١٦٧٨
	نسبة الأخطاء	٪١	٪٧٢	٪١٤	٪٣	٪١١	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	١,٠٧١٤	٨٥,٧٨٥٧	١٦,٥٧١٤	٣,٧٨٥٧	١٢,٦٤٢٩	١١٩,٨٥٧١
	عدد القرارات	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
٢٠٠٩	عدد الأخطاء	٤٢	٢٨٥٥	٦٤١	١٣٢	٤٢٨	٤٠٩٨
	نسبة الأخطاء	٪١	٪٧٠	٪١٦	٪٣	٪١٠	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	.٩٧٦٧	٦٦,٣٩٥٣	١٤,٩٠٧٠	٣,٠٦٩٨	٩,٩٥٣٥	٩٥,٣٠٢٣
	عدد القرارات	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٢٠١٠	عدد الأخطاء	٦٤	٢٤٦٩	٣٨٩	١٣٩	٣٠٢	٣٣٦٣
	نسبة الأخطاء	٪٢	٪٧٣	٪١٢	٪٤	٪٩	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	١,٧٢٩٧	٦٦,٧٢٩٧	١٠,٥١٣٥	٣,٧٥٦٨	٨,١٦٢٢	٩٠,٨٩١٩
	عدد القرارات	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
٢٠١١	عدد الأخطاء	٦٢	٤٥٤٢	٣٠٧	٢٦٤	٦٤٣	٥٨١٨
	نسبة الأخطاء	٪١	٪٧٨	٪٥	٪٥	٪١١	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	.٨٤٩٣	٦٢,٢١٩٢	٤,٢٠٥٥	٣,٦١٦٤	٨,٨٠٨٢	٧٩,٦٩٨٦
	عدد القرارات	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣	٧٣
المجموع	عدد الأخطاء	١٨٣	١١٠٦٧	١٥٦٩	٥٨٨	١٥٥٠	١٤٩٥٧
	نسبة الأخطاء	٪١	٪٧٤	٪١٠	٪٤	٪١٠	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	١,٠٩٥٨	٦٦,٢٦٩٥	٩,٣٩٥٢	٣,٥٢١٠	٩,٢٨١٤	٨٩,٥٦٢٩
	عدد القرارات	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧	١٦٧

يلاحظ من الجدول (١٧) أن أخطاء الترقيم كانت أعلى نسبة أخطاء في كل السنوات، ويليها أخطاء الإملاء، وأخطاء النحو والصرف، وأقلها أخطاء الطباعة.

ويبين الجدول (١٨) الآتي عدد الأخطاء في قرارات محكمة التمييز حسب سنة صدور القرار.

الجدول (١٨)

عدد الأخطاء في قرارات محكمة التمييز حسب سنة صدور القرار

السنة	أخطاء الطباعة		أخطاء الترقيم		أخطاء الإملاء		أخطاء النحو والصرف		أخطاء الصياغة		الأخطاء الكلية	
	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
٢٠٠٨	١٥	٪٨	١٢٠١	٪١١	٢٣٢	٪١٥	٥٣	٪٩	١٧٧	٪١١	١٦٧٨	٪١١
٢٠٠٩	٤٢	٪٢٣	٢٨٥٥	٪٢٦	٦٤١	٪٤١	١٣٢	٪٢٢	٤٢٨	٪٢٨	٤٠٩٨	٪٢٨
٢٠١٠	٦٤	٪٣٥	٢٤٦٩	٪٢٢	٣٨٩	٪٢٥	١٣٩	٪٢٤	٣٠٢	٪١٩	٣٣٦٣	٪٢٢
٢٠١١	٦٢	٪٣٤	٤٥٤٢	٪٤١	٣٠٧	٪١٩	٢٦٤	٪٤٥	٦٤٣	٪٤٢	٥٨١٨	٪٣٩
المجموع	١٨٣	٪١٠٠	١١٠٦٧	٪١٠٠	١٥٦٩	٪١٠٠	٥٨٨	٪١٠٠	١٥٥٠	٪١٠٠	١٤٩٥٧	٪١٠٠

يظهر من الجدول (١٨) أن أعلى نسبة من الأخطاء كانت في سنة ٢٠١١، وبنسبة (٣٩٪) تليها سنة ٢٠٠٩، وبنسبة (٢٨٪)، ثم سنة ٢٠١٠، وبنسبة (٢٢٪)، وأقلها كانت في سنة ٢٠٠٨، وبنسبة (١١٪).

يظهر من الجداول السابقة مستوى واقع اللغة العربية في هذه القرارات، وحجم الأخطاء في كل بند من بنود الاستبانة، ومن المؤكد أن القرارات تتفاوت فيما بينها في حجم هذه الأخطاء، فقد نجد قرارات تخلو من بعض الأخطاء، أو تكون الأخطاء فيها قليلة، وبعضها الآخر فيه أخطاء كثيرة، وهذا يعود إلى المستوى اللغوي لكاتب القرار، والمستوى اللغوي للقضاة الذين وقعوا على هذا القرار، ولم يعملوا على تصويب ما فيه من أخطاء.

إن هذه الدراسة لم تهدف إلى رصد كل خطأ ومدى تكراره في هذه القرارات؛ لأن ذلك يحتاج إلى وقت طويل، وإلى زيادة صفحات هذه الدراسة، وإنما اقتصرت

على إيراد شواهد على سبيل التمثيل لا الحصر، واكتفت بإيراد عدد الأخطاء التي وردت فيها في كل بند من بنود الاستبانة، كما هو واضح في الجداول السابقة.

وفيما يأتي نماذج دالة على كل بند من هذه البنود.

أولاً- أخطاء الطباعة

إن طباعة القرارات وتدقيقها وخلوها من عيوب الطباعة أمر أساسي في صياغة أي قرار؛ لما لذلك من أهمية بالغة في تخليص القرار مما قد يشوبه من لبس أو غموض، وتحريف أو تحويل في الفهم والدلالة يؤثران في منطوق الحكم وصياغته ومقصده، وقد بلغت أخطاء الطباعة (١٨٣) خطأ، ويمكن إيجاز ذلك على النحو الآتي:

- **أخطاء في ترتيب حروف الكلمة الواحدة:**

مثل: «لم يتم الاتفاق على مقدرا التعويض». القضية ٢٠٠٩/١٠٢٨، تمييز، ص٣. والصواب: مقدار.

ومثل: «وبعد إجراء المحاكمة وسماع البنيات». القضية ٢٠٠٩/٢٠٩٠، تمييز، ص٣. والصواب: البينات.

ومثل: «إن هذه الطريقة متعبة في مستودعات الشركة». القضية ٢٠٠٩/١٦٩٨، تمييز، ص١١. والصواب: متبعة. والفرق بيّن وواضح بين مدلول الكلمتين.

ومثل: «محسوبة له مدة التوفيق». القضية ٢٠٠٨/١٨٥٥، تمييز، ص٩. والصواب: التوقيف، وهذا إخلال واضح في منطوق الحكم.

ومثل: «ووضع رأسه تحت صنوبر المياه». القضية ٢٠٠٨/١٥٥٧. تمييز، ص٥. والصواب: صنبور، وواضح أنه لا علاقة في المعنى بين الكلمتين، مما أدى إلى غموض ولبس في فهم الحكم.

- إسقاط حرف من الكلمة:

مثل: « أخطأت الحكمة في قرارها فيما يتعلق بتاريخ تحديد نشوء الحق بالمطالبة». القضية ٢٠١١/٤٠٠٩. تمييز، ص٢. والصواب: المحكمة. وإن كان أصل الكلمتين واحداً إلا أنهما مختلفتان في الدلالة، مما يسيء إلى مقصود الحكم.

ومثل: «بتقليد أختام تعود إلى مديرات العمل المعنية». القضية ٢٠١٠/١٦٤٥، تمييز، ص٤. والصواب: مديريات. والمعنى يختلط على القارئ، هل المقصود أشخاص مديرات العمل أم المؤسسات، أي مديريات العمل، والمعنى السياقي يتطلب ذلك. وفي هذا غموض ولبس وخلط في الدلالة.

ومثل: «ليحاكوا لدى محكمة جنايات جرش». القضية ٢٠١٠/١٨٩٣، تمييز، ص٤. والصواب: ليحاكموا. والفرق بين المحاكاة والمحاكمة واضح وبين في الدلالة والاشتقاق، وهذا الحذف أدى إلى لبس وغموض في مفهوم الجملة ودلالتها.

ومثل: «طبقت محكمة جنايت عمان...» القضية ٢٠٠٨/١٨٣٨، تمييز، ص٨. والصواب: جنايات، وفي ذلك ما فيه من إبهام وعدم وضوح.

ومثل: «يركب معه فم يكن...». القضية ٢٠٠٩/١٦٧٧، تمييز، ص١٤. والصواب: فلم.

ومثل: «على من يقع عيه عبء الإثبات». القضية ٢٠١١/١٤١٠، تمييز، ص٢. والصواب: عليه.

ومثل: «لم يتم تصحيح القيوم بشكل أصولي». القضية ٢٠٠٩/١٦٩٨، تمييز، ص٢. والصواب: القيود. والفرق بين مدلول الكلمتين كبير وبعيد.

ومثل: «إن بيات النيابة». القضية ٢٠٠٩/٢٠٨٣، تمييز، ص٦. والصواب: بينات.

ومثل: «وإن التعينات فيه تكون وفق أحكام وأنظمة هذه الهيئة». القضية ٢٠١٠/٣٨٤٤، تمييز، ص٢. والصواب: التعيينات، وفي ذلك لبس في المعنى، ولبس في الاشتقاق، فالتعينات وزنها تفعلات، والتعيينات وزنها تفعيلات.

ومثل: «المتهم محمود قام بمسح وجه من صابون الحلاقة». القضية ٢٠٠٩/١٩١٦، تمييز، ص٣، والصواب: وجهه، وفي ذلك إزالة اللبس في الدلالة، فكلمة وجه نكرة وكلمة وجهه معرفة، والفرق بين النكرة والمعرفة في الدلالة كبير، ومن المؤكد أن إحلال النكرة محل المعرفة يخل بالمعنى، ويفسد منطوق الحكم.

ومثل: «لدى إعادة الأوراق إلى محكمة الاستئناف، قررت اتباع القض». القضية ٢٠٠٨/٣٦٤٨، تمييز، ص٥. والصواب: النقض. والفرق بين المعنيين واضح وبيّن.

ومثله: «بعد الدقيق والمداولة نجد أن وقائع الدعوى تتحصل في أن المستدعي...». القضية ٢٠١١/١٤٨٩، تمييز، والصواب: التدقيق. ولا يخفى ما في ذلك من غموض ولبس في دلالة العبارة ومقصدها.

- زيادة حرف على حروف الكلمة:

مثل: «يمثلها المحامي العام المدني للمطالبة ببدال التعويض». القضية ٢٠٠٩/١٠٢٨، تمييز، ص٢. والصواب: ببدل. والفرق بين معنى الكلمتين واضح، وقد أخلت الزيادة بالمعنى المقصود.

ومثل: «ونظراً لإسقاط المشتكي حقه الشخصي تخفيض العقوبة...». القضية ٢٠٠٩/٢١٤٥، تمييز، ص٣. والصواب: تخفّض، وفي ذلك إحلال المصدر محل الفعل المبني للمجهول، والفرق واضح بينهما في التصريف والمعلوم والمجهول.

- إبدال حرف مكان حرف في الكلمة:

مثل: «وتابع المتهم الإطراق بعد هرب المغدور وأطلق من مسدسه ست طلقات...» القضية ١٨٥٥/٢٠٠٨ تمييز، ص٤. والصواب: الإطلاق. والفرق بين معنى الكلمتين يؤدي إلى عدم وضوح منطوق الحكم.

ومثل: «رفع نائل عام محكمة الجنايات الكبرى...». القضية ١٩١٦/٢٠٠٩، تمييز، ص٨ والصواب: نائب. وإبدال اللام مكان الباء أدى إلى تغيير في المعنى، وفساد في منطوق الحكم.

ومثل: «وقام بطلي بقع الدماء الزاهرة على الجدار...» القضية ١٥٥٧/٢٠٠٨، تمييز، ص٥. والصواب: الظاهرة. وهذا التبديل يسيء إلى المعنى المقصود في الجملة، ويؤدي إلى لبس في منطوق الحكم.

ومثل: «من الجرم المسمد إليه». القضية ١٨٩٣/٢٠١٠، تمييز، ص٢، والصواب: المسند. إن إثبات الميم مكان النون أدى إلى اختلاف واضح في المفهوم والدلالة، فالتسميد شيء والإسناد شيء آخر.

- حذف نقطة حرف أو وضع نقطة على حرف غير منقوط:

مثل: «وضع بعض الأغراص»، القضية ١٣٩٠/٢٠١٠، تمييز، ص٥، والصواب: الأغراض. وحذف نقطة الضاد أخلت بالمعنى المقصود.

ومثل: «في صحة شهادة المجنى عليها». القضية ٢٠٧٥/٢٠١٠، تمييز، والصواب: المجني عليها. والفرق واضح بين دلالة الكلمتين مما يخل بالمعنى المقصود.

ومثل: «لم يرد من البينات بأن المعذورة». القضية ١٨٥٥/٢٠٠٨، تمييز، ص١٢. والصواب: المغدورة. ولا يخفى الفرق بين المعنيين. ويلاحظ أن دخول الباء على أن في هذه الجملة زيادة مخلة بالتركيب النحوي.

- إسقاط كلمة أو أكثر من الجملة:

مثل: «أن يكون العمل غير المحق الذي أتاه المجني عليه قد وقع على الجاني». القضية ٢٠٠٨/١٨٥٥، تمييز، ص٣. يلاحظ أنه قد سقطت كلمة أو أكثر من هذه العبارة، وأدى هذا إلى خلل واضح في تركيب العبارة، وإلى لبس بيّن في معناها ومقصودها مما أثر في دلالة منطوق الحكم.

ومثل: «انسلاخات جلدية وسحجة على وخلف الكتف الأيمن». القضية ٢٠٠٨/١٦٢٢، تمييز، ص٣. والعبارة ملبسة فهل السحجة على الكتف الأيمن وخلفه أم أنها على مكان ما سقط من العبارة!!

ومثل: «وافق المحكوم له على هذه التسوية.. كما هو ثابت في محاضر القضية التنفيذية إليها...» القضية ٢٠٠٨/٢٤٩٤، تمييز، ص٦. وواضح أنه سقطت كلمة (المشار) قبل إليها.

ومثل: «كذلك فإن المطروح هذا الأمر الموجه من محمد ... إلى بنك... يعتبر سند سحب بالمعنى الوارد في قانون التجارة...». القضية ٢٠٠٩/٣٣١٧، تمييز، ص٤. والمقصود هو: فإن السؤال المطروح: هل الأمر...

- وصل كلمتين بعضهما ببعض

قد يرد وصل كلمتين بعضهما ببعض في الطباعة، ينتج عنه كلمة واحدة تحمل معنى مغايراً لسياق العبارة، مما يؤدي إلى تغيير المفهوم والدلالة.

مثل: «على محكمة أمن الدولة أن تحقق بمالها من صلاحية» القضية ٢٠٠٨/١٩٨ تمييز، ص١٢. والصواب: بما لها.

- التكرار

يرد في بعض قرارات محكمة التمييز تكرار كلمة أو جملة ليس القصد منها التوكيد، وإنما هو خطأ طباعي يثقل العبارة، ويؤدي إلى لبس في المفهوم.

مثل: «تجريم المتهم... بجرم التدخل بجرم التدخل بالتزوير... القضية ١٩٧٤/٢٠٠٩ تمييز، ص١. والصواب: حذف إحداهما.

ومثل: «بعد أن طعن وطعن المغدور حاتم». القضية ١٠١٩/٢٠١٠ تمييز، ص٤ والصواب: بعد أن طعن المغدور حاتماً. ويلاحظ الخطأ النحوي في حركة آخر كلمة حاتم، إذ جاءت مرفوعة، والصواب أن تكون منصوبة، لأنها بدل من المفعول به المنصوب المغدور.

- خطأ في ذكر أسماء بعض أطراف القضية

إن مثل هذا الخطأ يؤدي إلى لبس في تحديد مسؤوليات أطراف القضية، ويمكن الطعن في القرار أمام الجهات الأخرى لاختلاف في الأسماء.

مثل: «فأعلم المغدور هاشم المجني عليه أمين...». القضية ١٣٢٧/٢٠١٠، تمييز، ص٦. والصواب: حاتم، وهذا ما يؤكده ورود الاسم في الصفحات السابقة من القرار.

ومثل: «والظنين هاني شكر المشار إليه أعلاه...». القضية ٢٠٩٠/٢٠٠٩، تمييز، ص٤. والصواب، هاني شكري وفق ما ورد في (ص٢) من القرار نفسه. واستخدام عبارة (المشار إليه أعلاه) خطأ؛ لأن الاسم لم يرد في الصفحة الرابعة، وإنما ورد في الصفحة الثانية من القرار.

ومثل: «وبعد التدقيق والمداولة نجد أن المدعي حسين خليل حسن عطية...» القضية ٦٠٥/٢٠١٠، تمييز، ص٣. والصواب: حسين خليل حسين عطية، وفق ما ورد في (ص١) من صفحات القضية نفسها.

ويلاحظ الناظر في طباعة قرارات المحاكم أموراً أخرى تؤكد عدم العناية بترتيب طباعة هذه القرارات وإخراجها بصورة دقيقة، يراعى فيها ترتيب الأسطر والمسافات والفقرات، واتصال الكلام، وعدم تقطيعه إلى أسطر غير مترابطة، كما أن أخطاء الطباعة التي ترد في كثير من صفحات هذه القرارات تؤكد عدم العناية بتدقيق كثير منها قبل توقيعها من هيئة المحكمة الموقرة بصورتها النهائية، مما يجعل بعض الجمل والعبارات فيها تخرج عن سياقها، ويصعب على القارئ فهمها. وظاهرة ورود أخطاء طباعية في هذه القرارات تتفاوت بين صفحة وأخرى، وقرار وقرار، وقد يجد القارئ أخطاء متعددة في الصفحة الواحدة، وفي صفحات قرار ما، وقد تخلو بعض صفحات هذه القرارات من مثل هذه الأخطاء، والأمر مرهون بقدرة كاتب القرارات وهيئة المحكمة الموقرة على معرفة هذه الأخطاء، والحرص على تصويبها، وإخراجها بصورة سليمة تليق بها.

ثانياً- أخطاء الترقيم

حاول فريق العمل أن يتتبع مدى التزام قرارات محكمة التمييز بعلامات الترقيم الأكثر شيوعاً واستعمالاً، وهي (الفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة، والنقطتان، والشرطة، وعلامة الاستفهام، والتعجب، والحذف، والمعترضة، والقوسان، وعلامة التنصيص)، لأهميتها في عملية الفهم ومواطن الفصل والوصل بين الجمل والعبارات في النصوص المطبوعة.

ويلاحظ أن مجموع الأخطاء في علامات الترقيم قد بلغ (١١٠٦٧) كما هو في الجدول (١٨) السابق، وهذا يؤكد أن علامات الترقيم تكاد تكون غير منظور إليها، وغير معتنى بها في كثير من صفحات قرارات محكمة التمييز، إذ يجد الناظر فيها أن الغالبية العظمى تكاد تخلو كلياً أو جزئياً من علامات الترقيم.

والأمر لا يحتاج إلى إيراد شواهد أو أدلة على ذلك لكثرة هذه الأخطاء. وعدم الاعتناء بالفاصلة بعامة وعلامات الترقيم الأخرى في نصوص قرارات محكمة التمييز،

يكاد يكون لافتاً للنظر، والأمثلة عليه كثيرة، ونكتفي بإيراد النص الآتي من إحدى صفحات هذه القرارات: «وعن ذلك فإن استيفاء دائرة الجمارك لهذه الرسوم قد استند إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١١٣٦ تاريخ ١٩٩٢/٤/١٨ سنداً لأحكام المادة ٣/ج من نظام رسوم التلفزيون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ وان استيفاء هذه الرسوم وعلى هذا الوجه كان بدون وجه حق ويخالف المادة ١١١ من الدستور التي تنص على انه (لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون فعليه فان هذا الطعن لا يرد على القرار المطعون فيه مما يتعين رده.

لهذا وتأسياً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها». القضية ٢٠٠٨/١٥٣٥، تمييز، ص٥.

يلاحظ من النص أنه قد خلا من أي علامة من علامات الترقيم. وهذه ظاهرة عامة في الغالبية العظمى من هذه القرارات.

ومنه أيضاً أن علامة الترقيم (: النقطتين الرأسيتين) تحذف مرة، مثل: «فإنها تنص على ما يلي [تطبيق أحكام قانون العمل الأردني]. القضية ٢٠١٠/٣٨٤٤ تمييز، ص٤. فقد حذفت النقطتان قبل النص المنقول.

ومثل: «وعضوية القضاة السادة نسيم ومحمد...». القضية ٢٠٠٩/٧٢١، تمييز، ص١ والصواب: وضع نقطتين رأسيتين بعد كلمة السادة.

وقد توضع خطأ، مثل: وموضوعها: إعادة المدعي إلى العمل». القضية ٢٠١٠/٤٥٢٥، تمييز ص٤.

ومرة يوضع مكانها علامة ترقيم أخرى،

مثل: «وكيلاهما/ فراس وفيصل». القضية ٢٠٠٩/٣٥٦٩، تمييز، ص١. والصواب وضع نقطتين مكان الشرطة المائلة.

ومنه استعمال الشرطة المائلة مكان الفاصلة، مثل: «وعن أسباب التمييز كافة/ وتنصب على تخطئة المحكمة...» القضية ٢٠٠٩/١١١٧ تمييز، ص٣. والصواب: وضع فاصلة مكان الشرطة المائلة.

ويجد قارئ صفحات قرار القضية ٢٠٠٩/٧٢١ من قرارات محكمة التمييز (٨٨) خطأ في علامات الترقيم في خمس صفحات، أي بمعدل (١٨) ثمانية عشر خطأ في الصفحة تقريباً، ومن الجدير ذكره أن صفحات من قرارات محكمة التمييز تخلو من علامات الترقيم، ومثال ذلك الصفحة الآتية:

محكمة التمييز الأردنية

رقم القضية ٢٠١٠/٤٥٨٤

«الرسوم والمصاريف وغرامة ٤ بالألف عن كل أسبوع تأخير و [١٠٠] دينار أتعاب محاماة والحكم بإلزام المدعى عليه بمنع مطالبة المدعية بمبلغ [٩٣٧٩٤,٤٤٧] ديناراً ومنع مطالبتها بمبلغ [٣٥٣٩٦٣,٩٨٨] ديناراً غرامات المثلي والجزائية ومنع مطالبتها بإدراج حركة التصحيح لصالح الدائرة بمبلغ [٤٥٨,٣٥٥] وإلغاء كتاب المطالبة وما يترتب عليه من آثار مع تضمين المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ [٤٠٠] دينار أتعاب محاماة وبالمقاصة تصبح [٣٠٠] دينار للمدعية.

لم يرتض الطرفان بهذا القرار فطعنا فيه استئنافاً حيث قررت محكمة الاستئناف الضريبية بتاريخ ٢٠١٠/٧/٢٠ وبقرارها رقم [٢٠١٠/٩٤] رد الاستئنافين وتأييد القرار المستأنف مع تضمين كل طرف الرسوم والمصاريف التي تكبدها وعدم الحكم بأتعاب محاماة.

لم يلاق هذا القرار قبولاً لدى المدعية فطعنت فيه تمييزاً للأسباب المبسوطة في اللائحة المقدمة منها والمشار إليها في مطلع هذا القرار.

وفي الرد على أسباب الطعن التمييزي:

وعن السبب الأول: وفيه تنعى الطاعنة على القرار المطعون فيه الخطأ عندما لم تقم بمنع المطالبة بمبلغ [٤٦٠٢٥,٣٥٥] ديناراً لعلة التقادم وكذلك مبلغ [٣٥٥٠٣,٧٩٧] دنانير عن الفترة السابقة للتسجيل لذات العلة.

وفي ذلك نجد: أن القرار الصادر عن محكمة الدرجة الأولى والمؤيد من محكمة الاستئناف الضريبية قضى وفيما يتعلق بمبلغ [٤٦٠٢٥,٣٥٥] ديناراً والناتجة عن تعديل الإقرارات الضريبية للفترات من ٢٠٠٨/١/١ ولغاية ٢٠٠٨/٥/٣٠ بأن هذه الإقرارات قد عدلت ضمن مدة السنة المنصوص عليها في المادة [١٧/أ] من قانون الضريبة العامة على المبيعات وفيما يتعلق بالضريبة المستحقة ما قبل التسجيل والبالغة [٣٥٥٠٣,٧٩٧] دنانير فقد تبين أنها مبيعات محلية وليس للتصدير وأن فرضها يتفق مع المادة [١٦/هـ] من ذات القانون».

ثالثاً:- أخطاء الإملاء:

يظهر من الجدول (١٨) السابق أن هناك مشكلة إملائية تواجه كتبة قرارات محكمة التمييز الأردنية، ويبدو ذلك واضحاً جلياً من مجموع هذه الأخطاء الذي بلغ (١٥٦٩) خطأ، مما يؤكد أنه لا تكاد تخلو صفحة من صفحات هذه القرارات من خطأ أو أخطاء إملائية؛ ولذا فإن الشكوى من ضعف القائمين على كتابة هذه القرارات في الإملاء قائمة، وبصورة تدعو للأسف، وأن هذه المشكلة متأصلة ومتجذرة، وتعود في أصولها إلى مرحلة التعليم العام.

وأن الأخطاء الإملائية قد تركزت في عينات نصوص هذه القرارات المشمولة بالدراسة، وبصورة لافتة للنظر في الأمور الآتية:

- **عدم كتابة همزة القطع في أول الكلمة ووسطها وآخرها** في كثير من صفحات هذه

القرارات، مما جعل نسبة مجموع الأخطاء الإملائية عالية، كما يظهر في الجدول السابق.

مثل: «رغم ان... وانما ادخل... بدل الايجار... لثلاثة اشهر...» القضية ٢٠٠٨/٣٦٤٨ تمييز، ص٣.

- **عدم الميز بين حالات رسم همزة القطع** على ألف أوعلى واو أو على ياء أو منفردة حسب مقتضيات السياق الواردة فيه.

مثل: «والذي تضمن فسخ الحكم المستأنف من حيث قضائه بمبلغ ألف دينار...» القضية ٢٠١٢/١٠٢٥، تمييز، ص٥. والصواب: قضاؤه؛ لأن الاسم بعد حيث يكون مرفوعاً، ولما كانت الهمزة في الأصل متطرفة بعد ألف ساكنة تكتب حسب حركتها، وحركتها هنا الضمة، ولذا تكتب على واو.

ومثل: «ومن الضروري إعطائه فرصة...» القضية ٢٠٠٨/٢٦، تمييز، ص٣. والصواب: إعطاؤه؛ لأن الهمزة مضمومة، وقبلها ألف ساكنة.

ومثل: «قتل أثنائها والد المتهم». القضية ٢٠٠٩/١٦٧٧، تمييز، ص٥، والصواب: أثناءها؛ لأن الهمزة مفتوحة، وقبلها ألف ساكنة.

ومثل: «وقام بتشليحها العبائة». القضية ٢٠٠٨/٦١١، تمييز، ص٢. والصواب: العباءة؛ لأن الهمزة مفتوحة وقبلها ألف ساكنة.

ومثل: «وأن المميزة لم تثبت أدائها لهذه الأجور». القضية ٢٠١٠/٤٢٧٩، تمييز، ص٤. والصواب: أداءها؛ لأن الهمزة مفتوحة، وقبلها ألف ساكنة.

ومثل: «أو أنشأت لهم قيود». القضية ٢٠٠٨/١٨٣٨، تمييز، ص٥. والصواب، أنشئت؛ لأن الهمزة مفتوحة، وقبلها حرف مكسور، والفعل مبني للمجهول، حسب السياق، فتكتب على نبرة.

- عدم الميز بين التاء المربوطة والتاء المبسوطة:

مثل: «طالبة بالنتيجة...» القضية ١٢٤٢١/٢٠٠٨، ص٢. والصواب: طالبت..».

- عدم نقط التاء المربوطة للميز بينها وبين ضمير الغائب المفرد المذكر (الهاء).

وتكثر هذه الظاهرة في صفحات قرارات محكمة التمييز مثل: «بعدم اتباع النقض لعله توافر سبق الاصرار...». القضية ١٩٧٧/٢٠٠٩، تمييز، ص١٢. والصواب: لعلة

ومثل: «لإسقاط الحق الشخصي من وكيل ورثه المغدورين». القضية ٢٠٨٣/٢٠٠٩ تمييز، ص١٢. والصواب: ورثة.

ومثل: «حصول مشكله سابقة». القضية ٢١٢٩/٢٠٠٩ تمييز، ص٣. والصواب: مشكلة.

ومثل: «إلى منزل شقيقه المتهم». القضية ٢١٢٩/٢٠٠٩، تمييز، ص٣. والصواب: شقيقة المتهم وفق ما يفيده السياق. وعدم وضع النقطتين هنا يجعل العبارة ملبسة وغامضة، ويحيل الأمر إلى غير مقصده، فالمقصود شقيقة المتهم وليس شقيق المتهم.

ومثل: «بأن الإصابات التي تعرض لها المغدور ناجمة عن ضربه أو عدة ضربات». القضية ١٥٢٢/٢٠٠٨ تمييز، ص١٠. والصواب: ضربة. والفرق واضح بين الكلمتين.

ومثل: «أدلى بهذه الأقوال بطوعة». القضية ١٩١٦/٢٠٠٩، تمييز، ص٤. والصواب: بطوعه.

ومثل: «وإحضاره زجاجه البيبسي». القضية ١٩١٦/٢٠٠٩، تمييز، ص٥. والصواب: زجاجة.

ومثل: «يحمل بيده ولاعة يدوية ووجهة واضح». القضية ٨٣٨/٢٠٠٨، تمييز، ص١١. والصواب: ووجهه.

ومثل: «إلى جنحه شراء». القضية ٢٠٩٩/٢٠٠٩ تمييز، ص٤. والصواب: جنحة.

ومثل: «حمل وحيازة أداه حادة». القضية ٢٥٠٠/٢٠١١، تمييز، ط١. والصواب: أداة.

- إضافة ألف بعد الهمزة المتطرفة في الأسماء الممدودة في حالة النصب

مثل: «ولغاية الساعة الخامسة مساءا». القضية ٣٩٥٥/٢٠١٠ تمييز، ص٣. والصواب: مساءً؛ أي وضع تنوين الفتح أعلى الهمزة دون ألف.

- إحلال همزة القطع محل همزة الوصل.

مثل: «قررت عدم إتباع النقض». القضية ٨٣٨/٢٠٠٨، تمييز، ص٨. والصواب: اتباع.

ومثل: «وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة...» القضية ٧٢١/٢٠٠٩، تمييز، ص١، وهمزة كلمة اسم همزة وصل.

ومثل: «بحيث تمت المطالبة بإسترداد كامل المبلغ». القضية ٦٧٣/٢٠٠٨، تمييز، ص٢. والصواب: باسترداد؛ لأنها همزة وصل، وليست همزة قطع.

ومنه: «ومما يؤدي بلا شك إلى إنقطاع التقادم..». القضية ٦٧٣/٢٠٠٨، تمييز، ص٣. والصواب: انقطاع.

- فتح همزة إن بعد كلمة حيث.

يكثر استعمال كلمة حيث في غير معناها في قرارات محكمة التمييز الأردنية، وتأتي بعدها أن مفتوحة الهمزة. والصواب: أن تكون مكسورة الهمزة، والأمثلة على ذلك كثيرة، مثل: «وحيث أن... وحيث أن...» القضية ٤٧٠/٢٠١٠، تمييز، ص٦.

- فتح همزة إن بعد إذ:

يجد الناظر في قرارات محكمة التمييز الأردنية أمثلة كثيرة على هذا الخطأ، والصواب أن تكون همزة أن مكسورة بعد إذ، مثل: «خالفت محكمة الدرجة الأولى القانون إذ أن...». القضية ٤٥٢٨/٢٠١٠ تمييز، ص٢. والصواب: إن.

- فتح همزة إن بعد القول:

مثل: «هذا السبب بقولها أن...». القضية ٤٥٢٨/٢٠١٠ تمييز، ص٤. والصواب: إنّ.

رابعاً: - أخطاء النحو والصرف

إن أي خطأ في حركة أواخر الكلمة أو في بنيتها الصرفية واشتقاقاتها يؤدي إلى تغيير أو تحريف للمعنى، مما يؤثر سلباً على منطوق الحكم في قرارات محكمة التمييز الأردنية التي تعد مرجعية أساسية من مرجعيات القضاء الأردني، وهي المعول عليها في فك النزاعات والخصومات، وهذا يلقي على عاتقها أن تكون قراراتها خالية من أي أخطاء نحوية أو صرفية، مما يمكن أن يكون سبباً في تغيير منطوق الحكم، أو إحداث لبس أو غموض يؤدي إلى عدم توخي العدالة في أحكامها وقراراتها. ويظهر الجدول (١٨) السابق حجم هذه الأخطاء إذ بلغت (٥٨٨) خطأ، وقد تركزت الأخطاء النحوية والصرفية في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وفي بعض المشتقات. وفي ما يأتي نماذج مما احتوته هذه القرارات والأحكام من أخطاء نحوية وصرفية على سبيل التمثيل لا الحصر، وذلك على النحو الآتي:

١- العدد

تكثر الأخطاء في كتابة الأعداد وتمييزها بصورة لافتة للنظر، إذ إنها في كثير من الأحيان لا تلتزم بقواعد كتابة الأعداد وتمييزها.

- مثل: «...إلزامه بالأجور المستحقة البالغة ألف وثمانمائة وخمسة وثلاثون دينار أتعاب محاماة». القضية ٢٠١٠/٦٠٥، تمييز، ص٤. والصواب: ألفاً وثمانمئة وخمسة وثلاثين ديناراً.

- ومثل: «وبأجرة سنوية مقدارها ألف ومائتين وخمسون دينار». القضية ٢٠٠٩/١٥٨٥، تمييز، ص٢. والصواب: ومئتان... ديناراً.

- ومثل: «تجاوزت الاثني عشر طلقة». القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص١٢. والصواب: الاثنتي عشرة طلقة.

- ومثل: «مدة سبعة سنوات». القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص١٤، والصواب: سبع سنوات.

- ومثل: «بالأشغال الشاقة المؤقتة خمسة عشر سنة». القضية ٢٠٠٩/٤٩١٦، تمييز، ص٦. والصواب: خمس عشرة سنة.

- ومثل: «لمدة أربع عشرة عاماً». القضية ٢٠٠٩/١٨٧١، تمييز، ص٥، والصواب: لمدة أربعة عشر عاماً.

- ومثل: «وسلمه المغدور ثلاثمئة وستون دينار». القضية ٢٠٠٩/٢٠٨٣، تمييز، ص٨. والصواب: ... وستين ديناراً.

- ومثل: «نص المادة الحادية عشر». القضية ٢٠١٠/٣٨٤٤، تمييز، ص٢. والصواب: الحادية عشرة.

- ويظهر في هذه القرارات عدم الدقة في حركة آخر تمييز العدد كما مرّ في الأمثلة السابقة، وفي غيرها، فمرة يأتي منصوباً والأصل أن يكون مجروراً، مثل: «ما بين (١٥٠٠-٢٥٠٠) ديناراً شهرياً». القضية ٢٥٣٥/٢٠١١، تمييز، ص٣. والصواب: دينار.

ومرة يأتي مرفوعاً، والأصل أن يكون منصوباً. مثل: «مبلغ ٦٢٨٣١ دينار و٩٧ فلس مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ دينار أتعاب محاماة». القضية ١٠٢٨/٢٠٠٩، تمييز، ص٢. والصواب: ديناراً... فلساً... ديناراً.

٢- رفع الاسم المنصوب، ومن ذلك:

أ- رفع المفعول به

وردت أخطاء كثيرة في قرارات محكمة التمييز الأردنية جاء فيها المفعول به مرفوعاً، وفي ذلك مخالفة للقاعدة، إذ إن المفعول به في العربية يكون منصوباً، ومن ذلك:

«وجه المدعي إنذار عدلي...». القضية ٦٠٥/٢٠١٠، تمييز، ص٤. والصواب: إنذاراً عدلياً.

ومنه: «قدم المميز أوراق وشهادات تثبت أنه قد انسحب من الشركة». القضية ٢٨٣١/٢٠٠٩. تمييز، ص٢، والصواب: أوراقاً.

ومنه: «أخطأت المحكمة في عدم اعتبار ملف القضية الجزائية... عذر شرعي». القضية ٣٤٩٩٦/٢٠٠٩، تمييز، ص٢. والصواب: عذراً شرعياً.

ومنه: «أصدر المستدعى ضده قراره المشكو منه المتضمن اعتبار المستدعي معزول حكماً عن وظيفته». والصواب: معزولاً.

ومنه: «...يحوي صور مسيئة للرسول». القضية ٢٠٠٨/٥٠٨٤٩، تمييز، ص٢. والصواب: صوراً.

ومنه: «نجد أن القرار قد تضمن ملخص...». القضية ٢٠٠٨/١٥٢٧، تمييز، ص٨. والصواب: ملخصاً.

ومنه: «فإن ذلك يعتبر ضرب من ضروب الخبرة». القضية ٢٠١١/٢٥٠٠، تمييز، ص٥. والصواب: ضرباً.

ومنه: «فإنهم يشغلون بطريق الإجارة محل تجاري...». القضية ٢٠١٠/٤٧٠٠، تمييز، ص٩. والصواب: محلاً تجارياً.

ومنه: «شركة توزيع الكهرباء المساهمة العامة أجازت جزء كبير من هذه التسويات». القضية ٢٠٠٩/١٦٩٨، تمييز، ص٧. والصواب: جزءاً كبيراً.

ومنه: «وسرقوا جهاز خلوي...». القضية ٢٠٠٨/١٩٨، تمييز، ص٥. والصواب: جهازاً خلوياً.

ويطول بنا الأمر إذا استعرضنا مثل هذه التجاوزات في رفع المفعول به في قرارات محكمة التمييز، ولعل في ذلك استدلالاً واضحاً على عدم الالتزام بقاعدة نصب المفعول به.

ب- رفع اسم إن:

الأصل أن اسم إن يأتي منصوباً بعلامة إعراب ظاهرة أصلية أو فرعية، أو مقدرة، إلا أنه ورد في بعض قرارات محكمة التمييز الأردنية مرفوعاً على خلاف الأصل، وذلك على النحو الآتي:

– إذا جاء خبرها شبه جملة ظرفية أو جاراً ومجروراً مقدماً على اسمها، مثل: «وحيث أن لبيان هذه الأمور أثر مهم للفصل في هذه الدعوى». القضية ٢٠٠٩/٤٠٩٥، تمييز، ص٤. والصواب: أثراً مهماً. وهذا الخطأ يقع فيه كثير من أبناء العربية، فيرفعون اسمها على خلاف القاعدة التي تضبط هذا التأخير والتقديم.

– ومثل: «أن هناك تقصير من قبل المتهم». القضية ٢٠٠٩/١٦٩٨، تمييز، ص٨. والصواب: تقصيراً.

– ومثل: «تبين للجنة الجرد أن هناك نقص...». القضية ٢٠٠٩/١٦٩٨، تمييز، ص١٠. والصواب: نقصاً.

– ومثل: «بأن هناك تناقض...». القضية ٢٠٠٨/١٦١١، تمييز، ص٣. والصواب: تناقضاً.

ج– رفع خبر كان وأخواتها ومصادرها العاملة عمل فعلها:

الأصل في خبر كان وأخواتها أن يأتي منصوباً بعلامة إعراب ظاهرة أصلية أو فرعية أو مقدرة، غير أنه ورد في بعض قرارات محكمة التمييز الأردنية مرفوعاً على خلاف الأصل.

مثل: «فيكون هذا السبب مستوجب للرد». القضية ٢٠١٠/١٩٦٩، تمييز، ص٨. والصواب: مستوجباً.

ومنه: «إذ أن هذا التطبيق يكون مخالف لأحكام القانون». القضية ٢٠٠٨/١٨٣٨، تمييز، ص٢. والصواب: مخالفاً.

ومنه: كان أخر راتب تقاضاه ثلاثون ديناراً...». القضية ٢٠١٠/٣٩٥٥، تمييز، ص٢. والصواب: ثلاثين ديناراً.

ومنه: «فيكون قرارها موافق للقانون». القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص١٥. والصواب: موافقاً.

ومنه: «يكون إصرار محكمة الجنايات الكبرى على قرارها المنقوض واقع في غير محله». القضية ٢٠٠٨/١٦١١، تمييز، ص٥. والصواب: واقعاً.

ومنه: «وعليه يكون إصرار محكمة الاستئناف على حكمها المنقوض واقع في غير محله». القضية ٢٠٠٩/١٥٨٥، تمييز، ص٧. والصواب: واقعاً.

ومنه: «وبهذا يكون إنهاء خدماتها مخالف لقانون العمل والعمال ...». القضية ٢٠١٠/٣٨٤٤، تمييز، ص٢. والصواب: مخالفاً.

– ومن أمثلة رفع خبر مصدر كان الناقصة: «ولكون الحكم مميز بحكم القانون». القضية ٢٠١٠/١٣٢٧، تمييز، ص١٠. والصواب: مميزاً.

ومنه: «كونه سابق لأوانه». القضية ٢٠١٠/٢١٠٥، تمييز، ص٤. والصواب: سابقاً.

ومثله: «كون المبالغ المودعة تأمين...» القضية ٢٠٠٩/٧٢١، تمييز، ص١. والصواب: تأميناً.

– ومن أمثلة رفع خبر ليس: «أخطأت المحكمة في قرارها الذي اعتبر تصحيح الدفع لدى قلم الايجارات ليس ذو إنتاجية». القضية ٢٠١١/٣١٢٨، تمييز، ص١. والصواب: ذا؛ لأنه من الأسماء الخمسة التي تنصب بالألف وترفع بالواو، وتجر بالياء. وهذا يدل على أن بعض العاملين في محكمة التمييز لا يعرفون قاعدة إعراب الأسماء الخمسة.

ومنه: «إن التبليغ المشار إليه... يتعلق بمنزل مأهول وليس متروك». القضية ٢٠١٠/٤٧٠٠، تمييز، ص٦. والصواب: متروكاً.

ومنه: «عمل سائقاً على صهريج من صهاريجها وليس صهريج مملوك». القضية ٢٠١٢/١٣١٦، تمييز، ص٤. والصواب: صهريجاً مملوكاً.

د- رفع الحال

مثل: «جاء القرار الطعين مخالف للقانون». القضية ٢٠٠٨/٣٦٠٢ تمييز، ص١، والصواب: مخالفاً؛ لأنها حال منصوب.

هـ- رفع التابع المنصوب:

التوابع في العربية هي (البدل، والنعت، وعطف البيان، والعطف، والتوكيد)؛ وكما هو معروف في قواعد العربية أنها تتبع متبوعها في الإعراب، والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير. والمدقق في بعض نصوص قرارات محكمة التمييز يجد أنه وردت فيها تجاوزات على هذه القاعدة، ومنها:

البدل، مثل: «إن المميز (المدعي عليه) طلال يوضح لمحكمتكم أن الإنذار العدلي الذي ارتكز عليه المدعيان...». القضية ٢٠١٠/٤٣٦٩، تمييز، ص٢. فقد وردت كلمة طلال مرفوعة وحقها النصب؛ لأنها بدل من المبدل منه المنصوب المميز. وقد تكرر رفع البدل طلال خمس مرات في صفحات هذه القضية.

العطف، مثل: «وبالتالي فلا يستحق بدل فصل تعسفي أو إشعار...» القضية ٢٠١٠/٤١٣٠ تمييز، ص٦. ويلاحظ أن المعطوف إشعار جاء مرفوعاً، وفي ذلك مخالفة للقاعدة؛ إذ يجب أن يكون منصوباً؛ لأن المعطوف عليه منصوب.

ومثل: «استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستمد...» القضية ٢٠٠٨/١٦١١ تمييز، ص٣. والصواب: مستمداً، لأن المعطوف عليه منصوب.

ومنه: «قد استخلصت وقائع الدعوى استخلاصاً سائغاً مقبولاً ومستند إلى

بينات قانونية». القضية رقم ١٨٥٧/٢٠٠٩، تمييز، ص١٤. والصواب: مستنداً؛ لأن المعطوف عليه منصوب.

ومثل ذلك رفع المعطوف على المعطوف عليه المجرور، مثل: «وبالمحاكمة الجارية علناً بحضور وكيل المستأنفين ووكيلا المستأنف ضدها». القرار (٤٥) الدعوى ٣٨٦/٢٠١١، تمييز، ص٢. والصواب: ووكيلي؛ لأنه معطوف على مجرور.

ومنه: «مما يجعل ما ورد بهذين السببين وارداً على القرار الطعين، وموجب لنقضه». القضية ٣١٢٨/٢٠١١، تمييز، ص٦. والصواب: موجباً، لأن المعطوف عليه منصوب.

النعت، مثل: «وأن يكون معللاً وافياً مقبول...» القضية ١٨٧١/٢٠٠٩، تمييز، ص٥. والصواب: مقبولاً، لأن المنعوت منصوب.

ومثل رفع النعت والمنعوت مجرور،: «وعن سببي الطعن اللذان مؤداهما واحد». القضية ١٨٧١/٢٠٠٩، تمييز، ص٥. والصواب: اللذين، لأن المنعوت مجرور بالياء لأنه مثنى.

٣- نصب الاسم المرفوع:

وردت تجاوزات نحوية في حركة آخر الأسماء المرفوعة، إذ جاءت منصوبة، وحقها الرفع وفق مقتضيات السياق الواردة فيه، ومنها:

أ- نصب المبتدأ والخبر،

مثل: «وهذين السببين لا يردان على القرار المطعون فيه». القضية ١٦٤٥/٢٠١٠، تمييز، ص١٠. والصواب: وهذان السببان... فهذان مبتدأ، وهو ملحق بالمثنى يرفع بالألف، والسببان بدل منه يتبعه في الإعراب فهو مرفوع بالألف أيضاً.

ومثل: «وهم المتهمين الثالث والخامس والسابع». القضية ١٨٣٨/٢٠٠٨ تمييز، ص٥. والصواب: المتهمون؛ لأنها خبر المبتدأ، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

ومنه: «بأن يقوم وخلال مدة أقصاها أسبوعين». القضية ٤٦/٢٠٠٨، تمييز، ص١. والصواب: أسبوعان، لأنها خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى.

ومنه: «ومعه آخرين». القضية ١٦٧٧/٢٠٠٩، تمييز، ص٥. والصواب: آخرون؛ لأنها خبر مرفوع بالواو لكونها جمع مذكر سالماً.

ومنه: «ليس له سند من القانون، ومستوجبا للنقض». القضية ١٤٦٦/٢٠٠٨، تمييز، ص١٨. والصواب: مستوجب؛ لأنها خبر لمتبدأ محذوف تقديره: وهو مستوجب للنقض.

ب- نصب اسم كان:

كان وأخواتها أسماؤها مرفوعة بعلامة إعراب أصلية أو فرعية أو مقدرة. وجاءت في بعض صفحات قرارات محكمة التمييز منصوبة، مثل: «وكان برفقتها أخاها الصغير». القضية ٤٨٢/٢٠٠٩، تمييز، ص٣. والصواب: أخوها، لأنها من الأسماء الخمسة فترفع بالواو إذا أضيفت إلى اسم ظاهر أو ضمير ما عدا ياء المتكلم.

ج- نصب خبر إن:

إن وأخواتها خبرها مرفوع بعلامة إعراب أصلية أو فرعية أو مقدرة. وجاءت في بعض قرارات محكمة التمييز منصوبة، مثل: «أخطأت محكمة الاستئناف ومن قبلها محكمة الدرجة الأولى عندما اعتبرتا أن المميز متخلفاً عن دفع الأجور». القضية ١٠٧١/٢٠١٢، تمييز، ص١. والصواب: متخلف.

ومثل: «وأن زجاج شباكها المحاذي للسائق مغلقاً». القضية ٢١٧٥/٢٠٠٩، تمييز، ص٤. والصواب: مغلق.

د- نصب الفاعل ونائبه:

الفاعل ونائبه في العربية يأتيان مرفوعين، إلا أنهما جاءا في بعض قرارات محكمة التمييز منصوبين، مثل: «على أن يقوم المحكمين المعنيين». القضية ٢٠٠٨/٤٦٥، تمييز، ص٢. والصواب: المحكمان المعنيان.

ومثل: «وقد مضى عليها سنتين فتكون الدعوى غير مسموعة». القضية ٢٠١١/٤٠٨، تمييز، ص٩. والصواب: سنتان.

ومثل: «ويتلخص سببي التمييز...». القضية ٢٠٠٩/٣٥٦٩، تمييز، ص٣. والصواب: سببا التمييز.

ومثل: «قام أخاه المتهم... بالتلاعب بالورق». القضية ٢٠٠٩/١٨٧٨، تمييز، ص٥. والصواب: أخوه.

ومثل: «قد انعدم ركنين أساسيين من أركان جريمة الاختلاس». القضية ٢٠٠٨/١٦٩٨ تمييز، ص٩. والصواب: ركنان أساسيان.

ومثل: «عندما استغرق المغدورين في نوم عميق». القضية ٢٠٠٩/٢٠٨٣، تمييز، ص٨. والصواب: المغدوران.

ومثله: «نتج عنه فارقاً في الرسوم». القضية ٢٠٠٩/٧٢١، تمييز، ص٣. والصواب: فارق، والصواب في المعنى فرق.

ومثل: «كما ضُبط تلفوني المغدورين». القضية ٢٠٠٩/٢٠٨٣، ص١. والصواب: تلفونا المغدورين.

٤- نصب الاسم المجرور.

الاسم المجرور في العربية يأتي مجروراً بعلامة إعراب أصلية ظاهرة أو مقدرة وبعلامة إعراب فرعية، والمجرور يكون مضافاً إليه أو مسبوقاً بحرف جر أو تابعاً لاسم مجرور، ونجد في قرارات محكمة التمييز الأردنية تجاوزات على قواعد الاسم المجرور مخالفة للقواعد التي تضبط حركته وفق السياق، ومن ذلك:

أ- نصب المضاف إليه:

مثل: «تم توجيه إنذاراً عدلياً للمدعى عليهم...». القضية ٢٠٠٨/٥٨٠، تمييز، ص٤. والصواب: إنذار عدلي؛ لأن كلمة «إنذار» مضاف إليه مجرور، وكلمة عدلي نعت لها. والنعت يتبع المنعوت في إعرابه.

ومنه: «إلا أن المستدعى ضده لم يقم بتعيين محكماً له في النزاع». القضية ٢٠٠٨/٤٦، تمييز، ص٢، والصواب: محكم.

ومنه: «على أن يقوم المحكم المسمى من قبل المستدعية والمحكم المعين من قبل محكمتنا باختيار محكماً ثالثاً». القضية ٢٠٠٨/٨٣، تمييز، ص٢. والصواب: محكم ثالث.

ومنه: «وجاء قرارها غير معللاً التعليل القانوني الكافي». القضية ٢٠٠٨/٥٠٨٤٩، تمييز، ص١، والصواب: غير معلل.

ومنه: «هو من قام بتعريف المتهمان الرابع والثامن...» القضية ٢٠٠٨/١٨٣٨، تمييز، ص٥. والصواب: المتهمين.

ومنه: «أقدما على إطلاق وابلاً من الأعيرة النارية». القضية ٢٠٠٩/١٨٥، تمييز، ص٦. والصواب: وابل.

ومنه: «على الرغم من الاجتماع مع وكيلاه...». القضية ٢٠٠٨/٤٦، تمييز، والصواب: وكيليه.

ومثل: «أن يقوم المحرض بأفعال مادية لحمل شخصاً آخر...». القضية ٢٠٠٩/٢١٢٩، تمييز، ص٨. والصواب: شخص.

٥- الضمائر:

الضمير في العربية يغني عن تكرار الاسم العائد إليه، ويطابقه في إفراده وتثنيته وجمعه وفي تذكيره وتأنيثه، والضمير في العربية لا يعود على متأخر لفظاً ورتبة، وتنقسم الضمائر في العربية إلى ضمائر للمتكلم والمخاطب والغائب.

والناظر في قرارات محكمة التمييز الأردنية يجد فيها استعمالات للضمائر تخالف قواعدها، ومنها:

- استعمال ضمير الجماعة للمثنى، مثل: «...المدعيان لحقهم ضرر مادي ومعنوي»، القضية ٢٠١١/٢٥٣٥ تمييز، ص٤. والصواب: لحقهما.

- استعمال ضمير المثنى للجمع، مثل: «وعلى أثر ذلك تبعهما المتهمون... وقاما جميعاً بإطلاق عيارات نارية». القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص٤. والصواب: وقاموا جميعاً...

- استعمال ضمير المفرد المذكر الغائب للمؤنث المفرد، مثل: «كما توصلت محكمتنا بقراره المشار إليه». القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص١٤. والصواب: بقرارها.

- استعمال واو الجماعة للمثنى، مثل: «وكان المشتكى عليه (س) يحمل بيده خنجراً والمشتكى عليه (ص) يحمل بيده عصا، وطلبوا من المشتكي...». القضية ٢٠٠٩/٢١٤٥، تمييز، ص٢. والصواب: وطلبا.

٦- حروف الجر

حروف الجر في العربية لها وظيفتان: الأولى إعرابية، وهي جر ما بعدها من الأسماء والضمائر والمصادر الصريحة أو المؤولة، والثانية معنوية، وهي الربط بين الكلمات والجمل والعبارات، بدلالات معنوية تؤديها، وقد حدد علماء العربية للحروف معاني عدة وفق المعنى الذي يتطلبه السياق، وقد ينوب حرف جر مناب حرف جر آخر، وذلك وفق الضوابط والدلالات التي حددها علماء النحو.

ويجد المتفحص لنصوص قرارات محكمة التمييز الأردنية أن في بعضها خروجاً في استعمال حروف الجر على القواعد التي حددها علماء النحو، فأحياناً تستعمل في غير معناها، وأحياناً تسقط والمعنى يتطلبها، وأحياناً يؤتى بها زائدة، وغير ذلك. ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- استعمال حرف الجر (عن) مكان (على)، مثل: «ورد المطالبة بما زاد عن ذلك». القضية ٢٠١٢/١٣١٦ تمييز، ص٢. والصواب: على، لأن حرف الجر عن يستعمل مع الفعل قلّ، أما الفعل زاد فيستعمل معه حرف الجر «على».

  ومثل ذلك: «بما زاد عن ذلك». القضية ٢٠١٠/٤٢٧٩ تمييز، ص١. والصواب: على.

  ومثل: «زادت عن ١٢ عياراً». القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص١٢. والصواب: على.

- استعمال حرف الجر «على» مكان حرف الجر «إلى»، مثل: «وهذه الواقعة التي استند عليها المدعون». القضية ٢٠١٠/٢١٥٠، تمييز، ص٤. والصواب: إليها.

ومنه: «فإن ذلك يتفق مع ما نصت إليه المادة ٧٥». القضية ٢١٥٠/٢٠١٠، تمييز، ص٤. والصواب: عليه.

ومنه: «وحيث أن محكمة الموضوع ذهبت بقرارها على خلاف ذلك». القضية ٦٠٥/٢٠١٠، تمييز، ص٥. والأفصح: إلى.

ومنه: «والتي تشير جميعها على أنه لا يجوز أن تتجاوز الأرباح فيه رأس المال المقترض». القضية ٣٢٣٧/٢٠٠٨، تمييز، ص٢. والصواب: إلى بدل على.

- استعمال حرف من مكان حرف الباء، مثل: «ومن الرجوع إلى صورة طلب التوظيف». القضية ٤١٣٥/٢٠١٠ تمييز، ص٥، والصواب: وبالرجوع...

- استعمال من مكان عن، مثل: «قرار المخالفة الصادر من القاضيين...» القضية ٤٧٠٠/٢٠١٠ تمييز، ص٢، والأفصح: عن

- استعمال «على» مكان «الباء»، مثل: «واعتماد السعر المصرح عليه والرسوم الجمركية المدفوعة على متن البيان الجمركي». القضية ٧٢١/٢٠٠٩، تمييز، ص٤. والصواب: المصرح به.

- ومنه ما يغير منطوق الحكم الذي أراده القاضي، مثل: «إلا أنه وبالرجوع للملف نجد أن الشيكات التي تم استبدالها بشيكات لاحقة ولم تقدم الجهة المدعى عليها أي بينة على أنه تم سداد الشيكات السابقة...». القضية ٣٣٠٦/٢٠١٠، تمييز، ص١٠. والمعروف أن الباء مع الفعل استبدل تدخل على الشيء المتروك، وقد دخلت في النص على غير المتروك، فغيرت منطوق الحكم. والصواب: استبدل بها شيكات لاحقة.

- استعمال حرف الجر حشواً

يكثر استعمال حرف الجر (الكاف) في قرارات محكمة التمييز حشواً، مثل: «...تقضي إدخال المستدعى ضده كشريك في الشركة». القضية ٢٠٠٨/٤٦، تمييز، ص١. واستعمال حرف الكاف هنا غير المعنى المقصود، فالمقصود أن يكون المستدعى ضده شريكاً حقيقة، وليس شبيهاً بالشريك. ولذلك حذفه أفصح وأدلّ. ويكثر مثل هذا الاستعمال في قرارات محكمة التمييز الأردنية.

ومنه: «نجد بأن المدعية... وتبين بأن...». القضية ٣٨٤٤ و ٢٠١٠/٤١٢٥ ص٣، وص٢. فقد جاء حرف الجر الباء زائداً لا يفيد معنى جديداً، ومخالفاً للقاعدة النحوية، لأن الفعل «نجد»، والفعل «تبين» يتعديان إلى المفعول به دون استعمال حرف الجر.

ومنه: «مما يعني بأن هذه الكفالة كانت سارية المفعول...» ٢٠٠٩/٧٢١، ص١. فحرف الجر الباء زائد لا حاجة إليه.

ومنه: «وأقر لوحده وبدون أن يقترن ذلك بإقرار من المفوض الآخر». القضية ٢٠١٢/١٣٠٠، تمييز، ص٤.

ويلاحظ أن دخول حرف الجر على كلمة (وحده) لا يضيف معنى جديداً، وفيه خطأ نحوي، إذ إن كلمة (وحده) حال، ولا يدخل عليها حرف الجر. كما أن استعمال حرف الجر الباء مع كلمة «دون» غير فصيح، فالفصيح ألا يدخل عليها حرف جر، وإذا كانت هناك ضرورة أدخلوا حرف الجر «من» فنقول: من دون.

٧- الأفعال المضارعة المعتلة الآخر

تجزم الأفعال المضارعة المعتلة الآخر بحذف حرف العلة من آخرها، إلا أننا وجدنا أن بعض قرارات محكمة التمييز الأردنية لا تلتزم بذلك، بل تثبت حرف العلة في آخر الفعل المضارع المجزوم مخالفة القاعدة النحوية بذلك، ومن الأمثلة: «لم يتقاضى المدعي راتب شهر ٢٠٠٦/١٢ عن المدة التي عمل فيها». القضية

٢٠١١/٤٠٠٩، تمييز، ص٢. والصواب: لم يتقاض.

ومنه: «لم يبقى أي دليل يربط المميز بالجرم المسند إليه». القضية ٢٠٠٩/٢٠٩٩، تمييز، ص٥. والصواب: يبق.

ومنه: «ولم تبدي أي اعتراض». القضية ٢٠٠٩/١٦٩٨، تمييز، ص٧. والصواب: تبد.

ومن هذا القبيل إذا كان قبل الحرف الأخير في الفعل حرف لين، وكان الفعل المضارع مجزوماً عندها يلتقي ساكنان، فيحذف حرف اللين لالتقاء الساكنين، إلا أن بعض قرارات محكمة التمييز لم تلتزم بذلك، مثل: «لعدم قبول المحكمة بينات المميز، ولم تتيح للمميز تقديم دفوعه وبيناته». القضية ٢٠١١/١٤٨٩، تمييز، ص٢. والصواب: لم تتح. حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

٨- إعمال المصادر

المصادر في العربية تعمل عمل فعلها إذا استوفت شروط إعمالها، غير أن بعض قرارات محكمة التمييز لا تلتزم بذلك، مثل: «فتقدم بطلب لمنحه إذن بتمييزه»، القضية ٢٠١٠/٤٦٢٧، تمييز، ص٤. والصواب: إذناً لأنها مفعول به للمصدر منح.

٩- عدم التفريق بين المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع

ترد استعمالات لغوية في قرارات محكمة التمييز لا يميز فيها المستخدم اللغوي بين المذكر والمؤنث، مثل: «والدخول به إلى إحدى الشوارع». القضية ٢٠٠٨/٨٣٨ تمييز، ص١٤. والصواب: أحد الشوارع.

ومنه: «وهما المسدسان الذي استخدمهما المتهمان...». القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص٩. والصواب: اللذان.

ومنه: «حيث أكد أن المتهم ليس من بين الأشخاص الذي اشتركوا بسلبهم». القضية ٢٠٠٨/٨٣٨، ص١٣. والصواب: الذين.

١٠- إعراب الاسم المنقوص

الاسم المنقوص إذا جاء غير معرف بالإضافة أو دخلت عليه (أل) وجاء مجروراً أو مرفوعاً، فإنه تحذف منه الياء وينون بالكسر، ونجد في بعض قرارات محكمة التمييز ما يخالف ذلك، مثل: «سألني عن قطع أراضي قديمة». القضية ٢٠٠٨/١٤٦٦، تمييز، ص٣. والصواب: أراضٍ.

ومنه: «التحري عن قطع أراضي بذات المواصفات». القضية نفسها، ص٧. والصواب: أراضٍ.

١١- الأفعال الخمسة

الأفعال الخمسة في العربية هي أفعال مضارعة اتصلت بها ألف الإثنين أو الإثنتين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، وهي ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها وتحذف النون منها لتوالي الأمثال. وقد وردت استعمالات لها في قرارات محكمة التمييز بما يخالف القاعدة، مثل: «التي كانوا يناموا بها». القضية ٢٠٠٩/٢٠٨٣ تمييز، ص١٠. والصواب: ينامون؛ لأنه فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون.

ومنه: «بأنهم لا يعرفوا أي شيء عن موضوع هذه القضية». القضية ٢٠١٠/١٩٧١، ص٣. والصواب: لا يعرفون.

١٢- الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة

نجد في بعض قرارات محكمة التمييز عدم الميز بين الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة، ومن ذلك: «فقد حددت البيانات التي يجب أن يشتملها سند السحب...»

القضية ٢٠٠٩/٣٣١٧، تمييز، ص٤. والصواب: يشتمل عليها؛ لأن الفعل يشتمل يتعدى بحرف الجر.

ومنه: «وقد أكدت على ذلك قرارات محكمة التمييز في العديد من قراراتها...». القضية ٢٠٠٨/١٠٠ تمييز، ص٢. والفعل أكد فعل متعد، يتعدى إلى مفعوله دون حرف جر. والصواب: وقد أكدت ذلك...

١٣- تعريف المعرّف

من المعارف في العربية المضاف إلى معرفة، ولذا لا تضاف (ال) إلى المضاف بل إلى المضاف إليه، وقد ترد أحياناً إضافة (ال) إلى المضاف في قرارات محكمة التمييز مخالفة بذلك القاعدة النحوية، مثل: «ذلك الإدخال الغير قانوني والمزور». القضية ٢٠٠٨/١٨٣٨ تمييز، ص٦. والصواب: غير القانوني. ومثل هذا الخطأ يقع في كتابات المثقفين وفي لغة الصحافة وغيرها.

١٤- الصرف

أخطاء الصرف قياساً بأخطاء النحو التي رصدها فريق العمل في قرارات محكمة التمييز قليلة مثل: «كانت برضاء المجني عليها». القضية ٢٠١٠/٢٠٨٠، تمييز، ص٣. والصواب: (برضى) فهو من الأسماء المقصورة وليس ممدوداً.

ومنه: «جوازات السفر المزورين». القضية ٢٠٠٨/١٨٣٨، تمييز، ص٨، والصواب المزورة أو المزورات.

ومنه: «إن مدراء ورؤساء الأقسام لا يتقاضون بدلاً نقدياً...». القضية ٢٠٠٩/٣٥٦٩ تمييز، ص٥. والصواب: إن مديري، لأنه كلمة مدير تجمع جمع مذكر سالماً بالواو والنون في حالة الرفع وبالياء والنون في حالتي النصب والجر.

ومنه: «في أن المدعين عصام ورفقاه...» القضية ٢٠٠٩/١٠٢٨، تمييز، ص٢. والصواب: ورفاقه، ويلاحظ الخطأ النحوي، أيضاً في رفع البدل عصام، وحقه النصب فيكون: عصاماً، لأنه بدل من مبدل منه منصوب.

خامساً: - الصياغة

الصياغة كما ورد في تمهيد هذه الدراسة، تعني الكلام الذي تتوافر فيه الجودة والإحكام في تراكيبه وعباراته، وترتيب حروفه وحركاته، وألفاظه، وكيفية إنشائها وبنائها وتقديمها وتأخيرها، واختيار الكلمة المناسبة للمعنى المناسب، والرشاقة في التعبير، والابتعاد عن الحشو والتكرار والغموض واللبس.

وصياغة الكلام الجيد تختلف باختلاف الموضوع، فالصياغة الأدبية تختلف عن الصياغة العلمية، وعن الصياغة القانونية وغيرها.

وقد أجمع المشرعون وعلماء القانون على أن العلاقة بين اللغة والقضاء علاقة وثيقة ودقيقة. كما أكدوا أن الصياغة القانونية تمثل أساس القضاء وجوهره وروحه، وميزان عدله ومادته، وهيبته واحترامه.

وانطلاقاً مما سبق، وفي ضوء حجم أخطاء الصياغة الواردة في الجدول (١٨) السابق، وهي (١٥٥٠) خطأ، فإنه قد ترد أسئلة مؤداها: هل اتصفت الصياغة القانونية في قرارات محكمة التمييز للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١١) بهذه الصفات والخصائص؟ وهل حرصت على الالتزام بها والتقيد بها، أم أنها خالفتها وابتعدت عنها؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تحددها الأخطاء التي رصدها فريق العمل في القرارات المشمولة بالدراسة، التي تؤكد أن حجم الأخطاء في المستوى الإملائي والمستوى النحوي والصرفي والدلالي وفي علامات الترقيم يفيد أن قرارات محكمة التمييز تواجه ظاهرة ضعف في صياغتها القانونية، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- عدم الالتزام بالقواعد النحوية في صياغة الجمل والعبارات والفقرات، مما يحدث خللاً في النظام اللغوي للعربية، يؤدي إلى ضعف في الصياغة، ولبس وغموض في فهمها ودلالاتها، وذلك مثل ما نجده في العبارة الآتية: «على محكمة الاستئناف أن تفصح عن رأيها من حيث مناقشة الأدلة تحدد الوقائع التي تتوصل إليها من خلال البينات. وأن تطبيق القانون عليها دون أن تكتفي بمجرد ذكر للأدلة أو الواقعة دون مناقشتها من قبلها». القضية ٢٠٠٩/٢٠٩٠، تمييز، ص٥. ويلاحظ: أن الجمل جاءت مفككة غير مترابطة، مما أدى إلى لبس وغموض في معانيها.

ومنه: «لما ورد بقرارنا مع ملاحظة أن قرار غير مرفق في القرار». القضية ٢٠٠٩/١٦٧٧ تمييز، ص١٦. وواضح ما في العبارة من تجاوز نحوي في اسم أن، ومن عدم وضوح في المعنى، وخلل في التركيب.

- التكرار والحشو والزيادة، الذي لا حاجة للقرار به، مما يزيد في ضعف الصياغة وركاكة التعبير، مثل: «كما أنه يستحق له الأجور التي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية». القضية ٢٠١١/٧٣٤، تمييز، ص٣. فتكرار كلمة يستحق زيادة لا حاجة للقرار بها.

ومثله: «فيكون قرار محكمتنا يكون قد حاز قوة الأمر...» القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص١٣. فتكرار كلمة (يكون) حشو.

ومثل: «ورداً على أسباب التمييز وعن كافة أسباب التمييز ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها...». القضية ٢٠١٢/١٢٦٤، تمييز، ص٤. فتكرار جملة «عن كافة أسباب التمييز» لا يضيف جديداً لقرار الحكم.

ومثال الزيادة التي لا تضيف جديداً إلى معنى القرار: «مستندة إلى إذن التمييز

السابق الممنوح لها برقم ٢٠٠٧/٢٢٧٨ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٨ والذي يبقى سارياً لحين الفصل بالدعوى». القضية ٢٠٠٩/٥٨٥ تمييز، ص٦. والملاحظ أن جملة (والذي يبقى) زائدة، ويمكن أن يكون النص هكذا: مستندة إلى إذن التمييز السابق الممنوح لها... الساري لحين الفصل بالدعوى.

ومنه: «... من قانون أصول المحاكمات المدنية والتي جاء نصها...». القضية ٢٠٠٩/١٥٨٥، تمييز، ص٦. وجملة (التي جاء) حشو، ولعلها تكون هكذا: من قانون أصول المحاكمات المدنية، ونصها...»

- عدم التزام قرارات المحكمة بكتابة الأرقام بطريقة صحيحة وموحدة، فمرة تكتب رقماً، ومرة تكتب بالكلمات، ومرة يكتب جزء منها رقماً والجزء الآخر بالكلمات، ومثال ذلك: «...مبلغ ٦٥٩٣ ديناراً... وللمطالبة بحقوق عمالية قيمتها عشرة آلاف وخمسمئة وستين ديناراً و٨٨٠ فلس» القضية ٢٠١١/٧٣٣٤، ويلاحظ الخطأ النحوي في (وستين) وصوابها (وستون) ومثل ذلك كثير.

- المعاضلة في التعبير وتداخل العبارات وتقاطعها بصورة تجعل النص مفككاً وركيكاً. مثل: «المحكمة وفي جلسة ٢٠٠٣/٥/١٢ قررت وبناء على طلب وكيل المميز ضدهم (المدعى) وعدم ممانعة وكيل المدعى عليها الثانية إسقاط الدعوى من ناحيتها وبنتيجة المحاكمة وبتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ حكمت بالزام المدعى عليها أمانة عمان الكبرى بدفع مبلغ...» القضية ٢٠٠٨/٣١٩٤.

ومثله: «أن المشتكي ومساء يوم ٢٠٠٥/٤/٢٩ تقدم بشكوى إلى مركز أمن عجلون خلاصتها أنه وأثناء وأن كان والمشتكية يتنزهان...». القضية ٢٠٠٨/١٩٨، تمييز، ص٥.

- عدم الربط بين الجمل والعبارات والفقرات بحروف الربط التي تتطلبها، مثل: «أخطأت المحكمة من حيث أن الطلب المستعجل المقدم من الجهة المميزة موضوعه استرداد مأجور يشغله المميز ضده طلب موافق للقانون والواقع...». القضية ٢٠١٢/١٢٦٤ تمييز، ص٢ ومنه أيضاً: «بل إنها تبقى الشركة السابقة محتفظة بشخصيتها الاعتبارية وأن هذه التغيرات أو التعديل ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات لا يغير من الأمر شيئاً». القضية ٢٠١١/١٩٣٧ تمييز، ص٤.

- عدم القدرة على اختيار اللفظ المناسب للمعنى المناسب يؤدي إلى غموض ولبس في بعض مكونات الحكم، مثل: «وحيث أن الدعوى موضوع الطعن يتعلق بقرار أمور مستعجلة، ولم يرفق على هذا الإذن فيكون الطعن مستوجب للرد شكلاً». القضية ٢٠١٠/٤٧٨، تمييز، ص٣. إذ يلاحظ أنه لا معنى للفعل يرفق في العبارة، ولعل المقصود لم يحصل، كما يلاحظ أن بعض الجمل غير مترابطة، وأنه أخطأ في رفع خبر يكون (مستوجب)، وحقه النصب (مستوجبا).

- استخدام لفظة (حيث)، في غير معناها، ويتكرر ذلك بصورة لافتة للنظر في الغالبية العظمى من قرارات هذه المحكمة، فهي تدل على ظرفي الزمان والمكان حسب ما يضاف إليها، ولكنها في قرارات هذه المحكمة تأتي للتعليل، واستعمالها في مثل هذا المعنى يكاد يكون نادراً في العربية. ومن ذلك: «حيث سقط على الأرض... حيث تمّ نقل... حيث قبل المجني عليه...حيث كان قد فكر.. حيث تمكنا». القضية ٢٠٠٩/١٨٥٧، تمييز، ص٦.

ومنه: «لم ترض الجهة المدعى عليها بالقرار حيث طعنت فيه استئنافاً...» القضية ٢٠٠٩/١٠٢٨ تمييز، ص٣.

- إقحام كلمة (قِبَلَ) كثيراً في غير ضرورة، مثل: «لم يلق هذا القرار قبولاً من قِبل ممثل الجهة المدعى عليها...». القضية ٢٠٠٩/١٠٢٨ تمييز، ص٣. ويتكرر ذلك كثيراً في قرارات هذه المحكمة، وإسقاطها لا يفسد معنى العبارة، ووجودها لا يضيف جديداً، ولعل ذلك يعود إلى أثر الترجمة في الصياغة العربية.

- عدم استكمال أحد طرفي الجملة، مما يؤدي إلى غموض في منطوق الحكم، مثل: «تشكلت الدعوى البدائية الجزائية رقم ٢٠٠٤/١٥٣ المتفرعة عن الدعوى البدائية الجزائية رقم ٢٠٠٣/١٣ بداية جزاء الكرك المكتسب الدرجة القطعية». القضية ٢٠٠٨/٧٤٨ تمييز، ص٣، العبارة مفككة وغير مترابطة لعدم استكمال أحد طرفي جملها، فالسؤال: ممن تشكلت الدعوى؟ وما الذي اكتسب الدرجة القطعية في هذه العبارة؟

- استخدام فعل مكان فعل في غير معناه، مثل: «عندما اعتبرت أن الأسباب المخففة بحق المميز قد استنفذت». القضية ٢٠٠٨/٢٦، تمييز، ص٢. والصواب: استنفدت، والفرق بين المعنيين واضح.

ومنه استعمال فعل مزيد بدل الفعل المجرد، والجملة تتطلب الفعل المجرد، مثل: «بعد أن احتصل على إذن بتمييزه». القضية ٢٠٠٩/١٤٠٤، تمييز، ص٤. والأفضل بعد أن حصل.

ومثل: «ولم يكن هذا الطعن محل الطعن لدى محكمة الاستئناف الأمر الذي يتوجب الالتفات عن هذا الطعن». القضية ٢٠١٠/٤٢٧٩، تمييز، ص٤. والأفضل: الذي يوجب...

- استخدام حرف الواو حشواً بكثرة في غير ما حاجة للنصوص إليه، مثل: وعن السبب الخامس والذي ينصب على تخطئة محكمة الاستئناف بالحكم

المميز ضده». القضية ٢٠١٠/٤٢٧٩، تمييز، ص٥. ويلاحظ أن الواو قبل «الذي» جاء حشواً واستعمالها خاطئ إذ فصلت بين النعت ومنعوته. ويتكرر ذلك كثيراً في نصوص قرارات محكمة التمييز.

- تكرار كلمة (بين) في حالة عطف اسم على اسم، مثل: «وكان عليهما أن تطبقا الاتفاقية الموقعة بين المميز باعتباره منظمة عربية وهيئة دبلوماسية وبين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية». القضية ٢٠١٠/٣٨٤٤. فقد جاءت كلمة «بين» مكررة، والصواب: وحكومة... لأن كلمة (بين) تكرر إذا اتصل بها ضمير، مثل: «عقد اتفاقية بينه وبين شريكه».

- إسقاط كلمة من الجملة يؤدي إلى لبس وغموض، مثل: «على أن يحصل على إذن بتمييزه من رئيس محكمة التمييز أو يفوضه بذلك...» القضية ٢٠٠٨/٢٧٠٢، تمييز، ص٣ ويلاحظ أنه سقطت لفظة (من) من العبارة مما أوقع لبساً في الشخص المفوض...

- إسقاط حرف الجر والمعنى يتطلبه، مثل: «وقبل إتمامه شكل نهائي». القضية ٢٠٠٩/٢١٢٩ تمييز، ص٨، والصواب: بشكل نهائي.

- عدم الدقة فيما يقتضيه الضمير مع صاحبه من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، مثل: «أن محكمة الشرطة قد استجاب لما طلبته منها محكمة التمييز». القضية ٢٠٠٨/١٦٢٢ تمييز، ص٩. والصواب: استجابت.

- استخدام جملة (وهي / وهو عبارة عن) حشواً وزيادة لا تضيف معنى جديداً، كما أنها تضعف تركيب الجملة، أو العبارة التي ترد فيها، مثل: «ووضع ملابس المغدور وهي عبارة عن جاكيت أسود وبلوزة...». القضية ٢٠٠٨/١٥٥٧، تمييز، ص٥. والحقيقة أنها هي جاكيت أسود وبلوزة، وليس عبارة عنها.

- استعمال المصدر المؤول مكان المصدر الصريح، مثل: «كون أن الدعوى المميز ضدها مردودة شكلاً». القضية ٢٠٠٩/٧٢١، تمييز، ص٢. والأفصح: كون الدعوى المميز ضدها...

ويلاحظ من درجة الرضى عن مستوى صياغة قرارات محكمة التمييز وهي (٢,٧٥) كما تظهر في الجدول (١٥) السابق أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب:

وخلاصة القول: إن مستوى اللغة العربية في قرارات محكمة التمييز يواجه ضعفاً واضحاً وبيناً في المستوى الإملائي والمستوى النحوي والصرفي والمستوى الدلالي والأسلوبي، وفي علامات الترقيم والإخراج الطباعي، وأن هذا يتطلب معالجة متكاملة لذلك كله، وسترد اقتراحات وحلول للمشكلات في التوصيات التي ستتمخض عنها هذه الدراسة.

الفصل الثاني
واقع اللغة العربية في قرارات محكمة العدل العليا
للمدة ٢٠٠٨-٢٠١١م

تعد محكمة العدل العليا من السلطات القضائية المهمة في القضاء الأردني، كما أنها تعد أهم مرجعية قانونية إدارية، وقضاتها أصحاب خبرة واسعة، لما يتمتعون به من فهم عميق، وتجربة واعية، وأهمية بالغة في حل المنازعات والخصومات، وإحقاق الحق، وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة بين أبناء المجتمع الأردني. ونظراً لهذا كله فإن قراراتها وما يصدر عنها من أحكام يجب أن تكون بلغة عربية سليمة، وبمستوى لغوي يتناسب ومكانة هذه المحكمة وسمو قراراتها، وأن تكون صياغتها القانونية ذات مستوى لغوي عال لا لبس فيها ولا غموض، ولا مجال لاستغلال أخطاء لغوية أو أسلوبية أو إملائية أو ترقيمية تؤدي إلى إضاعة الحق وتحول دون تحقيق العدالة للجميع. وانطلاقاً من هذا كله فقد عهدت اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة إلى فريق العمل لإجراء دراسة إحصائية تحليلية لبيان واقع اللغة العربية في قرارات هذه المحكمة للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١).

اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي الإحصائي لاختيار عينة عشوائية من القرارات التي صدرت عن هذه المحكمة للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) بواقع ١٪ منها، وبلغ مجموع القرارات التي شملتها الدراسة (١٤٢) قراراً.

صمم فريق العمل استبانة لاستقراء ما ورد في هذه القرارات من أخطاء طباعة وترقيم وإملاء، وأخطاء نحوية وصرفية، وتضمنت الاستبانة بنداً لبيان درجة الرضى عن الصياغة القانونية لهذه القرارات.

وبعد حصر هذه الأخطاء وتعبئة الاستبانات الخاصة بها أدخلت في البرنامج الحاسوبي الذي أعد لهذه الغاية. وجرى تحليلها تحليلاً إحصائياً، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول (١٩) الآتي:

الجدول (١٩)

الأخطاء في قرارات محكمة العدل العليا، ونسبها ومعدلاتها وعدد قراراتها

	أخطاء الطباعة	أخطاء الترقيم	أخطاء الإملاء	أخطاء النحو	أخطاء الصياغة	الأخطاء الكلية
عدد الأخطاء	٤٦٦	٢٤٢٦	٤٣٢٤	٢٤٠	٦١٦	٨٠٧٢
نسبة الأخطاء	٦٪	٣٠٪	٥٣٪	٣٪	٨٪	١٠٠٪
معدل الأخطاء لكل قرار	٣,٢٨١٧	١٧,٠٨٤٥	٣٠,٤٥٠٧	١,٦٩٠١	٤,٣٣٨٠	٥٧,٧٧٤٦
عدد القرارات	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢	١٤٢

يظهر من الجدول (١٩) حجم المشكلة اللغوية التي تواجهها قرارات محكمة العدل العليا؛ إذ يظهر من الجدول أن المجموع الكلي للأخطاء بلغ (٨٠٧٢) خطأ، وأن أخطاء الطباعة بلغت (٤٦٦) خطأ، وبنسبة ٦٪ وأن أخطاء الترقيم بلغت (٢٤٢٦) خطأ، وبنسبة ٣٠٪، وأن أخطاء الإملاء بلغت (٤٣٢٤) خطأ، وبنسبة ٥٣٪، وأن أخطاء النحو والصرف بلغت (٢٤٠) خطأ، وبنسبة ٣٪، وأن أخطاء الصياغة بلغت (٦١٦) خطأ، وبنسبة ٨٪.

ويشير الجدول إلى أن أعلى نسبة من الأخطاء كانت في الإملاء، وأقلها في النحو، وأن معدل الأخطاء الكلي (٥٧,٨) لكل قرار، وأن أخطاء الترقيم شكلت (٣٠٪) من مجموع الأخطاء.

وقد جرى تحليل الأخطاء في قرارات محكمة العدل العليا المشمولة بالدراسة حسب سنة صدور القرار، والجدول (٢٠) يبين ذلك.

الجدول (٢٠)

عدد الأخطاء في قرارات محكمة العدل العليا حسب سنة صدور القرار، ونسبها المئوية ومعدلاتها

السنة		أخطاء الطباعة	أخطاء الترقيم	أخطاء الإملاء	أخطاء النحو والصرف	أخطاء الصياغة	مجموع الأخطاء الكلية
٢٠٠٨	عدد الأخطاء	١٦٩	٧٠٦	١٣٠٠	٧٠	١١٩	٢٣٦٤
	نسبة الأخطاء	٪٧	٪٣٠	٪٥٥	٪٣	٪٥	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	٥,٦٣٣٣	٢٣,٥٣٣٣	٤٣,٣٣٣٣	٢,٣٣٣٣	٣,٩٦٦٧	٧٨,٨٠٠٠
	عدد القرارات	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠
٢٠٠٩	عدد الأخطاء	٧٨	٦٢٤	١٢٧٤	٦٥	١٥٣	٢١٩٤
	نسبة الأخطاء	٪٤	٪٢٨	٪٥٨	٪٣	٪٧	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	١,٧٧٢٧	١٤,١٨١٨	٢٨,٩٥٤٥	١,٤٧٧٣	٣,٤٧٧٣	٤٩,٨٦٣٦
	عدد القرارات	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
٢٠١٠	عدد الأخطاء	٨٠	٤١٧	٦٤٣	٥٣	٩٨	١٢٩١
	نسبة الأخطاء	٪٦	٪٣٢	٪٥٠	٪٤	٪٨	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	٢,٥٨٠٦	١٣,٤٥١٦	٢٠,٧٤١٩	١,٧٠٩٧	٣,١٦١٣	٤١,٦٤٥٢
	عدد القرارات	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
٢٠١١	عدد الأخطاء	١٣٩	٦٧٩	١١٠٧	٥٢	٢٤٦	٢٢٢٣
	نسبة الأخطاء	٪٨	٪٣١	٪٥٠	٪٢	٪١١	٪١٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	٣,٧٥٦٨	١٨,٣٥١٤	٢٩,٩١٨٩	١,٤٠٥٤	٦,٦٤٨٦	٦٠,٠٨١١
	عدد القرارات	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧

ويلاحظ من الجدول (٢٠) أن أكبر عدد من القرارات كان في سنة ٢٠٠٩، بواقع (٤٤) قراراً، وأقل عدد كان في سنة ٢٠٠٨، بواقع (٣٠) قراراً.

يبين الجدول (٢١) عدد كل نوع من الأخطاء في قرارات محكمة العدل العليا والنسبة المئوية حسب سنوات صدور القرار.

الجدول (٢١)

عدد الأخطاء ونسبها المئوية في قرارات محكمة العدل العليا حسب سنة صدور القرار

السنة	أخطاء الطباعة		أخطاء الترقيم		أخطاء الإملاء		أخطاء النحو والصرف		أخطاء الصياغة		الأخطاء الكلية	
	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
٢٠٠٨	١٦٩	٪٣٦	٧٠٦	٪٢٩	١٣٠٠	٪٣٠	٧٠	٪٢٩	١١٩	٪١٩	٢٣٦٤	٪٣٠
٢٠٠٩	٧٨	٪١٧	٦٢٤	٪٢٦	١٢٧٤	٪٢٩	٦٥	٪٢٧	١٥٣	٪٢٥	٢١٩٤	٪٢٨
٢٠١٠	٨٠	٪١٧	٤١٧	٪١٧	٦٤٣	٪١٥	٥٣	٪٢٢	٩٨	٪١٦	١٢٩١	٪١٦
٢٠١١	١٣٩	٪٣٠	٦٧٩	٪٢٨	١١٠٧	٪٢٦	٥٢	٪٢٢	٢٤٦	٪٤٠	٢٢٢٣	٪٢٨
المجموع	٤٦٦	٪١٠٠	٢٤٢٦	٪١٠٠	٤٣٢٤	٪١٠٠	٢٤٠	٪١٠٠	٦١٦	٪١٠٠	٧٩٦٢	٪١٠٠

ويلاحظ أن أعلى نسبة أخطاء في سنة ٢٠٠٨ هي أخطاء الطباعة، وفي ٢٠٠٩ أخطاء الإملاء، وفي ٢٠١٠ أخطاء النحو والصرف، وفي ٢٠١١ أخطاء الصياغة. ويظهر أيضاً من الجدول (٢١) أن أعلى نسبة من الأخطاء الكلية كانت في سنة ٢٠٠٨، وبنسبة ٣٠٪، تلتها سنتا (٢٠٠٩و٢٠١١)، بنسبة ٢٨٪، أما أقل نسبة فقد كانت في سنة ٢٠١٠ بواقع ١٦٪.

وقد توزعت هذه الأخطاء على النحو الآتي:

١- أخطاء الطباعة

الطباعة الصحيحة الخالية من الأخطاء مطلب أساسي في أي قرار تصدره هذه المحكمة؛ لما لذلك من أهمية بالغة في تخليص قراراتها من أي خطأ طباعي قد يؤدي

إلى لبس أو غموض أو تحريف أو تحويل في فهم منطوق الحكم ودلالته وصياغته ومقصده.

ويلاحظ من الجدول (٢١) حجم أخطاء الطباعة في قرارات محكمة العدل العليا للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) إذ بلغت (٤٦٦) خطأ. ومن هذه الأخطاء:

- إسقاط حرف من الكلمة

مثل: «لدى محكمة لعدل العليا». الرقم (٣٥) ٢٠٠٨/١٠٧، العدل العليا، ص٢. والصواب: العدل. وواضح أن إسقاط حرف من كلمة العدل أدى إلى لبس في منطوق الحكم، وغموض في دلالته.

ومنه: «وقدم الطرفان بيناتهما ودفوعها ومرافعتيهما الأخيرتين». القرار (١) الدعوى ٢٠١٠/٧١، العدل العليا، ص٢. والصواب: ودفوعهما. وواضح أن دفوعها تعني دفوع البينات، وليس هو المقصود، وإنما المقصود دفوع الطرفين.

ومنه» «للؤمن عليه الذي أوقف اشتراكه في التأمين». القرار (٤٢) الدعوى ٢٠٠٩/٤٩٠، العدل العليا، ص٣. والصواب: للمؤمن. والفرق بين معنى الكلمتين واضح بيّن.

ومنه: «تعاطي مواد مخدة...». القرار (٣٠) الدعوى ٢٠١٠/٤٧٦، العدل العليا، ص٢. والصواب : مخدرة. وواضح أن الفرق في المعنى كبير بين الكلمتين، مما يفسد منطوق الحكم.

ومنه: «وبما أن حكم محكمة أمن الدول اكتسب الدرجة القطعية لعدم الطعن فيه». القرار (٣٠) الدعوى ٢٠١٠/٤٧٦، العدل العليا، ص٣. والصواب: الدولة، وفي ذلك لبس وغموض.

- دمج كلمتين بكلمة واحدة، مما يؤدي إلى تغيير في المعنى المقصود

مثل: «...وقرر عطوفة المدير العام الحكم عليه بالطرد من الخدمة لماله من صلاحيات...». القرار (٢٩) الدعوى ٢٠٠٩/٢٢١، العدل العليا، ص٢. والصواب: لما له...

- خطأ في تاريخ حيثيات القضية

مثل: «بإيقاف شمولها الاختياري من ٢٠٠٤/٢/١ حتى ٢٠٠٤٧/٩/١». القرار (٤٢) الدعوى ٢٠٠٩/٤٩٠، العدل العليا، ص١. والصواب ٢٠٠٤/٩/١.

- وضع نقطة على حرف غير منقوط

مثل: «أعطت للموظفين المذكورين ضفة الضابطة العدلية». القرار السابق، ص٣. والصواب: صفة.

- عدم الدقة في ترتيب حروف الكلمة

مثل: «حيث دفعت الغارمة بموجب الوصل المالي...». القرار (٣٨) الدعوى ٢٠١٠/١٢٩ العدل العليا، ص٢. والصواب: الغرامة، والفرق بينهما واضح، وفي ذلك تغيير في منطوق الحكم.

ومنه: «تعتبر من الجرائم المخلة بالرشف». القرار (٥٢) الدعوى ٢٠٠٨/٢٧٥، العدل العليا، ص٣. والصواب: بالشرف. وواضح أن عدم الدقة في ترتيب حروف الكلمة أخرج منطوق الحكم عن مقصده ودلالته وأوقعه في الغموض واللبس.

- زيادة حرف في الكلمة يؤدي إلى تغيير المعنى المقصود

مثل: «بحضور وكيل المستدعي ومساعدة رئيس النيابة العامة الإدارية...».

القرار (٦) الدعوى ٢٠١١/٣٧٦، العدل العليا، ص٢، والصواب: مساعد، وقد أخلت إضافة التاء المربوطة بالمعنى المقصود، وأوقعت لبساً وغموضاً في منطوق الحكم. وتكرر مثل هذا غير مرة في قرارات محكمة العدل العليا.

ومنه: «تنسيب المستدعي ضده الأولى بإصدار قراره المشكو منه الأولى بعدم الموافقة...». القرار (٨) الدعوى ٢٠١٢/٢٣، العدل العليا، ص٥. والصواب: الأول في كلتيهما.

- وضع حرف مكان حرف في الكلمة

مثل: «الانطباع الذهبي والسمعي والبصري». القرار (٢٢) الدعوى ٢٠١١/٤٤٣، العدل العليا، ص٢. والصواب: الذهني. والفرق بين معنى الكلمتين بعيد.

٢- الترقيم

علامات الترقيم لها دور بارز في فهم النصوص، وإزالة اللبس والغموض، كما ورد سابقاً في تمهيد هذه الدراسة.

ويجد الناظر في قرارات محكمة العدل العليا عدم الاهتمام بعلامات الترقيم وبخاصة الأساسية منها (الفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة، والنقطتان، والشرطة، وعلامة الاستفهام، والتعجب، والحذف، والمعترضة، والقوسان، وعلامة التنصيص) في الغالبية العظمى من صفحات قرارات محكمة العدل العليا، وقد بلغت (٢٤٢٦) خطأ للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) كما ورد في الجدول (٢١) السابق.

والأمر لا يحتاج إلى إيراد شواهد أو أدلة على ذلك لكثرتها، ومنها:

- عدم وضع النقطتين الرأسيتين في مكانهما،

مثل: «وكيلاه المحاميان فراس وشاهر». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص١. والصواب: وضع نقطتين رأسيتين بعد (المحاميان). وفي الصفحة نفسها: «وعضوية القضاة السادة فوزي... ومحمد...». والأمر يتطلب وضع نقطتين رأسيتين بعد كلمة السادة. ويتكرر هذا في معظم قرارات محكمة العدل العليا.

ومنه: «نجد أن المادة (٨) من قانون الضمان الاجتماعي تنص على «للعامل الأردني الذي يعمل لدى صاحب عمل...». القرار (٤٢) الدعوى ٢٠٠٩/٤٩٠، العدل العليا، ص٢. والصواب: وضع نقطتين رأسيتين بعد الحرف على.

- عدم وضع الفاصلة المنقوطة في مكانها الصحيح

مثل: «المتضمن حرمانه من كافة حقوقه التقاعدية وذلك لأن الحكم الصادر يحرمه من كافة حقوقه التقاعدية». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص١. والصواب: وضع فاصلة منقوطة قبل وذلك.

ويطول بنا إيراد الشواهد على عدم العناية بعلامات الترقيم في صفحات قرارات محكمة العدل العليا، ولعل في الصفحة الثانية من القرار (٤٦) الدعوى ٢٠٠٩/٧١، والصفحة الثالثة من القرار (٤٥) الدعوى ٢٠١١/٣٨٦ الآتيتين ما يؤكد ما ذهبنا إليه.

« محكمة العدل العليا

رقم الدعوى ٢٠٠٩/٧١ - ٢ -

رقم القرار (٤٦) ما بعد

طالبا إلغاءه للأسباب التالية:-

١- القرار مشوب بعيب التعسف وإساءة استعمال السلطة.

٢- القرار مشوب بعيب مخالفة قانون الجامعة.

٣- القرار مشوب بعيب في الشكل.

٤- القرار الطعين غير قائم على سبب واقعي أو قانوني.

وبالمحاكمة الوجاهية الجارية علناً بحضور وكيل المستدعي ووكيل المستدعى ضده تلي استدعاء الدعوى واللائحة الجوابية والرد عليها وقدم الطرفان بيناتهما ودفوعهما ومرافعاتهما الأخيرة.

القـــــــرار

«وبالتدقيق في أوراق هذه الدعوى والمداولة قانوناً نجد أن وقائعها تتلخص بأنه وعلى أثر مشاجرة بين بعض طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية قررت لجنة التأديب فرض عدد من العقوبات بحق من اشترك بهذه المشاجرة ومن بينهم المستدعي حيث أصدرت بحقه قراراً يقضي بفصله من الجامعة لمدة أربع فصول دراسية المشار إليها وتوجيه عقوبة الإنذار وحرمانه من التسجيل للفصل الصيفي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وحرمانه من الأنشطة التي تشرف عليها عمادة شؤون الطلبة.

لم يرض المستدعي بهذا القرار فبادر إلى استئنافه لدى مجلس العمداء في الجامعة الذي أصدر بجلسته رقم (٢٠٠٩/٥) تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢ قراراً يقضي بفصل المستدعي من الجامعة للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وحرمانه من التسجيل للفصل الصيفي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) وتوجيه عقوبة الإنذار النهائي وحرمانه من الأنشطة التي تشرف عليها عمادة شؤون الطلبة.

لم يرض المستدعي بهذا القرار فبادر إلى الطعن به لدى هذه المحكمة للأسباب الواردة في استدعاء الدعوى.

أثار وكيل المستدعى ضده في مرافعته دفعاً مفاده أن ما يطعن به المستدعي ما هو إلا كتاب تبليغ موجه من رئيس الجامعة إلى المستدعي لا يشكل قراراً إدارياً وبالتالي فإنه لا يدخل في اختصاص محكمة العدل العليا وفي ذلك نجد أنه وطالما أن المستدعي خاصم المجلس وأوضح في لائحة الدعوى مضمون قراره فتكون نيته انصرفت إلى الطعن بهذا القرار لا بكتاب التبليغ وبذلك يغدو الدفع غير وارد ويستوجب الالتفات عنه».

« محكمة العدل العليا الأردنية

رقم الدعوى ٢٠١١/٣٨٦ – ٣ –

رقم القرار ٤٥ ما بعد

وبتاريخ ٢٠١٠/٧/١٢ تقدمت المستأنف ضدها الثانية بلائحتها الجوابية.

وبتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣ تقدم وكيل المستأنف ضدها الثانية شركة دحدل الصناعية بطلب إلى مسجل العلامات التجارية يبين فيه بأن شركة دحدل الصناعية والشركاء فيها هم ميشيل اندراوس دحدل (المستأنف الثاني) وعيد اندراوس دحدل (المستأنف ضده الثالث) وشريكه ثالثة هي فيوليت إبراهيم حدور وان الخلاف بين هؤلاء الشركاء بما في ذلك الخلاف حول تسجيل العلامة التجارية رومو باسم المستأنف ضدها الثانية المنظور أمام مسجل العلامات التجارية تم إحالته إلى هيئة تحكيم التي قررت بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٤ من بين ما قررته أن تكون ملكية العلامة التجارية رومو انترناشونال تعود للمستأنف ضده الثالث عيد اندراوس كما بين له بأن

قرار التحكيم تم استئنافه ملتمساً منه بالنتيجة وقف السير بدعوى الترقين المنظورة أمامه لحين البت بقرار التحكيم من قبل محكمة الاستئناف وطلب منه بالتناوب منحه مدة ثلاثة شهور لتقديم البينات فقرر المسجل منحه المهلة المطلوبة وبعد تقديم الطرفين بيناتهما ومرافعتهما ورد قرار محكمة استئناف عمان رقم (٢٠١٠/٢٣٠) تاريخ ٢٠١١/٦/١٤ المتضمن رد الاستئناف المقدم من قبل ميشيل اندراوس دحدل وآخر والأمر بتنفيذ قرار التحكيم .

لم يرض ميشيل قرار الاستئناف فقدم تمييزاً لدى محكمة التمييز التي أصدرت قرارها في الدعوى رقم (٢٠١١/٣٠٢٢ تاريخ ٢٠١١/١٠/٥ يقضي برد التمييز شكلاً لأن قرار محكمة الاستئناف المشار إليه هو قرار قطعي لا يقبل الطعن تمييزاً وعلى ضوء ما تقدم ذكره أصدر المستأنف ضده الأول قراره المشكو منه المتضمن رد دعوى الترقين شكلاً وذلك لحجية الأمر المقضي به وتنفيذاً لما صدر عن هيئة التحكيم وتصديق قرارها بقرار الاستئناف القطعي والواجب التنفيذ وقرر المسجل أيضاً بنفس قراره اعتبار العلامة التجارية موضوع هذا الاستئناف رومو انترناشونال مملوكة باسم الشريك عيد اندراوس دحدل (المستأنف ضده الثالث) .

لم يرض المستأنف بهذا القرار فبادر إلى استئنافه أمام محكمتنا للأسباب التي أوردها بلائحة الاستئناف» .

٣- الإملاء

يظهر من الجدول (٢١) السابق أن قرارات محكمة العدل العليا تواجه مشكلة إملائية في ضوء الأخطاء الإملائية التي أحصاها فريق العمل؛ إذ بلغت (٤٣٢٤) خطأ. وهذا يدل على أن كتبتها والذين يدققونها لا يلتزمون ببعض قواعد الإملاء في العربية، وربما لا يعرفونها. ووجد فريق العمل أن الأخطاء الإملائية في هذه القرارات قد تركزت في الأمور الآتية:

– عدم معرفة رسم الهمزة المتوسطة والمتطرفة

مثل: «...إن سلطة الإدارة في مدى ملائمة العقوبة المفروضة على المخالفة المرتكبة...» القرار ٤٦ الدعوى ٢٠٠٩/٧١، ص٤. والصواب: ملاءمة. وورد الخطأ نفسه في الصفحة الرابعة من القرار (٣٦) الدعوى ٢٠٠٩/٦٨، ص٤.

ومنه: «وطلب لهذه الأسباب إلغاؤه...» القرار (١٧) والدعوى ٢٠١١/٢٢١، العدل العليا، ص٢. والصواب: إلغاءه.

ومنه: «وتقدم بهذه الدعوى طاعناً وطالباً إلغائهما...» القرار (٢٨) الدعوى ٢٠١٢/٢٣، العدل العليا، ص٣. والصواب: إلغاءهما.

– عدم الميز بين همزة القطع وهمزة الوصل

مثل: «عبدالله الثاني إبن الحسين». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، ص١. والمعروف أن همزة ابن همزة وصل. وهو خطأ يتكرر في الغالبية العظمى من صفحات قرارات محكمة العدل العليا.

ومثل: «القرار الطعين مشوب بعيب عدم الإختصاص». القرار (١٧) الدعوى ٢٠١٠/٤٢٥، العدل العليا، ص٢. والصواب: الاختصاص، همزتها همزة وصل وليست همزة قطع.

ومنه: «كالرشوة والإختلاس». القرار (١٧) الدعوى ٢٠١٠/٤٢٥، العدل العليا، ص٣. والصواب: الاختلاس.

ومنه: «محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الإستئنافية... «. القرار (١) الدعوى ٢٠١٠/٧١، العدل العليا، ص٢. والصواب: الاستئنافية.

ومنه: «جرم إساءة الإئتمان». القرار ٠٣٨) الدعوى ٢٠١٠/١٢٩، العدل العليا، ص٤. والصواب: الائتمان، لأن همزتها همزة وصل.

ومنه: «لمدة ثلاث سنوات إعتباراً من... والإستثمار». القرار (٣٣) الدعوى ٢٠١٠/١٦١ العدل العليا، ص١. والصواب: اعتباراً...؛ والاستثمار؛ لأن همزتهما همزة وصل.

وقد تكرر إثبات همزة القطع لهاتين الكلمتين في الصفحة نفسها من القرار نفسه أربع مرات، ويضاف إليهما كلمات: (إستقر، إستناداً، إرتكاب، ومنها أيضاً إختصاص، والإستيلاء، وإتخاذ، وإستعمال، وإستدعاء، والإطلاع، وإجتمعت، وإتّباع، وإختلاس، وإقتراف، والإدعاء.

- فتح همزة إن بعد حيث، والصواب كسرها

مثل: «وحيث أن الحكم الصادر عن...»، القرار (٢٩) الدعوى ٢٠٠٩/٢٢١، العدل العليا، ص٣. والصواب: إن.

ومنه: «وحيث أن الثابت...». القرار (٤٢) الدعوى ٢٠٠٩/٤٩٠، العدل العليا، ص٣. والصواب: إن.

ومثله: حيث أن... وحيث أن.. وحيث أن.. وحيث أن... وحيث أن... وحيث أن». القرار (٣٨) الدعوى ٢٠١٠/١٢٩، العدل العليا، ص٤. والصواب: أن همزة إن مكسورة بعد حيث.

٤- النحو والصرف

ذكرنا سابقاً أن هذه المحكمة تمثل أعلى سلطة قضائية إدارية، وأهم مرجعية قانونية، وإن خلو قراراتها من أي خطأ نحوي أو صرفي يعد مطلباً أساسياً لا مندوحة عنه، وأن مكانتها وسمو قراراتها يتطلبان أن تكون لغتها عربية سليمة، تتناسب

ومكانتها وأهمية قراراتها، وأن تكون صياغة قراراتها صياغة قانونية ذات مستوى رفيع، لا لبس فيها ولا غموض.

والناظر فيها يجد أنه وردت في بعض صفحات قراراتها أخطاء نحوية وصرفية تخالف قواعد العربية، كما هو واضح في الجدول (٢١) السابق، إذ يظهر فيه أن مجموع الأخطاء في العينة المشمولة بالدراسة قد بلغ (٢٤٠) خطأ.

وقد شملت هذه الأخطاء أغلب أبواب النحو العربي، وتوزعت على النحو الآتي:

أ- رفع المنصوبات

وردت كلمات في قرارات هذه المحكمة مرفوعة، والأصل فيها أن تكون منصوبة وفق موقعها في السياق، ووفق القواعد النحوية الضابطة لها، ومن ذلك:

١- رفع خبر كان

الأصل في خبر كان أن يكون منصوباً بفتحة أو تنوين فتح أو بعلامة إعراب فرعية أو بعلامة إعراب مقدرة، إلا أنه ورد في بعض عبارات قرارات محكمة العدل العليا مرفوعاً خلافاً للقاعدة، مثل: «...وبذلك يكون ما قام به المستدعى ضده مخالف لمبدأ المشروعية...». القرار (٣٥) الدعوى ٢٠٠٨/١٠٧، العدل العليا، ص٣. والصواب: مخالفاً.

٢- رفع المفعول به

مثل: «أصدر المستدعى ضده قراره المشكو منه المتضمن اعتبار المستدعي معزول حكماً عن وظيفته». القرار (٥٢) الدعوى ٢٠٠٨/٢٧٥، العدل العليا، ص٢. والصواب: معزولاً. ويلاحظ أن كلمة المشكي منه أصح في الاشتقاق من (المشكو منه).

٣- رفع الحال

مثل: «جاء القرار الطعين مخالف للقانون». القرار (٣٧) الدعوى ٢٠١٢/٨٠، العدل العليا، ص٣. والصواب: مخالفاً.

ومنه: «بأن المستدعي قد جُنِّد مدني في الدفاعٍ المدني». القرار (١٧) الدعوى ٢٠١١/٢٢١، العدل العليا، ص٢. والصواب: مدنياً.

ب- نصب المرفوعات

الأصل في الأسماء المرفوعة في العربية أن تكون مرفوعة بضمة أو تنوين ضم أو بإحدى علامات الإعراب الفرعية أو تكون حركة إعرابها مقدرة، إذا كان آخرها مما لا تظهر عليه علامة الإعراب، أو بحركة مقدرة على آخرها إذا كانت مبنية، ولكنها وردت في بعض صفحات قرارات محكمة العدل العليا منصوبة، وفي ذلك مخالفة صريحة للقواعد النحوية التي تضبط حركة إعرابها، ومن ذلك:

١- نصب الفاعل

الفاعل في العربية يأتي مرفوعاً، ولكنه ورد في بعض صفحات قرارات هذه المحكمة منصوباً، مثل: «وصدر بحقه حكماً...». القرار (٥٧) الدعوى ٢٠٠٨/٢٩٥، العدل العليا، ص٢. والصواب: حكم؛ لأنه فاعل مرفوع.

٢- نصب خبر أن

مثل: «يبلغهما فيه بأنهما معزولين حكماً». القرار (٤٥) الدعوى ٢٠١٢/٧٦، العدل العليا، ص٢. والصواب: معزولان.

ج- التوابع (النعت، والبدل، والعطف، والتوكيد)

التابع في العربية يتبع المتبوع في إعرابه، وتعريفه وتنكيره، وإفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه في الأعمّ الأغلب، ونجد في بعض صفحات قرارات محكمة العدل العليا عدم الالتزام بالقواعد النحوية الضابطة لإعراب هذه التوابع، ومنها:

العطف

نجد في بعض صفحات قرارات محكمة العدل رفع الاسم المعطوف على اسم منصوب، مثل: «سواء كان في الخدمة أم متقاعد». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص٢. والصواب: متقاعداً. وكذلك الأمر في القرار (٢٩) الدعوى ٢٠٠٩/٢٢١، ص٣.

ومنه: «وبلغت خدماته المقبولة للتقاعد (١١) سنة و(٥) أشهر ويومان». القرار (٢٩) الدعوى ٢٠٠٩/٢٢١، العدل العليا، ص٢. والصواب: يومين.

ومنه: «قدم الطرفان بيناتهما ومرافعتهما». القرار (٣١) الدعوى ٢٠١١/٣٣٩، العدل العليا، ص٢. والصواب: ومرافعتيهما.

ونجد أيضاً رفع الاسم المعطوف على اسم مجرور، مثل: «بحضور وكيل المستأنفين ووكيلا المستأنف ضدهما». القرار (٤٥) الدعوى ٢٠١١/٣٨٦، ص٢، والقرار (٤٢) الدعوى ٢٠١١/٣٨٧، ص٢. والصواب: ووكيلي.

د- الضمائر

الأصل في العربية أن يعود الضمير على اسم تقدم عليه، وأن يتطابقا في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، إلا أننا نجد في بعض صفحات قرارات محكمة العدل العليا ما يخالف القاعدة، ومن ذلك:

- وضع ضمير المفرد الغائبة مكان ضمير المفرد الغائب، والعكس

مثل: «فأقام هذه الدعوى طالباً إلغاءه للأسباب التي أوردها باستدعائها». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص٢. والصواب: باستدعائه.

ومنه: «لجنة شؤون الضمان الاجتماعي وكيلاه المحامي...». القرار (٤٢) الدعوى ٢٠٠٩/٤٩٠، العدل العليا، ص١. والصواب: وكيلها. ويلاحظ أنه استعمل فيها صيغة المثنى خطأ.

ومنه عدم الميز بين ضمير المثنى وضمير المفرد، مثل: «لم يرض المستأنفان بهذا القرار فبادر إلى استئنافه». القرار (٤٤) الدعوى ٢٠١١/٣٨٧، العدل العليا، ص٣. والصواب: فبادرا.

هـ- حروف الجر

حروف الجر في العربية تؤدي وظيفتان: الأولى وظيفة معنوية هي الربط بين الكلمات لاستقامة المعاني، والثانية إعرابية هي جر ما بعدها، وقد تتناوب بعض حروف الجر فيما بينها وفق الشروط التي اعتمدها علماء النحو. ويجد الناظر في بعض قرارات محكمة العدل العليا أن بعض حروف الجر استعملت استعمالات خاطئة، ومن ذلك:

- وضع حرف جر مكان حرف جر آخر مما يؤدي إلى تغيير في المعنى المقصود

مثل: «القرار الصادر من محكمة العدل العليا». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص١. والصواب: عن. ويتكرر مثل هذا في الغالبية العظمى من صفحات قرارات هذه المحكمة.

ومنه: «ومن الرجوع إلى المادة (٣) من قانون التقاعد». القرار نفسه، ص٢.

والصواب: وبالرجوع إلى، ويتكرر هذا كثيراً.

ومنه: «نجد أن وقائعها تتلخص بأن المستدعي تم تبليغه...» القرار (٢٢) الدعوى ٢٠١٠/٢٠٨ العدل العليا، ص٢. والصواب: تتلخص في. ومثل هذا كثير.

ومنه: «للأسباب التي أوردها باستدعاء الدعوى» القرار نفسه، ص٢. والصواب: أوردها في...

ومنه: «القرار الطعين مخالف للقانون ومقترن للخطأ في تأويله». القرار (٣٧) الدعوى ٢٠١١/٣٣٩، العدل العليا، ص٢. والصواب: مقترن بالخطأ...

- زيادة حرف الجر في الجملة حشواً

مثل: «القرار الطعين مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة وتجاوز الصلاحيات وفساد بالاستدلال». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص١. والصواب: وفساد الاستدلال.

ومنه: «مما ينبني على ذلك بأن الدعوى تغدو مستوجبة للرد». القرار السابق، ص٣. والصواب: أن.

ومنه: «إخلالاً بواجبات الوظيفة عدا عن أنها خرق للعلاقات التنظيمية...». القرار (٣٧) الدعوى ٢٠١١/٣٣٩، العدل العليا، ص٣. وقد جاء حرف الجر عن حشواً.

ومنه استعمال حرف الجر (الكاف) استعمالاً يغير المعنى المقصود

مثل: «العلامات التي لا يجوز تسجيلها كعلامات تجارية...». القرار (٢٢) الدعوى ٢٠١١/٤٤٣. العدل العليا، ص٣. والصواب: حذف الكاف من كلمة

علامات، لأن ذلك أدق استعمالاً وأدل على المعنى المقصود، فالمقصود ليس تشبيهاً بحقيقة الشيء وإنما المقصود الشيء نفسه.

و- العدد

يشكل العدد وتمييزه مشكلة نحوية في قرارات محكمة العدل العليا، إذ يكثر الخطأ في قواعد العدد الفردي والمركب والعدد الترتيبي والعدد المعطوف. وفي حركة تمييزه كثرة لافتة للنظر، ومن ذلك:

مثل: «خدماته المقبولة للتقاعد ١٢ سنة و ١١ شهر و ١٥ يوم فقط». القرار (٣١) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص٢. والصواب: شهراً... يوماً.

ومنه: «...وعشرين دينار محاماة...». القرار (٢٢) الدعوى ٢٠١١/٤٤٣، العدل العليا، ص٤. والصواب: ديناراً أتعاب محاماة.

ومنه: «سبعة عشر دينار». القرار نفسه، والصواب: ديناراً.

ومنه: «الخاص بفصل المستدعي من الجامعة لمدة أربع فصول دراسية». القرار (٣٦) الدعوى ٢٠٠٩/٦٨، العدل العليا، ص١، والصواب: أربعة فصول.

ومنه: «مساحتها ١٢٠٠ متراً مربعاً». القرار (٣٣) الدعوى ٢٠١٠/١٦١، العدل العليا، ص٣. والصواب: متر مربع.

ز- تعدية الفعل المتعدي بحرف جر

مثل: «يبين فيه بأن شركة...». القرار (٤٥) الدعوى ٢٠١١/٣٨٦، العدل العليا، ص٢. والصواب: يبين فيه أن؛ لأن الفعل يبين يتعدى بنفسه، ولذا جاء حرف الجر حشواً وزيادة ومخالفاً لقاعدة الفعل المتعدي في العربية.

ومنه: «قررت لجنة تسوية الحقوق المركزية تكليف مقرر اللجنة المدعو... للتفتيش وبيان واقع الحال». القرار (٢٨) الدعوى ٢٠١٢/٢٣، العدل العليا، ص٢. ومن المعروف أن الفعل كلف ومصدره متعديان، ولذا فإن اللام في كلمة التفتيش جاءت زائدة ومخالفة لقاعدة الفعل المتعدي ومشتقاته في العربية.

ح- الأسماء الموصولة

يلاحظ في بعض صفحات قرارات محكمة العدل العليا عدم الميز بين الاسم الموصول للمذكر والمؤنث، ومن ذلك: «ولم تقبل المستدعية بقرار لجنة تسوية الحقوق المركزية التي اعترضت عليه...» القرار (٤٢) الدعوى ٢٠٠٩/٤٩٠، العدل العليا، ص٢. والصواب: الذي.

ط- حذف ركن من أركان الجملة

مثل: «ليصبح فصل المستدعي من الجامعة للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وتوجيه عقوبة الإنذار النهائي وحرمانه من الأنشطة التي تشرف عليها عمادة شؤون الطلبة». القرار (٤٦) الدعوى ٢٠٠٩/٧١، العدل العليا، ص١. ويلاحظ أن العبارة خلت من خبر يصبح، وبالتالي اكتنفها الغموض واللبس. وورد مثل هذا في القرار (٣٦) الدعوى ٢٠٠٩/٦٨، ص١.

ي- زيادة حرف أو أكثر في الجملة يؤدي إلى خلل في تركيبها النحوي

مثل: «تتلخص في أنه وبتاريخ...»، القرار (٣١) الدعوى ٢٠١١/٣٣٩، العدل العليا، ص٢. يلاحظ أن الواو جاءت حشواً، وأدت إلى خلل في تركيب الجملة.

ومنه: «فإنه لا يتعدى إلى الجريمة التأديبية وبما يترتب على اقترافها قانوناً». القرار (٣١) الدعوى ٢٠١١/٣٣٩، العدل العليا، ص٣. والصواب: وما يترتب... فالواو جاءت حشواً وزيادة، وأخلت بتركيب الجملة.

٥- الصياغة

الصياغة السليمة مطلب أساسي في أي عمل أدبي أو علمي أو تشريعي أو اقتصادي أو سياسي، لما لها من أهمية بالغة في توصيل المعلومات بصورة صحيحة ودقيقة، خالية من أخطاء الطباعة والترقيم والإملاء والأخطاء النحوية والصرفية. لمساعدة القارئ في فهم النصوص، والابتعاد عن الغموض والتأويل مما قد يؤدي إلى تغيير المقصود، وإفساد الاستدلال، والخروج على المأمول.

ولأهمية الصياغة القانونية في قرارات المحاكم بعامة فقد جعل فريق العمل لها بنداً من بنود الاستبانة التي اعتمدها لدراسة واقع اللغة العربية في ما صدر عن هذه المحاكم من قرارات وأحكام.

ويظهر من الجدول (٢١) السابق درجة الرضى عن صياغة قرارات محكمة العدل العليا، إذ بلغت (٦١٦) خطأً في قرارات محكمة العدل العليا للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١) المشمولة بالدراسة.

ويعود ذلك إلى ما أخذه فريق العمل من ملحوظات على صياغة هذه القرارات، وتمثلت فيما يأتي:

- الصياغة الجيدة يجب أن تخلو من العيوب والأخطاء الواردة في بنود الاستبانة، والملاحظ أن صياغة قرارات محكمة العدل العليا لم تخل من هذه العيوب، ففيها أخطاء طباعة وترقيم وإملاء ونحو وصرف وخروج على بعض أساليب العربية كما يوضحه الجدول السابق، وإضافة إلى ذلك يجد قارئ هذه القرارات ما يأتي:

- استعمال حرف جر مكان حرف جر

مثل: «وفي الموضوع ومن الرجوع لأحكام المادة (٣/جـ) من نظام تأديب

الطلبة...» القرار ٤٦ الدعوى ٢٠٠٩/٧١، العدل العليا، ص٣. والصواب: وبالرجوع...

ومثل: «الحرمان لمدة محدودة لممارسة نشاط أو أكثر». القرار نفسه. والصواب: من ممارسة.

ومثل: «إلغاء التسجيل لمساق أو أكثر لمساقات الفصل...». القرار نفسه، والصواب: إلغاء تسجيل مساق أو أكثر من مساقات الفصل.

- استعمال فعل مكان فعل

مثل: «وعميد الكلية التي يلحق بها الطالب...». القرار (٤٦) الدعوى ٢٠٠٩/٧١، ص٣.والصواب: التي يلتحق بها...

ومنه: «واحتصل على شهادة قبول مبدئي...». القرار (٢٢) الدعوى ٢٠١١/٤٤٣، العدل العليا، ص٢. والفعل حصل أحق بالاستعمال وأدل على المعنى من الفعل احتصل.

- عدم التقيد بأسلوب التوكيد حسب ما جرت عليه العربية

مثل: «كما نصت المادة العاشرة من ذات النظام...». القرار ٤٦ الدعوى ٢٠٠٩/٧١، العدل العليا، ص٤. والصواب: من النظام ذاته...

ومنه: «كما نجد أن المادة (٤٠) من ذات القانون...». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص٣. والصواب: من القانون ذاته. ويتكرر هذا في معظم صفحات قرارات محكمة العدل العليا.

ومنه: «وقرر المسجل أيضاً بنفس قراره اعتبار العلامة التجارية...». القرار (٤٥)

الدعوى ٢٠١١/٣٨٦، العدل العليا، ص٢. والصواب: ...بقراره نفسه...

ومنه: «سبق تسجيلها لنفس البضائع...». القرار (٢٢) الدعوى ٢٠١١/٤٤٣، العدل العليا، ص٣. والصواب: للبضائع نفسها.

- استعمال لفظ (حيث) في غير معناه

مثل: «وحيث ثبت... وحيث إن... وحيث لم يقدم...». القرار ٤٦ الدعوى ٢٠٠٩/٧١، العدل العليا، ص٤. ويكثر استعمال حيث في غير دلالتها الظرفية الزمانية والمكانية كثرة لافتة للنظر في قرارات هذه المحكمة.

- استعمال لفظ كافة في غير ما جرت عليه العربية

مثل: «المتضمن حرمانه من كافة حقوقه التقاعدية». القرار (٣) الدعوى ٢٠٠٩/١٤٧، العدل العليا، ص١. والصواب: من حقوقه التقاعدية كافة. ويتكرر هذا في معظم صفحات قرارات محكمة العدل العليا.

- ضعف وركاكة في صياغة الجملة يؤديان إلى غموض ولبس في منطوق الحكم،

مثل: «إلا أن قرارها بإلغاء القرار الإداري المعيب يعدم القرار وآثاره، ويعتبر كأن لم يكن». الرقم (٣٥) الدعوى ٢٠٠٨/١٠٧م.

ومنه: «بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣، أصدرت محكمة أمن الدولة في الدعوى رقم (٢٠١٠/٣٧٠) حكماً وجاهياً بحق المستدعي». القرار (١٧) الدعوى ٢٠١٠/٤٢٥، العدل العليا، ص٢. ويلاحظ عدم ترابط أجزاء الجملة، ويمكن صياغتها هكذا: أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً وجاهياً بحق المستدعي في الدعوى (٢٠١٠/٣٧٠) بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣م.

ومنه: «في الموضوع وحيث إن فريقي هذه الدعوى أحالا كافة النزاعات القائمة بينهما إلى هيئة تحكيم التي أصدرت قرارها حولها، ومن بين ما قررته اعتبار العلامة التجارية رومو إنترناشونال موضوع طلب الترقين مملوكة للمستأنف ضده الثالث... وقد تصدق هذا القرار استئنافاً..». القرار (٤٤) الدعوى ٢٠١١/٣٨٧، العدل العليا، ص٤. ويلاحظ ما في هذا النص من ضعف في تركيب جمله وعباراته، واستعمال كلمات في غير محلها، مما أخل بمنطوق الحكم.

ومنه: «أخطأ مسجل العلامات التجارية بقراره من حيث الصنف المطلوب التسجيل عليه وبين أصناف وعلامات المستأنف ضدها الثانية». القرار (٢٢) الدعوى ٢٠١١/١٤٤٣، العدل العليا، ص١. ويلاحظ أن العبارة يكتنفها غموض ولبس، ولعل صياغتها على النحو الآتي يزيل غموضها: «وأخطأ مسجل العلامات التجارية بقراره بين الصنف المطلوب التسجيل عليه وأصناف المستأنف ضدها الثانية وعلاماتها التجارية.

ومنه: «تقديم مادة مخدرة للغير بدون مقابل...» القرار (١٧) الدعوى ١٠١٠/٤٢٥، العدل العليا، ص٢. والصواب: دون

- زيادة جار ومجرور في الجملة حشواً

مثل: «تقدم وكيل المستدعي باستثناء إلى المستدعى ضده وزير الصحة يطلب فيه إليه تنفيذ قرار محكمة العدل العليا...». الرقم ٣٥ الدعوى ٢٠٠٨/١٠٧، العدل العليا، ص٣. والملاحظ أن الجار والمجرور (إليه) جاء حشواً لا يضيف معنى جديداً.

ومنه: «تقديم مادة مخدرة للغير بمقابل...». القرار (١٧) الدعوى ٢٠١٠/٤٢٥، العدل العليا، ص٢. والصواب: مقابل.

ومنه: «وسحب أية منافع تأمينية بموجب الضمان الاجتماعي حصل عليها المستدعي...». القرار (٢٨) الدعوى ٢٠١٢/٢٣، العدل العليا، ص٣. ويلاحظ تأخير جملة حصل عليها المستدعي في غير ضرورة لذلك، ولذا الأفصح أن تكون العبارة هكذا: «...تأمينية حصل عليها المستدعي بموجب قانون الضمان الاجتماعي.

- عدم ترتيب مكونات الجملة مما يؤدي إلى غموض في منطوق الحكم.

مثل: «وإفادات صاحب منشأة مؤسسة عزيز الهندسية الدعوى (رمزي قمصية) المؤرخة في ٢٠١٠/٢/٨، القرار (٢٨) الدعوى ١٠١٢/٢٣، العدل العليا، ص٤. ويلاحظ أن كلمة الدعوى جاءت في غير محلها الصحيح في الجملة، فأخلت بالمعنى المقصود، وهو أن صاحب منشأة عزيز الهندسية هو رمزي قمصية كما ورد في الدعوى المؤرخة في ٢٠١٠/٢/٨.

- استعمال كلمة (قِبَل) حشواً

مثل: «وذلك بسبب الحكم عليه... من قِبل محكمة أمن الدولة». القرار (١٧) الدعوى ٢٠١٠/٤٢٥، العدل العليا، ص١. والصواب: حذفها.

ومنه: «وتأيد هذا الحكم استئنافاً... من قِبل محكمة بداية جزاء غرب عمان...». القرار (١) الدعوى ٢٠١٠/٧١، العدل العليا، ص٢. والصواب: من محكمة. ومثل ذلك كثير في قرارات هذه المحكمة.

- استعمال صيغة المفرد مكان المثنى

مثل: «قدم الطرفان بيناتهما ودفوعهما واعتراضاتهما ومرافعتهما الأخيرة». القرار (٥٢) الدعوى ٢٠٠٨/٢٧٥، العدل العليا، ص٢. والصواب: ومرافعتيهما الأخيرتين حسب مقتضيات السياق ليستقيم المعنى المقصود.

- إسقاط بعض مكونات الجملة، يؤدي إلى تغيير منطوق الحكم

مثل: «لهذا تقرر وتأسيساً تقدم رد الدعوى». القرار (٥٢) الدعوى ٢٧٥/٢٠٠٨، العدل العليا، ص٤. والصواب: وتأسياً على ما تقدم. والملاحظ أن ما أسقط من مكونات الجملة أدى إلى اضطراب في منطوق الحكم ومقصوده.

- استعمال (عبارة عن) حشواً

مثل: «إنما هو عبارة عن إجراء تنفيذي...» القرار (٤٥) الدعوى ٣٨٦/٢٠١١، العدل العليا، ص٤. والملاحظ أن هذا الاستعمال يغير الحقيقة، فإجراء التنفيذ هو حقيقة وليس عبارة عن الحقيقة.

- إسقاط كلمة أو أكثر من الجملة

مثل: «وذلك لصدور حكم قطعي عليه... وكذلك حكم قطعي بالحبس...» القرار (٣٨) الدعوى ١٢٩/٢٠١٠، العدل العليا، ص١. والصواب: وكذلك صدور حكم...

ومنه: «ومن الرجوع لأحكام المادة (٣٠/ب) من قانون التقاعد العسكري وتعديلاته رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على ما يلي». القرار (١٧) الدعوى ٢٢١/٢٠١١، العدل العليا، ص٣. والصواب: ...نجد أنها قد نصت على...

ومنه: «وقد اكتسب هذا الحكم الدرجة بصدور قرار محكمة التمييز...»، القرار (٤٥) الدعوى ٧٦/٢٠١٢، العدل العليا، ص٢. والصواب: الدرجة القطعية...

- استعمال المصدر مكان الفعل، والفعل أولى ليستقيم المعنى المقصود

مثل: «وإحالتها للمحكمة وعملاً بالمادة... من قانون العقوبات تخفيض العقوبة

إلى الحبس مدة شهر». القرار (٣٨) الدعوى ٢٠١٠/١٢٩، العدل العليا، ص٢. والصواب: خُفّضت العقوبة...

- وضع حرف مكان حرف في الكلمة يؤدي إلى تغيير واضح في منطوق الحكم

مثل: «ونظراً لكون المشتكية والمشتكى عليه زوجين غير مقترفين قانوناً...». القرار (٣٨) الدعوى ٢٠١٠/١٢٩، العدل العليا، ص٢. والصواب: غير مقترنين...

- تعدد المضاف للمضاف إليه الواحد

مثل: «لإصراره على مخالفة قانون ونظام وتعليمات المناطق الحرة». الرقم (٣٣) الدعوى ٢٠١٠/١٦١، العدل العليا، ص٢. والصواب: قانون المناطق الحرة ونظامها وتعليماتها...

- استعمال كلمات لا تتناسب والمعنى المقصود من العبارة

مثل: «الذي ينعى فيه المستدعي على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون». القرار (٢٢) الدعوى ٢٠١٠/٢٠٨، ص٢. والملاحظ أن الفعل ينعى لا يتناسب مع المعنى المقصود من العبارة.

- استعمال حرف الجر الباء في غير مكانه

مثل: «وتم استبدال الحبس بالغرامة». القرار (٥٢) الدعوى ٢٠٠٨/٢٧٥، العدل العليا، ص٢. والصواب: استبدال الغرامة بالحبس، لأن الباء مع الفعل استبدل تدخل على المتروك، وقد دخلت هنا على غير المتروك مما جعل منطوق الحكم يذهب إلى عكس ما يقصده القاضي ويرغب فيه.

- زيادة ضمير في العبارة حشواً

مثل: «سواء كانت العقوبة هي الحبس أو الغرامة». القرار (٥٢) الدعوى ٢٠٠٨/٢٧٥، العدل العليا، ص٣. والملاحظ أن الضمير (هي) أقحم إقحاماً في العبارة، ولم يضف إليها معنى جديداً مما أخل بتركيب العبارة، والفصل بين المتلازمين (اسم كان وخبرها).

وخلاصة القول إن قرارات محكمة العدل العليا تواجه مشكلات طباعية وترقيمية وإملائية ونحوية وصرفية وصياغة قانونية تجعل نصوص قراراتها وما يصدر عنها من أحكام عرضة للبس والغموض والتأويل الذي يحيلها من الإيجاب إلى السلب، وإن الأمر يحتاج إلى معالجة جذرية سنذكر بعضها في النتائج والتوصيات فيما بعد.

الفصل الثالث

واقع اللغة العربية في قرارات محاكم الاستئناف

- محكمة استئناف عمان
- محكمة استئناف إربد
- محكمة استئناف معان

محكمة الاستئناف محكمة ذات أهمية كبيرة في القضاء الأردني، لما تتمتع به من دور فعال وأساسي في فض المنازعات والخلافات بين أبناء المجتمع الأردني، سواء كانت هذه الخلافات تعود إلى مصالح حكومية أو تعود للحقوق المدنية لأبناء المجتمع الأردني. وهي تمثل مرجعية قضائية في قراراتها وفي ما يصدر عنها من أحكام، كما أنها تمثل أيضاً مرجعية أمنية ومجتمعية في المحافظة على الأمن والاستقرار، وإحقاق الحق وإنصاف المظلومين وسيادة القانون والعدالة والمساواة بين أبناء المجتمع الأردني، وهذا كله يدعو إلى أن تكون قراراتها وما يصدر عنها بلغة عربية سليمة وبصياغة قانونية عالية لا لبس فيها ولا غموض.

ونظراً للدور الفاعل والمتميز الذي تقوم به محاكم الاستئناف في المملكة الأردنية الهاشمية، وحرصاً من اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة فقد عهدت إلى فريق العمل بدراسة واقع اللغة العربية في قرارات هذه المحاكم، لبيان مستواها اللغوي وصياغتها القانونية، وانطلاقاً من ذلك فقد اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، واختار عينة عشوائية من قرارات هذه المحاكم (محكمة استئناف عمان، ومحكمة استئناف إربد، ومحكمة استئناف معان) تمثلت في ١٪ من مجموع القرارات التي صدرت عن هذه المحاكم للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١). وبلغت في مجموعها (٨٥٧) قراراً، وتوزعت إلى (٣٨٨) قراراً من قرارات محكمة استئناف عمان، و(٢٧٩) قراراً من قرارات محكمة استئناف إربد، و(١٩٠) قراراً من قرارات استئناف محكمة معان. كما هو مبين في الجدول (٢٢) الآتي:

الجدول (٢٢)

عدد القرارات حسب المحكمة والمحافظة

		المحافظة			المجموع
		عمان	إربد	معان	
المحكمة	التمييز	١٦٧	٠	٠	١٦٧
	العدل العليا	١٤٢	٠	٠	١٤٢
	الاستئناف	٣٨٨	٢٧٩	١٩٠	٨٥٧
المجموع		٦٩٧	٢٧٩	١٩٠	١١٦٦

واستقرى فريق العمل صفحات القرارات المشمولة بالدراسة جميعها، وحدد الأخطاء الواردة فيها، وفق الاستبانة التي أعدها لهذا الغرض، وتمثلت في أخطاء الطباعة والترقيم والإملاء والنحو والصرف والصياغة القانونية، وفي ما يأتي تفصيل ذلك.

يبين الجدول (٢٣) الآتي عدد القرارات المشمولة بالدراسة لمحاكم الاستئناف للمدة (٢٠٠٨-٢٠١١) وعدد الأخطاء ونسبها المئوية ومعدلاتها.

الجدول (٢٣)

عدد القرارات وعدد الأخطاء في قرارات محاكم الاستئناف ونسبها ومعدلاتها

	أخطاء الطباعة	أخطاء الترقيم	أخطاء الإملاء	أخطاء النحو والصرف	أخطاء الصياغة	الأخطاء الكلية
عدد الأخطاء	١١٩٥	٢٦٥٥٤	٣٩٩٣٠	٣١٦٥	٣٣٥٦	٧٤٢٠٠
نسبة الأخطاء	١,٦١	٣٥,٧٩	٥٣,٨١	٤,٢٧	٤,٥٢	٪١٠٠
معدل الأخطاء لكل قرار	١,٣٩٤٤	٣٠,٩٨٤٨	٤٦,٥٩٢٨	٣,٦٩٣١	٣,٩١٦٠	٨٦,٥٨١١
عدد القرارات	٨٥٧	٨٥٧	٨٥٧	٨٥٧	٨٥٧	٨٥٧

يتبين من الجدول (٢٣) أن عدد القرارات المشمولة بالدراسة لمحاكم الاستئناف هو (٨٥٧) قراراً، وأن المجموع الكلي للأخطاء الواردة فيها هو (٧٤٢٠٠) خطأ، كما يتبين من الجدول أن أعلى نسبة أخطاء كانت للإملاء، وتساوي (٥٣,٨١٪) وأقلها كانت للطباعة، وتساوي ١,٦١٪، وأن نسبة أخطاء الترقيم مرتفعة، وتشكل (٣٥,٧٩٪) من مجموع الأخطاء.

ويبين الجدول (٢٤) الآتي عدد الأخطاء حسب أنواعها الواردة في قرارات محاكم الاستئناف حسب سنة صدور القرار.

الجدول (٢٤)

عدد الأخطاء في قرارات محاكم الاستئناف وأنواعها حسب سنة صدور القرار

السنة	أخطاء الطباعة		أخطاء الترقيم		أخطاء الإملاء		أخطاء النحو والصرف		أخطاء الصياغة		الأخطاء الكلية	
	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
٢٠٠٨	٢٧٤	٢٣٪	٦٥١٨	٢٥٪	٩٤٥٨	٢٤٪	٨٣٣	٢٦٪	١٠٧٠	٣٢٪	١٨١٥٣	٢٥٪
٢٠٠٩	٢٩١	٢٤٪	٨٢٠٢	٣١٪	١٣٦٤٦	٣٤٪	٩١١	٢٩٪	١٠٠٩	٣٠٪	٢٤٠٥٩	٣٢٪
٢٠١٠	٢٦٧	٢٢٪	٦٤٧٨	٢٤٪	١٠٠٦١	٢٥٪	٧٨٣	٢٥٪	٦٥٦	٢٠٪	١٨٢٤٥	٢٥٪
٢٠١١	٣٦٣	٣١٪	٥٣٥٦	٢٠٪	٦٧٦٥	١٧٪	٦٣٨	٢٠٪	٦٢١	١٨٪	١٣٧٤٣	١٨٪
المجموع	١١٩٥	١٠٠٪	٢٦٥٥٤	١٠٠٪	٣٩٩٣٠	١٠٠٪	٣١٦٥	١٠٠٪	٣٣٥٦	١٠٠٪	٧٤٢٠٠	١٠٠٪

يتبين من الجدول (٢٤) أن أعلى نسبة لأخطاء الطباعة كانت في عام ٢٠١١، وبلغت ٣١٪، وأن أعلى نسبة لأخطاء الترقيم كانت عام ٢٠٠٩، وبلغت ٣١٪، وأن أعلى نسبة لأخطاء الإملاء كانت عام ٢٠٠٩، وبلغت ٣٤٪، وأن أعلى نسبة لأخطاء النحو كانت عام ٢٠٠٩، وبلغت ٢٩٪، وأن أعلى نسبة لأخطاء الصياغة كانت عام ٢٠٠٨م، وبلغت ٣٢٪، وأن المجموع الكلي للأخطاء بلغ (٧٤٢٠٠) خطأ.

والجدول (٢٥) يتضمن تحليلاً إحصائياً لعدد القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف المشمولة بالدراسة، وعدد الأخطاء الواردة فيها ومعدلاتها حسب سنة صدورها.

الجدول (٢٥)

عدد قرارات محاكم الاستئناف وعدد الأخطاء الواردة فيها، ومعدلاتها، حسب سنة صدور القرار

السنة		أخطاء الطباعة	أخطاء الترقيم	أخطاء الإملاء	أخطاء النحو والصرف	أخطاء الصياغة	مجموع الأخطاء الكلية
٢٠٠٨	عدد الأخطاء	٢٧٤	٦٥١٨	٩٤٥٨	٨٣٣	١٠٧٠	١٨١٥٣
	معدل الأخطاء لكل قرار	١,٤٠٥١	٣٣,٤٢٥٦	٤٨,٥٠٢٦	٤,٢٧١٨	٥,٤٨٧٢	٩٢,٨١٠٣
	عدد القرارات	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥
٢٠٠٩	عدد الأخطاء	٢٩١	٨٢٠٢	١٣٦٤٦	٩١١	١٠٠٩	٢٤٠٥٩
	معدل الأخطاء لكل قرار	١	٢٨,١٨٥٦	٤٦,٨٩٣٥	٣,١٣٠٦	٣,٤٦٧٤	٨١,٣١٦٢
	عدد القرارات	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١	٢٩١
٢٠١٠	عدد الأخطاء	٢٦٧	٦٤٧٨	١٠٠٦١	٧٨٣	٦٥٦	١٨٢٤٥
	معدل الأخطاء لكل قرار	١,٣٦٢٢	٣٣,٠٥١٠	٥١,٣٣١٦	٣,٩٩٤٩	٣,٣٤٦٩	٩٢,٩٩٤٩
	عدد القرارات	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦	١٩٦
٢٠١١	عدد الأخطاء	٣٦٣	٥٣٥٦	٦٧٦٥	٦٣٨	٦٢١	١٣٧٤٣
	معدل الأخطاء لكل قرار	٢,٠٧٤٣	٣٠,٦٠٥٧	٣٨,٦٥٧١	٣,٦٤٥٧	٣,٥٤٨٦	٧٨,٣٦٠٠
	عدد القرارات	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥	١٧٥
المجموع	عدد الأخطاء	١١٩٥	٢٦٥٥٤	٣٩٩٣٠	٣١٦٥	٣٣٥٦	٧٤٢٠٠
	معدل الأخطاء لكل قرار	٥,٨٤١٦	١٢٥,٢٦٧٩	١٨٥,٣٨٤٨	١٥,٠٤٣	١٥,٨٥٠١	٨٦,٥٨
	عدد القرارات	٨٥٧	٨٥٧	٨٥٧	٨٥٧	٨٥٧	٨٥٧

يلاحظ من الجدول (٢٥) أن أعلى نسبة أخطاء في كل السنوات هي أخطاء الإملاء، تليها أخطاء الترقيم. ويتبين أيضاً أن أعلى نسبة لعدد الأخطاء كانت في

سنة ٢٠٠٩، وبلغت (٢٤٠٥٩) خطأ، تليها سنتا (٢٠١٠ و٢٠٠٨) وبلغت (١٨٢٤٥و ١٨١٥٣) على التوالي، ثم سنة ٢٠١١ وبلغت (١٣٧٤٣).

أما فيما يتعلق بعدد الأخطاء في قرارات محاكم الاستئناف حسب المحافظة التي تتبع إليها المحكمة، فإن الجدول (٢٦) الآتي يوضح ذلك

الجدول (٢٦)

الأخطاء في قرارات محاكم الاستئناف حسب المحافظة التي تتبع إليها المحكمة

المحافظة	أخطاء الطباعة		أخطاء الترقيم		أخطاء الإملاء		أخطاء النحو		أخطاء الصياغة		الأخطاء الكلية	
	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
عمان	٤٧٧	٪٤٠	١٢٧٣٠	٪٤٨	١٨٠٩٩	٪٤٥	١٤٠٦	٪٤٤	١٦٤٧	٪٤٩	٣٤٣٥٩	٪٤٦
إربد	٥٠٨	٪٤٣	٥٩٣١	٪٢٢	٩٦٢١	٪٢٤	٧٨١	٪٢٥	٤٨١	٪١٤	١٧٣٢٢	٪٢٣
معان	٢١٠	٪١٧	٧٨٩٣	٪٣٠	١٢٢١٠	٪٣١	٩٧٨	٪٣١	١٢٢٨	٪٣٧	٢٢٥١٩	٪٣١
المجموع	١١٩٥	٪١٠٠	٢٦٥٥٤	٪١٠٠	٣٩٩٣٠	٪١٠٠	٣١٦٥	٪١٠٠	٣٣٥٦	٪١٠٠	٧٤٢٠٠	٪١٠٠

يلاحظ من الجدول (٢٦) أن أعلى نسبة أخطاء في كل من عمان ومعان هي أخطاء الصياغة، وفي إربد أخطاء الطباعة. ويتبين أيضاً من الجدول أن أعلى نسبة من الأخطاء كانت في عمان بنسبة ٤٦٪، ثم في معان بنسبة ٣١٪، فإربد بنسبة ٢٣٪، ويلاحظ أن ارتفاع نسبة الأخطاء في محكمة استئناف عمان يعود إلى ارتفاع عدد القرارات الصادرة عنها، مقارنة بالقرارات الصادرة عن محكمة استئناف إربد، واستئناف معان، كما هو موضح في الجدول (٢٦).

ويبين الجدول (٢٧) الآتي عدد الأخطاء الكلية في قرارات محكمة الاستئناف حسب المحافظات.

الجدول (٢٧)

عدد الأخطاء الكلية في قرارات محكمة الاستئناف حسب المحافظات

المحافظة	عدد الصفحات	عدد الأخطاء اللغوية	معدل الأخطاء لكل صفحة	النسبة
عمان	١١٩٨	٣٤٣٥٩	٢٨،٣	٪٣٢
إربد	٧٠٢	١٧٣٢٢	٢٤،٦	٪٢٨
معان	٦٢٦	٢٢٤٩٨	٣٥،٩	٪٤٠

أولاً- واقع اللغة العربية في قرارات محكمة استئناف عمان

تعد محكمة استئناف عمان ركيزة أساسية من ركائز القضاء الأردني لما تتمتع به من مكانة قضائية ودور فاعل في فك المنازعات وحل الخلافات، وإحقاق الحق، وترسيخ قيم المساواة والعدالة بين أبناء المجتمع الأردني، وتمثل قراراتها والأحكام الصادرة عنها مرجعية قانونية في مؤسسات القضاء الأردني.

ونظراً لأهميتها وأهمية ما يصدر عنها فقد رأت اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة أن تقيم دراسة علمية إحصائية تحليلية لواقع اللغة العربية في قرارات هذه المحكمة، وعهدت إلى فريق عمل لتنفيذ ذلك.

اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي التحليلي لعينة عشوائية من قرارات هذه المحكمة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١). بلغ مجموع القرارات المشمولة بالدراسة لهذه الفترة (٣٨٨) قراراً بواقع ١٪ من مجموع القرارات التي صدرت عنها في هذه الفترة، وبلغ مجموع صفحاتها (١١٩٨) صفحة.

استقرى فريق العمل القرارات المشمولة بالدراسة للوقوف على أخطاء الطباعة والترقيم والإملاء والنحو والصرف والصياغة في كل صفحة من صفحاتها، وفق بنود الاستبانة، وبيان درجة الرضى عن مستوى لغة هذه القرارات، وأدخلت البيانات في الحاسوب وفق البرنامج الحاسوبي المعد لذلك.

وتوزعت هذه القرارات على سنوات فترة الدراسة، كما هو مبين في الجدول (٢٨) الآتي:

الجدول (٢٨)

عدد قرارات محكمة استئناف عمان المشمولة بالدراسة حسب السنة

السنة	العدد	النسبة
٢٠٠٨	٨٤	٪٢٢
٢٠٠٩	٢٠٤	٪٥٣
٢٠١٠	٥٦	٪١٤
٢٠١١	٤٤	٪١١
المجموع	٣٨٨	٪١٠٠

يلاحظ من الجدول (٢٨) أن أعلى نسبة من قرارات محكمة استئناف عمان صدرت عام ٢٠٠٩م، بنسبة تزيد على نصف عدد القرارات في السنوات الأربع.

أما بالنسبة للأخطاء في قرارات محكمة استئناف عمان، فإن الجدول (٢٩) الآتي يدل على أن أعلى نسبة من الأخطاء هي الأخطاء الإملائية، وبلغت ٥٣٪، وأقلها أخطاء الطباعة، وبلغت ١٪.

الجدول (٢٩)

عدد الأخطاء في قرارات محكمة استئناف عمان، ونسبها المئوية

أخطاء الطباعة		أخطاء الترقيم		أخطاء الإملاء		أخطاء النحو		أخطاء الصياغة		الأخطاء الكلية	
عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
٤٧٧	٪١	١٢٧٣٠	٪٣٧	١٨٠٩٩	٪٥٣	١٤٠٦	٪٤	١٦٤٧	٪٥	٣٤٣٥٩	٪١٠٠

ويبين الجدول (٣٠) الآتي مجموع الأخطاء الكلي في قرارات محكمة استئناف عمان حسب سنوات الدراسة.

الجدول (٣٠)

مجموع الأخطاء الكلي في قرارات محكمة استئناف عمان حسب سنوات الدراسة

السنة	أخطاء الطباعة	أخطاء الترقيم	أخطاء الإملاء	أخطاء النحو	أخطاء الصياغة	الأخطاء الكلية	النسبة
٢٠٠٨	٩٨	٢٩٣٣	٣٧٠٨	٣٧٤	٥٣٣	٧٦٤٦	٪٢٢,٣
٢٠٠٩	٢٠٠	٥٤٠٤	١٠٠٧٩	٥٧٣	٦٨٨	١٦٩٤٤	٪٤٩,٣
٢٠١٠	٧٥	٢٣٥١	٢٢٩٥	٢٢٦	٢٥٠	٥١٩٧	٪١٥,١
٢٠١١	١٠٤	٢٠٤٢	٢٠١٧	٢٣٣	١٧٦	٤٥٧٢	٪١٣,٣
المجموع	٤٧٧	١٢٧٣٠	١٨٠٩٩	١٤٠٦	١٦٤٧	٣٤٣٥٩	٪١٠٠

يتبين من الجدول (٣٠) أن أعلى نسبة أخطاء كانت في عام ٢٠٠٩م، بنسبة (٤٩,٣) يليه عام ٢٠٠٨، بنسبة (٢٢,٣٪) ثم عام ٢٠١٠م، بنسبة (١٥,١٪) فعام ٢٠١١، بنسبة (١٣,٣٪).

ويظهر من الجداول السابقة حجم المشكلة اللغوية التي تواجهها قرارات محكمة استئناف عمان، وقد توزعت هذه الأخطاء على النحو الآتي:

١- الطباعة

وردت أخطاء طباعة في قرارات محكمة استئناف عمان المشمولة بالدراسة، تعكس صورة واضحة عن عدم عناية القائمين عليها بأمر صحة طباعتها وإخراجها، وقد أدى ذلك إلى لبس في منطوق الحكم، وغموض في المعنى المقصود، وضعف في التركيب، وإخلال في الترتيب. وبلغ مجموعها للسنوات الأربع (٢٠٠٨-٢٠١١)

وهي فترة الدراسة، (٤٧٧) خطأ، وبنسبة ١٪ كما يشير الجدول (٢٩) السابق.

والأمثلة على ذلك كثيرة، وليس هدفنا التمثيل لكل حالة؛ لأن الأرقام الواردة في الجدول كبيرة، والتمثيل لكل حالة يجعل الدراسة مثقلة بالأمثلة، ولكن لا بد من إيراد نماذج للأخطاء الواضحة والمتكررة على سبيل التمثيل لا الحصر، وذلك على النحو الآتي:

- حذف حرف من الكلمة

مثل: «حيث كان يعمل بها دون أن يتقضى الأجرة المستحقة عنها». القرار ٢٠١١/١٤، استئناف عمان، ص٣. والصواب: دون أن يتقاضى...

ومنه: «أخطأت محكمة صلح حقوق الرصيفة بالحكم للمستأنف عليه ببدل أيام الجمع معتمد بذلك على نص المادة ٥٩/ب من قانون العمل». الرقم ٢٠٠٩/١٣٢، استئناف عمان، ص٢. والصواب: معتمدة.

ومنه: «أخطأت محكمة الصلح بعد رد دعوى المستأنف». الرقم ٢٠٠٨/١٧٧٩٥، استئناف عمان، ص٣. والصواب: بعدم.

ومنه: «لم يكن مشتركاً بالضمان الاجماعي». الرقم ٢٠١١/١٤، استئناف عمان، ص٣. والصواب: الاجتماعي.

ومنه: «تقديم الدفوع والاعترضات». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٤. استئناف عمان، ص٢. والصواب: الاعتراضات.

ومنه: «ورغم ما تقدم باعتبر أن الفصل كان تعسفياً»، الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠١، استئناف عمان، ص٢. والصواب: باعتبار.

ومنه: «بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٩ تقم المستأنف بهذا الاستئناف»، الرقم ٢٠٠٨/١٠٣، استئناف عمان، ص١. والصواب: تقدم.

ومنه: «أصدرت قرارا المستأنف الذي لم يرض به المدعي ولا المدعى عليها». الرقم ٢٠٠٨/٥٣٩٣٦، استئناف عمان، ص٥. والصواب: قرارها.

- إبدال حرف مكان حرف في الكلمة يبعدها عن معناها ودلالتها،

مثل: «للمطالبة بأجوء مستحقة». القرار ٢٠٠٨/٨٥، استئناف عمان، ص٤. والصواب: بأجور.

ومنه: «ناتج عن حادث أو مرض خلال السنة العقدية مكان يتوجب على شركة الكهرباء إبلاغ المستأنفة». القرار ٢٠٠٨/١٧٧٩٥، استئناف عمان، ص٢. والصواب: فكان.

ومنه: «فاننا لم تجد فيها...». الرقم ٢٠١/١٤، استئناف عمان، ص٤. والصواب: نجد.

ومنه: «... من ساعام الدوام الرسمي». ٢٠٠٩/٣٧٣٠١، استئناف عمان، ص٢. والصواب: ساعات.

ومنه: «بموجق عقد غير محدد المدة». الرقم ٢٠٠٨/٥٣٩٣٦، استئناف عمان، ص٤. والصواب: بموجب.

ومنه: «لمدة تزيت على ست سنوات» الرقم نفسه، والصواب: تزيد.

ومنه: «..في حينيات قرارها...» الرقم السابق، ص٢. والصواب: حيثيات قرارها.

- زيادة حرف يؤدي إلى لبس في المعنى

مثل: «يرفق المستأنف مع استئنافه معذرة مشروعة تنفيذ بأن تغيبه عن جلسة المحاكمة...». الرقم ٢٣١١٢/٢٠١٠، استئناف عمان، ص١. والصواب: تفيد.

ومثل: «لم يقم بتسليم الشقة كما استلامها...». الرقم ٢٣١١٢/٢٠١٠، استئناف عمان، ص٢. والصواب: استلمها، والأفصح: كما تسلمها.

ومثل: «لو أتيح له الفرصة لتقديمها لتغيير منطوق الحكم». القرار ٤٠٣٠٧/٢٠١٠، استئناف عمان، ص١. والصواب: لتغير منطوق الحكم.

ومنه: «وهذا إنما يشكل إقرار غير قضائي كوهنه وقع في مجلس الحكم». الرقم ٢٦١٥٤/٢٠١٠، استئناف عمان، ص٦. والصواب: كونه، كما يلاحظ في النص رفع كلمة إقرار، وحقها النصب؛ لأنها مفعول به منصوب (إقراراً).

ومنه: «إذا طعن في العقد بأنه ممنوع بالقانون أم مخالف للنظام العامة أو الآداب العامة». الرقم ٩١/٢٠٠٨، استئناف عمان، والصواب: للنظام العام، أو الأنظمة العامة. ويلاحظ أن استعمال الحرف أو أفصح من الحرف أم.

- دمج لفظين في لفظ واحد، يؤدي إلى خلل في صياغة الجملة، وغموض في دلالتها، مثل: «فيما يتعلق بالمدعى عليهما الثاني والثالث فقط فيحين نجد بالثابت من البند (١) من اللائحة الجوابية...». الرقم ١٤٧/٢٠٠٩، استئناف عمان، ص٦. وواضح أن (فيحين) هي في حين.

- عدم الدقة في ترتيب حروف الكلمة، مما يؤدي إلى تغيير معنى الجملة، ويفسد منطوق الحكم مثل: «أن محكمة الدرجة الأولى نظرت هذه الدعوى، وفي هذه المرلحة...». الرقم ٥٨٥/٢٠١٠، استئناف عمان، ص٦. والصواب: المرحلة.

ومنه: «إن صدرو القرار بهذا الشكل حرم المستأنف من تقديم بيناته...». الرقم ٢٣١١٢/٢٠١٠، استئناف عمان، ص١. والصواب: صدور.

٢- الترقيم

علامات الترقيم غير معتنى بها في قرارات محكمة استئناف عمان بصورة لافتة للنظر؛ إذ بلغ مجموعها (١٢٧٣٠) خطأ لفترة الدراسة، وبنسبة ٣٧٪ كما يشير الجدول (٢٩) السابق. وقد تخلو صفحات كاملة من أي علامة للترقيم ما عدا النقطة. والصفحة الثالثة من صفحات القرار رقم ٢٠١١/١٩، محكمة استئناف عمان تؤكد ذلك، ونصها:

«عليه لائحة الاستئناف بتاريخ ٢٠١٠/١٢/١٢ ولم يقدم لائحة جوابية فنقرر قبول لائحة الاستئناف شكلا لتقديمها على العلم .

من حيث الموضوع: تتلخص الوقائع بأن المستأنف عليه أقام الدعوى رقم ٢٠٠٩/٥٩٢ لدى محكمة صلح حقوق الزرقاء ضد المدعى عليها شركة مطاعم قصر الأردن يمثلها الشريك عبدالله عقلة فلاح العاصم لمطالبتها بحقوق عمالية بقيمة ٢٧٠٠ دينار ادعى أنها له بذمتها .

نظرت محكمة الدرجة الأولى الدعوى وأصدرت قرارها المنوه عنه، ولما لم يلق هذا القرار القبول من المستأنفين تقدموا باستئنافهم هذا للأسباب الواردة أعلاه.

وبالرد على أسباب الاستئناف

عن الأسباب الأول والثاني والثالث والسابع التي مفادها بطلان التبليغات وحرمان المستأنفين من تقديم دفوعهم وبيناتهم نجد أنه بموجب المادة ١/١٨٥/ج من الأصول المدنية حتى يمكن السماح للمستأنفين بصفتهم ورثة الشريك المتضامن المتوفى

عبدالله العاصم وممثل الشركة المدعى عليها بتقديم دفوعهم وبيناتهم فإن عليهم تقديم المعذرة المشروعة لغيابها عن المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى. وفي هذا الشأن نجد أن الشركة المدعى عليها تبلغت موعد جلسة ٢٠٠٩/٥/٥ بشكل غير أصولي لعدم مراعاة أحكام المادة ٥/١٠ من الأصول المدنية فيكون تبليغها باطلا استنادا إلى المادة ١٦ من الأصول المدنية مما يشكل معذرة مشروعة لغيابها عن جلسات المحاكمة مما يقتضي السماح للمستأنفين بتقديم دفوعهم وبيناتهم.

لهذا وتأسيسا على ما تقدم وعملا بالمادة ١/١٨٥/ج من الأصول المدنية نقرر فسخ القرار المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها لتمكين المستأنفين من تقديم جوابهم ودفوعهم وبيناتهم بعد أن يتم تعديل لائحة الدعوى وإدخال ورثة المرحوم الشريك عبدالله العاصم وباقي الشركاء مدعى عليهم في الدعوى ولتمكين المستأنف عليه من تقديم بينته المفندة إن وجدت ومن ثم وزن البينة وإصدار القرار المناسب.

قرارا صدر تدقيقا باسم حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني

بن الحسين المعظم بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢

عضو عضو القاضي المترئس».

٣- الإملاء

نظراً لأهمية قرارات محكمة استئناف عمان فإن الأمر يتطلب أن تخلو من أي أخطاء إملائية، إلا أن الواقع يؤكد أنه ترد فيها أخطاء إملائية تسيء إلى مضمونها وإخراجها، وإلى مرجعيتها القانونية، والجدول (٢٩) السابق يبين حجم هذه الأخطاء؛ إذ بلغت (١٨٠٩٩) وبنسبة ٥٣٪. وقد توزعت الأخطاء الإملائية في قرارات هذه المحكمة على النحو الآتي:

- عدم إثبات همزة القطع في أول الكلمة ووسطها وآخرها

يجد الناظر في قرارات محكمة استئناف عمان أن صفحات كثيرة منها لا يثبت فيها همزة القطع في أول الكلمة ووسطها وآخرها. وإن مثل هذا يعد خطأ إملائياً يعيب النصوص المطبوعة والمكتوبة لما فيه من مخالفة لقواعد الإملاء في العربية، ولما يحدثه أحياناً من خطأ في نطق بعض حروف الكلمة، وتغيير في دلالتها. والأمثلة على ذلك كثيرة فالناظر في الصفحة الثالثة من صفحات القرار ٢٠٠٩/١٣٢ يجد أن همزة القطع أهملت (١٦) مرة، وفي الصفحة الثالثة من القرار ٢٠٠٨/٢٥٦٤٥ أهملت (٣٠) مرة. وفي الصفحة الثالثة من القرار ٢٠٠٨/٨٥ أهملت (٤٩) مرة، وفي الصفحة الثانية من القرار ٢٠٠٩/٣٧٣٠٤ أهملت (٥١) مرة، وفي الصفحة الرابعة من القرار ٢٠١٠/٤٣٢٨٧ أهملت (٤١) مرة. وفي الصفحة الرابعة من القرار رقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٤ أهملت (٥٦) مرة. وعلى ذلك قس في الصفحات الأخرى، وهذا الإهمال هو الذي جعل نسبة أخطاء الإملاء عالية في صفحات قرارات محكمة استئناف عمان.

ولتأكيد ما ذهبنا إليه نورد فيما يأتي نص الصفحة الثانية من القرار ٢٠١١/٦٢١ وهو:

«محكمة استئناف عمان — المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم ٢٠١١/٦٢١ — وزارة العدل

صلح جزاء — - ٢ -

م. النائب العام طلب رد الاستئناف شكلا ورده موضوعا.

بالتدقيق نجد:

ان القرار المستأنف قد صدر غيابيا بتاريخ ٢٠١٠/٥/٢٣ وتقدم المستأنف بهذا الاستئناف بتاريخ ٢٠١١/١/٣ على العلم.

الا اننا نجد ان الاستئناف مقدم للمرة الثانية بعد الفسخ والاعادة ولقبوله شكلا يتوجب على المستأنف ان يثبت ان غيابه عن المحاكمه امام محكمة الدرجة الاولى بعد الفسخ كان لمعذرة مشروعه عملا باحكام المادة ٤/٢٦١ من قانون اصول المحاكمات الجزائيه.

وحيث اننا نجد ان المستأنف لم يتبلغ موعد جلسة ٢٠١١/٥/٢٣ بصورة قانونية حيث انه قد تبلغها بالالصاق على لوحة اعلانات المحكمة مما يشكل معذرة مشروعه تبرر غيابه عن المحاكمة امام محكمة الدرجة الاولى فنقرر قبول استئنافه شكلا.

وحيث ان القرار المستأنف قد صدر بغياب المستأنف الذي اثبت ان غيابه عن اجراءات المحاكمة بعد الفسخ كان لمعذرة مشروعه ويدعي بوجود بينات دفاعية لديه حرم من تقديمها بسبب المحاكمة الغيابية والتي من شانها لو تم تقديمها للمحكمة تغيير نتيجة الحكم في الدعوى مما يتعين معه و تحقيقا للعداله السماح له بتقديم بيناته و دفوعه.

لهذا وتاسيسا على ما تقدم نقرر فسخ القرار المستأنف واعادة الاوراق لمصدرها لتمكين المستأنف من تقديم بيناته ودفوعه واستكمال اجراءات التقاضي ومن ثم اصدار المقتضى القانوني و الافراج عن المستأنف ما لم يكن موقوفا او محكوما لداع اخر.

قراراً صدر تدقيقا بتاريخ ٢٠١١/١/٦

عضو عضو القاضي المترئس».

- عدم الميز بين همزة القطع وهمزة الوصل

مثل: «المدعى عليها الأولى مؤسسة الروافد مسجلة على أسم السيدة...». الرقم ٢٠٠٨/١، استئناف عمان، ص٣. والمعروف أن الهمزة في كلمة اسم هي همزة

وصل وليست همزة قطع، ومنه الكلمات: «إنتهى... الإستظهار، إستقر، الإجتهاد، الإستدلال، الإستئناف، إعتبار». الواردة في الصفحة الثانية من القرار ٢٠١١/٢٣. والكلمات: (الإجتماعي، إستحق، إتباع، إعتبارياً». الواردة في الصفحة الثالثة من القرار نفسه، وكلها همزات وصل، ومنه الكلمات: (إنتقاء، وإستئجار، وإستعماله، وإستخدامه، وإهتزاز، وإستعراض، والإفتراض، وإشترط، والإتفاق) القرار ٢٠٠٨/١٧٤، استئناف عمان، ص٢، ص٣.

- إضافة ألف إلى الأسماء المنتهية بالهمزة، وقبلها ألف ساكنة في حالة تنوين النصب

مثل: «ولغاية الساعة ٧ مساءاً». الرقم ٢٠٠٨/١، استئناف عمان، ص١٠، والصواب: مساءً، أي حذف الألف ووضع التنوين على أعلى الهمزة.

ومثله: «إنه من المستقر عليه فقهاً وقضاءاً». الرقم ٢٠٠٨/١٦١٠٤، استئناف عمان، ص٣. والصواب: قضاءً.

- عدم التفريق بين الألف القائمة والألف على صورة الياء في آخر الأفعال

مثل: «ماعدى شهادة الشاهد». الرقم ٢٠٠٩/١٣٢، استئناف عمان، ص٣. والصواب: ما عدا.

- عدم الميز بين التاء المربوطة وضمير المفرد الغائب (الهاء) والهاء الأصلية في الكلمة

مثل: «لم تثبت مدة عملة المزعومة بواسطة بيناته». الرقم ٢٠٠٩/١٣٢، استئناف عمان، ص٢. والصواب: عمله.

ومنه: «بعدم قانونيه توجية اليمين». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٤، استئناف عمان، ص٢. والصواب: توجيه.

- حذف نقطتي التاء المربوطة

مثل: «بدل أعياد دينيه». الرقم ١٣٢/٢٠٠٩، استئناف عمان، ص٣. والصواب: دينية.

- حذف نقطتي الياء

مثل: «بعدم إفهام المدعى بأن من حقه تحليف المدعى عليه اليمين الحاسمة». الرقم ٩١/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٢. والصواب: المدعي.

- عدم الالتزام بقواعد كتابة الهمزة المتوسطة والمتطرفة

مثل: «وصحح أوضاعه بحيث تتوائم مع الشروط». القرار ٦/٢٠١٠، استئناف عمان، ص٢. والصواب تتواءم؛ لأن الهمزة حركت بالفتح، وسبقت بألف ساكنة.

ومنه: «وملائمتها للقانون». الرقم ١٣٧/٢٠٠٩، استئناف عمان، ص٣. والصواب: ملاءمتها.

ومنه: «فيبقى إدعاءه بعدم انشغال ذمته بالمبلغ المدعى به مجرد زعم..» الرقم ٢٥٦٥٤/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٤. والصواب: ادعاؤه.

ومنه: «ولم يتم إلغائه...». الرقم ٥٣٩٢٠/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٢. والصواب: إلغاؤه.

ومنه: «لم يتم إلغاءه» الرقم نفسه، ص٣. والصواب: إلغاؤه.

ومنه: «قام بشراءها...». الرقم ١٣٠/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٣. والصواب: بشرائها.

ومنه: «أنه استلم ملفات أبناءه». الرقم ٢٣٣٦٩/٢٠١٠، استئناف عمان، ص١. والصواب: أبنائه.

- عدم الميز بين التاء المربوطة والتاء المبسوطة (المفتوحة)

مثل: «وبناء على اتفاق الوكيلين قررت وبتاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ إحالت أوراق الدعوى إلى محكمة بداية عمان». القرار ٢٠٠٨/٦١، استئناف عمان، ص٢. والصواب: إحالة.

- عدم التفريق بين الاسم الموصول المثنى والجمع

مثل: «كما أن ما ورد بأقوال باقي الشهود اللذين قامت محكمة الدرجة الأولى باستعراضها». القرار ٢٠٠٩/٣٧٢٩٦، استئناف عمان، ص٣. والصواب: الذين.

- دمج كلمتين بعضهما ببعض يؤدي إلى إفساد المعنى، وتغيير المقصود

مثل: «مما أوجد تناقض بينما طلب وكيل المدعي وما حكمت به المحكمة». الرقم ٢٠١٠/٤١٥٧٥٠، استئناف عمان، ص٢. والصواب: بين ما. ويلاحظ الخطأ في حركة آخر كلمة تناقض، فقد جاءت مرفوعة، والصواب أن تكون منصوبة؛ لأنها مفعول به.

٤- النحو والصرف

ذكرنا في التمهيد لهذه الدراسة أهمية النحو العربي في منظومة اللغة العربية، إذ إنه يمثل أحد مستوياتها، بل يمثل ركناً أساسياً لإقامة اللسان والابتعاد عن اللحن الذي يؤدي إلى الغموض والإبهام.

والكلام البليغ والأسلوب الرفيع يخلوان من عيوب اللحن، غير أن الأمر في بعض قرارات محكمة استئناف عمان يغاير ذلك؛ إذ يجد الناظر فيها أن فيها عيوباً

نحوية في أصول النحو العربي وقواعده، وهي عيوب يجب أن تتخلص منها هذه القرارات، لما تحدثه في نصوصها من خلل في التركيب واضطراب في حركة الأواخر وتحريف في اللفظ، ولبس في الدلالة، وخروج على القواعد والأصول. ويظهر من الجدول (٢٩) السابق حجم المشكلة النحوية التي تواجه نصوص قرارات محكمة استئناف عمان، فالأخطاء النحوية كثيرة ومتكررة في الغالبية العظمى منها. وبلغت في مجموعها (١٤٠٦) أخطاء، وبنسبة ٤٪، والأمثلة على ذلك كثيرة، إذ إنها تشمل الأسماء المرفوعة والمنصوبة، والعدد، والجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والضمائر، والحروف والتراكيب والتقديم والتأخير، وغير ذلك، ولذا فإنه ليس من السهل التمثيل لكل هذه الأخطاء، لأن ذلك يمثل عبئاً تنوء به الدراسة، ولذا اكتفى فريق العمل بتقديم نماذج وشواهد على الأخطاء النحوية ذات الأثر الكبير في استقامة المستوى النحوي لأي عمل مكتوب أو مطبوع أو منطوق.

وقد توزعت هذه الأخطاء على الغالبية العظمى من قواعد النحو العربي، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

نصب المرفوعات

يجد قارئ نصوص بعض قرارات محكمة استئناف عمان خروجاً وتجاوزاً على قواعد العربية، فتأتي الأسماء المرفوعة وفق السياق منصوبة، وهذا الخروج والتجاوز يدلان على عدم إلمام بقواعد العربية عامة، ونصب ما حقه الرفع خاصة، ومن هذه الأخطاء:

نصب الفاعل

يرد الفاعل منصوباً في بعض قرارات محكمة استئناف عمان، مثل: «وأثناء المباشرة بإجراءات التنفيذ صدر عن رئيس التنفيذ القرارين المستأنفين». الرقم ٢٠٠٨/٩٩٦٦، استئناف عمان، ص٣. والصواب: القراران المستأنفان.

ومنه: «التي يوجد في مركزها محامين». الرقم ١٢٣٥٦/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص١. والصواب: محامون.

ومنه: «وأحياناً يعمل معه آخرين لمساعدته». الرقم ١/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٥. والصواب: آخرون.

ومنه: «وتقدم كلا منهما باستئنافه». الرقم ٣٧٣٠٦/٢٠٠٩، استئناف عمان، ص٢و ص٣. والصواب: كل منهما.

ومنه: «فلم يرتضى به فريقي الدعوى». الرقم ١٤٧/٢٠٠٩، استئناف عمان، ص٦. والصواب: فريقا الدعوى. ووقع خطأ في الفعل (يرتضي). والصواب حذف الياء.

ومنه: «ورد في المادة الثانية منه تعريفاً للراتب..». الرقم ٥٣٧٠٠/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٣. والصواب: تعريف.

ومنه: «أفاد اثنين منهما بعدم صحة الفاتورة...». الرقم ٢٤٠٦٠/٢٠١٠، استئناف عمان، ص٢. والصواب: اثنان.

نصب المبتدأ

مثل: «فإن قرارها يتفق وأحكام القانون وسببي الاستئناف لا يردان عليه». الرقم ٤٧٨٣١/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٣. والصواب: سببا الاستئناف...

ومنه: «السبب الثاني عشر فيه ردا على هذا السبب» الرقم ٥٣٩٣٦/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٧. والصواب: رد...

ومنه: «وهذين السببين الأول والثاني لا يردين عليه». الرقم ١٦٠/٢٠٠٩،

استئناف عمان، ص٤. والصواب: هذان السببان... لا يردان عليه.

ومنه: «والحالة هذه يكون قد جاء موافقاً للقانون والاجتهاد وسببي الاستئناف لا يردا عليه». الرقم ٢١٩٨٠/٢٠١٠، استئناف عمان، ص٥. والصواب: وسببا الاستئناف لا يردان عليه.

نصب اسم كان وأخواتها

اسم كان في العربية يكون مرفوعاً إلا أنه ورد في بعض قرارات محكمة استئناف عمان منصوباً، مثل: «فيكون الاستئنافين الأصلي والتبعي واللائحة الجوابية مقدمة جميعها ضمن المدة القانونية». الرقم ١٦٦٨/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٢. والصواب: الاستئنافان.

ومنه: «لذا تكون اللائحتين الاستئنافية والجوابية مقدمتان ضمن المدة القانونية». الرقم ٥٣٩٢٠/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٢. والصواب: اللائحتان... مقدمتين... فيلاحظ أن العبارة عكس قاعدة إعراب اسم كان وخبرها، فنصبت اسمها، ورفعت خبرها.

ومنه: «وليس له سنداً...» الرقم ١٨٥/٢٠١٠، استئناف عمان، ص٣. والصواب. سند.

نصب خبر إن

خبر إن يأتي في العربية مرفوعاً إلا أنه ورد في بعض صفحات قرارات محكمة استئناف عمان منصوباً مخالفاً للقاعدة النحوية التي تضبطه، ومثال ذلك:

«وذلك أن المقال موضوع الشكوى خالياً من اسم المشتكي صراحة أو دلالة». الرقم ١٦١٠٤/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص١. والصواب: خال؛ لأنه اسم منقوص تحذف منه الياء في حالتي الرفع والجر إذا جاء غير معرف بـ (ال) وغير مضاف.

ومنه: «لا يبلغهما فيه أنهما معزولين». القرار (٤٥) الدعوى ٢٠١٢/٧٦، استئناف عمان، ص٢. والصواب: معزولان.

ومثله»: «فإن استثناء محكمة الصلح في حكمها على هذه البينة واقعاً في محله ومتفقاً وأحكام القانون». القرار ٢٠١١/١٤، استئناف عمان، ص٥. والصواب: واقع. وقد ورد في العبارة خطآن: الأول نصب خبر إن، ونصب المعطوف متفقاً. والصواب: متفق وفق قواعد العطف التي تنص على أن المعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه.

ومن ذلك أيضاً: «تفيد أن المستأنف ليث ناخباً مسجلاً لدى دوائر الانتخابية الأولى». الرقم ٢٠١٠/٥، استئناف عمان، ص١.

ويلاحظ في العبارة الأمور الآتية:

- رفع البدل ليث؛ وحقه النصب؛ لأنه تابع لاسم أن المنصوب.
- نصب خبر إن (ناخب)، وحقه الرفع.
- نصب النعت (مسجلاً) وحقه الرفع؛ لأنه تابع لخبر إن المرفوع.
- خطأ طباعي، وهو الدائرة بدل دوائر، وبذلك يستقيم معنى العبارة.

ومنه: «نجد أن هذا التقرير هو تقريراً طبياً صادراً عن عيادة طب الأسنان. الرقم ٢٠٠٩/١٦٠، استئناف عمان، ص٣. والصواب، تقرير طبي صادر...

رفع المنصوبات

وردت ألفاظ في بعض صفحات محكمة استئناف عمان مرفوعة، والأصل أن تكون منصوبة، وفي ذلك مخالفة للقواعد النحوية الضابطة لها، وفق قواعدها، ومنها:

أ- رفع المفعول به

المفعول به في العربية يأتي منصوباً غير أنه ورد في بعض صفحات قرارات محكمة استئناف عمان مرفوعاً، وفي ذلك مخالفة صريحة للقاعدة النحوية التي تضبطه، ومن ذلك:

«يتقاضى المدعي راتب أساسي». الرقم ٢٠٠٨/١٧٧٩٥، استئناف عمان، ص٤. والصواب: راتباً أساسياً.

ومنه: «كونه يمثل دين مزعوم». الرقم ٢٠٠٨/٦٩٠٥، استئناف عمان، ص٣. والصواب: ديناً مزعوماً.

ومنه: «فإن سند الرهن يعتبر سند رسمي». الرقم ٢٠٠٨/٩٩٦٦، استئناف عمان، ص٢. والصواب: سنداً رسمياً.

ومنه: «وجدت مسروق منه خمسين ديناراً». الرقم ٢٠١١/٧٤٤١، استئناف عمان، ص٢. والصواب: مسروقاً.

ومنه: «فإننا لم نجد فيها تناقض وتباين في المسائل الجوهرية». القرار ٢٠١١/١٤، استئناف عمان، ص٤. والصواب: تناقضاً وتبايناً.

ومنه: «...ويحتاج وقت طويل». الرقم ٢٠٠٨/١٣٥، استئناف عمان، ص٢. والصواب: وقتاً طويلاً.

ومنه: «أن المدعي قدم كشف صادر عن الضمان مبين فيه تاريخ اشتراكه». الرقم ٢٠٠٨/٥٣٩٢٠، استئناف عمان، ص٣. والصواب: كشفاً صادراً... مبيناً...

ومنه: «كون كل طرف كسب جزء من الاستئناف وخسر جزء آخر». الرقم

٢٠٠٨/٢٧١٩٩، استئناف عمان، ص٣. والصواب: كسب جزءاً، وخسر جزءاً.

ومنه: «بأن من حق كل منهما أن يقدم طلب...». القرار ٢٠٠٨/٦١، استئناف عمان، ص٢. والصواب: طلباً.

ومنه: «وتقدم المحامي بصفته وكيل عن...» القرار ٢٠٠٨/٢٤٢٣٠، استئناف عمان، ص١. والصواب: وكيلاً.

ومنه: المدعى عليه يشغل عقار عائد للمدعي». الرقم ٢٠٠٨/٢٥٦٥٤، استئناف عمان، ص٢. والصواب: عقاراً عائداً.

ومنه: «هي التي تجر مغنمٍ أو ترفع مغرمٍ»». الرقم ٢٠١٠/٢٦١٥٦، استئناف عمان، ص٥. والصواب: مغنماً... مغرماً.

رفع خبر كان وأخواتها

خبر كان وأخواتها ومشتقاتها العاملة عمل أفعالها يأتي خبرها منصوباً غير أنه ورد في بعض صفحات قرارات محكمة استئناف عمان مرفوعاً، وفي ذلك مخالفة للقواعد التي تضبطها. ومن ذلك:

«أن عمل المدعي في محل المدعى عليها كان مسؤول عن المبيعات». الرقم ٢٠٠٨/١، استئناف عمان، ص٣. والصواب: مسؤولاً.

ومنه: «وأن المدعي كان مشرف على جميع الحرس». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٢٩٩، استئناف عمان، ص٣. والصواب: مشرفاً.

ومنه: «فيكون قرارها المشار إليه صادر عن محكمة ليست بصاحبة الاختصاص». القرار ٢٠١١/٢٩٨٠، استئناف عمان، ص٤. والصواب: صادراً.

ومنه: «ومثل هذا السبب يكون منظم لدى كاتب العدل ويكون مختص فقط للمصادقة على التاريخ والتوقيع».الرقم ٤٤١/٢٠١٠، استئناف عمان، ص١. والصواب: منظماً... مختصاً.

ومنه: «فيكون قرارها موافق للقانون». الرقم ٥٠٨٤٩/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٤. والصواب: موافقاً.

ومنه: «الأمر الذي يكون معه الاستئناف موجب للرد شكلاً». الرقم ٢٣٧٨٩/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٢. والصواب: موجباً.

ومنه: «ولم يكن المدعي مشمول بالضمان». الرقم ٥٣٩٣٠/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٢. والصواب: مشمولاً.

ومنه: «الذي يكون معه القرار سابق لأوانه». الرقم ٥٣٩٣٦/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٥. والصواب: سابقاً...

ومنه: فيكون استناد محكمة الصلح بقرارها... مخالف للقانون». الرقم ٣٧٣٠٤/٢٠٠٩، استئناف عمان، والصواب: مخالفاً.

ومنه: «وحيث أن الرفع دعوى وليس انكار لها». الرقم ١٤٧/٢٠٠٩، استئناف عمان، ص٦. والصواب: إنكاراً. وهمزة إن تأتي بعد حيث مكسورة.

ومنه: «ليس أطراف في الدعوى». ٥٣٩٢٠/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٦. والصواب: ليسا طرفين، حسب السياق.

رفع اسم إن والمعطوف عليه

اسم إن وأخواتها يأتي منصوباً، وقد ورد في بعض صفحات قرارات محكمة

استئناف عمان مرفوعاً، وفي ذلك مخالفة للقاعدة النحوية التي تضبطه، ومن ذلك:

«لأن كلِ خسر استئنافه». القرار ٢٠٠٨/٦٦٨٠، استئناف عمان، ص٢. والصواب: كلاً.

ومنه: «مدعياً أن لديه بينات ودفوع حرم من تقديمها». القرار ٢٠٠٨/١٧٩٨٥، استئناف عمان، ص١. والقرار ٢٠١١/٧٣١، ص٣. والصواب: ودفوعاً؛ لأنها معطوفة على منصوب.

ومنه: «لأن كلِ منهما خسر استئنافه». الرقم ٢٠٠٨/١٣٥٢، استئناف عمان، ص١. والصواب: كلاً.

ومنه: «أن هناك عقد محلي». و «أن هناك عقد خفي». القرار ٢٠٠٨/٥٣٩٢٠، استئناف عمان، ص٢، ص٣. والصواب: عقداً محلياً... وعقداً خطياً.

رفع الحال

مثل: «حضر وكيل المدعى عليه متأخر...». الرقم ٢٠٠٩/١٥٨، استئناف عمان، ص١. والصواب: متأخراً.

رفع الاسم المجرور

وردت في بعض قرارات محكمة استئناف عمان أسماء مرفوعة، والأصل أن تكون مجرورة، وهو ما يؤكد عدم عناية القائمين بقواعد الأسماء المجرورة سواء أكان ذلك بإضافتها أو بجرها بحروف الجر أو بتبعيتها لمتبوعها المجرور، ومن الملاحظ أن مثل هذه الأخطاء تمثل مشكلة نحوية في قرارات المحاكم بعامة، ومحكمة استئناف عمان بخاصة. ومن ذلك:

نصب الاسم المجرور

ورد المضاف إليه في بعض قرارات استئناف عمان منصوباً، وفي ذلك مخالفة نحوية، مثل: «وأن هذه النتيجة بمثابة ردا على كافة ما هو مثار...». الرقم ٢٠١٠/٥٨٥، استئناف عمان، ص٥. والصواب: رد.

رفع الاسم المجرور بحرف جر

مثل: «كان على محكمة الصلح توجيه يمين الاستظهار إلى المستأنفون...». الرقم ٢٠١١/٢٢، استئناف عمان، ص٢. والصواب: المستأنفين.

ومثل: «وإتاحة الفرصة للمستأنفون بمواصلة تقديم البينة». الرقم ٢٠١١/٢٣، استئناف عمان، ص٢. والصواب: للمستأنفين.

ومنه: «توجيه يمين الاستظهار إلى المستأنفون». الرقم السابق، والصفحة نفسها. والصواب: المستأنفين.

رفع المعطوف المجرور

مثل: «بدفع مبلغ ثمانمئة وخمسة وسبعون دينار بدل أجور مستحقة». القرار ٢٠٠٨/٨٥، استئناف عمان، ص١. والصواب: وسبعين ديناراً، لأنه معطوف على اسم مجرور. ويلاحظ الخطأ في حركة آخر لفظ دينار، فقد جاء تمييزاً للعدد، والأصل فيه أن يكون منصوباً حسب قاعدة تمييز أسماء العقود.

ومنه: «مطالبته بمبلغ ألف وأربعمئة وعشرون دينار لا غير». الرقم ٢٠٠٨/٨٥، استئناف عمان. والصواب: وعشرين ديناراً.

ومنه: «يتضمن الحكم على المستأنف بالغرامة خمسة وعشرون دينار مع الرسوم». الرقم ٢٠١٠/١٩٥، استئناف عمان، ص٢. والصواب: وعشرين ديناراً.

الضمائر

استعمال الضمائر في العربية له أصوله وقواعده ومقتضياته وفق ما تتطلبه بنية الجملة أو العبارة في السياق. وترد في بعض صفحات قرارات محكمة استئناف عمان استعمالات خاطئة للضمائر، منها:

- الحشو والزيادة

يرد الضمير أحياناً حشواً وزيادة لا يضيف معنى جديداً للجملة أو العبارة، مثل: «لقد كانت جلسه ٢٠٠٨/٢/٢٥ الجلسة السابقة هي بدون تحديد ساعة». الرقم ٢٠٠٨/٢٣٤٥٦، استئناف عمان، ص١. فالملاحظ أن الضمير هي في الجملة جاء زائداً، ولو أسقط لم يؤثر ذلك في معنى الجملة ودلالتها.

ومنه: «ولما طالب المدعي المدعى عليها بما هو من حقوق تمنعت الأخيرة عن دفعها». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٢٩٦، استئناف عمان، ص٢. والملاحظ أن استعمال الضمير (هو) جاء في غير محله فهو زيادة مخلة بالمعنى. والصواب: بما له من حقوق...

- عدم التدقيق في جنس الضمير ونوعه

يجد القارئ أحياناً أن القائمين على قرارات محكمة استئناف عمان لا يراعون قواعد الضمير من ناحية تذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه، مثل: «أحمد... وطلال وكيلهم المحامي...». الرقم ٢٠٠٨/٢٤٢٣٠، استئناف عمان، ص١. والصواب: وكيلهما.

ومثله: «تضمنت بأن كل مخالفة لأحكام القانون لم يرد نص على عقوبة عليه...». الرقم ٢٠٠٨/٦١٠٤، استئناف عمان، ص٣. والصواب: عليها.

ومنه: «وإلزام المستأنف ضدهما، وتضمينها الرسوم». الرقم ٢٠٠٨/١٦٦٨، استئناف عمان، ص٢. والصواب: وتضمينهما.

ومنه: «فإن عليهم تقديم المعذرة المشروعة لغيابها عن المحاكمة». الرقم ٢٠١١/١٩، استئناف عمان، ص٣. والصواب: لغيابهم.

ومنه: «وإتاحة الفرصة للمستأنف بتقديم بيناته ودفوعه والتي حرم من تقديمه». الرقم ٢٠١٠/٢٣٠٩٤، استئناف عمان، ص٣. والصواب: تقديمها. ويلاحظ أن حرف الواو جاء حشواً وأضعف صياغة العبارة؛ لأنه فصل بين متلازمين: النعت والمنعوت فيما لا حاجة إليه.

- تأنيث ما حقه التذكير

مثل: «كان لعذر مشروعه». الرقم ٢٠١٠/٢٣٠٩٤، استئناف عمان، ص٤. والصواب: مشروع.

- عدم الالتزام بقاعدة إعراب الأفعال المضارعة المجزومة المعتلة الآخر، إذ إنها تجزم بحذف حرف العلة من آخرها.

مثل: «لم ترتضي الجهة المشتكية...». الرقم ٢٠٠٨/٢٤٤٧، استئناف عمان، ص٢. والصواب: لم ترتض.

ومنه: «لم يعطى المستأنف المهلة الكافية...». الرقم ٢٠٠٨/١٣٥، استئناف عمان، ص٢. والصواب: يعط.

ومنه: «لم يتقاضى إجازته السنوية». الرقم ٢٠٠٨/١، استئناف عمان، ص٥. والصواب: لم يتقاض. والملاحظ أنه سقطت كلمة وحرف جر من الجملة فاختل معناها، والصواب: لم يتقاض راتباً عن إجازته السنوية.

ومنه حذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع المعتل دون مسوغ نحوي، مثل: «...أن البينات المقدمة من قبل المستأنف ضده لا تفض إلى الحكم المستأنف». الرقم ٢٠٠٨/١٦٧٧، استئناف عمان، ص١. والصواب: لا تفضي، لأن (لا) حرف نفي، لا أثر له في إعراب ما بعده.

ومنه إذا التقى حرفان ساكنان في آخر الفعل المضارع المجزوم، الأول منهما حرف لين أو مد، يحذف الحرف الأول، مثل: «الذي لم يشير إلى أن المدعو مصاب بحالة عجز كلي». القرار ٢٠٠٨/١٧٧٩٥، استئناف عمان، ص٥. والصواب: لم يشر.

ومنه: «حيث لم يقوم المدعي بتوجيه إنذار عدلي...». الرقم ٢٠١٠/٤١٥٧٥، استئناف عمان، ص٢. والصواب: لم يقم.

- عدم الدقة في استعمال الأسماء الموصولة من حيث جنسها وإفرادها وتثنيتها وجمعها،

مثل: «اعتمدت المحكمة على شهود النيابة الذي أجمعوا على أنهم شاهدوا الحديد في سيارة المستأنف». الرقم ٢٠٠٨/٢٣٤٥٦، استئناف عمان، ص١. والصواب: الذين.

- استخدام صيغة الجمع للمثنى

مثل: «مخالفاً لأحكام المواد ٨ و ٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية». الرقم ٢٠١٠/٢٣٠٩٤. والصواب: لأحكام المادتين..

ومنه: «وقد ترصد بذمة المدعى عليه أجرة الأشهر ١١ و ١٢ لعام ٢٠٠٨». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٧، استئناف عمان، ص٢. والصواب: الشهرين.

ومنه: «بتجاهلها لأقوال الشهود ماهر... ومحمد...». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٩، استئناف عمان، ص٢. والصواب: الشاهدين، لأنهما اثنان.

- عدم الالتزام بقواعد إعراب الأفعال الخمسة

مثل: قد أبرما عقد إيجار جديد فيكونا بهذا الأمر قد أقالا العقد السابق». الرقم ٢٠٠٩/١٦١، استئناف عمان، ص٣. والصواب: فيكونان...

العـدد

تكثر الأخطاء النحوية في كتابة العدد وتمييزه في قرارات محكمة استئناف عمان كثرة واضحة، تؤكد أن القائمين على كتابة جلسات هذه القرارات وتوقيعها غير معنيين في تطبيق قواعد العدد وتمييزه، ومن ذلك.

- رفع العدد وتمييزه، وحقهما النصب، مثل:

«والمتضمن إلزام المدعى عليه بمبلغ ٦٤٩٧ دينار و ٩٢٧ فلس ومبلغ ٢٥ دينار أتعاب محاماة». الرقم ٢٠٠٨/١، استئناف عمان، ص١. والصواب: ديناراً... فلساً... ديناراً.

ومنه: «والتي تتجاوز أربعون ألف دينار». الرقم ٢٠١٠/٢٦١٥٤، استئناف عمان، ص٢. والصواب: أربعين...

ومنه: «بدل عمل أيام الجمع ٢٤ يوم». الرقم نفسه. والصواب: يوماً.

ومنه: «بالإضافة إلى مبلغ ستون دينار». الرقم ٢٠٠٩/١٦١، استئناف عمان، ص٦. والصواب: ستين ديناراً.

ومثله: «بمبلغ خمسون دينار». الرقم ٢٠٠٩/١٣٧، استئناف عمان، ص١. والصواب: خمسين ديناراً.

- عدم الميز بين حالات تذكير العدد وتأنيثه

مثل: «بأن تدفع للمدعي مبلغ ستة آلاف وأربعماية وسبع وستين دينار و ٩٢٧ فلس». القرار ١/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٤. والصواب: وسبعة وستين ديناراً... فلساً.

ومثله: «الزام المدعى عليهما بدفع مبلغ أربعة آلاف ومائة وتسعة وسبعون دينار». الرقم ٢٠١/٣٦٦، استئناف عمان، ص١. والصواب: وسبعين ديناراً.

ومنه: «...والبالغ ٢٩ دينار و ٩١٨ فلس». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٦، استئناف عمان، ص١. والصواب: ديناراً... فلساً.

ومنه: «لمدة أربع إلى خمسة أيام...». الرقم ٢٠٠٨/٥٣٩٢٠، استئناف عمان، ص٤. والصواب: أربعة.

ومنه: «يداوم ثمانية ساعات...». الرقم نفسه، ص٥. والصواب: ثماني.

ومنه: «...أكثر من ثلاث إنذارات...». الرقم ٢٠٠٨/٥٣٩٩٦، استئناف عمان، ص٢. والصواب: ثلاثة.

- عدم الدقة في استعمال العدد المركب

مثل: «قيام المدعي بالعمل لمدة اثنى عشر ساعة... أي ما معدله إحدى عشر ساعة». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٩، استئناف عمان، ص٣. والصواب: اثنتي عشرة... إحدى عشرة.

- عدم الدقة في استعمال العدد المعطوف وتمييزه

مثل: «بأن تدفع للمدعي مبلغ ستة آلاف وأربعماية وسبع وستين دينار و ٩٢٧ فلس». الرقم ١/٢٠٠٨، استئناف عمان، ص٤. والصواب: وسبعة... ديناراً... فلساً.

- **عدم الالتزام بقاعدة إعراب الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر**، إذا لم يكن معرفاً أو مضافاً؛ إذ تحذف ياؤه، ويعوض عنها تنوين الكسر، مثل: «إن قيام المحامي بتوكيل محامي خلال نظر الدعوى لا يصحح الإجراءات السابقة». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٧، استئناف عمان، ص١، ص٢، ص٣. والصواب: محامٍ.

ومنه: «وضمن بيناته المبرزة بالدعوى مخطط أراضي». الرقم ٢٠٠٩/١٦٠، استئناف عمان، ص٤. والصواب: أراضٍ.

ومنه: «فإن ردنا على أسباب الاستئنافين كافي للرد عليهما...». الرقم ٢٠٠٨/٥٣٩٣٦، استئناف عمان، ص٨. والصواب: كافٍ.

- **إدخال (ال) على كلمة بعض.**

يذهب بعضهم إلى أن (ال) لا تدخل على كلمة بعض، إلا أنها دخلت عليها في بعض صفحات قرارات محكمة استئناف عمان، مثل: «تنطبق على بعضها البعض». الرقم ٢٠٠٩/١٦٠، استئناف عمان، ص٥. والأفصح: على بعضها بعضاً.

٥- صياغة

السهولة والوضوح والابتعاد عن اللبس والغموض أمور أساسية في الصياغة القانونية، ولا يتحقق ذلك إلا إذا توافرت فيها جميع مستويات العربية (الإملائية والنحوية والصرفية والدلالية والأسلوبية) بمستوى عالٍ.

ويجد الناظر في قرارات محكمة استئناف عمان أن هذه الصفات لا تتوافر في الكثير من صفحات قراراتها؛ إذ بلغ مجموع أخطاء الصياغة فيها لفترة الدراسة (١٦٤٧) خطأ، وإذا أضفنا إلى هذا أخطاء الإملاء والترقيم والنحو والصرف الواردة

في الجدول (٢٩) السابق، فإننا نستطيع القول إن الصياغة القانونية في هذه القرارات لا ترقى إلى المستوى المطلوب.

وفي ما يأتي نماذج من هذه الأخطاء:

- حذف حرف أو كلمات من العبارة، يؤدي إلى خلل في تركيب الجملة أو العبارة، وإلى لبس وغموض في منطوق الحكم، مثل: «ومحكمة الموضوع الصلاحية للأخذ بما هو متفق مع واقع القانون». القضية رقم ٢٠٠٨/٢٧١٩٩، محكمة استئناف عمان، ص٢. وربما سقط من العبارة حرف اللام من كلمة محكمة الموضوع، فتصبح: لمحكمة الموضوع، أو بعض الكلمات لتصبح «ومحكمة الموضوع هي التي تملك الصلاحية...

ومنه: «بلغ مقدار راتب أساسي تقاضاه المدعي ٤٥٤ ديناراً شهرياً». الرقم ٢٠٠٨/٥٣٧٠٠، استئناف عمان، ص٢. والصواب: بلغ مقدار آخر راتب...

- إسقاط حرف جر

مثل: «ورداً أسباب الاستئناف». القضية رقم ٢٠٠٨/٢٦٩٠٥، محكمة استئناف عمان، ص٤. أي ورداً على أسباب الاستئناف.

- عدم الدقة في ترتيب أركان الجملة

مثل: «مما يجعل من محكمتنا الالتفات عن هذا السبب». القضية رقم ٢٠٠٨/٢٦٩، استئناف عمان، ص٥. فالجملة ضعيفة في صياغتها وترتيب أركانها ودلالتها على المعنى المقصود.

ومنه: «الأمر الذي يؤدى فسخ القرار المستأنف». الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠٤، استئناف عمان، ص٢. والصواب: يؤدي إلى. ويلاحظ عدم وضع نقطتي الياء في يؤدى.

- استعمال لفظة (قِبَل) حشواً

مثل: «نجد أن واقعة فصل المدعي من عمله من قبل المدعى عليه...». الرقم ٢٠٠٨/١، استئناف عمان، ص٥. والصواب: من المدعى عليه.

- زيادة حرف إلى الكلمة

مثل: «بالحكم للمستأنف عليه بمبلغ ٩٦٠ دينار ببدل مكافأة نهاية الخدمة...». الرقم ٢٠٠٩/١٣٢، استئناف عمان، ص٢. والصواب: بدل.

ومنه: «لم يشر فيه المحضر إلى بذلك الجهد». الرقم ٢٠١٠/٢٣٠٩٤، استئناف عمان، ص٢. وقد أخلت زيادة حرف الباء في (بذلك) بالمعنى وبصياغة الجملة.

- استخدام كلمة (حيث) بكثرة لافتة للنظر في غير مكانها ومعناها، مثل: «حيث إنه وبالرجوع إلى صك التبليغ...». الرقم ٢٠١٠/٢٣٠٩٤، استئناف عمان، ص٢. فكلمة حيث جاءت زائدة وفي غير دلالتها الزمانية أو المكانية. وقد أضعفت صياغة الجملة، ومثل هذا كثير.

- ضعف في تركيب العبارة

مثل: «بالرغم من أن كافة البينات المقدمة من قبل المستأنف عليه جاءت متناقضة وبيناته فيما بينها ولا يمكن الركون إليها». الرقم ٢٠١١/١٤، استئناف عمان، ص١. ويلاحظ استعمال لفظة قبل حشواً، وغموض عبارة (وبيناته فيما بينها)...

ومنه: «... واستعملت صلاحياتها المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ من قانون البينات حيث يحق بموجب هذه الصلاحيات المبينة على أسس قانونية بينه على أخرى وفقاً لما استخلصه من ظروف الدعوى...». الرقم ٢٠١١/١٤، استئناف عمان، ص٤. ويلاحظ الضعف والركاكة وعدم الترابط والغموض الذي اكتنف جمل هذه العبارة.

ومنه: «فانه يتوجب أن يثبت أن غيابه عن المحاكمة كان لعذر مشروع كما إعمالاً لأحكام المادة ١/١٨٥/ج من قانون أصول المحاكمات المدنية»، الرقم ٢٠١٠/٤٠٣٠٧، استئناف عمان، ص٢. يلاحظ الركاكة في صياغة العبارة، واستخدام (كما) استخداماً أضعف صياغة العبارة، وأوقع لبساً في مدلولها.

ومنه: «حيث أن شروحات المحضر لتبليغ جلسة ٢٠٠٩/١٢١٣ لا يستفاد منها تعذر التبليغ بالطرق العادية كون الحر المادة مذكرة التبليغ وأن إجراء الأمر الذي تجد فيه محكمتنا يشكل معذرة بالمعنى المقصود بالمادة ١/١٨٥/ج من الأصول المدنية». القرار ٢٠١٠/٤٠٣٠٧، استئناف عمان، ص٣. ويلاحظ الضعف وعدم الترابط بين الجمل في النص، مما أخل بالتركيب وأفسد المعنى المقصود.

ومثله في الصفحة نفسها من القرار المذكور: «مع مراعاة تطبيق أحكام المادة ١٧٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية يحق باقي المدعى عليه بدعوتهم للمحكمة كونهم يستفيد من طعن المستأنف» والنص فيه ما فيه من ضعف الصياغة والغموض واللبس.

- استخدام (عبارة عن) حشواً وخروجاً على أساليب العربية

مثل: «يشكل عقاراً له عبارة عن شقة سكنية...». الرقم ٢٠٠٩/١٥١، استئناف عمان، ص٢. والمقصود هو شقة سكنية وليس عبارة عن شقة سكنية.

- زيادة حرف أو أكثر في الجملة حشواً؛ لأنه لا يضيف شيئاً جديداً، ويؤدي إلى ضعف في صياغة العبارة.

مثل: «فإنه لم يرفق ومع استئنافه المعذرة المشروعة... السماح له بتقديم وبيناته ودفوعه». القرار ٢٠٠٩/١٥١، استئناف عمان، ص٣. والملاحظ أن الواوين جاءا زيادة أخلت بصياغة العبارة.

ومنه: «...بسبب وجود تصدعات نتيجة عن هدم السور...». الرقم ٢٠١٠/٢٦١٥٦، استئناف عمان، ص٤. والصواب: حذف حرف الجر عن، أو استعمال كلمة (ناتجة) بدل كلمة (نتيجة).

- استعمال حرف الجر اللام مع كلمة وحده خروجاً على أساليب العربية

مثل: «وإخلاء المأجور لوحده...» الرقم ٢٠٠٩/١٥١، استئناف عمان، ص٤. والصواب: وحده.

- زيادة كلمة أو أكثر في الجملة

مثل: «وبدفع أجر المثل... البالغ وفي مجموعه ١٩٠ ديناراً». الرقم ٢٠٠٩/١٦٠، استئناف عمان، ص١. والملاحظ أن (في مجموعه) جاءت زيادة أخلت بتركيب الجملة.

- عدم الدقة في اختيار الكلمة المناسبة للمعنى المناسب،

مثل: «إذ إن إقالة العقد تتم إما بالتراضي أو بالتقاضي». الرقم ٢٠٠٩/١٦١، استئناف عمان، ص٣. ولعل كلمة إلغاء أقرب منها للمعنى المقصود.

- استعمال كلا مكان كلتا

مثل: «ولتقديم كلا اللائحتين». الرقم ٢٠٠٨/٥٣٧٠٠، استئناف عمان، ص٢. والصواب: كلتا.

ولعل ما نجده في الصفحة الثالثة من الرقم ٢٠٠٩/٣٧٣٠ الآتية، يمثل دليلاً على ضعف الصياغة. وعلى تجاوزات إملائية ونحوية، وإهمال لعلامات الترقيم في كثير مما يرد في صفحات قرارات محكمة استئناف عمان، ونصها:

« ٣- وبالتناوب وتاسيسا على ما تقدم وحيث ان ما توصلت اليه المحكمة ان الفصل كان تعسفياً يكون ولما تقدم مخالف للاجتهاد المستقر وسابق لاوانه فيكون الحكم للمدعي (المستأنف عليه) ببدل شهر الاشعار يكون مخالف للاجتها او /و سابق لاوانه ومخالف لحكم المادة (٢٨) من قانون العمل لذلك يكون الحكم المستأنف مخالف للقانون والاجتهاد المستقر .

٤- وبالتناوب فلقد جانبت المحكمة بالحكم للمدعي (المستأنف عليه) بمبلغ (١٠٠) دينار كبدل اجازة دون ان يثبت بانه لم يستوفي بدل هذه الاجازة ودون ان تمكن المدعى عليها (المستأنفة) من تقديم البينة على أن المدعي (المستأنف عليه) قد استوفى بدل اجازاته .

٥- وبالتناوب فلقد جانبت المحكمة الصواب بالحكم للمدعي (المستأنف عليه) بمبلغ (٢٣٠) دينار و ٥٥٠ فلس كمكافأة نهاية خدمة ذلك ان المدعي (المستأنف عليه) كان يعمل لدى المدعي عليها (المستأنفة) عملاً جزئياً (part time) لانه يعمل لدى وكالة الانباء الاردنية بترا ويتعذر على المدعى عليها اشراكه بمظلة الضمان الاجتماعي لان له راتب تقاعدي حسب نظام الخدمة المدنية وقانون التقاعد المدني والانظمة المرعية وحيث ذكرت المدعى عليها (المستأنفة) واقعة عمل المدعي في وكالة الانباء الاردنية. وحيث لم ينكر المدعي هذه الواقعة وحيث لم تقم المحكمة تكليف المدعي (المستأنف عليه) باحضار ما يثبت عكس تلك الواقعة أي انه لم يكن يعمل لدى وكالة الانباء الاردنية (بترا) وحكمت له ببدل نهاية الخدمة.

٦- وبالتناوب، اما عن الحكم للمدعي بمبلغ ٣٥٠ دينار بدل فروقات راتب فإن عقد العمل يتحدث عن اعادة تقييم عمل المدعي بحيث يمكن ان يصبح

راتبه (٥٠٠) دينار وبالتالي فلا يصبح راتبه الشهري حكماً (٥٠٠) دينار ، وبالتناوب فإن المدعي لم يثبت انه لم يتقاضى هذه الفروقات ، وبالتناوب فلقد حرمت المدعى عليها من تقديم بينة على هذه المسألة».

ويتبين من النص السابق ما يكتنف قرارات هذه المحكمة من ضعف في صياغتها وكثرة الأخطاء النحوية والإملائية، وعدم العناية بعلامات الترقيم، وعدم الحرص على خلوها من الأخطاء الطباعية.

وخلاصة القول إن ما ذكرناه سابقاً يقدم دليلاً واضحاً على واقع اللغة العربية في محكمة استئناف عمان، وهو واقع لا يرقى إلى المستوى الذي يجب أن تكون عليه صياغة هذه القرارات، كما أنه واقع يحتاج إلى معالجة أساسية لرفع المستوى اللغوي لدى القائمين على كتابة هذه القرارات وصياغتها من كتبة وقضاة، وسنذكر في النتائج والتوصيات بعض المقترحات لمعالجة هذا الضعف على المدى القصير والمدى البعيد.

ثانياً- واقع اللغة العربية في محكمة استئناف إربد

محكمة استئناف إربد إحدى محاكم الاستئناف في المملكة الأردنية الهاشمية، وهي ذات مكانة عالية في سلك القضاء الأردني، وقراراتها وما يصدر عنها من أحكام لها مكانتها وأهميتها في حل المنازعات وإحقاق الحق، وبناء مجتمع أردني يسوده الأمن والطمأنينة والعدالة والاستقرار. وانطلاقاً من ذلك فإن صياغة قراراتها يجب أن تكون بلغة عربية سليمة تضمن لها الوضوح والسهولة والبعد عن الغموض واللبس. وحرصاً من اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة فقد عهدت إلى فريق عمل بدراسة واقع اللغة العربية في هذه القرارات؛ لبيان مستواها اللغوي، ومعرفة ما يواجهها من قضايا ومشكلات لغوية وأسلوبية. اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة، إذ عمد إلى اختيار عينة عشوائية من قرارات محكمة استئناف إربد، تمثلت في ١٪ من مجموع القرارات التي صدرت عنها للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

بلغ مجموع القرارات التي تمثلتها الدراسة (٢٧٩) قراراً، وبلغ مجموع صفحاتها (٧٠٢) صفحة، وتوزعت هذه الأخطاء على سنوات الدراسة الأربع وفق ما هو مبين في الجدول (٣١) الآتي:

الجدول (٣١)

عدد القرارات في محكمة استئناف إربد حسب السنة

السنة	العدد	النسبة
٢٠٠٨	٦٥	٢٣٪
٢٠٠٩	٤١	١٥٪
٢٠١٠	٩٢	٣٣٪
٢٠١١	٨١	٢٩٪
المجموع	٢٧٩	١٠٠٪

ويلاحظ من الجدول (٣١) أن أعلى نسبة من الأخطاء كانت سنة ٢٠١٠، وبلغت ٣٣٪، وأن أقل نسبة كانت سنة ٢٠٠٩، وبلغت ١٥٪.

استقرى فريق العمل نصوص هذه القرارات وفق استبانة تضمنت أخطاء الطباعة وأخطاء الإملاء والترقيم والأخطاء النحوية والصرفية ثم الصياغة القانونية. وأدخلت هذه الأخطاء جميعها في البرنامج الحاسوبي الذي أعد لهذه الدراسة: وبلغ مجموع الأخطاء (١٧٣٢٢) توزعت حسب الجدول (٣٢) الآتي:

الجدول (٣٢)

عدد الأخطاء في قرارات محكمة استئناف إربد، ونسبها المئوية

أخطاء الطباعة		أخطاء الترقيم		أخطاء الإملاء		أخطاء النحو والصرف		أخطاء الصياغة		الأخطاء الكلية	
عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
٥٠٨	٣٪	٥٩٣١	٣٤٪	٩٦٢١	٥٦٪	٧٨١	٤٪	٤٨١	٣٪	١٧٣٢٢	١٠٠٪

يتبين من الجدول (٣٢) أن أعلى نسبة من الأخطاء في قرارات محكمة استئناف إربد كانت الأخطاء الإملائية، وبلغت ٥٦٪، يليها أخطاء الترقيم، وبنسبة ٣٤٪، ثم أخطاء النحو والصرف، وبنسبة ٤٪، ثم أخطاء الصياغة، وأخطاء الطباعة، وبنسبة ٣٪ لكل منهما.

وتركزت هذه الأخطاء حول الآتي:

أ- أخطاء الطباعة

وردت أخطاء طباعة في بعض قرارات محكمة استئناف إربد، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

- إسقاط حرف من الكلمة

مثل: «وذلك لملاحقتهم عن جرم الاحتيال بالاشتراك خلافاً لحكام المادتين ٤١٧، ٧٦ من قانون العقوبات». القرار ٢٠١١/٢٩٠٦، استئناف إربد، ص١. والصواب: لأحكام، والفرق واضح بين مدلول حكام وأحكام، وما في ذلك من لبس في الدلالة.

ومنه: «يمثلها عطوفة المحامي العم المدني بالإضافة لوظيفته». القرار ٢٠٠٩/٢١٦٩٨، استئناف إربد، ص٢. والصواب: العام. والمعنى مختلف بين اللفظين، وهذا يدعو إلى غموض في منطوق الحكم.

ومنه: «إذ إنها استندت إلى بينات المعي غير القانونية». القرار ١٠/ي الدعوى ٢٠٠٨/١٢٤٢١، ص١. والصواب: المدعي. وفي هذا إخلال في منطوق الحكم، وغموض في الدلالة والمقصود.

ومنه: «في البند الول أعلاه». القرار ١٧/و والدعوى ٢٠٠٨/٣٠٨١، استئناف إربد، ص٢. والصواب: الأول.

ومثله: «من وثيقة التأمين الزامي». القرار ٣/ق الدعوى ٢٠٠٩/٩٢١٦، استئناف إربد، ص٢. والصواب: الإلزامي.

ومنه: «بدل التعويض عن ضرر المعنوي». القرار ٢٢/ع الدعوى ٢٠١٠/٢٤، استئناف إربد، ص٢. والصواب: الضرر.

ومنه: «ليس حب ما ورد في مستندات الاستلام». القرار ٣٠/ي الدعوى ٢٠٠٨/٣٠٧٣، استئناف إربد، ص٢. والصواب: حسب. وما أبعد المعنى بين الكلمتين!

ومنه: «فإن شكة التأمين». القرار ١٩/ع الدعوى ٢٠١٠/٣١، استئناف إربد، ص٣. والصواب: شركة.

ومنه: «للأسباب الوادة». القرار ٢/ق الدعوى ٢٠١٠/٣، استئناف إربد، ص٤. والصواب: الواردة.

ومنه: «من أصول قانون المحاكمت المدنية». القرار ٢/ق الدعوى ٢٠١٠/٣، استئناف إربد، ص٢. والصواب: المحاكمات.

ومنه: «بالاعتماد على الينات». القرار السابق، ص٢. والصواب: البينات.

ومنه: «حيث لم تثبت وتتأكد من قطعة الأرض». القرار السابق، ص٢. والصواب: لم تتثبت.

ومنه: «فيما إذا نتج عن الاستملا أي جزء يفوّت النفع». القرار ٧/خ الدعوى ٢٠٠٨/١١٣، استئناف إربد، ص٤. والصواب: الاستملاك.

ومثل: «أشارت إلى محمة الدرجة الأولى». القرار (لا يوجد) الدعوى ٢٠٠٩/٢٠٩٧٦، استئناف إربد، ص٣. والصواب: محكمة.

ومنه: «أخطأت المحكمة بالحك للمدعي». القرار ١٢ق الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٤٧٦، استئناف إربد، ص١. والصواب: بالحكم.

- تغيير ترتيب حروف الكلمة مما يبعدها عن معناها ودلالتها

مثل: «التي كان يوقدها». القرار ١٩/و الدعوى ٢٠٠٨/٥٦٥٤، استئناف إربد، ص٣. والصواب: يقودها.

ومنه: «عن الضرر الذي يحلق بالغير». القرار السابق، ص٣. والصواب: يلحق.

ومنه: «بدل فوات منفعة المركةب». القرار السابق، ص٣. والصواب: المركبة.

ومنه: «مع الواقع ولااصول والقانون». القرار ١٧/ع الدعوى ٢٢/٢٠١٠، ص٢. والصواب: والأصول. والملاحظ أن هذا الخطأ أخل بمعنى الجملة، وغيّر مقصود الحكم.

- إبدال حرف بحرف يخرج الكلمة عن معناها إلى معنى آخر

مثل: «مما اقتضى رقع هذه الدعوى». القرار ١٧/و الدعوى ٢٠٠٨/٣٠٨١، ص٢. والصواب: رفع. والفرق في المعنى بعيد بين الرفع والرقع.

ومنه: «التي لحقت به مه الرسوم والمصاريف». القرار ٢٢/ع الدعوى ٢٠١٠/٢٤، استئناف إربد، ص٢. والصواب: مع.

وقد يؤدي إبدال حرف بحرف إلى التحريف في بعض أسماء أطراف القضية، مثل: «فويحات...» القرار ١٢/م الدعوى ٢٠١٠/٢٤، استئناف إربد، ص١. والصواب: فريحات.

ومنه: «وأن محكمة الدرجة الأولى طبقت نظان التأمين». القرار ٢٢/ع الدعوى ٢٠١٠/٢٤، استئناف إربد، ص٢. والصواب: نظام.

- زيادة حرف في الكلمة يغير معنى العبارة، ويجعلها ملبسة وغامضة، ويبعدها عن مقصد الحكم، مثل: «يحضر شهادة سواقفه». القرار ٣١/خ الدعوى ٢٠٠٨/٣٣٣، استئناف إربد، ص٤. والصواب: سواقة.

ومنه: «...تكون مسؤولية عن التعويض». القرار ٣/ق، الدعوى ٢٠٠٩/٩٢١٦، استئناف إربد، ص٥. والصواب: مسؤولة.

ومثله: «وبدل الإجارات المطاللب بها». القرار ٦/م الدعوى ٢٠١٠/٤٩، استئناف إربد، ص١. والصواب: الإيجارات... المطالب بها.

ومنه: «بفصل المدعي مفصلاً تعسفياً». القرار نفسه والدعوى نفسها، ص٢. والصواب: فصلاً.

ومنه: «محكمة الدرجة الأاولى». القرار ١٧/ع، الدعوى ٢٠١٠/٢٢، استئناف إربد، ص٢. والصواب: الأولى.

ومنه: «النظام الداخلي للمسؤسسة». القرار ١/٦ الدعوى ٢٠١٠/٤٩، استئناف إربد، ص٣. والصواب: للمؤسسة.

ومنه: «إن التبليغات غير أصولية ومخاللفة لأحكام القانون». القرار ٣/ع، الدعوى ٢٠١٠/٦٦، استئناف إربد، ص١. والصواب: ومخالفة.

ومنه: «تم نشر الواقفه في عدد الجريدة الرسمية». القرار ١٩ق، الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٨٠٧، استئناف إربد، ص٢. والصواب: الواقعة.

ومنه: «ما ورد بهذاين السببين». القرار ١٩/و، الدعوى ٢٠٠٨/٥٦٥٤، استئناف إربد، ص٤. والصواب: بهذين.

ومنه: «صورة مصدقة المخطط الموقع». القرار غير مذكور، الدعوى ٢٠٠٩/٢١٦٩٨، استئناف إربد، ص٣. والصواب: لمخطط الموقع.

ومنه: «يتوجب عليها تصيحيح هذا الخطأ». القرار ٩/ق، الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٨٠٧، استئناف إربد، ص٥. والصواب: تصحيح.

- حذف حرف من الكلمة والإخلال بترتيب حروفها

مثل: «التي توصلت إيليا...». القرار ١٣/خ، الدعوى ٢٠٠٨/٤٢٦، استئناف إربد، ص١. والصواب: إليها.

ومنه حذف رقم من أرقام مبلغ ما، مما يؤي إلى خطأ كبير في المبلغ المحكوم به على الرغم من أن الرقم كتابة صحيح، وذلك مثل: «يدفع مبلغ تسعة عشر ألف دينار (١٩٠٠) والرسوم...». القرار ٢٦/ق، الدعوى ٢٠٠٩/١٥٤٤٩، استئناف إربد، ص١. والصواب: (١٩٠٠٠).

- الإتيان بكلمة نتيجة دمج أكثر من كلمة بعضها ببعض، مما يفسد المعنى، ويلبس المفهوم، مثل: «فيكون مجموع التعويض الذي يلتزمين شركة التأمين...». القرار ١٦/ق، الدعوى ٢٠٠٩/١٠٧٦٨، استئناف إربد، ص٦. والصواب: الذي تلتزم به».

ب- الترقيم

علامات الترقيم تمثل مستوى أساسياً في فهم النصوص، ومعرفة مواطن الفصل والوصل بين الجمل والعبارات في النصوص المطبوعة، ونظراً لأهميتها فقد حاول فريق العمل أن يتتبع مدى التزام محكمة استئناف إربد بعلامات الترقيم الأكثر شيوعاً واستعمالاً، وهي (الفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة، والنقطتان، والشرطة، وعلامة الاستفهام، والتعجب، والحذف والمعترضة، والقوسان، وعلامة التنصيص).

ويلاحظ من مجموع الأخطاء في علامات الترقيم في الجدول (٣٢) السابق أنها تكاد تكون غير معتنى بها في كثير من صفحات قرارات محكمة استئناف إربد، إذ يجد الناظر فيها أن الغالبية العظمى تكاد تخلو منها كلياً أو جزئياً، وأنها بلغت في القرارات المشمولة بالدراسة للسنوات الأربع (٥٩٣١) خطأ وبنسبة ٣٤٪ من المجموع الكلي للأخطاء.

ولعل في الصفحة الآتية ما يؤكد ذلك.

محكمة استئناف إربد

الرقم ٢٠١١/٧٤٤١

رقم القرار ١٤/ق ما بعد

٢

شهادة المشتكي عبد الرحمن يوسف الوهيبي وشهادة الشاهد مراد عقله محمد اللبانه وجهاد السرحان لذا فإنه لا د من مناقشة هذه البينة.

وباستعراض شهادة المشتكي في مراحلها الثلاث نجد:

بأنها متناقضة في جميع مراحلها إذ ذكر بأقواله الاوليه أمام المحقق..... أوقفني احد الأشخاص لا اعرفه من قبل وطلب مني إيصاله إلى طريق اربد الشونة القديم عند بئر السلطة فوافقت على ذلك.... وعند وصولي هناك قام ذلك الشخص بإيقافي وسحب مفتاح الباص واخذ هاتفي الخلوي وعندها حضرت سيارة نوع كيا بداخلها المدعو ليث وقام برفقة الشخص الذي كان يركب معي بالباص بانزالي وقام المدعو ليث بسوق الباص وإخفائه بين أشجار الزيتون وقاموا بانزالي نحو الوادي وقام المدعو ليث بتربيطي بسلك كهرباء وقام بتهديدي وطلب مني ان أقوم بتسليمه المدعو شادي الهنداوي والمدعو ذيب الهنداوي كونهم قاموا بسرقة عجوله وان اقوم بالبحث عن عجوله واخرج علبة غاز من جيبه يريد رشها في وجهي لكن الشخص الاخر منعه... وبعدها بحوالي ساعتين حضر شخصان لا اعرفهما من قبل وقاموا بتهديدي وقام المدعو ليث بسحب موسى في وجهي وهددني انه سيقوم بضربي ان لم أتعاون معه وان لم أوقع له على شيكات وقام المدعو ليث بالمغادرة وبرفقته احد الأشخاص

الذين حضروا أخيرا وبقي عندي الشخص الذي أحضرني بالباص وبرفقته شخص آخر وبعد حوالي نصف ساعة حضر المدعو ليث وحده ومعه دفتر شيكات وطلب مني التوقيع على ثمانية آلاف دينار وهددني بحرق الباص وطلب مني أيضا الشخص الذي أحضرني بالباص ان أقوم بالتوقيع وكنت مربط وقال لي انه لن يقوم بتقديم الشيكات ضدي إذا ساعدتهم باحضار ذيب وشادي الهنداوي... واجبروني على توقيع ثمانية شيكات قيمة كل شيك الف دينار..... ووقعت الشيكات باسم المدعو عبد المجيد ابراهيم عبد الرحمن ابو غنيم وهو الشخص الذي أحضرني بالباص وبعدها فكوني.....وعند تفقدي لمحتويات الباص وجدت مسروق منه مبلغ خمسين دينار.

ونجد بأن المشتكي قد ذكر بشهادته امام المدعي العام واقعة لم يذكرها بأقواله الاوليه من أن المدعو ليث قام بإعطائه رقم هاتفه كما انه ذكر بشهادته امام المدعي العام من ان الشخص الذي كان يركب معه وسائق سيارة الكيا هما اللذان قاما بتربيطه في حين ذكر باقواله الاوليه ان المدعو ليث هو الذي قام بتربيطه بسلك كهربائي كما نجد بأنه لم يذكر بشهادته امام المدعي العام واقعه مغادرة المدعو ليث وبرفقته احد الأشخاص المكان الذي اقتيد إليه المشتكي وحضوره اليه بعد ذلك وبحوزته دفتر الشيكات وهي واقعة ذكرها بأقواله الشرطية كما نجد أيضاً انه لم يورد ذكر لواقعة اخراج المدعو ليث علبه غاز من جيبه لرشها بوجهه ولا واقعه منع الشخص الأخر لليث من ذلك وهي واقعة ذكرها فأقواله الاوليه.

ويلاحظ ما في هذه الصفحة من أخطاء طباعة وترقيم وإملاء ونحو وصرف وضعف في الصياغة.

ج- الإملاء

وردت أخطاء إملائية في بعض قرارات محكمة استئناف إربد، تسيء إلى هذه

القرارات كتابة ومفهوماً ودلالة، وهي أخطاء تتكرر في صفحات هذه القرارات على تفاوت، وفق قدرة كتّابها على الكتابة الصحيحة، وعناية القضاة الذين يصادقون عليها.

وقد بلغ مجموع هذه الأخطاء (٩٦٢١) خطأ، وبنسبة ٥٦٪، كما هو مبين في الجدول (٣٢) السابق. وتركزت هذه الأخطاء في الآتي:

- إسقاط همزة القطع

لا تكاد صفحة من صفحات قرارات محكمة استئناف إربد المشمولة بالدراسة تخلو من إسقاط همزة القطع. والأمثلة على ذلك كثيرة، فالناظر في الصفحة الثانية من صفحات القرار (١/ع) الدعوى (٢٠١٠/١) يجد أن همزة القطع أسقطت أو أهملت (٤٢) مرة. وفي الصفحة الثانية من القرار (١٥/ع) الدعوى (٢٠١٠/١٥) أسقطت (٣٣) مرة، وهكذا الأمر في صفحات قرارات هذه المحكمة، وأدى هذا إلى أن يحتل إسقاط همزة القطع مكان الصدارة في الأخطاء الإملائية، كما أنه أدى إلى زيادة عددها.

- **عدم وضع نقطتين على التاء المربوطة**، ويكثر هذا الأمر بصورة لافتة للنظر؛ إذ لا تكاد صفحة واحدة من صفحات قرار محكمة استئناف إربد المشمولة بالدراسة تخلو من هذا الخطأ. والأمثلة على ذلك كثيرة ففي الصفحة الثانية من القرار (٦/م) الدعوى (٢٠١٠/٤٩) وردت التاء المربوطة غير منقوطة (١٣) مرة، وفي الصفحة الثانية من القرار (١/ع) الدعوى (٢٠١٠/١) وردت غير منقوطة (٢٤) مرة، وفي الصفحة الثانية من القرار (١٥/ع) الدعوى (٢٠١٠/١٥) وردت (٣٠) مرة، وعلى ذلك قس. وهذا يؤكد عدم عناية هذه القرارات بوضع نقطتي التاء المربوطة، وهو خطأ يشيع لدى الكثير من الكتبة والكتاب فيما يكتبون ويطبعون. ويأتي إهمال نقطتي التاء المربوطة في المرتبة الثانية من الأخطاء الإملائية في هذه القرارات.

- **عدم الميز بين هاء الغائب والتاء المربوطة**، مما يؤدي إلى عدم وضوح المعاني والدلالات في الجمل والعبارات، مثل: «أي سبب تراة المحكمة». القرار ٢/ق، الدعوى ٢٠١٠/٣، استئناف إربد، ص١. والصواب: تراه.

ومنه: «بموجب شك سرقة المدعى عليه». القرار ٢٠/خ، الدعوى ٢٠٠٨/٢٠٣٩١، استئناف إربد، ص١. والصواب: سرقه. وفي ذلك غموض ولبس في المعنى المقصود من العبارة.

ومثله: «من خلال وجة الخطأ». القرار ٩/ق، الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٨٠٧، استئناف إربد، ص٣. والصواب: وجه.

- **عدم الميز بين التاء المربوطة والتاء المبسوطة**

مثل: «لأن مساحت القطعة». القرار ٢٦ الدعوى ٢٠٠٨/١٠٦، استئناف إربد، ص٣. والصواب: مساحة.

ومثل: «طالبة بالنتيجة». القرار ١٠/ي الدعوى ٢٠٠٨/١٢٤٢١، استئناف إربد، ص٢. والصواب: طالبت، وفق دلالة السياق.

- **الخطأ في استعمال الاسم الموصول**

مثل: «المسؤول عن تصرفات موظفيه... واللذين يعملون تحت إشرافه». القرار ٣١/خ الدعوى ٢٠٠٨/٣٣٣، استئناف إربد، ص٣. والصواب: الذين. وقد وردت خطأ في هذا القرار (٥) مرات.

- **عدم الميز بين الواو الأصلية في الفعل وواو الجماعة المتصلة بالفعل**، مثل: «خالية من الإنشاءات وتنموا عليها الأعشاب». القرار ١٧/م الدعوى ٢٠١٠/٣٠، استئناف إربد، ص١. الصواب: تنمو. فالواو حرف أصلي في الفعل، وليست واو

الجماعة التي تتصل بالفعل وتلحقها ألف التفريق، أو الفارقة التي تميز الواو الأصلية عن واو الجماعة.

ومثله: «وأنها لا تخلوا...». القرار ٥/محمد، الدعوى ٢٠١١/٣٣١، استئناف إربد، ص٣. والصواب: لا تخلو.

ومنه: «لا يجوز للمتداعين أن يمثلو أمام المحاكم». القرار ٧/محمد، الدعوى ٢٠١٠/١١٠١٨، استئناف إربد، ص٤. والصواب: يمثلوا، لأن الواو هي واو الجماعة، اتصلت بالفعل، وحذفت النون لأن الفعل منصوب؛ ولذا وجب أن تلحق بها الألف الفارقة.

- عدم معرفة رسم الهمزة المتطرفة والمتوسطة

مثل: «واستندت إليه في قضاءها». القرار ٩/ق، الدعوى ٢٠١٠/٢٢٨٠٧، استئناف إربد، ص٤. والصواب: قضائها. لأن الهمزة جاءت متطرفة في الأصل، بعد ألف ساكنة، وحركت بالكسرة، فتكتب على نبرة.

ومنه: «يقوم بتدريس اثنين من أبناءه». القرار ١٦/م، الدعوى ٢٠١٠/٣٥، استئناف إربد، ص١. والصواب: أبنائه.

ومنه: «وليس فيه نقض أو تجزائه». القرار (غير موجود) الدعوى ٢٠٠٩/٢٠٩٧٦، استئناف إربد، ص١. والصواب: تجزئة.

ومنه: «وناشئة عن خطأ رب العمل أو بسبب خطاؤه الجسيم». القرار ٣/ق الدعوى ٢٠٠٩/٩٢١٦، استئناف إربد، ص٩. والصواب: خطئه.

ومن أمثلة الخطأ في رسم الهمزة المتوسطة: «بالنسبة للمنشاءات...». القرار ١٢/خ، الدعوى ٢٠٠٨/٤٥٩، استئناف إربد، ص٣. والصواب: للمنشآت.

د- الأخطاء النحوية والصرفية

يظهر من الجدول (٣٢) السابق أن بعض قرارات محكمة استئناف إربد، تضمنت تجاوزات على قواعد العربية بصورة لافتة للنظر، إذ بلغ مجموع الأخطاء النحوية والصرفية في القرارات التي شملتها الدراسة (٧٨١) خطأ. وبنسبة ٤٪ من مجموع الأخطاء الكلي، وهذه نسبة تؤثر في صياغة هذه القرارت، وفي وضوحها وأدائها القضائي، وتجعل بعض عباراتها ومنطوق الحكم فيها غامضاً وملبساً. وقد تركزت هذه الأخطاء حول الآتي:

١- نصب المرفوعات

وردت في بعض صفحات هذه القرارات تجاوزات نحوية تمثلت في نصب الأسماء المرفوعة حسب السياق الواردة فيه، ومنها:

- **نصب الفاعل:**

مثل: «لا يوجد شرحاً على هذا الاستدعاء يفيد بعدم إجابة طلب المدعي». القرار ٢٠١١/١٦٧٦. استئناف إربد، ص١. والصواب: شرح، لأنه فاعل مرفوع.

ومنه: «قامت محكمتنا بانتخابهم بعد أن ترك الطرفين الأمر لها». الدعوى ٢٠٠٩/٢١٦٩، استئناف إربد، ص٤. والصواب: الطرفان.

ومثله: «ولو كان يعلم موظفي البنك بأن الشخص الذي قام بصرف الشيكين...» القرار ٣١/خ، الدعوى ٢٠٠٨/٣٣٣، استئناف إربد، ص٤. والصواب: موظفو.

- **نصب اسم أصبح من أخوات كان**

مثل: «فإنه أصبح في الدعوى تقريرين متناقضين». القرار ٣٩/علي، الدعوى ٢٠١١/١٠٠٠، استئناف إربد، ص٣. والصواب: تقريران متناقضان.

- نصب المعطوف على المعطوف عليه المرفوع

مثل: «أحيل المتهم وآخرين...». القرار ٣٩/محمد، الدعوى ٢٠١٠/٨٥٤٩، استئناف إربد، ص١. والصواب: وآخرون.

٢- رفع المنصوبات

يجد الدارس لقرارات محكمة استئناف إربد المشمولة بالدراسة تجاوزات على القواعد النحوية، إذ يرفع فيها الاسم المنصوب، مما يؤدي إلى ضعف في التركيب، واضطراب في المدلول، ولبس في المقصود. وإخلال في منطوق الحكم، ومنها:

أ- رفع المفعول به

المفعول به في العربية يكون منصوباً بعلامة إعراب إصلية أو فرعية أو مقدرة، غير أنه يرد في بعض قرارات محكمة استئناف إربد مرفوعاً، مثل: «الحبس يلحق بالمستأنف ضرر بالغ». القرار ١١/م، الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٤٧٥، استئناف إربد، ص٣. والصواب، ضرراً بالغاً.

ومثل: «حددت شروط وخطوط سائغة لتلاوة شهادته الشاهد». الدعوى ٢٠١١/٢٤٠٦. والصواب: شروطاً وخطوطاً. ويلاحظ أن إقحام ضمير الغائب (الهاء) على كلمة شهادة أدى إلى لبس وغموض في فهم العبارة.

ومثل: «أن المدعية كان تتقاضى راتب...» القرار ٣٠/ي، الدعوى ٢٠٠٨/٣٠٧٣، استئناف إربد، ص١، والصواب، راتباً. ويلاحظ حذف تاء التأنيث من الفعل كان. وسياق الجملة يتطلبها.

ومثل: «أن المدعى عليها أحدثت قطع ترابي...». القرار ٢٣/ع، الدعوى ٢٠١٠/٤٥، استئناف إربد، ص٢. والصواب: قطعاً ترابياً.

ومثله: «استملكت الجهة المدعى عليها جزء من قطعة الأرض». القرار ١١/ق، الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٧٩٨، استئناف إربد، ص٣. والصواب: جزءاً.

ومثله: «..تصدر قرار بفسخ القرار». القرار ٨٠/ي، الدعوى ٢٠٠٨/٥٥١٥، استئناف إربد، ص١. والصواب: قراراً.

ب- رفع خبر كان

مثل: «فيكون الاستئناف المقدم منه... مقدم على العلم». القرار ١/حمد، الدعوى ٢٠١١/٣٧٨ استئناف إربد، ص١. والصواب: مقدماً.

ومثل: «أما سند الأمان فقد كان موجود قبل المخالصة». القرار ٢٠/م، الدعوى ٢٠٠٩/٢٠٩٨١، استئناف إربد، ص٣. والصواب: موجوداً.

ومثل: «...الحالة هذه يكون مردود شكلاً». القرار ١٤/علي، الدعوى ٢٠١١/٧٥٢، استئناف إربد، ص١. والصواب: مردوداً.

ومثل: «يكون ما ورد بهذا السبب مخالف للحقيقة». القرار ١١/م، ا لدعوى ٢٠١٠/٦٧، استئناف إربد، ص٢. والصواب: مخالفاً.

ج- رفع اسم إن

مثل: «كما ذكرنا أيضاً بأن ليث وحده سحب الموس...». القرار ٢٠١١/٧٤٤١، استئناف إربد، ص٣. والصواب: ليثاً.

ومثل: «أن للمحكوم عليه بيت مكون من طابقين». القرار ١٤/م، الدعوى

٢٠٠٩/٢٤١١٩، استئناف إربد، ص٣. والصواب: بيتاً مكوناً..

د- رفع الحال

مثل: «أن القرار جاء معللٍ...». القرار ١٨/ع، الدعوى ٢٠١٠/٥٧، استئناف إربد، ص٤. والصواب: معللاً.

٣- رفع المجرور ونصبه

مثل: «أن تدفع مبلغ ٢٣٠٠ (ألفان وثلاثمئة دينار) للمدعي». القرار ١٢/خ، الدعوى ٢٠٠٨/٤٥٩، والصواب: ألفين.

ومثل: «وقد قدر الخبير كميات الأتربة الملقاة على قطعة الأرض بسبعون قلاب». القرار ٢٣/ع، الدعوى ٢٠١٠/٤٥، استئناف إربد، ص٢. والصواب: بسبعين قلاباً.

ومثل: «للمستأنفة عليه في الاستئنافان...». القرار ٣/ق، الدعوى ٢٠٠٩/٩٢١٦، استئناف إربد، ص١. والصواب: الاستئنافين.

أما نصب المضاف إليه المجرور فواضح في المثال الآتي: «إن القرار غير معللا...». القرار ٥/محمد، الدعوى ٢٠١١/٣٣١، استئناف إربد، ص١. والصواب: معللٍ.

٤- التوابع

لا تلتزم قرارات محكمة استئناف إربد بقاعدة إعراب التوابع (النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، والعطف) التي تفيد أن التابع يتبع متبوعه في إعرابه: رفعاً ونصباً وجراً.

ومن ذلك: «وحيث إن القرارين محلا الطعن...». الدعوى ٢٠١١/١٦٧٩، استئناف إربد، ص٢. والصواب: محلي الطعن.

هـ- عدم الالتزام في إعراب الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، إذا لم يكن معرفاً أو مضافاً، مثل: «لا يوجد في مركزها محامي». القضية ١٢٣٥٦/٢٠٠٨، استئناف إربد، ص١. والصواب: محامٍ، لأنه جاء فاعلاً مرفوعاً.

ومثل: «على الرغم من أنه غير مستوفي...». القضية ٥٤/٢٠١٠، استئناف إربد، ص١. والصواب: غير مستوفٍ، لأنه مضاف إليه مجرور...

ومثل: «كما قدمت مخطط أراضي». القرار ١/ق، الدعوى ٢٢٤٧٥/٢٠٠٩، استئناف إربد، ص٣. والصواب: أراضٍ.

٦- الضمائر

وردت في قرارات محكمة استئناف إربد استعمالات خاطئة للضمائر في العربية، ومن ذلك:

- إحلال ضمير الجماعة محل ضمير المثنى

مثل: «وطلب مني أن أقوم بتسليمه المدعو شادي والمدعو ذيب كونهم قاموا بسرقة عجوله». الدعوى ٧٤٤١/٢٠١١، استئناف إربد، ص١. والصواب: كونهما قاما... ويلاحظ في العبارة خطأين نحويين هما رفع كل من شادي وذيب وحقهما النصب؛ لأن الأول مفعول به للمصدر تسليم، والثاني معطوف عليه.

ومثله: «إعلان براءة المستأنف عليهم». الدعوى نفسها والصفحة نفسها. والصواب: عليهما حسب مقتضى السياق.

- إحلال ضمير المذكر المفرد الغائب محل ضمير المفرد الغائب المؤنث

مثل: «وتطلب المدعية بدعواه». القرار ١٣/خ، الدعوى ٤٢٦/٢٠٠٨، استئناف

إربد، ص٢. والصواب: بدعواها..

ومنه: «نجد أن المدعية... كان وبواسطة وكيله قد أقام الدعوى». القضية ٢١٦٩٨/٢٠٠٩، استئناف إربد، ص٢. والصواب: كانت... وكيلها.

ومثله: «المستأنف عليه: ١- عبداللطيف... ٢- ليث... إعلان براءة المستأنف عليهم». الدعوى ٧٤٤١/٢٠١١، استئناف إربد، ص١. والصواب: عليهما.

والملاحظ أنه استخدم ضمير المفرد الغائب في بداية العبارة، ثم عدل عنه إلى ضمير الجماعة الغائبين. والمستأنف عليهما اثنان. ومثل هذا الخلط يؤدي إلى الإبهام.

ومنه: أن المدعيان... كان قد تقدمن». القرار ١٥/ع، الدعوى ١٥/٢٠١٠، استئناف إربد، ص٢. ويلاحظ تذكير المؤنث في كلمة (المدعيان) والصواب: أن المدعيتين كانتا قد تقدمتا...

٧- عدم الالتزام بقاعدة إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم

مثل: «لم ترضى المميزة بالقرار». القرار ١/ق، الدعوى ٤١٢٤/٢٠٠٩، استئناف إربد، ص٢. والصواب: لم ترض؛ لأنه مجزوم بحذف حرف العلة من آخره.

ومنه: «أخطأت المحكمة عندما لم تدعوا الخبير للمناقشة». القرار ٧/محمد، الدعوى ٢٢٤٧٥/٢٠٠٩، استئناف إربد، ص١. والصواب: لم تدع. ويلاحظ إلحاق الألف الفارقة بالفعل خطأ.

ومنه: «محكمة الدرجة الأولى لم تراعي...». القرار ٧/محمد، الدعوى ١١٠١٨/٢٠١٠، استئناف إربد، ص٥. والصواب: لم تراعِ.

٨- عدم الالتزام بقاعدة إعراب الأفعال الخمسة

مثل: «وعليه فإن هذين السببين لا يردا على القرار المستأنف». القرار ١٦/ع، الدعوى ٢٠١٠/١٧، استئناف إربد، ص٢. والصواب: لا يردان، لأنه فعل مضارع مرفوع من الأفعال الخمسة، التي ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها. وتحذف النون من الأفعال الخمسة ليس لغاية إعرابية، وإنما لتوالي الأمثال.

٩- العدد

تكثر الأخطاء في كتابة العدد وتمييزه في قرارات محكمة استئناف إربد كثرة تجعل الناظر فيها يذهب إلى أن الوقوع في هذه الأخطاء يكاد يكون عاماً، والأمثلة على ما يؤيد هذا القول كثيرة جداً، ونورد في ما يأتي نماذج من هذه الأخطاء على سبيل التمثيل لا الحصر.

- **الخطأ في الأعداد ما بين التذكير والتأنيث**، مثل: «بمعرفة ثلاث خبراء». القرار ٢٦ الدعوى ٢٠٠٨/١٠٦، استئناف إربد، ص٣. والصواب: ثلاثة.

ومثل: «المبلغ المتفق عليه وهو أربع آلاف دينار». القرار ١٨/ع، الدعوى ٢٠١٠/٥٧، استئناف إربد، ص٣. والصواب: أربعة آلاف...

- **الخطأ في العدد الترتيبي**

مثل: « لغاية الساعة الثالث...». القرار ٣/ع، الدعوى ٢٠١٠/٤٢، استئناف إربد، ص٢. والصواب: الثالثة.

- **العدد التركيبي**

مثل: «أجرت محاكمتهم الساعة الحادية عشر وخمسة دقائق». القرار ٤/ع، الدعوى ٢٠١٠/٧٤، استئناف إربد، ص٢. والصواب: الحادية عشرة وخمس دقائق.

- العدد المعطوف والمعطوف عليه

مثل: «فإن قيمتها تساوي خمسمائة وسبعة عشر ألف وتسعماية وستة وخمسون دينار واثنان وتسعون فلس». القرار ٧/خ، الدعوى ٢٠٠٨/١١٣، استئناف إربد، ص٤. ويلاحظ في هذه العبارة الأخطاء الآتية:

- خطأ في العدد المعطوف (وخمسون)، والصواب: وخمسين... واثنين وتسعين، لأنها معطوفة على منصوب.
- خطأ في حركة تمييز العدد المركب (سبعة عشر) والصواب: ألفاً، وفي حركة تمييز العدد من أسماء العقود (خمسين). والصواب: ديناراً... وفلساً.

ومثله: «بأن تدفع مبلغ... ثلاثة وثمانون ألف وتسعمائة واثنا عشر دينار وخمسمائة وستة وخمسون فلساً». القرار السابق، استئناف إربد، ص٥. والصواب: وثمانين ألفاً... واثنى عشر ديناراً... وخمسين فلساً.

ومثله: «بدفع مبلغ واحد وثلاثون ألفاً وثمانية وتسعون دينار وفلـ٨٦٠س» القرار ٢٤/خ، الدعوى ٢٠٠٨/٢١٥، استئناف إربد، ص١. والصواب: ...وثلاثين... وتسعين ديناراً.. وثمانمئة وستين فلساً.

ومثله: «فإن ما يستحقه يساوي... ستة وعشرون ألف وتسعمائة وواحد وعشرون دينار وماية وثمانية وثمانون فلس». القرار ٢٤/خ، الدعوى ٢٠٠٨/٢١٥، استئناف إربد، ص٥. والصواب: وعشرين ألفاً... وواحداً وعشرين ديناراً... وثمانين فلساً.

ومنه: «بدفع مبلغ ستين ألف وثلاثمئة وتسعة وعشرين دينار». القرار ٧/خ، الدعوى ٢٠٠٨/١١٣، استئناف إربد، ص٢. والصواب: ستين ألفاً... وعشرين ديناراً.

ومثله: «حصر مطالبة موكله بمبلغ ٢٠٥٠ دينار (ألفان وخمسون دينار). القرار ٣١/خ، الدعوى ٢٠٠٨/٣٣٣، استئناف إربد، ص٤. والصواب: ديناراً... ألفين وخمسين ديناراً.

ومثل ذلك كثير؛ ولذا فإن العدد وتمييزه غير معتنى بهما، وغير ملتزم بقواعدهما في قرارات محكمة استئناف إربد.

وخلاصة القول إن الأخطاء النحوية التي رصدها فريق العمل في قرارات محكمة استئناف إربد تمثل ظاهرة لغوية عامة، تكاد تشمل جميع أبواب النحو العربي، وأنها بحاجة ماسة إلى معالجة جذرية لرفع مستوى الأداء اللغوي لدى العاملين حالياً، والذين سيعملون في هذه المحكمة في المستقبل، وذلك من خلال خطة عملية وتدريبية مدروسة قصيرة المدى، وبعيدة المدى، تتضمن تحديد المشكلة، واقتراح الحلول العملية لمعالجتها حالياً وفي المستقبل، وسترد في نتائج الدراسة توصيات ومقترحات بهذا الشأن؛ لأن المشكلة لا تقف عند العاملين في محكمة استئناف إربد، بل إنها تمثل ظاهرة ضعف لغوي عام في سلك القضاء الأردني بعامة، ومحكمة العدل العليا، والتمييز، ومحاكم الاستئناف بخاصة.

هـ- الصياغة

الصياغة القانونية بند من بنود الاستبانة التي اعتمدتها الدراسة؛ لبيان واقع اللغة العربية في قرارات المحاكم بعامة، لما لها من أهمية كبيرة في رفع مستوى المرجعية القانونية لهذه القرارات.

وقد يلحظ القارئ في صياغة هذه القرارات أموراً تعيب الصياغة القانونية واللغوية فيها، ومنها:

- كثرة الأخطاء الطباعية والإملائية والنحوية والترقيم كثرة تجعل منها قرارات يشوبها الغموض واللبس مما يؤدي إلى تغيير دلالات بعض جملها وعباراتها، وذلك واضح من

خلال ما أحصاه فريق العمل في الجدول (٣٢) السابق، إذ بلغت (٤٨١) خطأ، وبنسبة ٣٪ من المجموع الكلي للأخطاء في هذه المحكمة. ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- يرد في هذه القرارات عبارات ضعيفة وغير مترابطة

مثل: «قررت اللجنة الاستئنافية بأن لم تشأ الاصابه عجز يستحق الذكر». القرار ١/م الدعوى ٢٠٠٩/١٤١٢، استئناف إربد، ص٢. والمقصود: قررت اللجنة الاستئنافية أنه لم ينشأ عن الإصابة عجز يستحق الذكر.

ومثله: «فطعنت به أمام محكمتنا والتي كانت وبتشكيل آخر أصدرت قرارها...». القرار السابق، ص٢. وواضح ما فيها من ضعف التركيب والتعبير.

ومنه: «إن المدعي خسر الجزء الأكبر من دعواه الزامه بدفع بدفع مبلغ ٧٠ دينار أتعاب محاماة». القرار ٦/م، الدعوى ٢٠١٠/٤٩، استئناف إربد، ص١. ويلاحظ فيها ضعف في التركيب، وأخطاء في الطباعة، وخطأ في حركة تمييز العدد، وخطأ في الإملاء.

- إسقاط حرف من الكلمة يؤدي إلى لبس وغموض في العبارة،

مثل: وسارت محكمة البداية بإجراءات وحسب الأصول». القرار الدعوى ٢٠١١/٢٩٠٦، استئناف إربد، ص١. والصواب: بالإجراءات، كما يلاحظ أن الواو قبل كلمة حسب جاءت حشواً، وحذفها أفصح.

ومنه: إسقاط حرف من العبارة يؤدي إلى عدم ترابطها، مثل: «وبالرجوع تقرير خبرتهم...». القرار ١٦/ق، الدعوى ٢٠٠٩/١٠٧٦٨، استئناف إربد، ص٥. والصواب: وبالرجوع إلى...

ومنه: «إسقاط كلمة من العبارة، مثل: «وهي من نوع الملك ومساحتها ٧١

دونماً». القرار ١/ق، الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٤٧٥، استئناف إربد، ص٢. العبارة غامضة، وإسقاط كلمة (ميري) بعد كلمة الملك أدى إلى هذا الغموض.

- إضافة حرف إلى الجملة حشواً، مما يجعل الجملة ضعيفة التركيب، مثل: «وأثناء أن كانت المدعية متوجهة إلى عملها...». القرار ١/م، الدعوى ٢٠٠٩/١٤١٢٤، استئناف إربد، ص١. فحرف أن زيادة لا يؤدي إلى إضافة معنى جديد.

ومنه: «يقضى بإلزام سلطة المياه بدفع مبلغ... للمدعي كتعويض عن الضرر...». القرار ٢٢/م، الدعوى ٢٠٠٩/٢٣١٠٢، استئناف إربد، ص٣. والصواب، تعويضاً دون إقحام الكاف لأن المعنى لا يقصد به التشبيه بحقيقة الشيء وإنما يقصد به حقيقة الشيء.

- استخدام حرف جر في غير معناه يؤدي إلى تغيير في مفهوم الحكم

مثل: «قامت الجهة المدعى عليها بإعلان رغبتها عن استملاك ما مساحته ٧٦١٥م٢ لأغراض وزارة النقل...». القرار ١/ق، الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٤٧٥، استئناف إربد، ص٢. والصواب: رغبتها في؛ لأن استعمال حرف الجر عن مع الفعل رغب يفيد ترك الشيء، وليس الإقبال عليه والأخذ به.

ومنه: «بتعويض يزيد عن المبلغ...». القرار ٢/ق، الدعوى ٢٠٠٩/٢٢٤٧٦، استئناف إربد، ص٤. والصواب: على، لأن حرف الجر عن يستعمل مع الفعل قلّ ومشتقاته، وحرف الجر على مع الفعل يزيد ومشتقاته.

- استخدام الفعل بصيغة المذكر وهو يعود إلى مؤنث

مثل: «أخطأ المحكمة عندما اعتمد على تقرير الخبرة». القرار ١٠/ي، الدعوى ٢٠٠٨/١٢٤٢١، استئناف إربد، ص١. والصواب: أخطأت، اعتمدت.

والأمثلة على ذلك كثيرة ونكتفي بما ذكرناه سابقاً على سبيل التمثيل لا الحصر.

ثالثاً- واقع اللغة العربية في قرارات محكمة استئناف معان

بلغ عدد قرارات محكمة استئناف معان المشمولة بالدراسة (١٩٠) قراراً، وبلغ مجموع صفحاتها (٦٢٦) صفحة.

وقد توزعت هذه القرارات على السنوات المشمولة بالدراسة، كما هو مبين في الجدول (٣٣) الآتي:

الجدول (٣٣)

عدد القرارات في محكمة استئناف معان حسب السنة

السنة	العدد	النسبة
٢٠٠٨	٤٨	٢٥٪
٢٠٠٩	٣٣	١٨٪
٢٠١٠	٥٦	٢٩٪
٢٠١١	٥٣	٢٨٪
المجموع	١٩٠	١٠٠٪

يظهر من الجدول (٣٣) أن أعلى نسبة من الأخطاء في قرارات محكمة معان كان في عام ٢٠١٠، إذ بلغت (٥٦) خطأ، وبنسبة ٢٩٪، وأقلها كان في عام ٢٠٠٩م، إذ بلغت (٣٣) خطأ، وبنسبة ١٨٪.

استقرى فريق العمل هذه الصفحات، وحصر الأخطاء الواردة فيها، وبلغت في مجموعها (٢٢٥١٩) خطأ، توزعت على أنواع الأخطاء المدروسة، كما هو مبين في الجدول (٣٤) الآتي:

الجدول (٣٤)

عدد الأخطاء في قرارات محكمة استئناف معان، ونسبها المئوية

أخطاء الطباعة		أخطاء الترقيم		أخطاء الإملاء		أخطاء النحو والصرف		أخطاء الصياغة		الأخطاء الكلية	
عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
٢١٠	٪١	٧٨٩٣	٪٣٥	١٢٢١٠	٪٥٤	٩٧٨	٪٤	١٢٢٨	٪٦	٢٢٥١٩	٪١٠٠

يتبين من الجدول (٣٤) أن أخطاء الطباعة بلغت (٢١٠) خطأ، وأن أخطاء الترقيم بلغت (٧٨٩٣) خطأ، وأن أخطاء الإملاء بلغت (١٢٢١٠) خطأ، وأن أخطاء النحو والصرف بلغت (٩٧٨) خطأ، وأن أخطاء الصياغة بلغت (١٢٢٨) خطأ.

وقد توزعت هذه الأخطاء على السنوات المشمولة بالدراسة كما هو مبين في الجدول (٣٥) الآتي:

الجدول (٣٥)

عدد الأخطاء في قرارات محكمة استئناف معان حسب سنوات الدراسة

السنة	أخطاء الطباعة	أخطاء الترقيم	أخطاء الإملاء	أخطاء النحو والصرف	أخطاء الصياغة	الأخطاء الكلية	النسبة
٢٠٠٨	١٠٧	٢٣٣٦	٤٤٤١	٣٢٦	٤٥٨	٧٦٦٨	٪٣٤
٢٠٠٩	٣٠	١٤٢٣	١٨٩٣	١٧٦	١٩٥	٣٧١٧	٪١٧
٢٠١٠	٤٣	٢٠٤١	٢٩٤٩	٢٢٥	٢٤٨	٥٥٠٦	٪٢٤
٢٠١١	٣٠	٢٠٩٣	٢٩٢٧	٢٥١	٣٢٧	٥٦٢٨	٪٢٥
المجموع	٢١٠	٧٨٩٣	١٢٢١٠	٩٧٨	١٢٢٨	٢٢٥١٩	٪١٠٠

يتبين من الجدول (٣٥) أن أعلى نسبة أخطاء كانت عام ٢٠٠٨، إذ بلغت (٣٤٪)، وأن أقل نسبة أخطاء كانت عام ٢٠٠٩، إذ بلغت ١٧٪.

والناظر في الجدولين السابقين يجد أن لغة قرارات محكمة استئناف معان تواجه ضعفاً عاماً يتمثل في الآتي:

أ- الطباعة:

تعددت أخطاء الطباعة في هذه القرارات، وتنوعت بصورة لافتة للنظر، والأصل في نص قرار أي محكمة أن يكون خالياً من أخطاء الطباعة؛ لأن أي خطأ طباعي قد يؤثر على منطوق الحكم ومقصوده، ويحوّل الأمر من الإيجاب إلى السلب، مما يغير وجه الحقيقة، ويؤثر في أداء المحكمة، ويسيء إلى سمعتها، وبلغت (٢١٠) أخطاء. ومن هذه الأخطاء على سبيل التمثيل لا الحصر:

- **وضع حرف مكان حرف آخر**، مثل: «وقد ارتكب الجرئام المنسوبة إليه». القرار ٢٠٠٩/١١٠، استئناف معان، ص٤. والصواب: الجرائم. والفرق واضح بين ما قصد إليه الحكم، وما تؤديه كلمة جرئام التي لا معنى لها، ولا علاقة لها بمدلول الجملة.

ومثل: «مقدم للمرة الثانية يعد الفسخ». القرار ٢٠١٠/١٩٦٤، استئناف معان، ص١. والصواب: بعد. وواضح أن الفعل يعد المستعمل بدل بعد في العبارة أفقدها معناها ودلالتها.

ومثل: «موقوفاً على حسابهحا». القرار ٢٠١٠/٢٤٦، استئناف معان، ص١. والصواب: حسابهما، وواضح أن كلمة حسابهحا في الجملة لا معنى لها، مما أدى إلى غموض ولبس في مفهومها.

ومثل: «وبرفقته وميلنا عمار». القرار ٢٠٠٨/٤٠٠. استئناف معان، ص٤. والصواب: زميلنا.

ومثل: «وفقا لكا أسلفنا». القرار ٢٠١١/٣٤٤، استئناف معان، ص٢. والصواب: لما.

- إسقاط حرف من الكلمة، إن إسقاط حرف من الكلمة يؤدي إلى إفساد معناها، أو تغييره إلى معنى آخر، وبذلك يختلط الأمر في مدلول الجملة الواقعة فيها، مثل: «وأن تدلل على كل ركن من تلك الأكان». القرار ٢٠١٠/١٠٥، استئناف معان، ص٦. والصواب: الأركان.

ومثله: «وفي دنا على أسباب الاستئناف..». القرار ٢٠٠٨/٥١٩، استئناف معان، ص١. والصواب: وفي ردنا..

ومثله: «حيث عاد الأشخاص الليبين... توجهوا إلى غرفة المستودع الدخلية». القرار ٢٠١٠/١٧٢٨، استئناف معان، ص٢. والصواب: الليبيون... الداخلية.

ومنه أيضاً: «وكلاه المحامون...». القرار ٢٠١٠/١٦٨٤، استئناف معان، ص١، والصواب: وكلاؤه..

ومثله: وطالما أنني سأقد الكفيل لحضور جلسات المحاكمة». القرار ٢٠١٠/١٧٠٥، استئناف معان، ص١. والصواب: سأقدم... والفرق بعيد بين القدّ والتقديم.

ومنه: «كما جاء في شهادة المشتك». القرار ٢٠١٠/٤٣٧، استئناف معان، ص٣. والصواب: المشتكي.

ومثل: «مع ما توصلت إله محكمة الدرجة الأولى». القرار ٢٠٠٨/١٠٤٨، استئناف معان، ص٥. والصواب: إليه. وكأنه أخذ باللفظ العامي بدل الفصيح.

ومثل: «عن جرم التنقيل عن الآثار». القرار ٢٠٠٨/٨٩٣، استئناف معان، ص٣. والصواب: التنقيب، والفرق بين المعنيين واضح.

ومثل: «وبناء عى استدعاء من المعترضين». القرار ١٨٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٧. والصواب: على.

ومثل: «محكمة الدرجة الأول». القرار ١٦٣٧/٢٠١٠، استئناف معان، ص٣، والصواب: الأولى.

ومثل: «حيث أن هذا السم قد راعى مسافة السماح الكهربائي». القرار ٤٠٠/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٢. والصواب حسب السياق: الرسم. والفرق بين معنى الكلمتين واضح وجلي فلا علاقة بين السم والرسم في مدلول الجملة ومقصدها.

- زيادة حرف في الكلمة:

قد يزاد حرف إلى الكلمة فيحول معناها إلى معنى آخر، مثل: «وقوع الجريمة أو مواطن المشتكى عليه». القرار ١٦٣٨/٢٠١٠، استئناف معان، ص١. والصواب: موطن.

ومثل: «في الجهاز المضبلوط»، القرار ٨٩٣/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٤. والصواب: المضبوط، ولا معنى للمضبلوط.

- إسقاط ضمير من الاسم:

مثل: «ليس دليلاً كافياً لاعتباراً متدخلاً بالجريمة». القرار ١٨٧٥/٢٠١٠، استئناف معان، ص٤. والصواب: لاعتباره متدخلاً. فالملاحظ أن حذف الضمير، ونصب الاسم المجرور بحرف الجر قد أخل في تركيب العبارة ومعناها.

- عدم معرفة كتابة الاسم المقصور المنصوب بتنوين الفتح، مثل: «...نحت منحا». القرار ١٠٤٨/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٤. والصواب: منحى.

- تكرار كلمة، مثل: «من قانون العقوبات بحق بحق الظنين». القرار ١٠٤٨/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٤. فكلمة بحق الثانية مكررة دون حاجة إليها. وغير ذلك كثير.

ومنه: «وخالفت القانون وخاصة المادة (٦١) من القانون المدني التي تنص على تنص على أن الجوزا الشرعي ينافي الضمان...». القرار ٦٨٨/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٣. فقد تكررت جملة (تنص على) فيما لا حاجة إلى هذا التكرار، وتغيير ترتيب حروف كلمة الجواز، وهو ما أفقد العبارة دلالتها ومقصودها.

ب- الترقيم

إن الناظر في قرارات محكمة استئناف معان لا يكاد يلمس أي عناية أو اهتمام بعلامات الترقيم (الفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة، والنقطتان، والشرطة، وعلامات الاستفهام، والتعجب، والمعقوفتان، والقوسان، وعلامة الحذف) وغيرها، وإن إيراد الأمثلة والشواهد على ما يؤيد هذا الحكم كثيرة، لا تكاد صفحة من صفحات هذه القرارت تخلو منها، ويتضح ذلك من الإحصائيات التي وردت في الجدول (٣٤) السابق، إذ بلغ مجموع أخطاء الترقيم في القرارات المشمولة بالدراسة (٧٨٩٣) خطأ، وبنسبة ٣٥٪.

ولعل الصفحة الآتية تؤكد ما ذهبنا إليه.

محكمة استئناف معان

الرقم ١٨٣/٢٠١٠ تسوية (نقض)

أولاً:- أن البينه الشخصيه التي قدمها المعترضان أشارت الى أن المعترضين يقومان بزراعة الارض بالاشجار المثمره ومنها الزيتون وأنهم قاموا بتسييجها بسلك

شائك أكثر من خمسة عشر عاماً كما أنهم قاموا بمد شبكة مياه للري في الجزء المُستصلح من قبلهما في القطعتين وأنهما قاما بسقاية الارض من بئر ماء قريب من القطعتين وهذه البينه عباره شهادة الشهود كل من:-

١. الشاهد (عيسى أحمد عبدالله الطراونه) المأخوذه على الصفحتين (٨ و٩) من محاضر هذه الدعوى والتي جاء فيها:- (أعرف قطعتي الارض موضوع الدعوى تمام المعرفه ويوجد في نفس القطعتين شيك للجيش يفصل جزء منها وأثناء أعمال التسويه وبناءً عى إستدعاء من المعترضين كلفني مأمور التسويه بإجراء كشف على الاجزاء التي يطالب بها المعترضين وبناءً على ذلك قمت بتنظيم الكشف... وجدت في الاجزاء المذكوره أشجار زيتون حوالي (مائه وخمسون الى مائتي شجره) تتراوح أعمارها من (٥-٨) سنوات وباقي الاجزاء محروثه ويوجد بها شبكة ري بالتنقيط... من خلال ذلك تبين بأن الاستغلال للقطع ما بين (٨-١٢) سنه).

٢. شهادة الشاهد (حسين سعيد أحمد عبيدو) المأخوذه على الصفحتين (١٠-١١) من محاضر هذه الدعوى والتي جاء فيها:- ((أعرف قطعتي الارض موضوع الاعتراض وأن المساحه التي يستغلها المعترضان حوالي خمسين دونم وهناك مستودع للجيش يقع على الجهه اليسرى للارض، والارض مزروعه بأشجار الزيتون وتزيد أعمارها عن العشرة سنوات وقد شاهدت المعترضين وهما يقومان بزراعة الاشجار ويوجد بها بئر ماء و مسوّره و مشيكه ويوجد بها غُرف إسمنتيه أقامها المعترضان و منذ بداية التسعينات وهما يزرعان الارض و يستصلحانها وأنا شاهدتهما يقومان بذلك وأن البئر والغرف موجودات في الارض القديمه و تبعد عن أرض الجيش حوالي (٨٠-٩٠م) وقبل أن يستغل المعترضان قطعتي الارض كانت أرض صحراء ووضعا يدهم عليها وقاما بإستصلاحها...)).

٣. شهادة الشاهد (حامد علي هويمل الخطيب) على الصفحتين (١٢ و١٣) من محاضر هذه الدعوى والتي جاء فيها:- (أعرف قطعتي الارض موضوع الدعوى... وتقعان شرق أرض الجيش ويفصل بينهما شيك... والمعترضان يطالبان بأجزاء من هذه القطع وأنا زرت هذه الارض سابقاً حوالي (سنـ١٢ـه) وفي حينه لم تكن مزروعه وقبل ثماني سنوات زُرعت

ويلاحظ ما ورد في هذه الصفحة من أخطاء طباعة وترقيم وإملاء ونحو وصرف وضعف في الصياغة.

ج- الإملاء

الإملاء يشكل مستوى مهماً من مستويات العربية، وله أهميته ودوره في فهم النصوص المكتوبة، كما أوضحنا ذلك في تمهيد هذه الدراسة.. وانطلاقاً من ذلك فقد أفرد فريق العمل بنداً خاصاً به من بنود الاستبانة التي اعتمدها في دراسة واقع اللغة العربية في قرارات المحاكم عامة.

والناظر في قرارات محكمة استئناف معان أو في الجدول (٣٤) السابق يدرك حجم مشكلة الإملاء في هذه القرارات، إذ بلغ مجموع الأخطاء التي رصدت في القرارات المشمولة بالدراسة (١٢٢١٠) أخطاء، وهي تتوزع على النحو الآتي:

- **إسقاط همزة القطع من أماكنها**، وهو يحتل مكان الصدارة في الأخطاء الإملائية؛ إذ يصل عدد مرات إسقاطها في بعض صفحات هذه القرارات إلى ما يزيد على (٦٣) ثلاث وستين مرة، وذلك كما ورد في الصفحة الثانية من صفحات القرار ١٨٣/٢٠١٠. ونصها:

« ١- اخطأت محكمة التسويه بالحكم للمعترضين بجزء من قطعة الارض رقـ١٨م ما مساحته (١٨٦٤٤ متر) وجزء من القطعه رقـ١٩م ما مساحته

(٤٠١٠ متر) حيث ان القطعتين تعود بالاصل لخزينة المملكه الاردنيه الهاشميه (مخصصه للقياده العامه للقوات المسلحه)

٢- اخطأت المحكمه الموقره مع الاحترام بالحكم للمعترضين بهذه الاجزاء على الرغم من عدم وجود وكاله لوكيليهما في هذه المرحله وملف القضيه يخلو من اية وكاله للمحاميان

٣- اخطأت محكمة التسويه والمياه مع الاحترام بقرارها المستأنف عندما خالفت نص المادة (١٠٢٢) من القانون المدني (رقـ٤٣ـم/ لسنـ١٩٧٦ـة) ((ان العقار الاميري لا يصح للمتصرف فيه وقفه ولا الوصايه به ما لم تكن الحكومه قد ملكته اياه تمليكاً صحيحاً بعد توفر المسوغات الشرعيه))

٤- اخطأت محكمة التسويه باعتمادها بينات المعترضين رغم انها جاءت متناقضه وغير مؤيده لبعضها البعض ومتهاتره وقاصره عن اثبات الاستغلال ووضع اليد والتصرف مدة مرور الزمن المكسب للملكيه

٥- وبالتناوب اخطأت محكمة التسويه بقرارها المستأنف مخالفه بذلك نص الماده (١/١٦) من قانون التصرف باموال غير المنقوله (رقـ٤٩ـم/ لسنـ١٩٥٣ـة) حيث نصت على انه: ((في الدعاوى التي تقيمها الحكومه أو تقام عليها فيما يتعلق برقبة الاراضي الاميرية والموقوفه والاملاك المحلوله او تتعلق بحق التصرف فيها يعتبر النائب العام والذي اصبح فيما بعد المحامي العام المدني في الدعاوى الحقوقيه او من يمثله هو الخصم وتعتبر مدة مرور الزمن في الاراضي والاملاك المذكوره ست وثلاثون سنه اذا كانت الدعوى على رقبتها وبالتالي فان مدة الاستغلال يجب ان لا تقل عن ست وثلاثون سنة مما يستوجب معه فسخ القرار المستأنف ورد الاعتراض))

٦- اخطأت محكمة التسويه بالحكم للمعترضين بجزء من القطع (١٨ و١٩) موضوع الاعتراض بقرارها المستأنف والتي تعود بالاصل للخزينه (مخصصه للقياده العامه للجيش).

ويلاحظ في هذا النص كثرة الأخطاء الطباعية والترقيم والإملاء والنحو والصرف وضعف الصياغة، وهذا يصدق على الكثير من صفحات قرارات محكمة استئناف معان.

- **عدم الميز بين همزة القطع وهمزة الوصل:**

يلحظ قارئ صفحات قرارات محكمة استئناف معان المشمولة بالدراسة أنها لا تميز كثيراً بين همزة القطع وهمزة الوصل، فتثبت فيها همزة القطع مكان همزة الوصل، وذلك واضح في ترويسة أوراق قرارات هذه المحكمة؛ إذ أثبتت همزة القطع في كلمة (إستئناف) في كل ورقة من أوراقها، وهمزتها همزة وصل.

ومثل ذلك أيضاً في الكلمات: (إستخلاص، إنتخاب، إنتداب، إستغلال، إستقر، إرتضوا». القرار ٢٠١١/٦٠٢، استئناف معان ص١-٢، والمعروف أن همزة هذه الكلمات كلها همزة وصل وليست همزة قطع.

- **عدم معرفة رسم الهمزة المتطرفة المتصلة بالضمير والمسبوقة بألف ساكنة:**

مثل: «وهو المعيل الوحيد لزوجته وأبناءه ووالدته». القرار ٢٠١٠/٣٣٧، استئناف معان، ص١. والصواب: أبنائه.

ومثل: «فإن قضائها بإدانة الظنين». القرار ٢٠١٠/٤٣٧، استئناف معان، ص٣. والصواب: قضاءها.

ومثل: «إن بيع المسروقات أو شراؤها». القرار ٢٠٠٩/١١٢، استئناف معان، ص٣. والصواب: شراءها.

ومثل: «التي تمّ إجرائها». القرار ٤٥٦/٢٠٠٩، استئناف معان، ص١. والصواب: إجراؤها.

ومثل: «ورفض المشتكي إعطائه حقوقه». القرار ١١٠/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٣. والصواب: إعطاءه.

ومثل: «ما عدا خانة المبلغ الواجب استيفاءه». القرار ٦٥٦/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٣. والصواب: استيفاؤه.

والملاحظ أن الهمزة المتطرفة المتصلة بالضمير في الأمثلة السابقة جاءت بعد ألف ساكنة، ويخضع رسمها إلى القاعدة المعروفة، وهي أن ترسم على نبرة إذا جاءت مكسورة، وترسم على واو إذا جاءت مضمومة، وترسم على السطر إذا جاءت مفتوحة.

وكذلك الأمر إذا جاءت قبل الهمزة المتطرفة واو ساكنة مثل: «استخلصت على ضوؤها وقائع القضية». القرار ٤٠٠/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٤. والصواب: على ضوئها.

- **زيادة ألف بعد الواو الأصلية في آخر الفعل المضارع**، مثل: «وأرجوا إتاحة المجال لي ...». القرار ١٩٦٤/٢٠١٠، استئناف معان، ص١. والقرار ١٩٦٦/٢٠١٠، ص١، والصواب: أرجو؛ لأن الواو أصلية في الفعل، والألف الفارقة عادة ترسم بعد واو الجماعة المتصلة بالأفعال للتفريق بينها وبين الواو الأصلية.

- **عدم الميز بين التاء المربوطة، والهاء ضمير الغائب المذكر**، إذ يكثر إهمال أو إسقاط النقطتين فوق التاء المربوطة، مما يجعل الأمر مشكلاً في بعض النصوص، فنجد مثلاً الكلمات: (القطعه، بالإضافه، الأردنيه، الهاشميه، البزايعه، عقله، في الصفحة الأولى من القرار ١٨٣/٢٠١٠، من قرارات محكمة استئناف معان، وكذلك الأمر

في الصفحة الأولى من القرار ٢٠١١/٦٨٠، إذ وردت فيها الكلمات (المحاكمه، الطراونه، شحاده، العقبه، بالقضيه الحقوقيه، الفائده، باطله، الفرصه، مخالفه) دون وضع نقطتين على التاء المربوطة في كلتا الصفحتين. وهذا يكاد يصدق على الغالبية العظمى من قرارات محكمة استئناف معان، مما جعل نسبة الأخطاء الإملائية فيها عالية حسب ما جاء في الجدول (٣٤) السابق.

د- النحو والصرف

يجد الناظر في بعض قرارات محكمة استئناف معان أخطاء نحوية وصرفية، تسيء إلى منطوق أحكامها، وتغير في دلالات قراراتها، وتضعف صياغتها، مما يؤدي إلى الوقوع في الخطأ في أساسيات قواعد النحو العربي التي يتعلمها طلبة مرحلة التعليم العام، وتكاد تشمل هذه الأخطاء الغالبية العظمى من أبواب النحو العربي، وقد بلغت (٩٧٨) خطأ حسب ما جاء في الجدول (٣٤) السابق. وفيما يأتي نماذج من هذه الأخطاء على سبيل التمثيل لا الحصر.

١- العدد

تشيع في قرارات محكمة استئناف معان أخطاء في كتابة العدد وتمييزه تشير إلى أن القائمين على صياغة هذه القرارات يواجهون مشكلة نحوية تحتاج إلى معالجة جذرية سواء كانوا من كتبة محاضر جلسات المحكمة أو من القضاة الذين يوقعون على هذه المحاضر والقرارات، ولا يتنبهون إليها، ولا يحرصون على تنقيتها من هذه الشوائب والعيوب اللغوية. والأمثلة على ذلك كثيرة، واكتفى فريق العمل بإيراد نماذج دالة منها؛ لأن إيرادها جميعها يزيد في عدد صفحات الدراسة، ويجعل تكرارها مملاً. ومن ذلك

- عدم معرفة كتابة العدد المفرد.

مثل: «...والمتضمن حبس المستأنف تسعون يوماً». القرار ١٩٩/٢٠١٠، استئناف معان، ص١. والصواب: تسعين. ومنه: «لمدة تسعون يوماً». القرار نفسه. والصواب: تسعين.

ومنه أيضاً: «بمعرفة ثلاث خبراء». القرار ١٨٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٥. والصواب: ثلاثة.

ومثل: «قدم في هذه القضية ثلاث استئنافات». القرار ١٩٦٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص١. والصواب: ثلاثة.

ومثل: «سنة وأربع أشهر». القرار ١٩٦٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٧، والصواب: أربعة.

ومنه: «وثلاثة قطع زجاجية». القرار ٨٩٣/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٢. والصواب: ثلاث.

ومنه: «حوالي مئة وخمسون إلى مائتي شجرة». القرار ١٨٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٧. والصواب: خمسين.

- عدم معرفة كتابة العدد الترتيبي والتركيبي، مثل: «بحدود الساعة الحادية عشر ليلاً». القرار ١٨٧٥/٢٠١٠، استئناف معان، ص٤. والصواب: عشرة.

ومثل: «كون المستأنف حدثاً في السابعة عشر من عمره». القرار ١٧٠٥/٢٠١٠، استئناف معان، والصواب: عشرة.

ومنه: «لم يشاهدها منذ خمسة عشر سنة». القرار ٤٢/٢٠١٠، استئناف معان، ص٥. والصواب: خمس عشرة.

- **عدم اتباع المعطوف للمعطوف عليه**، مثل: «موقعة من واحد وعشرون طبيباً». القرار ٢٠١٠/١٠٥، استئناف معان، ص٤. والصواب: وعشرين.

ومنه: «أنه اختلس مبلغ ماية واثنان وسبعون دينار». القرار ٢٠٠٩/٦٥٦، استئناف معان، ص٣. والصواب: مئة واثنين وسبعين ديناراً.

ومنه: «الزام الجهة المدعى عليها بدفع مبلغ عشرة آلاف وثمانمائة وثمانية وثلاثون دينار». القرار ٢٠١١/٣٦٠، استئناف معان، ص١. والصواب: وثلاثين ديناراً.

ويلاحظ الخطأ في حركة تمييز العدد، فقد جاء في المثالين مرفوعاً وحقه النصب في كليهما، ومثل ذلك كثير في نصوص هذه القرارات.

٢- رفع المنصوبات

المنصوبات في العربية تكون منصوبة بعلامات إعراب أصلية أو فرعية أو مقدرة، وقد جاء بعضها في قرارات محكمة استئناف معان مرفوعاً، وفيما يأتي نماذج من ذلك:

أ- رفع المفعول به

الأصل أن يكون المفعول به منصوباً بعلامة الإعراب الأصلية الفتحة أو تنوين الفتح، وقد ينصب بعلامات إعراب فرعية أو مقدرة على آخره أو يكون مصدراً مؤولاً في محل نصب مفعول به، غير أن الناظر في بعض قرارات محكمة استئناف معان يجد مخالفة واضحة في قاعدة إعراب المفعول به، فيجده جاء مرفوعاً بتنوين الضم، مثل: «وسرقت مبلغ من النقود». القرار ٢٠١٠/٣٣٧، استئناف معان، ص٢. والصواب: مبلغاً.

ومنه: «اعتبار المخطط الكروكي المقدم من الخبراء جزء لا يتجزأ من هذا القرار»، القرار ٢٠١٠/١٨٣، استئناف معان، ص١، والصواب: جزءاً.

ومنه: «يعني أن واضع اليد ينشئ مركز له». القرار ١٨٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٣. والصواب: مركزاً.

ومنه: «أن جميع الأراضي غير المسجلة تعتبر موات». القرار ١٨٣/٢٠١٠، ص٣. والصواب: مواتاً.

ومثل: «لو كنت أملك سلاح ناري لقتلت المشتكي». القرار ١٠٦/٢٠١٠، استئناف معان، ص١. والصواب: سلاحاً نارياً.

ومثل: «يعمل مراسل في محكمة بداية العقبة». القرار ١٧٢٨/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢، والصواب: مراسلاً.

ومثل ذلك: «يعمل سائق... يعمل نجار...» القرار ٣٣١/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٢. والصواب: سائقاً... نجاراً.

ومثل: «وشاهد المشتكى عليه سند...». القرار ١٨٧٥/٢٠١٠، استئناف معان، ص٤، والصواب: سنداً. والملاحظ من الجملة أن رفع المفعول به يؤدي إلى غموض وإبهام مؤداه أن سنداً يعد بدلاً من المشتكى عليه وليس الشخص الذي وقعت عين المشتكى عليه، ولذا يتساءل القارئ هل المشتكى عليه هو سند نفسه أو أنه الشخص الذي شاهده المشتكى عليه؟!!

ومنه: «مما لا يدع مجال للشك». القرار ١٩٥٤/٢٠١٠، استئناف معان، ص١. والصواب: مجالاً.

ومنه: «وسلم الظنين للمشتكي أرباح عن الأشهر الثلاثة الأولى». القرار ٤٣٧/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: أرباحاً.

ومثل: «وحرر له الظنين شيك مقابل هذا المبلغ...». القرار ٤٣٧/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: شيكاً.

ومثل: «يملك كشك». القرار ١٥٢/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٢، والصواب: كشكاً.

ومثل: «يشكل بحد ذاته نوع من أنواع الاعتداء». القرار ٤٣٧/٢٠١٠، ص٣. والصواب: نوعاً.

ومنه: «وجدت موقع البرج محدد...». القرار ٤٠٠/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٦. والصواب: محدداً.

ومنه: «وجدت عمال وافدين». القرار ٣٣٢/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: عمالاً.

ومثل: «وطلبت منه تصريح...». القرار نفسه، ص٢. والصواب: تصريحاً.

ومثل: «يجعل من أوراقها وشهاداتها أوراق خاصة». القرار ٢٥٠/٢٠١١. استئناف معان، ص٣. والصواب: أوراقاً.

ومنه: «لم نجد له أثر». القرار ٨٨/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٣. والصواب: أثراً.

ومنه: «أن المشتكى عليه داود عرض عليه كيس». القرار ٩٨/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٣. والصواب: كيساً.

ومنه: «يملك منزل مهجور مؤلف...». القرار ٣٣١/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٢. والصواب: منزلاً مهجوراً مؤلفاً.

ومثله: «تشكل دليل قانوني مقنع...». القرار ١١٠/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٥، والصواب: دليلاً قانونياً مقنعاً».

وقد يرفع المفعول به بالواو، مثل: «جاء قرار المحكمة قد حرم المستأنفون...» القرار ١٨٤/٢٠١٠، استئناف معان، ص١، والصواب: المستأنفين.

وقد لا تراعي القرارات نصب المفعول به لمصدر الفعل بعد أن استكمل شروط عمله، مثل: «بإصدارها قرار متناقضاً». القرار ٧٥١/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٢. والصواب: قراراً؛ لأنه مفعول به للمصدر إصدار الذي أضيف إلى الضمير.

ب- رفع خبر كان وخبر مصدرها

مثل: «وكان المتوفى أحمد موجود على البرج...». القرار ٤٠٠/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٤. والصواب: موجوداً.

ومثل: «التي كانت نقص على الشركة». القرار ١٠٤٨/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٥. والصواب: نقصاً.

ومثل: «والمنزل كان مسكون سابقاً». القرار ٣٢١/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٢، والصواب: مسكوناً.

ومثل: «لم أكن موجود». القرار ٣٢١/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٢، والصواب: موجوداً.

ومثل: «وكان المتهم موجود». القرار نفسه. والصواب: موجوداً.

ومثل: «لم يكن الظنين موجود». القرار ١١٠/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٣. والصواب: موجوداً.

ومثل: «وكان سابقاً مشغول». القرار ٣٢١/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٢. والصواب: مشغولاً.

ومثل: «وأنه كان حريص». القرار نفسه، ص٤. والصواب: حريصاً.

ومثل: «لا يصح لأن يكون أساس لترتيب المسؤولية الجزائية». القرار ٢٠١٠/٣٣٧، استئناف معان، ص٣. والصواب: أساساً.

ومثل: «بأن ابن المدعى عليه... كان مستأجر لهذا المنزل». القرار ٢٠١١/٣٨٥. والصواب: مستأجراً.

ومثال رفع خبر مصدر كان بعد أن استوفى شروطه: «كونه عنصر من عناصر المشاجرة». القرار ٢٠٠٨/٥١٩، استئناف معان، ص٢. والصواب: عنصراً.

ومنه رفع خبر لا زال، مثل: «لا زال التحقيق جاري». القرار ٢٠٠٨/٣٤٩، استئناف معان، ص١. والصواب: جارياً.

ومنه رفع خبر لا يزال، مثل: اعترف بذلك ولا يزال موقوف». القرار ٢٠١١/٣٢٢، استئناف معان، ص١. والصواب: موقوفاً.

ج- رفع اسم إن

مثل: «وأن للمنزل باب خلفي...». القرار ٢٠٠٨/١١٨٨، استئناف معان، ص٤. والصواب: باباً خلفياً.

مثل: «بأن لديهما محل...». القرار ٢٠٠٨/١٥٢٢، استئناف معان، ص٣. والصواب: محلاً.

ومثل: «حيث إن المستأنفون هم من سكان مدينة معان». القرار ٢٠١٠/١٨٤، استئناف معان، ص١. والصواب: المستأنفين.

ومثل: «ما يفيد أن شخص آخر شاهده...». القرار ٢٠١٠/١٧٨٥، استئناف

معان، ص٢. والصواب شخصاً.

ومثله: «نجد أن المدعيان...». القرار ٢٠١١/٣٦٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: المدعيين.

ومثله: «باعتبار أن كل منهما خسر استئنافه». القرار ٢٠١٠/١٦٩٥، استئناف معان، ص٥. والصواب: أن كلاً منهما...

ومثله: «أن هناك جهاز خلوي...». القرار ٢٠١١/٢٤٥، استئناف معان، ص٣. والصواب: جهازاً خلوياً.

د- عدم الالتزام بقواعد إعراب التوابع (العطف، والنعت، والبدل، والتوكيد)، من المعروف أن هذه التوابع تتبع المتبوع في إعرابه غير أننا نجد في قرارات محكمة استئناف معان نصوصاً لم تلتزم بذلك، ومنها:

العطف

مثل: «يدعي أن لديه بينات ودفوع». القرار ٢٠١٠/٤١، استئناف معان، ص١، والصواب: ودفوعاً، لأنها معطوفة على اسم إن المنصوب بتنوين الكسرة عوضاً عن الفتحة. لأنه جمع مؤنث سالم.

البدل

مثل: «نجد أن الجهة المستدعى ضدها (المدعون) قد أقاموا الدعوى...» القرار ٢٠١١/٣٦٩، استئناف معان، ص٣. والصواب: المدعين.

ومثل: «إن الطفل محمد...». القرار ٢٠١١/٦٥٠، استئناف معان، ص١، والصواب: محمداً.

ومثل: «إن المستأنف ضده مراد...». القرار ٢٠١١/٢٤٥، استئناف معان، ص١. والصواب: مراداً.

النعت

مثل: «أن تراعي أمراً مهم». القرار ٢٠٠٨/٤٠٠، استئناف معان، ص١. والصواب: مهماً.

هـ- رفع الحال

مثل: «جاء قرار المحكمة مخالف...». القرار ٢٠٠٨/٥٩٠، استئناف معان، ص١. والصواب: مخالفاً.

ومثل: «وتركه حر...». القرار ٢٠١٠/٤٣٨، استئناف معان، ص٢. والصواب: حراً.

ز- رفع المستثنى التام الموجب

مثل: «بحدود الساعة السادسة إلا ربع». القرار ٢٠١١/٦٠٨، استئناف معان، ص٤. والصواب: إلا ربعاً.

٣- نصب المرفوعات

إن الناظر في بعض نصوص قرارات محكمة استئناف معان يجد تجاوزات واضحة في قواعد العربية، ومنها نصب الأسماء التي من حقها الرفع وفق السياق الواردة فيه، مما يؤثر في مستوى صياغتها ودلالاتها ومضامينها. ومن ذلك:

أ- نصب المبتدأ

المبتدأ في العربية حقه الرفع، وقد جاء في بعض قرارات محكمة استئناف معان

منصوباً، مثل: «وبداخل المركبة علبتين زيت محرك». القرار ٢٠١٠/٣٣٧، استئناف معان، ص٣. والصواب: علبتا. كما يلاحظ عدم حذف نون المثنى لكونه مضافاً إلى اسم بعده وفق القاعدة التي تنص على أنه تحذف نون المثنى إذا أضيف إلى اسم ظاهر أو ضمير.

ب- نصب خبر المبتدأ

مثل: «وهذا السبب على ضوء ما أشرنا إليه حرياً بالرد». القرار ٢٠٠٨/٧٥١، استئناف معان، ص٥. والصواب: حري.

ومثل: «لا يعني أن المستأنف عليهما هما اللذين كانا مع المشتكى عليه». القرار ٢٠٠٩/٩٩، استئناف معان، ص٣. والصواب: اللذان.

ومثل: «قيمتها دينارين». القرار ٢٠٠٩/٦٥٦، استئناف معان، ص٣. والصواب: ديناران.

ومثل: «وهذا السبب غير وارد حقيقياً بالرد». القرار ٢٠٠٩/٩٩، استئناف معان، ص١. والصواب: وحقيقي لأنه خبر لمبتدأ محذوف، وتقدير الجملة، وهو حقيقي بالرد، وبذلك يستقيم معنى العبارة.

ج- نصب اسم كان وأخواتها

مثل: «وكان بداخلها شخصين». القرار ٢٠٠٨/٦٧٦، استئناف معان، ص٢. والصواب. شخصان.

ومثل: «ليس له سنداً في القانون». القرار ٢٠١١/٣٦٦، استئناف معان، ص٤، والصواب: سند.

د- نصب خبر إن

مثل: «وجاء فيه أن القطعتين موضوع هذه الدعوى مستغلتين...». القرار ٢٠١٠/١٨٣، والصواب: مستغلتان.

ومنه: «وأن المبالغ التي قدرها الخبراء مبالغاً فيها». القرار ٢٠١١/٣٦٠. استئناف معان، ص٣. والصواب: مبالغ فيها.

ومثل: «حيث أنه موقوفاً...». القرار ٢٠١١/٢٠٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: موقوف.

ومنه: «إن قرارها واقعاً في محله». القرار ٢٠٠٨/٧٥٨، استئناف معان، ص٤. والصواب: واقع.

هـ- نصب الفاعل ونائبه

مثل: «حيث تمكن المتهمين...». القرار ٢٠٠٨/١٥٢٢، استئناف معان، ص٢. والصواب: المتهمون حسب السياق.

ومنه: «أنه يوجد لديه بابين قديمين». القرار ٢٠٠٩/٣٢١، استئناف معان، ص٢. والصواب: بابان قديمان.

ومنه: «وتعرف المشتكيين... وقام المتهمين...». القرار ٢٠١١/٦٠٨، استئناف معان، ص٥. والصواب: المشتكيان... المتهمان.

ومنه: «فات عليه كسباً محققاً..» القرار ٢٠٠٨/٧٥٩، استئناف معان، ص٣. والصواب: كسب محقق.

ومنه: «أن يقدم المدعين ما يثبت...». القرار ٢٠١٠/١٦٩٣، استئناف معان،

ص١. والصواب: المدعون.

و- نصب المعطوف على المعطوف عليه المرفوع

مثل: «والمنزل له باب جديد، وبابين خشب». القرار ٢٠٠٩/٣٢١، استئناف معان، ص٣. والصواب: وبابا خشب. ويلاحظ عدم حذف النون من المثنى عند الإضافة.

ومن ذلك نصب نائب الفاعل، مثل: «قُدِّم في هذه القضية استئنافين». القرار ٢٠١١/٦٠٨، استئناف معان، ص١. والصواب: استئنافان.

ز- عدم الميز بين الاسم المقصور والاسم المنقوص

مثل: «أعرف المتوفي بحكم الزمالة». القرار ٢٠٠٨/٤٠٠، استئناف معان، ص٤. وتكرر هذا الخطأ في الصفحة نفسها أربع مرات، وفي الصفحة التي بعدها ثماني مرات. والصواب: المتوفى.

ح- عدم الميز بين المذكر والمؤنث والمثنى والجمع

ترد استعمالات في بعض قرارات محكمة استئناف معان، تخالف قواعد التذكير والتأنيث، مثل: «في إحدى مراكز الإصلاح». القرار ٢٠١١/١، استئناف معان، ص٤. والصواب: أحد.

ومثل: «أن القطعتين محاطة بالأسلاك الشائكة». القرار ٢٠١٠/١٨٣، استئناف معان، ص٨. والصواب: محاطتان.

ط- عدم الالتزام بقاعدة الفعل المضارع المعتل المجزوم

من المعروف أن الفعل المضارع المعتل المجزوم يجزم بحذف حرف العلة من

آخره، غير أن هذا لم يلتزم به في بعض قرارات محكمة استئناف معان، ومن ذلك:

«ولم تأتي بالاستناد للمشاهدة». القرار ١٧٨٥/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: لم تأت.

ومثل: «لم تراعي...». القرار ٤٠٠/٢٠٠٨، استئناف معان، ص١. والصواب: لم تراع.

ومنه: «ولم يبقى موقوفاً». القرار ١٦٤٢/٢٠١٠، استئناف معان، ص١. والصواب: لم يبق.

ومثل: «عقد الايجار موضوع الدعوى لم يستوفي عن رسم الطوابع». القرار ١٧٨/٢٠٠٩، استئناف معان، ص٢. والصواب: يستوف. ويلاحظ في العبارة ورود حرف الجر (عن) حشواً وزيادة أخلت بالمعنى المقصود.

ومن هذا القبيل عدم مراعاة التقاء حرفين ساكنين في الفعل أحدهما حرف لين أو مدّ، مثل: «إذا لم يقوم». القرار ٦٠٨/٢٠١١، استئناف معان، ص٤. والصواب: لم يقم، حذفت الواو لالتقاء الساكنين.

٤- رفع المجرورات أو نصبها

يجد المدقق في نصوص بعض قرارات محكمة استئناف معان تجاوزات نحوية في التعامل مع الأسماء المجرورة، ومن ذلك:

أ- رفع المضاف إليه المجرور:

مثل: «على إقرار المشتكيان... ببراءة المشتكيان...»، القرار ١١٨٨/٢٠٠٨، استئناف معان، ص١. والصواب: المشتكيين.

ومثل: «يبعد عن منزله بحدود ثلاثون متراً». القرار ٢٠٠٩/٣٢١، استئناف معان، ص٢. والصواب: ثلاثين.

ومثل: «غير موجودان». القرار ٢٠٠٩/٣٢١، استئناف معان، ص٣. والصواب: غير موجودين.

ومثله: «لا يرد دعوى المستأنفون». القرار ٢٠١٠/١٨٤، استئناف معان، ص١. والصواب: المستأنفين.

ومثله: «لم يبين أسماء المشتكون». القرار ٢٠١١/٣٣١، استئناف معان، ص٢. والصواب: المشتكين.

ومثله: «والمتضمن اعتراض المستأنفون». القرار ٢٠١٠/١٨٤، استئناف معان، ص١. والصواب: المستأنفين.

ومثله: «المتضمن براءة المتهمان». القرار ٢٠٠٩/٩٩، استئناف معان، ص١. والصواب: المتهمين.

ومثله: «ولكون المدعيان المستأنف عليهما لم يتقدما بطعن القرار». القرار ٢٠١١/٣٦٠، استئناف معان، ص٣. والصواب: المدعيين.

ب- رفع المجرور بحرف جر ونصبه

مثل: «اشتمل على عرضاً للوقائع». القرار ٢٠١١/٦٠٨، استئناف معان، ص٧. والصواب: عرض.

ومثل: «يخلو من أية وكالة للمحاميان». القرار ٢٠١٠/١٨٣، استئناف معان، ص٢. والصواب: للمحاميين.

ومثله: «ومن المستأنفان». القرار ٢٠٠٨/٤٠٠، استئناف معان، ص٢. والصواب المستأنفين.

ومنه رفع الاسم المعطوف على معطوف عليه مجرور، مثل: «يجب ألا تقل عن ست وثلاثون سنة». القرار ٢٠١٠/١٨٣، استئناف معان، ص٢. والصواب: ثلاثين.

ومنه نصب النعت ومنعوته مجرور، مثل: «استناداً إلى تبليغ موافقاً للأصول»، القرار ٢٠٠٩/١١٢، استئناف معان، ص٢. والصواب: موافق.

٥- استعمال الضمائر

وردت في بعض قرارات محكمة استئناف معان استعمالات خاطئة للضمائر، منها:

- استعمال ضمير المفرد المذكر الغائب محل ضمير المؤنث المفرد الغائب، مثل: «بأن قطعة الأرض المعترض عليه...». القرار ٢٠١٠/١٨٣، استئناف معان، ص٣. والصواب: عليها.

- استعمال ضمير الجمع محل ضمير المثنى

مثل: «أن المستأنف والمستأنف ضده كان آخر تعامل بينهم بتاريخ ١٩٩١/ / القرار ٢٠١١/٣٦٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: بينهما.

- استعمال ضمير المؤنث المفرد الغائب محل ضمير المذكر المثنى

مثل: «لم يثبت المستأنف ضدهما دعواها». القرار ٢٠١١/٣٦٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: دعواهما.

٦- عدم الالتزام بقاعدة الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر

من المعروف أن الاسم المنقوص إذا جاء مجروراً أو مرفوعاً، ولم يكن معرفاً أو مضافاً فإنه تحذف منه الياء ويعوض عنها بتنوين الكسر، إلا أن هذه القاعدة لم يلتزم بها في بعض نصوص قرارات محكمة استئناف معان، إذ نجد خروجاً عليها، مثل: «إن المجني عليه هو محامي». القرار ٤٣٨/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: محام، لأنه مرفوع.

ومثل: «الاعتداء بالضَّرب على محامي». القرار نفسه، ص٢. والصواب: محامٍ، لأنه مجرور بحرف الجر.

ومثله: «الاعتداء على قاضي». القرار نفسه، ص٣. والصواب: قاضٍ.

ومثله: «وتحقير محامي». القرار نفسه، والصواب: محام، لأنه مجرور بالإضافة.

ومنه: «وكان ذلك بصوت عالي». القرار ١٦٣٧/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: عالٍ، لأنه مجرور لكونه صفة لموصوف مجرور.

ومثله: «جرم توجيه كلام منافي للحياء». القرار ١٨٧٥/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: منافٍ.

ومنه: «يعمل بتصريح عمل منتهي». القرار ٣٣٢/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. والصواب: منتهٍ.

ومنه: «وشاهدا أنه خالي من الأثاث». القرار ١١٨٨/٢٠٠٨، استئناف معان، ص٤. والصواب: خالٍ.

ومنه: «دون داعي». القرار ١٧٦٥/٢٠٠٨، استئناف معان، ص١. والصواب: داعٍ.

- عدم الالتزام بقاعدة إعراب الأفعال الخمسة

من المعروف أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، إلا أنك قد تعثر على مخالفة لهذه القاعدة في بعض نصوص قرارات محكمة استئناف معان، مثل: «وأن سببي الاستئناف لا يردا عليه». القرار ٢٠٠٨/١٥٢٢، استئناف معان، ص٣. والصواب: لا يردان، لأن الفعل من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون.

ومثله: «أنهم لا يعرفوا فيما إذا كان المستأنف قد تسبب بإيذاء الطفل». القرار ٢٠١١/٦٥٠، استئناف معان، ص٣. والصواب: لا يعرفون.

ومثله: «باعتبارهم يمثلوا جهة واحدة». القرار ٢٠٠٨/٨٨٨، استئناف معان، ص٦. والصواب: يمثلون.

- إدخال حرف الجر على كلمة وحده

كلمة وحده تستعمل لبيان الحال، وإدخال حرف الجر اللام عليها فيه مخالفة نحوية، ولذلك يجب أن تخلو من دخول حرف الجر عليها، غير أننا نجد أن بعض قرارات محكمة استئناف معان قد استعملت حرف الجر معها، وذلك مثل: «كان المتهم لوحده». القرار ٢٠٠٨/٧٦٥، محكمة استئناف معان، ص٥. والصواب: وحده. ويكثر مثل هذا في قرارات المحاكم عامة.

- عدم مراعاة مطابقة الصفة للموصوف في التثنية:

مثل: «وأن القطعتين محاطة بالأسلاك الشائكة». القرار ٢٠١٠/١٨٣، استئناف معان، ص٨. والصواب: محاطتان...

أما الأخطاء الصرفية فقليلة قياساً إلى الأخطاء النحوية، فقد يجد القارئ عدم

التفريق بين صيغ الجموع، مثل: «والمتضمن الحبس ستة شهور». القرار ٣٣٧/٢٠١٠، استئناف معان، ص١. والصواب: ستة أشهر، لأن وزن فعول جمع تكسير يدل على الكثرة أما وزن أفعل فهو جمع تكسير يدل على القلة، وهو المقصود في العبارة.

ومنه: «وحيث أن الإقالة في حق العاقدين». القرار ٣٢٢/٢٠١١، استئناف معان، ص١. والصواب: المتعاقدين، لأن تعاقد على وزن تفاعل تفيد المشاركة بين اثنين أو أكثر، واسم الفاعل منها متعاقد، وهو المقصود في العبارة، أما العاقد فهو اسم الفاعل من الفعل عقد، وليس هو المقصود في العبارة.

وفي ضوء ما أشرنا إليه سابقاً فإنه يمكن القول إن الأخطاء النحوية الواردة في قرارات محكمة استئناف معان تشمل الغالبية العظمى من قواعد اللغة العربية، وانطلاقاً من ذلك فإن هذه القرارات تواجه مشكلة نحوية تحتاج إلى حل، وسنعرض لذلك في نتائج الدراسة وتوصياتها.

هـ- الصياغة

الصياغة القانونية ذات المستوى الأسلوبي الرفيع مطلب أساسي لقرارات المحاكم بعامة، ولذا فإنها تحتاج إلى أن يتمتع من يصوغها بمعرفة ذات مستوى عال بمنظومة اللغة العربية جميعها (طباعة وإملاء وترقيماً ونحواً وصرفاً وصياغة) فهل هذا متوافر في قرارات محكمة استئناف معان؟!!

إن الناظر في بعض نصوصها لا يجد ما يسعفه لأن يجيب بالإيجاب، إذ إنه يواجه صياغات فيها تجاوزات على عناصر هذه المنظومة في إملائها وترقيمها ونحوها وصرفها وأسلوبها وطباعتها، تجعله يذهب إلى القول إن نصوص هذه القرارات تواجه مشكلة في صياغتها القانونية، ويتأكد له ذلك عندما ينظر في الجدول (٣٤) السابق، إذ يجد في خانة الصياغة وفي درجة الرضى عنها أرقاماً عالية تشير إلى عدم الرضى

عن هذه الصياغة، إذ بلغ مجموع أخطاء الصياغة (١٢٢٨) خطأ. ويمكن ذكر بعضها على النحو الآتي:

– إن الأخطاء الطباعية والإملائية والترقيم، والأخطاء النحوية والصرفية التي تضمنها الجدول (٣٤) السابق تشير إلى عيوب في الصياغة بشكلها العام، فالصياغة التي تمتلئ بالأخطاء الإملائية والنحوية وأخطاء الترقيم لا يمكن عدها صياغة سليمة ذات أسلوب جيد.

– إن الحروف في العربية تؤدي وظائف نحوية ودلالية في تركيب الجمل والعبارات، وأن الخروج على وظائفها ودلالاتها يمثل عيباً في الصياغة، وهذا ما يجده الناظر في قرارات محكمة استئناف معان، ومنها:

- استخدام حرف الجر في غير معناه

مثل: «المستأنف على استعداد على دفع ٢٥٪ من المبلغ». القرار ٢٠١٠/١٩٩، استئناف معان، ص١. والصواب: لدفع...». فحرف الجر اللام أقوى دلالة من حرف الجر (على) وأفصح صياغة في الدلالة على المعنى المقصود في العبارة.

ومنه: «وشطب اسم الخزينة عن هذا الجزء». القرار ٢٠١٠/٤٢، استئناف معان، ص١، والصواب: من.

ومثله: «الإفراج منه». القرار ٢٠٠٩/٨٧٦، استئناف معان، ص٢. والصواب: عنه.

- استخدام كلمة حيث

يكثر في نصوص قرارات محكمة استئناف معان استخدام لفظة حيث في غير معناها كثرة تؤدي إلى ضعف وركاكة في الصياغة، ولبس في الدلالة، مثل:

«وعليه وحيث تبلغ المستأنف الإخطار...» القرار رقم ١٩٩/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. ولا حاجة لذكر مزيد من الأمثلة فقد ذكرنا فيما مضى أمثلة على ذلك.

- استعمال كلمات غير دالة على المعنى المقصود

مثل: «برغم أنها جاءت متناقضة وغير مؤيدة لبعضها البعض ومهاترة وقاصرة...». القرار ١٨٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٢. إن استخدام كلمة مهاترة في هذا السياق غير دال وغير منسجم مع ما تضمنته العبارة من معنى، كما أنه يلاحظ أن في استخدام كلمة (برغم) خروجاً على المألوف، إذ إنها تستخدم هكذا: وعلى الرغم من... ويلاحظ أيضاً إدخال (ال) على بعض في غير ما جرت عليه العربية.

ومثل: «وتجد محكمتنا أن موضوع الإنذار العدلي يتصلب باستغلال المدعي عليه...». القرار ٣٦٦/٢٠١١، استئناف معان، ص٤. وجاءت كلمة يتصلب غير مناسبة ولا دالة على المعنى المقصود الذي يتطلبه السياق.

- إحلال الاسم الموصول المؤنث محل المذكر

مثل: «وبالتناوب أخطأت محكمة التسوية مع الاحترام بالقرار التي انتهت إليه». القرار ١٨٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٣. والصواب: الذي.

ومنه: «أخطأت المحكمة الموقرة بالقرار التي توصلت إليه». القرار ١٨٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٣. والصواب: الذي.

- إسقاط حرف جر من الجملة والمعنى يتطلبه

مثل: «مشيرين في الوقت ذاته أن الجهة المقترحة تقدمت...». القرار ١٨٣/٢٠١٠

استئناف معان، ص٦. والصواب: في الوقت ذاته إلى أن... لأن الفعل أشار ومشتقاته يتطلب حرف الجر (إلى) بعدها.

- استخدام التعبير (عبارة عن) في غير حاجة إليه

مثل: «وهذه البينة عبارة عن شهادة الشهود...». القرار ١٨٣/٢٠١٠، استئناف معان، ص٧. وهذا استعمال يشيع كثيراً في لغة الصحافة، وفي كتابات كثير من الكتاب والمثقفين.

- زيادة حرف في الجملة لا حاجة لها به

مثل: «كما ولم يرتض». القرار ١٠٥/٢٠١٠، استئناف معان، ص٥. والأفصح حذف الواو.

ومثل: «كما وأنها لم تبحث...». القرار السابق، استئناف معان، ص٥.

ومثل: «وقضت عليه عنها بالحبس». القرار ٢٢٠/٢٠١١، استئناف معان، ص٢.

والملاحظ أن عنها جاءت حشواً، وأخلت بتركيب الجملة.

- حذف بعض عناصر الجملة

مثل: «تكليفه دفع فرق الرسم مدار البحث بالذات بموجب على وخبر تبليغ موافق للأصول». القرار ٣٦/٢٠٠٩، محكمة استئناف معان، ص٢. وواضح أنه حذفت كلمات من الجملة أدت إلى لبس وغموض في مقصودها ومدلولها.

- استخدام لفظة (قِبَل) زيادة وحشواً، وبصورة لافتة للنظر في قرارات محكمة استئناف معان، مثل: «ولدى الطعن بهذا القرار استئنافاً من قِبل المعترضين».

القرار ٢٠١٠/١٨٣، استئناف معان، ص٤. فوجودها زيادة وحشو لا يضيف معنى جديداً للعبارة. وهذا يكثر في قرارات المحاكم جميعها، وغير مقصور على محكمة استئناف معان.

- الفصل بين المتلازمين فيما لا حاجة للعبارة إليه

مثل: «كون البينات وعلى الرغم من الاعتراض عليها وعدم قانونيتها، فهي تؤدي للنتيجة التي توصلت إليها المحكمة». القرار ٢٠١١/٣٨٥، استئناف معان، ص٤.

عدم الاعتناء بترتيب عناصر الجملة، مما يؤدي إلى ضعف وركاكة في صياغتها،

مثل: «وعما تقدم أن ولما كانت أقوال المشتكي تؤكد أنه لم يشاهد المشتكى عليه». القرار ٢٠١٠/١٧٨٥. استئناف معان، ص٢.

- استخدام أسلوب النفي بصورة لم تعرفه العربية

مثل: وهو يعلم أن لن ليس له حق التصرف فيه». القرار ٢٠٠٨/١٠٤٨، استئناف معان، ص٤. فالحرف لن له مدلوله في النفي، والفعل ليس له مدلوله في النفي.

- استخدام أسلوب التوكيد في غير ما جاءت به العربية

مثل: «بأنها ذاتها المسروقات...». القرار ٢٠١١/١، استئناف معان، ص٣. والصواب: بأنها المسروقات ذاتها. فالعربية جرت على أسلوب التوكيد، بأن يأتي التوكيد بعد المؤكد.

وخلاصة القول إن واقع اللغة العربية في قرارات محكمة استئناف معان يواجه

ضعفاً في الطباعة والترقيم والإملاء والنحو والصرف والصياغة، وأن هذا الضعف يؤثر سلباً على منطوق الحكم في قراراتها، ويجعل بعضها أميل إلى الغموض واللبس.

وإضافة إلى ما ذكرناه في الصياغة القانونية في قرارات المحاكم بأنواعها فيما سبق، فإننا نكرر القول: إنه يؤخذ على الصياغة القانونية فيها طول الجملة القانونية طولاً مبالغاً فيه، واعتماد تراكيب معقدة، وفيها تباعد بين أجزاء الجملة، يخل بتركيبها، ويلبس دلالاتها ومعانيها، كما أنها تميل إلى استخدام العبارات المفيدة للمعنى الواحد بإفراط لتقييد أجزاء معينة في الجملة أو لتقييد الجملة كلها، وازدحام الجملة عادة فيها بتفاصيل تجعل من الصعب اختراقها، والتوصل إلى العلاقات بين أجزائها.

الفصل الرابع
المقارنة بين نتائج دراسة واقع اللغة العربية
في قرارات المحاكم بأنواعها

إن المقارنة بين نتائج دراسة واقع اللغة العربية في قرارات محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف في كل من عمان وإربد ومعان تعتمد على عدد القرارات المشمولة بالدراسة، كما هو موضح في الجدول (٣٦) الآتي:

الجدول (٣٦)

عدد القرارات وعدد الصفحات وعدد الأخطاء ومعدل الأخطاء لكل قرار

وفق المحاكم المشمولة بالدراسة

		عدد القرارات	عدد الصفحات	نوع الخطأ	عدد الأخطاء	معدل الأخطاء/قرار	معدل الأخطاء/ صفحة
المحكمة	التمييز	١٦٧	١٠٦٨	طباعة	١٨٣	١,١٠	٠,١٧
				ترقيم	١١٠٦٧	٦٦,٢٧	١٠,٣٦
				إملاء	١٥٦٩	٩,٤٠	١,٤٧
				نحو وصرف	٥٨٨	٣,٥٢	٠,٥٥
				صياغة	١٥٥٠	٩,٢٨	١,٤٥
				الكلي	١٤٩٥٧	٨٩,٥٦	١٤,٠٠
	العدل العليا	١٤٢	٥٢٦	طباعة	٤٦٦	٣,٢٨	٠,٨٩
				ترقيم	٢٤٢٦	١٧,٠٨	٤,٦١
				إملاء	٤٣٢٤	٣٠,٤٥	٨,٢٢
				نحو وصرف	٢٤٠	١,٦٩	٠,٤٦
				صياغة	٦١٦	٤,٣٤	١,١٧
				الكلي	٨٠٧٢	٥٦,٨٥	١٥,٣٥
	الاستئناف	٨٥٧	٢٥٢٦	طباعة	١١٩٥	١,٣٩	٠,٤٧
				ترقيم	٢٦٥٥٤	٣٠,٩٨	١٠,٥١
				إملاء	٣٩٩٣٠	٤٦,٥٩	١٥,٨١
				نحو وصرف	٣١٦٥	٣,٦٩	١,٢٥
				صياغة	٣٣٥٦	٣,٩٢	١,٣٣
				الكلي	٧٤٢٠٠	٨٦,٥٨	٢٩,٣٧

إن عدد الأخطاء الكلي للقرار يعتمد على عدد صفحاته، وقد تفاوتت الأخطاء بين محكمة وأخرى، كما هو مبين في الجدول (٣٦) أعلاه.

ونظراً لأن القرارات ليست متساوية في عدد صفحاتها فإنه لا يجوز أن تجرى المقارنة دون أخذ عدد الصفحات بعين الاعتبار، غير أنه يمكن التحكم في ذلك بطريقتين: إما أن نقسم مجموع الأخطاء الكلي (لكل خطأ من الأخطاء اللغوية قيد الدراسة ولمجموع هذه الأخطاء) في كل قرار على عدد صفحاته، وبالتالي نحصل على معدلات الأخطاء لكل صفحة في القرار، وبناء على ذلك تجرى المقارنة، وإما أن يضاف إلى نموذج التحليل الإحصائي المستخدم متغير عدد الصفحات كمتغير مصاحب (Covariate Variable).

وتوخياً للدقة في مثل هذه المقارنات سوف نعتمد الأسلوب الأول. وستعتمد المقارنة بين معدلات الأخطاء في محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا، ومجموع القرارات في محكمة الاستئناف في عمان وإربد ومعان على الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات الأخطاء في محاكم التمييز، والعدل العليا، والاستئناف؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات أخطاء الطباعة في محاكم التمييز، والعدل العليا، والاستئناف؟

٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات أخطاء الترقيم في محاكم التمييز، والعدل العليا، والاستئناف؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات أخطاء الإملاء في محاكم التمييز، والعدل العليا، والاستئناف؟

٥- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات أخطاء النحو والصرف في محاكم التمييز، والعدل العليا، والاستئناف؟

ويتبين من الجدول (٣٧) الآتي التحليل الإحصائي للإجابة عن الأسئلة السابقة، إذ يعرض الجدول (٣٧) الأوساط الحسابية لمعدلات الأخطاء (معدل الخطأ في الصفحة الواحدة في القرار) لكل نوع من الأخطاء في كل محكمة، كما يوضح الشكل الذي يليه معدلات الأخطاء لكل صفحة في القرار حسب نوع الخطأ ونوع المحكمة.

الجدول (٣٧)

الأوساط الحسابية لمعدلات الأخطاء لكل نوع من الأخطاء في كل نوع محكمة.

		عدد القرارات	عدد الصفحات	نوع الخطأ	عدد الأخطاء	معدل الأخطاء/قرار	معدل الأخطاء/ صفحة
المحكمة	التمييز	١٦٧	١٠٦٨	طباعة	١٨٣	١,١٠	٠,١٧
				ترقيم	١١٠٦٧	٦٦,٢٧	١٠,٣٦
				إملاء	١٥٦٩	٩,٤٠	١,٤٧
				نحو وصرف	٥٨٨	٣,٥٢	٠,٥٥
				صياغة	١٥٥٠	٩,٢٨	١,٤٥
				الكلي	١٤٩٥٧	٨٩,٥٦	١٤,٠٠
	العدل العليا	١٤٢	٥٢٦	طباعة	٤٦٦	٣,٢٨	٠,٨٩
				ترقيم	٢٤٢٦	١٧,٠٨	٤,٦١
				إملاء	٤٣٢٤	٣٠,٤٥	٨,٢٢
				نحو وصرف	٢٤٠	١,٦٩	٠,٤٦
				صياغة	٦١٦	٤,٣٤	١,١٧
				الكلي	٨٠٧٢	٥٦,٨٥	١٥,٣٥
	الاستئناف	٨٥٧	٢٥٢٦	طباعة	١١٩٥	١,٣٩	٠,٤٧
				ترقيم	٢٦٥٥٤	٣٠,٩٨	١٠,٥١
				إملاء	٣٩٩٣٠	٤٦,٥٩	١٥,٨١
				نحو وصرف	٣١٦٥	٣,٦٩	١,٢٥
				صياغة	٣٣٥٦	٣,٩٢	١,٣٣
				الكلي	٧٤٢٠٠	٨٦,٥٨	٢٩,٣٧

الشكل (٦)

معدل الأخطاء لكل صفحة في القرار حسب نوع الخطأ ونوع المحكمة

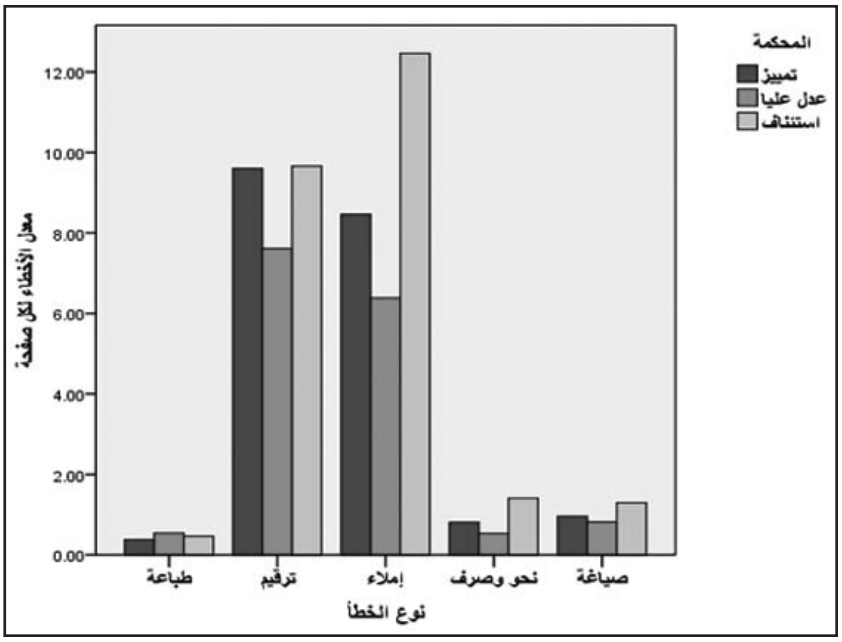

وتبين الجداول (٣٨-٤٣) تحليلاً إحصائياً يسمى نموذج تحليل معدلات بواسون للانحدار (Poisson Regression Model) لدراسة ما إذا كانت المحاكم تختلف فيما بينها في معدلات الأخطاء لكل نوع خطأ، وللمجموع الكلي للأخطاء.

فالجدول (٣٨) الآتي يبين تحليل بواسون لأخطاء الطباعة حسب نوع المحكمة، والشكل الذي يليه يبين معدلات أخطاء الطباعة في كل صفحة لكل قرار حسب نوع المحكمة.

الجدول (٣٨)

تحليل بواسون لأخطاء الطباعة حسب نوع المحكمة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	١٣٠,١٠٦	١	٠,٠٠٠
المحكمة	٩٥,٤١٠	٢	٠,٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I)المحكمة	(J)المحكمة	متوسط الفرق(I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التمييز	العدل العليا	-٠,٨٦٧٩[a]	٠,٠٨٥٣٤	١	٠,٠٠٠
	الاستئناف	-٠,٤٠٧٣[a]	٠,٠٣٣٤٣	١	٠,٠٠٠
العدل العليا	التمييز	٠,٨٦٧٩[a]	٠,٠٨٥٣٤	١	٠,٠٠٠
	الاستئناف	٠,٤٦٠٧[a]	٠,٠٨٥٥٨	١	٠,٠٠٠
الاستئناف	التمييز	٠,٤٠٧٣[a]	٠,٠٣٣٤٣	١	٠,٠٠٠
	العدل العليا	-٠,٤٦٠٧[a]	٠,٠٨٥٥٨	١	٠,٠٠٠

الشكل (٧)

معدل أخطاء الطباعة في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة

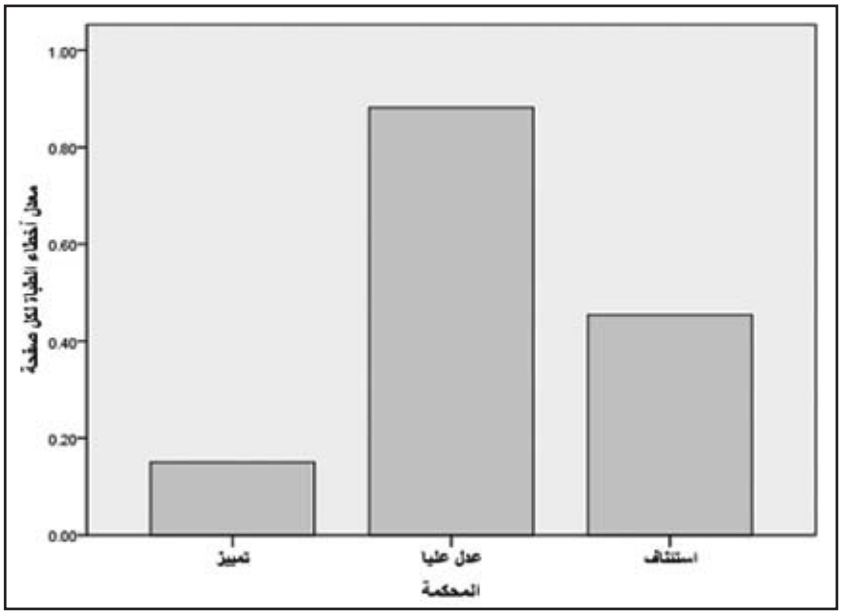

والجدول (٣٩) الآتي يبين تحليل بواسون لأخطاء الترقيم حسب نوع المحكمة، والشكل الذي يليه يبين معدل أخطاء الترقيم في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة.

الجدول (٣٩)

تحليل بواسون لأخطاء الترقيم حسب نوع المحكمة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	١٦٨٧٥,٩٨٨	١	٠,٠٠٠
المحكمة	٤٠٧,٣٧٢	٢	٠,٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) المحكمة	(J)المحكمة	متوسط الفرق(I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التمييز	العدل العليا	٦,١٩٩٩[a]	٠,٣٠٨٧١	١	٠,٠٠٠
	الاستئناف	٠,٦٣٢٠[a]	٠,٢٧٤٨٩	١	٠,٠٢٢
العدل العليا	التمييز	-٦,١٩٩٩[a]	٠,٣٠٨٧١	١	٠,٠٠٠
	الاستئناف	-٥,٥٦٧٩[a]	٠,٢٠٧٧٢	١	٠,٠٠٠
الاستئناف	التمييز	-٠,٦٣٢٠[a]	٠,٢٧٤٨٩	١	٠,٠٢٢
	العدل العليا	٥,٥٦٧٩[a]	٠,٢٠٧٧٢	١	٠,٠٠٠

الشكل (٨)

معدل أخطاء الترقيم في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة

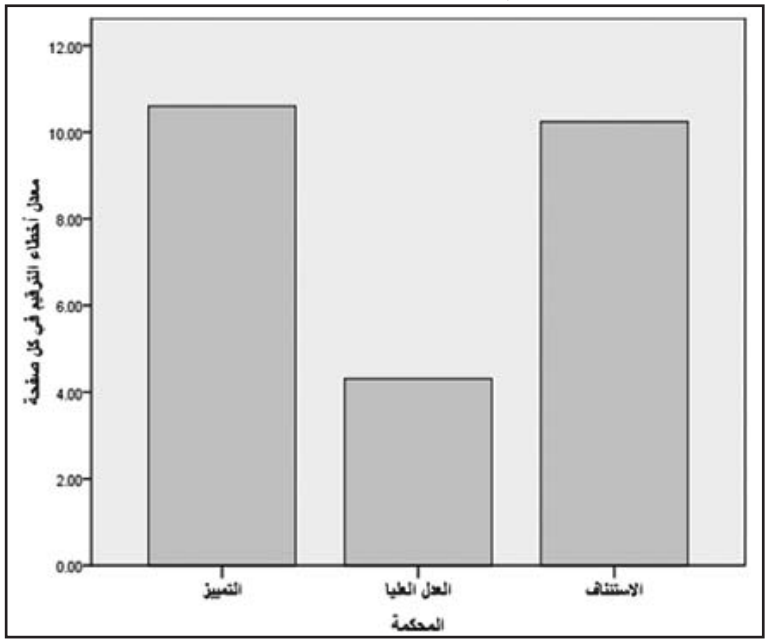

ويوضح الجدول (٤٠) الآتي تحليل بواسون لأخطاء الإملاء حسب نوع المحكمة، ويبين الشكل الذي يليه معدل أخطاء الإملاء في كل صفحة لكل قرار حسب نوع المحكمة.

الجدول (٤٠)

تحليل بواسون لأخطاء الإملاء حسب نوع المحكمة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٤٧٨٤,٤٤٠	١	٠,٠٠٠
المحكمة	١٥٣٦,٧٦٦	٢	٠,٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I)المحكمة	(J) المحكمة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
التمييز	العدل العليا	-٦,٤١٣٦[a]	٠,٢٥١٥٣	١	٠,٠٠٠
	الاستئناف	-١٢,٧٦٧١[a]	٠,١٥٧٦٠	١	٠,٠٠٠
العدل العليا	التمييز	٦,٤١٣٦[a]	٠,٢٥١٥٣	١	٠,٠٠٠
	الاستئناف	-٦,٣٥٣٥[a]	٠,٢٦٧٣٣	١	٠,٠٠٠
الاستئناف	التمييز	١٢,٧٦٧١[a]	٠,١٥٧٦٠	١	٠,٠٠٠
	العدل العليا	٦,٣٥٣٥[a]	٠,٢٦٧٣٣	١	٠,٠٠٠

الشكل (٩)

معدل أخطاء الإملاء في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة

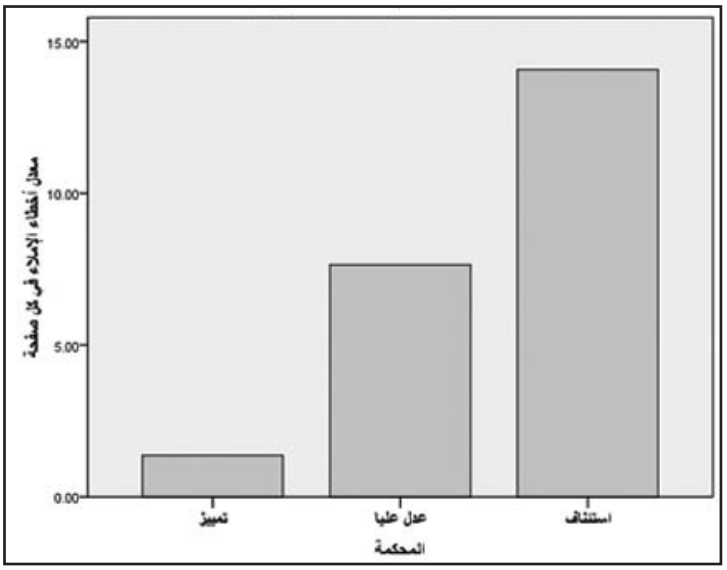

ويبين الجدول (٤١) الآتي تحليل بواسون لأخطاء النحو والصرف حسب نوع المحكمة، كما يبين الشكل الذي يليه معدل أخطاء النحو والصرف في كل صفحة لكل قرار حسب نوع المحكمة.

الجدول (٤١)

تحليل بواسون لأخطاء النحو والصرف حسب نوع المحكمة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٦٤,٣٧٣	١	٠,٠٠٠
المحكمة	٨٧,٠٨٨	٢	٠,٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I)المحكمة	(J)المحكمة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تمييز	العدل العليا	٠,٠٥٧٢	٠,٠٧٩٤٢	١	٠,٤٧١
	استئناف	-٠,٥٩١٢[a]	٠,٠٦٦١٤	١	٠,٠٠٠
العدل العليا	تمييز	-٠,٠٥٧٢	٠,٠٧٩٤٢	١	٠,٤٧١
	استئناف	-٠,٦٤٨٤[a]	٠,٠٦٧١٩	١	٠,٠٠٠
استئناف	تمييز	٠,٥٩١٢[a]	٠,٠٦٦١٤	١	٠,٠٠٠
	العدل العليا	٠,٦٤٨٤[a]	٠,٠٦٧١٩	١	٠,٠٠٠

الشكل (١٠)

معدل أخطاء النحو والصرف في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة

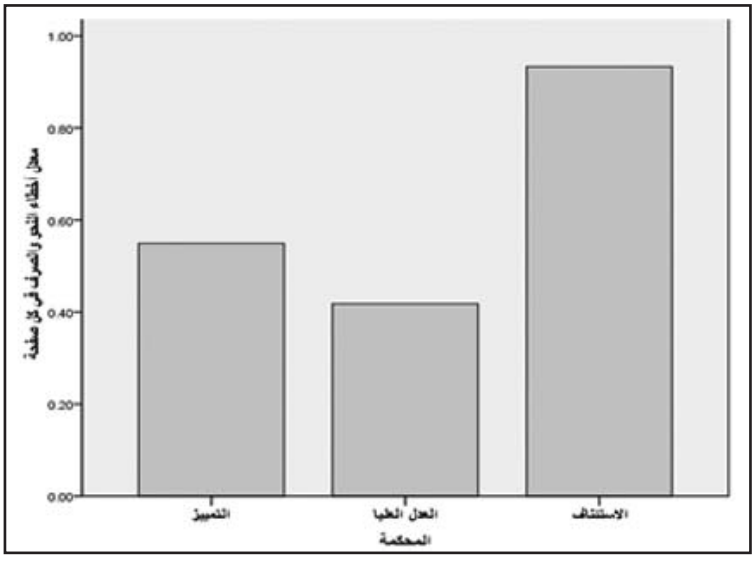

ويبين الجدول (٤٢) الآتي تحليل بواسون لأخطاء الصياغة حسب نوع المحكمة، كما يبين الشكل الذي يليه معدل أخطاء الصياغة في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة.

الجدول (٤٢)

تحليل بواسون لأخطاء الصياغة حسب نوع المحكمة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٦٤,٨٢٢	١	٠,٠٠٠
المحكمة	١١,٧٠٩	٢	٠,٠٠٣

ب) المقارنات البينية

(I)المحكمة	(J)المحكمة	متوسط الفرق(I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تمييز	العدل العليا	٠,٤٤٢١[a]	٠,١٣١٦٤	١	٠,٠٠١
	استئناف	٠,٢٥٥٠[a]	٠,١٠٤٥٣	١	٠,٠١٥
العدل العليا	تمييز	-٠,٤٤٢١[a]	٠,١٣١٦٤	١	٠,٠٠١
	استئناف	-٠,١٨٧١	٠,٠٩٧٣٠	١	٠,٠٥٤
استئناف	تمييز	-٠,٢٥٥٠[a]	٠,١٠٤٥٣	١	٠,٠١٥
	العدل العليا	٠,١٨٧١	٠,٠٩٧٣٠	١	٠,٠٥٤

الشكل (١١)

معدل أخطاء الصياغة في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة

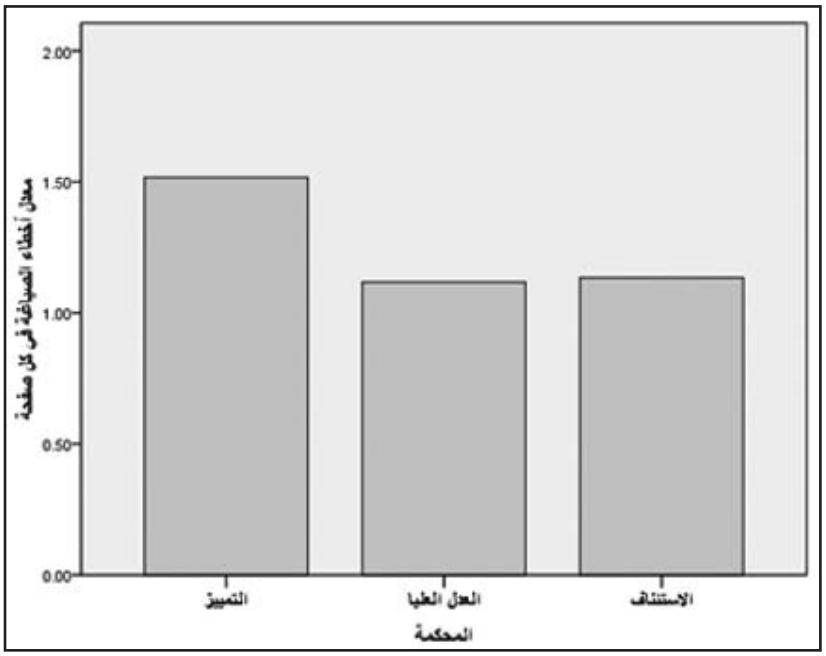

ويبين الجدول (٤٣) الآتي تحليل بواسون للأخطاء الكلية حسب نوع المحكمة، كما يوضح الشكل الذي يليه معدل الأخطاء الكلية في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة.

الجدول (٤٣)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية حسب نوع المحكمة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٧٨٠١٥,٢٠٤	١	٠,٠٠٠
المحكمة	١٤٣٢,٦٣٤	٢	٠,٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I)المحكمة	(J)المحكمة	متوسط الفرق(I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
تمييز	العدل العليا	-٠,٢٣٢٣	٠,٤٣٢٦٤	١	٠,٥٩١
	استئناف	-١٢,٤٥٨٣[a]	٠,٣٤١٢٠	١	٠,٠٠٠
العدل العليا	تمييز	٠,٢٣٢٣	٠,٤٣٢٦٤	١	٠,٥٩١
	استئناف	-١٢,٢٢٦٠[a]	٠,٣٦٤٧٨	١	٠,٠٠٠
استئناف	تمييز	١٢,٤٥٨٣[a]	٠,٣٤١٢٠	١	٠,٠٠٠
	العدل العليا	١٢,٢٢٦٠[a]	٠,٣٦٤٧٨	١	٠,٠٠٠

الشكل (١٢)

معدل الأخطاء الكلية في كل صفحة لكل قرار حسب المحكمة

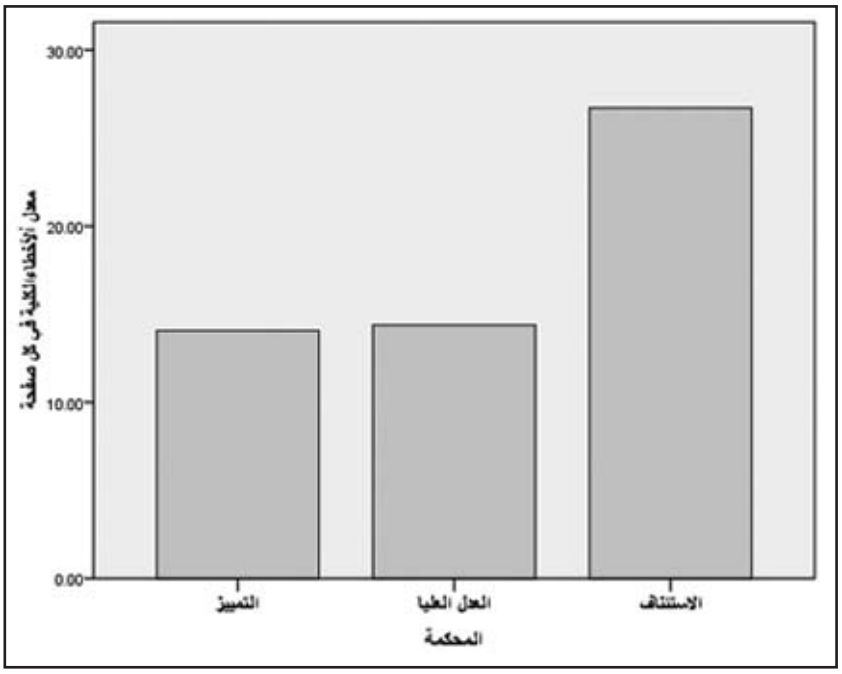

يمكن استنتاج ما يأتي من الجداول (٣٨-٤٣):

أ. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عالية بين المحاكم في أخطاء الطباعة (الجدول ٣٨ أ) وأخطاء الترقيم (الجدول ٣٩ أ) وأخطاء الإملاء (الجدول ٤٠ أ) وأخطاء النحو والصرف (الجدول ٤١ أ) وأخطاء الصياغة، (الجدول ٤٢ أ).

ب. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عالية بين المحاكم في الأخطاء الكلية، (الجدول ٤٣ أ).

ج. في أخطاء الترقيم توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كل نوعين من المحاكم، (الجدول ٣٩ ب).

د. في أخطاء النحو والصرف لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا، الجدول (٤١ ب).

هـ. في أخطاء الصياغة لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف، الجدول (٤٢ ب).

و. في الأخطاء الكلية لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين محكمة التمييز ومحكمة العدل العليا، الجدول (٤٣ ب).

الباب الثاني
واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه
في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية

تنمو اللغة وتزدهر بتقدم الأمة وازدهارها، وتتراجع وتضعف بتراجع الأمة وضعفها، غير أن العربية تبقى لغة حية متطورة خارج قانون التفتت والانحلال والاندثار الذي يحكم اللغات الأخرى جميعها، والنهوض بها ليس مسألة ثقافية، ولا مسألة فقهية قانونية قضائية، وإنما هي مسألة السيادة والأمن والإرث الحضاري، والمشروع النهضوي الشامل الذي يمكن أن يقود الأمة إلى الرقيّ.

وتنهض كليات الدراسات العليا في الجامعات الأردنية بمهمات جليلة، والرسائل المعدّة فيها يشرف عليها أساتذة علم القانون وفقهاؤه، وهم أصحاب خبرة في قضايا الرسائل العلمية وموضوعاتها، وخبرة في الصياغة القانونية، وأكثر القائمين على هذه الرسائل يؤمن بأنَّ الصياغة القانونية للرسائل الجامعية (بوساطة اللغة العربية) يضمن انتشار اللغة الفصيحة، ويعلي شأنها، ويرسّخ الهوية والانتماء للأمة؛ لذلك جاءت كل الرسائل العلمية في كليات الحقوق بصياغة عربية فصيحه، وليس فيها رسالة واحدة بلغة أجنبية.

وإيماناً من اللجنة الأردنية للنهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة بأهمية الرسائل العلمية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، وتقديراً لقيمتها في المجالين: العلمي واللغوي فقد رأت أن تكلّف فريقاً متخصصاً القيام بدراسة ميدانية إحصائية تحليلية لواقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة.

ويدرس هذا الباب واقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية من خلال عينات من الرسائل الجامعية المجازة من جامعات أردنية مختلفة. فعينة الدراسة تتكون من ٦٠ رسالة جامعية من الجامعات الأردنية، توزعت بين رسائل دكتوراه بواقع ١١ رسالة وبنسبة (١٨٪)، ورسائل ماجستير بواقع ٤٩ رسالة وبنسبة (٨٢٪). واختيرت عينة مقدارها ١٠٪ من مجموع صفحات الرسالة لغرض رصد

الأخطاء اللغوية فيها. والجدول (٤٤) يمثل عدد صفحات العينة في كل رسالة، ومنه يتبين أن مجموع الصفحات التي تمت دراستها هو ٩١٧ صفحة، منها ٢٢٤ صفحة وبنسبة (٢٤٪) من رسائل دكتوراه، والباقي (٦٩٣) صفحة وبنسبة (٧٦٪) من رسائل ماجستير. كما يبين الجدول (٤٤) عدد صفحات الرسائل في الجامعات قيد الدراسة حسب نوع الرسالة:

واقتصرت عينة الدراسة على الجامعات الرسمية التي تحتوي كليات حقوق، وعددها أربع جامعات رسمية هي:

- الجامعة الأردنية
- جامعة اليرموك
- جامعة مؤتة
- جامعة آل البيت

وعلى جامعتين خاصتين هما:

- جامعة عمان العربية للدراسات العليا
- جامعة الإسراء

وذلك للفترة الزمنية من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١١م.

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي الإحصائي لعينة عشوائية من رسائل الماجستير والدكتوراه في (ست جامعات) أردنية للفترة

من ٢٠٠٨م إلى ٢٠١١م، وكانت العينة المنتخبة تمثّل كسر معاينة يساوي ١٠٪ من إجمالي عدد الرسائل التي بلغت (٦٠٠) رسالة، وبلغت العينة المختارة (٦٠) رسالة واختيرت عينة عشوائية من صفحات الرسائل المختارة لغايات الدراسة بواقع ١٠٪ من صفحات كل رسالة.

منها (١١) رسالة دكتوراه، ونسبتها إلى مجموع الرسائل ١٨٪.

و (٤٩) رسالة ماجستير، ونسبتها إلى مجموع الرسائل ٨٢٪

وبلغ عدد صفحاتها (٩١٧) صفحة، منها ٢٢٤ صفحة من رسائل الدكتوراه، بنسبة ٢٤٪

و (٦٩٣) صفحة من رسائل الماجستير بنسبة ٧٦٪ ، وتراوح عدد الصفحات في الرسالة الواحدة من سبع صفحات إلى سبع وثلاثين صفحة، كما في الجدول رقم (٤٥).

ومثلت رسائل الجامعات الحكومية ما نسبته ٦٨٪ من مجموع الرسائل بواقع (٦١٦) صفحة من (٤١) رسالة.

ورسائل الجامعات الخاصة ما نسبته ٣٢٪ من مجموع الرسائل بواقع (٣٠١) صفحة من (١٩) رسالة.

واستقرى فريق العمل رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية، وفرزها وصنّفها ودققها ودرسها وحللها، وأحصى ما فيها من عُوار ضمن خطة صارمة كان قد أعدها، واختبرها، وجرّبها على النماذج المختارة، والجدول (٤٤) يبين أسماء الجامعات، والرسائل التي تمنحها (ماجستير أو دكتوراه أو كليهما)، وعدد الرسائل وعدد الصفحات ونسبتها:

الجدول (٤٤)

عدد الرسائل والصفحات ونسبتها في الجامعات حسب عدد الرسائل ونوعها

الجامعة	نوع الرسالة					
	عدد رسائل الدكتوراه	عدد الصفحات	عدد رسائل الماجستير	عدد الصفحات	مجموع عدد الصفحات	نسبة عدد الصفحات
الأردنية	٤	٧٣	٧	٨٩	١٦٢	٪١٧,٧
مؤتة	٠	–	١٠	١٩٢	١٩٢	٪٢٠,٩
اليرموك	٠	–	٩	١١٧	١١٧	٪١٢,٨
الإسراء	٠	–	٩	١١٠	١١٠	٪١٢,٠
آل البيت	٠	–	١١	١٤٥	١٤٥	٪١٥,٨
عمان العربية	٧	١٥١	٣	٤٠	١٩١	٪٢٠,٨
المجموع	١١	٢٢٤	٤٩	٦٩٣	٩١٧	٪١٠٠,٠

ويظهر من الجدول (٤٤) أعداد الرسائل حسب نوعها وحسب الجامعة. وفيه نلاحظ أن رسائل الدكتوراه لا تُمنح إلا من الجامعة الأردنية بواقع أربع رسائل من أصل (٤٠) رسالة، ومن جامعة عمان العربية بواقع سبع رسائل من أصل (٧٠) رسالة. أما رسائل الماجستير فقد منحت من الجامعة الأردنية وجامعة عمان العربية، ومن جامعة اليرموك ومؤتة وآل البيت والإسراء. ويظهر من الجدول(٤٤) أن أعلى نسبة الصفحات كانت في جامعة مؤتة بواقع ٢٠,٩٪ وأما أقل نسبة فكانت في جامعة الإسراء بواقع ١٢٪، وهذا موضح في الشكل (١٣).

ويدرس هذا الباب واقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية من خلال عينات من الرسائل الجامعية الصادرة من جامعات أردنية مختلفة. فعينة الدراسة تتكون من ٦٠ رسالة جامعية من الجامعات الأردنية، توزعت بين رسائل دكتوراه بواقع ١١ (١٨٪) رسالة ورسائل ماجستير بواقع ٤٩ (٨٢٪) رسالة. واختيرت عينة مقدارها ١٠٪ من مجموع صفحات الرسالة لغرض رصد الأخطاء اللغوية فيها. والجدول (٤٥) يمثل عدد صفحات العينة في كل رسالة، ومنه يتبين أن

مجموع الصفحات التي تمت دراستها هو ٩١٧ صفحة، منها ٢٢٤ (٢٤٪) صفحة من رسائل دكتوراه، والباقي (٦٩٣) (٧٦٪) صفحة من رسائل ماجستير.

الجدول (٤٥)

عدد العينات (الصفحات) في رسائل عينة الدراسة

عدد رسائل الدكتوراه	عدد رسائل الماجستير	مجموع الرسائل	عدد الصفحات	عدد الصفحات × عدد الرسائل
٠	١	١	٧	٧
٠	٢	٢	٨	١٦
٠	٤	٤	٩	٣٦
٠	٧	٧	١٠	٧٠
٠	٦	٦	١١	٦٦
٠	٢	٢	١٢	٢٤
٠	٥	٥	١٣	٦٥
٠	٤	٤	١٤	٥٦
٠	٤	٤	١٥	٦٠
١	١	٢	١٦	٣٢
٢	٢	٤	١٧	٦٨
٠	٣	٣	١٨	٥٤
٣	٢	٥	١٩	٩٥
١	١	٢	٢٠	٤٠
١	٠	١	٢١	٢١
٠	١	١	٢٢	٢٢
١	١	٢	٢٣	٤٦
٠	١	١	٢٤	٢٤
٠	١	١	٢٥	٢٥
١	٠	١	٢٦	٢٦
١	٠	١	٢٧	٢٧
٠	١	١	٣٧	٣٧

المجموع	رسائل دكتوراه	عدد الصفحات	رسائل ماجستير	عدد الصفحات	مجموع الرسائل	عدد الصفحات
	١١	٢٢٤	٤٩	٦٩٣	٦٠	٩١٧

الشكل (١٣)

معدل عدد الصفحات في الرسالة حسب الجامعة ونوع الرسالة

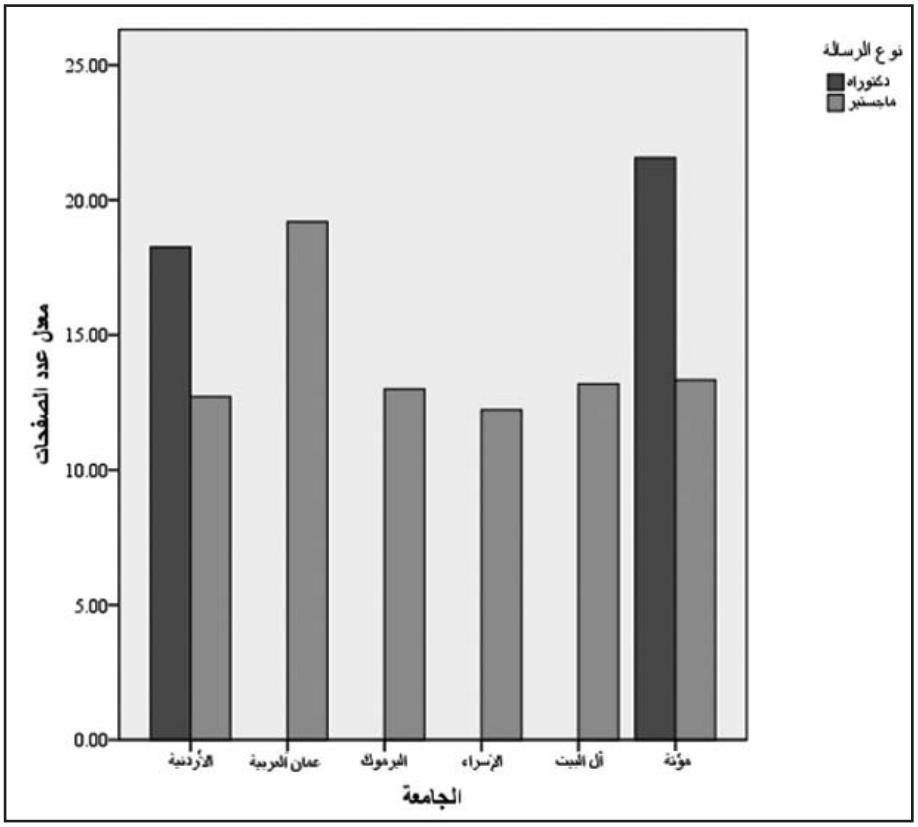

ويبين الجدول (٤٦) عدد الرسائل والصفحات في كل من الجامعات الخاصة والحكومية، ونجد أنّ نسب رسائل الجامعات الحكومية تساوي ٦٨٪ ورسائل الجامعات الخاصة ٣٢٪ من مجموع رسائل عينة الدراسة. أما عدد صفحات الرسائل الحكومية فكانت ٦١٦ صفحة وعدد صفحات الرسائل الجامعية الخاصة (٣٠١) رسالة. أما الشكل (١٤) فيبين معدلات صفحات الرسائل في الجامعات حسب نوع الجامعة ونوع الرسالة.

الجدول (٤٦)

عدد الرسائل والصفحات حسب نوع الجامعة

عدد الصفحات	نوع الجامعة			
	حكومية		خاصة	
	عدد الرسائل	عدد الصفحات × عدد الرسائل	عدد الرسائل	عدد الصفحات × عدد الرسائل
٧,٠٠	٠	٠	١	٧
٨,٠٠	١	٨	١	٨
٩,٠٠	٣	٢٧	١	٩
١٠,٠٠	٥	٥٠	٢	٢٠
١١,٠٠	٥	٥٥	١	١١
١٢,٠٠	٢	٢٤	٠	٠
١٣,٠٠	٣	٣٩	٢	٢٦
١٤,٠٠	٤	٥٦	٠	٠
١٥,٠٠	٢	٣٠	٢	٣٠
١٦,٠٠	١	١٦	١	١٦
١٧,٠٠	٤	٦٨	٠	٠
١٨,٠٠	٣	٥٤	٠	٠
١٩,٠٠	٢	٣٨	٣	٥٧
٢٠,٠٠	١	٢٠	١	٢٠
٢١,٠٠	٠	٠	١	٢١
٢٢,٠٠	١	٢٢	٠	٠
٢٣,٠٠	١	٢٣	١	٢٣
٢٤,٠٠	١	٢٤	٠	٠
٢٥,٠٠	١	٢٥	٠	٠
٢٦,٠٠	٠	٠	١	٢٦
٢٧,٠٠	٠	٠	١	٢٧
٣٧,٠٠	١	٣٧	٠	٠
المجموع	٤١	٦١٦	١٩	٣٠١

الشكل (١٤)

معدل عدد الصفحات حسب نوع الجامعة ونوع الرسالة

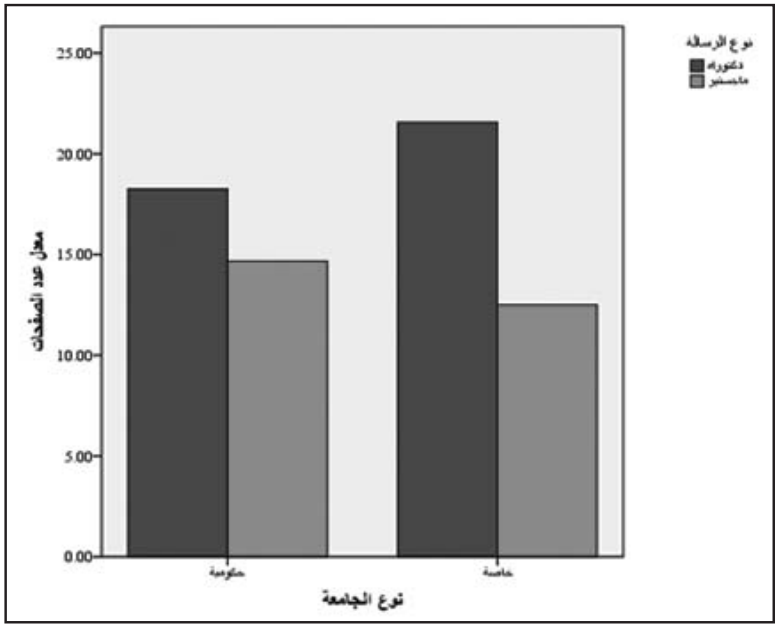

وتتفاوت الأخطاء في الرسائل الجامعية، وهذا يعود إلى مستوى الجامعة المانحة للشهادة، والمستوى اللغوي للأساتذة المشرفين والمناقشين، ومهارات الطالب صاحب الرسالة، وقراءاته، وقدراته اللغوية. وتوزعت الأخطاء في الرسائل الجامعية المشمولة بالدراسة، كما هو مبين في الجدول (٤٧) الآتي:

الجدول (٤٧)

أنواع الأخطاء في الرسائل ومعدلاتها ونسبها

نوع الخطأ	المعدل للصفحة الواحدة لكل رسالة	النسبة
الطباعة	٠,٢٦	٪٢,٧
الترقيم	٣,٨٣	٪٣٨,٩

الإملاء	٣,٥٣	٣٦,٠٪
النحو والصرف	٠,٥١	٥,٢٪
الصياغة	١,٧٠	١٧,٣٪
الأخطاء الكلية	٩,٨٣	١٠٠,٠٪

ويلاحظ أن أعلى نسبة للأخطاء جاءت في الترقيم، إذ بلغت ٣٩٪، وتليها أخطاء الأملاء إذ بلغت ٣٦٪، ثم أخطاء الصياغة وبلغت ١٧٪، ثم أخطاء النحو والصرف ٥٪، وأقلها أخطاء الطباعة وبلغت ٣٪.

الشكل (١٥)

معدل الأخطاء/ص حسب نوع الخطأ

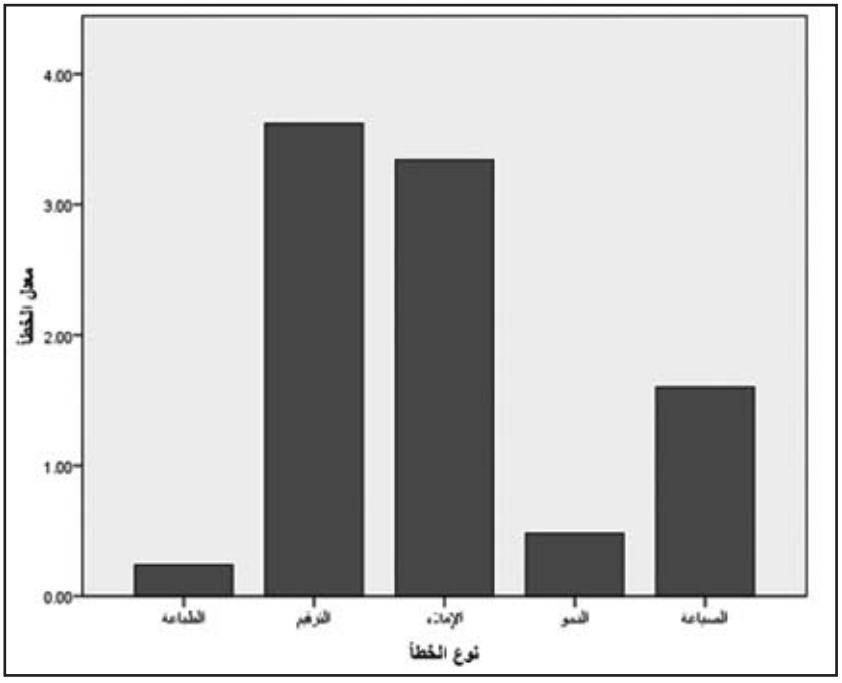

الجدول (٤٨)

متوسط معدلات (الأخطاء/ص) في الرسائل الجامعية حسب نوع الرسالة.

نوع الرسالة		الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
دكتوراه	معدل الأخطاء	.٢٢٩٢٢	٤,٢٧١٧	٣,٥٠٩٠	.٤١٩٥	١,٣٩٥٠	٩,٨٢٤٥
	عدد الرسائل	١١	١١	١١	١١	١١	١١
ماجستير	معدل الأخطاء	.٢٦٧٦١	٣,٧٢٦٨	٣,٥٤٠١	.٥٣٠٥	١,٧٦٧٧	٩,٨٣٢٦
	عدد الرسائل	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
المعدل الكلي للأخطاء		.٢٦٠٥٧	٣,٨٢٦٧	٣,٥٣٤٤	.٥١٠١	١,٦٩٩٣	٩,٨٣١١
المجموع	عدد الرسائل	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠

ويكشف الجدول (٤٨) أن معدل الأخطاء الكلية في رسائل الدكتوراه (٩,٨٢) خطأ في كل صفحة من كل رسالة، وفي رسائل الماجستير كان المعدل (٩,٨٣) خطأ. ويلاحظ هنا تقارب معدلي الأخطاء في نوعي الرسائل.

الجدول (٤٩)

متوسط معدلات (الأخطاء/ص) في الرسائل الجامعية حسب الجامعة ونوع الرسالة.

الجامعة	نوع الرسالة		معدل أخطاء الطباعة	معدل أخطاء الترقيم	معدل أخطاء الإملاء	معدل أخطاء النحو	معدل أخطاء الصياغة	معدل الأخطاء الكلية
الأردنية	دكتوراه	المعدل	.٣٨٢٢٨	٤,٧٥٦٧	٥,٠٥٨٢	.٦١٠٣	١,٧٤٨٢	١٢,٥٥٥٦
		العدد	٤	٤	٤	٤	٤	٤
	ماجستير	المعدل	.٤٠٧٧٣	٦,٦٧٢٣	١٠,٠٤٨٠	.٦١٩٤	٢,٠٠٠٤	١٩,٧٤٧٩
		العدد	٧	٧	٧	٧	٧	٧
	المجموع	المعدل	.٣٩٨٤٨	٥,٩٧٥٧	٨,٢٣٣٥	.٦١٦١	١,٩٠٨٧	١٧,١٣٢٥
		العدد	١١	١١	١١	١١	١١	١١
مؤتة	ماجستير	المعدل	.١٤٥٩٨	١,٩٩٢٨	.٦٥٧٨	.٣٩٣٦	.٨١٧٤	٤,٠٠٧٥
		العدد	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
	المجموع	المعدل	.١٤٥٩٨	١,٩٩٢٨	.٦٥٧٨	.٣٩٣٦	.٨١٧٤	٤,٠٠٧٥
		العدد	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

اليرموك	ماجستير	المعدل	.٣٢٦٠٦	.٥٩٢٢	١,٩٦٥٤	.٤٢٢٩	.٣٤٤٤	٣,٦٥٠٩
		العدد	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	المجموع	المعدل	.٣٢٦٠٦	.٥٩٢٢	١,٩٦٥٤	.٤٢٢٩	.٣٤٤٤	٣,٦٥٠٩
		العدد	٩	٩	٩	٩	٩	٩
الإسراء	ماجستير	المعدل	.٣٤٦٢١	٤,٣١٥٢	٣,٦٥٤٤	.٥٦٦٧	١,٢٢٩٨	١٠,١١٢٢
		العدد	٩	٩	٩	٩	٩	٩
	المجموع	المعدل	.٣٤٦٢١	٤,٣١٥٢	٣,٦٥٤٤	.٥٦٦٧	١,٢٢٩٨	١٠,١١٢٢
		العدد	٩	٩	٩	٩	٩	٩
آل البيت	ماجستير	المعدل	.٢٢٧٧٣	٥,٢٧٣٠	٣,٤٧٩٥	.٧٢٩٢	٤,٢٥١٦	١٣,٩٦١٠
		العدد	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	المجموع	المعدل	.٢٢٧٧٣	٥,٢٧٣٠	٣,٤٧٩٥	.٧٢٩٢	٤,٢٥١٦	١٣,٩٦١٠
		العدد	١١	١١	١١	١١	١١	١١
عمان العربية	دكتوراه	المعدل	.١٤١٧٦	٣,٩٩٤٦	٢,٦٢٣٨	.٣١٠٥	١,١٩٣٢	٨,٢٦٣٨
		العدد	٧	٧	٧	٧	٧	٧
	ماجستير	المعدل	.٠٨١١٨	٤,٦٠٣٧	٢,٥٦٦٠	.٢٦٤١	١,١٦٧٩	٨,٦٨٢٩
		العدد	٣	٣	٣	٣	٣	٣
	المجموع	المعدل	.١٢٣٥٩	٤,١٧٧٣	٢,٦٠٦٥	.٢٩٦٦	١,١٨٥٦	٨,٣٨٩٦
		العدد	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
المجموع	دكتوراه	المعدل	.٢٢٩٢٢	٤,٢٧١٧	٣,٥٠٩٠	.٤١٩٥	١,٣٩٥٠	٩,٨٢٤٥
		العدد	١١	١١	١١	١١	١١	١١
	ماجستير	المعدل	.٢٦٧٦١	٣,٧٢٦٨	٣,٥٤٠١	.٥٣٠٥	١,٧٦٧٧	٩,٨٣٢٦
		العدد	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
	المجموع	المعدل	.٢٦٠٥٧	٣,٨٢٦٧	٣,٥٣٤٤	.٥١٠١	١,٦٩٩٣	٩,٨٣١١
		العدد	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠

ويُظهر الجدول (٤٩) معدلات الأخطاء اللغوية الواردة في الرسائل الجامعية (وفق الجامعة ونوع الرسالة) وهي أخطاء الطباعة والترقيم والإملاء والنحو والصرف وأخطاء الصياغة ومعدلات الأخطاء اللغوية بأشكالها المختلفة، إذ نجد أن معدلات الخطأ الكلي في رسائل الدكتوراه في الجامعة الأردنية (١٢,٥٦) يزيد على مثيله في جامعة عمان العربية (٨,٢٦). أما في رسائل الماجستير، فكان أعلى معدل أخطاء كلية في الجامعة الأردنية (١٩,٧٥) وأقل معدل في جامعة اليرموك (٣,٦٥). وبشكل عام، يبين الجدول ارتفاع معدل الأخطاء في رسائل الجامعة الأردنية وآل البيت، وانخفاضها نسبياً في جامعتي اليرموك ومؤتة.

نستطيع من خلال الجدول ان نخمن أي الجامعات تختلف عن بعضها من حيث معدلات الأخطاء، ولكي يكون الاستنتاج مبنياً على تحليل إحصائي فإننا سوف نستخدم **نموذج بواسون للانحدار** لاختبار فيما إذا كان هناك فروق دالة إحصائياً في معدلات الأخطاء اللغوية، بعضها أو جميعها، بين الجامعات بشكل عام، والجامعات الرسمية والخاصة، وبين الجامعات الرسمية فيما بينها، وبين جامعتي عمان العربية والإسراء.

الجدول (٥٠)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية في الرسائل الجامعية حسب الجامعة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	١٨٠١,٨٠٧	١	٠,٠٠٠
الجامعة	١٣٢,٢٠١	٥	٠,٠٠٠

ب) المقارنات البينية (البعدية) بين الجامعات / تحليل بواسون

الجامعة (I)	الجامعة (J)	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعيارى	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	مؤتة	١٢,٨٩٠٩[a]	١,٤٠٤٨٩	١	٠,٠٠٠
	اليرموك	١٣,٤٢٤٢[a]	١,٤٠٠٤٠	١	٠,٠٠٠
	الإسراء	٦,٩٧٩٨[a]	١,٦٣٦٢١	١	٠,٠٠٠
	آل البيت	٢,٩٠٩١	١,٦٨٦١١	١	٠,٠٨٤
	عمان العربية	٨,٧٩٠٩[a]	١,٥٤٣٩٣	١	٠,٠٠٠
مؤتة	الأردنية	-١٢,٨٩٠٩[a]	١,٤٠٤٨٩	١	٠,٠٠٠
	اليرموك	٠,٥٣٣٣	٠,٩٠٩٦٢	١	٠,٥٥٨
	الإسراء	-٥,٩١١١[a]	١,٢٤٢٣٦	١	٠,٠٠٠
	آل البيت	-٩,٩٨١٨[a]	١,٣٠٧٣٩	١	٠,٠٠٠
	عمان العربية	-٤,١٠٠٠[a]	١,١١٨٠٣	١	٠,٠٠٠
اليرموك	الأردنية	-١٣,٤٢٤٢[a]	١,٤٠٠٤٠	١	٠,٠٠٠
	مؤتة	-٠,٥٣٣٣	٠,٩٠٩٦٢	١	٠,٥٥٨
	الإسراء	-٦,٤٤٤٤[a]	١,٢٣٧٢٨	١	٠,٠٠٠
	آل البيت	-١٠,٥١٥٢[a]	١,٣٠٢٥٦	١	٠,٠٠٠
	عمان العربية	-٤,٦٣٣٣[a]	١,١١٢٣٩	١	٠,٠٠٠
الإسراء	الأردنية	-٦,٩٧٩٨[a]	١,٦٣٦٢١	١	٠,٠٠٠
	مؤتة	٥,٩١١١[a]	١,٢٤٢٣٦	١	٠,٠٠٠
	اليرموك	٦,٤٤٤٤[a]	١,٢٣٧٢٨	١	٠,٠٠٠
	آل البيت	-٤,٠٧٠٧[a]	١,٥٥٣٢٩	١	٠,٠٠٩
	عمان العربية	١,٨١١١	١,٣٩٧٦٦	١	٠,١٩٥
آل البيت	الأردنية	-٢,٩٠٩١	١,٦٨٦١١	١	٠,٠٨٤
	مؤتة	٩,٩٨١٨[a]	١,٣٠٧٣٩	١	٠,٠٠٠
	اليرموك	١٠,٥١٥٢[a]	١,٣٠٢٥٦	١	٠,٠٠٠
	الإسراء	٤,٠٧٠٧[a]	١,٥٥٣٢٩	١	٠,٠٠٩
	عمان العربية	٥,٨٨١٨[a]	١,٤٥٥٧٧	١	٠,٠٠٠
عمان العربية	الأردنية	-٨,٧٩٠٩[a]	١,٥٤٣٩٣	١	٠,٠٠٠
	مؤتة	٤,١٠٠٠[a]	١,١١٨٠٣	١	٠,٠٠٠
	اليرموك	٤,٦٣٣٣[a]	١,١١٢٣٩	١	٠,٠٠٠
	الإسراء	-١,٨١١١	١,٣٩٧٦٦	١	٠,١٩٥
	آل البيت	-٥,٨٨١٨[a]	١,٤٥٥٧٧	١	٠,٠٠٠

نستنتج من الجدول (٥٠ أ) أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية عالية بين الجامعات في الأخطاء اللغوية الكلية، ومن الجدول (٥٠ ب)، لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين معدلات الأخطاء الكلية بين كل اثنتين من الجامعات التالية: الأردنية وآل البيت، اليرموك ومؤتة، الإسراء وعمان العربية، الإسراء وآل البيت، بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين كل اثنتين من باقي الجامعات.

الجدول (٥١)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية في الرسائل الجامعية حسب نوع الجامعة.

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٢٥٣٢,٨٦٩	١	٠,٠٠٠
الجامعة	١,٤٧٩	١	٠,٢٢٤

يكشف الجدول (٥١) أنه لا يوجد فرق دال إحصائياً في مجموع الأخطاء اللغوية بين الجامعات الرسمية والخاصة.

الجدول (٥٢)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية في الرسائل الجامعية حسب نوع الرسالة.

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	١٨٣٠,٩١٨	١	٠,٠٠٠
الجامعة	٠,٠٣٣	١	٠,٨٥٥

يكشف الجدول(٥٢) فروقاً دالة إحصائياً في مجموع الأخطاء اللغوية بين رسائل الدكتوراه ورسائل الماجستير.

الشكل (١٦)

معدل الأخطاء لكل صفحة حسب نوع الرسالة

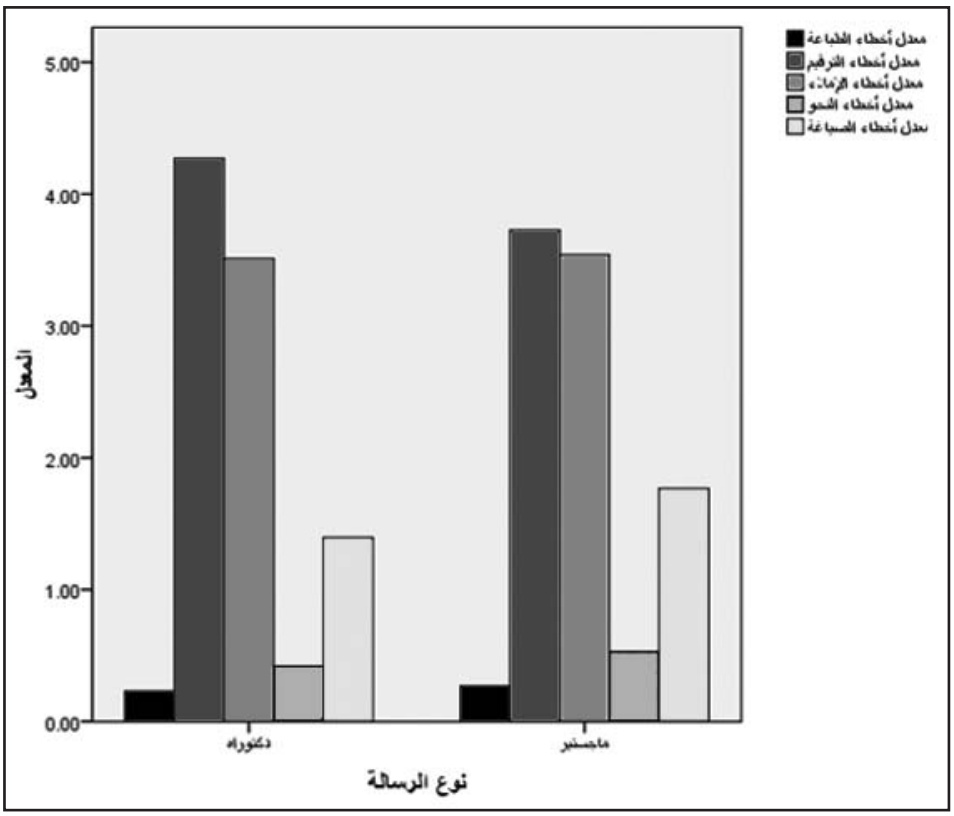

الشكل (١٧)

معدل الأخطاء/ص لكل رسالة حسب نوع الجامعة.

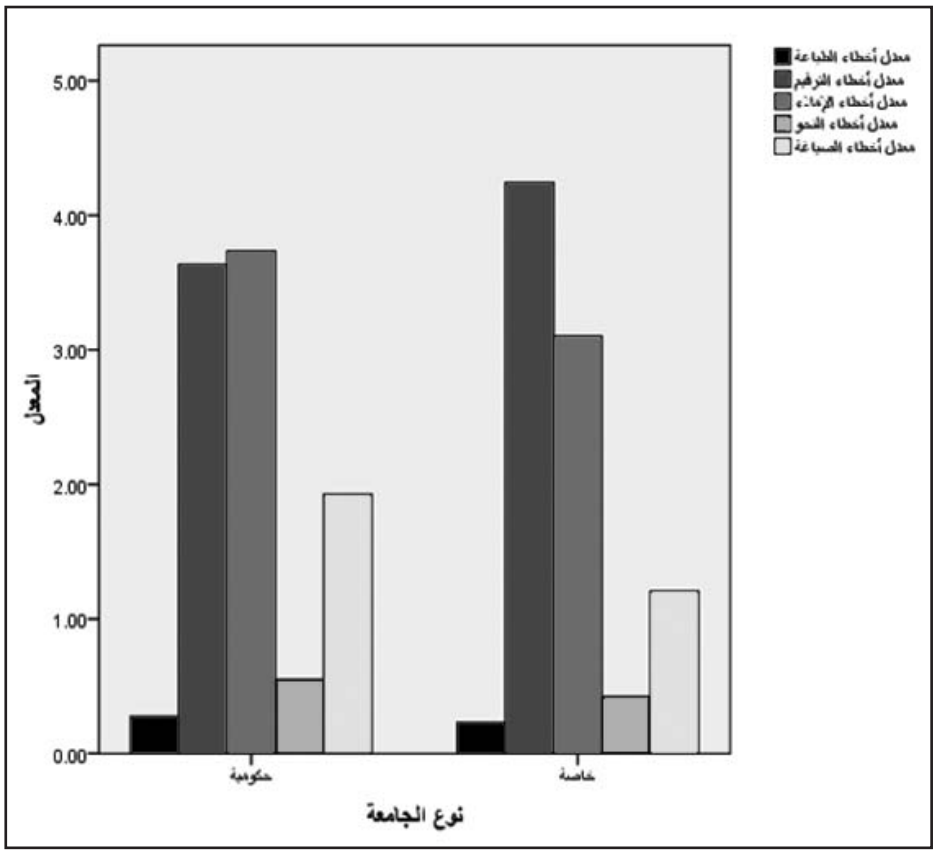

ويُظْهِر الجدول (٥٣) معدلات درجة رضى الخبراء اللغويين عن المستوى اللغوي لكل شكل من أشكال الخطأ، وكذلك معدل درجة الرضى عن المستوى اللغوي العام. تشير القيمة ١ إلى درجة رضى عالية، والقيمة ٥ إلى درجة رضى متدنية. ونلاحظ أن درجة الرضى عن المستوى اللغوي العام منخفضة (٣,٧)، وكذلك درجات الرضى عن مستويات الترقيم (٤,٥) والإملاء (٣,٩) والصياغة (٣,٥) والنحو والصرف (٣,٢). أما الرضى عن مستوى الطباعة فقد كان جيداً (٢,٢).

الجدول (٥٣)

معدلات درجة الرضى عن مستوى الأخطاء اللغوية في الرسائل الجامعية

نوع الخطاء	عدد الرسائل	المعدل
مستوى الطباعة	٦٠	٢,١٥
مستوى الترقيم	٦٠	٤,٥٠
مستوى الإملاء	٦٠	٣,٩٣
مستوى النحو والصرف	٦٠	٣,١٥
مستوى الصياغة	٦٠	٣,٤٥
المستوى العام	٦٠	٣,٧٣

ويظهر من الجدول (٥٤) معدلات درجة رضى الخبراء عن المستوى اللغوي لكل شكل من أشكال الخطأ اللغوي، والمستوى اللغوي العام لرسائل الدكتوراه ورسائل الماجستير. ونلاحظ أن درجة الرضى عن المستوى اللغوي العام لرسائل الدكتوراه (٣,٦٢) ولرسائل الماجستير (٣,٣٢)، وأن مستوى الرضى عن كليهما (٣,٣٨).

الجدول (٥٤)

معدلات درجة الرضى عن مستوى الأخطاء اللغوية في الرسائل الجامعية حسب نوع الرسالة.

نوع الرسالة		مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
دكتوراه	معدل درجة الرضى	٢,٩١	٤,٤٥	٤,٠٠	٢,٩١	٣,٨٢	٣,٦٢
	عدد الرسائل	١١	١١	١١	١١	١١	١١
ماجستير	معدل درجة الرضى	٢,١٦	٣,٩٦	٣,٩٢	٣,٢٠	٣,٣٧	٣,٣٢
	عدد الرسائل	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
المجموع	معدل درجة الرضى	٢,٣٠	٤,٠٥	٣,٩٣	٣,١٥	٣,٤٥	٣,٣٨
	عدد الرسائل	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠

هذا عرض عام لواقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية، ويليه عرض تفصيلي لواقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه في كل جامعة من الجامعات المدروسة.

الفصل الأول

واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية

يأتي واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية من خلال التحليل الإحصائي للأخطاء اللغوية في عينات من صفحات رسائل الدكتوراه والماجستير في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية. ونبدأ بتحليل رسائل الماجستير والدكتوراه معاً، ثم نحلل كل نوع من الرسائل مفرداً.

نلاحظ من الجدول (٥٥) أن عينة رسائل الدكتوراه في الجامعة الأردنية أربع رسائل، بنسبة ٣٦٪، وعينة رسائل الماجستير هي سبع رسائل بنسبة ٦٤٪. ويشير الجدول (٥٥) إلى أن ٢٤٪ من عينات صفحات الدراسة هي من رسائل الدكتوراه، و٧٦٪ من رسائل الماجستير.

الجدول (٥٥)

عدد الرسائل وعدد الصفحات ونسبها حسب نوع الرسالة.

نوع الرسالة	عدد الرسائل	النسبة	عدد الصفحات	النسبة
دكتوراه	٤	٣٦٪	٢٢٤	٢٤٪
ماجستير	٧	٦٤٪	٦٩٣	٧٦٪
المجموع	١١	١٠٠٪	٩١٧	١٠٠٪

ويبين الجدول (٥٦) معدلات الأخطاء ونسبها في رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعة الأردنية. ونجد فيه أن ٤٨٪ من مجمل الأخطاء اللغوية هي أخطاء إملائية و٣٥٪ أخطاء ترقيم و١١٪ أخطاء صياغة. وأنَّ معدل أخطاء الطباعة والنحو والصرف منخفض نسبياً.

الجدول (٥٦)

معدلات الأخطاء/ص لكل رسالة حسب نوع الخطأ اللغوي.

	نوع الخطأ					
	الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
معدل الخطأ	.٣٩٨٤٨	٥,٩٧٥٧	٨,٢٣٣٥	.٦١٦١	١,٩٠٨٧	١٧,١٣٢٥
النسبة	٪٢,٣	٪٣٤,٩	٪٤٨,١	٪٣,٦	٪١١,١	٪١٠٠,٠
عدد الرسائل	١١	١١	١١	١١	١١	١١

ويكشف الجدول (٥٧) معدلات الأخطاء في رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعة الأردنية حسب نوع الرسالة.

الجدول (٥٧)

معدلات الأخطاء/ص لكل رسالة في رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعة الأردنية حسب نوع الرسالة.

نوع الرسالة		الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
دكتوراه	معدل الأخطاء	.٣٨٢٢٨	٤,٧٥٦٧	٥,٠٥٨٢	.٦١٠٣	١,٧٤٨٢	١٢,٥٥٥٦
	عدد الرسائل	٤	٤	٤	٤	٤	٤
ماجستير	معدل الأخطاء	.٤٠٧٧٣	٦,٦٧٢٣	١٠,٠٤٨٠	.٦١٩٤	٢,٠٠٠٤	١٩,٧٤٧٩
	عدد الرسائل	٧	٧	٧	٧	٧	٧

ويبين الجدول (٥٨) مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية، ويتبين أن أفضل درجة رضى عن مستوى الطباعة، وأقل درجة رضى عن مستوى الترقيم فالإملاء. أما درجة الرضى عن المستوى النحوي والصرفي فكانت معتدلة.

الجدول (٥٨)

مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية

نوع الخطأ	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
معدل الرضى	٢,١٨١٨	٤,٥٤٥٥	٤,١٨١٨	٣,١٨١٨	٣,٩٠٩١	٣,٦٣٦٤

ويكشف الجدول (٥٩) مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية حسب نوع الرسالة، وفيه نرى أن درجة الرضى عن المستويات اللغوية في رسائل الدكتوراه أفضل منها في رسائل الماجستير، وفي المجمل لا رضى عن المستوى العام، خاصة مستوى الترقيم والإملاء، في كلا النوعين من الرسائل.

الجدول (٥٩)

مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية حسب نوع الرسالة.

نوع الرسالة		مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
دكتوراه	معدل درجة الرضى	١,٥٠	٣,٧٥	٣,٥٠	٢,٢٥	٣,٢٥	٣,٠٠
	عدد الرسائل	٤	٤	٤	٤	٤	٤
ماجستير	معدل درجة الرضى	٢,٥٧	٥,٠٠	٤,٥٧	٣,٧١	٤,٢٩	٤,٠٠
	عدد الرسائل	٧	٧	٧	٧	٧	٧

الفصل الثاني

واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير

في كلية الحقوق بجامعة اليرموك

يكشف التحليل الإحصائي للأخطاء اللغوية في هذا الفصل واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة اليرموك. وقد بني التحليل على عينات من صفحات من رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة اليرموك. ونرى في الجدول (٦٠)، أن عدد رسائل الماجستير في العينة تسع رسائل ماجستير، وليس في الجامعة رسائل دكتوراه. كما نرى أن عدد الصفحات التي درست كانت ١١٧ صفحة، وأن مجموع الأخطاء (٤٠٣) أخطاء.

الجدول (٦٠)

رسائل الماجستير في جامعة اليرموك.

نوع الرسالة	عدد الرسائل	عدد الصفحات	مجموع الأخطاء
ماجستير	٩	١١٧	٤٠٣

ويظهر من الجدول (٦١) معدلات الأخطاء ونسبها في رسائل الماجستير في جامعة اليرموك. ونستنتج من الجدول أن ٥٥٪ من مجمل الأخطاء اللغوية هي أخطاء إملائية و ١٧٪ أخطاء ترقيم. وأن معدل أخطاء الطباعة والنحو والصرف منخفض نسبياً.

الجدول (٦١)

معدلات الأخطاء/ص لكل رسالة حسب نوع الخطأ اللغوي بجامعة اليرموك.

	نوع الخطأ					
	الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
معدل الخطأ	.٣٢٦٠٦	.٥٩٢٢	١,٩٦٥٤	.٤٢٢٩	.٣٤٤٤	٣,٦٥٠٩
عدد الرسائل	٩	٩	٩	٩	٩	٩

ويبين الجدول (٦٢) مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية، ونستنتج منه أن أفضل درجة رضى كان مستوى الطباعة، وأقل درجة رضى مستوى الإملاء فالترقيم. أما درجة الرضى عن المستوى النحوي والصرفي فكانت معتدلة، والرضى عن المستوى اللغوي العام متدنٍ.

الجدول (٦٢)

مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية

نوع الخطأ	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
مستوى الرضى	٢,٢٢٢٢	٣,٣٣٣٣	٣,٧٧٧٨	٣,١١١١	٢,٨٨٨٩	٣,٦٦٦٧

الفصل الثالث

واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير

في كلية الحقوق بجامعة مؤتة

يكشف التحليل الإحصائي للأخطاء اللغوية في هذا الفصل عن واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة مؤتة. إذ بني التحليل على عينات من صفحات من رسائل الماجستير في كلية الحقوق بالجامعة. وفي الجدول (٦٣)، نرى أن عدد رسائل الماجستير في العينة هو عشر رسائل، ليس فيها رسائل دكتوراه. كما نرى أن عدد الصفحات التي دُرِسَتْ ١٩٢ صفحة، وأن مجموع الأخطاء هو (٦٥٩) خطأ.

الجدول (٦٣)

رسائل الماجستير بجامعة مؤتة

نوع الرسالة	عدد الرسائل	عدد الصفحات	مجموع الأخطاء
ماجستير	١٠	١٩٢	٦٥٩

ويُظْهِر الجدول (٦٤) معدلات الأخطاء ونسبها في رسائل الماجستير بجامعة مؤتة. ومن الجدول المشار إليه نجد أن ٤٦٪ من مجمل الأخطاء اللغوية أخطاء ترقيم، و٢٠٪ أخطاء إملائية، و١٩٪ أخطاء صياغة. كما يظهر الجدول أن معدل أخطاء الطباعة والنحو والصرف منخفض نسبياً.

الجدول (٦٤)

معدلات الأخطاء/ص لكل رسالة حسب نوع الخطأ اللغوي بجامعة مؤتة.

	نوع الخطأ					
	الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
معدل الخطأ	.١٤٥٩٨	١,٩٩٢٨	.٦٥٧٨	.٣٩٣٦	.٨١٧٤	٤,٠٠٧٥
عدد الرسائل	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

ويُظْهِر الجدول (٦٥) مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية، ويتبين أن أفضل درجات الرضى كان عن مستوى الطباعة، وأقل درجة رضى عن مستوى الترقيم فالإملاء فالمستوى النحوي والصرفي. أما درجة الرضى عن مستوى الصياغة فكانت معتدلة، والرضى عن المستوى اللغوي العام كان متدنياً.

الجدول (٦٥)

مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية بجامعة مؤتة

نوع الخطأ	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
مستوى الرضى	٢ .٢	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٣,٤

الفصل الرابع

واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير

في كلية الحقوق بجامعة آل البيت

يكشف التحليل الإحصائي للأخطاء اللغوية في هذا الفصل عن واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة آل البيت. إذ بني التحليل على عينات من صفحات من رسائل الماجستير في كلية الحقوق بالجامعة. ونرى في الجدول (٦٦)، أن عدد رسائل الماجستير في العينة هو إحدى عشرة رسالة، والجامعة لا تمنح درجة الدكتوراه. وكان عدد الصفحات التي دُرِسَتْ ١٤٥ صفحة.

الجدول (٦٦)

رسائل الماجستير بجامعة آل البيت.

نوع الرسالة	عدد الرسائل	عدد الصفحات	مجموع الأخطاء
ماجستير	١١	١٤٥	٢٠٨٨

ويبين الجدول (٦٧) معدلات الأخطاء ونسبها في رسائل الماجستير بجامعة آل البيت. ونجد من الجدول أن ٣٧٪ من مجمل الأخطاء اللغوية أخطاء ترقيم، و٣١٪ أخطاء صياغة، و٢٥٪ أخطاء إملائية. كما يظهر الجدول أن معدل أخطاء الطباعة والنحو والصرف منخفض نسبياً.

الجدول (٦٧)

معدلات الأخطاء/ص لكل رسالة حسب نوع الخطأ اللغوي بجامعة آل البيت.

	نوع الخطأ					
	الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
معدل الخطأ	.٢٢٧٧٣	٥,٢٧٣٠	٣,٤٧٩٥	.٧٢٩٢	٤,٢٥١٦	١٣,٩٦١٠
عدد الرسائل	١١	١١	١١	١١	١١	١١

ويُظْهِر الجدول (٦٨) مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية، ويتبين أن أفضل درجة رضى هو مستوى الطباعة، وأقل درجة رضى هو مستوى الترقيم فالإملاء فالصياغة فالمستوى النحوي والصرفي، وجميعها درجات رضى متدنية. وعلى العموم فإن درجة الرضى عن المستوى اللغوي العام كانت متدنية جداً.

الجدول (٦٨)

مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية بجامعة آل البيت.

نوع الخطأ	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
مستوى الرضى	١,٨	٤,٠	٣,٨	٣,٢	٤,١	٤,٠

الفصل الخامس

واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا

قَيَّمنا واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا من خلال التحليل الإحصائي للأخطاء اللغوية في عينات من صفحات رسائل الدكتوراه والماجستير في كلية الحقوق بالجامعة. ونبدأ بتحليل رسائل الماجستير والدكتوراه معاً، ثم نحلل كل نوع من الرسائل على حدة.

ونلاحظ من الجدول (٦٩) أن نسبة صفحات رسائل الدكتوراه في عينة الدراسة ٧٩٪، ونسبة رسائل الماجستير في العينة ٢١٪.

جدول (٦٩)

عدد الرسائل وعدد الصفحات ونسبها حسب نوع الرسالة بجامعة عمان العربية

نوع الرسالة	عدد الرسائل	النسبة	عدد الصفحات	النسبة
دكتوراه	٧	٧٠٪	١٥١	٧٩٪
ماجستير	٣	٣٠٪	٤٠	٢١٪
المجموع	١٠	١٠٠٪	١٩١	١٠٠٪

ويبين الجدول (٧٠) معدلات الأخطاء ونسبها في رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعة عمان العربية. ونجد فيه ٣٠٪ من مجمل الأخطاء اللغوية أخطاء إملائية، و٥٠٪ أخطاء ترقيم، كما يظهر الجدول أن معدل أخطاء الطباعة والنحو والصرف منخفض نسبياً.

الجدول (٧٠)

معدلات الأخطاء/ص لكل رسالة حسب نوع الخطأ اللغوي بجامعة عمان العربية.

	نوع الخطأ					
	الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
معدل الخطأ	.١٢٣٥٩	٤,١٧٧٣	٢,٦٠٦٥	.٢٩٦٦	١,١٨٥٦	٨,٣٨٩٦
عدد الرسائل	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠

ويكشف الجدول (٧١) معدلات الأخطاء ونسبها في رسائل الماجستير والدكتوراه بجامعة عمان العربية حسب نوع الرسالة. ويتبين من الجدول أن نسب الأخطاء الكلية في رسائل الدكتوراه أقل منها في رسائل الماجستير.

الجدول (٧١)

معدلات الأخطاء/ص لكل رسالة في رسائل الماجستير والدكتوراه بجامعة عمان العربية حسب نوع الرسالة

نوع الرسالة		الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
دكتوراه	معدل الخطأ	.١٤١٧٦	٣,٩٩٤٦	٢,٦٢٣٨	.٣١٠٥	١,١٩٣٢	٨,٢٦٣٨
	عدد الرسائل	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ماجستير	معدل الخطأ	.٠٨١١٨	٤,٦٠٣٧	٢,٥٦٦٠	.٢٦٤١	١,١٦٧٩	٨,٦٨٢٩
	عدد الرسائل	٣	٣	٣	٣	٣	٣

ويُظْهِر الجدول (٧٢) مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية، ويتبين أن أفضل درجة رضى هو مستوى الطباعة، وأقل درجة رضى عن مستوى الترقيم فالإملاء. أما درجة الرضى عن المستوى النحوي والصرفي فكانت معتدلة.

الجدول (٧٢)

مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية بجامعة عمان العربية

نوع الخطأ	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
معدل درجة الرضى	٢,٣	٤,٨	٤,٤	٣,٣	٤,١	٣,٨

ويُظْهِر الجدول (٧٣) مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية حسب نوع الرسالة، ويتبين أنَ درجة الرضى عن المستويات اللغوية في رسائل الدكتوراه أفضل منها في رسائل الماجستير، وليس هناك رضى مقنع في مستوى الترقيم والإملاء في كلا النوعين من الرسائل.

الجدول (٧٣)

مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية حسب نوع الرسالة بجامعة عمان العربية

نوع الرسالة		مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
دكتوراه	معدل مستوى الرضى	٢,٤	٤,٩	٤,٣	٣,٣	٤,١	٣,٧
	عدد الرسائل	٧	٧	٧	٧	٧	٧
ماجستير	معدل مستوى الرضى	٢,٠	٤,٧	٤,٧	٣,٣	٤,٠	٤,٠
	عدد الرسائل	٣	٣	٣	٣	٣	٣

الفصل السادس

واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير

في كلية الحقوق بجامعة الإسراء الخاصة

يُظْهِر التحليل الإحصائي للأخطاء اللغوية في هذا الفصل واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة الإسراء الخاصة. إذ بني التحليل على عينات من صفحات من رسائل الماجستير في كلية الحقوق بالجامعة. ونرى في الجدول (٧٤) أن عدد رسائل الماجستير في العينة هو تسع رسائل، ليس فيها رسائل دكتوراه. كما نرى أن عدد الصفحات التي درست ١١٠ صفحات.

الجدول (٧٤)

رسائل الماجستير بجامعة الإسراء

نوع الرسالة	عدد الرسائل	عدد الصفحات	مجموع الأخطاء
ماجستير	٩	١١٠	١٠٢٦

ويكشف الجدول (٧٥) معدلات الأخطاء ونسبها في رسائل الماجستير بجامعة الإسراء. ونرى من الجدول أن ٤١٪ من مجمل الأخطاء اللغوية أخطاء ترقيم، و٣٧٪ أخطاء إملائية، و١٢٪ أخطاء صياغة. كما يظهر الجدول أن معدل أخطاء الطباعة والنحو والصرف منخفض نسبياً.

الجدول (٧٥)

معدلات الأخطاء/ص لكل رسالة حسب نوع الخطأ اللغوي بجامعة الإسراء.

	نوع الخطأ					
	الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
معدل الخطأ	.٣٤٦٢١	٤,٣١٥٢	٣,٦٥٤٤	.٥٦٦٧	١,٢٢٩٨	١٠,١١٢٢
عدد الأخطاء	٩	٩	٩	٩	٩	٩

ويكشف الجدول (٧٦) مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية، ويتبين أن أفضل درجة رضى هو مستوى الطباعة، وأقل درجة رضى مستوى الإملاء فالترقيم، أما درجة الرضى عن مستوى الصياغة والمستوى النحوي والصرفي فكانت معتدلة، والرضى عن المستوى اللغوي العام كان متدنياً.

الجدول (٧٦)

مستوى الرضى عن أشكال الأخطاء اللغوية بجامعة الإسراء

نوع الخطأ	مستوى الطباعة	مستوى الترقيم	مستوى الإملاء	مستوى النحو والصرف	مستوى الصياغة	المستوى العام
مستوى الرضى	٢. ٢	٣,٩	٤,٠	٢,٩	٢,٧	٣,٩

وتوضح الأشكال من ١٨-٢٢ معدلات الأخطاء في الصفحة الواحدة في كل نوع من أنواع الأخطاء اللغوية حسب الجامعة ونوع الرسالة. ويمكن الاستدلال من هذه الأشكال على الفروق بين الجامعات والفروق في الرسائل من حيث معدل الخطأ لكل نوع من الأخطاء اللغوية، ثم معدل الأخطاء الكلي. أما الأشكال من ٢٣- ٢٨، فتوضح معدلات درجات الرضى عن المستويات اللغوية بأنواعها الخمسة، ثم درجة الرضى عن المستوى اللغوي العام. ويتضح أن الرضى يكاد يكون متدنياً في كل المستويات وفي كل الجامعات وفي كلا النوعين من الرسائل: الماجستير والدكتوراه.

الشكل (١٨)

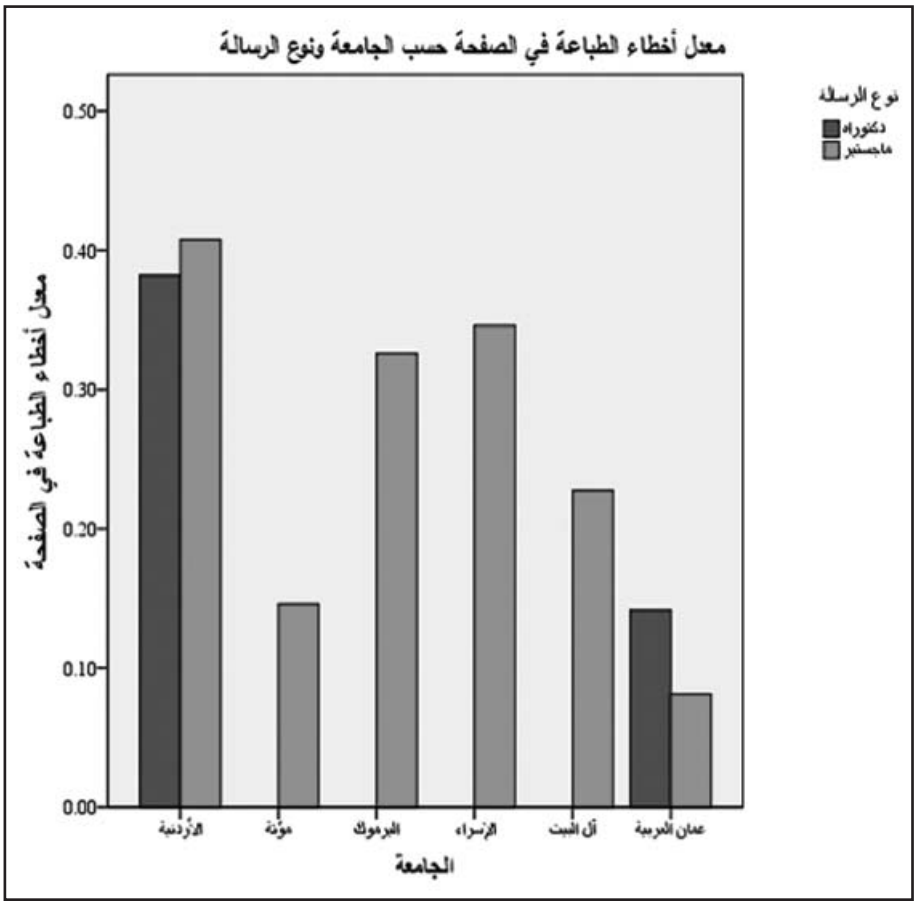
معدل أخطاء الطباعة في الصفحة حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
معدل أخطاء الطباعة في الصفحة
0.50
0.40
0.30
0.20
0.10
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (١٩)

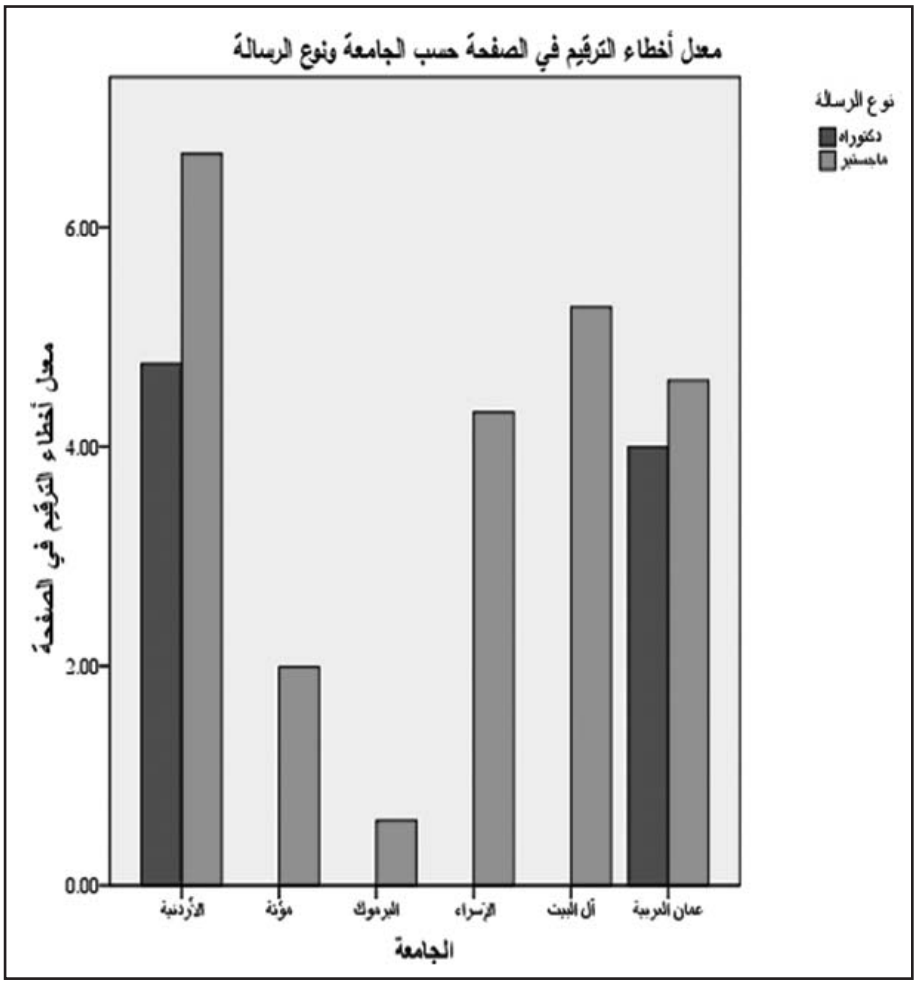
معدل أخطاء الترقيم في الصفحة حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
معدل أخطاء الترقيم في الصفحة
6.00
4.00
2.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٠)

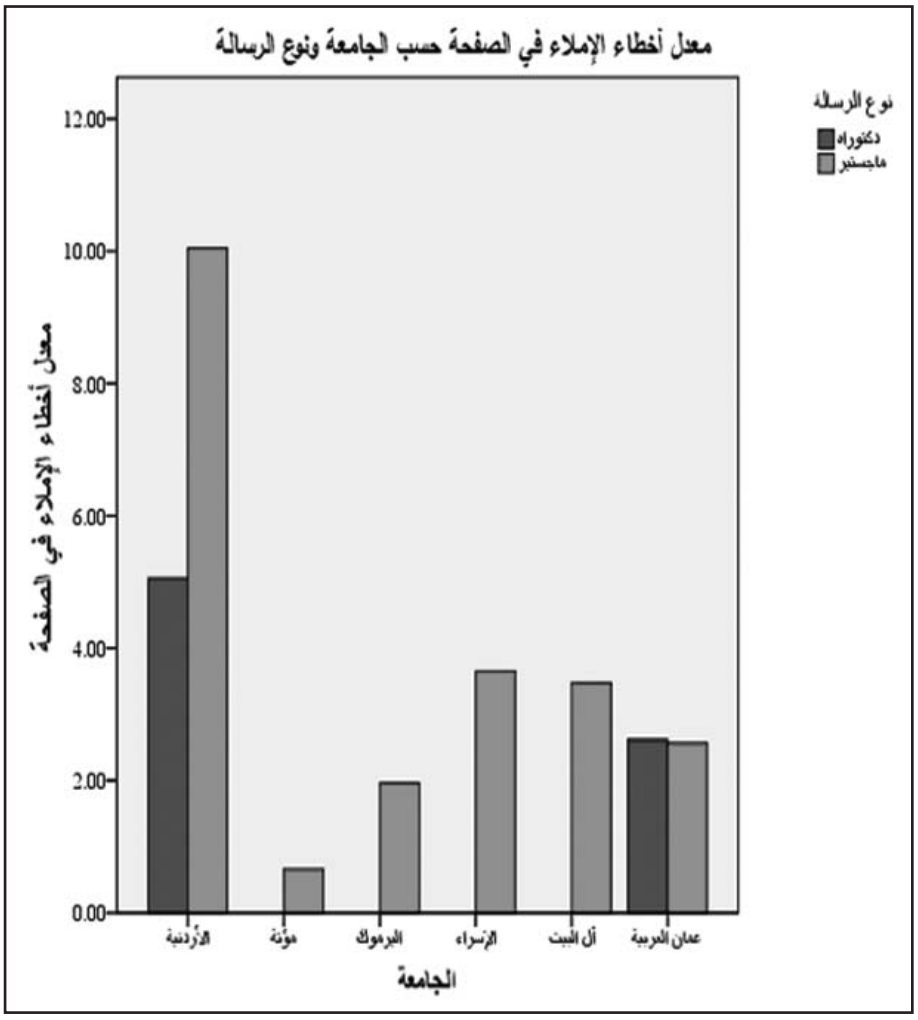
معدل أخطاء الإملاء في الصفحة حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
معدل أخطاء الإملاء في الصفحة
12.00
10.00
8.00
6.00
4.00
2.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢١)

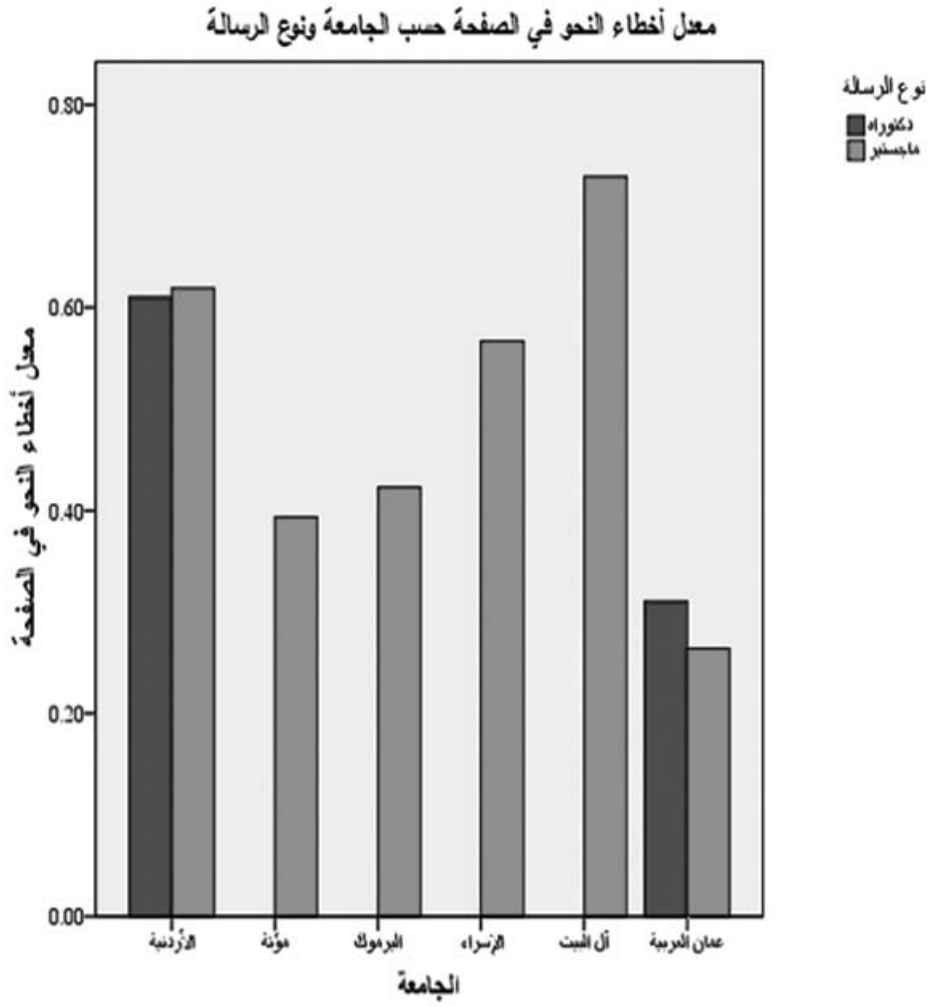
معدل أخطاء النحو في الصفحة حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
معدل أخطاء النحو في الصفحة
0.00
0.20
0.40
0.60
0.80
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٢)

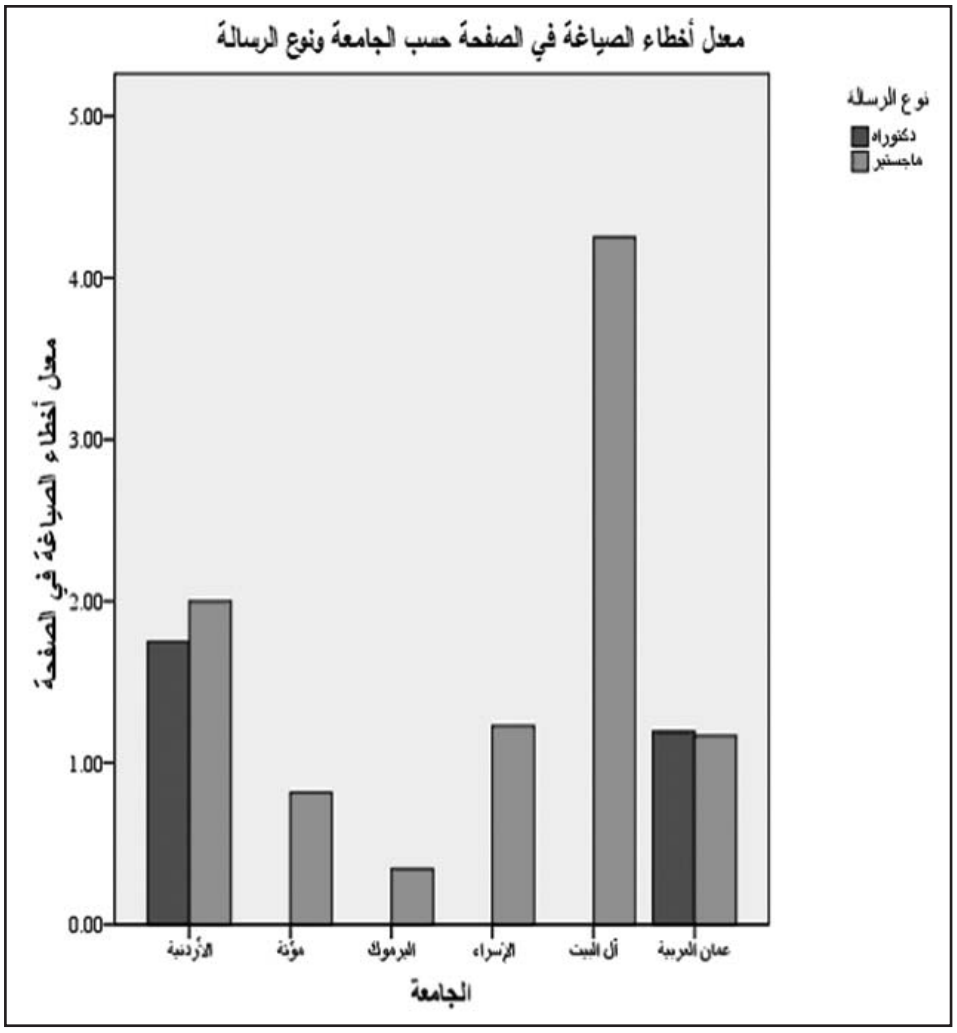
معدل أخطاء الصياغة في الصفحة حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
معدل أخطاء الصياغة في الصفحة
5.00
4.00
3.00
2.00
1.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٣)

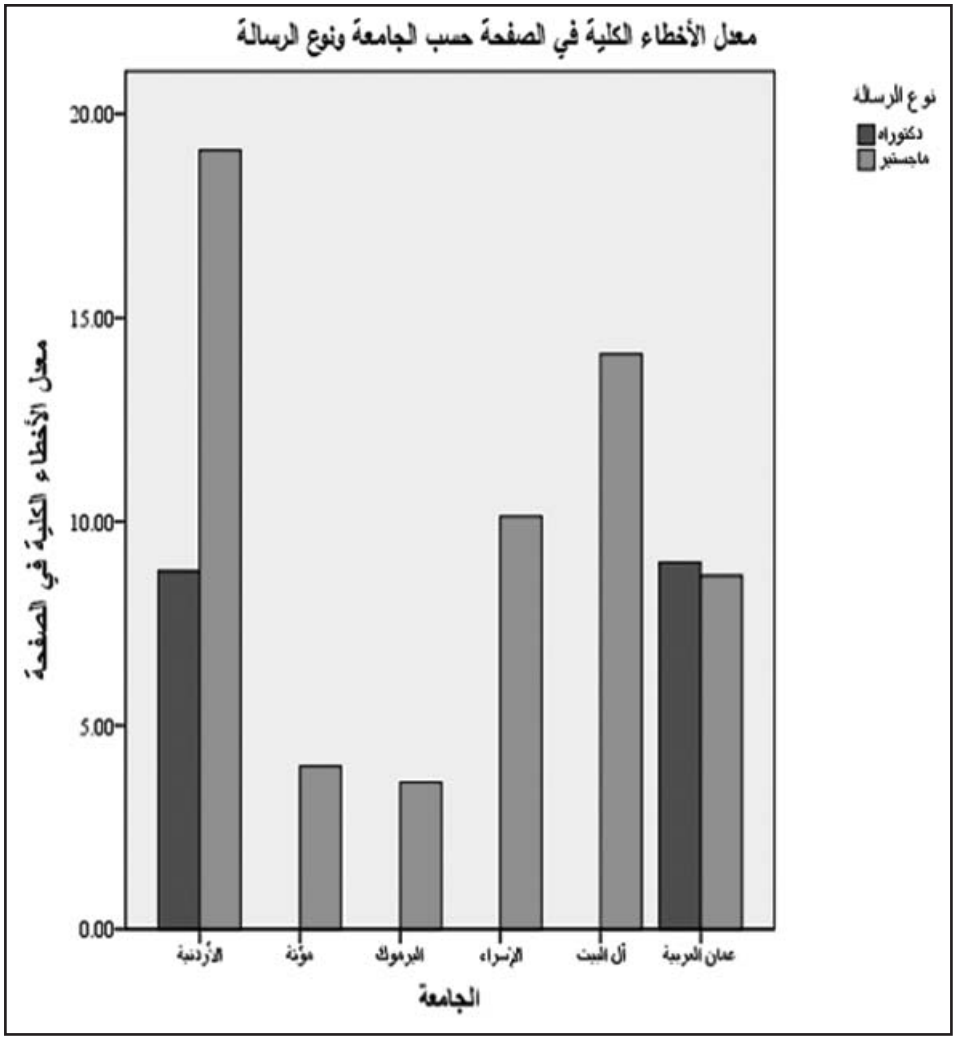
معدل الأخطاء الكلية في الصفحة حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
معدل الأخطاء الكلية في الصفحة
20.00
15.00
10.00
5.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٤)

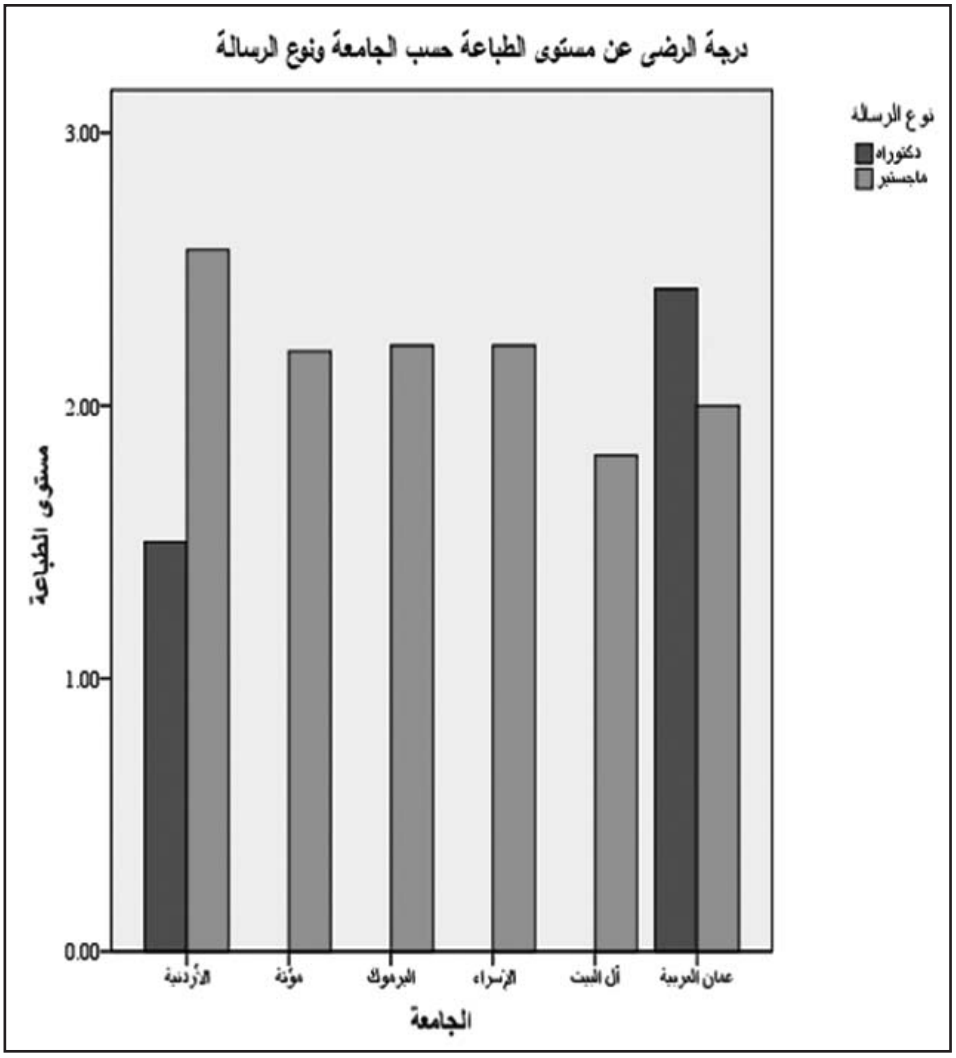
درجة الرضى عن مستوى الطباعة حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
مستوى الطباعة
3.00
2.00
1.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٥)

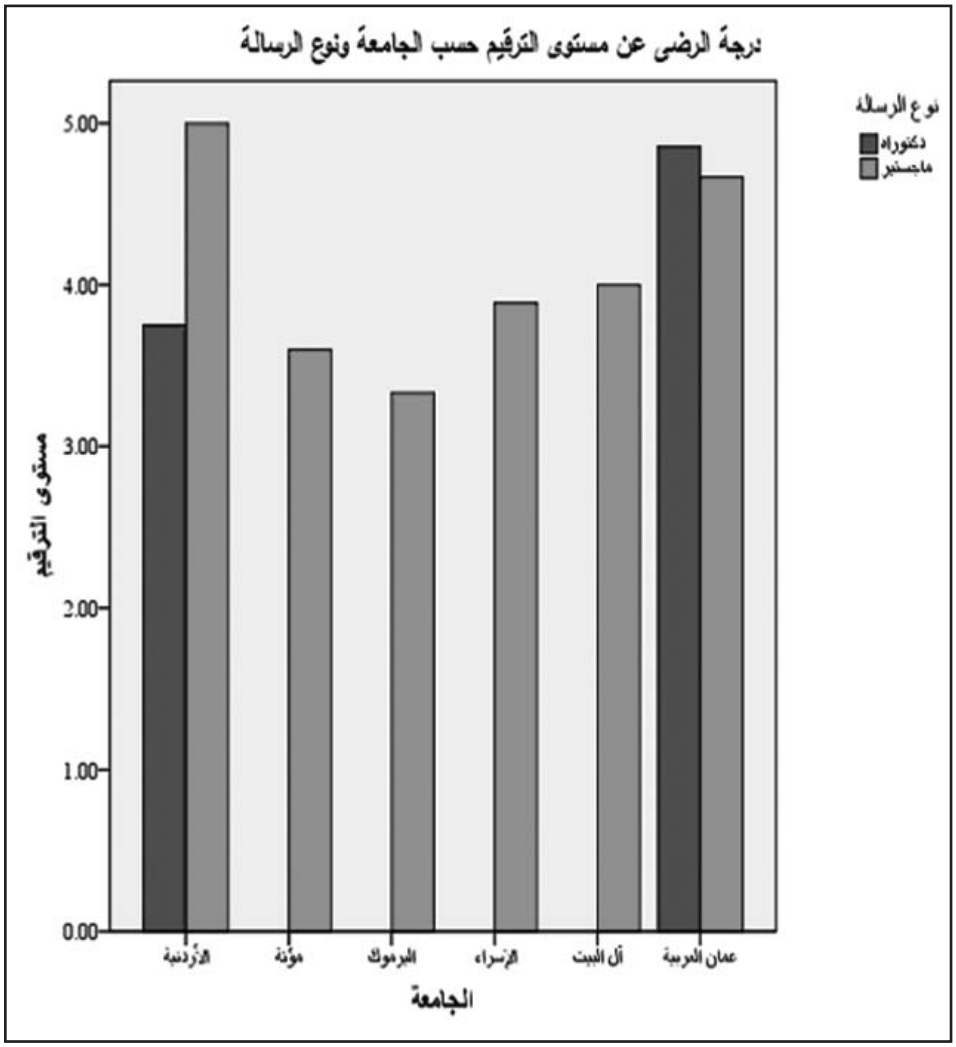
درجة الرضى عن مستوى الترقيم حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
مستوى الترقيم
5.00
4.00
3.00
2.00
1.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٦)

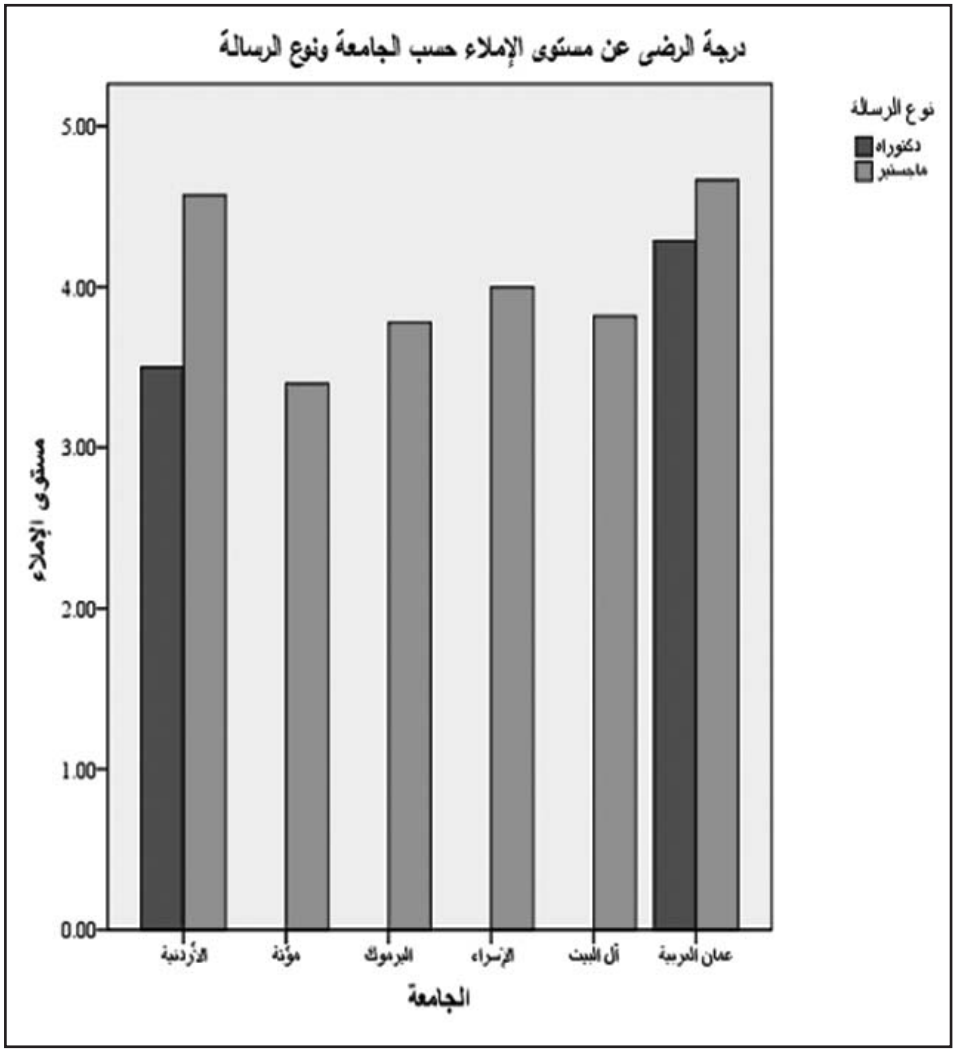
درجة الرضى عن مستوى الإملاء حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
مستوى الإملاء
5.00
4.00
3.00
2.00
1.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٧)

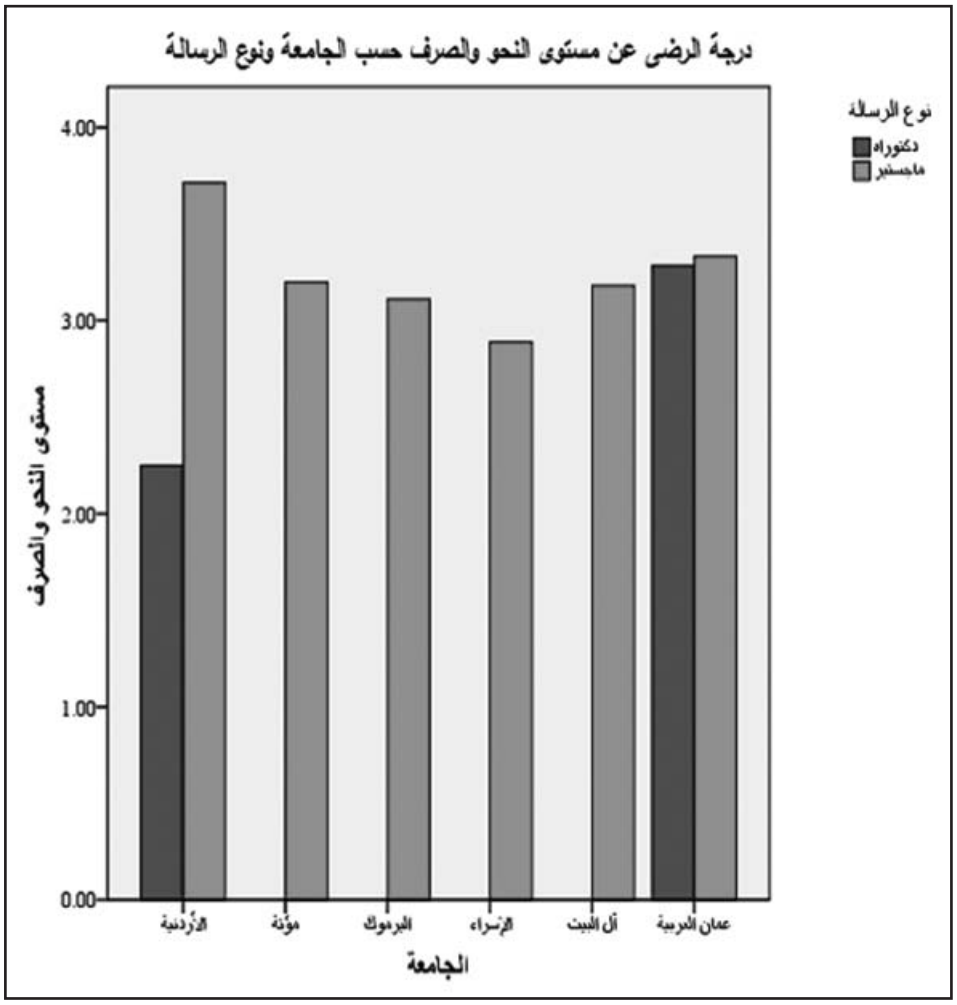
درجة الرضى عن مستوى النحو والصرف حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
مستوى النحو والصرف
4.00
3.00
2.00
1.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٨)

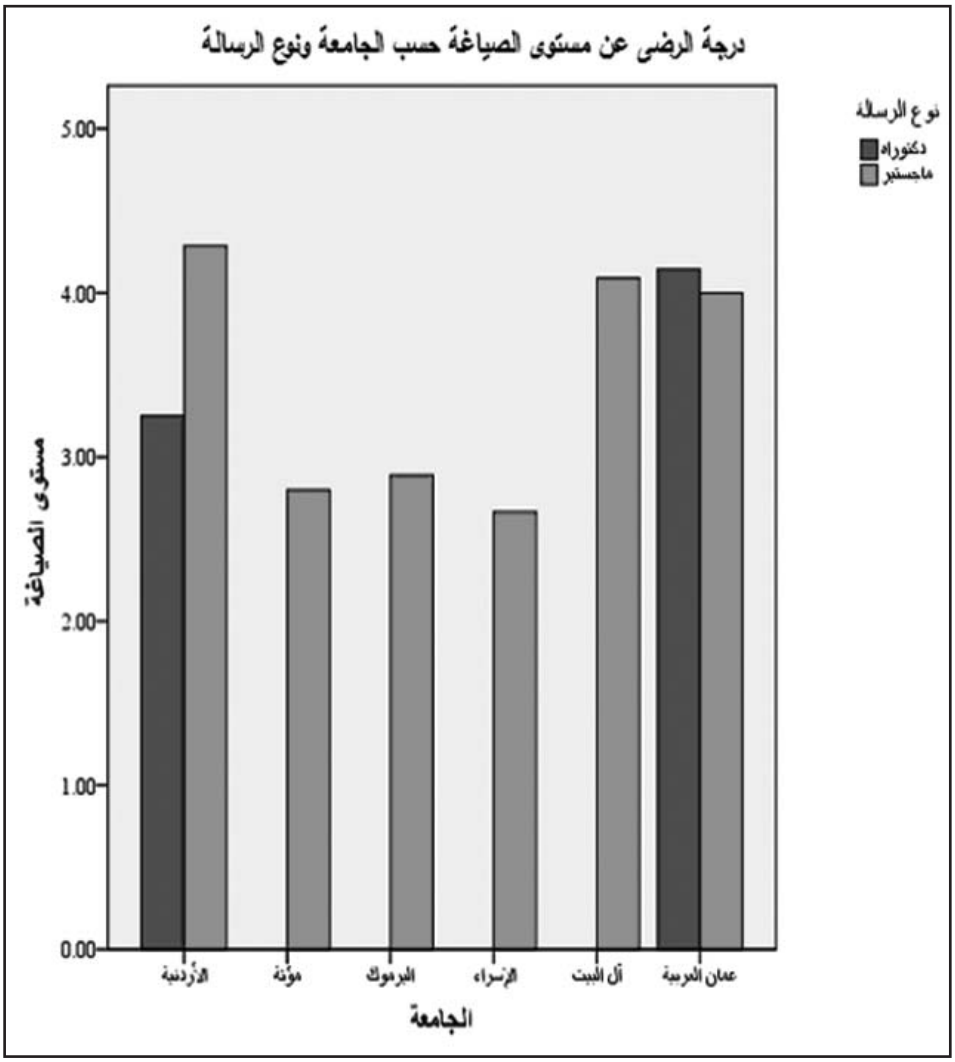
درجة الرضى عن مستوى الصياغة حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
مستوى الصياغة
5.00
4.00
3.00
2.00
1.00
0.00
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

الشكل (٢٩)

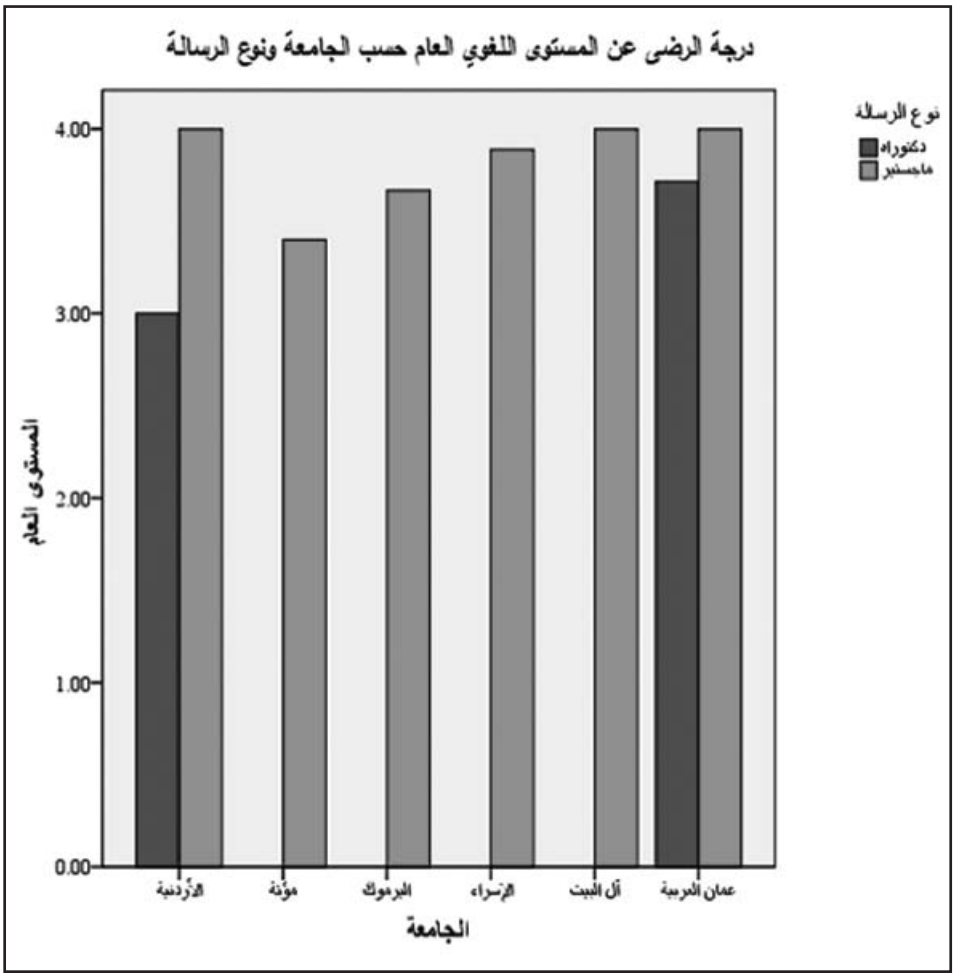
درجة الرضى عن المستوى اللغوي العام حسب الجامعة ونوع الرسالة
نوع الرسالة
دكتوراه
ماجستير
4.00
3.00
2.00
1.00
0.00
المستوى العام
الأردنية
مؤتة
اليرموك
الزرقاء
آل البيت
عمان العربية
الجامعة

وجاءت المحاور الأساسية للأخطاء كما يأتي:

أولاً: الأخطاء الطباعية:

تتكرر الأخطاء الطباعية في رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وينتج عن ذلك تصحيف وتحريف، ولبس وغموض، وتغيير في الدلالة والمعنى، وهذا يكشف عن تهاون الطلبة في مراجعة رسائلهم، أو ركونهم إلى مراجعين غير مكترثين بما ينجم عن الأخطاء الطباعية من استغلاق في المعاني، وغموض في العبارة، وسوء في الصياغة، والجدول (٧٧) الآتي يوضح الأخطاء الطباعية: عددها ونسبتها إلى مجموع الأخطاء الكلية:

الجدول (٧٧)

معدل الأخطاء الطباعية ونسبتها إلى مجموع معدلات الأخطاء الكلية موزعة حسب الجامعة.

الجامعة	معدل أخطاء الطباعة/ص	المجموع الكلي لمعدلات الأخطاء/ص	النسبة
الأردنية	.٣٩٨٤٨	١٧,١٣٢٥	٪٢,٣٢
مؤتة	.١٤٥٩٨	٤,٠٠٧٥	٪٣,٦٤
اليرموك	.٣٢٦٠٦	٣,٦٥٠٩	٪٨,٩٣
الإسراء	.٣٤٦٢١	١٠,١١٢٢	٪٣,٤٢
آل البيت	.٢٢٧٧٣	١٣,٩٦١٠	٪١,٦٣
عمان العربية	.١٢٣٥٩	٨,٣٨٩٦	٪١,٤٧

ويمكن إيجاز هذه الأخطاء على النحو التالي:

أ- أخطاء في ترتيب حروف الكلمة:

مثل: مما يؤدي إلى حمل المجني عليه لتسلميه المال بنيّة تملّكه...

(رسالة: جريمة الاحتيال، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م ص٢)

ومثل: السلطة التأسيسية لا تتقيد بالمبادئ الورادة في الميثاق الوطني.

(رسالة نطاق تعديل القواعد الدستورية، جامعة عمان العربية، ماجستير ٢٠٠٨م ص٨)

ومثل: الإفراج الشرطي في جوهره مظهر للتدرج في المعاملة العقابية وتفرديدها من سلب الحرية إلى منح حرية مقيدة.

(رسالة: الإشراف القضائي على تنفيذ العقوبة الجزائية، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص١١)

ومثل: قضت محكمة النقض الفرنسية في قضية تتخلص وقائعها في أن طبيباً أصيب بشلل...

(رسالة: مسؤولية طبيب التخدير المدنية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١٠م، ص٢٧٠)

ومثل: الالتزام بتدريب العالمين...

(رسالة: أثر وجود الدولة كطرف في عقد نقل التكنولوجيا، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١١، ص١٣٠)

ب- إسقاط حرف من الكلمة:

مثل: فلسلطة المختصة أن تأذن لهم بالشهادة...

(رسالة جرائم الاعتداء على الجانب المعنوي للإنسان، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٥٨).

ومثل: وفي حالة التقادم المكسب يتم حرمان المالك من ملكه

(رسالة: مفهوم الإرادة في فلسفة القانون الخاص، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٨م، ص٩)

ومثل: وهذا لا يتفق ألبتة مع مقاصد لأمم المتحدة

(رسالة: اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٢١)

ومثل: عدم وجود عقد بين مورثهم المضرور والمسؤول حتى يترتب عن الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه إصابة المورث بالضرر.

يريد: يترتب عنه الإخلال بالالتزامات الناشئة عن إصابة المورث بالضرر.

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٨٠)

ومثل: ينتفي القصد الجرمي لدى مَنْ واقع زوجته المطلقة رجعياً بعد انقضاء العدة الشرعية ظناً من بعدم انتهائها. الصواب: منه.

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٣٠).

ومثل: مضمون الضرر الأدبي يتمثل في الشعور بالأم والحزن والغَمّ الذي يعتلى النفس الإنسانية.

الصواب: الألم الذي يعتري النفس

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٩م، ص١٥٠)

ومثل: الطبيب الحاذق لا يسأل عن الضرر مدام المريض قد أذن له بعلاجه، والخط المهني: هو الخطأ الذي يتعلق بالأصول.

(رسالة: مسؤولية طبيب التخدير المدنية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١٠، ص٦٠).

ومثل: إذا أصبح غير قادر صحياً على أداء وجباته...

(رسالة: دراسة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٠٠)

ج- زيادة حرف أو أكثر على حروف الكلمة أو الجملة:

مثل: خشية إعسار الموظف في حال إقرار خطأئه الشخصي.

(رسالة: مسؤولية الإدارة في تعزيز احترام حقوق الإنسان، الجامعة الأردنية، دكتوراه ٢٠١٠م، ص١)

ومثل: ينصرف العلم إلى إلى جميع عناصر القانونية للجريمة... الصواب: إلى العناصر القانونية للجريمة جميعها.

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع الكتروني، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠١١، ص١٠٠)

ومثل: الأجسام المضادة هي التي ينتجها جهاز المناعة بواساطة الخلايا...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١، ص٢)

ومثل: ويكون من صور التسبّب بنقل مرض معد إلى لشخص سليم...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١، ص٩)

ومثل: من خلال مطلبين مطلبين متتاليين... يتناول الثاني: عيوب الإرادة عيوب الإرادة...

(رسالة مفهوم الإرادة في فلسفة القانون الخاص، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٨م، ص١)

ومثل: وقد عالج قانون التجارة المصري الجديد مسألة التسجيل؛ إذا أورد نصاً مفاده... الصواب: إذْ...

(رسالة: النظام القانوني لعقد السمسرة، جامعة عمان العربية، ماجستير ٢٠١٠م ص٦).

ومثل: هذه الاختصاصات لا تقتصر على فترة التنفيذ، بل تمتد إلى ما بعد اللإفراج النهائي.

(رسالة: الإشراف القضائي على تنفيذ العقوبة الجزائية، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص١١)

ومثل: مهنة الطب من أهم المهن الإنسانية حيث يتحكتم على الطبيب أن يحافظ على أرواح الناس. والشفاء يتوقف عوامل عديدة.

(رسالة: النظام القانوني لعقد العلاج الطبي، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١١م، ص١)

ومثل: تسليم التجار قوائم بأرقام البطاقات ت الملغية.

(رسالة: المسؤولية القانونية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقة الوفاء، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١١م، ص٦١)

ومثل: أنَّ تظهير السند كانشأئه تصرف قانوني شكلي

(رسالة: رهن الورقة التجارية، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١١م، ص٣٠)

ومثل: عليه تقديم الورقة التجارية للقبول في وتقديمه في موعد استحقاقه

(رسالة: رهن الورقة التجارية، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١١م، ص٥٠)

د- إبدال حرف مكان آخر في الكلمة:

مثل: إن ما قام به من فعل يشكل جريمة معاقب عليها قانوناً. الصواب: يُعَاقب...

(رسالة: جرائم الاعتداء على الجانب المعنوي للإنسان، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٣٨)

ومثل: لكل إنسان حق احترتم حياته الخاصة، والعائلية ومسكنه، ومراسلاته. الصواب: احترام.

(رسالة: جرائم الاعتداء على الجانب المعنوي للإنسان، ص٩٨)

ومثل: وتعد التدابير الاحترازية التي تمارس قبل طوائف معينة من المجرمين مجالاً خصباً لتدخل القضاء.

يريد: من طوائف

والصواب: التي تمارسها طوائف

(رسالة: الإشراف القضائي على تنفيذ العقوبة الجزائية، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص١٥)

ومثل: إذا تم استخدام موظفين لحراسة بعد المنشآت

الصواب: بعض

(رسالة: مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١١م، ص١٢٠)

ومثل: إذا لم يحصل التاجر على التفويض فغنه يفقد حقه بالمطالبة بقيمة الفاتورة. الصواب: فإنه...

(رسالة: المسؤولية القانونية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقة الوفاء، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١١م، ص١٤٠

ومثل: مفهوم المالك في قانزن المالكين والمستأجرين، الصواب: قانون

(رسالة: مدى مسؤولية المؤجر العقدية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١١، ص٥٠)

هـ- إسقاط كلمة أو أكثر من الجملة:

مثل: وتذليل العقبات والصعوبات التي تحول بين ابرام العقد بينهما.

لعل المقصود: ابرام العقد وتوقيعه منهما...

(رسالة: النظام القانوني لعقد السمسرة، جامعة عمان العربية، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٠)

ومثل: إذا انتقلت الورقة التجارية بعد احتجاج عدم احتجاج الدفع جاز الاحتجاج...

(رسالة: رهن الورقة التجارية، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١١م ص٦٠)

ومثل: وقد وقع المشرع الأردني في خطإ لم يسلم منه قبله المشرعين اللبناني والسوري.

لعل صواب العبارة: لم يسلم منه المشرِّعان: اللبناني والسوري، قبل ذلك.

و- وصل كلمتين أو أكثر:

مثل: المدرسة الثانية تتبع نظام الإثبات القانوني أو المقيدوفيه يحدد القانون الأدلة.

الصواب: أو المقيَّد، وفيه يحدد القانون...

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص١٥٠)

س- التكرار:

مثل: ينصرف العلم إلى إلى جميع العناصر القانونية للجريمة.

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكروني، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص١٠٠)

ومثل: وإذا انتقلت الورقة التجارية بعد احتجاج عدم احتجاج...

(رسالة: رهن الورقة التجارية، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١١ ص٦٠)

ثانياً: أخطاء الترقيم:

الترقيم علامات اصطلاحية توضع في أثناء الكلام أو آخره؛ كالفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطة والنقطتان، والشرطة، وعلامات الاستفهام، والتعجب والحذف والاعتراض، والقوسان، وعلامة التنصيص.

والترقيم له أهمية في تنظيم الكلام، وتحقيق التناسق والانسجام بين أجزائه، ويغني عن رؤية الكاتب وسماع نبرات صوته، وحركات يديه، وقسمات وجهه، وتَنْغيمه، فجاءت علامات الترقيم عوضاً عن أحاسيس الكاتب وانفعالاته ومشاعره التي سيطرت عليه أثناء الكتابة؛ ليقف حيث يلزم الوقوف، ويصل عندما يلزم الوصل، ويسأل عندما يلزم الاستفهام، وينفعل عندما يلزم الانفعال، والترقيم ضروري لفهم النص، ومعرفة مواطن الفصل والوصل بين الجمل والعبارات في النصوص المطبوعة.

ويمكن – بسهولة- ملاحظة إغفال طلبة الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية (موضوع هذه الدراسة) لعلامات الترقيم. وبعض رسائل الطلبة يكاد يخلو خلواً تاماً من علامات الترقيم، والجدول (٧٨) الآتي يلقي الضوء على حجم أخطاء الترقيم في رسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية.

الجدول (٧٨)

نسبة أخطاء الترقيم إلى الأخطاء الكلية موزعة حسب الجامعة

اسم الجامعة	عدد أخطاء الترقيم	المجموع الكلي للأخطاء	نسبتها إلى الأخطاء الكلية
الأردنية	٩٦١	٢٧٥٨	٪٣٥
مؤتة	٣٠٤	٦٥٩	٪٤٦
اليرموك	٦٨	٤٠٣	٪١٧
الإسراء	٤٢٤	١٠٢٦	٪٤١
آل البيت	٧٧٧	٢٠٨٨	٪٣٧
عمان العربية	٧٨٩	١٥٧٠	٪٥٠
المجموع	٣٣٢٣	٨٥٠٤	٪٤٠

مثال ذلك:

«المصادرة بصفة عامة هي انتزاع ملكية الأموال أو الأشياء التي استخدمت أو كانت معدة للاستخدام في ارتكاب جريمة.

والمصادرة كعقوبة جزائية، إمّا أن تكون عقوبة أصلية كما هو منصوص عليه في قانون العقوبات الفرنسي أو عقوبة تكميلية كما هو الحال في قانون العقوبات المصري، وإما أن تعد تدبيراً وقائياً كما هو وارد في قانون العقوبات الإيطالي المادة (٣٦)».

(رسالة بدائل العقوبات السالبة للحرية، وأثرها في الحدّ من الخطورة الإجرامية، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م، ص١٥١)

وهذا النص أنموذج لإهمال علامات الترقيم في الرسائل العلمية؛ لذلك يحتاج القارئ جهداً مضاعفاً لفهم النص، وفك مغاليقه، واستيعاب مضمونه.

والفقرة الأولى خلت من ثلاث علامات ترقيم؛ هي: النقطتان الرأسيتان، والفاصلة (الشولة).

والفقرة الثانية خلت من ست علامات ترقيم؛ هي: الفاصلة المنقوطة (ثلاث مرات)، وعلامة الجملة المعترضة، والفاصلة (الشولة).

مثال آخر:

«الشخص في المصطلح القانوني هو مَنْ يتمتع بالشخصية القانونية أي من يكون صالحاً لاكتساب الحقوق والتحمل والالتزامات وهذه الشخصية تثبت في الأصل للإنسان وهو ما يطلق عليه الشخص الطبيعي ومع ذلك فإن الشخصية القانونية قد تثبت لغير الإنسان فهي تثبت لمجموعات من الأشخاص أو الأموال وهي ما يطلق عليه الشخوص المعنوية».

(رسالة: (نطاق التعويض عن الضرر الأدبي) جامعة آل البيت ماجستير ٢٠٠٩م، ص٤٠).

في المثال السابق إحدى عشرة علامة ترقيم، لم يعن بها صاحب الرسالة، ولم يجد لها ضرورة فأهملها جميعاً، أو أنه لم يعرفها، ولم يجد لها خطراً في التفريق بين الشخصية الحقيقية، والشخصية القانونية، والشخصية المعنوية؛ لذلك جاءت عباراته ملتبسة، ومتداخلة، وغامضة.

والأمثلة كثيرة على إغفال علامات الترقيم وإهمالها، سهواً أو عمداً، عن جهل، أو عدم معرفة، لذلك تكرر إسقاط علامات الترقيم تكراراً مؤسفاً، ومزعجاً، ومؤذياً.

ثالثاً: أخطاء الإملاء:

لعل أكثر الأخطاء دوراناً في رسائل الماجستير والدكتوراه أخطاء الإملاء، وهي مشكلة لها جذورها الأصلية في مراحل التعليم العام، وما بعده، إذ لا تكاد تخلو صفحة واحدة من رسائل الماجستير والدكتوراه من خطأ إملائي أو مجموعة كبيرة من الأخطاء،

أ - **ولعل أكثر الأخطاء شيوعاً إهمال همزة القطع في أول الكلمة** مما جعل نسبة الأخطاء الإملائية عالية جداً مقارنة بالأخطاء النحوية والصرفية، مثال ذلك:

- وهذا الامر يمكن ان يتحقق في التعويض عن الضرر الادبي.
- التي تمنع انتقال الحق الى الغير الا اذا تحقق بمقتضى اتفاق او مطالبة امام القضاء.

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر الأدبي، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٩٠)

ب- عدم الميز بين حالات رسم الهمزة الابتدائية والمتوسطة والمتطرفة:

مثل: يجوز الاتفاق على التمديد قبل انقضاء الأجل الأصلي أو بعد انقضاءه.

الصواب: بعد انقضائه

(رسالة: الرقابة القضائية على التحكيم الدولي، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠١٠م، ص٥١)

ومثل: الحكم يلحقه البطلان في كل أجزاءه...

الصواب: في كل أجزائه

والأصوب: في أجزائه كلها.

(رسالة: الرقابة القضائية على التحكيم الدولي، ص٩١)

ومثل: الحصول على موافقة المورد... وبعد انتهاءه يكتسب خبرة...

الصواب: بعد انتهائه.

(رسالة: الشروط المقيدة للمنافسة، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص٣٧)

ومثل: يجوز للمدين الاتفاق على اعفاءه من المسؤولية...

الصواب: على اعفائه.

(رسالة المسؤولية القانونية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقة الوفاء، جامعة مؤتة ٢٠١٠م، ص١٣٠)

ومثل: النقطة التي تلتقي فيها آرائهم معا.

الصواب: آراؤهم

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، جامعة مؤتة ٢٠٠٨م، ص٧٠)

ومثل: يغادر المدَّعى عليهم ووكلائهم قاعة الاجتماعات.

الصواب: ووكلاؤهم.

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، ص٩٠)

ومثل: المواد التي يتم شرائها منه

الصواب: يتم شراؤها منه

والأصوب: التي تشرى منه

(رسالة: الشروط المقيدة للمنافسة، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠، ص٢٨)

ج- عدم الميز بين التاء المربوطة والتاء المبسوطة

مثل: التأكد من الأسباب والظروف التي حالة دون صرف المخصيصات التي رصدت لها المبالغ في الموازنة.

الصواب: حالت... المخصصات

(رسالة: دراسة مقارنة بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص٥٠)

ومثل: لقد أجابة على هذا السؤال الفقرة الثالثة من المادة (٨)

(رسالة: حماية المستهلك المدنية في العقود الإلكترونية، الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٣٩)

د- فتح همزة (إنّ) بعد كلمة (حيث)

مثل: حيث أنَّ الممتلكات لا تنفصل عن الحياة...

(رسالة: آليات تطبيق القانون، جامعة عمان العربية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٣)

وكثيراً ما تستخدم (حيث) في غير معناها، فهي تدل على ظرف الزمان والمكان حسب ما يضاف إليها، ولكنها في رسائل الماجستير والدكتوراه تأتي للتعليل غالباً:

مثل: حيث نصت على أن يكون عقد العمل الجماعي ملزماً

(رسالة: وسائل تسوية المنازعات، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٩، ص١٠)

ومثل: حيث انسحب من روما.. حيث سيتم تناول المواضيع حيث يقال... حيث من غير المتصوّر... حيث كان المتفاوضون

(رسالة: وسائل تسوية المنازعات؛ الصفحات ٣٠، ٩٠، ١٠٠)

ومثل: حيث كان المتنازعين؟... حيث يخرج كلا الطرفين... بحيث يكون مختص ومؤهل ومدرب؟ حيث أنّ هذه الأساليب من أكثر الاساليب استخداماً. حيث أن اللجوء إلى الوساطة...

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١٠، ٧٠، ١٠٠، ١٢٠.

ومثل: وحيث أن مواد قانون الشركات تحدّد المسؤولية...

وحيث نص في المادة ٩١ من قانون الشركات...

وحيث أخذ بالشركة المساهمة الخاصة...

(رسالة: الصعوبات الناشئة عن إدارة الشركة المساهمة، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١٠، ٦٠، ٧٠)

هـ- فتح همزة (إنّ) بعد (إذ) وبعد (القول):

مثل: إذْ أنَّ المشرع بتجريمها إنما يهدف إلى منع وقوع الضرر...

(رسالة: الأحكام الخاصة بالمؤامرة على أمن الدولة، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٤١)

ومثل: وعليه يكون القول بأن حظر نشر التحقيقات منطقي كما أن نشر التحقيق الابتدائي يتناقض مع المقولة بأن الحكم القضائي عنوان الحقيقة...

(رسالة: نطاق المسؤولية الجزائية لرئيس التحرير عن جرائم الصحافة، آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٩٠)

ومثل: لا محل للقول بأن الخبرة المزورة تبقى سنداً في الدعوى

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر الأدبي، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١٢٠)

ومثل: هذا المبدأ غير مطلق، لا ينطبق إلاّ على المعاملات بين التجار دون غيرهم، إذ أنهم يقومون بالأعمال التجارية...

(رسالة: حجية الدفاتر التجارية في الإثبات، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠٠٩، ص١٠)

ومثل: إذ أنّ المصرف ملزم بالوفاء...

(رسالة: تنفيذ التزامات المصرف المصدر لخطاب الاعتماد، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١٠م، ص١١٠)

و- عدم الميز بين التاء المربوطة والهاء (ضمير الغائب المفرد والمذكر)

مثل:

- لا يمس مصلحهٍ مالية للشخص.
- عدم رد لوحه فنيه لها عند المودع منزله أدبيه رفيعة.
- يعتد بالأضرار الأدبيه كما يعتد بالأضرار الماديه.
- أجاز التعويض عن الضرر الأدبي في نطاق المسؤولية التقصيريه أو العقديه.
- إنّ الأزواج من الاسره هم من يستحق التعويض.
- قضت المحاكم الفرنسية لسته عشر شخصاً بالضمان.
- تعويض غير الورثه عن الآلام النفسيه التي أصابة مورثهم.
- يسري على المسؤوليه التعاقدية، والمسؤولية التقصيريه.
- يترتب على بطلان الخبره.

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر الأدبي، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١٠، ٢٠، ٣٠، ٦٠، ٨٠، ١٠٠، ١٢٠)

رابعاً: أخطاء النحو والصرف

تكررت الأخطاء النحوية والصرفية في رسائل الماجستير والدكتوراه، وهذه الأخطاء قد تغير منطوق الأحكام، وقد تحدث غموضاً ولبساً في القرارات، وقد يختل المعنى، ويصبح البحث عن المعنى المقصود أمراً متعذراً.

والجدول (٧٩) الأتي يوضح عدد الأخطاء النحوية والصرفية ونسبتها إلى المجموع الكلي للأخطاء:

الجدول (٧٩)

عدد الأخطاء النحوية والصرفية ونسبتها إلى المجموع الكلي للأخطاء

اسم الجامعة	عدد أخطاء النحو والصرف	المجموع الكلي للأخطاء	النسبة
الأردنية	٩٧	٢٧٥٨	٪٤
مؤتة	٧٢	٦٥٩	٪١١
اليرموك	٤٧	٤٠٣	٪١١
الإسراء	٦٥	١٠٢٦	٪٦
آل البيت	١٠٣	٢٠٨٨	٪٥
عمان العربية	٥٥	١٥٧٠	٪٤
المجموع	٤٣٩	٨٥٠٤	٪٥

وفيما يلي نماذج للأخطاء النحوية والصرفية.

أ- العدد

لا يلتزم طلبة الماجستير والدكتوراه بالكتابة الصحيحة للأعداد وتمييزها، وأحياناً في الرسالة الواحدة تكتب الأعداد (رقماً) في صفحة، وفي الصفحة التالية يكتب العدد (كتابة)، مثال ذلك:

- إن تعيين قاضي جديد كل **٢٢** شهر يؤدي إلى السماح للرئيس بإضفاء الصفة السياسية على تلك المحكمة.

(رسالة: دور القضاء الدستوري في تطوير مفهوم الحقوق والحريات، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٤٨)

- يضم مجلس الدولة ٣٣٢ عضو، ١٩٩ عضو يقومون بأداء عملهم داخل المجلس، في حين يتولى ١٣٣ عضو العمل خارجه.

(رسالة: أثر تنظيم القضاء الإداري على فعالية الرقابة القضائية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١٠م، ص٩٠)

- يرتب أعضاء المحاكم الإدارية ضمن سبعة رتب أساسية.

(رسالة: أثر تنظيم القضاء الإداري، ص١١٠)

- قامت المحكمة بإلغاء ٨٩ قرار إداري.

(رسالة أثر تنظيم القضاء الإداري، ص٢٢٠).

- عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين، أو بغرامة من خمسين ديناراً إلى مائتين دينار.

(رسالة: المسؤولية الجزائية عن نقل فيروس الإيدز، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م، ص١٧٠.

- كانت تحتضن طفلاً صغير، لا يتجاوز عمره الخمسة شهور.

الصواب: صغيراً... خمسة الشهور، أو الشهور الخمسة.

(رسالة، المسؤولية الجزائية عن نقل فيروس الإيدز، ص٥).

- يجب تسجيل الوكالة لدى مديرية التسجيل المختصة مقابل رسم نسبته (١٦) بألف، ستة عشر بالألف من القيمة المقدرة للمال.

(رسالة: الوكالة غير القابلة للعزل، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١١م، ص١٠٦)

- التحكيم أكثر قابلية للوقوع في الأخطاء القانونية من الحكم القضائي الصادر من محكمة ثاني درجة.

(رسالة: دور المحكمة المدنية في الرقابة، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١٠م، ص٨٠)

- الحقيقة أنني قد طالبت بمبلغ عشرون ألف دينار.

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة لتسوية النزاعات المدنية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٩٠)

- إذا فشل مجلس التوفيق بإنهاء مهمته، والمحددة بواحد وعشرون يوم...

(رسالة: وسائل تسوية المنازعات العمالية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٩م، ص١٣٠)

- نعالج الطبيعة القانونية لجريمة الدخول غير المشروع لنظام المعلومات كمطلب ثاني.

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، الجامعة الأردنية ٢٠١١م، ص٥٠)

- الركن المادي يتحقق بإتيان إحدى الأفعال الآتية...

(رسالة: جرائم الاعتداء على الجانب المعنوي للإنسان، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٢٨)

- يسجن من اعتدى على غيره مدة لا تتجاوز ثلاث أشهر قابلة للتمديد...

(رسالة: الأحكام المستحدثة في قانون الجرائم الاقتصادية، الجامعة الأردنية، دكتوراه ٢٠١١م، ص١١١)

- مدة تقادم عقوبة الإعدام، والعقوبات الجنائية المؤبدة خمسة وعشرين سنة.

(رسالة: الأحكام المستحدثة، ص١٣٨)

- أجمع فقهاء الشريعة على تحريم الإجهاض بعد مائة وعشرون يوماً من بدء العمل.

(رسالة: النظام القانوني لعقد العلاج الطبي، جامعة آل البيت ماجستير ٢٠١١م، ص٦٠)

ب- رفع الاسم المنصوب

١- رفع المفعول به:

مثل: الدخول إلى الموقع الإلكتروني يتحقق سواء استخدم الشخص قرصاً أو جهاز تلفونياً أو حاسوب آخر موجود على الشبكة

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٥٠)

ومثل: تعتبر الشهادة واجب قانوني...

(رسالة: جرائم الاعتداء على الجانب المعنوي للإنسان، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٤٨)

ومثل: تركت نوع من الغموض فيها...

(رسالة: مدى فعالية الرقابة على الشركات، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٨٢)

ومثل: الأجور التي يدفعها المريض للطبيب تعتبر هبة واعتراف بالجميل.

(رسالة: النظام القانوني لعقد العلاج الطبي، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١١م، ص١٠)

ومثل: كثرة عدد الموقوفين في مراكز الإصلاح يشكل عبء مالي على الدولة، وجهد كبير على أفراد الأمن العام، وعلى المشرع أن يضع أسس وقواعد قانونية تضبط إجراءات الاستيقاف.

(رسالة: الاختصاص الاستثنائي لأفراد الأمن العام، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٠٠)

ومثل: على المدين أن يودع مبلغ يكفي لوفاء الدين...

(رسالة: بيع المزايدة القضائية، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١١م، ص٩٠)

ومثل: نتمنى على المشرّع الأردني أن يضيف في قانون الأحوال المدنية نص قانوني يسمح بالحكم...

(رسالة: النظام القانوني لإسقاط الخصومة، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١١م، ص٨٩)

ومثل: أما المشرع الأردني لم يضع نص قانوني واضح وصريح يجرّم مثل هذا السلوك.

(رسالة: حماية المستهلك المدنية في العقود الإلكترونية، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص٧٠)

٢- رفع اسم (إنَّ) وأخواتها:

مثل: هناك من يرى أنَّ في الحماية الجنائية للمعلومة مساسٌ بحرية الإعلام...

(رسالة جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٨٠)

ومثل: إنَّ للمستفيد – وهو المريض- حقٌ مباشر ومستمد من العقد.

(رسالة: النظام القانوني لعقد العلاج الطبي، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١١م، ص١٠)

ومثل: يعترف قانون المعاملات الإلكترونية بأنَّ هناك عقودٌ تبرم بوسائل الاتصال الحديثة.

(رسالة: القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم الإلكتروني، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١١م، ص٢٠)

ومثل: العلة في ذلك أن لها كيانٌ مستقل خاص.

(رسالة: الطعن بالأحكام والقرارات الصادرة أثناء نظر الدعوى، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠٠٩م ص٥٠)

ومثل: كما أن لها أثر سلبي...

(رسالة الشروط المقيدة للمنافسة، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص٤٧)

٣- رفع خبر (كان) وأخواتها ومصادرها العاملة عمل فعلها:

الأصل في خبر (كان) وأخواتها أن يأتي منصوباً بعلامة إعراب ظاهرة أصلية أو فرعية أو مقدرة، وقد ورد في بعض رسائل الماجستير والدكتوراه في القانون مرفوعاً على خلاف القاعدة؛

مثل: الضرر الذي يصيب المدعي، سواء أكان ضرر مادي، أو أدبي.

(رسالة: الاختصاص الاستثنائي لأفراد الأمن العام، جامعة مؤتة، ٢٠١٠م، ص٢٠)

ومثل: لا بد من مشاهدة أثر الجريمة؛ سواء كان شيء ما، أو إنسان ما...

(رسالة: الاختصاص الاستثنائي، ص٥٠)

ومثل: أن يكون الوسيط ذو خبرة... مستمع جيد.

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٦٠، وص١٠٠).

ومثل: تختلف وسيلة الإعلان، إذا ما كان منقول أو عقار...

(رسالة: بيع المزايدة القضائية، اليرموك، ماجستير ٢٠١١م، ص٢٠)

ومثل: العجز من حوادث السير قد يكون عجز كلي أو عجز جزئي.

(رسالة: مسؤولية المؤمن تجاه المتضرر، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠٠٩م، ص١٠٠)

ومثل: إذا كان الجاني واحد؛ فلا قيام للمساهمة الإجرامية...

(رسالة: المسؤولية الجزائية للمتدخل في الجريمة، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٠)

ومثل: كأن يكون أحدهما مشروع أجنبي متقدم مع دولة نامية...

(رسالة: أثر وجود الدولة كطرف في عقد نقل التكنولوجيا، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١١م، ص١٨٠)

٤- رفع التوابع المنصوبة؛ (البدل والنعت والعطف والتوكيد):

مثل: أَصْدَرَ في ١٤ سبتمبر، سنة ١٩٧٤م قراراً خاص بحماية النساء.

(رسالة: آليات تطبيق القانون الدولي، جامعة عمان العربية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٧)

ومثل: تعتبر هبةً واعتراف بالجميل

(رسالة: النظام القانوني لعقد العلاج الطبي، جامعة آل البيت ٢٠١١م، ص١٠)

ومثل: يستطيع المريضُ أو ذويه الحصول على التعويض.

(رسالة: النظام القانوني لعقد العلاج الطبي، ص١٢٠)

ومثل: لأن له الحق في احتكار السلعة احتكار قانوني أو فعلي...

(رسالة: القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم الإلكتروني، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١١م، ص٢٠)

ومثل: لا بد من تعديل يحقق لأعضاء القضاء الإداري وضع مماثل لنظرائهم.

(رسالة: أثر تنظيم القضاء الإداري على فعالية الرقابة القضائية، جامعة مؤتة ٢٠١٠م، ص١٢٠)

ومثل: قامت المحكمة بإلغاء (٨٩) قرار إداري.

(رسالة: أثر تنظيم القضاء الإداري، ص٢٢٠)

ومثل: هذا يمثل شرطاً مقيداً، وسلوك تعسفي من المورِّد.

(رسالة: أثر وجود الدولة كطرف في عقد نقل التكنولوجيا، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١١م، ص١٨٠)

ومثل: المشرع الأردني لم يضع نص قانوني واضح وصريح.

(رسالة: حماية المستهلك المدنية في العقود الإلكترونية، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص٧٠).

٥- نصب المرفوعات؛ (المبتدأ والخبر، اسم كان، خبر إنَّ، الفاعل ونائبه):

مثل: وموظفي الضابطة العدلية المذكورين هم رؤساء المراكز الأمنية

الصواب: وموظفو الضابطة... المذكورون

(رسالة: الاختصاص الاستثنائي لأفراد الأمن العام، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١٠م، ص٨٠)

ومثل: كان المتنازعين يلجأون إلى النقاش والمفاوضات.

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١٠)

ومثل: يستطيع طرفي النزاع أن يتفقوا على وسيط...

الصواب: طرفا النزاع أن يتفقا

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، ص٥٠)

ومثل: دراسة آثار هذا العقد، حيث توجد علاقتين مختلفتين في هذا العقد.

الصواب: وتوجد علاقتان مختلفتان

(رسالة: رهن الورقة التجارية، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١١م، ص٨٧)

ومثل: وهناك رأياً آخر يقول...

(رسالة: تنفيذ التزامات المصرف المصدِّر لخطاب الاعتماد، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١٠م، ص٨٠)

ومثل: المؤامرة جريمة مستقلة؛ وهي خروجاً على القواعد العامة.

(رسالة: الأحكام الخاصة بالمؤامرة على أمن الدولة، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٤٠).

ومثل: يرى قسماً آخر من الفقهاء...

(رسالة: الأحكام الخاصة بالمؤامرة، ص٨٠)

٦- نصب الاسم المجرور أو رفعه:

مثل: قامت بعض الدول العربية باستحداث نصوصاً خاصة بهذه الجرائم.

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص١١٠)

ومثل: وقد عملت المحكمة على تعزيز موقف الشّابان...

(رسالة: جرائم الاعتداء على الجانب المعنوي للإنسان، الأردنية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٩٨)

ومثل: المخالفة التي تسبب ضرراً بالغاً غير عادياً...

(رسالة مدى فعالية الرقابة على الشركات، الأردنية، ماجستير ٢٠٠٨م، ٨٢)

ومثل: وهي نشاطات تتطلب رؤوس أموالاً ضخمة...

(رسالة: أوجه القصور في النظام القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠١٠م، ص٤٠).

ومثل: إذا قررت تأجير محلاً تجارياً للغير...

(رسالة: تأجير المحل التجاري، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٨م، ص٢١٧)

ومثل: قصر المشرع المصري حماية الطفل حديث الولادة بأن يكون غير مقيداً في سجلات المواليد

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص٤٠)

ومثل: يخضع هذا الفعل لنصٍ تجريمياً أشد عقوبة

(رسالة الحماية الجزائية للطفل، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٨٨)

ومثل: يجوز للمدين الاتفاق على اعفاءَه من المسؤولية

الصواب: اعفائه.

(رسالة: المسؤولية القانونية عن الاستخدام غير المشروع لبطاقة الوفاء، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٣٠)

ومثل: تعديل نص المادة (٣) من قانون الوساطة بإضافة محكمتا الاستئناف والتمييز إلى محكمتا الصلح...

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١٣٠)

ومثل: ومن الجرائم الخطرة التي يجب وضع شروطاً لها...

(رسالة: الأحكام الخاصة بالمؤامرة على أمن الدولة، جامعة الإسراء ٢٠٠٨م، ص٣٠)

ومثل: الفعل طالما كان خاضعاً لنص من نصوص التجريم، وغير خاضعاً لنص من نصوص التبرير...

(رسالة: المسؤولية الجزائية للمتدخل في الجريمة، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص٣٠)

ومثل: إذا كان المجلس غير مجتمعاً...

(رسالة: دراسة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص٣٠)

٧- الضمائر:

الضمير في العربية يغني عن تكرار الاسم العائد إليه، ويطابقه في إفراده وتثنيته وجمعه، وتذكيره وتأنيثه، وينبغي ألاّ يعود الضمير إلى متأخر، غير أن رسائل الماجستير والدكتوراه المشمولة بالدراسة جاء فيها تخاليط في استخدام الضمائر، مثل:

- **استخدام ضمير المفرد للمثنى:**

- كذلك الحال في التصرفات الأحادية؛ كالطلاق والرجعة وغيره. الصواب: وغيرهما.

(رسالة: مفهوم الإرادة في فلسفة القانون الخاص، عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٨م، ص٣)

ومثل: القاضي يحدد العقوبة أو التدابير الإحترازي

(رسالة: الإشراف القضائي على تنفيذ العقوبة الجزائية، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص٦)

ومثل: وهي ما يطلق عليه بالأشخاص المعنوية.

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر الأدبي، آل البيت، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٤٠)

- استخدام ضمير المؤنث للمذكر:

مثل: إنّ تقاضي الطبيب للأتعاب من المريض نظير الخدمة التي قدمها لها...

(رسالة: النظام القانوني لعقد العلاج الطبي، آل البيت، ماجستير ٢٠١١م، ص١١٠)

- استخدام ضمير الجماعة للمثنى:

مثل: عملت المحكمة على تعزيز موقف الشّابّان (الشابين) بأن منحتهم ٤٢ ألف يورو... (الصواب: منحتهما)

(رسالة: جرائم الاعتداء على الجانب المعنوي للإنسان، الجامعة الأردنية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٤٨)

ومثل: يستطيع طرفي (طرفا) النزاع أن يتّفقوا على وسيط... الصواب: أن يتّفقا...

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٥٠)

- استخدام ضمير المفرد للمثنى:

مثل: وحماية لحق الطفل في الحضانة لم يستثن القانون الأبوين أو الجدّين؛ فقد يكون أحدهم ممتنعاً عن تسليمه...

الصواب: يكون أحدهما

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص٤٠)

- استخدام ضمير المذكر للمؤنث:

مثل: أن تكون لها شارة مميّزة يمكن تمييزه من بُعْد... الصواب: تمييزها...

(رسالة: مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١١، ص١٣٠)

ومثل: استجوبت محكمة الاستئناف المدعية لتوضيح ما أشكل عليه من أمور ضرورية.

(رسالة: السلطة التقديرية للقاضي، الأردنية، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٥٠)

٨- حروف الجر:

لحروف الجرّ في العربية وظيفتان؛ إعرابية: وهي جر ما بعدها من الأسماء والضمائر والمصادر (الصريحة والمؤولة) – ومعنوية وهي ربط الكلمات والجمل والعبارات بدلالات ومعانٍ محدّدة، وفي العربية قد ينوب حرف مكان آخر وفق ضوابط خاصة. وفي رسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق تخاليط عجيبة في استعمال حروف الجر، من الناحيتين: الإعرابية والمعنوية، مثل:

- استخدام (عن) مكان (على) وزيادة حرف اللام:

الحبس لمدة لا تزيد عن سنة.

الصواب: مدة... على سنة

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م ص١٩٦)

- غرامة لا تقل عن مائتين وخمسين ديناراً، ولا تزيد عن خمسمائة دينار.

(رسالة: وسائل تسوية المنازعات العمالية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١٤٨)

- استعمال حرف الجر (اللام) مكان (إلى) أو (عن):

مثل: يمكن الوصول لها عن طريق... وتنبّه المشرّع لأهمية العقود.

الصواب: إليها... إلى أهمية...

- في حكم صادر لها عام ٢٠٠٠م

الصواب: عنها

(رسالة: جريمة الدخول غير المشرع إلى موقع إلكتروني، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص١٠)

- استخدام حرف الجر (على) مكان (عن):

مثل: لأن القضاء هو المسؤول على إصدار الأحكام...

الصواب: عن

(رسالة: سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة، الأردنية، ماجستير ٢٠١١، ص١١٠)

- استخدام حرف الجر (على) مكان (في):

مثل: المبررات للتدخل القضائي على تنفيذ العقوبة.

الصواب: (في)

(رسالة: الإشراف القضائي على تنفيذ العقوبة الجزائية، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص٦٠)

- استخدام حرف الجر (اللام) مكان (مِنْ):

مثل: يُعَيَّن هؤلاء القضاة بقرار لوزير العدل.

(رسالة: الإشراف القضائي على تنفيذ العقوبة الجزائية ص٩).

- استخدام حرف الجر (الباء) مكان (على):

مثل: وانصب اهتمام هذه المدارس بتطوير وتحسين القانون الجنائي.

الصواب: على تطوير القانون وتحسينه.

(رسالة: بدائل العقوبات السالبة للحريات، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م، ص٢٩)

- استخدام حرف الجر (على) مكان (الباء):

مثل: إن بطلان العقد يثبت على تخلف شرط الكتابة.

الصواب: بالتخلف عن شرط الكتابة

(رسالة: وسائل تسوية المنازعات العمالية، جامعة مؤتة، رسالة ماجستير ٢٠٠٩م، ص٢٠)

- استخدام حرف الجر (من) مكان (عن):

مثل: الحكم القضائي الصادر من المحكمة.

(رسالة: دور المحكمة المدنية في الرقابة، جامعة اليرموك، ماجستير ٢٠١٠م، ص٨٠)

- **استخدام حروف الجر حشواً**، ويكثر في رسائل الماجستير والدكتوراه استخدام (حرف الكاف) حشواً مثال ذلك:

- أن يدفع مبلغاً من المال كتعويض...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م، ص١٨)

- وإنما يأتي الشكل كمرحلة لاحقة..

(رسالة: مفهوم الإرادة في فلسفة القانون، عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٨م ص١٧)

- عدها القانون الأردني عقوبة أصلية في بعض الجرائم وكعقوبة تبعيّة في أخرى.. أو كعقوبة إدارية، ونصت عليها التشريعات كجزاء لارتكاب بعض السلوكات المجرمة.

(رسالة: بدائل العقوبات السالبة للحرية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م، ص١٥١).

- **استخدام حرف (الباء) حشواً:**

- وقضت أيضاً بأنه حيث إن محكمة الاستئناف قد استجوبت المدعية...

(رسالة: السلطة التقديرية للقاضي، الأردنية، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٥٠)

- وإما بأن هذا التدخل التشريعي يجب أن...

(رسالة: الإثبات بالمحررات الإلكترونية، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٤٩).

- وقضت به محكمة النقض المصرية بأنه لا يشترط...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م ص١٠).

- لا محل للقول بأن الخبرة المزورة تبقى سنداً في الدعوى

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر الأوربي، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠٠٩م، ص١٢٠)

- وجاء في القانون المصري بأنّ حضانة الفتى... ويتضح لنا بأن القانون الأردني جاء واضحاً...

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، جامعة آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص٦٠)

- **استخدام حرف الجر (اللام) حشواً:**

- حالما يدخل لجهاز الضحيّة...

- إن كل جريمة يتطلب لقيامها...

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٧٠ وص ٦١)

- الذي عاقب بالسجن لمدة عام...

(رسالة: جريمة الاحتيال عبر شبكة المعلومات الدولية، جامعة عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص١٨)

- استخدام حرف الجر (في) حشواً:

مثل: منعت بعض القوانين إعطاء الشركة حصصاً في مقابل العمل...

(رسالة: أوجه القصور في النظام القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١٠م، ص١٦٠)

ومثل: عليه أن يراعي أمرين:

الأول: ...

الثاني: في أنَّ الأعمال التحضيرية قد تتضمن ما يعكس آراء شخصية

(رسالة: دور القضاء الدستوري في تطوير مفهوم الحقوق والحريات، آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١١٠)

- تكرار حروف الجر حشواً:

مثل: لا يجوز لأي طرف الاتفاق على الصلح أو على اللجوء إلى الوساطة..

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٢٠)

٩- الأفعال المضارعة المعتلة الآخر:

تجزم الأفعال المضارعة المعتلة الآخر بحذف حرف العلة من آخر الفعل، وهذه القاعدة لم يلتزم بها دائماً الطلبة في رسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق:

مثال ذلك:

- وحماية لحق الطفل لم يستثني الأبوين أو الجدّين..

الصواب: لم يستثنَ الأبوان أو الجدّان

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص٦٠)

١٠- الاسم المنقوص:

يُحذف منه الياء، وينوّن بالكسر إذا لم يكن مضافاً أو معرفاً بأل، مجروراً كان أو مرفوعاً.

مثل:

- ينتج عنها الحكم بتعويض غير مساوي لمقدار الضرر

الصواب: غير مساوٍ

(رسالة: التعويض عن الضرر الأدبي، آل البيت ماجستير ٢٠٠٩م، ص١٢٠)

- إنّ تعيين قاضي جديد...

الصواب: تعيين قاضٍ

(رسالة: دور القضاء الدستوري في تطوير مفهوم الحقوق والحريات، آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٥٨)

- الشخص الذي يعرض طفلاً للخطر، ويتركه في مكان خالي...

الصواب: مكان خالٍ

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص١١٠)

- وهذا سبب كافي لإعفائهم من المسؤولية.

الصواب: سبب كافٍ

(رسالة: مسؤولية طبيب التخدير المدنية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠١٠م، ص٢٤٠)

- إجراء عمليات الإجهاض دون داعي طبي

الصواب: دون داعٍ

(رسالة: مسؤولية طبيب التخدير المدنية، ص٣٣٠)

١١- الأفعال الخمسة:

هي أفعال مضارعة اتصلت بها ألف الاثنين أو الاثنتين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة. وهي ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، وتحذف النون أيضاً لتوالي الأمثال من غير ناصب ولا جازم. وجاء استعمالها في رسائل الماجستير والدكتوراه مخالفاً لهذه القاعدة أحياناً.

مثل : يمكن القول أن الأطراف قد يتَّفقوا...

ومثل: يمكن القول أنّ الأطراف قد يتوافقوا...

الصواب: إنَّ... يتفقون... يتوافقون

(رسالة: القانون الواجب التطبيق على اتفاق التحكيم الإلكتروني، آل البيت، ماجستير ٢٠١١م، ص٨٠، ٩٠)

ومثل: يبتعد بالمؤسسات عن النزاهة، ويجعل الفاسدين يستطيعوا أن يكرروا أفعالهم، ويبقون غير معروفين...

(دراسة مقارنة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص٣٠)

١٢- عدم التفريق بين المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع:

مثل: إن قضاة أول درجة...

الصواب: الدرجة الأولى

(رسالة سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٧٠)

ومثل: وهذان الأركان، هي: الركن المادي، والركن المعنوي.

والصواب: وهذا الركنان، هما:

(رسالة: المسؤولية الجزائية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م ص١٥)

ومثل: حقيقة الأمر إن الحكومة والبرلمان تكون معبرة عن غالبية الشعب...

الصواب: يعبران...

(رسالة: دور القضاء الدستوري في تطوير مفهوم الحقوق والحريات، آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٥٨)

ومثل: الحكم القضائي الصادر من محكمة ثاني درجة...

الصواب: الدرجة الثانية.

(رسالة: دور المحكمة المدنية في الرقابة، اليرموك، ماجستير ٢٠١٠م، ص٨٠)

ومثل: كل القرارات التي جاءت بصدد هذا العقد جاءت خالياً من أي تعريف له...

يريد: خالية

(رسالة: تأجير المحل التجاري، عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٨م، ص٣١)

ومثل: يسلك الطريق الذي يتسم بالقسرية... الصواب: التي تتسم

(رسالة: وسائل تسوية المنازعات العمالية، مؤتة، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٧١).

ومثل: الحكم التي تم تقديم الالتماس عليه.

(رسالة: النظام القانوني لإسقاط الخصومة، الإسراء، ماجستير ٢٠١١م، ص١٢٠)

ومثل: أن تكون لها شارة مميزة يمكن تمييزه...

(رسالة: مسؤولية الشركات العسكرية والأمنية، مؤتة، ماجستير ٢٠١١م، ص١٣٠).

ومثل: يستطيع طرفا النزاع أن يتفقوا على وسيط

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٥٠)

ومثل: قانون الجمارك المتعلقة بالضريبة الجمركية...

(رسالة: سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص١٢٠)

ومثل: النزاع في فقه المرافعات يعتبر ذات مدلول موضوعي.

الصواب: ذا

(رسالة: النزاع القانوني لإسقاط الخصومة، الإسراء، ماجستير ٢٠١١م، ص١٠)

ومثل: وقد تصيب الملفات الخاص بمستندات النصوص

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٩٠)

١٣- الأفعال المتعدية واللازمة:

هناك خلط عجيب بين الأفعال المتعدية واللازمة في رسائل الماجستير والدكتوراه، مثال ذلك:

- إن كل جريمة يتطلب لقيامها ركن مادي، وركن معنوي...

الصواب: يتطلب قيامها

(رسالة: جريمة الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٦١)

- لكي يستلزم الذم أو القدح العقاب، يُشترط في أن يقع على صورة من الصور الآتية...

الصواب: يلزم... يشترط أن يقع...

(رسالة: جرائم الاعتداء على الجانب المعنوي للإنسان، الأردنية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٣٨)

- يذهب جانب من الفقه الجنائي بصدد تعريفه للخطورة الإجرامية على أنّها...

الصواب: يُعَرِّف الفقه الجنائي الخطورة الإجرامية أنّها...

(بدائل العقوبات السالبة للحرية، عمان العربية، دكتوراه، ص٢٠١١م، ص٥٧)

- أن تتضمّن هذه الأسئلة على تهديد للأطراف.

الصواب: تتضمن تهديداً...

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص١٢٠)

- لكن تجدر الإشارة أنّه...

الصواب: الإشارة إلى

(رسالة: سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٦٠)

- خلطت محكمة الاستئناف ما بين القصد المحدّد، والقصد غير المحدد.

الصواب: خلطت بين

(رسالة: المسؤولية الجزائية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م، ص٨)

١٤- الصرف

أخطاء الصرف قليلة مقارنة بأخطاء النحو والصياغة والإملاء، من مثل:

- تحتل هذه الحقوق مكانة هامة في النظام القانوني

الصواب: مهمة.

(رسالة: مسؤولية الإدارة، ص٢٠)

- تندرج الأعمال المناطة بالسلطة التشريعية في محورين:...

الصواب: المنوطة

(رسالة: مسؤولية الإدارة، ص٣٠)

- أن يكون المضرور يرتبط مع الدولة بعلاقة تعاقدية

الصواب: المتضرّر

(مسؤولية الإدارة، ص٣٠)

وانظر: الصفحات ٣٠، ٦٠، ٨٠، ٩٠، ١٢٠، ١٣٠، ١٤٠

- أن يجعل مهمة القادة العسكريين أكثر فعاليّة...

الصواب: فاعلية

(رسالة: آليات تطبيق القانون الدولي، عمان العربية، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٥)

- يشغل المستشارون القانونيون مركزاً هامّاً في الجيش الألماني.

الصواب: مهمّاً

(رسالة: آليات تطبيق القانون الدولي، ص٥)

- يحتفظ منْ تجب عليه النفقة بحقه بالرجوع على الأب عند أيساره.

الصواب: يسره أو ميسرته.

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص٧٠)

خامساً: الصياغة

الصياغة: تعني تخير الحروف والمفردات، وإحكام التراكيب، وترتيب العبارات، واختيار الكلمات وبناءها، وتقديمها وتأخيرها، واطّراح الرديء منها، واختيار الكلمة الرشيقة، ونبذ الحشو والتكرار، والغموض واللبس.

والصياغة القانونية مختلفة عن الصياغة الأدبية، وهي أقرب إلى الصياغة العلمية، وهي تمثل أساس القضاء وجوهره وروحه، وميزان عدله ومادته، وأخيراً هيبته واحترامه.

والجدول (٨٠) الآتي يرصد حجم الأخطاء في صياغة النصوص القانونية في رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية:

الجدول (٨٠)

معدلات الأخطاء اللغوية في الرسائل الجامعية حسب نوع الرسالة.

نوع الرسالة		الطباعة	الترقيم	الإملاء	النحو والصرف	الصياغة	الأخطاء الكلية
دكتوراه	عدد الأخطاء	٤٨	٩٣٧	٧٤٨	٨٨	٣٠٩	٢١٣٠
	معدل الأخطاء	٤,٣٦	٨٥,١٨	٦٨	٨	٢٨,١	١٩٣,٦٤
	عدد الرسائل	١١	١١	١١	١١	١١	١١
ماجستير	عدد الأخطاء	١٧٠	٢٣٨٦	٢٣١٣	٣٥١	١١٥٤	٦٣٧٤
	معدل الأخطاء	٣,٤٦	٤٨,٦٩	٤٧,٢٠	٧,١٦	٢٣,٥٥	١٣٠,٠٦
	عدد الرسائل	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩	٤٩
المجموع	عدد الأخطاء	٢١٨	٣٣٢٣	٣٠٦١	٤٣٩	١٤٦٣	٨٥٠٤
	معدل الأخطاء	٣,٦٣	٥٥,٣٨	٥١,١٧	٧,٣٢	٢٤,٣٨	١٣٨,٦٣
	عدد الرسائل	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠	٦٠

وضعف الصياغة وركاكة التعبير ناجمان عن الفقر بمفردات اللغة ومصطلحاتها، والفقر بأبنية الكلام وقواعده، والضعف بقوانين العلم ومصطلحاته؛ لذلك كثر الحشو والتكرار، وسوء الصياغة، واختلال التراكيب، وعدم الاتساق والانسجام بين فقرة وأخرى... والتخبط في استخدام الحروف، من مثل:

«فأنه يتمثل بأنه لو إنَّ الجاني لم يمتنع لما أصاب مصلحة الطفل من ضرر.»

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، جامعة آل البيت ٢٠١٠م، ص٩٠)

ومثل: «سنتطرق لموقف منظمة العمل الدولية منه من بعد ذلك لا بد لنا من أن نقوم بتقييم عام للإضراب.»

(رسالة: وسائل تسوية المنازعات العمالية، جامعة مؤتة، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٣٠)

ومثل: «سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة على من غير المرتبطين بها.»

(رسالة: سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٨٠)

ومثل: وقضت أيضاً بأنه: حيث إن محكمة الاستئناف قد استجوبت المدعية لتوضيح ما أشكل عليه من أمور ضرورية...

(رسالة: السلطة التقديرية للقاضي، الأردنية، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٥٠)

ومثل: نرى أنه نجد من إطلاق هذه القاعدة

(رسالة: المسؤولية الجزائية للمتدخل في الجريمة، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٤٠)

- الحشو والتكرار:

مثل: يأخذ التوقيع أشكال مختلفة؛ فقد يكون عن طريق الإمضاء أو الختم أو حتى توقيعاً.

الصواب: يأخذ أشكالاً... فقد يكون إمضاءً أو ختماً أو توقيعاً.

(رسالة: الإثبات بالمحررات الإلكترونية، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٤٩)

ومثل: أمّا بالنسبة إلى ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف

الصواب: أمّا ما ذهبت إليه...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م، ص٨)

ومثل: لا يجوز إخفاء نتائج المصاب بالإيدز أو حتى إجبار أي شخص على إخفاء سر نتائج الاختبارات.

الصواب: أو إجبار...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، ص١١)

ومثل: قد تكون الأوراق رسائل وعقوداً وشهادات، أو حتى سنداً مزوراً...

الصواب: أو سنداً...

(رسالة: جريمة الاحتيال، عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص٣)

ومثل: الاعتداء على الاعتبار المالي؛ وهو ضرر ينتج نتيجة للإشاعة...

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر الأدبي، آل البيت، ماجستير ٢٠٠٩م ص٥٠)

ومثل: الملاحظ وخاصة في الدول الغربية أن الأجهزة السياسية الفاعلة في الحياة السياسية أنها مسؤولة مباشرة أمام الشعب.

(رسالة: دور القضاء الدستوري في تطوير مفهوم الحقوق والحريات، آل البيت، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٥٨)

ومثل: لا يجوز لأي طرف الاتفاق على الصلح أو على اللجوء إلى الوساطة...

(رسالة: دور الوساطة كإحدى الحلول البديلة، مؤتة، ماجستير ٢٠٠٨م، ص٢٠)

- **استخدام (حيث) في غير معناها:** فهي تدل على ظرفي الزمان أو المكان حسب

ما يضاف إليها، ولكنها في رسائل الماجستير والدكتوراه تأتي للتعليل، واستعمالها في هذا المعنى نادر في العربية، مثال ذلك:

- حيث تم التطرق إلى أهم الجرائم.

- بحيث يتم حلّ الشركة.

- حيث أكدت حتمية العقوبة.

- حيث تنبه المشرّع المصري...

- حيث كان المتنازعون يلجأون إلى النقاش.

- حيث نَصَّت على أن يكون عقد العمل...

- حيث انسحب من روما...

- حيث سيتم تناول المواضيع...

- حيث نص في المادة ٩١...

- حيث أخذ بالشركة المساهمة...

(انظر: رسالة: وسائل تسوية المنازعات، مؤتة، ماجستير ٢٠٠٩، ص١٠، ٣٠، ٩٠، ١٠٠)

- إقحام كلمة (قِبَل) دون ضرورة لها.

مثل: اعتمد القضاة على الشهادة الإدارية المسلمة من قبل النيابة.

(رسالة: سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة، الجامعة الأردنية، ماجستير

٢٠١١م، ص٧٠)

ومثل: بينما الدماء المتبرع بها من قبل الأشخاص...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١١م، ص٧)

ومثل: أن يدفع مبلغاً من المال كتعويض من قبل الدولة الفرنسية.

(رسالة: المسؤولية الجزائية، ص١٨)

ومثل: ترتبط وسائل الاحتيال بالدخول غير المصرح به من قبل الجاني، وغير المسموح به من قبل المجني عليه.

(رسالة: جريمة الاحتيال، عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص٣)

ومثل: في حال تفويضه من قبل أحد المتعاقدين...

(النظام القانوني لعقد السمسرة، عمان العربية، ماجستير ٢٠١٠م، ص٢)

- استخدام حرف (الواو) حشواً

مثل: التشريعات الوطنية والتي سنتطرق إليها...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، عمان العربية ٢٠١١م، ص٥).

ومثل: نص المادة (١٩) من قانون العقوبات الفرنسي والتي جاء فيها على أنه...

(رسالة: المسؤولية الجزائية، ص١٠)

ومثل: والذي عاقب بالسجن لمدة عام...

(رسالة: جريمة الاحتيال عبر شبكة المعلومات الدولية، عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص١٨)

ومثل: الإكراه يقصد به الأفعال الصادرة عن الجاني والتي بها يتحقق سلب إرادة المجني عليه...

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص١١٠)

- استخدام الفعل (تمَّ) حشواً:

مثل: تستوعب كل الصعوبات بشأن تشكيل هيئة التحكيم التجاري حتى لو لم يتم ذكرها في النص.

(رسالة: الرقابة القضائية على التحكيم الدولي الأردنية، ماجستير ٢٠١٠م، ص٢١)

ومثل: لكن ماذا لو قدم طلب الرد بعد فوات الميعاد المقرر، وتم رفضه من قبل المحكمة المختصة...

(رسالة: الرقابة القضائية، ص٤١)

ومثل: وقد تم الاستقرار على ربط كلمة تكنولوجيا بالتقنية (بالتقانة)...

(رسالة: أثر وجود الدولة كطرف في عقد نقل التكنولوجيا، جامعة الإسراء، ماجستير ٢٠١١م، ص١٠)

- زيادة (ألف) بعد الفعل المضارع المعتل الآخر:

مثل: التحكيم أسلوب لفَضّ النزاعات يغدوا بلا منازع أرقى صورة من صور

التمدن والتحضر...

(رسالة: الرقابة القضائية على التحكيم الدولي، الأردنية، ماجستير ٢٠١٠م، ص١)

ومثل: لكن يبدوا أن هناك تناقضاً...

(رسالة: الرقابة القضائية، ص٥١)

- استخدام (عبارة عن) حشواً:

مثل: تُعرَّف بطاقة الإئتمان بأنها عبارة عن حساب جار مدين...

- وبرنامج البحث والأدلة، وهو عبارة عن برنامج استكشافي...

(رسالة: جريمة الاحتيال، عمان العربية، دكتوراه ٢٠٠٩م، ص١٠، ١٤)

ومثل: إذا كان من الجائز اعتبار بعض صور الوساطة عبارة عن عقد سمسرة...

(رسالة: النظام القانوني لعقد السمسرة، عمان العربية، ماجستير ٢٠١٠م، ص٢)

- سوء ربط الجمل، وغموض العبارة:

مثل: بالإضافة على أن هذه الشركة لا يجوز تأسيسها أو زيادة رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام.

(رسالة: أوجه القصور في النظام القانوني للشركة ذات المسؤولية المحدودة، عمان العربية، دكتوراه ٢٠١٠م ص٩)

ومثل: إذا انتقل الورقة التجارية بعد احتجاج عدم احتجاج عدم الدفع جاز الاحتجاج...

(رسالة: رهن الورقة التجارية، اليرموك، ماجستير ٢٠١١م، ص٦٠)

ومثل: أن يتنبّه من يرغب التعامل مع هذه الشركة بأنَّ ائتمان هذه الشركة محدود، فلا يقع في غلط بأن يظن بأنه يتعامل مع شركة مساهمة.

(رسالة أوجه القصور في النظام القانوني، ص٣٠)

ومثل: وحيث أن قضاة أول درجة لما إعتمدوا على الشهادة الإدارية المسلمة من قبل نيابه مديرية السكن ببريان لالغاء العقوبة التأخيرية لم يقدروا الوقائع التقدير السليم، وأساءوا تطبيق القانون.

(رسالة: سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة، الأردنية، ماجستير ٢٠١١م، ص٦٠)

ومثل: يتبين من النَّصين المذكورين أنْ يجب لكي تكتسب الورقة صفة السند الرسمي أن تتوافر فيها ثلاثة شروط...

(رسالة: السلطة التقديرية للقاضي، الأردنية، ماجستير ٢٠١٠م، ص٣٠)

ومثل: تخضع الأدلة لمبدأ قضاء المحكمة على أساس ما تطمئن إليه، فإنه كما أن للمحكمة أن تأخذ بالتقرير كله...

(رسالة: السلطة التقديرية للقاضي، ص١٧٠)

ومثل: كل إجراء يكون نتيجة غش يفقد قيمته الإجرائية مما يتطلب استبعاده هو على ذلك، فلا محل للقول بأنَّ الخبرة المزورة تبقى كسند في الدعوى

يملك القاضي سلطة تقديرية بالنسبة له فالبطلان في هذه الحالة يعدّ بطلان مطلقاً.

(رسالة: نطاق التعويض عن الضرر الأدبي، آل البيت، ماجستير ٢٠٠٩م، ص١٢٠)

ومثل: أمّا الإكراه فإنه يقصد به أفعال الصادرة عن الجاني، والتي بها يتحقق سلب إرادة المجني عليه، سواء وقع الإكراه مادياً كاستخدام المخدر لو العنف مع الضحية، أو معنوياً كتهديده باللحاق أذى به...

(رسالة: الحماية الجزائية للطفل، آل البيت، ماجستير ٢٠١٠م، ص١٦٨)

ومثل: وتجدر الإشارة هنا أن بطلان العقد يثبت على تخلف شرط الكتابة.

(رسالة: وسائل تسوية المنازعات العمالية، مؤتة، ماجستير ٢٠٠٩م، ص٢٠)

ومثل: فقد تم الاستقرار على ربط كلمة تكنولوجيا بالتقنيَّة باعتبارها مصطلح مرادف حيث عدّت كلمة تكنولوجيا تعني علم دراسة التقنيات...

(رسالة أثر وجود الدولة كطرف في عقد نقل التكنولوجيا، الإسراء، ماجستير ٢٠١١م، ص١٠)

لذلك كله فإن درجة الرضى عن مستوى صياغة رسائل الماجستير والدكتوراه في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية جاءت مخيّبةً للآمال، ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، وهي في بعض جوانبها تكاد تكون لهجة عاميّة.

الباب الثالث
واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق في الجامعات الأُردنيّة

لا ريب في أن لعضو هيئة التدريس أثراً مباشراً في طلبته، فهم من علمه ينهلون، ومن نوره يقبسون، وعلى أثره يسيرون، ولما كانت اللغة هي مادة المحاضرة وسَداها، ولُحمتها ومَدَاها، كان لهذه اللغة أثرٌ بيّن في ألسنة التلاميذ وطلبة العلم، الذين ينظرون للغة أستاذهم على أنها النهج الذي عليهم أن يتبعوه، فلا مخالفة ولا مفارقة، بل اتّباع واقتداء، ونهل وارتواء، وعلى ذلك فإن على المدرس الجامعي أن يكون على بيّنة من هذا كله، وأن يسعى ما وسعه الجُهد إلى إقامة بنائه اللغوي السليم، الذي يعبّر من خلاله عن أفكاره، لأن الطالب لا يكتفي بالفكرة، وإنما قد يأخذ معها الإطار اللغوي الذي صُبّت فيه، والبناء التركيبي الذي لا يجافيه.

ولما كانت اللغة في علم القضاء لها الاهتمام الأكبر، والأثر الأعظم، لما تؤديه من دور أمين في نقل الفكرة، أو إحداث الأثر المطلوب المتحصل من المرافعات القضائية، أو إصدار الأحكام؛ كان لزاماً على أساتذة القضاء قبل طلبته، أن يسعوا بكل جدّ إلى الحرص الشديد على التعبير اللغوي الدقيق السليم الذي لا يخون الفكرة، ولا يحرّف الأحكام، ولا يشوّه الحقيقة، بل يقدم للطالب القدوة المثلى من اللغة المتخيّرة، الخالية من الشوائب والهنات.

وينبغي التنبه إلى أن المحاضرة لها أصولها وفنونها، فهي طريقة شفوية في التعليم في معظمها، ويترتب على هذا بعض التبعات، وأهمها: ازدواجية اللغة، والمقصود بها الخلط بين العامية والفصيحة، كما قد يترتب على الشفوية فيها الوقوع في التكرار والإعادة، وغياب بعض العناصر كعلامات الترقيم والإملاء، مما يجعل هذه الدراسة تركز على الجانب الشفوي من الأخطاء، كالأخطاء اللغوية والأخطاء النحوية والصرفية، والأخطاء الأسلوبية.

وقد جاء الباب الثالث مقسماً إلى فصول ستة- بعدد الجامعات موضع الدراسة، إذ استقل كل فصل بجامعة واحدة، ليمكن بعدها المقارنة بين الجامعات في الأداء اللغوي للمحاضر في كلية الحقوق.

وندرس في هذا الباب واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية من خلال عينات من هذه المحاضرات. وقد تم أخذ العينات من ست جامعات أردنية، أربع منها جامعات حكومية، واثنتان جامعتان خاصتان. وتم مراعاة التنوع في المحاضرات، فبعضها كان محاضرات لطلبة البكالوريوس في مستويات مختلفة، وبعضها الآخر لطلبة الدراسات العليا. وبعضها كان محاضرات لمواد إجبارية، وبعضها الآخر لمواد اختيارية. وقد أحصينا الأخطاء النحوية والصرفية، وأخطاء الصياغة لكل محاضرة. وقَيَّمنا استخدام المفردات العامية في المحاضرة من حيث كثرتها أو قلتها، ومن ثم تم إعطاء درجة رضى تتراوح ما بين واحد وخمسة، فالدرجة «واحد» تشير إلى الرضى التام، و«الخمسة» إلى عدم الرضى التام. وقد أعطيت هذه الدرجات تقييماً للمستوى النحوي والصرفي، ومستوى الصياغة، واستعمال العامية، والخلط بين العامية والفصحى، وكذلك للمستوى اللغوي العام. وفيما يلي نستعرض نتائج هذه الدراسة إجمالاً لكل الجامعات في هذا الفصل، وإفراداً لكل جامعة على حدة في الفصول التالية تباعاً.

يبين الجدول(٨١) توزيع المحاضرات على الجامعات. إذ يتبين من الجدول أن عدد المحاضرات كان (١٣) محاضرة في كل من الجامعة الأردنية، وجامعة الإسراء، وجامعة عمان العربية بنسبة تقرب من ٢٢٪ لكل منها. أما العينة المدروسة من جامعة اليرموك فقد بلغت نسبتها ١٧٪، وفي مؤتة ٨٪، وفي آل البيت ١٠٪. وينبغي أن ننبه إلى أننا اعتمدنا محاضرة واحدة فقط لكل عضو هيئة تدريس في العينة.

جدول (٨١)

عدد محاضرات أعضاء هيئة التدريس ونسبها حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
الأردنية	١٣	٪٢١,٧
اليرموك	١٠	٪١٦,٧
آل البيت	٦	٪١٠,٠
مؤتة	٥	٪٨,٣
الإسراء	١٣	٪٢١,٧
عمان العربية	١٣	٪٢١,٧
المجموع	٦٠	٪١٠٠,٠

أما مجموع الأخطاء النحوية والصرفية وأخطاء الصياغة ومعدلها في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية فهي مبينة في جدول (٨٢) وشكل (٢٩). إذ يبين الجدول أن مجموع عدد الأخطاء هو ٣٣٥٦ خطأ، منها ٢١٤٣ خطأ نحو وصرف و ١٢١٣ خطأ صياغة. وبهذا يكون معدل أخطاء النحو والصرف هو ٣٦,٩٥ خطأ لكل محاضرة، ومعدل أخطاء الصياغة هو ٢٠,٩١ خطأ لكل محاضرة.

جدول (٨٢)

مجموع الأخطاء ومعدلها في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية

نوع الخطأ	عدد المحاضرات	مجموع الأخطاء	معدل الأخطاء	الانحراف المعياري
الأخطاء النحوية والصرفية	٦٠	٢١٤٣	٣٦,٩٥	٤٠,٠٣
أخطاء الصياغة	٦٠	١٢١٣	٢٠,٩١	١٤,٢٩
المجموع	٦٠	٣٣٥٦	٥٧,٨٦	٤٩,٤٣

الشكل (٢٩)

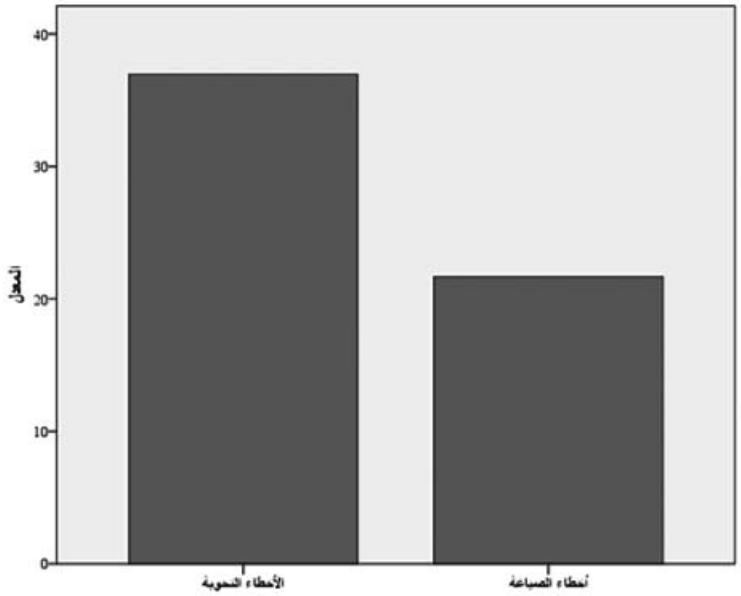

يبين الجدول (٨٣) استعمال العامية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية. ويتبين من الجدول أن نسبة ٢٥٪ من أعضاء هيئة التدريس يستعملون العامية بشكل كبير، ونسبة ٤٨٪ يستعملونها بشكل متوسط، و٢٧٪ مقلون في استخدامها.

الجدول (٨٣)

استعمال العامية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية

النسبة	العدد	النسبة
كبيرة	١٥	٢٥,٠٪
متوسطة	٢٩	٤٨,٣٪
صغيرة	١٦	٢٦,٧٪
المجموع	٦٠	١٠٠,٠٪

أما درجات الرضى عن المستوى اللغوي العام في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية والمبينة في الجدول (٨٤) فقد كانت تميل إلى عدم الرضى. فنسبة «غير راض» و«غير راض تماماً» حوالي ٦٨٪ من المحاضرات، ونسبة«راض» و«راض تماما» لم تتجاوزا معاً ٢٠٪.

ويبين الشكل (٣٠) معدل درجات «الرضى» عن المحاور اللغوية المختلفة في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية. وارتفاع معدلات درجات الرضى في الشكل تشير إلى عدم الرضى عن المستوى اللغوي في كل المحاور.

الجدول (٨٤)

درجة الرضى عن المستوى اللغوي العام في محاضرات أعضاء

هيئة التدريس بالجامعات الأردنية

	العدد	النسبة
راض تماماً	١	٪١,٧
راض	١١	٪١٨,٣
غير محدد	٧	٪١١,٧
غير راض	٣٦	٪٦٠,٠
غير راض تماماً	٥	٪٨,٣
المجموع	٦٠	٪١٠٠,٠

الشكل (٣٠)

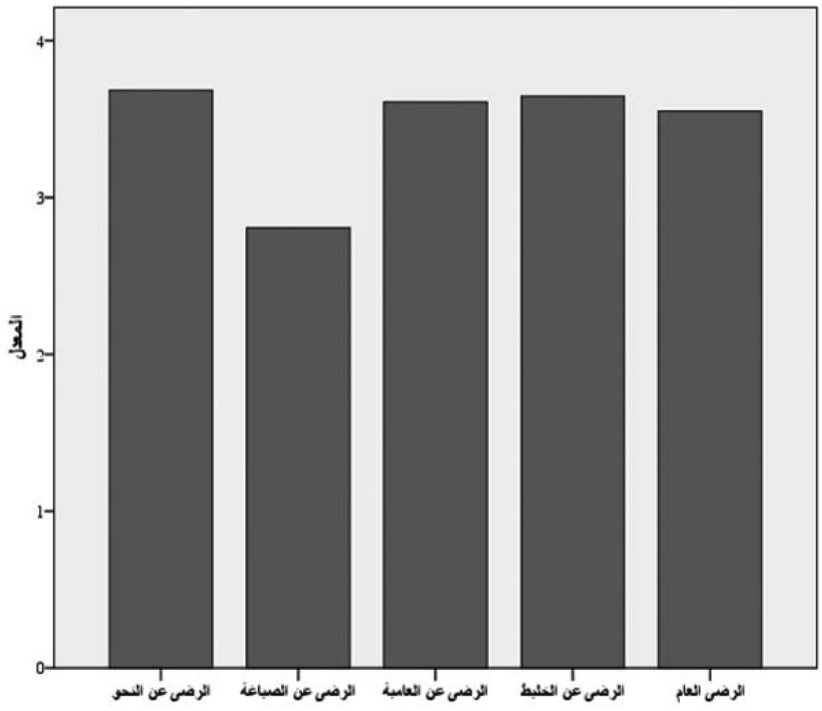

يبين الجدول (٨٥) والشكل (٣١) أخطاء النحو وأخطاء الصياغة في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية. يتضح أن جامعة مؤتة هي الأعلى في أخطاء النحو ، تليها جامعة الإسراء فعمان العربية. ثم تأتي بعد ذلك الأردنية واليرموك وآل البيت بمعدلات متقاربة. أما أخطاء الصياغة، فجامعة مؤتة هي الأعلى أيضاً، وإن كان بمعدلات لا تزيد كثيراً على باقي الجامعات بشكل عام، وعلى جامعة عمان العربية بشكل خاص التي تلي جامعة مؤتة مباشرة في معدل أخطاء الصياغة.

الجدول (٨٥)

معدل أخطاء النحو والصياغة لكل محاضرة ومجموعهما في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية

الجامعة		الأخطاء النحوية	أخطاء الصياغة	مجموع الأخطاء
الأردنية	المعدل	٢٤,٠٠	١٩,٢٧	٤٣,٢٧٢٣
	عدد الأخطاء	٣١٢	٢٥١	٥٦٢,٥٤
	عدد المحاضرات	١٣	١٣	١٣
اليرموك	المعدل	٢١,٨٠	٢٢,٠٠	٤٣,٨٠٠٠
	عدد الأخطاء	٢١٨	٢٢٠	٤٣٨,٠٠
	عدد المحاضرات	١٠	١٠	١٠
آل البيت	المعدل	٢٣,٣٣	٦,٥٠	٢٩,٨٣٣٣
	عدد الأخطاء	١٤٠	٣٩	١٧٩,٠٠
	عدد المحاضرات	٦	٦	٦
مؤتة	المعدل	١٣١,٢٠	٣٥,٠٠	١٦٦,٢٠٠٠
	عدد الأخطاء	٦٥٦	١٧٥	٨٣١,٠٠
	عدد المحاضرات	٥	٥	٥
الإسراء	المعدل	٤١,٣٤	١٥,٢٧	٥٦,٦٠٧٧
	عدد الأخطاء	٥٣٧	١٩٩	٧٣٥,٩٠
	عدد المحاضرات	١٣	١٣	١٣
عمان العربية	المعدل	٢٩,٠٠	٣٠,٦٩	٥٩,٦٩٢٣
	عدد الأخطاء	٣٧٧	٣٩٩	٧٧٦,٠٠
	عدد المحاضرات	١٣	١٣	١٣
المجموع	المعدل	٣٧,٣٤	٢١,٣٧	٥٨,٧٠٧٣
	عدد الأخطاء	٢٢٤٠	١٢٨٢	٣٥٢٢,٤٤
	عدد المحاضرات	٦٠	٦٠	٦٠

يكشف الجدول (٨٦) أن هناك علاقة تربط نوع الخطأ بالجامعة. أي أن أعداد الأخطاء النحوية والصرفية يزيد في جامعة على غيرها.

الشكل (٣١)

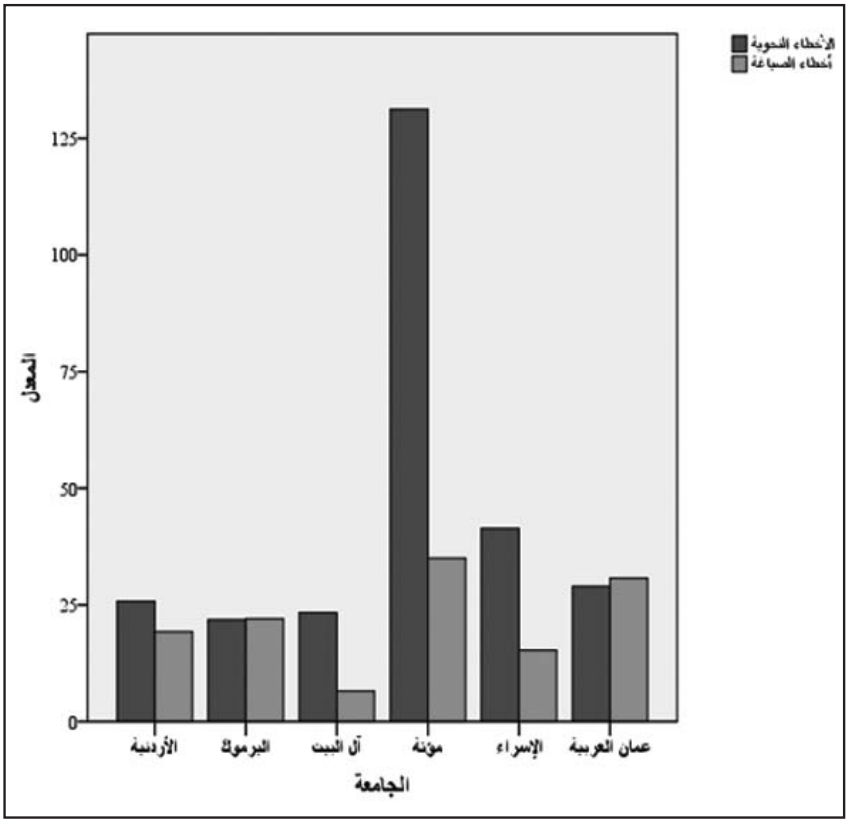

يكشف الجدول (٨٦) أن هناك علاقة تربط نوع الخطأ بالجامعة، أي أن أعداد الأخطاء النحوية والصرفية يزيد في جامعة على غيرها.

الجدول (٨٦)

تحليل بواسون لأخطاء الصياغة حسب الجامعة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٥٦٣٣,١٦٩	١	.٠٠٠
الجامعة	١٦٩,٦٩٠	٥	.٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J) الجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	اليرموك	-٣,١٠	١,٦٤٧	١	.٠٥٩
	آل البيت	٩,٦٤[a]	١,٤٢٢	١	.٠٠٠
	مؤتة	-١٦,٦٨[a]	٢,٦٥٧	١	.٠٠٠
	الإسراء	٣,٢٢[a]	١,٤٢٧	١	.٠٢٤
	عمان العربية	-٩,١٩[a]	١,٦٣٣	١	.٠٠٠
اليرموك	الأردنية	٣,١٠	١,٦٤٧	١	.٠٥٩
	آل البيت	١٢,٧٤[a]	١,٥٦٩	١	.٠٠٠
	مؤتة	-١٣,٥٨[a]	٢,٧٣٩	١	.٠٠٠
	الإسراء	٦,٣٣[a]	١,٥٧٤	١	.٠٠٠
	عمان العربية	-٦,٠٩[a]	١,٧٦٣	١	.٠٠١
آل البيت	الأردنية	-٩,٦٤[a]	١,٤٢٢	١	.٠٠٠
	اليرموك	-١٢,٧٤[a]	١,٥٦٩	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٢٦,٣٢[a]	٢,٦١٠	١	.٠٠٠
	الإسراء	-٦,٤٢[a]	١,٣٣٧	١	.٠٠٠
	عمان العربية	-١٨,٨٣[a]	١,٥٥٥	١	.٠٠٠
مؤتة	الأردنية	١٦,٦٨[a]	٢,٦٥٧	١	.٠٠٠
	اليرموك	١٣,٥٨[a]	٢,٧٣٩	١	.٠٠٠
	آل البيت	٢٦,٣٢[a]	٢,٦١٠	١	.٠٠٠
	الإسراء	١٩,٩٠[a]	٢,٦١٣	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٧,٤٩[a]	٢,٧٣١	١	.٠٠٦
الإسراء	الأردنية	-٣,٢٢[a]	١,٤٢٧	١	.٠٢٤
	اليرموك	-٦,٣٣[a]	١,٥٧٤	١	.٠٠٠
	آل البيت	٦,٤٢[a]	١,٣٣٧	١	.٠٠٠
	مؤتة	-١٩,٩٠[a]	٢,٦١٣	١	.٠٠٠
	عمان العربية	-١٢,٤٢[a]	١,٥٥٩	١	.٠٠٠
عمان العربية	الأردنية	٩,١٩[a]	١,٦٣٣	١	.٠٠٠
	اليرموك	٦,٠٩[a]	١,٧٦٣	١	.٠٠١
	آل البيت	١٨,٨٣[a]	١,٥٥٥	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٧,٤٩[a]	٢,٧٣١	١	.٠٠٦
	الإسراء	١٢,٤٢[a]	١,٥٥٩	١	.٠٠٠

يكشف الجدول (٨٦) أن لا فروق ذات دلالة إحصائية في أخطاء الصياغة بين كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي الجامعات.

الجدول (٨٧)

تحليل بواسون لأخطاء النحو حسب الجامعة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	١٩٦٤٩,٦٨١	١	.٠٠٠
الجامعة	١٢٧٧,٦٩٠	٥	.٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J) الجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	اليرموك	.٨٧	١,٦٦١	١	.٦٠٠
	آل البيت	-١,٧٩	٢,٠٩٣	١	.٣٩٣
	مؤتة	-١٠١,٣٩[a]	٤,٨٣٨	١	.٠٠٠
	الإسراء	-١٣,٩٦[a]	١,٨٥٢	١	.٠٠٠
	عمان العربية	-٤,٠٣[a]	١,٦٢٦	١	.٠١٣
اليرموك	الأردنية	-.٨٧	١,٦٦١	١	.٦٠٠
	آل البيت	-٢,٦٦	٢,١٧٩	١	.٢٢٢
	مؤتة	-١٠٢,٢٦[a]	٤,٨٧٦	١	.٠٠٠
	الإسراء	-١٤,٨٣[a]	١,٩٤٨	١	.٠٠٠
	عمان العربية	-٤,٩٠[a]	١,٧٣٤	١	.٠٠٥
آل البيت	الأردنية	١,٧٩	٢,٠٩٣	١	.٣٩٣
	اليرموك	٢,٦٦	٢,١٧٩	١	.٢٢٢
	مؤتة	-٩٩,٦٠[a]	٥,٠٣٩	١	.٠٠٠
	الإسراء	-١٢,١٧[a]	٢,٣٢٧	١	.٠٠٠
	عمان العربية	-٢,٢٤	٢,١٥٢	١	.٢٩٨

مؤتة	الأردنية	١٠١,٣٩[a]	٤,٨٣٨	١	.٠٠٠
	اليرموك	١٠٢,٢٦[a]	٤,٨٧٦	١	.٠٠٠
	آل البيت	٩٩,٦٠[a]	٥,٠٣٩	١	.٠٠٠
	الإسراء	٨٧,٤٣[a]	٤,٩٤٤	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٩٧,٣٦[a]	٤,٨٦٤	١	.٠٠٠
الإسراء	الأردنية	١٣,٩٦[a]	١,٨٥٢	١	.٠٠٠
	اليرموك	١٤,٨٣[a]	١,٩٤٨	١	.٠٠٠
	آل البيت	١٢,١٧[a]	٢,٣٢٧	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٨٧,٤٣[a]	٤,٩٤٤	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٩,٩٣[a]	١,٩١٨	١	.٠٠٠
عمان العربية	الأردنية	٤,٠٣[a]	١,٦٢٦	١	.٠١٣
	اليرموك	٤,٩٠[a]	١,٧٣٤	١	.٠٠٥
	آل البيت	٢,٢٤	٢,١٥٢	١	.٢٩٨
	مؤتة	-٩٧,٣٦[a]	٤,٨٦٤	١	.٠٠٠
	الإسراء	-٩,٩٣[a]	١,٩١٨	١	.٠٠٠

يظهر الجدول (٨٧) أن لا فروق ذات دلالة إحصائية في أخطاء النحو بين كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، وبين الجامعة الأردنية وآل البيت، وبين اليرموك وآل البيت، وبين آل البيت وعمان العربية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي الجامعات.

الجدول (٨٨)

تحليل بواسون للأخطاء الكلية حسب الجامعة.

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٣٨٥٥٠,٨٢٨	١	.٠٠٠
الجامعة	١١٤٥,٤٠٧	٥	.٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J)االجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	اليرموك	-.٨٤٢٠	٢,٤٠٦٣٨	١	.٧٢٦
	آل البيت	٩,٢٣٩٥[a]	٢,٥٩٢٩٢	١	.٠٠٠
	مؤتة	١١٦,٦٧٨١[a]-	٥,٥٤٨٨٣	١	.٠٠٠
	الإسراء	٩,٣٦٩٥[a]-	٢,٤٤٧٥٤	١	.٠٠٠
	عمان العربية	١١,٨٣٠٢[a]-	٢,٣٧٢٦١	١	.٠٠٠
اليرموك	الأردنية	.٨٤٢٠	٢,٤٠٦٣٨	١	.٧٢٦
	آل البيت	١٠,٠٨١٥[a]	٢,٦٨٥٠١	١	.٠٠٠
	مؤتة	١١٥,٨٣٦١[a]-	٥,٥٩٢٤٦	١	.٠٠٠
	الإسراء	٨,٥٢٧٦[a]-	٢,٥٤٤٩٠	١	.٠٠١
	عمان العربية	١٠,٩٨٨٢[a]-	٢,٤٧٢٩٣	١	.٠٠٠
آل البيت	الأردنية	٩,٢٣٩٥[a]-	٢,٥٩٢٩٢	١	.٠٠٠
	اليرموك	١٠,٠٨١٥[a]-	٢,٦٨٥٠١	١	.٠٠٠
	مؤتة	١٢٥,٩١٧٦[a]-	٥,٦٧٥٢٢	١	.٠٠٠
	الإسراء	١٨,٦٠٩٠[a]-	٢,٧٢١٩٦	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٢١,٠٦٩٧[a]-	٢,٦٥٤٧٩	١	.٠٠٠
مؤتة	الأردنية	١١٦,٦٧٨١[a]	٥,٥٤٨٨٣	١	.٠٠٠
	اليرموك	١١٥,٨٣٦١[a]	٥,٥٩٢٤٦	١	.٠٠٠
	آل البيت	١٢٥,٩١٧٦[a]	٥,٦٧٥٢٢	١	.٠٠٠
	الإسراء	١٠٧,٣٠٨٥[a]	٥,٦١٠٢٩	١	.٠٠٠
	عمان العربية	١٠٤,٨٤٧٩[a]	٥,٥٧٨٠١	١	.٠٠٠
الإسراء	الأردنية	٩,٣٦٩٥[a]	٢,٤٤٧٥٤	١	.٠٠٠
	اليرموك	٨,٥٢٧٦[a]	٢,٥٤٤٩٠	١	.٠٠١
	آل البيت	١٨,٦٠٩٠[a]	٢,٧٢١٩٦	١	.٠٠٠
	مؤتة	١٠٧,٣٠٨٥[a]-	٥,٦١٠٢٩	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٢,٤٦٠٦-	٢,٥١٢٩٩	١	.٣٢٧
عمان العربية	الأردنية	١١,٨٣٠٢[a]	٢,٣٧٢٦١	١	.٠٠٠
	اليرموك	١٠,٩٨٨٢[a]	٢,٤٧٢٩٣	١	.٠٠٠
	آل البيت	٢١,٠٦٩٧[a]	٢,٦٥٤٧٩	١	.٠٠٠
	مؤتة	١٠٤,٨٤٧٩[a]-	٥,٥٧٨٠١	١	.٠٠٠
	الإسراء	٢,٤٦٠٦	٢,٥١٢٩٩	١	.٣٢٧

يظهر الجدول (٨٨) أن لا فروق ذات دلالة إحصائية في الأخطاء الكلية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بين كل من الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، وبين جامعة الإسراء وجامعة عمان العربية، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين باقي الجامعات.

الفصل الأول

واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية

ينبغي الالتفات إلى الدور الريادي الذي تؤديه الجامعة الأردنية الأم، وإلى أفواج الخريجين الذين تخرجوا فيها وانطلقوا يعملون في المجتمع، فأسسوا كثيراً من المؤسسات القضائية.

كما ينبغي التنبه إلى أن لغة المحاضرة في هذه الجامعة وسواها من الجامعات ينبغي أن تكون اللغة العربية الفصيحة السليمة من آفة العاميّة، أو الزلات والأخطاء التي تُخِلُّ بإيصال المعنى إلى السامع، فتغيم الفكرة، وتضل طريقها إلى ذهن السامع.

وعلى العكس من هذا، فقد اتضح لفاحصي الاستبانة أن عدداً كبيراً من محاضري كلية الحقوق يتحدثون اللغة العامية، أو في الأقل يخلطون بين الفصيحة والعامية بصورة لا تخفى، كما يتضح من الجداول الإحصائية، والرسوم البيانية الآتية:

يبين الجدول (٨٩) معدل كل نوع من الأخطاء اللغوية لكل محاضرة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الأردنية، كما يبين عدد هذه الأخطاء ونسبتها. ويتبين من الجدول أن النسبة الأعلى هي نسبة الأخطاء النحوية البالغة ٥٦٪.

الجدول(٨٩)

معدل الأخطاء اللغوية وعددها ونسبتها في محاضرات أعضاء

هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية.

الخطأ اللغوي	عدد المحاضرات	المعدل	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
الأخطاء النحوية	١٣	٢٤,٠٠	٣١٢	٥٦٪
أخطاء الصياغة	١٣	١٩,٢٧	٢٥١	٤٤٪
الأخطاء الكلية	١٣	٤٣,٢٧	٥٦٢	١٠٠٪

يمثل الشكل (٣٢) رسماً بيانياً لمعدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية. ويتضح من الشكل أن معدل الأخطاء النحوية يزيد على معدل أخطاء الصياغة.

الشكل (٣٢)

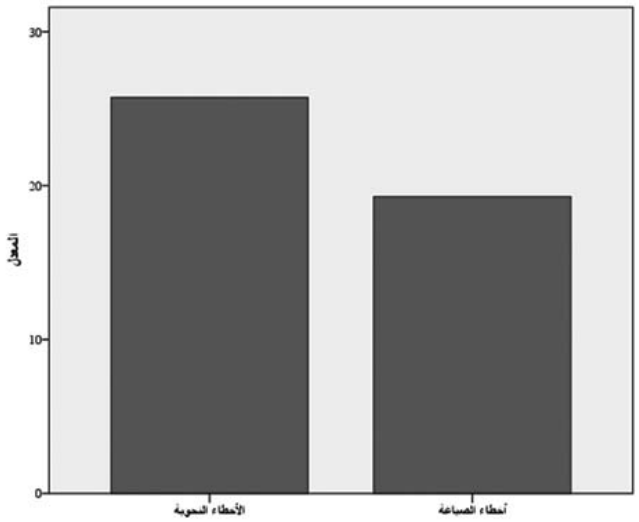

شكل (٣٣): معدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية

ويبين الجدول (٩٠) معدلات مستوى الرضى عن النحو والصرف، والصياغة، واستخدام العامية، والمزج بين الفصحى والعامية، وكذلك مستوى الرضى العام عن لغة المحاضرة لعينة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية. علامات المستوى المتدنية تشير إلى مستوى رضى عال، بينما العلامات العالية تشير إلى مستوى رضى متدن. يتبين من الجدول (٩٠) ومن الشكل (٣٣) أن مستويات الرضى عن كل المحاور اللغوية في هذه الدراسة هي مستويات متدنية، تتراوح بين ٣,٢٧ للصياغة و ٣,٦٤ للرضى عن استخدام المفردات العامية.

جدول (٩٠)

معدل مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية.

الخطأ اللغوي	المعدل
الرضى عن النحو	٣,٥٤
الرضى عن الصياغة	٣,٢٧
الرضى عن العامية	٣,٦٤
الرضى عن الخلط بين العامية والسليمة	٣,٤٦
الرضى العام	٣,٣٨

الشكل (٣٣)

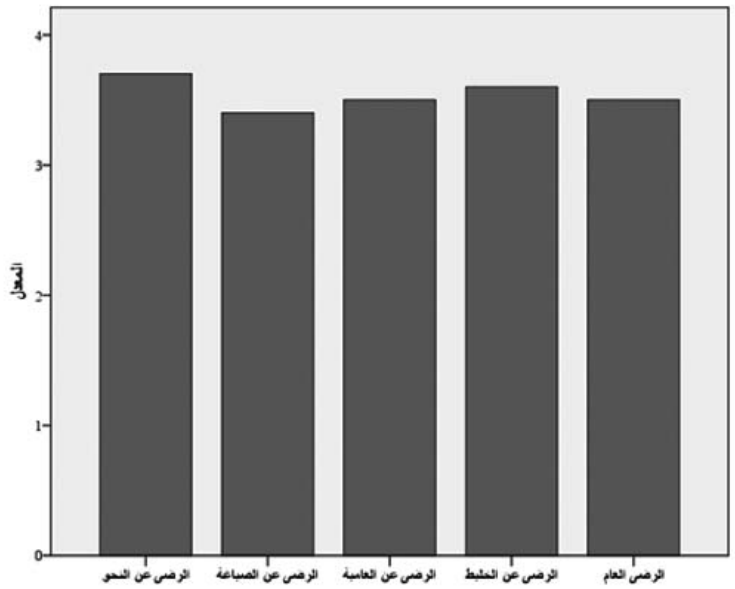

شكل (٣٣): معدل مستوى الرضى عن المستوى اللغوي لمحاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية

وفيما يتعلق بالأخطاء التي يقع فيها المحاضر في كلية الحقوق، فيمكن إجمالها على النحو الآتي:

١- أخطاء أسلوبية:

وهي أكثر الأخطاء بروزاً وتكراراً، وأجدرها بأن تنقل المعاني نقلاً غير أمين، لأنها ليست أخطاء جزئية بقدر ما هي أخطاء مركبة يمتد خللها ليصل إلى العبارة بأكملها.

ويمكن ملاحظة شيوعها فيما يأتي:

أ- إيراد كاف التشبيه في غير ما تقتضيه:

ومن أمثلتها:

- «وأهم شيء كطالب حقوق» والصواب: «بوصفك طالب حقوق»
- نحن كشركاء يمكن أن نضعها في الدستور»

والصواب: بوصفنا شركاء، إذ لا مكان للتشبيه هنا.

ب- خطأ في الإضافة: كقوله:

«في اجتماعات الهيئة العامة الغير عادي». والصواب: غير العادي، إذ إن «أل» التعريف لا تدخل على «غير» المضافة.

ج- صيغة (زاد عن)، كقوله:

«بما يزيد عن مبالغ معينة»، والصواب: يزيد على.

د- صيغة (أكدّ على) كقوله:

«وهذه الخصيصة التي أكدنا عليها في أكثر من مناسبة:

والأصح أن تتعدى دون حرف الجر فنقول: أكدّناها.

هـ- صيغة «حاز لِـ» ، كقوله:

«الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القيادية».

والصواب: «الحائزين في بلادهم المؤهلات...» فاسم الفاعل «الحائز» مشتق من الفعل «حاز» الذي يتعدى بنفسه لا بحرف الجر.

و- صيغة «والتي»، كقوله:

«لائحة الدعوى الأصلية والتي يطالب فيها بالتعويض»

والصواب: «التي يطالب فيها...» بحذف الواو الزائدة.

ز- ارتباك الصيغة اللغوية:

ومن ذلك قول المحاضر:

«ليس لهما من الديمومة في شيء إلا الاسم»

فشبه الجملة «في شيء» لا تضيف للجملة سوى ضرب من التشويش واللبس.

ومن طرائف الأخطاء ما ورد على لسان المحاضر من قوله:

قال أصدق القائلين، ثم أورد حديثاً نبوياً شريفاً، والصواب» أن يورد آية قرآنية، لأن أصدق القائلين هو الله تعالى ثم يليه محمد – صلى الله عليه وسلم-

٢- أخطاء في النحو والصرف:

قد تتضاعف أخطاء النحو والصرف في المحاضرة إن عددنا كل كلمة لا تلفظ بالعربية الفصيحة خطأً، ومن الملاحظ أن العامية قد طغت على محاضرات بأكملها، فهل نعدّ ذلك خطأ أم نسكت عنه؟ إن استعمال العامية لهو خطأ أسلوبي كلي يحتوي داخله مجموعة من الأخطاء الجزئية نحوًا وصرفاً ولغة، فكل كلمة لا يتم إعرابها بحركة الإعراب المناسبة لها وقع قائلها في خطأ، وهكذا تتضاعف الأخطاء وتتكرر، وقد اقتصرنا على ذكر بعض الأخطاء البيّنة التي لا لبس فيها، ومنها:

- «فيما يتعلق باجتماع الهيئة العامة يُعدّ دستور»

والصواب: دستوراً.

- «وتأخذ قرار بإقالة المدير»

والصواب: قراراً، لأنها مفعول به.

- «أن المشرع قد يطلب أمور لا بد من نشرها»

والصواب: أموراً، فهي مفعول به.

- «يناط حل النزاع بشخص موضعَ ثقةٍ»

والصواب: موضعِ ثقةٍ، لأنها نعت مجرور.

- «فذلك أمراً لا يدخل في نطاق السلطة القضائية»

وصوابه: أمرٌ، لأنه خبر المبتدأ «ذلك».

- «إذا ما ذهب المتنازعين إلى القضاء»

والصواب: المتنازعون، لأنها فاعل «ذهب» مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم.

- «أيّ طلب إضافي يكون مكمل للطلب الآخر»

والصواب: مكملاً، لأنها خبر الفعل الناقص «يكون».

- «هناك شرطين أساسيين حتى يتحقق القبول لهذا الشرط الإضافي.

والصواب: شرطان أساسيان، لأنهما مبتدأ مؤخر مرفوع ونعت له يطابقه في علامة الإعراب. فحقّه الرفع.

- «أن يكون الطالب العارض الإضافي مقبول في المحكمة العامة»

والصواب: مقبولاً، لأنها خبر «يكون»

- «كأن يكون المالَ قد أُتلف».

والصواب: المالُ، لأنها اسم «يكون» مرفوع.

٣- أخطاء لغويّة:

ما دامت العامية تحتل حيزاً واسعاً من لغة المحاضرة، فمن الطبيعي أن تحمل كل كلمة عامية خطأ لغوياً أو نحوياً، غير أننا نكتفي ببعض الأمثلة التي تجلي هذا الجانب، ومنها قول المحاضر:

- «أن يتظمن الموظوع بنداً...»

إذ تم قلب الضاد ظاء، والصواب: أن يتضمن الموضوع بنداً...».

- «فإنّ القانون يكون نافداً».

والصواب: نافذاً من النفاذ وليس من «النفاد» وهو النضوب والانتهاء.

- «قسمها المشرّع إلى فَقَرتَين»

والصواب: فِقْرتين، بكسر فسكون، وليس بفتحتين.

- «المادة التي اعتبرت الجريمة محققّة».

والأصح «عَدّت» بدلاً من «اعتبرت» المشتقة من الاعتبار، فلا مكان لها في سياق العبارة.

الفصل الثاني

واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة اليرموك

هناك بعض المؤثرات التي يمكن أن تتحكم في مدى صحة البيانات التي يتم أخذها في أثناء المحاضرة، ومنها:

١- تكلف المحاضرين في محاولتهم الإتيان بالفصيحة حين يعلمون بوجود من يحصي عليهم أخطاءهم.

٢- التحدث بالعامية يجعل من الصعب على الفاحص الحصول على شواهد للأخطاء التي لا تظهر إلا في اللغة الفصيحة.

٣- النقل من كتاب: فالملاحظ أن قراءة المحاضر من كتاب لا تدل على لغة المحاضرة الحقيقية، فهو يقرأ لغة فصيحة. ولكن قد لا يتحدث بمثلها.

أما عن لغة الأرقام والجداول والإحصاءات فيمكن قراءتها من خلال ما يأتي:

يبين الجدول (٩١) معدل كل نوع من الأخطاء اللغوية لكل محاضرة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة اليرموك، كما يبين عدد هذه الأخطاء ونسبتها. إذ يتبين من الجدول أن نسبة الأخطاء النحوية ونسبة أخطاء الصياغة متساويتان.

جدول (٩١)

معدل الأخطاء اللغوية وعددها ونسبتها في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة اليرموك.

الخطأ اللغوي	عدد المحاضرات	المعدل	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
الأخطاء النحوية	١٠	٢١,٨٠	٢١٨	٥٠٪
أخطاء الصياغة	١٠	٢٢,٠٠	٢٢٠	٥٠٪
الأخطاء الكلية	١٠	٤٣,٨٠٠٠	٤٣٨	١٠٠٪

يمثل الشكل (٣٤) رسماً بيانياً لمعدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة اليرموك. يتضح من الشكل أن نسبة الأخطاء النحوية تتساوى مع نسبة أخطاء الصياغة.

الشكل (٣٤)

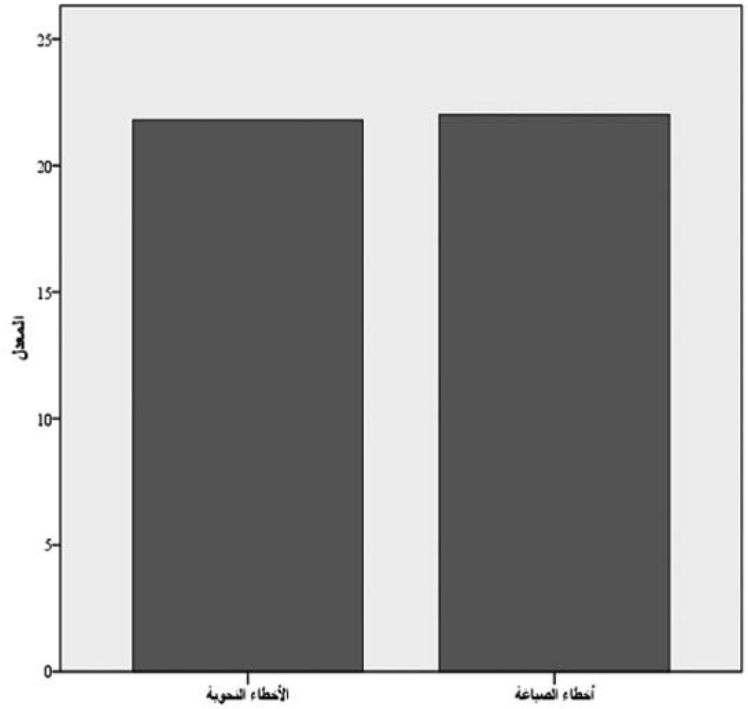

شكل (٣٤): معدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة اليرموك

ويمكن قسمة الأخطاء التي رصدت أثناء المحاضرة إلى ما يأتي:

١- أخطاء أسلوبيّة:

وهي كثيرة، ومن ضروبها:

أ- صيغة «لا يجب»:

وهي صيغة خاطئة، لكنها شائعة، كقول المحاضر:

- «لا يجب أن ننظر إلى الشيك من وجهة نظر القانون التجاري...»

والصواب: «يجب ألاّ ننظر...»

ب- اتصال أن بالباء بعد القول: كقوله:

«هذا الفقه يقول بأن هذا القانون...»

والصواب: يقول: إن هذا القانون...»

ج- خلل في الإضافة، كقوله:

«ما هي البيانات الشيك»؟

والصواب: «بيانات الشيك» بحذف أل التعريف.

د- الخلط بين العامية والفصيحة: كقوله:

«يجب أن تكون هذه المؤسسة يا بنك ويا مؤسسة تجارية»

والصواب: إمّا مصرفاً وإمّا مؤسسة تجارية»

هـ- عدم الدقة في التعبير، كقوله:

«دائماً الرقابة السابقة غالباً ما تكون منصبّة على النفقات» . فهل المقصود «دائماً» أم «غالباً»، كلاهما ورد في العبارة.

و- أسلوب «تؤثر على»، كقوله»

«أنها تؤثر كثيراً على إدارة الأعمال»

والصواب: «تؤثر في إدارة الأعمال».

ز- عدم مطابقة النعت للمنعوت، كقوله:

«هناك مراقب مالي وهذا المراقب مالي»

والصواب: «هذا المراقب المالي ...»، فحق النعت أن يتبع منعوته في التعريف والتنكير.

٢- أخطاء نحوية وصرفيّة:

أ- الخطأ في العدد وتمييزه وإعرابه، كقوله:

- طيلة فترة الاستيداع وهي خمسة سنوات»

والصواب: خمس سنوات، لأن العدد (٥) يخالف المعدود من حيث التذكير والتأنيث.

- «إذا بلغ عمر الموظفة خمسة وخمسون عاماً.

والصواب: وخمسين، لأنها معطوفة على منصوب.

- «والمصادقة عليها خلال ثلاثين يوم من قبول الاستقالة.

والصحيح: يوماً، لأنها تمييز منصوب.

ب- نصب الفاعل بدلاً من رفعه، كقوله:

«إذ إنه صدر قراراً بالاستغناء عن وظيفتك»

والصواب: قرارٌ؛ لأنها فاعل مرفوع.

ج- رفع المفعول به ونعته، كقوله:

«نلاحظ على هذا النص أنه أغفل التزام هام»

والصواب: التزاماً مهماً، لأنها مفعول به منصوب، ونعته التابع له في حركة إعرابه.

د- رفع خبر «كان» وحقه النصب كقوله:

«إذا كان الشيك خالي من بعض البيانات الإلزاميّة»

والصواب: خالياً، لأنه خبر «كان» منصوب.

هـ- نصب خبر «أن»، كقوله:

«بأن هذه الورقة التي بيننا هي شيكاً»

والصواب: شيكٌ، لأنها خبر «أن» مرفوع بعد ضمير فصل.

٣- أخطاء لغوية: ومن أمثلتها ما يلي:

- التحقق مما إذا كان ساحب الشيك يملُكُ رصيداً:

والصواب: يملكُ، بكسر اللام ولبس بضمّها.

- «الاستقالة تُعني رغبة الموظف في ترك الوظيفة»

والصواب: تَعني، بفتح التاء وليس بضمها، لأنها مضارع الفعل الثلاثي «عنى».

- «إذا كان هناك مخصصات لهذا المشروع، ونفِذَت هذه المخصصات»

والصواب: نَفِدتْ، بالدال وليست بالذال، لأنها من النفاد والانتهاء، وليس من النفاذ.

- «إذا بلغ الموظف سنّاً معيّناً يحقّ للإدارة إنهاء وظيفته»

والصواب: «إذا بلغ الموظف سنّاً معينة...» لأن السنّ مؤنثة ووجب مطابقة النعت لها.

- «إذا أغفل الموظف التزاماً هاماً

والأصح: مهمّاً، لأن الهامّ هو المحزن من «الهمّ»،

نقول: همّهُ الأَمر إذا أَحزنه، وأَهمَّه: إذا نال اهتمامه.

- «ومن ثُمّ إما بقبول التأمين أو عدم قبوله»

والصواب: «ثَمَّ» بفتح الثاء، لأنها ليست العاطفة بل الظرفية، وهو من الأخطاء الشائعة والمتكررة.

وبهذا يتضح لنا إلى أيّ مدى يحتاج طلبتنا إلى خطاب في المحاضرة يلبي تطلعاتهم، ويوصل أفكارهم التي يحتاجونها، ويقوّم ألسنتهم، وهو ما يجعل عضو هيئة التدريس بحاجة ماسّة إلى الالتزام بقواعد العربية وفصاحتها حين التعبير عن أفكاره في المحاضرة، لكي يكون قدوة لغوية مؤثرة في طلبته.

الفصل الثالث

واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة

من الملاحظ طغيان العاميّة على معظم لغة المحاضرين في جامعة مؤتة، مما يجعل لزاماً علينا أن نعد البرامج التدريبية اللازمة التي يخضع لها المحاضرون بغية رفع سويتهم اللغوية، التي كلما ارتفعت وتحسنت انعكس ذلك إيجاباً على استعداد طلبتهم في المستقبل لاستعمال هذه اللغة الفصيحة، والتخلي عن عاميتهم في مرافعاتهم ومخاطباتهم وسجل قضاياهم.

ويبين الجدول (٩٢) معدل كل نوع من الأخطاء اللغوية لكل محاضرة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة مؤتة، كما يبين عدد هذه الأخطاء ونسبتها. ويتبين من الجدول أن النسبة الأعلى هي نسبة الأخطاء النحوية بواقع ٧٩٪.

جدول (٩٢)

معدل الأخطاء اللغوية وعددها ونسبتها في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة.

الخطأ اللغوي	عدد المحاضرات	المعدل	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
الأخطاء النحوية	٥	١٣١,٢٠	٦٥٦	٧٩٪
أخطاء الصياغة	٥	٣٥,٠٠	١٧٥	٢١٪
الأخطاء الكلية	٥	١٦٦,٢٠٠٠	٨٣١	١٠٠٪

يمثل الشكل (٣٥) رسماً بيانياً لمعدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة. يتضح من الشكل أن معدل الأخطاء النحوية يزيد على معدل أخطاء الصياغة.

الشكل (٣٥)

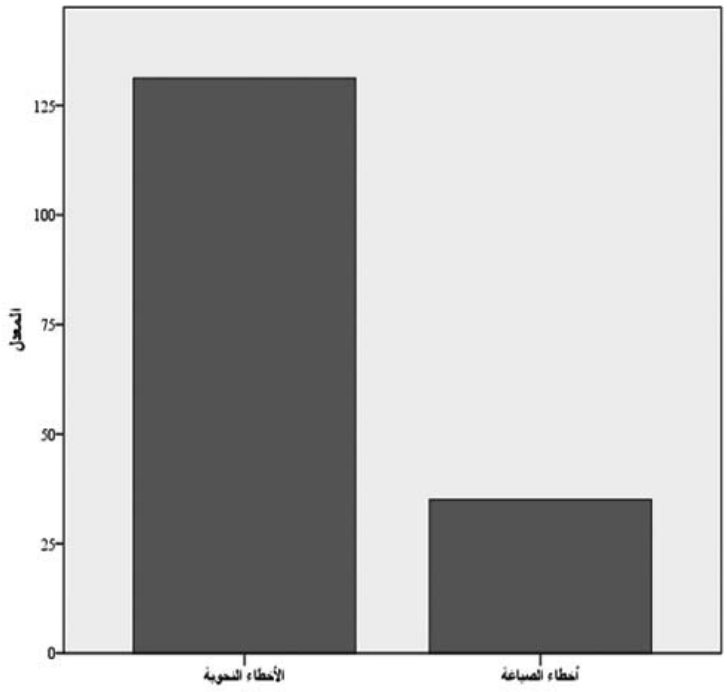

شكل (٣٥): معدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة

ويبين الجدول (٩٣) معدلات مستوى الرضى عن النحو والصرف، والصياغة، واستعمال العامية، والمزج بين الفصحى والعامية، وكذلك مستوى الرضى العام عن لغة المحاضرة لعينة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة. تشير المعدلات في الجدول (٩٣) إلى تدني مستوى الرضى عن كل المحاور اللغوية في هذه الدراسة. وقد كانت درجة الرضى (٤) لكل من النحو والخلط بين العامية والفصحى ومستوى الرضى العام. بينما لا توجد بينات عن درجة الرضى عن مستوى الصياغة ومستوى استعمال العامية.

جدول (٩٣)

معدل مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء

هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة.

الخطأ اللغوي	المعدل
الرضى عن النحو	٤
الرضى عن الصياغة	-
الرضى عن العامية	-
الرضى عن الخلط	٤
الرضى العام	٤

أما الأخطاء التي تشوب لغة أعضاء هيئة التدريس فيمكن قسمتها إلى ما يأتي:

١- أخطاء أُسلوبيّة:

ويمكن ضرب الأمثلة الآتية لتكون شاهداً عليها:

- «إنّ المشرع في القانون الدولي هي دول...»

والصواب: «هو» بدلاً من «هي»، لأن الضمير يعود على «المشرّع».

- «فهناك اختلاف بين القانونيين مع بعضهما البعض»

والصواب: «بعضهم مع بعض»، ويمكن الاستغناء عن جزء العبارة دون أن يتأثر المعنى.

- يسعى إلى تأمين مصالح ورعايا المواطنين الأردنيين...»

والصواب: «يسعى إلى تأمين مصالح المواطنين الأردنيين» وحذف حرف العطف والاسم المعطوف «ورعايا» لأنه لا معنى ولا مكان لهما هنا.

- « لا يحقُّ للدولة بأن تتحفظ على المعاهدة»

والصواب: حذف الباء المتصلة بحرف التوكيد، لكي يغدو المصدر المؤول في محل رفع فاعل، ولا مكان للباء معها.

- «مدّة لا تزيد عن ثلاثة أشهر».

والصواب: «لا تزيد على...»

- تكلمت المادة ١٤ عن القصد الاحتمالي:

والصواب: نصَّت على.

- «سواء أكانوا أردنيين أو أجانب»

والصواب: أم، لأنها تفيد التعيين، وهو المقصود في العبارة.

- «اما بالنسبة للطالب...»

وهو أسلوب غير فصيح، أما الصواب فهو: «أما فيما يخص الطالب...».

- «أقوله وأؤكد عليه»

والصواب: أؤكده»، لأن الفعل هنا يتعدى بنفسه إلى المفعول به.

- «لمناقشته على كل الثغرات»

والصواب: لمناقشته في كل الثغرات، أو بكل الثغرات»

٢- الأخطاء النحوية والصرفية، ومنها:

- «يجب أن يكون الفعل مقصود بدايةً»

والصواب: مقصوداً، لأنها خبر «يكون».

- «أو رضيتْ بأن يستعمل لها غيرَها»

والصواب: غيرُها، لأنها فاعل».

- «يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات»

والصواب: «ثلاث سنوات»، لأن العدد يخالف المعدود في هذا الموقع.

- «ولم يفضي هذا الإجراء إلى جريمة»

والصواب: يُفْضِ، لأن الفعل مجزوم بلم الجازمة، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره.

- «إذا كان التاجر متوفي»:

وفيها خطآن: نحوي وصرفي، أما النحوي فينبغي نصب «متوفي»، لأنها خبر «كان» منصوب، وأما الصرفي، فينبغي أن نستعمل اسم المفعول بدلاً من اسم الفاعل «متوفى» وليس «متوفي»

- «وكافة الأشخاص هم مكلفين»

والصواب: مكلفون، لأنها خبر المبتدأ.

- «وكان هناك اختلافاً بين المصادر...»

والصواب: اختلاف، لأنها اسم «كان» مؤخر مرفوع.

- «وكلا المادتين تحيلان إلى...»

والصواب: كلتا، لأن المادة مؤنثة وليست مذكرة.

٣- الأخطاء اللغوية:

وهي كثيرة الألوان والصور، ومنها:

- «الميزة الأخيرة من مزايا الضرائب»

والصواب: المزيّة، لأنّ جمعها مزايا، أما الميزة فجمعها ميزات، والمزيّة ذات دلالة إيجابية كما يريد القائل.

- «ينبغي أن تحدّد له لُجْنة»

والصواب: لَجْنة، بفتح اللام، وليس بضمّها.

- «الهدف أن نتعرف على المحاكم»

والصواب: «أن نتعرف إلى المحاكم»، نقول: تعرف إليه.

- «يطبق على جميع الأشخاص المتواجدين داخل الأردن»

والصواب: الموجودين، لأن التواجد من الوَجْد، وهو التّحابّ.

- «لا بد من الوقوف عند الفَقَرة الخامسة»

والصواب: الفِقْرة، بكسر الفاء لا فتحها، وسكون القاف لا فتحها كذلك.

- «يفصلهما عن بعض»

والصواب: «عن بعضهما»، فلا ترد «بعض» إلا مضافة.

- و «ذلك حَسَبَ النظرية...»

والصواب: حسْبَ بسكون السين، أو بحَسْبِ، بجرّها بالباء.

- «ومن ثُمَّ فإن ذهاب المشرّع إلى أنه...»

والصواب: «من ثَمَّ» بفتح الثاء، لأن « ثُمَّ» ظرفية، وليست حرف عطف.

- «لا يجوز رفع يده عن القضية حيث يصبح»

والصواب: ليصبح، لأن «حيث» مكانية، واستعمالها في هذا الموقع من الأخطاء الشائعة.

الفصل الرابع

واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة آل البيت

تعددت الأخطاء التي يمكن ملاحظتها في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق في جامعة آل البيت، وتنوعت ما بين أخطاء أسلوبيّة. وأخطاء نحوية وصرفية، وأخطاء لغوية، وثمة مساحة مشتركة بين دوائر الأخطاء هذه، إذ لا يمكن الفصل التام بينها، ففي دائرة الأخطاء الأسلوبية ثمة ضروب من الأخطاء النحوية والصرفية واللغوية وهكذا.

ويبين الجدول (٩٤) معدل كل نوع من الأخطاء اللغوية لكل محاضرة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة آل البيت، كما يبين عدد هذه الأخطاء ونسبتها. ويتبين من الجدول أن النسبة الأعلى هي نسبة الأخطاء النحوية ٧٨٪.

الجدول (٩٤)

معدل الأخطاء اللغوية وعددها ونسبتها في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة آل البيت.

الخطأ اللغوي	عدد المحاضرات	المعدل	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
الأخطاء النحوية	٦	٢٣,٣٣	١٤٠	٧٨٪
أخطاء الصياغة	٦	٦,٥٠	٣٩	٢٢٪
الأخطاء الكلية	٦	٢٩,٨٣٣٣	١٧٩	١٠٠٪

يمثل شكل (٣٦) رسماً بيانياً لمعدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة آل البيت. يتضح من الشكل أن نسبة الأخطاء النحوية تزيد كثيراً على نسبة أخطاء الصياغة.

الشكل (٣٦)

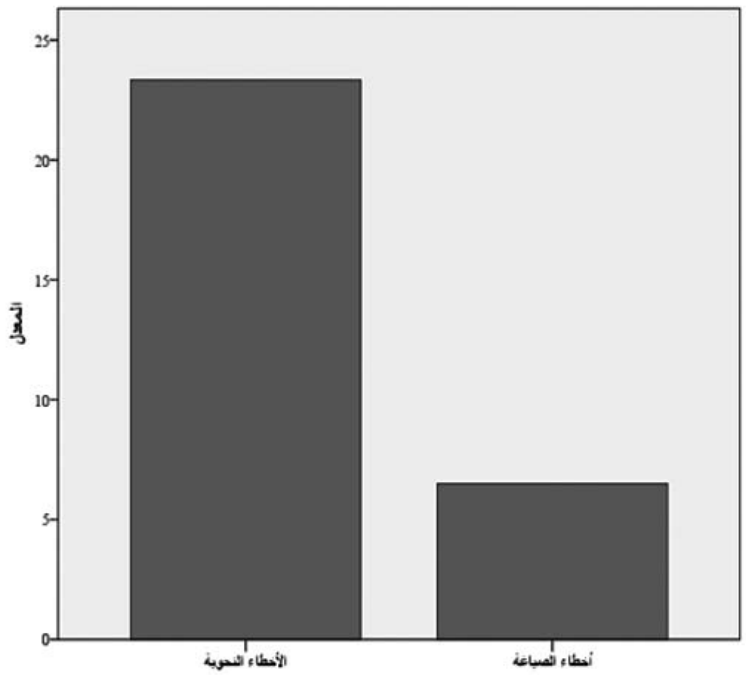

شكل (٣٦): معدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة آل البيت

يبين الجدول (٩٥) معدلات مستوى الرضى عن النحو والصرف، والصياغة، واستعمال العامية، والخلط بين الفصحى والعامية، وكذلك مستوى الرضى العام عن لغة المحاضرة لعينة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة آل البيت. علامات المستوى المتدنية تشير إلى مستوى رضى عال، بينما العلامات العالية تشير إلى مستوى رضى متدن. ويتبين من الجدول (٩٥) أن مستويات الرضى عن كل المحاور اللغوية باستثناء النحو، في هذه الدراسة، هي مستويات متوسطة ومقبولة. أما درجة الرضى عن النحو فقد كانت متدنية بمعدل ٣,١٧.

جدول (٩٥)

معدل مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة آل البيت.

الخطأ اللغوي	المعدل
الرضى عن النحو	٣,١٧
الرضى عن الصياغة	٢,٣٣
الرضى عن العامية	٢,٤٠
الرضى عن الخلط بين العامية والفصحى	٢,٥٠
الرضى العام	٢,٦٧

وفيما يأتي أمثلة على هذه الأخطاء:

١- أخطاء أسلوبيّة، ومنها:

أ- أخطاء في الإضافة، كقوله:

- «تصدر المحكمة قرارها بالموضوع النزاع»

والصواب: بموضوع النزاع، إذ «أل» التعريف تدخل فحسب على المضاف إليه.

- «يُصار إلى التعديل البيانات»

والصواب: تعديل البيانات.

ب- ركاكة وضعف، كقوله:

«ثم تنازل المحل مني إلى الشخص»

فالعبارة ملبسة وغير مفهومة، ولعله أراد أن يقول:

«تمّ التنازل منّي عن المحل...»

ج- صيغة التوكيد، كقوله:

«يتقدم نفس المدين بطلب إلى المحكمة».

والصواب: «يتقدم المدين نفسه بطلب إلى المحكمة»

لأن التوكيد يأتي بعد المؤكَّد، وينبغي أن يتصل به ضمير يعود إلى المؤكَّد.

د- صيغة «بالنسبة إلى»، كقوله:

«التصرفات باطلة بالنسبة للدائنين، إذا تمت بعد التوقف عن الدفع»

ويمكن تصويبها بصيغ متعددة دون الاضطرار إلى استعمال صيغة «بالنسبة» التي لا أصل لها في العربية، كقولنا:

«تُعَدّ تصرفات الدائنين باطلة إذا تمت بعد التوقف عن الدفع»

هـ- صيغة كاف التشبيه، كقوله:

«ما دام يفي بالدين كتاجر»

والصواب: بوصفه تاجراً، لأن المتحدث لا يريد التشبيه، بل يريد بيان حقيقته.

و- صيغة التسوية، كقوله:

«سواء عن طريق الدائن أو المدين»

فقد غابت همزة التسوية، واستعمل حرف العطف بدلاً من حرف التعيين «أم»، ويمكن تصويبها هكذا.

«سواء أكان عن طريق الدائن أم المدين».

٢- أخطاء نحوية وصرفية:

وهي كثيرة ومنها:

- «يُستثنى من ذلك طائفتين أو مجموعتين»

والصواب: «طائفتان أو مجموعتان»

لأنها نائب فاعل والاسم المعطوف الذي يأخذ حركته. وهي الرفع بالألف لأنه مثنى.

- «حين يَطلب من أمين السجل إعطاؤه نسخة من الدعوى»

والصواب: إعطاءه، لأنها مفعول به منصوب.

- «إذا ثبت للمحكمة توقفَ التاجر عن دفع ديونه»

والصواب: توقّفُ: لأنها فاعل للفعل «ثبت» مرفوع.

- «يُطبّق على التجار دون غيرُهُمْ»

والصواب: غيرِهِمُ، لأنها مضاف إليه مجرور.

- «أن تشهر إفلاسه من تلقاء نفسُها»

والصواب: نفسِها، لأنها مضاف إليه مجرور.

- «رتّب المشرّع الأردني على حكم الإفلاس آثار تنسحب إلى الماضي»

والصواب: آثاراً، لأنها مفعول به منصوب.

- «تُعاقب بالحبس مدّة من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات»

وهو خطأ في العدد والصواب:

«من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات»؛ لأن العدد (٣) يخالف المعدود وهو «سنة» في التذكير والتأنيث.

- «لم يجعل المشرع الأردني وسيلة النشاط عنصر في الجريمة»

والصواب: عنصراً في الجريمة، لأنها مفعول به ثانٍ.

٣- أخطاء لغوية:

وكثير من الأخطاء اللغوية يؤدي إلى خطأ أسلوبي، غير أن الخطأ اللغوي موضعي، في حين أن الخطأ الأسلوبي يمتد على مساحة عبارة كاملة، ومن ضروب الأخطاء اللغوية:

أ- استعارة حرف من صيغة عامية، كقول المحاضر:

« يا إما بقبول التسجيل، يا إمّا برفض التسجيل»

فإضافة «يا» النداء دون ضرورة لها، وفي غير محلّها يُنبئ بعامية العبارة، المستعارة من أسلوب الناس العامي، والصواب:

«إما بقبول التسجيل، أو برفضه».

والجدير بالذكر أن الصيغة الفصيحة هي «إمّا أو»، لا بتكرار «إمّا».

ب- عدم إيراد المصدر الصحيح، كقوله:

- «شريطة توقف الدائن عن دفع ديونه التجارية»

والأصح: «شرْط توقف الدائن...»، فلا أصل لمجيء «شريطة» بدلاً من شرْط. وكقوله:

- «الإجهاض: خروج الجنين قبل موعد الولادة الطبيعي...»

والأصوب: إخراج الجنين لأن الإجهاض فعل قسريّ.

- «وكيف تنعكس عليه إيجابيّاً

والصواب: إيجاباً، فالمصدر الصريح ليس بحاجة لتحويله إلى اسم منسوب.

ج- فتح همزة إنّ بعد القول:

وهو خطأ كقوله:

«وقلنا أنّ جريمة الإجهاض...»

والصواب: إنّ.

د- استعمال «اعتبر» بدلاً من «عَدَّ»، كقوله:

«... التي اعتبر وسائلها غير مشروعة»

والصواب: عَدّ وسائلها، فلا أصل للاعتبار هنا.

هـ- فتح همزة أنّ بعد حيث:

وهو خطأ، والصواب كسرها، كقوله:

«حيث أنَّ نص المادة...»

والصواب: «حيث إنَّ نصّ المادة...».

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخطاء تبرز حين يكون أسلوب المحاضر متمثلاً اللغة العربية الفصيحة، أو يقاربها، غير أن المحاضر حين يتحدث بالعامية، فمن المستحيل الإحاطة بعدد الأخطاء، ناهيك عن حصرها والتعليق عليها. فحسب المحاضر خطأ أن يتحدث بالعاميّة أمام طلبته.

الفصل الخامس

واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا

ثمة ازدواجية لا ريب فيها في لغة عضو هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا، إذ يراوح بين اللغة الفصيحة واللغة العاميّة، ولعل لذلك أسباباً منها: مراوحة المحاضر بين الاعتماد على القراءة من مادة مكتوبة، والاعتماد على الشرح الذاتي والذاكرة، فيبدو حين القراءة من كتاب أو مادة مكتوبة ملتزماً ما أمكن باللغة الفصيحة، وحين يلجأ إلى الشرح والتوضيح تبدو اللغة العامية واضحة في أدائه.

إن ضعف المحاضر في أدائه اللغوي، أو قناعته بأن اللغة العامية قد تكون أكثر فاعلية في نقل الفكرة إلى الطلبة وراء شيوع العامية في أدائه، ومهما تكن الأسباب فإنه لا بد من التنبه إلى ضرورة إصلاح هذا الخلل، والعدول عن العامية إلى لغة فصيحة نقيّة من الشوائب كي يكتسب الطالب بالإضافة إلى الأفكار القضائية لغة سليمة يحملها معه في أدائه المستقبلي.

ويبين الجدول (٩٦) معدل كل نوع من الأخطاء اللغوية لكل محاضرة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة عمان العربية، كما يبين عدد هذه الأخطاء ونسبتها. يتبين من الجدول أن نسبة أخطاء الصياغة ٥١٪ وهي أعلى من نسبة الأخطاء النحوية ٤٩٪.

الجدول (٩٦)

معدل الأخطاء اللغوية وعددها ونسبتها في محاضرات أعضاء

هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية.

الخطأ اللغوي	عدد المحاضرات	المعدل	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
الأخطاء النحوية	١٣	٢٩,٠٠	٣٧٧	٤٩٪
أخطاء الصياغة	١٣	٣٠,٦٩	٣٩٩	٥١٪
الأخطاء الكلية	١٣	٥٩,٦٩٢٣	٧٧٦	١٠٠٪

يمثل شكل (٣٧) رسماً بيانياً لمعدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية. ويتضح من الشكل تقارب معدلي الأخطاء النحوية وأخطاء الصياغة.

الشكل (٣٧)

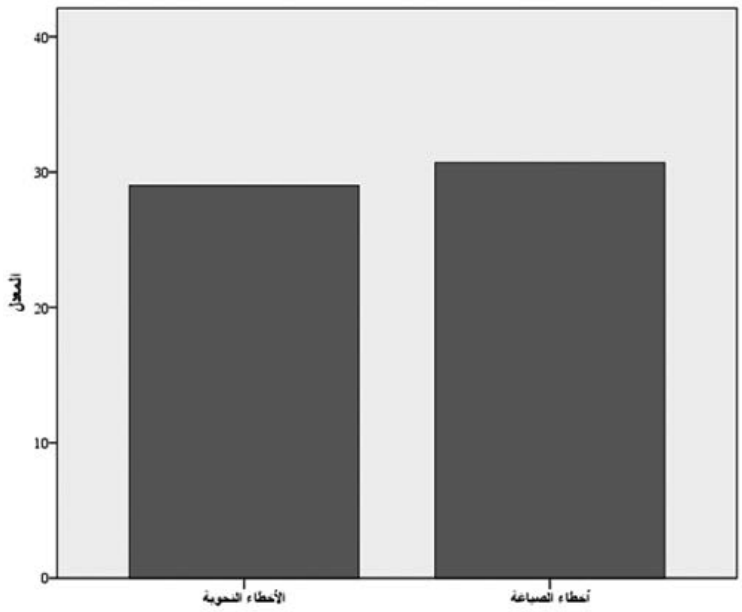

شكل (٣٧): معدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية

الجدول (٩٧) يبين معدلات مستوى الرضى عن النحو والصرف، والصياغة، واستخدام العامية، والخلط بين الفصيحة والعامية، وكذلك مستوى الرضى العام عن لغة المحاضرة لعينة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية. علامات المستوى المتدنية تشير إلى مستوى رضى عال، بينما العلامات العالية تشير إلى مستوى رضى متدن. يتبين من الجدول (٩٧) ومن الشكل (٣٨) أن مستويات الرضى عن كل المحاور اللغوية في هذه الدراسة هي مستويات متدنية، تتراوح بين ٣,٠ للصياغة و ٤,٠ للرضى عن استخدام المفردات العامية.

الجدول (٩٧)

معدل مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية.

الخطأ اللغوي	المعدل
الرضى عن النحو	٣,٩٢
الرضى عن الصياغة	٣,٠٠
الرضى عن العامية	٤,٠٠
الرضى عن الخلط بين العامية والفصحى	٣,٨٥
الرضى العام	٣,٨٥

الشكل (٣٨)

معدل مستوى الرضى عن المستوى اللغوي لمحاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية

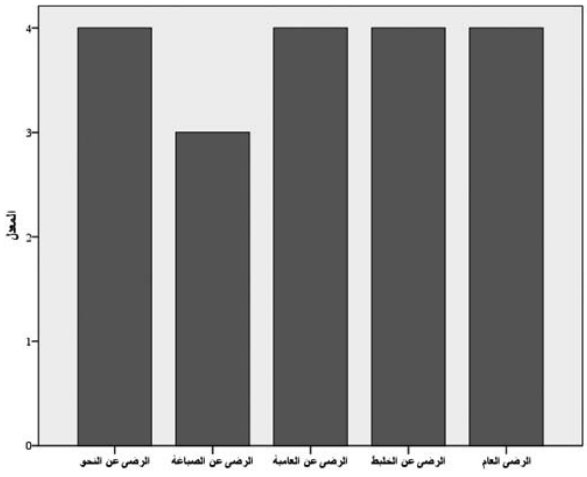

وتتوزع أخطاء لغة المحاضرة على النحو الآتي:

١- **أخطاء أُسلوبية**، ومنها الأمثلة الآتية:

- «يحيل كلا القانونين إلى بعضها البعض»

والصواب: يحيل كلا القانونين أحدهما إلى الآخر

- «إن المحكمة الجنائية كمطبقة للقانون الدولي...»

والصواب التخلص من كاف التشبيه هكذا:

«إن المحكمة الجنائية بوصفها مطبقة للقانون الدولي...»

- وبالتالي فإن المشرع قد نظر لوظعها...»

فالأفصح في هذه العبارة التخلص من عبارة «بالتالي» التي تتكرر كثيراً على لسان المحاضر، فلا أساس لاستعمالها في أسلوب العرب الفصحاء. كما ينبغي قلب الظاء ضاداً في كلمة «لوظعها» لتغدو «لوضعها».

- «أما بالنسبة لقانون الضرائب...»

والصواب: «أمّا فيما يخص قانون الضرائب»

- «وقد أكّد المشرّع على ضرورة أن يلتزم»

والصواب: حذف حرف الجر «على»، لأن الفعل «أكد» يتعدى بنفسه إلى مفعوله.

- «حين يوصي بقبول أو رفض هذه الاستقالة»

والصواب: «حين يوصي بقبول هذه الاستقالة أو رفضها» وذلك للتخلص من

وجود مضافين لمضاف إليه واحد.

- «إذا كانت المعلومات المطلوب الإجابة عليها...»

والصواب: عنها. نقول: أجاب عن السؤال وليس عليه.

- «لا تصلح هاي الرقابة السابقة...»

والصواب: هذه الرقابة، للتخلص من عامية الأُسلوب.

- «لا يجب أن يلجأ إلى القضاء»

والصواب: «يجب ألا يلجأ إلى القضاء».

٢- أخطاء نحوية وصرفية:

وبلغت (٧٧٣) خطأ، وبنسبة ٨٤٪، وبانحراف معياري ٦١٩,٥ كما جاء في الجدول (٩٦) السابق.

وأمثلتها عديدة ومنها:

- «إذا خلا الشيك من بيانات تاريخ الإنشاء يعتبر باطل».

والصواب: باطلاً.

- «ننظر إلى الموضوع حسب نظريتان»

والصواب: نظريتين، فهي مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى.

- «وقد يعطينا هذا تصور...»

والصواب: تصوراً، لأنه مفعول به ثانٍ منصوب.

- «ويجب أن نعرف أن هناك اختلاف في تفسير المادة..»

والصواب: اختلافاً، لأنها اسم «أن» مؤخر.

- «ولو كان هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما»

والصواب: ارتباط، لأنها اسم كان مؤخر مرفوع، ووثيقاً نعت مرفوع.

- «وقد يذهب المشتكين إلى المحكمة...»

والصواب: المشتكون، لأنها فاعل مرفوع.

- «يتم انتخابهم من قبل جهتين رئيسيين»

والصواب: رئيستين، لأن النعت يطابق المنعوت في التذكير والتأنيث.

- «وهو الشخص المناط به حلّ النزاع»

والصواب: المنوط به، لأنها اسم المفعول من الفعل الثلاثي «ناط».

- «ويكون القاضي مخير بين مادتين»

والصواب: مخيّراً، فهي خبر «يكون» منصوب.

- «وهو على علمٌ بحملها»

والصواب: على علمٍ، لأنها اسم مجرور بحرف الجر.

- «ويمكن استرداده خلال ثلاثين يوم»

والصواب: يوماً، لأنه تمييز منصوب للعدد.

- «عام ألف وتسعمائة وخمس وثمانين»

والصواب: خمسة وثمانين، لأنها تخالف المعدود «عام» في التذكير والتأنيث.

٣- أخطاء في اللغة:

ومنها على سبيل المثال:

- «أن يقوم ورثة المتوفي»

والصواب: المتوفى، بالألف المقصورة لا بالياء، لأنها اسم مفعول.

- «ويصبح الحكم نافداً من تاريخه»

والصواب: نافذاً، من النفاذ وليس النفاد بمعنى الانتهاء.

- «كلّ ما يؤثر على مجرى الحكم»

والصواب: يؤثر في مجرى الحكم.

- «وهي مادة هامة في قانون العقوبات»

والصواب: مهمة وليس هامّة من الهمّ.

- «ولا بد من إدانة إحدى المتهمين...»

والصواب: أحد المتهمين، لأن المتهم مذكر.

- «وهو الشخص الغير معني بالأمر»

- وصوابها: غير المعنيّ، بإضافة أل التعريف إلى المضاف إليه.

الفصل السادس

واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء الخاصة

إذا كان الإعراب يعني الإبانة والإفصاح؛ فإن التسكين يعني الإغماض والإلغاز، وقد اتخذ بعض المحاضرين في كليات الحقوق العامية سبيلاً للتعبير ظناً منهم أنها أقرب مأخذاً، وأيسر سبيلا لنقل الفكرة، مما خلق حاجزاً بين الطلبة واللغة الفصيحة السليمة، وإذا كنا قادرين على إحصاء الأخطاء في اللغة الفصيحة؛ فإن العامية مما لا تحصى الأخطاء فيها، لأن آفة الخطأ قد حاقت بها من كل جهة، أما الأخطاء التي نقوم بإحصائها؛ فهي متعلقة فقط باللغة الفصيحة التي تجري على لسان المحاضر بين الفينة والأخرى.

يبين الجدول (٩٨) معدل كل نوع من الأخطاء اللغوية لكل محاضرة من محاضرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء، ويتبين من الجدول أيضاً أن النسبة الأعلى هي نسبة الأخطاء النحوية بواقع ٧٣٪.

الجدول (٩٨)

معدل الأخطاء اللغوية وعددها ونسبتها في محاضرات أعضاء

هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء.

الخطأ اللغوى	عدد المحاضرات	المعدل	عدد الأخطاء	نسبة الأخطاء
الأخطاء النحوية	١٣	٤١,٣٤	٥٣٧	٪٧٣
أخطاء الصياغة	١٣	١٥,٢٧	١٩٩	٪٢٧
الأخطاء الكلية	١٣	٥٦,٦٠٧٧	٧٣٦	٪١٠٠

يمثل الشكل (٣٩) رسماً بيانياً لمعدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء. يتضح من الشكل أن معدل الأخطاء النحوية يزيد على معدل أخطاء الصياغة.

الشكل (٣٩)

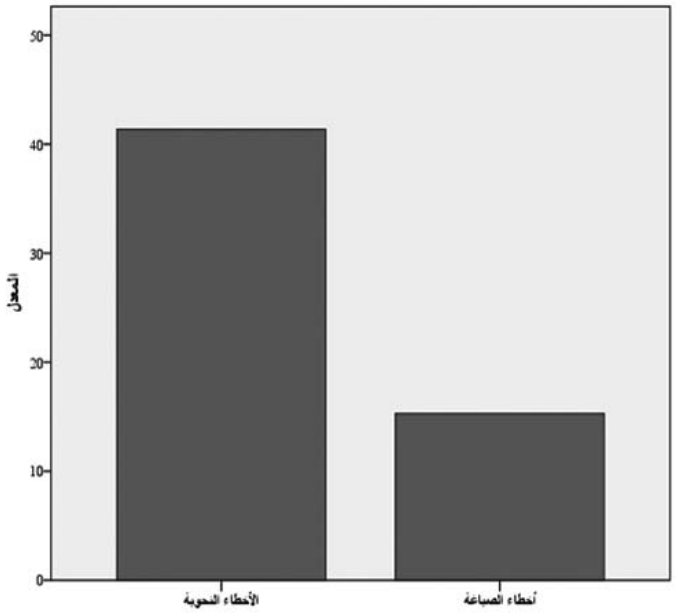

شكل (٣٩): معدل الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء

يبين الجدول (٩٩) معدلات مستوى الرضى عن النحو والصرف، والصياغة، واستعمال العامية، والخلط بين الفصحى والعامية، وكذلك مستوى الرضى العام عن لغة المحاضرة لعينة أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء. علامات المستوى المتدنية تشير إلى مستوى رضى عال، بينما العلامات العالية تشير إلى مستوى رضى متدن. يتبين من الجدول (٩٩) ومن الشكل (٤٠) أن مستويات الرضى عن كل المحاور اللغوية في هذه الدراسة هي مستويات متدنية، تتراوح بين ٢,٥ للصياغة و ٤,٧٥ للرضى عن استخدام المفردات العامية.

جدول (٩٩)

معدل مستوى الرضى عن الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء

هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء.

الخطأ اللغوي	المعدل
الرضى عن النحو	٣,٤٦
الرضى عن الصياغة	٢,٥٠
الرضى عن العامية	٤,٧٥
الرضى عن الخلط بين العامية والفصحى	٣,٥٠
الرضى العام	٣,٣١

الشكل (٤٠)

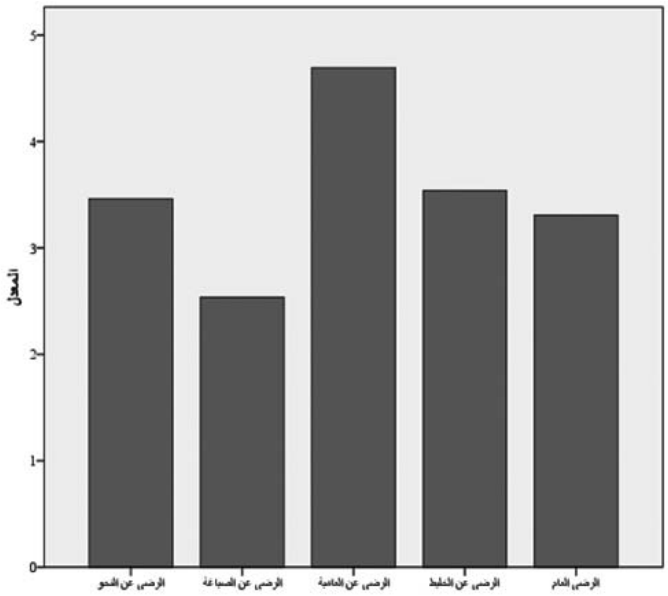

شكل (٤٠): معدل مستوى الرضى عن المستوى اللغوي لمحاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء

وتتوزع الأخطاء اللغوية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس على النحو الآتي:

١- **أخطاء أُسلوبية**، ومنها:

- «هذه التوجيهات هي تصبّ أولاً في مصلحة الطالب»

والصواب: حذف «هي» لأنها حشو لا جدوى منه.

- «بين الإذن له بالطباعة وبين مناقشته»

والخطأ هنا في تكرار «بين» التي ينبغي ألا تتكرر إلا إذا اتصلت بضمير، والصواب أن نقول:

«بين الإذن له بالطباعة ومناقشته».

- « لا يتجاوز في كل الأحوال عن ربع ساعة»

ومبعث القلق في الجملة الخلل في استعمال حرف الجر «عن»،

والصواب: حذفها، لأن الفعل «يتجاوز» يتعدى بنفسه إلى مفعول به.

- «نستكمل الحديث عن مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة» ومكمن الخطأ في وجود مضافين لمضاف إليه واحد، والصواب: قولنا:

«نستكمل الحديث عن مزايا الضرائب غير المباشرة وعيوبها»

- «يقوم بدفعها المكلف كجزء من الضريبة»

فمن الخطأ الشائع استعمال كاف التشبيه في هذا الموقع، والصواب أن نقول: يقوم بدفعها المكلف جزءاً من الضريبة.

- « تمتاز بها الضرائب الغير مباشرة»

والصواب: تمتاز بها الضرائب غير المباشرة. إذ ينبغي دخول أل التعريف على المضاف إليه، لا على المضاف (غير).

- « كلما كان هناك انتعاش للاقتصاد، كلما كان هناك زيادة في هذا النوع من الضرائب»

فلا يجوز تكرار كلما في مثل هذا السياق،

والصواب: «كلما كان هناك انتعاش للاقتصاد، كان هناك...»

- «يفيد كلا القانونين من بعضهما البعض»

وهي صيغة غير فصيحة، والصواب:

يفيد كلا القانونين أحدهما من الآخر.

- «هناك فرق ما بين المصادر وما بين القواعد»

فثمة حشو في هذه العبارة، وكان يمكن تشذيبها لتصبح:

«هناك فرق بين المصادر والقواعد»

٢- أخطاء نحوية وصرفيّة:

وبلغت (٥٣٧) خطأ، بنسبة (٧٣٪)، وبمعدل (٤١,٣٤).

ومن ألوانها ما ورد على لسان المحاضر من العبارات الآتية:

- «لا يشعرون بها، ولا يحتجوا عليها»

والصواب: يحتجون، فهي مرفوعة بثبوت النون، لأنها معطوفة على الفعل المرفوع «يشعرون».

- «فكل الأشخاص الذين يستفيدوا من سلع معينة يلتزموا بالضرائب»

فقد ورد الفعلان «يستفيدوا، يلتزموا» في حالة الفعل المجزوم أو المنصوب بحذف النون، وحقهما الرفع بثبوت النون، لأنه لم يسبقها ناصب أو جازم، هكذا:

«يستفيدون، يلتزمون»، ومعينة، والصواب: معين.

- «الذي يحكم الإدارة العامة تنظيماً وعناصراً ونشاطاً ووسائل ورقابة»

والصواب: «وعناصر» بالفتحة وليس التنوين، لأنها ممنوعة من الصرف، موازنة لمفاعل.

- «قلنا هنالك مبدأين للإجابة على التساؤلات»

والصواب: مبدآن، لأنها مبتدأ مؤخر، بالإضافة إلى الخطأ في استعمال حرف الجر «على»، والصواب: «للإجابة عن التساؤلات».

- «بأنّ هناك فارق أو عامل مشترك»

والصواب: «بأن هناك فارقاً أو عاملاً مشتركاً»

لأن اسم «أن» المؤخر يكون منصوباً، وكذلك ما عطف عليه مثل: عاملاً، أو ما جاء نعتاً للمعطوف مثل: مشتركاً.

- عام ألف وتسعمائة واثنان وسبعون»

والصواب: واثنين وسبعين، لأنهما عطفا على مجرور وهو المضاف إليه «ألفٍ».

- «ذهب بأن هناك أسبابٌ عديدةٌ»

والصواب: أسباباً عديدةً، فهما اسم «أنّ» المؤخر ونعته.

- «إن لم يكن صالح للملاحة».

والصواب: صالحاً، لأنها خبر الفعل الناقص «يكن». وحقهُ النَّصْبُ.

- «توفي قبل اثنا عشر سنة»

والصواب: اثنتي عشرة سنة ، وذلك حسب قانون المطابقة والمخالفة في العدد.

- « ولا بد من الإشارة بأن هناك ارتباط وثيق بينهما»

والصواب: ارتباطاً وثيقاً بينهما.

بالإضافة إلى الخطأ في حرف الجر «الباء»، والأصح: «إلى» التي تقترن بالإشارة فنقول: «أشار إلى».

٣- أَخطاء لغويّة، ومنها:

- «النظام الداخلي حَسَب القانون»

والصواب: حَسْب أو بحسْبِ، وفتح السين يحيلنا إلى معنى آخر بعيد عن المقصود.

- «فهي تسعى إلى تنظيم العِلاقات»

والخطأ في كسر العين في «العلاقات».

والصواب: فتحها هكذا: «العَلاقات».

- «ليصار إلى عرظها»

وهو خطأ شائع، يتمثل في قلب الضاد ظاءً، ولعله تسرّب من الاستعمال العامي إلى اللغة الفصيحة.

والصواب: عَرْضِها.

- « فهي تعوض أَحَدَ مهامّها»

والصواب: إحدى، لأن مفرد «مهامّ» مهمّة وهي مؤنّثة.

- « فلا نستطيع أن نعيش في مَعْزَل»

والصواب: مَعْزِل.

- «لذلك وُجِبَ على المشرع بأن يقوم بتضمين...»

والصواب: وَجَبَ، بصيغة المبني للمعلوم، لا بصيغة المبني للمجهول.

وبهذا يتضح المدى الذي ذهب إليه كثير من المحاضرين في الجامعة في تجنب الصواب، والإتيان بلغة مليئة بالأخطاء وتشوبها العامية التي لا ترقى بذوق الطالب الجامعي، ولا تمنحه القدرة اللغوية اللازمة في مستقبل أيامه.

الباب الرابع
واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية

يُعَدُّ طلبة كليات الحقوق في الجامعات الأردنية من أهم فئات هذه الدراسة، ذلك لأنهم قد يحملون لواء القضاء في المحاكم الأردنية، وسيكون لهم بعد تخرجهم في جامعاتهم شأنهم في إدارة جهاز القضاء، بين قضاة ومحامين ومدعين عامين، وسوى ذلك من الوظائف، وللغة العربية دورها الرئيس في عمل هؤلاء جميعاً، فمن يمتلك ناصية اللغة منهم، نحواً وصرفاً وإملاءً وترقيماً، سيتمكن من أداء مهمته بإتقان مهما كان موقعه، ولعل لغة القضاء تحتاج أكثر من سواها إلى الإحكام والدقّة، ولعل خطأً بسيطاً يقع فيه محامٍ أو قاضٍ يقلب المعنى الذي قد ينبني عليه قرارٌ خاطئ يبرّئ المتهم، ويتهم البريء.

وأوراق امتحانات طلبة الحقوق في الجامعات الأردنية مؤشر مهم وذو مصداقية على ما سيكون عليه شأن القضاء في قابل الأيام، ويهدف هذا الباب، إلى دراسة عيّنات محدّدة من هذه الأوراق في سبيل تمحيصها وتوصيفها، والوقوف على أهم الأخطاء التي يقع فيها الطلبة، لعل ذلك يكون سبيلاً لإصلاح الخلل والعودة إلى الصواب.

وصمم فريق العمل استبانة إحصائية لبيان واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة الحقوق في الجامعات المشمولة بالدراسة، وتضمنت بيانات تعريفية بالجامعة، ومادة الامتحان ومستواها (بكالوريوس، أو ماجستير، أو دكتوراه) واسم المادة، ومستواها: سنة أولى أو ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، وهل هي إجبارية أو اختيارية، ومستوى خط الطلبة هل هو جيد جداً، أو جيد، أو مقبول، أو ضعيف، أو ضعيف جداً، ودرجة الرضى عن المستوى العام، وفق مقياس ليكرت الخماسي (١-٥) كما هو موضح في الملحق رقم (٦) من ملاحق هذه الدراسة.

واقتصرت عينة الدراسة على عدد محدد من أوراق الامتحانات، وروعي في اختيارها أن تكون ممثلة للمواد الإجبارية والاختيارية والمستويات كافة (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه).

واستقرى فريق العمل عينة الدراسة العشوائية وتمثلت في (٩٦) ورقة إجبارية واختيارية بواقع ١٠٪ من مجموع صفحات هذه العينة للفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣.

وتوزعت هذه الأوراق على الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وفق ما جاء في الجدول (١٠٠) الآتي:

الجدول (١٠٠)

عدد أوراق الامتحان ونسبها حسب الجامعة

الجامعة	العدد	النسبة
الأردنية	٢٤	٪٢٥,٠
اليرموك	١٥	٪١٥,٦
مؤتة	١٤	٪١٤,٦
آل البيت	١٦	٪١٦,٧
عمان العربية	١٢	٪١٢,٥
الإسراء	١٥	٪١٥,٦
المجموع	**٩٦**	**٪١٠٠,٠**

يظهر من الجدول رقم (١٠٠) أن عدد أوراق الامتحانات متفاوت بين الجامعات؛ إذ بلغ عدد أوراق الامتحانات في الجامعة الأردنية (٢٤) ورقة إجابة، وبنسبة ٢٥٪، وتلتها جامعة آل البيت وبنسبة ١٦,٧٪ ثم جامعتا اليرموك والإسراء، وبنسبة ١٥,٦٪ ثم جامعة مؤتة وبنسبة ١٤,٦٪ فجامعة عمان العربية، وبنسبة ١٢,٥٪، ويعود السبب في ذلك إلى عدم توفر أوراق إجابات الامتحانات لمدة تزيد على فصل دراسي في بعض الجامعات المشمولة بالدراسة، وبخاصة في الجامعات التي تقاربت نسبتها، كما يوضح الجدول رقم (١٠٠) أعلاه.

أما فيما يخص توزيع أوراق الامتحان على المستوى الدراسي: (البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه)، فإن الجدول رقم (١٠١) الآتي يبين ذلك:

الجدول (١٠١)

عدد أوراق الامتحان حسب المستوى الدراسي

المستوى	العدد	النسبة
بكالوريوس	٧٦	٪٧٩,٢
ماجستير	١٦	٪١٦,٧
دكتوراه	٤	٪٤,٢
المجموع	**٩٦**	**٪١٠٠,٠**

يظهر من الجدول (١٠١) أن أعلى نسبة من عينة أوراق الامتحانات كانت لطلبة البكالوريوس، بنسبة (٧٩,٢٪)، ثم الماجستير بنسبة (١٦,٧٪)، ثم الدكتوراه بنسبة (٤,٢٪). ويعود تفاوت أعداد أوراق الامتحانات بين المستويات الثلاثة إلى أن الجامعات المشمولة بالدراسة تمنح درجة البكالوريوس، وأن ثلاث جامعات منها تمنح الماجستير، وجامعتين تمنح الدكتوراه.

ويبين الجدول رقم (١٠٢) عدد أوراق الامتحانات وفق المستوى الدراسي، والسنة الدراسية.

الجدول (١٠٢)

عدد أوراق الامتحان حسب المستوى والسنة الدراسية

	العدد	النسبة
ماجستير ودكتوراه	٢٠	٪٢٠,٨٤
أولى	١٩	٪١٩,٧٩
ثانية	١٩	٪١٩,٧٩
ثالثة	١٩	٪١٩,٧٩
رابعة	١٩	٪١٩,٧٩
المجموع	**٩٦**	**٪١٠٠,٠**

وتوزعت أوراق الامتحان إلى مواد إجبارية، ومواد اختيارية، والجدول (١٠٣) الآتي يبين ذلك:

الجدول (١٠٣)

عدد أوراق الامتحان حسب نوع المادة

	العدد	النسبة
إجباري	٦٣	٪٦٥,٦
اختياري	٣٣	٪٣٤,٤
المجموع	**٩٦**	**٪١٠٠,٠**

يبين الجدول (١٠٣) أن عدد أوراق المواد الإجبارية ضعف أوراق المواد الاختيارية، إذ جاء (٦٥,٦٪) من عينة الامتحانات مواد إجبارية، و(٣٤,٤٪) مواد اختيارية، وهذا ينسجم مع توجه الفريق في أن تزيد المواد الإجبارية على الاختيارية لكونها مواد تخصص في دراسة الحقوق، وهي أقرب إلى الكشف عن واقع اللغة العربية في كليات الحقوق من غيرها.

أما فيما يخص عدد أوراق الامتحان ومستوى الخط فيها، فإن الجدول (١٠٤) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١٠٤)

عدد أوراق الامتحان حسب مستوى الخط

مستوى الخط	العدد	النسبة
جيد جداً	٣	٪٣,١
جيد	١٧	٪١٧,٧
مقبول	٤٣	٪٤٤,٨
ضعيف	٢٧	٪٢٨,١
ضعيف جداً	٦	٪٦,٣
المجموع	**٩٦**	**٪١٠٠,٠**

يظهر من الجدول (١٠٤) أن عدد أوراق الامتحان التي كتبت بخط جيد جداً (٣) أوراق، وبنسبة (٣,١) من مجموع الأوراق الكلي، وبلغ عدد الأوراق التي كتبت بخط جيد (١٧) ورقة، وبنسبة (١٧,٧٪)، وبلغ عدد الأوراق التي كتبت بخط مقبول (٤٣) ورقة، وبنسبة (٤٤,٨٪)، وعدد الأوراق التي كتبت بخط ضعيف (٢٧) ورقة، وبنسبة (٢٨,١٪)، وعدد الأوراق التي كتبت بخط ضعيف جداً (٦) أوراق، وبنسبة (٦,٣٪).

وهذه النسب تؤكد أن الطلبة يواجهون مشكلة في مستوى خطوطهم، وأن هذه المشكلة تعود في جذورها إلى مرحلة التعليم العام.

ويبين الجدول (١٠٥) الآتي معدل مستوى الخط حسب الجامعة.

الجدول (١٠٥)

معدل مستوى الخط حسب الجامعة

الجامعة	المعدل	العدد	الانحراف المعياري
آل البيت	٣,٦٩	١٦	.٧٩٣
الإسراء	٣,١٣	١٥	.٧٤٣
عمان العربية	٣,٠٠	١٢	.٦٠٣
الأردنية	٣,١٧	٢٤	.٩٦٣
مؤتة	٢,٧٩	١٤	.٦٩٩
اليرموك	٣,١٣	١٥	١,٢٤٦
المجموع	**٣,١٧**	**٩٦**	**.٩٠٢**

يبين الجدول (١٠٥) أن أعلى معدل لمستوى الخط في أوراق الامتحانات هو لطلبة جامعة آل البيت بمعدل ٣,٦٩ من ٥، وأدنى معدل كان لطلبة جامعة مؤتة بمعدل ٢,٧٩.

الجدول (١٠٦)

معدل مستوى الأسلوب حسب الجامعة.

الجامعة	المعدل	العدد	الانحراف المعياري
الأردنية	٣,٣٣٣٣	٢٤	.٨٦٨١١
اليرموك	٣,٨٠٠٠	١٥	.٨٦١٨٩
مؤتة	٣,٧٥٠٠	١٦	.٦٨٣١٣
آل البيت	٣,٧٣٣٣	١٥	.٤٥٧٧٤
عمان العربية	٤,٠٠٠٠	١٢	.٠٠٠٠٠
الإسراء	٣,١٤٢٩	١٤	.٦٦٢٩٩
Total	**٣,٥٩٣٨**	**٩٦**	**.٧٣٣٨٢**

يبين الجدول (١٠٦) أن أعلى معدل لضعف الأسلوب (أضعف أسلوب) كان في جامعة عمان العربية، وأقل معدل كان في جامعة الإسراء. والواقع أن نتائج الجدول تشير إلى ضعف الأسلوب في كل الجامعات.

ويبين الجدول (١٠٧) الآتي عدد أوراق الامتحان ونسبها حسب مستوى الأسلوب أو الصياغة التي يكتب بها الطلبة.

الجدول (١٠٧)

عدد أوراق الامتحان ونسبها حسب مستوى الأسلوب

مستوى الأسلوب	العدد	النسبة
جيد	٨	٪٨,٣
مقبول	٢٩	٪٣٠,٢
ضعيف	٥٣	٪٥٥,٢
ضعيف جداً	٦	٪٦,٣
المجموع	**٩٦**	**٪١٠٠**

يبين جدول (١٠٧) أن نسبة ٨٪ فقط من الطلبة يكتبون بأسلوب جيد، وأن نسبة ٩٢٪ منهم تتراوح مستويات أساليبهم بين المقبول والضعيف جداً، وهذا مؤشر سلبي، وغير مقبول ألبتة من طلبة الحقوق في مستوياتهم المختلفة، لأن ذلك يؤثر سلباً في مستوى مهنيتهم وممارسة أعمالهم في مختلف شرائح القضاء الأردني، ومؤسساته المتعددة، وأصول المحاكمات والمرافعات فيها.

ويتضمن الجدول (١٠٨) الآتي الأخطاء ونوعها ومعدلها وانحرافها المعياري.

الجدول (١٠٨)

معدل الأخطاء في ورقة الامتحان حسب نوع الخطأ

الخطأ اللغوي	العدد	المعدل	الانحراف المعياري
ترقيم	٩٦	٣٢,٦٥	٢٤,٧٥٩
إملاء	٩٦	٦٣,٤١	٦٤,٤٢٨
نحو وصرف	٩٦	٨,٨١	٦,٧١٦
صياغة	٩٦	١٥,٦١	١٣,٨١٠
المجموع	**٩٦**	**١١٧,٢٧**	**٩١,١١٧**

يبين الجدول (١٠٨) أن أعلى معدل أخطاء هو في الإملاء (٦٣,٤١) خطأ لكل ورقة امتحان، يليه معدل أخطاء الترقيم، إذ بلغ (٣٢,٦٥) فمعدل أخطاء الصياغة، إذ بلغ (١٥,٦١) ويأتي معدل أخطاء النحو والصرف في المرتبة الأخيرة؛ إذ بلغ (٨,٨١). كما يتبين من الجدول أن معدل الأخطاء بأشكالها الأربعة هو (١١٧,١٧) خطأ لكل ورقة امتحان.

وفيما يخص مدى الرضى عن المستويات المشمولة بالدراسة ومعدلاتها وانحرافاتها المعيارية، فإن الجدول (١٠٩) الآتي يبين ذلك.

الجدول (١٠٩)

معدل المستويات المشمولة بالدراسة

المستويات	العدد	المعدل	الانحراف المعياري
مستوى الخط	٩٦	٢,٩٤	١,١٧٧
مستوى الترقيم	٩٦	٤,٣٨	.٦٥٣
مستوى الإملاء	٩٦	٤,٧٨	.٦١٩
مستوى النحو والصرف	٩٦	٣,٧٠	.٩١٩
مستوى الصياغة	٩٦	٣,٩١	.٨٣٤
المستوى اللغوي العام	**٩٦**	**٤,٠١**	**.٨١٤**

يظهر من الجدول (١٠٩) أن مستوى الرضى في كل المستويات قيد الدراسة متدن، وأن أدنى مستوى هو مستوى الإملاء، إذ كان معدل المستوى (٤,٧٨) على مقياس ليكرت من (١ إلى ٥)، إذ (١) يشير إلى الرضى التام عن المستوى، و(٥) يشير إلى عدم الرضى التام.

الفصل الأول

واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية

الجامعة الأردنية هي الجامعة الأم في المملكة الأردنية الهاشمية، ولها دورها الرئيس في تخريج الفوج تلو الآخر من الطلبة الذين يسهمون في بناء المجتمع، بمن فيهم طلبة كلية الحقوق الذين لن يتمكنوا من أداء دورهم كما ينبغي إن لم يكن لديهم الكفاية اللغوية اللازمة لأداء مهامهم القضائية. فاللغة العربية هي وسيلتهم في التواصل، وطريقهم إلى الإقناع، وينبني على ما يقدمونه من بناء لغوي الكثير من الأحكام، وبذلك فإن العلاقة بين سلامة اللغة وتحقيق العدالة في القضاء هي علاقة تلازمية؛ أي يحتاج كل منهما الآخر، ولا يتم إلا به.

وقد تمكن فريق العمل من دراسة (٢٤) ورقة امتحان من امتحانات طلبة كلية الحقوق في الجامعة الأردنية للفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣، وتوزعت على المستويات الثلاثة كما هو واضح في الجدول (١١٠) الآتي:

الجدول (١١٠)

أعداد أوراق الامتحانات بالجامعة الأردنية حسب المستوى ونوع المادة

المستوى	نوع المادة	العدد
بكالوريوس	إجباري	١٠
	اختياري	٦
	المجموع	١٦
دكتوراه	إجباري	٢
	اختياري	٢
	المجموع	٤
ماجستير	إجباري	٢
	اختياري	٢
	المجموع	٤

يبين الجدول (١١٠) أن مجموع أوراق الامتحانات المشمولة بالدراسة لطلبة الحقوق في الجامعة الأردنية بلغ (٢٤) ورقة إجابة، منها (١٦) ورقة إجابة لمستويات البكالوريوس، و(٤) أوراق لمستوى الماجستير، و(٤) أوراق لمستوى الدكتوراه لكل من المواد الإجبارية والاختيارية.

وفيما يخص عدد الأخطاء ونسبها ومعدلاتها بالجامعة الأردنية حسب نوع الخطأ، ونوع المادة، فإن الجدول (١١١) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١١١)

عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بالجامعة الأردنية حسب نوع الخطأ ونوع المادة:

نوع المادة		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
إجباري	العدد	٧٠٦	٩٤٨	١٦٧	٣٠٩	٢١٣٠
	النسبة	٪٦٦	٪٥٢	٪٧١	٪٧١	٪٦٠
	المعدل	٥٠,٤٣	٦٧,٧١	١١,٩٣	٢٢,٠٧	١٥٠,٧١
اختياري	العدد	٣٥٦	٨٩٠	٦٨	١٢٧	١٤٤١
	النسبة	٪٤٤	٪٤٨	٪٢٩	٪٢٩	٪٤٠
	المعدل	٣٥,٦٠	٨٩	٦,٨٠	١٢,٧٠	١٤٤,١٠
المجموع	العدد	١٠٦٢	١٨٣٨	٢٣٥	٤٣٦	٣٥٧١
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	٤٤,٢٥	٧٦,٥٨	٩,٧٩	١٨,١٧	١٤٧,٩٦

نلاحظ من الجدول (١١١) أن معدل مجموع الأخطاء في المواد الإجبارية (١٥٠,٧١) أعلى من معدل مجموع الأخطاء في المواد الاختيارية (١٤٤,١٠). ومما تجدر الإشارة إليه أننا لا نعتمد هنا على الأعداد أو النسب في المقارنة بسبب عدم تساوي الأوراق في المجموعتين: الإجبارية والاختيارية. كما نلاحظ في الجدول (١١١) أن معدل الأخطاء في المواد الإجبارية أعلى منه في المواد الاختيارية لكل نوع من أنواع الخطأ، باستثناء الخطأ الإملائي.

ويبين الجدول (١١٢) الآتي عدد الأخطاء ونسبها ومعدلاتها بالجامعة الأردنية حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي.

الجدول (١١٢)

عدد الأخطاء اللغوية ونسبتها ومعدلها بالجامعة الأردنية حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي

المستوى الدراسي		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
بكالوريوس	العدد	٦٠٥	٨٨٧	١٥٠	٢٩٢	١٩٣٤
	النسبة	٪٥٧	٪٤٨	٪٦٤	٪٦٧	٪٥٤
	المعدل	٣٧,٨١	٥٥,٤٤	٩,٣٧	١٨,٢٥	١٢٠,٨٧
ماجستير	العدد	١٥٣	١٨٨	٢٧	٣٩	٤٠٧
	النسبة	٪١٤	٪١٠	٪١١	٪٩	٪١٢
	المعدل	٣٨,٢٥	٤٧,٠	٦,٧٥	٩,٧٥	١٠١,٧٥
الدكتوراه	العدد	٣٠٤	٧٦٣	٥٨	١٠٥	١٢٣٠
	النسبة	٪٢٩	٪٤٢	٪٢٥	٪٢٤	٪٣٤
	المعدل	٧٦,٠٠	١٩٠,٧٥	١٤,٥	٢٦,٢٥	٣٠٧,٥
المجموع	العدد	١٠٦٢	١٨٣٨	٢٣٥	٤٣٦	٣٥٧١
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	٤٤,٢٥	٧٦,٥٨	٩,٧٩	١٨,١٧	١٤٨,٧٩

نلاحظ من جدول (١١٢) أن معدل مجموع الأخطاء في امتحانات مواد الدكتوراه (٣٠٧,٥) أعلى من معدل مجموع الأخطاء في امتحانات مواد الماجستير (١٠١,٧٥)، ومن معدل مجموع الأخطاء في امتحانات مواد البكالوريوس (١٢٠,٨٧). ونلاحظ على غير المتوقع، التناسب العكسي بين المستوى الدراسي ومعدل مجموع الأخطاء. وقد يكون السبب اختلاف عدد صفحات الامتحانات في المستويات المختلفة. كما نلاحظ من الجدول (١١٢) أن معدل الأخطاء في امتحانات مواد الدكتوراه أعلى منه في امتحانات مواد كل من الماجستير والبكالوريوس لكل نوع من أنواع الخطأ.

ولدى الوقوف على نماذج من أوراق اختبارات طلبة كلية الحقوق في الجامعة الأردنية يمكن للملاحظ الفاحص للعينات رصد عدد مهم من الملاحظات، أهمها أن الطلبة ليس لديهم الكفاءة اللغوية اللازمة للتعبير عن أفكارهم، وهو مؤشر خطير لا بد من الالتفات إليه، ومحاولة تصويب الأمر قبل استفحاله.

بلغ مجموع الأخطاء في أوراق امتحان طلبة الحقوق في الجامعة الأردنية (٣٥٧١) خطأ، منها (١٠٦٢) في الترقيم، و(١٨٣٨) في الإملاء، و(٢٣٥) في النحو والصرف، و(٤٣٦) في الصياغة. والجدول (١١٣) الآتي يبين عدد هذه الأخطاء حسب نوعها، ويبين أيضاً نسبها ومعدلاتها.

الجدول (١١٣)

عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بالجامعة الأردنية حسب نوع الخطأ

	نوع الخطأ				
	ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
العدد	١٠٦٢	١٨٣٨	٢٣٥	٤٣٦	٣٥٧١
النسبة	٪٣٠	٪٥١	٪٧	٪١٢	٪١٠٠
المعدل	٤٤,٢٥	٧٦,٥٨	٩,٧٩	١٨,١٧	١٤٨,٨

يبين جدول (١١٣) أن أعلى نسبة أخطاء بالجامعة الأردنية هي أخطاء الإملاء

بنسبة ٥١٪، تليها أخطاء الترقيم بنسبة ٣٠٪، ثم أخطاء الصياغة بنسبة ١٢٪، ثم أخطاء النحو والصرف بنسبة ٧٪.

وقد توزعت هذه الأخطاء على النحو الآتي:

١- أخطاء الإملاء:

بلغ مجموع الأخطاء الإملائية في أوراق امتحان طلبة الحقوق في الجامعة الأردنية (١٨٣٨) خطأ، كما ورد في الجدول (١١٢) السابق، وهي تتصدر رأس الأخطاء بعامة.

فقد تكرر في عينة لطالب دكتوراه مئتين وتسعًا وستين مرة، وفي ورقة أخرى لطالب آخر في مرحلة الدكتوراه مئتين وستًا وثمانين مرة. ولدى طالب في مرحلة البكالوريوس مئة وخمساً وثمانين مرة. مما يؤشر إلى حالة عامة من الضعف في مهارة الإملاء بين طلبة كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، ومن نماذج هذه الأخطاء وأكثرها تكراراً:

أ- إهمال همزة القطع:

وهو خطأ شائع، وله دلالته على مستوى طالب الحقوق، فقد ورد في إحدى الأوراق: «حقيقة الامر ان القاعدة العامة...» والصواب إثبات همزة القطع هكذا «حقيقة الأمر أن القاعدة العامّة...».

ب- فتح همزة إنّ بعد إذ:

وحقُّها الكسر، كقول أحد الطلبة. إذ أن البقاء داخل النظام المعلوماتي... والصواب: إذ إنّ.

ج- وضع تنوين الفتح دون الألف في كلمة «جزء» في حالة النصب: كقوله: «لكونها تشكل جزءً من القانون». والصواب إثبات الألف هكذا: جزءًا.

د- أخطاء في كتابة الهمزة المتطرفة:

فقد كتب أحدهم كلمة «اللجوء» بهمزة على الواو، هكذا: «اللجؤ»، وصوابها أن تكتب وحدها على السطر بعد الواو هكذا: لجوء، لأنها سبقت بحرف ساكن.

ومنه: «وللمحكمة إعطائه». والصواب: إعطاؤه. ومثله: «تمت على ضؤها». والصواب: ضوئها، ومثله: «تتبرع الأم بأعضاءها». والصواب: بأعضائها.

ومنه: «بيع أعضاءه». والصواب: أعضائه.

هـ- كتابة التاء المفتوحة مربوطة:

وهو خطأ شائع في أوراق الامتحانات، فقد كتب أحد الطلاب التاء المفتوحة مربوطة هكذا: « ووافقة المحكمة»، والصواب: «وافقت المحكمة».

و- حذف ألف همزة القطع حين اتصال حرف الجر بكلمة تبدأ بها:

فقد ورد في إحدى الأوراق: «وأن يقوموا بطلاعه على الدعوى»، والصواب: «بإطلاعه».

ز- الجمع بين خطأين في كلمة واحدة:

كقوله: «وإذا رائة المحكمة ذلك» والصواب: رأت، وهو خطأ شنيع، يندر أن يقع فيه طالب في المرحلة الابتدائية.

ح- عدم معرفة رسم بعض الكلمات

مثل: «تتعلق بكل دولة على حدا». والصواب: على حدة.

ط- عدم التفريق ما بين الضاد والظاء

مثل: «فهي على ضروف مشددة». والصواب: ظروف

ي- عدم الدقة في رسم الحروف حسب قواعد الكتابة العربية

مثل: «قتل وإيذاء مصقود، والصواب: مقصود، ومثل: «محوعة القواعد القانونية، والصواب: مجموعة

٢- أخطاء الترقيم:

بلغ مجموع أخطاء الترقيم (١٠٦٢) خطأ، كما يظهر في الجدول (١١٢) السابق، ومن أبرز أخطاء الترقيم الواردة في أوراق امتحانات الطلبة إهمال هذه العلامات التي لها دور مهم في فهم النص، وطريقة قراءته، فإهمال الفاصلة والنقطة والفاصلة المنقوطة والرأسيتين يكاد يكون ظاهرة عامة في العينات المدروسة.

ومن أمثلة الأخطاء في الترقيم ما كتبه أحد الطلبة من قوله: فإن اللاجئ والحالة هذه داخل إقليم الدولة...»

والصواب أن يضع عبارة «والحالة هذه» بين معترضتين؛ لأنها جملة معترضة هكذا –والحالة هذه–.

ومن ذلك قول أحدهم: «فإنه يمكن تقسيم الإجابة إلى قسمين القسم الأول..» والصواب أن توضع نقطتان رأسيتان بعد «قسمين» هكذا: إلى قسمين: القسم الأول...»

ومن علامات الترقيم التي ينبغي استعمالها في لغة الحقوق الفاصلة المنقوطة التي يهملها كثير من الطلبة، علماً بأن لها أهمية في فهم المعنى، والربط بين سبب ومسبب، فمن ذلك قول أحدهم:

«غير جائز لأن محكمة التمييز استقرت على محاكمة...» والأصح أن توضع

فاصلة منقوطة قبل «لأنّ» للربط بين ما قبلها وما بعدها بحالة من التعليل والتفسير.

وعلامات الترقيم غير معتنى بها في أوراق امتحان الطلبة ألبتة، ولعل الصفحة الآتية المستلة من إحدى صفحات إجابة بعض الطلبة تقدم دليلاً واضحاً على صدق ذلك.

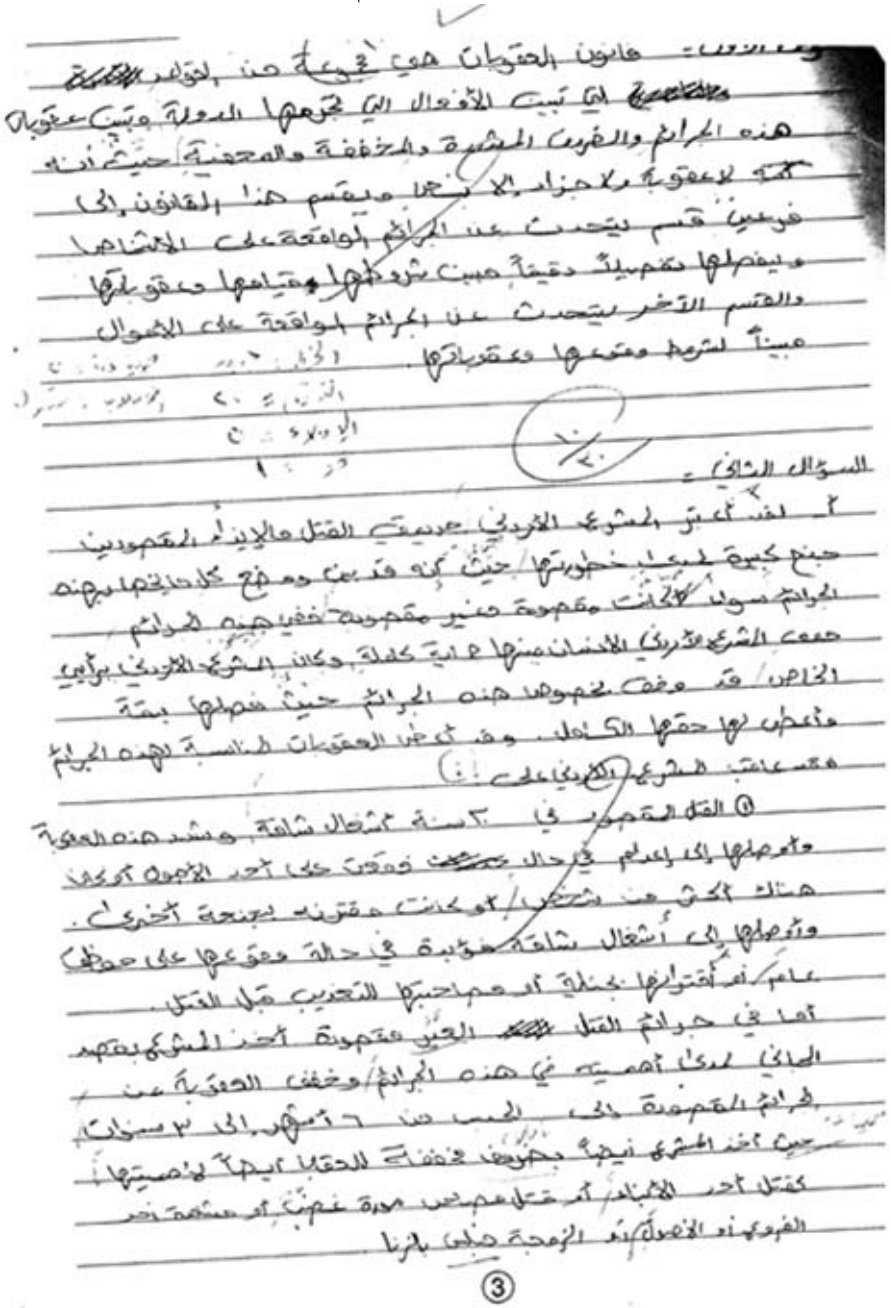

٣- أخطاء النحو والصرف:

بلغ مجموع أخطاء النحو والصرف (٢٣٥) خطأ، كما ورد في الجدول (١١٢) السابق، وهي تكاد تمثل الغالبية العظمى لأبواب النحو العربي، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر:

نصب المرفوع، كما في الحالات الآتية:

أ- نصب اسم ليس، مثل: «ليس له آثاراً إيجابية». والصواب: آثار

ب- نصب المبتدأ، مثل: «والموظفين في الأمانة العامة هم...». والصواب: الموظفون.

رفع المنصوب، في الحالات الآتية:

أ- رفع المفعول به، مثل: «تراكم الجرائم البسيطة لا يعد سبب للطرد». والصواب: سبباً.

ومنه: «كما لا يتضمن هذا العهد أحكام تتعلق...». والصواب: أحكاماً.

ومنه: «مما أوجد أنواع». والصواب: أنواعاً.

ومنه: «تتطلب عنصران...». والصواب: عنصرين.

ومنه: وبالرغم من عدم استقرار الرأي على تعريفها تعريف موحد وشامل». والصواب: تعريفاً موحداً وشاملاً.

ومنه: «وهل يقرر نص خاص». والصواب: نصاً خاصاً حسب السياق.

ومنه: «أي ارتكابه فعل من الأفعال». والصواب: فعلاً.

ومنه: «تشكل جزء من القانون». والصواب: جزءاً.

ومنه: «وضع القاضي عدد من الشروط». والصواب: عدداً.

ب- رفع اسم إن

مثل: «نجد أن هناك فرق...». والصواب: فرقاً.

ومثل: «لأن هناك موظف مشترك...». والصواب: موظفاً مشتركاً.

ومثل: «لأن هناك تلازم...». والصواب: تلازماً.

ومثل: «لأن هناك اشتراك...». والصواب: اشتراكاً.

ج- رفع خبر كان وأخواتها

مثل: قد يكون شخص طبيعي، وقد يكون شخص اعتباري...». والصواب: شخصاً طبيعياً... شخصاً اعتبارياً.

ومنه: «وقد يكون التحويل يدوي...». والصواب: يدوياً».

ومنه: «وأصبح هذا السبب ضروري...». والصواب: ضرورياً.

ومنه: «وأن اللجوء أصبح متزايد...». والصواب: متزايداً.

ومنه: «وهي دولة ليست عضو فيها...». والصواب: عضواً.

ومنه: «وهو ليس قانون دولي...». والصواب: قانوناً دولياً.

و- عدم الالتزام بقاعدة إعراب التوابع (العطف، والنعت..)

مثل: «يستخدمها الفاسد ومساعديه». والصواب: ومساعدوه؛ لأن المعطوف على المرفوع مرفوع.

ومنه: «لارتكابه جرماً استثنائي..». والصواب: استثنائياً

ومنه رفع النعت المجرور، مثل: «مهتمة باللاجئين الأوروبيون». والصواب: الأوروبيين.

هـ- رفع الظرف المنصوب، مثل: «يستغرق وقت طويل». والصواب: وقتاً طويلاً.

و- رفع الحال، مثل: «التعريف جاء عام...». والصواب: عاماً.

ز- رفع التمييز المنصوب:

مثل: «... ٢٤٠ دينار». والصواب: ديناراً.

ح- عدم الالتزام بقاعدة إعراب الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر إذا كان غير مضاف ولا معرفاً، مثل: تم في التشريع الأردني كمطلب ثاني...». والصواب: ثان.

ومنه: «حالة احتلال أراضي». والصواب: أراض.

ط- استعمال الاسم الموصول الدال على الجمع للمفرد

مثل: «وهو الذين يقرر ترقيتهم...». والصواب: الذي.

ي- استعمال اسم الإشارة الدال على المؤنث للمذكر

مثل: هذه الإجراء قانوني». والصواب: هذا الإجراء...

ك- العدد

تقع أخطاء في العدد في كتابات طلبة الحقوق في الجامعة الأردنية.

مثل: «توافر ثلاث شروط». والصواب: ثلاثة

ومثل: «يقل عن ٢٠ يوم». والصواب: يوماً

ل- عدم الالتزام بقاعدة إعراب الأفعال الخمسة

مثل: «أو إزعاج من يقوموا... الذي يذهبوا فيه». والصواب: من يقومون... يذهبون»

م- عدم الميز بين الاسم المقصور والاسم المنقوص

مثل: «أغفل حماية المتوفي...». والصواب: المتوفى

ومثل هذه الأخطاء تؤكد أن طلبة كلية الحقوق في الجامعة الأردنية يواجهون مشكلات أساسية في تطبيق القواعد النحوية تطبيقاً صحيحاً سليماً فيما يكتبون ويقرأون، وسترد مقترحات ومعالجات لهذا الأمر في التوصيات التي ستتمخض عنها الدراسة.

٤- أخطاء الصياغة:

بلغ مجموع أخطاء الصياغة (٤٣٦) خطأ، كما يظهر في الجدول (١١٢) السابق، وتبين لفريق العمل أن الطلبة، عموماً، يعانون من ضعف في صياغة عباراتهم، والتعبير عن أفكارهم، وذلك راجع إلى ضعف البنية التأسيسية لهم لغوياً، مما انعكس على طريقتهم في التعبير. وعلى ضعف الصياغة العام لديهم؛ فإن ثمة أخطاء محددة تتكرر لدى نسبة كبيرة من الطلبة، ومنها:

أ- إهمال حرف الجر «إلى» مع الفعل «أشار»، والصواب تثبيته، كقول أحدهم: «فالأعمال التحضيرية تشير أنه...» والصواب: «تشير إلى أنه...»

ب- استعمال «حيث» المكانية بدلاً من إذ: وهو يتكرر كثيراً كقول أحدهم: «حيث إن كلا العهدين ينطبقان...» والصواب: إذ.

ت- استعمال حرف الجر «على» مع «أَجاب» وهو خطأ كقوله: وللإجابة على السؤال أعلاه». والصواب: عن السؤال.

ث- تعريف كلمة غير المضافة، مثل: «والدول الغير موقعة». والصواب: غير الموقعة. ومنه: «الشروط الغير متوفرة». والصواب: غير المتوفرة.

هـ- استعمال حرف جر في غير معناه، مثل: «ما لا يزيد عن ٢٠ يوم». والصواب: على ٢٠ يوماً.

ومثل: «أشغال شاقة تزيد عن ١٥ سنة» والصواب: على...

غ- إحلال المفرد محل المثنى، مثل: «بكلتا العقوبة...». والصواب: بكلتا العقوبتين.

ظ- الركاكة في التعبير، مثل: «يتوجب بنا إعادة النظر بها». والأفصح: «يجب علينا إعادة النظر فيها...

ك- خلل في استعمال أسماء الإشارة، كقوله: «وهذه الإجراء غير قانوني» والصواب: و»هذا»، ولعله خطأ إملائي.

ل- استعمال تعبيرات عاميّة. كقوله: لأن على المشتكى عليه الاعتراض على الحكم بالأول» والصواب: «أولاً»، وحذف عليه.

م- تعريف المضاف من غير جواز تعريفه، كقوله: «التوقيف الأشخاص مع المسجونين» والصواب: «توقيف الأشخاص».

ولعل في النماذج السابقة ما يجعلنا على قناعة بأن طلبتنا لديهم مشكلة حقيقية مع اللغة العربية بمستوياتها المختلفة. ولا بد من البحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة.

٥- مستوى خط الطلبة في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية:

تشير الدراسة إلى أن عدد أوراق امتحان طلبة الجامعة الأردنية بلغ (٢٤) ورقة إجابة، وأن خطوط الطلبة فيها متدنية، وبلغ معدلها (٣,١٧٪) وبانحراف معياري مقداره (٠,٩٦٣) كما أنها تعاني من عدم الوضوح، والالتباس، ناهيك عن اللمسة الجمالية التي تفتقدها.

ولعل النموذج الآتي المستل من إحدى صفحات هذه الأوراق يؤكد بوضوح ما توصلت إليه الدراسة في هذا المجال.

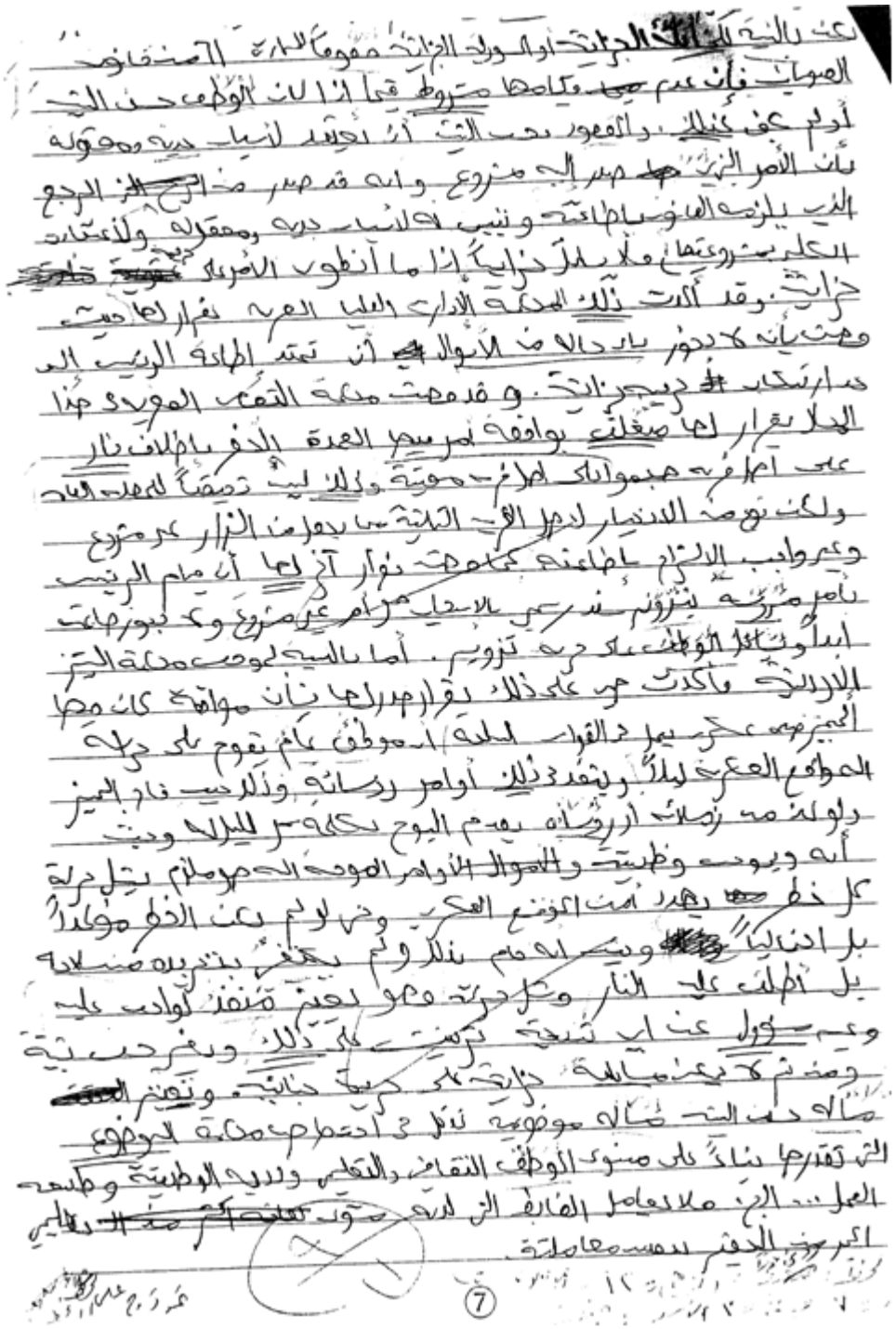

٦- مستوى الأسلوب في كتابات طلبة الحقوق بالجامعة الأردنية

تشير الدراسة إلى أن مستوى الأسلوب متدن لدى طلبة كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، إذ يظهر من الجدول (١٠٧) السابق أن نسبة الأسلوب الضعيف والضعيف جداً في أوراق امتحان الطلبة كانت حوالي ٦١,٥٪، وأن نسبة الأسلوب المقبول في هذه الأوراق كانت ٣٠,٢٪، وأن نسبة الأسلوب الجيد كانت ٨,٣. وهذه النسب تؤكد أن الطلبة يواجهون ضعفاً في أساليبهم، وطريقة كتاباتهم، ومقدرتهم على التعبير عن أفكارهم بكفاية عالية في مختلف مستوياتهم. ولعل الصفحة الآتية المستلة من إحدى صفحات أوراق الإجابة تؤكد ذلك:

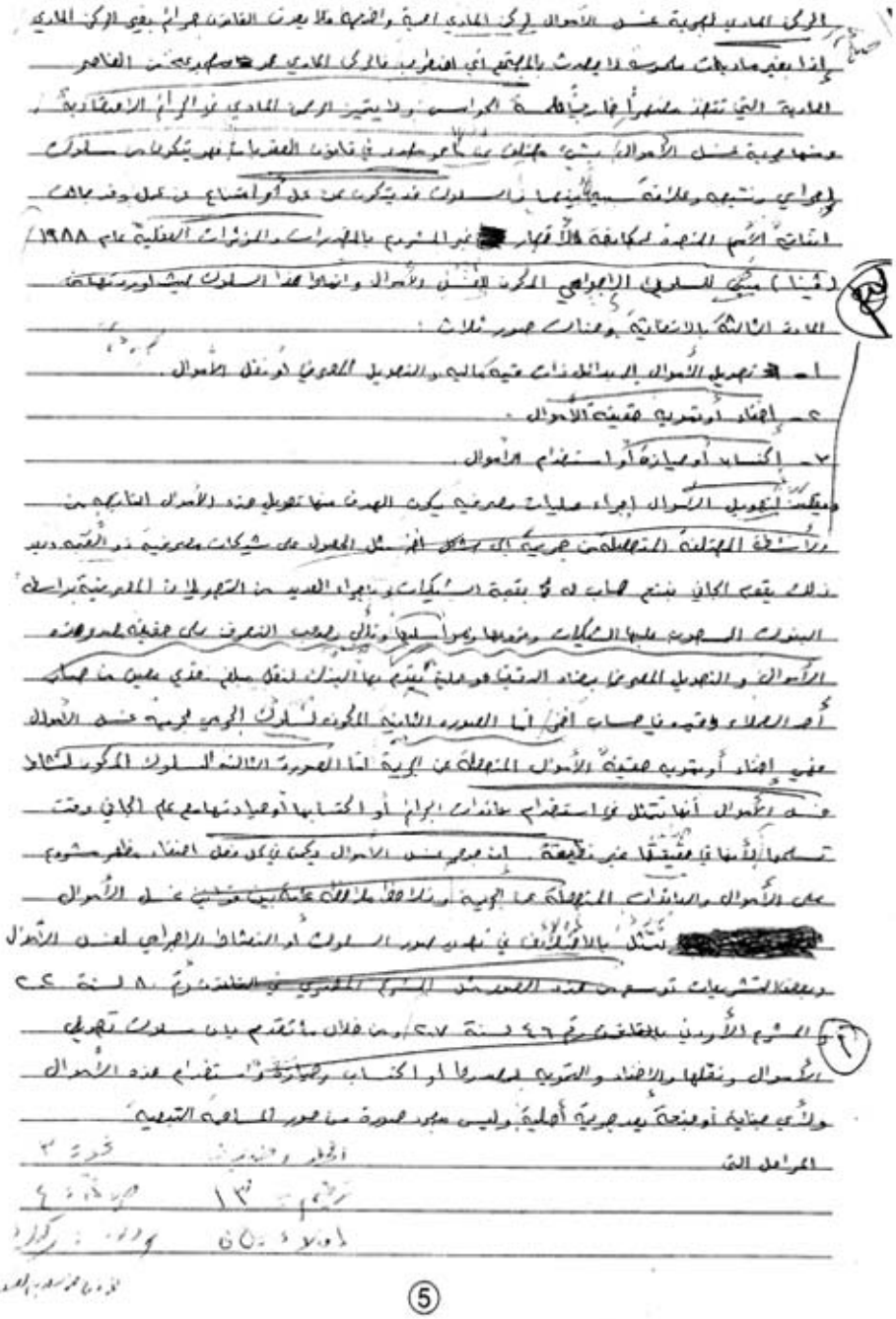

الفصل الثاني

واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة

كلية الحقوق بجامعة اليرموك

يتفاوت مستوى الطلبة لغوياً في كلية الحقوق في جامعة اليرموك في مستوى البكالوريوس والماجستير فحسب، إذ إنها لا تمنح درجة الدكتوراه، ويتفاوت كذلك عدد الأخطاء بين طالب وآخر، غير أن الملاحظ وجود علاقة بين مستوى الطالب التحصيلي في المادة وعدد الأخطاء اللغوية لديه، وهي علاقة عكسية، تمت ملاحظتها من خلال الاطلاع على نتائج الطلبة في تلك الامتحانات، وربطها بعدد الأخطاء بأنواعها المختلفة، فكلما كان الطالب ذا تحصيل علمي أكثر، قلّ لديه عدد الأخطاء، بمعنى أنّ السويّة اللغوية للطالب مرتبطة غالباً بمستوى تحصيله العلمي. وحسن تأسيسه في العلوم كافة، والجداول الآتية توضح ذلك:

يبين الجدول (١١٤) أن مجموع أوراق الامتحانات هو (١٥) ورقة، منها (١٢) ورقة لمستوى البكالوريوس، بنسبة ٨٠٪، وثلاث ورقات من مستوى الماجستير، بنسبة ٢٠٪. كما يبين الجدول أن (١٣) ورقة هي امتحانات مواد إجبارية، بنسبة ٨٧٪ وأن ورقتين منها مواد اختيارية بنسبة ١٣٪.

الجدول (١١٤)

عدد أوراق الامتحانات بجامعة اليرموك حسب المستوى ونوع المادة

المستوى	نوع المادة	العدد
بكالوريوس	إجباري	١٠
	اختياري	٢
	المجموع	١٢
ماجستير	إجباري	٣
	المجموع	٣
المجموع	إجباري	١٣
	اختياري	٢
	المجموع	١٥

أما فيما يخص عدد الأخطاء، ونسبها ومعدلاتها حسب نوع الخطأ بجامعة اليرموك، فإن الجدول (١١٥) الآتي يبين ذلك.

الجدول (١١٥)

عدد الأخطاء ونسبها ومعدلاتها بجامعة اليرموك حسب نوع الخطأ

	ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
العدد	٢٧١	٤٢٧	٩٥	١٤٦	٩٣٩
النسبة	٪٢٩	٪٤٥	٪١٠	٪١٦	٪١٠٠
المعدل	١٨,٠٧	٢٨,٤٧	٦,٣٣	٩,٧٣	٦٢,٦

يتبين من الجدول (١١٥) أن أعلى نسبة أخطاء بجامعة اليرموك هي أخطاء الإملاء، بنسبة ٤٥٪، تليها أخطاء الترقيم بنسبة ٢٩٪، فأخطاء الصياغة بنسبة ١٦٪، ومن ثم أخطاء النحو والصرف بنسبة ١٠٪.

أما عدد الأخطاء ونسبها ومعدلاتها في جامعة اليرموك حسب نوع الخطأ، ونوع المادة، فإن الجدول (١١٦) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١١٦)

عدد الأخطاء ونسبها ومعدلاتها بجامعة اليرموك حسب نوع الخطأ ونوع المادة

نوع المادة		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
إجباري	العدد	٢٣١	٣٨٤	٨٥	١٢٤	٨٢٤
	النسبة	٪٨٥	٪٩٠	٪٨٩	٪٨٥	٪٨٨
	المعدل	١٧,٧٧	٢٩,٥٤	٦,٥٤	٩,٥٤	٦٣,٣٨
اختياري	العدد	٤٠	٤٣	١٠	٢٢	١١٥
	النسبة	٪١٥	٪١٠	٪١١	٪١٥	٪١٢
	المعدل	٢٠,٠٠	٢١,٥٠	٥,٠٠	١١,٠٠	٥٧,٥٠
المجموع	العدد	٢٧١	٤٢٧	٩٥	١٤٦	٩٣٩
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	١٨,٠٧	٢٨,٤٧	٦,٣٣	٩,٧٣	٦٢,٦٠

يلاحظ من الجدول (١١٦) أن معدل مجموع الأخطاء في المواد الإجبارية وهو (٦٣,٣٨)، أعلى من معدل مجموع الأخطاء في المواد الاختيارية (٥٧,٥). كما نلاحظ في الجدول (١١٦) نفسه أن معدل الأخطاء في المواد الإجبارية أعلى منه في المواد الاختيارية في الإملاء والنحو والصرف، وأقل منه في كل من الترقيم والصياغة.

أما فيما يخص عدد الأخطاء، ونسبها ومعدلاتها في كلية الحقوق بجامعة اليرموك حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي فإن الجدول (١١٧) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١١٧)

عدد الأخطاء ونسبها ومعدلاتها بجامعة اليرموك حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي

المستوى الدراسي		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
بكالوريوس	العدد	٢٣٤	٣٥٩	٧٣	١٢٨	٧٩٤
	النسبة	٪٨٦	٪٨٤	٪٧٧	٪٨٨	٪٨٥
	المعدل	١٩,٥٠	٢٩,٩٢	٦,٠٨	١٠,٦٧	٦٦,١٧
ماجستير	العدد	٣٧	٦٨	٢٢	١٨	١٤٥
	النسبة	٪١٤	٪١٦	٪١٣	٪١٢	٪١٥
	المعدل	١٢,٣٣	٢٢,٦٧	٧,٣٣	٦,٠	٤٨,٣٣
المجموع	العدد	٢٧١	٤٢٧	٩٥	١٤٦	٩٣٩
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	١٨,٠٧	٢٨,٤٧	٦,٣٣	٩,٧٣	٦٢,٦

نلاحظ من الجدول (١١٧) أن معدل مجموع الأخطاء في أوراق امتحانات مواد البكالوريوس (٦٦,١٧) أعلى من معدل مجموع الأخطاء في أوراق امتحانات مواد الماجستير (٤٨,٣٣). كما نلاحظ من الجدول (١١٧) أن معدل الأخطاء في أوراق امتحانات مواد البكالوريوس أعلى منه في امتحانات مواد الماجستير لكل نوع من أنواع الخطأ، باستثناء أخطاء النحو والصرف.

أما عن الأخطاء التي يقع فيها الطالب عموماً، فيمكن قسمتها إلى الآتي:

١- أخطاء النحو والصرف:

بلغ مجموع أخطاء النحو والصرف في أوراق امتحانات طلبة الحقوق في جامعة اليرموك المشمولة بالدراسة (٩٥) خطأ، وبمعدل (٦,٣٣) كما يشير الجدول (١١٥) السابق.

ومن الملاحظ أن أخطاء الطلبة في العينات المدروسة تكاد تشمل الغالبية العظمى من أبواب النحو العربي. ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر:

١- نصب الأسماء المرفوعة، ومنه:

أ- نصب اسم كان،

مثل: «إذا كان القائمين عليها لا يتمتعون بالكفاءة». والصواب: القائمون عليها.

ب- نصب الفاعل

مثل: «إن قرار المحكمة يشوبه نوعاً من التناقض». والصواب: نوع

ج- نصب النعت لمنعوت مرفوع

مثل: «واتبعه الحكام الاداريين» والصواب: الاداريون.

د- رفع التمييز مثل: «٢٥٠ دينار». والصواب ديناراً.

٢- رفع الأسماء المنصوبة، ومنه:

- رفع خبر كان وأخواتها

مثل: «يكون عمل إداري». والصواب: عملاً إدارياً. ومثل: «أن يكون سلوك الإدارة شرعي».. والصواب: شرعياً.

ومثل: «إذا كان موضوع التخاصم مشترك بهذه الدعوى». والصواب: مشتركاً.

ومثل: «يجب أن يكون العضو المؤسس أردني». والصواب: أردنياً.

ومثل: «فإنه يكون باطل». والصواب: باطلاً.

ومثل: «لا يجوز إشراك شخص ليس مشارك». والصواب: مشاركاً.

ومثل: «لكونه ليس انتهاك لحقوق الإنسان». والصواب: انتهاكاً.

ومثل: «بحيث يصبح هذا السلوك ملزم». والصواب: ملزماً.

ومثل: «يكون شامل لكل التصرفات». والصواب: شاملاً.

- رفع المعطوف المنصوب

مثل: إعطاء العامل إجازات وتعويض في حالة الإصابة أو العجز». والصواب: تعويضاً.

- رفع المفعول به

مثل: «وكأنها خالفت نص قانوني ملزم». والصواب: نصاً قانونياً ملزماً.

ومثل: «أن لا يخالف هذا السلوك نص تشريعي». والصواب: نصاً تشريعياً.

ومثل: «أن تتبع الإدارة نمط أو سلوك معين». والصواب: نمطاً أو سلوكاً معيناً.

ومثل: «إذا اجتمع مع مجلس الوزراء عمل عمل حكومي». والصواب: عملاً حكومياً.

ومثل: «يلعب القضاء الإداري دور مهم». والصواب: دوراً مهماً.

ومثل: «تمنح إعفاء لمن يمارس نشاط معين». والصواب: نشاطاً معنياً.

٣- عدم الالتزام بقاعدة إعراب الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر إذا لم يكن مضافاً أو معرفاً بـ (ال)

مثل: «إمكانية الاستعانة بمحامي آخر». والصواب: بمحام

٤- تعدد المضاف لمضاف إليه واحد

مثل: هي اتفاقية تضمن حقوق وحريات الأفراد». والأفصح: تضمن حقوق الأفراد وحرياتهم.

٥- استعمال حروف الجر في غير معناها

مثل: «أوامر تصدر من القاضي». والصواب: عن

ومثل: «لم يكن لها دور فعال على الشكل المطلوب». والصواب: بالشكل المطلوب.

٦- استعمال ضمير المؤنث الغائب المفرد مكان ضمير المذكر الغائب المفرد

مثل: «القانون الدستوري هي المبادئ». والصواب: هو.

٧- استعمال الضمير حشواً:

مثل: «يعتبر الدستور هو المصدر الأساسي». فالضمير هو جاء حشواً وزيادة لا تفيد شيئاً، وحذفه أفضل في صياغة الجملة.

٨- عدم الميز بين الأفعال المتعدية بحرف جر و المتعدية مباشرة

مثل: «يشمل على المبادئ والقوانين». والصواب: يشمل المبادئ، أو يشتمل على المبادئ.

٩- إدخال (ال) على الاسم المضاف لاسم بعده

مثل: «لا يتجزأ من القواعد الغير مكتوبة». والصواب: غير المكتوبة.

٢- أخطاء الإملاء:

بلغ مجموع أخطاء الإملاء (٤٢٧) خطأ، وبنسبة ٤٥٪، وبمعدل (٢٨,٤٧)، ويبدو من الجدول (١١٥) أنها أكثر الأخطاء عدداً، ويعود ذلك إلى تكرارها، مرات عديدة، في الورقة الواحدة. وبخاصة في همزتي الوصل والقطع، أو في حالات التاء المفتوحة والمربوطة، فكثيراً ما يهمل الطالب نقط التاء المربوطة، فتغدو هاءً، ومن أمثلتها:

- «في حال صدور قرار عن الهيئه العامه للشركه بالتصفيه الاختياريه». فقد تكرر إهمال نقطتي التاء المربوطة خمس مرات في عبارة واحدة. ويجد القارئ كلمات عديدة أهملت فيها نقطتا التاء المربوطة، مثل: «مجموعه، الوثيقه، أسره واحده، الحياه، المساواه، المرأه، الطفوله والأمومه، اللازمه، الدوله، مرهونه، الخيانه... ومثل ذلك كثير.
- «إذا تطلب أي تشريع معمول بة». والصواب: «به»، لأنها هاء، وليست تاء مربوطة.

وتتزايد الأخطاء في موضوع الهمزة كثيراً، مما يشير إلى ضرورة تدريب الطلبة على كتابة الهمزة كتابة صحيحة في مواضعها المختلفة، ويتكرر عشرات المرات أحياناً عدم رسم همزة القطع على الألف، مما يجعلها ملتبسة بهمزة الوصل، ولعل المرجح أن الطالب يهملها حين لا يعرف أهي همزة وصل أم قطع، وهو لا يدري ربما أن إهمالها خطأ يوازي خطأ رسمها على غير القاعدة.

وكذلك يقع الطالب كثيراً في أخطاء رسم الهمزة المتطرفة، كما في المثالين

الآتيين المنقولين عن أوراق إجابة الطلبة.

- «قد استلم المستندات وبدء بفحصها» والصواب: بدأ، لأن الهمزة المتطرفة تكتب على حرف يشبه حركة الحرف الذي يسبقها، وما دامت حركة الحرف السابق الفتحة، فالصواب أن تكتب الهمزة على حرف يشبه الفتحة، وهو الألف.

- إذا كان هناك علم من ذلك البنك بالغش أو تواطئ فيه. والصواب: تواطؤ، لأن الحرف الذي يشبه حركة الحرف السابق «الضمة» هو الواو.

- إذا اتصل بالهمزة المتطرفة ضمير وقبلها ألف ساكنة، فيقع الطالب في أخطاء رسم الهمزة، والأصل أن يعتمد رسمها على حركتها، فإذا كانت مضمومة رسمت على واو، وإن كانت مفتوحة رسمت على السطر، وإن كانت مكسورة رسمت على ياء غير منقوطة، ومن أمثلة الأخطاء:

- «وهي لا تقوم بإلغاؤه». والصواب: بإلغائه. ومنه: «وذلك لسمو الدستور وإعطاءه». والصواب: وإعطائه حسب السياق.

- ومن الأخطاء وضع ألف بعد الهمزة المتطرفة في المنونة، في آخر الكلمة.

مثل: «وذلك بناءاً على طلب الفرد...». والصواب: بناءً.

- ومنها عدم الميز بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة، مثل: «لأن المادة نصة إذا...» والصواب: نصت.

- ومنها تغيير رسم بعض الحروف، مثل: «حق تأليق الجمعيات». والصواب: تأليف.

ومنه أيضاً: «وذلك من خلال...». والصواب: من أو من؛ لأن رسمها في العبارة يجعل القارئ يقرأها (منه) فيؤدي ذلك إلى خلل في المعنى.

٣- أخطاء في الترقيم:

بلغ مجموع أخطاء الترقيم (٢٧١)، وبنسبة (٢٩٪) وبمعدل (١٨,٠٧)، ويمكن ملاحظة أن الطلبة يهملون رسم علامات الترقيم عموماً، وقد يعود ذلك إلى واحد من الأسباب الآتية أو جميعها:

أ- عدم معرفة الطالب بها، وخوفاً من الوقوع في الخطأ.

ب- التسرع في الكتابة، وأملاً بالانتهاء من الامتحان قبيل نفاد الوقت المخصص له.

ج- اعتقاداً من الطالب بعدم خطرها. وهو اعتقاد خاطئ، لأن علامات الترقيم أشبه ما تكون بعلامات إرشادية على طريق المعنى، وهي علاوة على أنها تسير بالقارئ إلى المعنى، وتعينه على فهمه؛ فإنها كذلك تريح القارئ من خلال محطات الوقوف المقررة عبر الفاصلة والفاصلة المنقوطة والنقطة وسواها من علامات الترقيم.

ويكاد يكون إهمال النقطة في نهاية الفقرة، والفاصلة بين العبارات والجمل، ملمحاً عاماً في أوراق اختبارات طلبة الحقوق في الجامعات الأردنية، إلا في حالات قليلة قد لا تصلح للقياس عليها، وهذا الملمح يتكرر عشرات المرات في الورقة الواحدة، مما يفسّر ارتفاع نسبة الأخطاء في الترقيم على سواها من الأخطاء الأخرى.

أما علامات الترقيم الأخرى فإنها لا تستعمل إلا في حالات خاصة، وقليلة، ولذلك يبدو وقوع الطلبة فيها قليلاً، ومنها المعترضتان كما في المثال الآتي:

«إن الاعتماد المستندي كما درسناه خلال الفصل يُعَدّ تعهداً...». والصواب: حصر جملة «كما درسناه» بين معترضتين؛ لأنها جملة معترضة، يمكن حذفها من السياق، دون أن يتأثر المعنى.

ولعل الصفحة الآتية المستلة من صفحات إحدى أوراق الطلبة تُؤكد ما ذهبنا

وأيضاً تسلم عينة للاستاذ [redacted] المستفيد البائع بمجرد الموافقة عليه أو بناءً على إيداعها (كالإيداع المؤجل / سحب كمبيالة).

المبحث الثاني
التكييف القانوني لالتزام البنك تجاه المستفيد

لقد اختلف فقهاء [redacted] حول التكييف القانوني لمصدر هذا الالتزام وسنوضحه إجمالاً كالآتي:

من الآراء التي عبرت مصدر التزام البنك تجاه المستفيد هو:

1. الإرادة المنفردة: أي أن البنك قام بالتزامه تجاه المستفيد بإرادته هو منفرداً ولكن يثور سؤال حول كيفية ذلك وهو أصلاً ملزم بعقد معين تجاه ذلك المستفيد من تعهده بذلك للعميل المشتري.

2. النيابة: من الآراء الفقهية اعتبرت التزام البنك هذا مصدره النيابة بمعنى قام بهذا العمل نيابة عن المشتري [redacted]، والسؤال هل قام بذلك باسمه؟!! هذا لا، وثانياً لا سلطة تخوله النيابة عن ذلك.

3. الوعد بالعقد: وهناك رأي آخر ذهب إلى التكييف القانوني الصحيح لالتزام البنك هو أنه التزام [redacted] بالكفالة أي أن البنك وعد المستفيد بالكفالة ولكن أي يحترم ويحكم البنك عليه؟

4. الوكالة: وهذا رأي قال بأن التزام البنك تجاه المستفيد يعد من قبيل الوكالة أي أن البنك وكيل للمشتري في الكفالة.

5. الكفالة: وهذا الرأي يرى بأن التزام البنك تجاه المستفيد هو بالكفالة أن دور البنك لا يتعدى أنه كفيل للمشتري في حال عدم قيامه بالتزاماته، وهنا سؤالي كيف ذلك والبنك أصلاً يقوم بالدفع إلا قبل المشتري؟!

[redacted]

6. العقد غير مسمى: ومنهم من اعتبر أن هذا الالتزام هو عقد غير مسمى في القانون يوجه إليه ما للعقد وما عليه من شروط إلخ الآراء غير مسمى

ولذا لا بد من إعادة تأهيل الطلبة لغوياً وترقيمياً من خلال عقد دورات خاصة وورش عمل، ولا بأس من الاستعانة بموادّ من قسم اللغة العربيّة، كي يغدو طالب الحقوق على سوية عالية في اللغة العربية التي يعبّر بها قراءة وكتابة.

٤- أخطاء في الصياغة:

إن ضعف الطالب في الأمور الجزئية المرتبطة بالنحو والصرف والإملاء والترقيم، يؤدي بالضرورة إلى ضعف عام في صياغة النص، وركاكة في الأسلوب، ووهن في بنية العبارة، ويجد الفاحص أن الطالب أحياناً يكاد لا يفصح عن المعنى الكامن في نفسه، جراء عدم قدرته على صياغته الصياغة الصحيحة.

وبلغ مجموع أخطاء الصياغة (١٤٦) خطأ، وبنسبة (١٦٪) وبمعدل (٩,٧٣). ومن أمثلة أخطاء الصياغة ما يأتي:

- «فهذا التخفيض قد يؤدي تغير في سعر أسهم الشركة». وقد جاء ضعف الصياغة جراء سقوط حرف الجر «إلى» من العبارة.
- «وهذا الرأي يردّ بأن التزام البنك ما هو إلا أن دور البنك لا يتعدى أنه كفيل للمشتري».

وكان يمكن للطالب أن يصوغ العبارة بوجه أحسن، ويبقى المعنى على حاله، كقوله مثلاً: «ويرى أصحاب هذا الرأي أن البنك لا يمثل أكثر من كفيل للمشتري وحسب».

ومن أمثلة ضعف الصياغة بسبب سقوط كلمة من السياق قوله:

- «وأيضاً يجب أن الغشّ وقع فعلاً» ولعلها سقطت كلمة «يكون» بعد «أن». وكثيراً ما يكون استعمال حرف الجرّ مسؤولاً عن خلل الصياغة، كما في الأمثلة الآتية:

- إنما هو وظيفة شأنها كشأن الوظائف الأخرى. والصواب: «شأنها شأن الوظائف الأخرى».

- «والتأثير على سعر الأوراق المالية». والصواب: والتأثير في سعر الأوراق المالية، وهو خطأ شائع.

- «لا يملك الحق بالرجوع عليه لعدم وجود علاقة...» والأصح: بالرجوع إليه. نقول: رجع إليه، ولا نقول: رجع عليه.

- استعمال الضمير حشواً وزيادة،

مثل: «المرافعة وظيفتها هي توجيه القاضي». فالضمير هي جاء حشواً وزيادة، وفصل بين ركني الجملة.

- استعمال (حيث) في غير مكانها ومعناها

مثل: «حيث يكون المدعى عليه آخر المتكلمين». والصواب: إذ يكون.. حسب السياق.

ومثل: «يؤثر على سير الدعوى من حيث صدور الحكم».

- استعمال كلمات في غير معناها

مثل: «وذلك بعد استنفاذ طرق الطعن الداخلية». والصواب: استنفاد.

ومثل: «التي وضعت الدستور بالقيام بتعديله لأنه شمل اختصاصها». والصواب: ضمن اختصاصها.

- استعمال (عبارة عن) حشواً وزيادة

مثل: «كانت عبارة عن حبر على ورق». والأفصح: كانت حبراً على ورق.

- استعمال المفرد مكان الجمع،

مثل: «فالأردني أمام القانون». والصواب: فالأردنيون متساوون أمام القانون.

٥- مستوى الخط

وفيما يتعلق بخط الطلبة؛ فإنه من الجليّ أن الطالب لا يبذل جهده أثناء الاختبار لتجويد خطه، ولعل ذلك يعود إلى السرعة أو عدم القدرة، وإن كان الخط في معظم الأوراق قابلاً للقراءة، إلا أن الفاحص لخطوط الطلبة لا يكون راضياً عن هذه الخطوط عموماً.

والنموذج الآتي يؤكد رداءة الخط عند بعض الطلبة، وأن الأمر يصل إلى عدم قدرة القارئ على تحليل هذه الخطوط وهذا يتطلب إعادة النظر في تعليم مهارة الخط في مرحلة التعليم العام.

Date:

رقم السؤال Quest. No.	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	المجموع Total
العلامة Grade											

15/10

ب - ١. تعدد التشريعات التي يطبق بسبب تعدد الموضوعات التي تنظمها.
٢. تنوع التشريعات الصادرة (الدستور، القانون العادي، والتنفيذية والعليا).
٣. تحدد مجالات كل من هذه التشريعات (الدستور يصدر عن السلطة التأسيسية، القانون العادي يصدر عن السلطة التشريعية، والتنظيمات عن السلطة التنفيذية والتنظيمية عن سلطات إدارية).
٤. مدى تأثر القانون الإداري بمبدأ سمو التطور، فالإدارة لا تجد نفسها ملزمة بالقانون حتى يقوم بإدارة دائما بتعديل قواعد القانون وتعويض القديم.

ج - ١. الوقت الإداري: هو قياس الإدارة سلوك أو نمط معين بشكل مستمر في مجال نشاطها الإداري.
* شروط صحة الوقت الإداري:
١. أن يتصف بالعمومية
٢. أن تتبع الإدارة سلوك معين وبشكل مستمر.
٣. أن يكون سلوك الإدارة مشروعا.

د ١. يلعب القضاء الإداري دورا هاما في القانون الإداري حيث يرجع له الفضل في إرساء قواعد القانون، حيث ساهم بدياناته في إرساء هذا الفرع عن طريق عمله على وضع قواعد القانون الإداري، فقد ساهم في خلق القانون الإداري بعض الشروط التي وضعها.

٢. المعيار الشكلي: هو معيار يقوم بالتمييز بين القانون الدستوري والقانون الإداري حيث يعتبر كل من كانت الأعمال والنشاطات صادرة عن سلطات الوظيفة التشريعية يخضع لقانون الدستوري، وإذا كان كل سلطات الإدارة يخضع لقانون الإداري.

غزوان الحكيم الخطيب

الفصل الثالث

واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة

كلية الحقوق بجامعة مؤتة

لا تختلف سوية طلبة كلية الحقوق في جامعة مؤتة عن نظيراتها في الجامعات الأخرى، فثمة مجاميع متنوعة من الأخطاء في أوراق امتحاناتهم، التي بلغت (١٤) ورقة إجابة، كما يظهر من الجدول (١١٨) الآتي:

جدول (١١٨)

أعداد أوراق الامتحانات بجامعة مؤتة حسب المستوى ونوع المادة

المستوى	نوع المادة	العدد
بكالوريوس	إجباري	٨
	اختياري	٣
	المجموع	١١
ماجستير	إجباري	٢
	اختياري	١
	المجموع	٣
المجموع	إجباري	١٠
	اختياري	٤
	المجموع	١٤

يبين الجدول أن مجموع أوراق الامتحانات هو (١٤) ورقة، منها (١١) ورقة لمستوى البكالوريوس بنسبة ٧٩٪، وثلاث أوراق من مستوى الماجستير بنسبة ٢١٪. كما يبين الجدول أن (١٠) أوراق هي امتحانات مواد إجبارية بنسبة ٧١٪، وأربع أوراق من مواد اختيارية بنسبة ٢٩٪.

واستقرى فريق العمل هذه الأوراق، وحصر الأخطاء الواردة فيها، والجدول (١١٩) الآتي يبين عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بجامعة مؤتة حسب نوعها.

الجدول (١١٩)

عدد الأخطاء اللغوية ونسبتها ومعدلها بجامعة مؤتة حسب نوعها:

	ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
العدد	٦٦٨	١٧٠٤	١٢٩	٣٢٣	٢٨٢٤
النسبة	٢٤٪	٦٠٪	٥٪	١١٪	١٠٠٪
المعدل	٤٧,٧١	١٢١,٧١	٩,٢١	٢٣,٠٧	٢٠١,٧١

يبين الجدول (١١٩) أن أعلى نسبة أخطاء بجامعة مؤتة هي أخطاء الإملاء بنسبة ٦٠٪، تليها أخطاء الترقيم بنسبة ٢٤٪، فأخطاء الصياغة بنسبة ١١٪، ومن ثم أخطاء النحو والصرف بنسبة ٥٪.

أما فيما يخص عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها حسب نوع الخطأ ونوع المادة فإن الجدول (١٢٠) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١٢٠)

عدد الأخطاء اللغوية ونسبتها ومعدلها بجامعة مؤتة حسب نوع الخطأ ونوع المادة:

نوع المادة		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
إجباري	العدد	٤٦٤	١٢٧٣	٧٩	١٨٤	٢٠٠٠
	النسبة	٦٩٪	٧٣٪	٦١٪	٥٧٪	٧١٪
	المعدل	٤٦,٤٠	١٢٧,٣٠	٧,٩٠	١٨,٤٠	٢٠٠
اختياري	العدد	٢٠٤	٤٣١	٥٠	١٣٩	٨٢٤
	النسبة	٣١٪	٢٧٪	٣٩٪	٤٣٪	٢٩٪
	المعدل	٥١,٠٠	١٠٧,٧٥	١٢,٥٠	٣٤,٧٥	٢٠٦,٠
المجموع	العدد	٦٦٨	١٧٠٤	١٢٩	٣٢٣	٢٨٢٤
	النسبة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
	المعدل	٤٧,٧١	١٢١,٧١	٩,٢١	٢٣,٠٧	٢٠١,٧

نلاحظ من جدول (١٢٠) أن معدل مجموع الأخطاء في المواد الإجبارية (٢٠٠) أقل من معدل مجموع الأخطاء في المواد الاختيارية (٢٠٦). كما نلاحظ أن معدل الأخطاء في المواد الإجبارية أقل منه في المواد الاختيارية في كل من الترقيم والنحو والصرف والصياغة، وأعلى منه في الإملاء.

أما بشأن عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بجامعة مؤتة حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي فإن الجدول (١٢١) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١٢١)

عدد الأخطاء اللغوية ونسبتها ومعدلها بجامعة مؤتة حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي

المستوى الدراسي		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
بكالوريوس	العدد	٥٣٦	١٠٤٥	١٠٠	٢٥٩	١٩٤٠
	النسبة	٪٧٥	٪٥٨	٪٧٢	٪٧٥	٪٦٩
	المعدل	٤٨,٧٣	٩٥,٠٠	٩,٠٩	٢٣,٥٥	١٧٦,٣٧
ماجستير	العدد	١٣٢	٦٥٩	٢٩	٦٤	٨٨٤
	النسبة	٪٢٥	٪٤٢	٪٢٨	٪٢٥	٪٣١
	المعدل	٤٤,٠٠	٢١٩,٦٧	٩,٦٧	٢١,٣٣	٢٩٤,٦٧
المجموع	العدد	٧١٧	١٧٩٩	١٣٨	٣٤٧	٢٨٢٤
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	٤٧,٧١	١٢١,٧١	٩,٢١	٢٣,٠٧	٢٠١,٧٠

نلاحظ من جدول (١٢١) أن معدل مجموع الأخطاء في أوراق امتحانات مواد البكالوريوس (١٧٦,٣٧) أقل من معدل مجموع الأخطاء في أوراق امتحانات مواد الماجستير (٢٩٤,٦٧). كما نلاحظ من الجدول نفسه أن معدل الأخطاء في أوراق امتحانات مواد البكالوريوس أعلى منه في امتحانات مواد الماجستير في أخطاء الترقيم والصياغة، وأقل منه في أخطاء الإملاء والنحو والصرف.

١- أخطاء الترقيم

يجد الناظر في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في جامعة مؤتة غياباً شبه كلي لعلامات الترقيم، إذ بلغ مجموعها (٦٦٨) خطأ، وبنسبة ٢٤٪ وبمعدل (٤٧,٧١) كما ورد في الجدول (١١٩) السابق. وقد تصل في أعلى مجموعها بعض أوراق الامتحان إلى (١٠٢) وفي بعضها الآخر إلى (٧٤) خطأ، وفي بعضها إلى (٤٣) خطأ.

ومن أمثلة ذلك:

- وتتكون هذه اللجنة من جميع دول الأعضاء في مجلس الأمن ومهمتها وضع اللائحة الداخلية...» والصواب أن توضع فاصلة بعد «مجلس الأمن»، ونقطتان رأسيتان بعد كلمة «ومهمتها».

- «أما بالنسبة للأمن العربي فإن مبادئ جامعة الدول العربية...». والصواب: إثبات فاصلة منقوطة بعد عبارة: للأمن العربي»، للربط بين ما قبلها وما بعدها.

- «وهذا الرأي الراجح لأنه قد تتوفر لدى الجاني...» فالفاصلة المنقوطة ضرورية قبل «لأنه» للربط بين النتيجة والسبب.

- «قام المشرع الأردني بوضع خطة في حماية المركبات من السرقة لكي لا يتمكن أي شخص من سرقة تلك المركبات ومن هذه الخطط هو أن يضع أرقاماً على تلك السيارات أو المركبات ووضع جهاز إنذار

وعلامات الترقيم الواجب إثباتها هي على التوالي: الفاصلة المنقوطة، والفاصلة، ثم النقطة.

ويُلاحظ غياب علامة بداية الفقرة في معظم الأوراق التي فحصها فريق العمل، وهي ترك مسافة بادئة، والواضح أن علامات الترقيم غير معتنى بها في أوراق الامتحانات.

ويؤكد ما ذهبنا إليه الصفحة الآتية المستلة من إحدى صفحات ورقة من أوراق الامتحان.

٢- أخطاء الإملاء

يظهر من الجدول (١١٩) أن عدد أخطاء الإملاء مرتفع، فقد بلغ (١٧٠٤) أخطاء، بنسبة ٦٠٪، وبمعدل (١٢١,٧١).

ومن نماذج أخطاء الإملاء ما يأتي:

- **عدم التفريق بين التاء المربوطة والهاء ضمير الغائب**

يجد الناظر في أوراق امتحان طلبة الحقوق في جامعة مؤتة إهمالاً واضحاً لنقطتي التاء المربوطة.

- **عدم التفريق بين همزة القطع وهمزة الوصل، وإسقاط همزة القطع**

مثل: «او عن طريق جهاز من الاجهزة...». يلاحظ أن همزة (أو) وهمزة (الأجهزة) هما همزة قطع، وقد أسقطتا، وقد يصل الأمر في بعض الصفحات إلى (٢٥) مرة تهمل فيها همزة القطع. وقد تثبت همزة القطع مكان همزة الوصل، مثل: «الأقتصادية والأجتماعية».

- **زيادة حرف إلى الكلمة يؤدي إلى تغيير معناها**

مثل: «كما هو في لجنة نزاع السلاح». والصواب: نزع.

ومثل: «وفي ممارستها للشؤونها». والصواب لشؤونها.

ومثل: «بداية أهلية الوجبوب». والصواب: الوجوب.

- **عدم الميز بين التاء المفتوحة والتاء المربوطة**

مثل: «مبدأ المساعداة». والصواب: المساعدات.

- **تغيير ترتيب حروف الكلمة**

مثل: «إن الميثاق لم يحدد طبعية هذه التدابير». والصواب: طبيعة هذه التدابير.

- **إثبات ألف التفريق لجمع المذكر السالم المضاف**

مثل: «بينما يعين موظفوا الدول الأعضاء». والصواب: موظفو، لأنه جمع مذكر سالم حذفت منه النون للإضافة، والواو فيه واو إعراب، وليست أصلية.

- **عدم الالتزام بقواعد كتابة الهمزة المتطرفة والمتوسطة**

مثل: «لمبداء عام». والصواب: لمبدأ.

ومثل: «لأنه أكثر ملائمة...». والصواب: ملاءمة.

ومثل: «ويستطيع شرائها...». والصواب: شراءها.

ومثل: «بانتهاء الغرض من إنشاءها». والصواب: إنشائها.

- **خطأ في كتابة الاسم المعرف ب (أل) في حالة دخول حرف الجر الباء عليه**

مثل: «سواء باالتعويض أو دفع رواتب مدى الحياة». والصواب: بالتعويض.

- **وضع نقطة على حرف غير منقوط، مما يؤدي إلى تغيير معناه**

مثل: «وإذا ذاد دخل الأفراد أذى ذلك إلى زيادة الادخار». والصواب: زاد... أدى.

- **إسقاط حرف من الكلمة**

مثل: «تتولى الحكومة التنسيق بين الوزرات». والصواب: الوزارات.

ومثل: «وحدة الآمال والألم». والصواب: والآلام.

- **وضع حرف مكان حرف، مما يؤدي إلى تغيير معناه**

مثل: «كل وزير من الوزراء على حدا..». والصواب: على حدة.

٣- أخطاء النحو والصرف

أحصى فريق العمل عدداً من أخطاء النحو والصرف في أوراق امتحان طلبة الحقوق في جامعة مؤتة، وبلغ مجموعها (١٢٩) خطأ، وبنسبة ٥٪، وبمعدل (٩,٢١). وقد توزعت على أبواب النحو العربي بتفاوت، ومنها:

١- رفع المنصوبات.

أ- رفع المفعول به

ومثل: «شخص دهس شخص آخر». والصواب: شخصاً آخر.

ومثل: «يعتبر ممثل عن دولته». والصواب: ممثلاً.

ومثل: باعتبارها شخص من أشخاص القانون العام». والصواب: شخصاً.

ومثل: «وهي تشمل نطاق جغرافي». والصواب: نطاقاً جغرافياً.

ومثل: «بكل ما تراه ضروري». والصواب: ضرورياً.

ومثل: «يتحمل جزء من...». والصواب: يتحمل جزءاً؛ لأنه مفعول به حسب السياق.

رفع المفعول المطلق،

مثل: «يحق للزوجة المطلقة طلاق بائن». والصواب: طلاقاً بائناً.

ب- رفع خبر كان وأخواتها وخبر مصادرها

مثل: «كونه ممثل عنها». والصواب: ممثلاً.

ومثل» عضو مجرد ممثل دولة وليس موظف دولي». والصواب: موظفاً دولياً.

ومثل: «أن يكون موظف عام». والصواب: موظفاً عاماً.

ومثل: أن يكون هذا العمل مشروع...». والصواب: مشروعاً.

ومثل: «فإنه يصبح حق مالي...». والصواب: حقاً مالياً.

ومثل: «الذي يكون محتمل وقوعه...». والصواب: محتملاً وقوعه.

ومثل: «أي ليس أكيد». والصواب: أكيداً.

ج- رفع اسم إن وأخواتها

مثل: «لأن في ذلك تهديد». والصواب: تهديداً؛ لأنه اسم إن مؤخر.

د- عدم التقيد بقاعدة إعراب التوابع (النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل)

مثل: «أن يحدث هذا الاعتداء ضرراً مباشر...». والصواب: مباشراً.

- استعمال الاسم الموصول المؤنث للمذكر

مثل: «تعتبر بالنسبة له الهدف الأساسي التي يسعى إلى تحقيق الأهداف». والصواب: الذي.

- عدم الميز بين العدد المذكر والمؤنث، مثل: «والتي تعدّ إحدى المآخذ». والصواب: أحد.

ومنه: «إذا تعرضت أحد الدول». والصواب: إحدى.

٢- نصب المرفوع

أ- الفاعل

مثل: «إلا أن هذا المبدأ يرد عليه استئنافين». والصواب: استئنافان.

ومثل: «هو أن يقوم الناخبين». والصواب: الناخبون.

- عدم الالتزام بقاعدة إعراب الأفعال المعتلة الآخر في حالة الجزم

مثل: «ولم يتعدى...». والصواب: يتعدّ.

ب- نصب المبتدأ، مثل: «هناك نوعين من اللجان...» والصواب: نوعان.

- عدم التقيد بقواعد الضمائر في العربية، ومنها: استعمال ضمير الغائبة المفرد مكان ضمير الغائب المفرد، مثل: «الأثر المعجل وهي تتمثل في زيادة النفقات». والصواب: وهو.

- عدم الالتزام بقاعدة تمييز العدد

مثل: «وهي ٣٠ يوم». والصواب: يوماً.

ومثل: «ومدة هذا الإنذار ١٥ يوم». والصواب: يوماً.

وما من شك في أنّ هذه الأخطاء قد تحرف المعنى عن وجهته، وقد تسبب اللبس وسوء الفهم.

٤- أخطاء الصياغة

أمّا الأخطاء التي يقع فيها الطالب في صياغة العبارة، وتجسيد الفكرة؛ فإنها آفة ظاهرة، وظاهرة عامة، لا بد من التنبه لها لما لها من أثر في قطع التواصل بين المنشئ والمتلقي، ولما تتركه من آثار سلبية على لغة القانون التي لا بد من أن تكون واضحة بيّنة، لا تقبل التأويل. وقد بلغت (٣٢٣) خطأ، بنسبة (١١٪)، وبمعدل (٢٣,٠٧). ومن أمثلتها:

- تتولى الحكومة وذلك لمنع الازدواجية في ضرورات التحويل.

إن إضافة حرف الواو إلى اسم الإشارة قد أضفى على العبارة لبساً وركاكة يكادان يقفان حجر عثرة أمام التواصل بين المنشئ والمتلقي.

- «من حيث التعيين: أنه الموظف الدولي يتم تعيينه...»

والصواب: «أن الموظف الدولي ...»، لأن وجود الضمير واتصاله بحرف التوكيد والنصب «أنَّ» جعل العبارة تجنح إلى العامية، والركاكة التي لا تليق بلغة القانون والقضاء.

- «الذي يعمل لحسابها أو لحساب أحد فروعها هذه المنظمة».

والصواب: أحد فروع هذه المنظمة، فيُحذف الضمير «ها» المتصل بكلمة «فروع» ليتم التخلص من الخلل.

- أجاز ميثاق الأمم المتحدة للدول الأعضاء في استخدام القوة...»

والصواب: حذف حرف الجر «في»؛ لأن الفعل «أجاز» يتعدى بنفسه إلى المفعول به.

- «عدم جواز الدول في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الجامعة الأُخرى».

والصواب: عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجامعة الأخرى»

- «واتخاذ كل ما لديها من وسائل وتدابير اللازمة لرفع...»

والصواب: «من الوسائل والتدابير اللازمة»، لإيقاع المطابقة بين النعت والمنعوت.

- إسقاط (ال) التعريف من الاسم، وهو يتطلبها، مثل: «يبقى مسؤولاً عن تصرفات التي قام بها.

والصواب: عن التصرفات.

ومن خلال الاستبانات السابقة يتضح إلى أي مدى يحتاج طلبة القانون في جامعة مؤتة إلى رفع مستواهم اللغوي الذي من شأنه إصلاح ألسنتهم، وتصويب أقلامهم، ليمتلكوا اللغة الصحيحة التي تعينهم في إيصال أفكارهم، وإقناع الآخرين.

٥- الخط

يظهر من البند الخاص بمستوى الخط في الاستبانات الخاصة بواقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة (الملحق رقم ٦) أن مجموع عدد الأوراق (١٤) ورقة إجابة فكان الخط (جيد جداً) في واحدة منها، و(جيد) في اثنتين، و(مقبول) في عشر منها، و(ضعيف) في واحدة منها، ويستدل من ذلك أن المعدل العام لخطوط الطلبة في هذه الأوراق كان مقبولاً.

وهذا يؤكد أن الطلبة لم يتدربوا بشكل جيد على إتقان مهارة الخط في مرحلة التعليم العام، وأن الأمر يتطلب أن تولي وزارة التربية والتعليم مهارة الخط عناية أكبر واهتماماً أكثر في مرحلة التعليم العام.

٦- الأسلوب

يتضح من البند الخاص بتقويم أسلوب الطلبة في أوراق إجاباتهم أن الأسلوب فيها كان على النحو الآتي:

أ- جيد جداً، ورقة واحدة.

ب- جيد، ورقتان.

ج- مقبول، أربع عشرة ورقة.

د- ضعيف، ثلاث ورقات.

وهذا يعني أن النسبة الغالبة لأسلوب إجابات الطلبة كانت بدرجة مقبول، وهو مستوى يحتاج إلى بذل الجهد لرفعه إلى مستويات أعلى.

وفي ختام هذا الفصل يجد فريق العمل ظاهرة غريبة مستهجنة تصدر عن قلة من الطلبة، وهي تذييل أوراق إجاباتهم بما يشبه الاسترحام الذي يخرج عن موضوع الامتحان، والأنكى من ذلك أن يصاغ بلغة رديئة أقرب إلى لغة السوق منها إلى لغة طالب العلم، مليئة بالأخطاء، وتدعو إلى الرثاء أكثر مما تدعو إلى التعاطف، ونضرب لذلك مثالاً واحداً:

«دكتور رجاءاً نزلها إلي علامة منيحة مشان الله بدي معدلي يضل جيد جداً ويرتفع رجاء دكتور أنا خريجة ومع جزيل الشكر».

ولا تعليق، فالنص يعبر عن نفسه.

الفصل الرابع

واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة

كلية الحقوق بجامعة آل البيت

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق في جامعة آل البيت للفصل الدراسي الأول ٢٠١٢/٢٠١٣، لمواد إجبارية ومواد اختيارية لمستوى البكالوريوس، والجدول (١٢٢) الآتي يبين أعدادها

الجدول (١٢٢)

أعداد أوراق الامتحانات بجامعة آل البيت حسب المستوى ونوع المادة:

المستوى	نوع المادة	العدد
بكالوريوس	إجباري	٨
	اختياري	٨
	المجموع	١٦

يبين الجدول أن مجموع أوراق الامتحانات (١٦) ورقة جميعها لمستوى البكالوريوس. لأن جامعة آل البيت لا تمنح درجة الماجستير والدكتوراه، كما يبين الجدول أن الأوراق مقسومة بالتساوي بين المواد الإجبارية والمواد الاختيارية.

أما فيما يخص العدد الكلي لهذه الأخطاء، ونسبتها ومعدلها فإن الجدول (١٢٣) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١٢٣)

عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بجامعة آل البيت حسب نوعها:

	ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
العدد	٦٦٧	١١١٢	١٥٠	٢٤٥	٢١٧٤
النسبة	٪٣١	٪٥١	٪٧	٪١١	٪١٠٠
المعدل	٤١,٦٩	٦٩,٥٠	٩,٣٧	١٥,٣١	١٣٥,٨٧

يبين الجدول (١٢٣) أن أعلى نسبة أخطاء بجامعة آل البيت هي أخطاء الإملاء إذ بلغت (١١١٢) خطأ، بنسبة ٥١٪، تليها أخطاء الترقيم، إذ بلغت (٦٦٧) خطأ، بنسبة ٣١٪، فأخطاء الصياغة وبلغت (٢٤٥) خطأ، بنسبة ١١٪، ومن ثم أخطاء النحو والصرف، وبلغت (١٥٠) خطأ، بنسبة ٧٪.

ويبين الجدول (١٢٤) الآتي عدد الأخطاء ونسبتها، ومعدلها حسب نوع الخطأ، ونوع المادة في جامعة آل البيت.

جدول (١٢٤)

عدد الأخطاء بجامعة آل البيت ونسبتها ومعدلها حسب نوع الخطأ ونوع المادة:

نوع المادة		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
إجباري	العدد	٣٠٣	٥٠٢	٧٦	١٢١	١٠٠٢
	النسبة	٪٤٥	٪٤٥	٪٥١	٪٤٩	٪٤٦
	المعدل	٣٧,٨٨	٦٢,٧٥	٩,٥٠	١٥,١٣	١٢٥,٢٥
اختياري	العدد	٣٦٤	٦١٠	٧٤	١٢٤	١١٧٢
	النسبة	٪٥٥	٪٥٥	٪٤٩	٪٥١	٪٥٤
	المعدل	٤٥,٥٠	٧٦,٢٥	٩,٢٥	١٥,٥٠	١٤٦,٧٥
المجموع	العدد	٦٦٧	١١١٢	١٥٠	٢٤٥	٢١٧٤
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	٤١,٦٩	٦٩,٥٠	٩,٣٧	١٥,٣١	١٣٥,٨٧

نلاحظ من الجدول (١٢٤) أن معدل مجموع الأخطاء في المواد الإجبارية (١٢٥,٢٥) أقل من معدل مجموع الأخطاء في المواد الاختيارية (١٤٦,٧٥). كما نلاحظ أن معدل الأخطاء في المواد الإجبارية أقل منه في المواد الاختيارية في كل من الترقيم والإملاء والصياغة، وأعلى منه بقليل في النحو والصرف.

وقد تضمن الجدول (١٢٥) الآتي عدد الأخطاء بجامعة آل البيت ونسبتها ومعدلها حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي.

الجدول (١٢٥)

عدد الأخطاء بجامعة آل البيت ونسبتها ومعدلها حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي:

المستوى الدراسي		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
بكالوريوس	العدد	٦٦٧	١١١٢	١٥٠	٢٤٥	٢١٧٤
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	٤١,٦٩	٦٩,٥٠	٩,٣٧	١٥,٣١	١٣٥,٨٧

نلاحظ من الجدول (١٢٥) أن أوراق الامتحانات كلها مواد من مستوى البكالوريوس.

وتوزعت الأخطاء في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق في جامعة آل البيت على النحو الآتي:

١- أخطاء الترقيم

بلغ مجموع أخطاء الترقيم في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق في جامعة آل البيت (٦٦٧) خطأ، بنسبة ٣١٪ وبمعدل (٤١,٦٩).

وتجاهل الطلبة في امتحاناتهم معظم علامات الترقيم، إن لم نقل كلها، فلا يرصد الفاحص منها إلا القليل القليل، مما يدل على عدم وعي الطلبة بأهميتها، ودورها في إيصال المعنى، بوصفها محطات للوقوف، أو التعبير الانفعالي والدلالي عن معان معينة.

وأول ما تجاهله الطلبة علامة المسافة البادئة، إذ المفترض أن يبتدئ الطالب فقرته بمسافة تبعد عن الهامش قليلة، حدّدها بعضهم بمقدار أُصبع، والملاحظ أنها تجوهلت تماماً في أوراق الامتحان.وكذلك الحال في النقطة والفاصلة، والفاصلة المنقوطة، والنقطتين الرأسيتين، وعلامة الاستفهام التي ينبغي أن يتبع بها السؤال الذي يريد الطالب الإجابة عنه، ومن شواهد ذلك كله ما ورد في الأوراق من العبارات الآتية:

- «ويوجد للإذعان نوعين عام وخاص» والصواب: ويوجد للإذعان نوعان: عام وخاص.

- «ويجب أن تجري الانتخابات خلال مدة أربع شهور فإذا لم تجري الانتخابات فإن المجلس القديم يُعَدّ قائماً ويستعيد كافة صلاحياته».

وفي هذا الجزء من الإجابة عن الامتحان طائفة من الأخطاء في النحو والصياغة والترقيم، ويمكن إعادة كتابتها بعد تصحيحها هكذا:

«ويجب أن تجري الانتخابات خلال مدّة أربعة أشهر، فإذا لم تجر الانتخابات؛ فإنّ المجلس القديم يُعَد قائماً، ويستعيد صلاحياته كافة».

- «ما هي أحكام الدورة العادية والدورة الاستثنائية»، والصواب: إثبات علامة السؤال بعد هذا السؤال الصريح (؟)

ولعل الصفحة الآتية المستلة من ورقة إجابة أحد الطلبة تعطي صورة أوضح عن تجاهل الطلاب لعلامات الترقيم.

* جامعة الدول العربية هي أحد المنظمات الدولية الإقليمية ذات الأهداف العامة، وترتبط كباقي المنظمات الدولية مع هيئة الأمم المتحدة.

هيئة ورد نص المادة (١ / ٤) من ميثاق الأمم المتحدة على: "

(حيث هذه الهيئة مرجعا " للتنسيق [illegible] وتوصلت كل الدول قبل هذه الحالات) .

وعليه فإنه للهيئة الأمم المتحدة سلطة تنظيمية على جامعة الدول العربية، إذ لا يجوز لجامعة الدول العربية القيام بأي إجراء قد يترتب عليه الرجوع إلى مجلس الأمن [illegible]

جامعة الدول العربية تتشابه مع ميثاق الأمم المتحدة في [illegible] ومن [illegible] ومن أهداف [illegible] ميثاق الأمم المتحدة.

* كما يعطيه وظيفة على جامعة الدول العربية، إذ لا يجوز للجامعة الدول العربية فرض أي عقوبة على دولة ما إلا بعد [illegible] مجلس الأمن.

- يجوز لجامعة الدول العربية طلب الاستشارة من محكمة العدل الدولية.

أما عن جامعة الدول العربية في بعض الحالات على أنها [illegible] الدول العربية، وكذلك الجامعة لا تتدخل بشؤون العسكرية أو الداخلية أو الخارجية، فإنها تعمل تحت وصاية الأمم المتحدة، وكباقي المنظمات الدولية

٢- أخطاء إملائية:

بلغ مجموع أخطاء الإملاء في عينة أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة آل البيت (١١١٢) خطأ، وبنسبة (٥١٪)، وبمعدل (٦٩,٥٠).

ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

أ- أخطاء إملائية سببها إسقاط حرف، ومن أمثلتها:

- يجب على العملاء أن يختاروا مرحلة التعارف ليدخلو في عمليات إلكترونية. فقد أسقط الطالب الألف التي تثبت بعد حذف النون على الفعل (ليدخلوا)، وهي تكتب دون أن تُلفظ.
- يكون بين أفراد معنوين: والصواب: معنويين، بإثبات ياء ثانية للكلمة.
- لأن المحكمة يجوز لها تخفض أجرة السمسار. والصواب: تخفيض؛ بإثبات الياء التي سقطت سهواً.
- لنه الباع عند بيعه...». والصواب: لأنه... البائع

ومنه: «حل إزلة الشيوع». والصواب: إزالة

ومنه: «ويستطيعو...». والصواب: ويستطيعون.

ب- أخطاء إملائية سببها زيادة حرف أو أكثر ومن أمثلتها:

- يحتوي هذا الإيجاب على العناصر الجوهريتة والصواب: الجوهرية، بحذف الحرف الزائد (التاء المفتوحة).

ج- إبدال حرف مكان حرف:

كإبدال الدال ذالاً، كما في العبارة:

- عبارة حتى نفاذ الكمية. والصواب: نفاد، وهو من الأخطاء التي تغيّر المعنى، وتقلبه رأساً على عقب. فالنفاد: الانتهاء، أما النفاذ فهو العبور من خلال الشيء.

د- أخطاء الهمزة:

وهي كثيرة، منها:

- ووفقاً للرؤي الراجح. والصواب: للرأي، لأن الهمزة المتوسطة تكتب بحسب حركة الحرف الذي قبلها.

ومنه: «ولا يجوز تأييده لنه لو تم...». والصواب: لأنه.

ومنه: «يكون هناك مصلحة ورائى هذا الشرط». والصواب: وراء.

ومنه: «وإنما تم اللجوا...». والصواب: اللجوء.

ومنه: «وهو عدم تكافوا الآدائات». والصواب تكافؤ الأداءات.

ومنه: «ونلجاء لها...». والصواب: ونلجأ لها.

ومنه: «التي تنشئ بموجب الاتفاق». والصواب: تنشأ.

ومنه: «أن تكون متكافأة». والصواب: متكافئة.

هـ- عدم معرفة كتابة الاسم المعرف ب (ال) الذي دخل عليه حرف الجر،

مثل: «أما بالنسبة... فاللوقوف... باالعفار... باالأصل... باالتعاون...

باالتصرفات». ومثل هذا كثير.

و- عدم الالتزام برسم بعض الحروف في الكلمة أو خطأ في رسم الكلمة

مثل: «ركيكرة... ضيعفة...» والصواب: ركيكة... ضعيفة.

ز- عدم الميز بين الألف المنقلبة عن واو أو عن ياء في آخر الكلمة في الرسم،

مثل: «إذا دعى له جلالة الملك». والصواب: دعا؛ لأن الألف منقلبة عن واو.

٣- أخطاء نحوية وصرفية:

بلغ مجموع أخطاء النحو والصرف في عينة أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق في جامعة آل البيت (١٥٠) خطأ، بنسبة (٧٪)، وبمعدل (٩,٣٧). توزعت على أبواب النحو العربي، ومنها:

١- رفع المنصوب

أ- خبر كان وأخواتها،

مثل: «كذلك يكون باطل». والصواب: باطلاً.

ومثل: يكون العقد موقوف...». والصواب: موقوفاً.

ومثل: «إذا كان مجلس النواب منعقد...». والصواب: منعقداً.

ب- رفع المفعول به،

مثل: «لما وجدنا شيء». والصواب: شيئاً

ومثل: «وإذا رأت منه خلل». والصواب: خللاً.

ج- رفع الحال،

مثل: «الخروج من الشيوع يقع باطل». والصواب: باطلاً.

د- تأنيث المذكر،

مثل: «إحدى الشركاء». والصواب: أحد.

هـ- رفع اسم إن،

مثل: «إنما يعني أن هناك أفراد حقيقيين». والصواب: أفراداً.

و- نصب المبتدأ أو الخبر

مثل: «ودليلاً على ذلك ما ورد في القانون». والصواب: دليل.

ز- عدم الالتزام بقاعدة الفعل المضارع المجزوم المعتل الآخر

مثل: «فإذا لم تجري...». والصواب: تجر بحذف حرف العلة.

ومثل: «لم يتخطى الحدود». والصواب: يتخطّ

ح- نصب المرفوع

- الفاعل

مثل: «يتعاملون مع بعضهم بطريقة يضر كلاً منهما الآخر». والصواب: كل منهما الآخر.

- اسم كان وأخواتها

مثل: «يجب أن يكون كلاً من المتعاقدين..» والصواب: كل.

٤- أخطاء الصياغة

بلغ مجموع أخطاء الصياغة في عينة أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة آل البيت (٢٤٥) خطأ، بنسبة (١١٪) وبمعدل (١٥,٣٢).

وأخطاء الطالب في صياغة الجملة كثيرة ومتنوعة، ومنها:

أ- إسقاط حرف واجب الإثبات:

كقوله: أما الخاص هو أن تكون على إيجاب» والصواب: «فهو»، لأن جواب «أما» يجب اقترانه بالفاء.

ب- عدم إتمام الجملة، كقوله:

«يتوقف تحديد ما هو جوهري أو غير جوهري على...» فهي عبارة غير تامة، ولم تقدم معنى مفيداً، وكان على الطالب إكمالها لتحصل الإفادة.

ج- الخطأ في الإتيان بحرف الجرّ:

ومنه: «هو عقد رضائي ملزم بالجانبين» والصواب: للجانبين.

د- استعمال تصريف الفعل غير المناسب، كقوله:

- يستحق للسمسار أخذ أجرته إذا تم العقد والاتفاق». والصواب: يحقُّ للسمسار...

هـ- تعريف المضاف الذي لا يجوز تعريفه، كقوله:

«وتكون الأجرة هذه السيارة باهظة» والصواب: أجرة هذه السيارة. بحذف «أل» التعريف.

ولعل في الورقة الآتية المستلة من إحدى صفحات إجابة أحد الطلبة ما يدل على ضعف الصياغة في إجابات الطلبة.

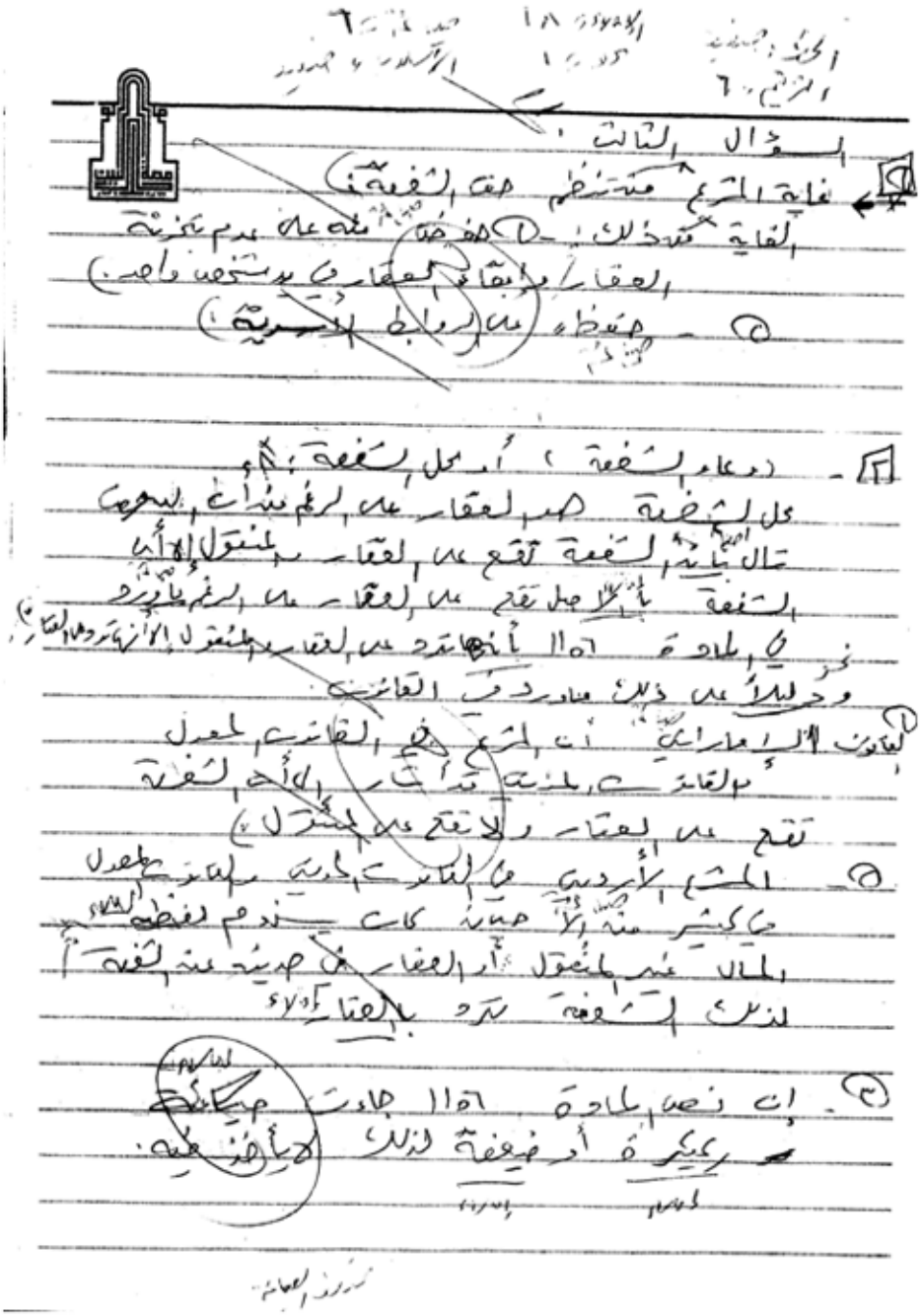

ويبدو أن أخطاء الصياغة هي مؤشر واضح على ضعف الطلبة العام في الأداء اللغوي، لأنها تشتمل على ما سبق من أخطاء نحوية وصرفية وصياغة وترقيم وإملاء.

٥- مستوى الخط:

معظم المؤشرات التي قدمها فريق العمل على الخط جاءت سلبية، إذا جاء مستوى الطلبة في خطوطهم بتقدير (ضعيف جداً) في ثلاث ورقات، وتقدير (ضعيف) في خمس ورقات، وتقدير (مقبول) في ثماني ورقات، ولم يرد تقدير (جيد) و(جيد جداً) في أي ورقة من ورقات الامتحان. مما يدل دلالة بينة على أن الطلبة لا يولون خطوطهم اهتماماً واضحاً، وقد يعود ذلك إلى ما يأتي:

١- قلة الوعي بأهمية وضوح الخط في الامتحان.

٢- عدم محاسبة المدرس للطالب على مستوى خطه.

٣- السرعة في الكتابة، والخوف من فوات وقت الاختبار.

٤- عدم تأسيس الطالب تأسيساً جيداً في موضوع الخط العربي.

ولعل ما جاء في الصفحة الآتية المستلة من إحدى إجابات الطلبة ما يؤكد ذلك.

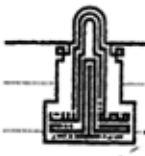

٦- الأسلوب:

يتبين من الاستبانات التي اعتمدها فريق العمل لدراسة واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة الحقوق في جامعة آل البيت، أن مستوى أساليب الطلبة متدن؛ إذ لم تصل أي منها إلى مستوى جيد جداً أو جيد، وإنما تراوحت بين ضعيف جداً ومقبول، وجاء تقدير مقبول في سبع ورقات منها، وتقدير ضعيف في سبع منها، وتقدير ضعيف جداً في ورقتين.

وهذا يشير إلى أن مستوى أسلوب الطلبة ضعيف، لا يمكنهم من التعبير عن آرائهم وأفكارهم بصورة تضمن لهم حسن التواصل وسهولة الاتصال مع الآخرين.

وهذه الظاهرة تتطلب معالجتها النظر إليها في مرحلة التعليم العام، ووضع برامج تدريبية للطلبة في مرحلة التعليم الجامعي تمكنهم من إتقان مهارات التواصل والاتصال، وترقى بأساليبهم إلى مرتبة عالية من خلال نصوص ونماذج يستعين بها الطالب لرفع مستواه اللغوي.

الفصل الخامس

واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا

اختار فريق العمل، وفق منهجية الدراسة، عينة عشوائية من أوراق امتحانات طلبة الحقوق في جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تمثلت في (١٢) ورقة إجابة لمستوى البكالوريوس ومستوى الماجستير لمواد إجبارية ومواد اختيارية والجدول (١٢٦) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١٢٦)

عدد أوراق الامتحانات بجامعة عمان العربية حسب المستوى ونوع المادة

المستوى	نوع المادة	العدد
بكالوريوس	إجباري	٦
	اختياري	٣
	المجموع	٩
ماجستير	إجباري	٢
	اختياري	١
	المجموع	٣
المجموع	إجباري	٨
	اختياري	٤
	المجموع	١٢

يبين الجدول أن مجموع أوراق الامتحانات التي درسها فريق العمل من جامعة عمان العربية هو (١٢) ورقة منها (٩) أوراق لمستوى البكالوريوس بنسبة ٧٥٪، وثلاث أوراق من مستوى الماجستير بنسبة ٢٥٪. كما يبين الجدول أن ثماني أوراق هي امتحانات مواد إجبارية بنسبة ٦٧٪، وأربع أوراق من مواد اختيارية بنسبة ٣٣٪.

أما فيما يخص عدد الأخطاء، ونسبتها ومعدلها بجامعة عمان العربية حسب نوع الأخطاء، فإن الجدول (١٢٧) يوضح ذلك.

جدول (١٢٧)

عدد الأخطاء اللغوية ونسبتها ومعدلها بجامعة عمان العربية حسب نوعها:

	ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
العدد	١٩٠	٣٧٩	٧٦	٨٦	٧٣١
النسبة	٢٦٪	٥٢٪	١٠٪	١٢٪	١٠٠٪
المعدل	١٥,٨٣	٣١,٥٨	٦,٣٣	٧,١٧	٦٠,٩٢

يبين الجدول (١٢٧) أن أعلى نسبة أخطاء بجامعة عمان العربية هي أخطاء الإملاء بنسبة ٥٢٪، تليها أخطاء الترقيم بنسبة ٢٦٪، فأخطاء الصياغة بنسبة ١٢٪، ومن ثم أخطاء النحو والصرف بنسبة ١٠٪.

ويبين الجدول (١٢٨) الآتي عدد الأخطاء، ونسبتها، ومعدلها بجامعة عمان العربية للدراسات العليا حسب نوع الخطأ، ونوع المادة.

جدول (١٢٨)

عدد الأخطاء، ونسبتها، ومعدلها، بجامعة عمان العربية حسب نوع الخطأ ونوع المادة:

إجباري	العدد	١١١	١٩٦	٥١	٤٥	٤٠٣
	النسبة	٪٥٨	٪٥٢	٪٦٧	٪٥٢	٪٥٥
	المعدل	١٣,٨٨	٢٤,٥٠	٦,٣٨	٥,٦٣	٥٠,٣٨
اختياري	العدد	٧٩	١٨٣	٢٥	٤١	٣٢٨
	النسبة	٪٤٢	٪٤٨	٪٣٣	٪٤٨	٪٤٥
	المعدل	١٩,٧٥	٤٥,٧٥	٦,٢٥	١٠,٢٥	٨٢,٠٠
المجموع	العدد	١٩٠	٣٧٩	٧٦	٨٦	٧٣١
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	١٥,٨٣	٣١,٥٨	٦,٣٣	٧,١٧	٦٠,٩٢

نلاحظ من الجدول (١٢٨) أن معدل مجموع الأخطاء في المواد الإجبارية (٥٠,٣٨) أقل من معدل مجموع الأخطاء في المواد الاختيارية (٨٢,٠). كما نلاحظ أن معدل الأخطاء في المواد الإجبارية أقل منه في المواد الاختيارية في كل أنواع الأخطاء، باستثناء النحو والصرف إذ يزيد المعدل في المواد الإجبارية على المعدل في المواد الاختيارية قليلاً.

أما فيما يخص عدد الأخطاء، ونسبتها، ومعدلها بجامعة عمان العربية للدراسات العليا، فإن الجدول (١٢٩) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١٢٩)

عدد الأخطاء، ونسبتها، ومعدلها، بجامعة عمان العربية حسب نوع الخطأ، والمستوى الدراسي:

المستوى الدراسي		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
بكالوريوس	العدد	١٧١	٣٥٥	٥٩	٧٣	٦٥٨
	النسبة	٢٦٪	٥٤٪	٩٪	١١٪	٧٣٪
	المعدل	١٤,٢٢	٢٩,٥٦	٤,٨٩	٦,١١	٥٤,٧٨
ماجستير	العدد	٦٢	١١٣	٣٢	٣١	٢٣٨
	النسبة	٧٤٪	٤٦٪	٩١٪	٨٩٪	٢٧٪
	المعدل	٢٠,٦٧	٣٧,٦٧	١٠,٦٧	١٠,٣٣	٧٩,٣٤
المجموع	العدد	٢٣٣	٤٦٨	٩١	١٠٤	٨٩٦
	النسبة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
	المعدل	١٥,٨٣	٣١,٥٨	٦,٢٥	٧,١٧	٦٠,٨٣

نلاحظ من الجدول (١٢٩) أن معدل مجموع الأخطاء في أوراق امتحانات مواد البكالوريوس (٥٤,٧٨) أقل من معدل مجموع الأخطاء في أوراق امتحانات مواد الماجستير (٧٩,٣٤). كما نلاحظ من الجدول نفسه أن معدل الأخطاء في أوراق امتحانات مواد البكالوريوس أقل منه في امتحانات مواد الماجستير في كل نوع من أنواع الأخطاء المحددة في الجدول المذكور أعلاه.

وتوزعت هذه الأخطاء على النحو الآتي:

١- أخطاء الترقيم

بلغ مجموع أخطاء الترقيم في عينة الدراسة العشوائية في أوراق امتحان طلبة جامعة عمان العربية (١٩٠) خطأ، بنسبة ٢٦٪، وبمعدل ١٥،٨٣٪، توزعت على الغالبية العظمى من علامات الترقيم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- **الفاصلة، والنقطتان الرأسيتان، والنقطة، ويتضح ذلك في كتابات الطلبة، ومنها على سبيل المثال: «التي قسمها الشرع الأردني إلى مسؤولية حارس الحيوان ومسؤولية البناء ومسؤولية حارس الآلات الميكانيكية»**

يلاحظ من الفقرة أن الطالب لم يعتن بعلامات الترقيم، فقد أهمل النقطتين الرأسيتين بعد إلى، ثم أهمل الفاصلة بعد كلمة الحيوان، والفاصلة بعد كلمة البناء، والنقطة في آخر الفقرة.

ومثل ذلك في الفقرة الآتية: «الشروع هو البدء بالتنفيذ ويقسم إلى الشروع التام وهو ما يسمى بالجريمة الخائبة، والشروع الناقص وهو ما يسمى بالجريمة الموثوقة.

ويلاحظ أن الطالب أهمل علامات الترقيم كلياً في هذه الفقرة، وهي على التوالي:

النقطتان الرأسيتان بعد كلمة الشروع، والفاصلة بعد كلمة التنفيذ، والنقطتان الرأسيتان بعد الحرف إلى، والفاصلة بعد كلمة، التام، والفاصلة بعد كلمة الناقص، والنقطة في آخر الفقرة.

ولعل علامة الترقيم التي نادراً ما يفطن إليها الطالب هي الفاصلة المنقوطة، التي تستدعى في حالات قليلة للربط بين السبب والنتيجة، أو السبب والمسبَّب ومثالها:

- و «حتى ينفي العلاقة السببية بينه وبين الضرر؛ يستطيع أن يثبت...» فهي تربط بين ما قبلها وما بعدها ربطاً قويّاً يعين على استكمال المعنى في ذهن القارئ.

وإهمال علامات الترقيم في أوراق امتحانات الطلبة يمثل ظاهرة عامة فيها جميعاً، ولعل الصفحة الآتية المستلة من صفحات إجابة أحد الطلبة تؤكد ذلك.

٢- أخطاء الإملاء

بلغ مجموع أخطاء الإملاء التي أحصاها الفريق في دفاتر امتحان طلبة الحقوق في جامعة عمان العربية للدراسات العليا (٣٧٩) خطأ، بنسبة ٥٢٪، وبمعدل (٣١,٥٨).

ومن أكثر ما يتردد في أوراق الطلبة من أخطاء إملائية ما ارتبط بالهمزة، سواء ما تعلق منها بالتفريق بين همزتي الوصل والقطع، أم ما ارتبط بطريقة رسم الهمزة المتوسطة والمتطرفة، فمن الأول ما ورد في واحدة من الأوراق:

- «من شأنه ان يحدث اثراً». والصواب: إثبات همزة «أن» و «أَثراً» لأنهما همزتا قطع وليستا همزتي وصل. وكذلك الأمر في العبارة الآتية:

«ادى الى احداث ضرر»

فثمة إهمال لهمزات القطع بما يؤدي إلى الالتباس، والصواب: «أدى إلى إحداث ضرر».

ومن الثاني ما يرد من إثبات الألف بعد الهمزة المتطرفة المسبوقة بألف، في كلمة جاءت في حالة نصب كقول أحد الطلبة:

«لابد من القول ابتداءاً والصواب: ابتداءً، وكذلك قوله: «هو رئيس المجلس القضائي بناءاً على تنسيب من وزير العدل» والصواب: بناءً.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بهمزة فعل الأمر الثلاثي، فكثير من الطلبة لا يدركون أن هذه الهمزة هي همزة وصل، ومن الخطأ إثبات الهمزة في مطلع الفعل.

كتب أحد الطلبة السؤال الآتي هكذا:

«إبحث وفق خطة علمية في جريمة التزوير الإلكتروني» والصواب: ابحث

ومن ضروب الأخطاء الإملائية التي تتكرر:

أ- زيادة حرف، ومثاله:

- صك أو مخطووط، والصواب: مخطوط.

- فاصاحبه: والصواب: فصاحبه.

ب- نقصان حرف، مثل:

«ومن شأنها إذا ما تم تطبقها أن تؤدي...» والصواب: تطبيقها.

ج- استبدال حرفين في الرتبة:

أي: تقديم المتأخر، وتأخير المتقدم، كقوله «وهناك رأيان فقيهان» والصواب: فقهيّان.

- عدم الالتزام بوضع نقطتي التاء المربوطة

مثل: «التشريعيه، الخاتمه، المقدمه، خطه علميه، الحقيقه، الماده، اللغه، الكتابه، المقرره، المعنويه، الاشكاليه) وغير ذلك كثير مما أحصاه فريق العمل في هذا المجال.

- عدم الميز بين الياء المنقوطة وألف الأسماء المقصورة

مثل: «المحررات الالكترونية هي ذات معني». والصواب: معنى دون وضع نقطتين تحت الألف المقصورة.

٣- أخطاء النحو والصرف

تتعدد أخطاء الطلبة في المستوى النحوي والصرفي، وهو مستوى أساسي؛ لأن الخطأ فيه قد يؤدي إلى اللبس، وقلب المعنى، ولذلك عواقبه وخيمة في دائرة القانون، إذ قد ينفذ منه المحامي للدفع ببراءة متهم، أو اتهام بريء، مما يشكل ثغرة قانونية. ومن الملاحظ أن ما أحصاه فريق العمل من أخطاء نحوية يكاد يمثل أبواب النحو العربي جميعها، إذ بلغ مجموع أخطاء النحو والصرف (٧٦) خطأ، بنسبة ١٠٪، وبمعدل (٦,٣٣) ومن أمثلته:

١- نصب المرفوعات

أ- نصب خبر إن وأخواتها

مثل: «إن الجاني عالماً بعناصر الجريمة». والصواب: عالم.

ب- نصب اسم كان وأخواتها

مثل: «وأن يكون هناك قصداً خاص...» والصواب: قصد.

ج- نصب الفاعل

مثل: «تدوين عقود أو وقائع غير التي أوردها المتعاقدين». والصواب: المتعاقدون.

د- نصب المبتدأ

مثل: «ومن مظاهر تغيّر الحقيقة المعنوية مجالاً أكثر خصوبة». والصواب: مجال؛ لأنها مبتدأ مؤخر.

٢- رفع المنصوبات

- خبر كان وأخواتها

مثل: «أن يكون محرر منطقي مكتوب». والصواب: محرراً منطقياً مكتوباً.

ومثل: «قد يكون الضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي». والصواب: مادياً أو معنوياً، أو اجتماعياً.

- العدد

العدد وتمييزه في كتابات الطلبة يمثل ظاهرة ضعف عام لدى الطلبة في جميع مستوياتهم التعليمية، وأوراق امتحان طلبة الحقوق في جامعة عمان العربية للدراسات شأنها شأن غيرها من أوراق الجامعات المشمولة بالدراسة، ومنها:

«ربما لا يتجاوز ثلاثين يوم». والصواب: يوماً.

- الأفعال الخمسة

الأفعال الخمسة في العربية علامات إعرابها علامات فرعية، فهي ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها، وتحذف النون منها لتوالي الأمثال، ويجد الناظر في أوراق امتحان الطلبة في العينة المدروسة تجاوزات على هذه القاعدة، مثل:

- من حيث الأشخاص الذين يقدموا بالوساطة...». والصواب: يقدمون؛ لأن الفعل لم يسبق بناصب ولا بجازم.

- الاسم المنقوص

الاسم المنقوص في العربية تحذف منه الياء في حالتي الرفع والجر، إذا لم يكن

مضافاً أو معرفاً، وتبقى الياء في حالة النصب، وتلحقها الألف في آخرها. غير أننا نجد عدم التزام بذلك في أوراق طلبة الحقوق في جامعة عمان العربية، ومثال ذلك:

- «إن يعين أحد قضاة محكمة البداية أو قضاة الصلح قاضي للوساطة...». والصواب» قاضياً؛ لأنه مفعول به منصوب.

ومنه: «فالوسيط بالوساطة القضائية هو قاضي على رأس عمله». والصواب: قاضٍ.

٤- أخطاء الصياغة:

بلغ مجموع أخطاء الصياغة التي أحصاها فريق العمل في أوراق امتحان طلبة الحقوق في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا، (٨٦) خطأ، بنسبة (١٢٪) وبمعدل (٧,١٧)، وقد توزعت هذه الأخطاء على النحو الآتي.

أ- وجود مضافين لمضاف إليه واحد، كقوله:

«لأنّ التغيير يتناول مضمون ومعنى السّند» والصواب أن نقول: «يتناول مضمون السند ومعناه». كي يغدو لكل مضاف مضافٌ إليه.

ب- صيغة زاد عن: كقوله:

«وأن لا يزيد الجواب عن مدة ٦٠ يوماً». والصواب: لا يزيد الجواب على» فقد قال تعالى: «أو زد عليه، ورتل القرآن ترتيلا».

ج- كاف التشبيه:

وهو من الأخطاء الشائعة الواردة إلى اللغة العربية من باب الترجمة، إذ يرد

حرف التشبيه في غير موضعه، كقوله: «ولذا، بدأت فكرة إدارة الدعوى المرئية كأحد الحلول البديلة» والأصوب أن نقول: «بوصفها واحداً من الحلول البديلة».

د- الأسلوب الصحفي:

وفدت على اللغة العربية من باب الصحافة أساليب لم يعهدها تراثنا العربي، ومن ذلك استعمال اسم الإشارة دون مسوغ، وقد انتشر هذا الأسلوب في الصحافة المقروءة، والمرئية، ونشرات الأخبار، مثل:

- هذا، بالإضافة إلى أن إدارة الدعوى من شأنها أَنْ تشجع المستثمرين...» والصواب: حذفه.

- استبدال حرف جر بسواه: كقوله: «إنما يُسأل حتى على الأشياء التي تقع تحت حراسته». والصواب: «يُسألُ عن» وليس «على».

٥- مستوى الخط

درس فريق العمل (١٢) ورقة إجابة حسب العينة العشوائية التي اعتمدها للنظر في مستوى خطوط الطلبة في هذه الأوراق، من خلال المستويات الآتية: (جيد جداً، جيد، مقبول، ضعيف، ضعيف جداً) وأظهرت الدراسة أن خطوط الطلبة توزعت بين المستويات الآتية:

- ورقتا إجابة كان مستوى الخط فيهما جيداً.

- ثماني ورقات إجابة كان مستوى الخط فيها مقبولاً.

- ورقتا إجابة كان مستوى الخط فيهما ضعيفاً.

ويلاحظ من هذا أن خطوط أوراق امتحان الطلبة في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وأن ذلك يحتاج إلى معالجة لتدارك مثل هذه الظاهرة تتمثل في حرص أعضاء هيئة التدريس على تنبيه الطلبة لتلافي ضعفهم في خطوطهم، وتوعيتهم بأهمية الخط، ودوره الأساسي في نقل المعلومات والتواصل مع الآخرين في كل ما يكتبون.

٦- مستوى الأسلوب

وجد فريق العمل أن لدى الطلبة ضعفاً عاماً في أساليبهم، وأنها لا ترقى إلى المستوى الذي يتناسب ومستواهم المعرفي، وقد تبين هذا الضعف في نتائج الدراسة، إذ بلغ عدد الطلبة الذين وصفوا بأن خطوطهم ضعيفة عشرة طلبة، وأن اثنين منهم خطوطهما جاءت بمستوى مقبول.

الفصل السادس

واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة الإسراء

درس فريق العمل واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق في جامعة الإسراء الخاصة، من خلال العينة العشوائية التي اختارها وفق المنهجية التي اعتمدها في دراسة واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وتمثلت في (١٥) ورقة إجابة من إجابات الطلبة للفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، من مواد إجبارية ومواد اختيارية والجدول (١٣٠) الآتي يبين ذلك.

الجدول (١٣٠)

عدد أوراق الامتحانات بجامعة الإسراء حسب المستوى ونوع المادة

المستوى	نوع المادة	العدد
بكالوريوس	إجباري	٧
	اختياري	٥
	المجموع	١٢
ماجستير	إجباري	٣
	المجموع	٣
المجموع	إجباري	١٠
	اختياري	٥
	المجموع	١٥

يبين الجدول (١٣٠) أن مجموع أوراق الامتحانات هو (١٥) ورقة، منها (١٢) ورقة من مستوى البكالوريوس، بنسبة ٨٠٪، وثلاث ورقات من مستوى الماجستير، بنسبة ٢٠٪. كما يبين الجدول أن (١٠) أوراق هي امتحانات مواد إجبارية، بنسبة ٦٧٪، وخمس أوراق من مواد اختيارية، بنسبة ٣٣٪.

أما عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بجامعة الإسراء فإن الجدول (١٣١) الآتي يوضح ذلك.

الجدول (١٣١)

عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بجامعة الإسراء حسب نوع الخطأ:

	ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
العدد	٢٧٦	٦٢٧	١٦١	٢٦٣	١٣٢٧
النسبة	٢١٪	٤٧٪	١٢٪	٢٠٪	١٠٠٪
المعدل	١٨,٤٠	٤١,٨٠	١٠,٧٣	١٧,٥٣	٨٨,٤٧

يبين الجدول (١٣١) أن أعلى نسبة أخطاء بجامعة الإسراء الخاصة هي أخطاء الإملاء، وبلغت (٦٢٧) خطأ، بنسبة ٤٧٪، تليها أخطاء الترقيم، وبلغت (٢٧٦) خطأ، بنسبة ٢١٪، فأخطاء الصياغة، وبلغت (٢٦٣) خطأ، بنسبة ٢٠٪، ثم أخطاء النحو والصرف، وبلغت (١٦١) خطأ، بنسبة ١٢٪.

أما فيما يخص عدد الأخطاء، ونسبتها، ومعدلها بجامعة الإسراء حسب نوع الخطأ، ونوع المادة، فإن الجدول (١٣٢) يوضح ذلك.

جدول (١٣٢)

عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بجامعة الإسراء حسب نوع الخطأ ونوع المادة:

نوع المادة		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
إجباري	العدد	١٧٦	٤١٧	٩٧	١٧١	٨٦١
	النسبة	٦٤٪	٦٧٪	٦٠٪	٦٥٪	٦٥٪
	المعدل	١٧,٦٠	٤١,٧٠	٩,٧٠	١٧,١٠	٨٦,١٠
اختياري	العدد	١٠٠	٢١٠	٦٤	٩٢	٤٦٦
	النسبة	٣٦٪	٣٣٪	٤٠٪	٣٥٪	٣٥٪
	المعدل	٢٠,٠٠	٤٢,٠٠	١٢,٨٠	١٨,٤٠	٩٣,٢٠
المجموع	العدد	٢٧٦	٦٢٧	١٦١	٢٦٣	١٣٢٧
	النسبة	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
	المعدل	١٨,٤٠	٤١,٨٠	١٠,٧٣	١٧,٥٣	٨٨,٤٧

نلاحظ من الجدول (١٣٢) أن معدل مجموع الأخطاء في المواد الإجبارية (٨٦,١٠) أقل من معدل مجموع الأخطاء في المواد الاختيارية (٩٣,٢٠). كما نلاحظ أن معدل الأخطاء في المواد الإجبارية أقل منه في المواد الاختيارية في كل أنواع الأخطاء.

ويتضمن الجدول (١٣٣) عدد الأخطاء، ونسبتها، ومعدلها بجامعة الإسراء الخاصة حسب نوع الخطأ، والمستوى الدراسي.

الجدول (١٣٣)

عدد الأخطاء ونسبتها ومعدلها بجامعة الإسراء حسب نوع الخطأ والمستوى الدراسي:

المستوى الدراسي		نوع الخطأ				
		ترقيم	إملاء	نحو وصرف	صياغة	المجموع
بكالوريوس	العدد	٢٢٩	٤٧٧	١٣٩	٢١٢	١٠٥٧
	النسبة	٪٨٣	٪٧٦	٪٨٦	٪٨١	٪٨٠
	المعدل	١٩,٠٨	٣٩,٧٥	١١,٥٨	١٧,٦٧	٨٨,٠٨
ماجستير	العدد	٤٧	١٥٠	٢٢	٥١	٢٧٠
	النسبة	٪١٧	٪٢٤	٪١٤	٪١٩	٪٢٠
	المعدل	١٥,٦٧	٥٠,٠٠	٧,٣٣	١٧,٠	٩٠,٠
المجموع	العدد	٢٧٦	٦٢٧	١٦١	٢٦٣	١٣٢٧
	النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠
	المعدل	١٨,٤٠	٤١,٨٠	١٠,٧٣	١٧,٥٣	٨٨,٤٧

نلاحظ من الجدول (١٣٣) أن معدل مجموع الأخطاء في أوراق امتحانات مواد البكالوريوس (٨٨,٠٨) أقل من معدل مجموع الأخطاء في أوراق امتحانات مواد الماجستير (٩٠,٠). كما نلاحظ من الجدول نفسه أن معدل الأخطاء في أوراق امتحانات مواد البكالوريوس أعلى منه في امتحانات مواد الماجستير في كل نوع من أنواع الأخطاء باستثناء الخطأ الإملائي.

وقد توزعت هذه الأخطاء على النحو الآتي:

١- أخطاء الترقيم:

المشكلة الأساسية في الترقيم ليست كالمشكلة في مستويات الأخطاء الأخرى؛ فهي ترتبط أساساً بعدم التفات الطالب إلى عملية الترقيم نفسها، فهو يسير بالكلام سيراً واحداً لا يتوقف وقوفاً جزئياً، ولا وقوفاً كلياً، مما يُفقد الكلام شيئاً من معانيه،

ويُجهد القارئ في أثناء عملية القراءة.

ولعل الطالب يفتقد أساساً إلى ثقافة الترقيم، كما يفتقد إلى القناعة بأهميتها وخطرها، ولعله يظنها عملية تزيينية يمكن الاستغناء عنها، وبخاصة خلال الامتحان، الذي يسابق فيه الطالب الزمن للإجابة عن الأسئلة قبل نهاية الوقت المحدد.

والمفترض أن يكون لدى المدرس من التنبيه الشفوي أو الكتابي المسبَّق ما يلفت نظر الطالب إلى هذه القضية، ومن التدريب العملي ما يمكّنه من ضبط عناصرها بما يخدم القارئ والمادة المقروءة بما تحتويان من أفكار.

بلغ مجموع أخطاء الترقيم (٢٧٦) خطأ، وقد توزعت على علامات الترقيم الأكثر استعمالاً، ومنها:

كثيراً ما يلجأ طالب الحقوق إلى تعريف ما يُطلب إليه تعريفه دون التقيد بعلامة الترقيم، ولا شك أن إثبات النقطتين الرأسيتين بين المعرَّف والتعريف يضبط الجملة، ويوضح المقصود. ومن ذلك:

الاستقالة حيث يقدم الموظف استقالته...» وكان بإمكانه أن يتخلص من خطأ استعمال «حيث» المكانية التي لا مكان لها في التعريف بوضع النقطتين الرأسيتين هكذا:

«الاستقالة: أن يقدم الموظف استقالته...» لتغدو العبارة أكثر ضبطاً، والمعنى أكثر وضوحاً.

وتكاد أوراق امتحان الطلبة تخلو من علامات الترقيم، وهم لا يعيرون أي اهتمام بها، وكأنهم لا يدركون دورها وأهميتها، فقد جاءت صفحات من أوراق امتحاناتهم تخلو من علامات الترقيم. ولعل الصفحة الآتية المستلة من صفحات ورقة امتحان أحد الطلبة تؤكد ذلك.

٢- أخطاء الإملاء:

بلغ مجموع أخطاء الإملاء (٦٢٧) خطأ، توزعت على النحو الآتي:

أ- عدم إثبات همزة القطع: وذلك لعدم قدرة الطالب على التفريق بين همزة القطع وهمزة الوصل، كما في المثال الآتي:

- «فمن حقه ان ياخذ بها او يستبعدها إذا ساورة شك...» والصواب: أن يأخذ بها أو يستبعدها بإثبات همزة القطع لكل من: أن، أو، هذا بالإضافة إلى عدم إثبات الهمزة المتوسطة في كلمة «ياخذ»، والصواب: يأخذ.

ومثله: «يكون إسم التاجر» و «وملزم التاجر على إتخاذ، و»إعتبر عملهم»، و»إبرام إستقالتها». وقد وضعت همزة القطع في هذه الجمل مكان همزة الوصل، ومثل ذلك كثير في أوراق امتحانات الطلبة.

كما يلاحظ كتابه الهاء في كلمة «ساوره» بنقطتين، مما حوّلها إلى تاء مربوطة.

ب- خطأ في كتابة الهمزة المتوسطة، ومنها:

- «إذا كانت الإدارة قد أخطئت...» والصواب: أخطأت، لأن الهمزة المتوسطة تكتب على حرف يشبه الحركة الأقوى، والفتح هو حركتها وحركة ما سبقها.

- «وهذه مسئلة مشاعر...» والصواب: مسألة؛ لأن الهمزة مفتوحة وما قبلها ساكن، فتكتب على ألف.

ج- خطأ في كتابة الهمزة المتطرفة، ومنه:

- «لا ينشاء من خلال المعاهدة المعقودة» والصواب: ينشأ، لأنّ ما قبلها مفتوح، تكتب على ألف.

ومنه: «تنص على تحمل أو مسائلة المستشار». والصواب: مساءلة.

ومنه: «إن المستشار القانوني يسئل عن الخطأ الذي يرتكبه». والصواب: يسأل.

د- إثبات ألف بعد الهمزة المتطرفة المنونة، وهذا خطأ يشيع كثيراً في كتابات الطلبة، ومنه:

- «ويجوز الإثبات بالقرائن القضائية استثناءاً». والصواب: استثناءً؛ لأن الهمزة سبقت بألف، فلا تثبت بعدها ألف في حالة النصب.

- جواب السؤال الثاني ابتداءاً، والصواب: ابتداءً

- «الإحالة على التقاعد بناءاً على قرار الإدارة». والصواب: بناءً.

هـ- إثبات الألف بعد الواو الأصلية، كقوله: «وأرجوا مساعدتي» والصواب: أرجو، لأن الواو أصلية، وليست واو الجماعة.

- حذف ألف التفريق بعد واو الجماعة المتصلة بالفعل الماضي، مثل: «هناك علماء قالو...». والصواب: قالوا.

و- إثبات ألف «لكن»، كقوله: «ولاكنها تؤدي إلى أن يكون تنفيذ الالتزام مرهقاً...» والصواب: ولكنّها.

ز- إثبات ألف «أل التعريف» عند اتصالها بالباء. كقوله: «في الانتفاع باالمال العام» والصواب: بالمال.

ح- فتح همزة إن بعد حيث

مثل: «حيث أنه سنداً...». والصواب: إن. ويلاحظ نصب خبر إن، والأصل رفعه.

ط- عدم التمييز بين الحرفين: الضاد والظاء، مثل: «أو النضر إلى الظروف المحيطة بالوقائع». والصواب: النظر.

ك- عدم الميز بين التاء المربوطة والهاء ضمير الغائب المفرد، إذ نجدهم يثبتون النقطتين لضمير الغائب، ويهملونهما للتاء المربوطة، ومن ذلك: «اعتبارة بمثابه روح المحل وحركتة الدائمه». والصواب: اعتباره بمثابة... وحركته.

ومنه: « يميز من خلاله التاجر سلعته عن غيرة». والصواب: غيره، وفي ذلك عدم الميز أيضاً بين الضمير، والصواب: عن غيرها.

ومنه: «والمقصود في قولة تعالى». والصواب: قوله.

ل- عدم الميز بين التاء المربوطة والمفتوحة، مثل: الحكمت من الزواج هي الديمومة». والصواب: الحكمة.

ومنه: «والنصوص التي تم نقلها على مجمعات لها عادات مختلفة واجهة الفشل».

والصواب: واجهت. ويلاحظ أنه سقط من مجمعات التاء، فالصواب: مجتمعات.

ومثل: «ومراعات الظروف». والصواب: ومراعاة الظروف.

ومثل: «مقابل الوقة». والصواب: الوقت.

م- زيادة حرف في الكلمة، مثل: «أن يلتزم بتسميات القوانيين». والصواب: القوانين.

ومثل: «النصوص القانونيية». والصواب: القانونية.

٣- أخطاء النحو والصرف:

بلغ مجموع أخطاء النحو والصرف (١٦١) خطأ، توزعت على الغالبة العظمى من أبواب النحو، ومنها:

فمن الأخطاء الصرفية استعمال اسم الفاعل بدلاً من اسم المفعول به، فالميت يسمّى «المتوفى» بالألف، وليس بالياء، ولكنها وردت في أكثر من مكان بالياء كقوله:

«وأنه لم يستوفي هذا الحق من المتوفي» والمتوفي هو الله، والمتوفى هو الإنسان، لهذا وجب التعبير عنه بصيغة اسم المفعول. ويلاحظ الخطأ في إثبات حرف العلة في آخر الفعل (يستوفي) والصواب: حذفه

ومن الأخطاء النحوية ما يأتي:

١- رفع المنصوبات

أ- رفع المفعول به، مثل: «لا يحق للمستأجر أن يؤجر جزء من الإيجار». والصواب: جزءاً.

ومثل: « اعتبر عملهم مدني». والصواب: مدنياً.

ومثل: فيعتبر شك». والصواب: شكاً

ومثل: «وأن يأخذ أذن من المحكمة» والصواب: إذناً.

ب- رفع خبر كان وأخواتها:

مثل: «قد يكون مزيج». والصواب: مزيجاً

ومثل: «سواء أكان مكتوب أو غير مكتوب». والصواب: مكتوباً.

ومثل: «أن يكون الحكم الصادر بشأن الدعوى قطعي». والصواب: قطعياً.

ومثل: لأنه يكون قرار قطعي». والصواب: قراراً قطعياً.

ومثل: وأن يكون مسدد...». والصواب: مسدداً.

ج- رفع النعت المنصوب

مثل: «يفرض شكلاً معيناً أو إجراء معين». والصواب: معيناً؛ لأنه نعت لاسم منصوب، وهو إجراء.

د- رفع ظرف الزمان، وحقه النصب حسب السياق.

مثل: «أن يغيب الزوج عن زوجته مدد طويله». والصواب: مدداً.

٢- نصب المرفوعات

أ- نصب الفاعل

مثل: «على ما توجه إليه الفقهين الحنفي والشافعي». والصواب: الفقهان؛ لأنه فاعل.

ومثل: «الذي اتفق عليه طرفي العقد». والصواب: طرفا العقد.

ب- نصب خبر إن وأخواتها

مثل: «حيث إنه سنداً...». والصواب: سند.

٣- العدد

لا يلتزم الطالب بقواعد العدد وتمييزه من حيث مطابقته للعدد ومخالفته

للمعدود في استعمالاته المتعددة، ومن ذلك:

«خلال ١٥ يوم». والصواب: يوماً.

٤- عدم معرفة قاعدة الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، إذا كان غير مضاف، ولم تدخل عليه (أل)

مثل: «إذا كان قد طلب محامٍ». والصواب: محامياً؛ لأنه مفعول به منصوب والاسم المنقوص إذا جاء منصوباً بقيت ياؤه، ونون بتنوين الفتح على الألف بعدها.

٥- نصب الاسم المجرور

- نصب المضاف إليه

مثل: «أن تكون المرأة غير مشكلاً...». والصواب: مشكل.

٤- أخطاء في الصياغة:

بلغ مجموع أخطاء الصياغة (٢٦٣) خطأ، وهي كثيرة، ومتنوعة، ومنها:

أ- خطأ في استعمال صيغة التسوية: كما في العبارة الآتية:

«سواء كانت مدنية أو جزائية أو شرعية». والصواب: «سواء أكانت مدنية أم جزائية أم شرعية» وذلك بإثبات همزة التسوية، واستعمال «أم» بدلاً من «أو» بعدها.

ب- خطأ في التوكيد المعنوي:

ويتكرر كثيراً مع «نفس» و «ذات»، كقول أحدهم:

«وهو بذات الوقت حجة قاطعة»، والصواب: «وهو بالوقت ذاته حجة قاطعة»؛

لأن التوكيد ينبغي أن يأتي بعد المؤكَّد، ويتصل به ضمير يعود على المؤكَّد.

ج- اتصال «أل التعريف» بالمضاف الجامد»، وبخاصة كلمة «غير»، كقوله:

«لصحة انعقاد الهيئة العامة الغير عادي» والصواب: غير العاديّ، فعند التعريف ينبغي اتصال «أل التعريف بالمضاف إليه وليس بالمضاف.

د- انقطاع «غير» عن الإضافة، وتعريفها، كقوله:

«وقبلت الدول الغير بذلك صراحة وكتابة» وهو ما جعل العبارة غير مفهومة، وناقصة. والصواب: «وقبلت الدول الأخرى بذلك صراحة وكتابة».

هـ- استعمال كلمة «شكل» بدلاً من المفعول المطلق، كقوله:

«أن يكون الانتفاع بالمال العام بشكل مجاني» والصواب: أن يكون الانتفاع بالمال العام مجاناً..

و- تجريد جواب «أما» من الفاء، والواجب إثباتها:

«أما الآن سوف أبين لك آراء المعارضين». والصواب: فسوف.

ز- استبدال صيغة صرفية بأخرى، كقوله:

«إن عقوبة الإعدام هي الجزاء المتناسب لجرائم القتل». والصواب: المناسب.

ح- ارتباك العبارة وعدم وضوح المعنى، كقوله:

«العقوبة لكي شخص يقوم بارتكاب الجريمة، لكي يكون عبرة وردعاً لغيره».

والمعنى المقصود من هذه العبارة غير واضح.

- استعمال حيث في غير معناها

مثل: «براءة الاختراع حيث عندما يحصل صاحب الاختراع على براءة». والملاحظ أن حيث جاءت حشواً، ولا تضيف شيئاً جديداً لمعنى العبارة.

- إبدال حرف جر مكان حرف جر آخر

مثل: «في حين ذهب الفقه المالكي والحنبلي على الأخذ بالإرادة الباطنة». والصواب: إلى الأخذ...

- إسقاط حرف جر وتركيب الجملة يتطلبه،

مثل: «وعندما يقوم القاضي تفسير العقد يقوم أيضاً بتكييفه».

والصواب: بتفسير العقد. والملاحظ أن صياغة العبارة ركيكة أو ضعيفة، ولعل الأفضل أن يقول: وعندما يفسر القاضي العقد، يكيفه...

- استعمال كلمة (قِبَل) حشواً وزيادة

مثل: «في حين أنه تمّ تكييفه من قِبل الطرفين». والأفصح حذف كلمة قبل؛ لأنها زيادة لا تضيف شيئاً.

- زيادة حرف على حروف الكلمة يغير معناها السياقي، وبنيتها الصرفية

مثل: «كما ورد في المذكرات الايضافية». والصواب: الإضافية.

- إبدال مصطلح مكان مصطلح متفق عليه في القضاء

مثل: «فتفسير العقد لقاضي البداءة...» والصواب: لقاضي البداية.

- استعمال كلمة مكان كلمة أخرى

مثل: «قبل الإجابة على السؤال أود الإيضاح بأن مهمة المستشار هي...» والصواب: التوضيح لأنها مشتقة من وضح الشيء بمعنى أبان، وليس من أوضح، والأمر الثاني استعمال حرف الجر على، مكان عن؛ لأننا نقول: أجاب عن، وليس على.

- تنزيل المذكر منزلة المؤنث

مثل: «وسواء أكان هذا العقد مكتوبة أو غير مكتوبة». والصواب: مكتوباً أو غير مكتوب

٥- مستوى الخط:

يتبين من ملاحظات الفاحصين عموماً من خلال استبانة تقييم خطوط الطلبة، عدم الرضى بنسبة كبيرة عن مستوى الخط، وقد يعود ذلك لأمور منها: العجلة في الكتابة، وعدم تأسيس الطلبة تأسيساً مناسباً في مادة الخط، وعدم احتساب مستوى الخط في درجة الطالب الكلية، وتبرز فداحة الأمر حين يكون خط الطالب غير مقروء، مما يكون له ضرر كبير في عملية التواصل بين المدرس والطالب من خلال ورقة الامتحان.

ويتضح ذلك من الإحصائية التي أجراها فريق العمل، إذ أظهرت أن (٧) أوراق من أوراق امتحانات الطلبة كان خطها ضعيفاً وغير مقروء، وأن (٥) منها بمستوى مقبول، وأن (٣) منها بمستوى جيد.

وهذا مؤشر واضح على أن مستوى خطوط الطلبة ضعيف، ويحتاج إلى معالجة جذرية من مرحلة التعليم العام إلى مرحلة التعليم الجامعي.

ولعل الصفحة الآتية المستلة من إحدى صفحات ورقة إجابة أحد الطلبة تقدم دليلاً واضحاً على صدق ذلك.

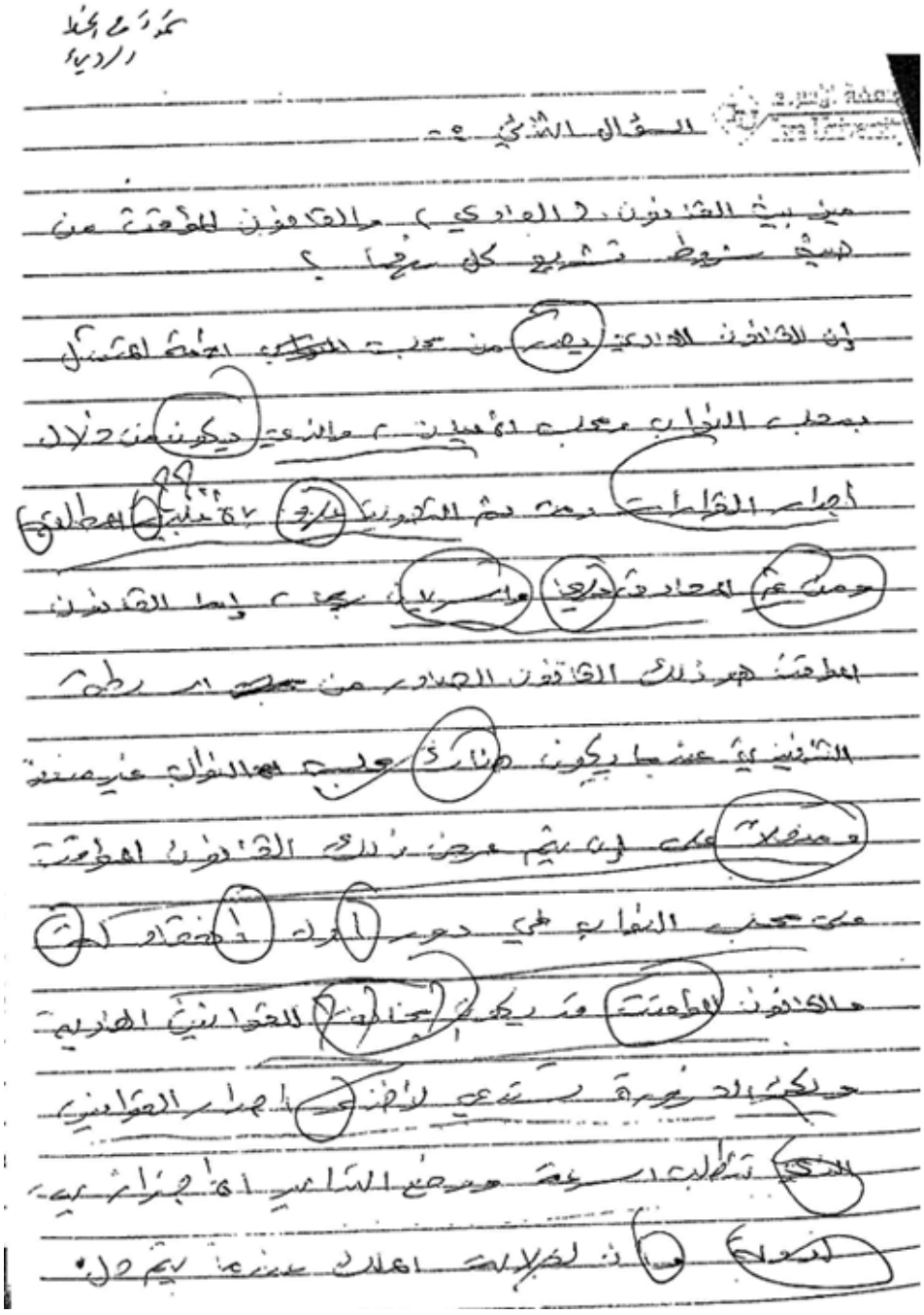

٦- الأسلوب

يتضح من الاستبانة التي أعدت للكشف عن مستوى الأسلوب في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق في جامعة الإسراء الخاصة، أنه يغلب عليه الأسلوب الضعيف الذي يصل إلى حد الركاكة في التعبير؛ إذ بلغ عدد أوراق الامتحان التي تمثل فيها الأسلوب الضعيف (١١) ورقة، وبلغ عدد الأوراق التي تمثل فيها الأسلوب المقبول (٤) ورقات. وهذا مؤشر على أن الطلبة يواجهون مشكلة ضعف عام في التعبير عن أفكارهم، وأن ذلك يشكل حجر عثرة لديهم في التواصل مع الآخرين، ولعل في الصفحة الآتية المستلة من ورقة إجابة أحد الطلبة ما يؤكد ما ذهبنا إليه.

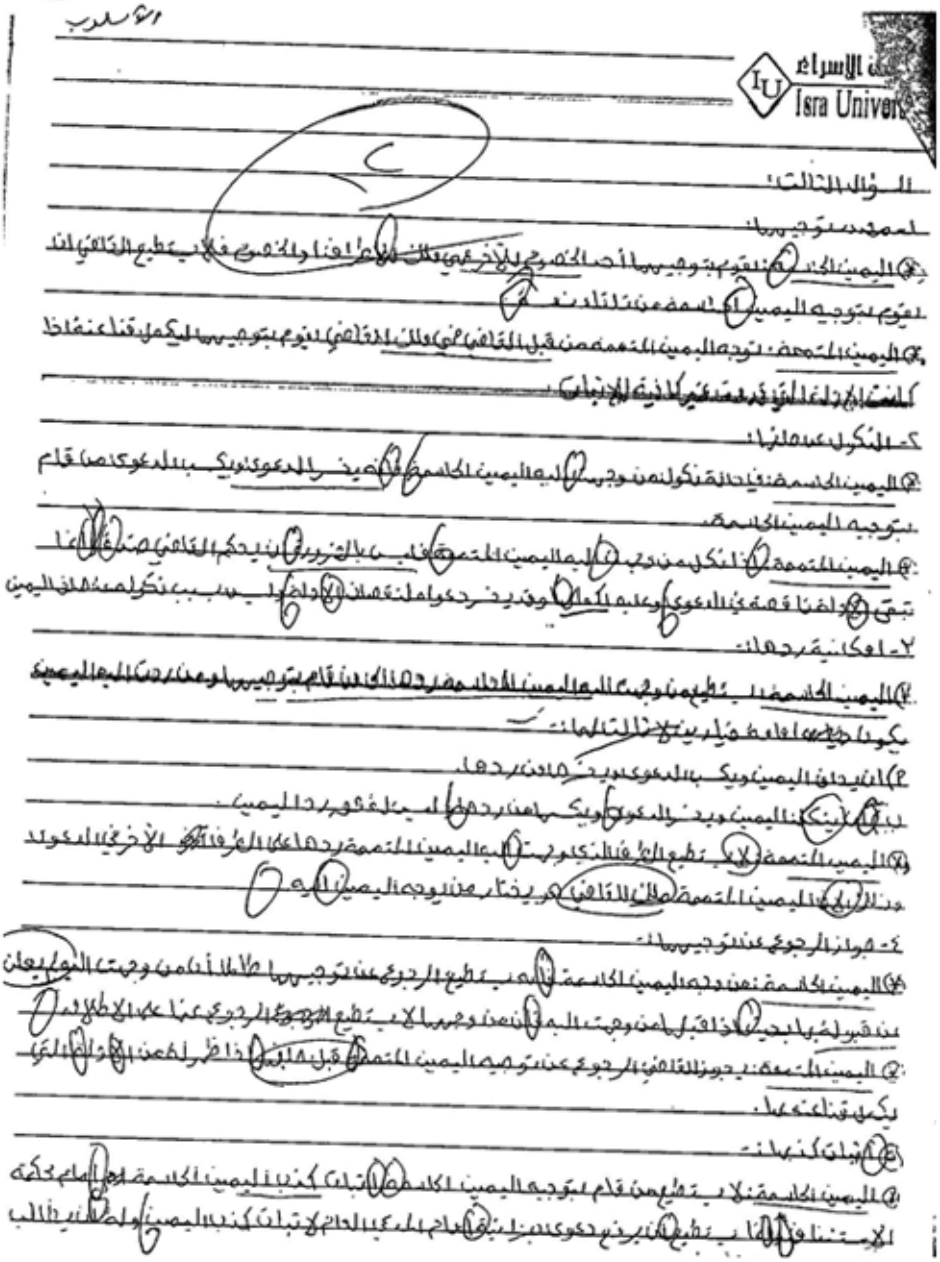

٧- **أما عن مستوى درجة الرضى لأوراق امتحانات الطلبة، وفق مقياس ليكرت الخماسي (١-٥) فإن الاستبانات تؤكد أن درجة الرضى كانت على النحو الآتي:**

- مستوى الخط، كانت (٩) أوراق بمستوى غير راض، و(٦) أوراق بمستوى غير راض تمامًا.
- مستوى الترقيم، كانت أوراق الامتحانات جميعها بمستوى غير راض..
- مستوى الإملاء، كانت أوراق الامتحانات جميعها بمستوى غير راض تماماً.
- مستوى النحو والصرف، كانت أوراق الامتحانات جميعها بمستوى غير راض.
- مستوى الصياغة، كانت أوراق الامتحانات جميعها بمستوى غير راض.
- المستوى اللغوي العام، كانت أوراق الامتحانات جميعها بمستوى غير راض.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه النتائج تؤكد أن الطلبة في كلية الحقوق بجامعة الإسراء يواجهون مشكلة لغوية في جميع منظومة اللغة العربية: خطاً وترقيماً وإملاء ونحواً وصرفاً وصياغة، وأن الأمر يحتاج إلى معالجة جذرية من مرحلة التعليم العام إلى مرحلة التعليم الجامعي، وذلك في ضوء التوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

وخلاصة القول في هذا الباب نجمله في البيانات الإحصائية الواردة في الجداول الآتية والواردة تفصيلاً في الملاحق.

يبين جدول تحليل بواسون (الجدول (م١) في الملحق) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدلات الأخطاء الكلية في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق بين طلبة جامعة اليرموك وطلبة جامعة عمان العربية، بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين باقي الجامعات الأردنية.

أما الملحق م٢، فيوضح أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين كل من الجامعة الأردنية وجامعة آل البيت، وبين جامعة اليرموك وكل من جامعة الإسراء وجامعة عمان العربية، وبين الإسراء وعمان العربية في معدلات أخطاء الترقيم في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق، بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين باقي الجامعات.

يكشف الجدول (م٣)، في الملحق، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعة الأردنية وجامعة آل البيت، وبين اليرموك وعمان العربية في معدلات أخطاء الإملاء في أوراق امتحانات الطلبة في كليات الحقوق، بينما توجد فروق دالة إحصائياً بين باقي الجامعات.

يُظْهِر الجدولان (م٤) و (م٥) في الملحق أزواج الجامعات التي بينها (أو ليس بينها) فروق دالة إحصائياً في كل من أخطاء النحو، وأخطاء الصياغة.

يوضح الجدول(م٦)، في الملحق، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الأردنية في مستوى الخط في أوراق الامتحانات.

يبين الجدول (م٧)، في الملحق، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الأردنية في مستوى الرضى العام عن المستوى اللغوي في أوراق الامتحانات.

يتضح من الجدول (م٨)، في الملحق، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المواد الإجبارية والاختيارية في مستوى الرضى العام عن المستوى اللغوي في أوراق الامتحانات.

التوصيات

إن تعلم العربية وإتقان مهاراتها في كل مستوياتها (الكتابية والقرائية والنحوية والصرفية، والدلالية والبلاغية والأسلوبية) ينطلق من مفهوم نظام التعلم البنائي التراكمي الممنهج. وأن مخرجات كل مرحلة من مراحل التعليم تخضع لنظام التطور المعرفي، والتأكد من أن هذه المرحلة حققت الأهداف المرجوة منها، لتبنى عليها مهارات التعلم للمرحلة التي تليها، وهكذا... ومن المعروف أن أي تهاون أو تقصير في أي مرحلة يضر المرحلة التي بعدها، ويحدّ من تحقيق أهدافها.

وقد بيّنت هذه الدراسة أن هناك ضعفاً عاماً في تعلم اللغة العربية وتعليمها تعود أسبابه إلى أمور عدة تبدأ من مراحل التأسيس من الروضة إلى المدرسة، وفي مستويات التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وأن هذا الضعف ليس من السهل معالجته وتلافيه كاملاً في المرحلة الجامعية، لأن البناء السليم لا يقوم إلا على الأساس السليم، وأن المرحلة الجامعية هي استمرار وتطوير للمهارات وليست مرحلة تأسيس أولي لها.

وانطلاقاً من ذلك فقد خلصت الدراسة إلى توصيات عامة كان لمجمع اللغة العربية الأردني جهود مشكورة في التنبيه إليها في مؤتمراته ومواسمه الثقافية، ونذكر بعضها على سبيل التذكير أولاً، ولعلاقتها بموضوع هذه الدراسة ثانياً، ولأهميتها في معالجة ما تواجهه اللغة العربية من مشكلات وقضايا معاصرة ثالثاً.

أما التوصيات الخاصة لهذه الدراسة فقد اقتصرت على الجهات المعنية بموضوع الدراسة، وهي مؤسسات السلطة القضائية المشمولة بالدراسة، وكليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة أيضاً.

أ- التوصيات العامة

١- تعد اللغة العربية السليمة الركيزة الأساسية لوحدة الأمة العربية، ولأمنها القومي، وتحديد هويتها، وبناء فكرها وحضارتها، وعلى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الأردن أن تعمل على تجسيد هذه المفاهيم واقعاً ملموساً في جميع مجالات الحياة العلمية والعملية. و»إن الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن»، ولذا فإن الواجب القومي يملي على هذه السلطات إصدار قانون للغة العربية، والعمل على تطبيق النصوص الدستورية والقوانين الناظمة للمحافظة على اللغة العربية، والالتزام بها في جميع المجالات الرسمية والتعليمية والأكاديمية والثقافية والاجتماعية لرد الاعتبار لهذه اللغة واحترامها وإحلالها مكانها اللائق بها، أسوة بما هو معمول به في كثير من دول العالم.

٢- تواجه اللغة العربية في الوقت الحاضر تحديات خارجية وتحديات داخلية وهذا يتطلب وضع سياسة لغوية قومية وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها عن طريق برامج قومية ووطنية، تعالج قضاياها المعاصرة ذات الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في الوطن العربي في مراحله المتعددة، ووفق ما نصت عليه بنود مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي تعمل اللجان الوطنية على مستوى الوطن العربي على تحقيقه وإنجازه، وإخراجه إلى حيز الوجود والتنفيذ، على أن تشارك في ذلك كله جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارات التربية والتعليم ووزارات الثقافة ومجامع اللغة العربية، وأقسام اللغة العربية في الجامعات الرسمية والخاصة، ومراكز تنمية الموارد البشرية، والمؤسسات الإعلامية، ومؤسسات المجتمع المدني الثقافية والعلمية.

٣- تواجه اللغة العربية حملة ظالمة تحاول الحطّ من طاقاتها وإمكاناتها وقدراتها اللغوية في التعبير عما يجد من متطلبات في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة، وهذا يتطلب تنظيم حملة توعية وطنية في كل بلد عربي لتوعية المواطنين باحترام اللغة العربية، وبيان أهميتها في بناء الشخصية العربية، ودورها في بناء المجتمع العربي عقدياً وفكرياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً وتربوياً وحضارياً، تقوم بها وزارات الثقافة ووزارات الأوقاف، والمؤسسات الإعلامية، ومجامع اللغة العربية، وأقسام اللغة العربية، ومؤسسات المجتمع المدني.

٤- النهوض باللغة العربية يحتاج إلى وضع إستراتيجية لتخطيط لغوي شامل لنظامنا التعليمي، وهذا يدعو إلى إعادة النظر في عناصر المنظومة التربوية في مرحلة التعليم العام، إذ إنها تشكل الأساس الذي يبنى عليه اكتساب المهارات اللغوية لدى المتعلمين. وعلى وزارة التربية والتعليم أن تعمل على تطوير المناهج التعليمية والكتب المدرسية على أسس نفسية وفنية وإستراتيجيات تعليمية معتمدة في الكتب التعليمية العالمية. ووضع معايير تربوية وعلمية ذات مستوى رفيع لاختيار المعلمين عند التعيين، وتأهيلهم في جميع مراحل التعليم تأهيلاً تربوياً وعلمياً ولغوياً كافياً. والإفادة من النظريات التربوية الحديثة ونظريات علم النفس اللغوي في تعليم اللغات وتحديث طرائق التدريس، والاهتمام بعملية الإشراف التربوي وأساليب التقويم والأنشطة المرافقة للمنهاج، وإعادة النظر في التشريعات والتعليمات التربوية التي تأكد أثرها السلبي على العملية التعليمية وبخاصة المتعلقة بالنجاح والرسوب، والنجاح التلقائي. ووضع معايير دقيقة لقياس مستوى مخرجات تعليم اللغة العربية وتعلمها في المرحلتين الأساسية والثانوية.

ويرى فريق العمل أن تتكرم اللجنة الوطنية الأردنية بتشكيل فريق عمل من خبراء تربويين ومتخصصين باللغة العربية من المتمرسين بتدريسها، ولديهم خبرات

ناجحة في تعليم اللغة العربية وتعلمها؛ لدراسة سبب ضعف مخرجات تعليم اللغة العربية وتعلمها في مرحلة التعليم العام دراسة ميدانية تحليلية إحصائية لتحديد المشكلات واقتراح الحلول.

ب- التوصيات الخاصة

١- السلطة القضائية/ المحاكم

من المؤكد أن اللغة أصل أساسي في التقاضي، وأن إتقان مهاراتها يساعد في الوصول إلى العدالة وإحقاق الحق. وقد بينت الدراسة أن الصياغة القانونية في القرارات التي تصدر عن المحاكم العليا المشمولة بالدراسة تواجه ضعفاً واضحاً في كل مكونات المنظومة اللغوية للغة العربية، مما يؤثر في قراراتها سلباً، وانطلاقاً من ذلك فإن فريق العمل خلص إلى التوصيات الآتية:

أ- أن تضع السلطة القضائية شرطاً أساسياً عند تعيين من يقومون بكتابة قرارات المحاكم ومحاضر الجلسات لأن يخضعوا لامتحان كفاية لغوية، وأن لا يقل مستوى نجاحهم عن جيد جداً.

ب- أن يكون إتقان مهارات اللغة العربية شرطاً أساسياً عند تعيين قضاة المحاكم.

ت- عقد دورات تدريبية لغوية للعاملين في القضاء لرفع مستوى أدائهم اللغوي باستمرار وتقديم حوافز مادية ومعنوية للمتميزين منهم.

ث- أن يكون إتقان مهارات اللغة العربية شرطاً أساسياً في مشروعات التخرج ومزاولة مهنة المحاماة.

ج- تعيين محررين لغويين لمراجعة ما يصدر عن المحاكم من قرارات مراجعة

لغوية دقيقة؛ لضمان سلامتها اللغوية والإملائية والترقيمية، وصياغتها القانونية.

ح- أن يلتزم المحامون بتقديم مرافعاتهم بلغة عربية سليمة.

خ- أن تكلف السلطة القضائية لغويين مشهورين، ومشرعين متمرسين مراجعة القوانين التي تعتمدها حالياً، مثل: القانون المدني، والقانون الجزائي، والقانون الإداري، وغيرها، مراجعة لغوية تخلصها مما وقع فيها من أخطاء لغوية، لتكون مرجعية قانونية ولغوية للعاملين في مهنة القضاء، ولتكون نصوصها قدوة تحتذى في الصياغة القانونية؛ وأن تحرص على أن لا يصدر عنها أي قانون إلا بعد تمحيصه وتدقيقه لغوياً.

د- أن تعمل اللجنة الوطنية على تأليف كتاب في العربية يكون مرجعاً للعامين في السلطة القضائية، وأن يوضع على الشابكة (الإنترنت) ليعود إليه العاملون في السلطة القضائية وغيرهم ليفيدوا منه في تصويب ما يعتقدون أنه خطأ لغوي أو إملائي أو ترقيمي أو دلالي في أي وقت يحتاجون إليه وقت عملهم أو خارج أوقات عملهم.

ذ- أن تلتزم مجلة نقابة المحامين بتدقيق جميع ما تنشره تدقيقاً لغوياً سليماً، وأن تُعيِّن محرراً لغوياً متمرساً لتحقيق ذلك، ولصياغة ما يحتاج إلى صياغة سليمة في القرارات والبحوث التي تنشرها.

ر- أن تلتزم المواقع الإلكترونية التي تعنى بنشر ما يصدر عن السلطة القضائية من قوانين أو قرارات أو أحكام باللغة العربية السليمة في كل ما تنشره، وأن تعمل على تعيين محررين متمرسين لتحقيق ذلك.

٢- توصيات خاصة بواقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً في لغة الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) وضعفاً في لغة الطلبة في أوراق امتحاناتهم تمثلت في كثرة الأخطاء الطباعية وعلامات الترقيم والإملاء والنحو والصرف، والصياغة، وفق ما أشارت إليه الجداول الإحصائية التي تضمنت الأرقام الدالة على ذلك، كما أن هناك ضعفاً في لغة محاضرات أعضاء هيئة التدريس.

وانطلاقاً من ذلك فقد خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

أ- أن تعيد كليات الحقوق بالجامعات الأردنية النظر في خططها الدراسية بما يتناسب وحاجة الطلبة إلى رفع مستواهم اللغوي وإتقان المهارات الأساسية للغة العربية من خلال تضمين هذه الخطط مادة اللغة العربية في جميع سنوات دراسة الحقوق، وأن تركز فيها على الصياغة القانونية، وتدريب الطلبة عليها، ومساعدتهم في تقديم نماذج ذات مستوى لغوي عال في جميع مستويات دراسة الحقوق (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه) وأن يتعاون في صياغة هذه التدريبات مشرعون وقضاة ممن لهم خبرة طويلة في القضاء، ولغويون ممن تتوافر فيهم القدرة العالية في اللغة العربية ومهاراتها.

ب- أن تجري كليات الحقوق في الجامعات الأردنية امتحان كفاية لغوية للطلبة الجدد في كل عام دراسي لمعرفة مستواهم اللغوي، وللتأكد من قدرتهم على الكتابة الصحيحة، ومعرفة مستوى خطوطهم، وأن تعمل على وضع مساق للطلبة الذين لم يحققوا النجاح لتدارك ضعفهم، ورفع سويتهم اللغوية.

ت- أن تعمل كليات الحقوق بالجامعات الأردنية على جعل إتقان المهارات اللغوية شرطاً أساسياً في تخرج الطلبة بالمستويات الثلاثة (البكالوريوس والماجستير والدكتوراه).

ث- أن تعمل كليات الحقوق بالجامعات الأردنية على نشر الوعي اللغوي بين طلبتها، وبيان دور اللغة العربية وأهميتها في بناء شخصية الفرد والمجتمع، ودورها الرئيس في رفع مستوى مهنية عمل خريجها سواء في السلطة القضائية أو ممارسة مهنة المحاماة، وبيان العلاقة التلازمية بين تخصص الحقوق واللغة العربية.

ج- أن تعمل كليات الحقوق على رفع المستوى اللغوي لأعضاء هيئة التدريس فيها عن طريق عقد دورات لغوية مستمرة.

ح- أن يلتزم أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق باللغة العربية السليمة في محاضراتهم، وفي منشوراتهم؛ أي بحوثهم ومؤلفاتهم.

خ- أن يحرص أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق على تصويب ما يرد في أوراق امتحانات الطلبة من أخطاء لغوية وإملائية وترقيمية، وتوجيههم باستمرار للعناية بلغتهم، وأن يحاسب الطالب على أخطائه عند تقدير علامته في الامتحان أو أوراق العمل أو التقارير التي تطلب منه.

د- ألا تقبل أي رسالة ماجستير أو دكتوراه، وألا تجاز للمناقشة إلا بعد التأكد من أنها خالية من أي عيب لغوي أو أسلوبي.

ذ- أن يتوخى أعضاء هيئة التدريس في اختيار المصادر والمراجع للطلبة خلوها من الأخطاء اللغوية، وأن تكون صياغتها القانونية عالية؛ ليحاكيها الطلبة، ولتكون لهم دليلاً ومرشداً وهادياً لرفع مستواهم اللغوي.

أن تتضافر جهود أعضاء هيئة التدريس لتحقيق هذه التوصيات، وأن ينطلقوا من مبدأ المسؤولية الجماعية، وأن الواجب القومي يملي عليهم جميعاً أن يكونوا حراساً لهذه اللغة في مجالات تخصصاتهم.

الخاتمة

الدستور الأردني هو المرجعية الأساسية للدولة الأردنية، وتمثل السلطات الثلاثة: التنفيذية والتشريعية والقضائية دعائمه ومرتكزاته المحورية، وتحتل السلطة القضائية الصدارة بين هذه السلطات؛ لأنّها المرجعية القانونية في كل ما يجد للسلطتين: التنفيذية والتشريعية من قضايا وخلافات في أمور الدولة المتعددة.

وانطلاقاً من هذه الأهمية للسلطة القضائية، ولما لها من دور فاعل في بناء الدولة والمجتمع فإن الأمر يتطلب أن يكون للغة العربية مكانة عالية في جميع ما يصدر عنها من قرارات وأحكام قضائية؛ لأن اللغة تشكل الأساس المتين في عملية التواصل والاتصال، وسنّ الدساتير والتشريعات الصادرة بموجبها.

وحرصاً من اللجنة الوطنية الأردنية للنهوض باللغة العربية لبيان واقع اللغة العربية في جميع ما يصدر عن هذه السلطة، فقد عهدت إلى فريق عمل لدراسة واقع اللغة العربية في القضاء الأردني، ونظراً لسعة الموضوع، وتعدد مصادره وتنوع محاكمه، فقد اقتصرت الدراسة على المحاكم العليا، وهي محكمة العدل العليا، ومحكمة التمييز، ومحكمة الاستئناف في عمان وإربد ومعان لبيان واقع اللغة العربية في هذه المحاكم للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

تكون مجتمع الدراسة من عينة عشوائية من قرارات المحاكم المشمولة بالدراسة، وبلغ مجموعها (١١٦٦) قراراً، وبلغ عدد صفحاتها (٤١٢٠) صفحة. رصد فريق العمل فيها (٩٧٢٢٩) خطأ، توزعت إلى أخطاء طباعة، وبلغت (١٨٤٤) خطأ، وأخطاء ترقيم، بلغت (٤٠٠٤٧) خطأ، وأخطاء إملاء، بلغت (٤٥٨٢٣) خطأ، وأخطاء نحو وصرف، بلغت (٣٩٩٣) خطأ، وأخطاء صياغة، بلغت (٥٥٢٢) خطأ. وكانت نسبة أخطاء محكمة التمييز منها ١٦٪، ومحكمة العدل العليا ٨٪، ومحاكم الاستئناف الثلاثة ٧٦٪.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً عاماً في لغة كل ما يصدر عن هذه المحاكم. يشمل جميع مكونات منظومتها اللغوية: طباعة، وترقيماً، وإملاء، ونحواً وصرفاً، وصياغة قانونية. وأن نسبة الرضى العام عن واقع اللغة العربية فيها وفق معيار ليكرت الخماسي (١–٥) متدنية، إذ بلغت في قرارات محكمة التمييز (٣,٤) وفي قرارات محكمة العدل العليا (٣,٨) وفي قرارات محكمة الاستئناف في عمان وإربد ومعان (٣,١). وبلغ المجموع الكلي لمستوى الرضى العام (٣,٢).

وتوصلت الدراسة أيضاً إلى ملحوظات عدة حول صياغة هذه القرارات، منها: كثرة ما وقع فيها من أخطاء طباعة وترقيم وإملاء ونحو وصرف، مما يعيب صياغتها القانونية، ويؤدي إلى اللبس والغموض في مقاصدها؛ كما أنه يؤخذ عليها طول جملها طولاً مبالغاً فيه، واعتمادها تراكيب معقدة، وفيها تباعد بين أجزاء الجملة، مما يخلّ بتراكيبها، ويلبس في دلالاتها ومعانيها، ويغيرّ في منطوق الحكم فيها، كما أنها تميل إلى الإكثار من استخدام العبارات المقيدة للمعنى الواحد؛ لتقييد أجزاء معينة في الجملة، أو لتقييد الجملة كلها، وإلى استخدام تفاصيل عدة تجعل من الصعب التوصل إلى العلاقات بين أجزائها.

ومن الواضح أن اللغة المستخدمة فيها هي لغة نمطية، وأنماطها ساكنة مستقرة، ويغلب عليها التقليد، لا سيما في فواتح الفقرات.

وهذا كله يجعلنا نقول: إن الصياغة القانونية في قرارات المحاكم المشمولة بالدراسة لا ترقى إلى المستوى الذي يجب أن تتبوأه اللغة العربية في هذه المحاكم جميعها.

وإيماناً من اللجنة الأردنية للنهوض باللغة العربية بأهمية الرسائل العلمية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية (الماجستير والدكتوراه) في المجالين: العلمي واللغوي رأت أن يتولّى فريق العمل دراسة واقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات الحكومية والخاصة دراسة إحصائية وصفية، وإظهار مشكلاتها، واقتراح الحلول المناسبة لها.

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة اعتمد فريق العمل المنهج الوصفي الإحصائي لعينة عشوائية من رسائل الماجستير والدكتوراه في أربع جامعات حكومية، هي: الأردنية، واليرموك، ومؤتة، وآل البيت. وجامعتين خاصتين هما: عمان العربية والإسراء في الفترة من ٢٠٠٨م–٢٠١١م، والعينة المنتخبة تمثل كسر معاينة يساوي ١٠٪ من إجمالي عدد الرسائل التي نوقشت في الفترة المشار إليها، وإجمالي عدد الرسائل هو (٦٠٠) رسالة، والعينة المنتخبة (٦٠) رسالة، واختار فريق العمل عينة عشوائية أيضاً من صفحات الرسائل المختارة بواقع ١٠٪ من صفحات كل رسالة، فكانت الحصيلة ما يلي:

١- (١١) رسالة دكتوراه تقع في (٢٢٤) صفحة، ونسبتها إلى المجموع الكلي ١٨٪.

٢- (٤٩) رسالة ماجستير تقع في (٦٩٣) صفحة، ونسبتها إلى المجموع الكلي ٨٢٪.

ومثلت رسائل الجامعات الحكومية ما نسبته ٦٨٪ من مجموع الرسائل بواقع (٦١٦) صفحة، ورسائل الجامعات الخاصة ما نسبته ٣٢٪ من مجموع الرسائل بواقع (٣٠١) صفحة.

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك ضعفاً عاماً في رسائل الماجستير والدكتوراه، وليس هناك فرق بينّ في موضوع الرسالة أو مستواها فمعدل الأخطاء في رسائل الدكتوراه (١٨٢) خطأ في الرسالة الواحدة، ومعدل الأخطاء في رسائل الماجستير (١٢٨) خطأ في الرسالة الواحدة.

وليس هناك فرق في موضوع الرسالة، فالرسالة التي موضوعها (القانون الجنائي) أخطاؤها تشابه الرسالة في القانون المدني أو الدستوري.

والنسبة القصوى للأخطاء جاءت في الترقيم والإملاء (٧٥٪) أما أخطاء الطباعة والنحو والصرف والصياغة فنسبتها (٢٥٪).

وتفاوتت أعداد الأخطاء في الرسائل العلمية في الجامعات الأردنية واحتلت الجامعة الأردنية أعلى نسبة في مجموع الأخطاء (٢٧٥٨) خطأ في إحدى عشرة رسالة، ثم آل البيت (٢٠٨٨) خطأ في إحدى عشرة رسالة، ثم جامعة عمان العربية (١٥٧٠) خطأ في عشر رسائل، ثم جامعة الإسراء (١٠٢٦) خطأ في تسع رسائل، ثم مؤتة (٦٥٩) خطأ في عشر رسائل، ثم اليرموك (٤٠٣) أخطاء في تسع رسائل.

وجاءت نسبة الرضى العام عن واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه على وفق معيار ليكرت الخماسي (١-٥) متدنّية؛ وبلغ معدل مستوى الرضى في رسائل الماجستير (٣,٣٢) درجة، ومستوى الرضى في رسائل الدكتوراه (٣,٦٢) درجة.

وأفضل معدل درجة رضى جاء في مستوى الطباعة (٢,١٥) درجة، وأسوأ درجة رضى جاءت في مستوى الترقيم (٤,٥٠) ثم الإملاء (٣,٩٣) ثم الصياغة (٣,٤٥) ثم النحو والصرف (٣,١٥).

وبعد أن استقرى فريق العمل رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات الأردنية، ودرسها وحلّلها، وأحصى أخطاءها توصّل إلى ملحوظات كثيرة على الرسائل العلمية في الجامعات الأردنية تكشف عن سوء البناء اللغوي العام، وإهمال المبادئ الأولى في الكتابة العلمية، وغموض العبارة واختلال الدلالة، ولبس المعنى. وفي المجمل لم ترقَ الرسائل الجامعية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية إلى المستوى المطلوب للرسالة العلمية ضبطاً وجودة صياغة، ودقة لغة.

وتحقيقاً لتكامل الدراسة في واقع اللغة العربية في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية، درس فريق العمل واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، وهي (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة آل البيت، وجامعة عمان العربية للدراسات العليا، وجامعة الإسراء). وبلغ مجموع المحاضرات التي درسها فريق العمل (٦٠) محاضرة،

اختيرت عن طريق العينة العشوائية من الجامعات المذكورة، وبلغ عددها في الجامعة الأردنية (١٣) محاضرة، بنسبة (٢١,٧٪)، وفي اليرموك (١٠) محاضرات، بنسبة (١٦,٧٪)، وفي آل البيت (٦) محاضرات، بنسبة (١٠٪)، وفي جامعة مؤتة، (٥) محاضرات، بنسبة (٨,٣٪)، وفي الإسراء (١٣) محاضرة، بنسبة (٢١,٧٪)، وفي عمان العربية (١٣) محاضرة، بنسبة (٢١,٧٪)، وبلغ مجموع الأخطاء التي أحصاها الفريق في المحاضرات عامة (٣٣٥٦) خطأ، منها (٢١٤٣) خطأ نحو وصرف بمعدل (٣٦,٩٥) وبانحراف معياري (٤٠,٠٣)، ومنها (١٢١٣) خطأ صياغة بمعدل (٢٠,٩١)، وبانحراف معياري (١٤,٢٩).

وبينت الدراسة أن درجات الرضى عن المستوى اللغوي العام في محاضرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة، تميل إلى عدم الرضى، فنسبة «غير راض» كانت (٦٠,٠٪)، ونسبة غير راض تماماً كانت (٨,٣٪)، ونسبة غير محدد (١١,٧٪)، ونسبة راض (١٨,٣٪)، ونسبة راض تماماً (١,٧٪).

أما نسب استعمال أعضاء هيئة التدريس للعامية في محاضراتهم، فقد كانت بنسبة كبيرة ٢٥٪، وبنسبة متوسطة (٤٨,٣٪)، وبنسبة قليلة (٢٦,٧٪).

وبوجه عام فقد كانت جامعة مؤتة الأعلى في أخطاء النحو، تليها جامعة الإسراء، ثم جامعة عمان العربية، ثم الجامعة الأردنية واليرموك وآل البيت بمعدلات متقاربة، أما أخطاء الصياغة، فقد كانت جامعة مؤتة الأعلى أيضاً، تليها جامعة عمان العربية، ثم جامعة اليرموك، ثم الجامعة الأردنية، ثم جامعة الإسراء، ثم جامعة آل البيت.

ويتضح من هذه الإحصائيات المدى الذي ذهب إليه كثير من المحاضرين في الجامعات الأردنية في تجنب الصواب، والاعتماد على لغة مليئة بالأخطاء النحوية والصرفية وأخطاء الصياغة. وتشوبها العامية التي لا ترقى بذوق الطالب الجامعي، ولا تمنحه القدرة اللغوية التي تمكنه من التعبير السليم عن أفكاره، ولا ترقى به إلى

التواصل الجيد مع الآخرين.

وإذا كان المنهاج والمادة التعليمية عنصرين أساسيين في العملية التعلمية التعليمية، فإن عضو هيئة التدريس هو حاملها ورائدها، والطالب لحمتها وسداها؛ ولذا فقد تناول الباب الرابع واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات طلبة كلية الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة.

واقتصرت عينة الدراسة العشوائية على عدد محدد من أوراق الامتحانات، وروعي في اختيارها أن تكون ممثلة للمواد الإجبارية والاختيارية، والمستويات كافة (البكالوريوس والماجستير، والدكتوراه). وتمثلت في (٩٦) ورقة امتحان إجبارية واختيارية بواقع ١٠٪ من مجموع صفحات هذه العينة للفصل الدراسي الأول للعام الجامعي ٢٠١٢/٢٠١٣، كان منها (٧٦) ورقة للبكالوريوس بنسبة (٧٩,٢٪) و(١٦) ورقة للماجستير، بنسبة (١٦,٧) و(٤) ورقات للدكتوراه، بنسبة (٤,٢٪) وتوزعت على الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة فكان عدد أوراق الجامعة الأردنية (٢٤) ورقة، بنسبة (٢٥,٠٪)، واليرموك (١٥) ورقة، بنسبة (١٥,٦٪)، ومؤتة (١٤) ورقة، بنسبة (١٤,٦٪)، وآل البيت (١٦) ورقة، بنسبة (١٦,٧٪)، وعمان العربية (١٢) ورقة، بنسبة ١٢,٥٪)، والإسراء (١٥) ورقة، بنسبة (١٥,٦٪).

أما مجموع الأخطاء في الترقيم والإملاء والنحو والصرف والصياغة فقد بلغ في الجامعة الأردنية (٣٥٧١) خطأ، وفي اليرموك (٩٣٩) خطأ، وفي مؤتة (٢٨٢٤) خطأ، وفي آل البيت (٢١٧٤) خطأ، وفي عمان العربية (٧٣١) خطأ، وفي الإسراء ١٣٢٧ خطأ.

وقد أظهرت إحصائيات هذه الدراسة أن لدى الطلبة ضعفاً عاماً في خطوطهم، وفي أساليبهم، وأنها لا ترقى إلى المستوى الذي يتناسب ودرجاتهم العلمية، ومستوياتهم المعرفية، مما يدعو إلى تضافر الجهود لمعالجة ما يواجهه الطلبة من مشكلات لغوية عامة.

المراجع

١- مراجع عينة الدراسة

أ- قرارات محكمة التمييز في عمان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

ب- قرارات محكمة العدل العليا في عمان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

ج- قرارات محكمة استئناف عمان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

د- قرارات محكمة استئناف إربد للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

هـ- قرارات محكمة استئناف معان للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١).

و- الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) المجازة من كلية الحقوق في الجامعة الأردنية (٢٠٠٨-٢٠١١).

ز- الرسائل الجامعية (الماجستير) المجازة من كلية الحقوق بجامعة اليرموك (٢٠٠٨-٢٠١١).

هـ- الرسائل الجامعية (الماجستير) المجازة من كلية الحقوق بجامعة مؤتة (٢٠٠٨-٢٠١١).

ط- الرسائل الجامعية (الماجستير) المجازة من كلية الحقوق بجامعة آل البيت (٢٠٠٨-٢٠١١).

ك- الرسائل الجامعية (الماجستير والدكتوراه) المجازة من كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا (٢٠٠٨-٢٠١١).

ل- الرسائل الجامعية (الماجستير) المجازة من كلية الحقوق بجامعة الإسراء الخاصة (٢٠٠٨-٢٠١١).

م- أوراق امتحانات الطلبة في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة وجامعة آل البيت، وجامعة عمان العربية للدراسات العليا، وجامعة الإسراء الخاصة للفصل الدراسي الثاني ٢٠١٢-٢٠١٣.

ن- محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة للفصل الثاني ٢٠١٢-٢٠١٣.

مراجع الدراسة:

١- ابن جني، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مصر، ١٩٥٤م.

٢- ابن خلدون، المقدمة، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، (د.ت)

٣- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤- ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، ط٣.

٥- بدوي طبانة، معجم البلاغة العربية، دار المعارف، جدة، ودار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٨م.

٦- الجاحظ، عمرو بن بحر (ت ٢٥٥)، البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون، ط٤، بيروت (د.ت).

٧- الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٦م.

٨- ديوان الفتوى والتشريع، وزارة العدل الفلسطينية ومعهد الحقوق في جامعة بيرزيت، دليل الصياغة التشريعية، فلسطين، ٢٠٠٠م.

٩- الروسان، سليم سلامة، قواعد الكتابة والخط، ط١، ١٩٨٩م.

١٠- الزمخشري، جارالله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تحقيق عبدالرحيم محمود، دار ابن خلدون، الاسكندرية، (د.ت).

١١- سعيد بيومي، لغة الحكم القضائي، دراسة تركيبية دلالية، دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر، مصر، ٢٠٠٩م.

١٢- عباس المناصرة، أطلس النحو العربي، جمعية عمال المطابع الأردنية، عمان، ١٩٩٤.

١٣- عبدالجواد الطيب، دراسة في قواعد الإملاء، دار الأوزاعي، بيروت، ١٩٨٦م.

١٤- عبدالعليم إبراهيم، الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م.

١٥- مجدي وهبة وكامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، دار لبنان، بيروت، ١٩٨٤م.

١٦- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، القاهرة، ط١، ١٩٦١م.

١٧- محمود هاشم، إجراءات التقاضي والتنفيذ، الرياض، ط١، ١٩٨٩م.

١٨- معروف زريق، موسوعة الخط العربي وزخارفها، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٣م.

١٩- فاروق الكيلاني، اللغة العربية في القضاء الأردني، المشكلات والحلول، بحث منشور في (الموسم الثقافي العشرون لمجمع اللغة العربية الأردني) ٢٠٠٢م.

٢٠- فتحي والي، الوسيط في القضاء المدني، ١٩٩٨م.

٢١- فهد أبو العثم، اللغة العربية ودورها في التشريع والقضاء، بحث منشور في (الموسم الثقافي التاسع والعشرون لمجمع اللغة العربية الأردني) ٢٠٠٩م.

مواقع الشابكة (الإنترنت)

١- الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، مقال بعنوان: «اللغة العربية على كرسي القضاء، منشور على موقع الجمعية بتاريخ ٢٣ جمادى الآخرة، سنة ١٤٢٩هـ.

٢- عبدالجبار سهم، مقال بعنوان: «أهمية اللغة العربية في التقاضي أمام المحاكم، نشر على موقع (essaouiranews.com) بتاريخ ٢٠١١/٤/٦.

ملاحق الدراسة

١- الاستبـــانـــات
٢- مـلاحـق الجـــداول

الملحق (١)

استبانة قياس الرضى عن واقع مستوى اللغة العربية في الأحكام الصادرة عن المحاكم المشمولة بالدراسة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١١)

١ .البيانات التعريفية بالمحكمة والحكم

١,١	المحافظة:	ا---ا---ا
٢,١	اسم المحكمة:	
٣,١	نوع المحكمة:	
٤,١	رقم الدعوى:	ا---ا---ا---ا---ا---ا
٥,١	رقم القرار:	
٦,١	تاريخ الحكم : يوم ، شهر ، سنة	ا---ا---ا ا--ا—ا ا--ا--ا
٧,١	عدد صفحات الحكم :	ا---ا---ا
٨,١	تاريخ تعبئة الاستمارة : يوم ، شهر ، سنة	ا---ا---ا ا--ا—ا ا--ا--ا

٢ . تفاصيل الأخطاء في كل صفحة من الصفحات المختارة في الأحكام المختارة :

١,٢	الصفحة الأولى من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الأولى من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا---ا
		ا---ا---ا---ا---ا

٢,٢	الصفحة الثانية من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الثانية من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
		ا---ا---ا---ا
٣,٢	الصفحة الثالثة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الثالثة من العينة في الحكم :	
	أخطاء الطباعة	
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
		ا---ا---ا---ا
٤,٢	الصفحة الرابعة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الرابعة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
		ا---ا---ا---ا

٥,٢	الصفحة الخامسة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الخامسة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٦,٢	الصفحة السادسة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة السادسة من العينة في الحكم :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٧,٢	الصفحة السابعة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة السابعة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

٨,٢	الصفحة الثامنة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الثامنة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
		ا---ا---ا---ا
٩,٢	الصفحة التاسعة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة التاسعة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
		ا---ا---ا---ا
١٠,٢	الصفحة العاشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة العاشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

١١,٢	الصفحة الحادية عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الحادية عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١٢,٢	الصفحة الثانية عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الثانية عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
		ا---ا---ا---ا
١٣,٢	الصفحة الثالثة عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الثالثة عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

١٤,٢	الصفحة الرابعة عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الرابعة عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١٥,٢	الصفحة الخامسة عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الخامسة عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١٦,٢	الصفحة السادسة عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة السادسة عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا-٠--ا

١٧,٢	الصفحة السابعة عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة السابعة عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١٨,٢	الصفحة الثامنة عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة الثامنة عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١٩,٢	الصفحة التاسعة عشرة من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة التاسعة عشرة من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

٢٠,٢	الصفحة العشرون من العينة في الحكم	
	رقم الصفحة في الحكم	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة العشرين من العينة في الحكم:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

٣. المجموع الكلي

	الأخطاء التي رصدت في الحكم :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

٤. درجة رضى المراجع عن المستوى اللغوي للحكم ، وفق مقياس لكرت الخماسي من (١-٥) حدد (بوضع إشارة X) إلى أي مدى أنت راض عن المستوى اللغوي للحكم محل التقييم:

١,٤	راض تماما (١)	راض (٢)	غير محدد (٣)	غير راض (٤)	غير راض تماما (٥)
مستوى أخطاء الطباعة					
مستوى أخطاء الترقيم					
مستوى أخطاء الإملاء					
مستوى أخطاء النحو والصرف					
مستوى أخطاء الصياغة					
المستوى اللغوي بشكل عام					

الملحق (٢)

استبانة قياس مستوى الرضى عن واقع اللغة العربية في الرسائل في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة

١. البيانات التعريفية بالجامعة:

١,١	المحافظة:	ا---ا---ا
٢,١	اسم الجامعة:	ا--- ا
٣١	تاريخ تعبئة الاستمارة: يوم ، شهر ، سنة	ا---ا---ا ا--ا—ا ا--ا--ا
٤,١	نوع الجامعة: جامعة حكومية ١ جامعة خاصة ٢	ا---ا
٥,١	هل هناك برامج دراسات عليا في كلية الحقوق في الجامعة من مستوى الدكتوراه : نعم ١ لا ٢	ا---ا

٢. معلومات عن الرسالة الجامعية :

١,٢	نوع الرسالة رسالة دكتوراه ١ رسالة ماجستير ٢	ا---ا
٢,٢	التخصص:	ا
٣,٢	عنوان الرسالة	
٤,٢	تاريخ منح الدرجة :	ا---ا---ا ا--ا—ا ا--ا--ا
٥,٢	عدد صفحات الرسالة :	ا---ا---ا---ا
٦,٢	عدد الصفحات المختارة :	ا---ا---ا

٣. تفاصيل الأخطاء الواردة في كل صفحة من الصفحات المختارة في الرسالة:

١,٣	الصفحة الأولى من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٢,٣	الصفحة الثانية من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٣,٣	الصفحة الثالثة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

٤,٣	الصفحة الرابعة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٥,٣	الصفحة الخامسة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٦,٣	الصفحة السادسة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

٧,٣	الصفحة السابعة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٨,٣	الصفحة الثامنة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٩,٣	الصفحة التاسعة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

	الصفحة العاشرة من العينة في الرسالة	
١٠,٣	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١١,٣	الصفحة الحادية عشرة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١٢,٣	الصفحة الثانية عشرة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

	الصفحة الثالثة عشرة من العينة في الرسالة	
١٣,٣	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
	الصفحة الرابعة عشرة من العينة في الرسالة	
١٤,٣	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
	الصفحة الخامسة عشرة من العينة في الرسالة	
١٥,٣	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

	الصفحة السادسة عشرة من العينة في الرسالة	
١٦,٣	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١٧,٣	الصفحة السابعة عشرة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
١٨,٣	الصفحة الثامنة عشرة من العينة في الرسالة	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

	الصفحة التاسعة عشرة من العينة في الرسالة	
١٩,٤	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة :	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا
٢٠,٣	الصفحة العشرون من العينة في الرسالة:	
	رقم الصفحة في الرسالة	ا---ا---ا---ا
	أنواع الأخطاء التي رصدت في الصفحة:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع	ا---ا---ا---ا

٤. المجموع الكلي

	الأخطاء التي رصدت في الصفحات المختارة في الرسالة:	
	أخطاء الطباعة	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الترقيم	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الإملاء	ا---ا---ا---ا
	أخطاء النحو والصرف	ا---ا---ا---ا
	أخطاء الصياغة	ا---ا---ا---ا
	المجموع الكلي :	ا---ا---ا---ا

٥. درجة رضى مراجع المستوى اللغوي للرسالة ، وفق مقياس لكرت الخماسي من (١-٥)

حدد (بوضع إشارة X) إلى أي مدى أنت راض عن المستوى اللغوي للرسالة.

	راض تماما (١)	راض (٢)	غير محدد (٣)	غير راض (٤)	غير راض تماما (٥)
مستوى أخطاء الطباعة					
مستوى أخطاء الترقيم					
مستوى أخطاء الإملاء					
مستوى أخطاء النحو والصرف					
مستوى أخطاء الصياغة					
المستوى اللغوي بشكل عام					

الملحق (٣)

استبانة قياس الرضى عن واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المشمولة بالدراسة

١. البيانات التعريفية بالجامعة والمادة المختارة

١٠١	اسم الجامعة :	ا---ا
١٠٢	تاريخ تعبئة الاستبانة	يوم شهر ا--ا--ا ا--ا--ا

٢. معلومات عن المادة

٢٠١	هل المادة من مستوى : البكالويوس ١ ماجستير ٣ دكتوراه ٢	ا---ا
٢٠٢	اسم المادة	
٢٠٣	رقم المادة	ا--ا--ا--ا--ا
٢٠٤	مستوى المادة	ا---ا---ا---ا
٢٠٥	عدد الطلبة المسجلون في الشعبة :	ا____ا____ا
٢٠٦	هل المادة : إجبارية ١ اختيارية ٢	ا--- ا
٢٠٧	موعد المحاضرة للمادة (لطلبة البكالوريوس) أحد ، ثلاثة ، خميس ١ اثنين ، أربعاء ٢	ا----ا

٢٠٨	الأخطاء اللغوية في ورقة الامتحان : أخطاء إملائية أخطاء نحوية وصرفية أخطاء أسلوبية	 ا---ا---ا---ا ا---ا---ا---ا ا---ا---ا---ا
٢٠٩	درجة استخدام العامية كبيرة ١ متوسطة ٢ قليلة ٣	

٣. الرضى عن المستوى اللغوي لورقة الامتحان من المدقق اللغوي:

٣،١ على المقياس من ١–٥ (بوضع إشارة X) إلى أي مدى أنت راض عن المستوى اللغوي لورقة الامتحان محل التقييم:

		راض تماما (١)	راض (٢)	غير محدد (٣)	غير راض (٤)	غير راض تماما (٥)
١	مستوى الأخطاء النحوية والصرفية					
٢	مستوى الأسلوب:					
	فصيح					
	عامي					
	مزيج من الفصيح والعامي					
٣	المستوى اللغوي بشكل عام					

ملحق رقم (٤)

واقع اللغة العربية في أوراق امتحانات الطلبة في الجامعات الأردنية المشمولة بالدراسة

١. البيانات التعريفية بالجامعة والمادة المختارة

١٠١	اسم الجامعة :	ا--- ا
١٠٢	تاريخ تعبئة الاستبانة: يوم، شهر، سنة	ا--ا

٢. معلومات المادة :

٢,١	المادة من مستوى : البكالويوس ١ دكتوراة ٢ ماجستير ٣	ا---ا
٢,٢	اسم المادة	
٢,٣	مستوى المادة	ا---ا---ا---ا---ا
٢,٤	نوع المادة : إجبارية ١ إختيارية ٢	ا--- ا
٢,٥	مستوى الخط: جيد جداً ١ جيد ٢ مقبول ٣ ضعيف ٤ ضعيف جداً ٥	ا----ا

٢,٦	الأخطاء في ورقة الامتحان : أخطاء الترقيم أخطاء الإملاء أخطاء النحو والصرف اخطاء الصياغة المجموع	ا---ا---ا ا---ا---ا---ا---ا
٢,٧	الأسلوب: جيد جداً ١ جيد ٢ مقبول ٣ ضعيف ٤ ضعيف جداً ٥	ا---ا---ا ا---ا---ا---ا---ا

٣. درجة رضى المراجع عن المستوى اللغوي للورقة، وفق مقياس لكرت الخماسي من (١-٥)

حدد (بوضع إشارة X) إلى أي مدى أنت راض عن المستوى اللغوي للورقة محل التقييم:

	راض تماما (١)	راض (٢)	غير محدد (٣)	غير راض (٤)	غير راض تماما (٥)
مستوى الخط					
مستوى أخطاء الترقيم					
مستوى أخطاء الإملاء					
مستوى أخطاء النحو والصرف					
مستوى أخطاء الصياغة					
المستوى اللغوي بشكل عام					

ملاحق الجداول

جدول (م١)

جدول تحليل بواسون للأخطاء اللغوية الكلية (مجموع معدلات الأخطاء اللغوية) للمقارنة بين أوراق الامتحان في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	١٦٦٠٤٧,٣٧٧	١	.٠٠٠
الجامعة	١٥٠١,٣٠٣	٥	.٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J) الجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	مؤتة	-٤٩,٨٢٩٧-[a]	٣,٧٥٠٣٩	١	.٠٠٠
	اليرموك	٦٢,٧٢٠٣[a]	٢,٦٢٠٤٢	١	.٠٠٠
	الإسراء	٤٠,٦٣٢٤[a]	٢,٨٥٠٢٧	١	.٠٠٠
	آل البيت	٩,٤٨٦٩[a]	٣,٠٧٥٧٤	١	.٠٠٢
	عمان العربية	٦٢,٦٨٥٠[a]	٢,٧٨٢٤٠	١	.٠٠٠

مؤتة	الأردنية	٤٩,٨٢٩٧[a]	٣,٧٥٠٣٩	١	.٠٠٠
	اليرموك	١١٢,٥٥٠١[a]	٣,٦٤٨٨١	١	.٠٠٠
	الإسراء	٩٠,٤٦٢١[a]	٣,٨١٧٢٣	١	.٠٠٠
	آل البيت	٥٩,٣١٦٦[a]	٣,٩٨٨٤٠	١	.٠٠٠
	عمان العربية	١١٢,٥١٤٨[a]	٣,٧٦٦٨٣	١	.٠٠٠
اليرموك	الأردنية	-٦٢,٧٢٠٣-[a]	٢,٦٢٠٤٢	١	.٠٠٠
	مؤتة	-١١٢,٥٥٠١-[a]	٣,٦٤٨٨١	١	.٠٠٠
	الإسراء	-٢٢,٠٨٧٩-[a]	٢,٧١٥٢٢	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٥٣,٢٣٣٤-[a]	٢,٩٥١٠٢	١	.٠٠٠
	عمان العربية	-.٠٣٥٣-	٢,٦٤٣٨٩	١	.٩٨٩
الإسراء	الأردنية	-٤٠,٦٣٢٤-[a]	٢,٨٥٠٢٧	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٩٠,٤٦٢١-[a]	٣,٨١٧٢٣	١	.٠٠٠
	اليرموك	٢٢,٠٨٧٩[a]	٢,٧١٥٢٢	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٣١,١٤٥٥-[a]	٣,١٥٦٨٩	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٢٢,٠٥٢٦[a]	٢,٨٧١٨٦	١	.٠٠٠
آل البيت	الأردنية	-٩,٤٨٦٩-[a]	٣,٠٧٥٧٤	١	.٠٠٢
	مؤتة	-٥٩,٣١٦٦-[a]	٣,٩٨٨٤٠	١	.٠٠٠
	اليرموك	٥٣,٢٣٣٤[a]	٢,٩٥١٠٢	١	.٠٠٠
	الإسراء	٣١,١٤٥٥[a]	٣,١٥٦٨٩	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٥٣,١٩٨١[a]	٣,٠٩٥٧٦	١	.٠٠٠
عمان العربية	الأردنية	-٦٢,٦٨٥٠-[a]	٢,٧٨٢٤٠	١	.٠٠٠
	مؤتة	-١١٢,٥١٤٨-[a]	٣,٧٦٦٨٣	١	.٠٠٠
	اليرموك	.٠٣٥٣	٢,٦٤٣٨٩	١	.٩٨٩
	الإسراء	-٢٢,٠٥٢٦-[a]	٢,٨٧١٨٦	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٥٣,١٩٨١-[a]	٣,٠٩٥٧٦	١	.٠٠٠

جدول (م٢)

جداول تحليل معدل بواسون لأخطاء الترقيم للمقارنة بين أوراق الامتحان في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٢١٧٧٠,٥٥٤	١	.٠٠٠
الجامعة	٤٥٣,٨٠٧	٥	.٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J) الجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	مؤتة	-٦,٤٥٧٢-[a]	١,٩١٩٦٨	١	.٠٠١
	اليرموك	١٩,٣١٨٦[a]	١,٤٢١٨٣	١	.٠٠٠
	الإسراء	١٩,٠٤٤٢[a]	١,٤٢٧١١	١	.٠٠٠
	آل البيت	-.٥٠٥١-	١,٧٣٣٨١	١	.٧٧١
	عمان العربية	٢٠,٨٤٦٥[a]	١,٤٧٠١٦	١	.٠٠٠
مؤتة	الأردنية	٦,٤٥٧٢[a]	١,٩١٩٦٨	١	.٠٠١
	اليرموك	٢٥,٧٧٥٨[a]	١,٨٥١٥٩	١	.٠٠٠
	الإسراء	٢٥,٥٠١٣[a]	١,٨٥٥٦٥	١	.٠٠٠
	آل البيت	٥,٩٥٢١[a]	٢,١٠٠٦٨	١	.٠٠٥
	عمان العربية	٢٧,٣٠٣٧[a]	١,٨٨٨٩٥	١	.٠٠٠

اليرموك	الأردنية	-١٩,٣١٨٦-[a]	١,٤٢١٨٣	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٢٥,٧٧٥٨-[a]	١,٨٥١٥٩	١	.٠٠٠
	الإسراء	-.٢٧٤٤-	١,٣٣٤١١	١	.٨٣٧
	آل البيت	-١٩,٨٢٣٧-[a]	١,٦٥٨١٠	١	.٠٠٠
	عمان العربية	١,٥٢٧٩	١,٣٨٠٠٦	١	.٢٦٨
الإسراء	الأردنية	-١٩,٠٤٤٢-[a]	١,٤٢٧١١	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٢٥,٥٠١٣-[a]	١,٨٥٥٦٥	١	.٠٠٠
	اليرموك	.٢٧٤٤	١,٣٣٤١١	١	.٨٣٧
	آل البيت	-١٩,٥٤٩٢-[a]	١,٦٦٢٦٣	١	.٠٠٠
	عمان العربية	١,٨٠٢٤	١,٣٨٥٥٠	١	.١٩٣
آل البيت	الأردنية	.٥٠٥١	١,٧٣٣٨١	١	.٧٧١
	مؤتة	-٥,٩٥٢١-[a]	٢,١٠٠٦٨	١	.٠٠٥
	اليرموك	١٩,٨٢٣٧[a]	١,٦٥٨١٠	١	.٠٠٠
	الإسراء	١٩,٥٤٩٢[a]	١,٦٦٢٦٣	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٢١,٣٥١٦[a]	١,٦٩٩٧٢	١	.٠٠٠
عمان العربية	الأردنية	-٢٠,٨٤٦٥-[a]	١,٤٧٠١٦	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٢٧,٣٠٣٧-[a]	١,٨٨٨٩٥	١	.٠٠٠
	اليرموك	-١,٥٢٧٩-	١,٣٨٠٠٦	١	.٢٦٨
	الإسراء	-١,٨٠٢٤-	١,٣٨٥٥٠	١	.١٩٣
	آل البيت	-٢١,٣٥١٦-[a]	١,٦٩٩٧٢	١	.٠٠٠

جدول (م٣)

جدول تحليل بواسون لأخطاء الإملاء للمقارنة بين أوراق الامتحان في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٦١٠٦٠,٨٣٥	١	.٠٠٠
الجامعة	١٢٧٦,٢٥٠	٥	.٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J) الجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	مؤتة	-٤٥,٠٠٠٢-[a]	٢,٩٠٩٦٦	١	.٠٠٠
	اليرموك	٣٥,٨٣٢٣[a]	١,٨٣٣٥٧	١	.٠٠٠
	الإسراء	٢٤,٤٤٤٥[a]	٢,٠٠٢٥٩	١	.٠٠٠
	آل البيت	١,٣٦٧٧	٢,٢٥٤٧٧	١	.٥٤٤
	عمان العربية	٣٢,٣٩٩٣[a]	٢,٠٠٢٦٤	١	.٠٠٠
مؤتة	الأردنية	٤٥,٠٠٠٢[a]	٢,٩٠٩٦٦	١	.٠٠٠
	اليرموك	٨٠,٨٣٢٦[a]	٢,٨٠٨٠٠	١	.٠٠٠
	الإسراء	٦٩,٤٤٤٨[a]	٢,٩٢١١٨	١	.٠٠٠
	آل البيت	٤٦,٣٦٧٩[a]	٣,٠٩٩٥١	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٧٧,٣٩٩٦[a]	٢,٩٢١٢١	١	.٠٠٠

اليرموك	الأردنية	-٣٥,٨٣٢٣-[a]	١,٨٣٣٥٧	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٨٠,٨٣٢٦-[a]	٢,٨٠٨٠٠	١	.٠٠٠
	الإسراء	-١١,٣٨٧٨-[a]	١,٨٥١٧٩	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٣٤,٤٦٤٦-[a]	٢,١٢١٩٧	١	.٠٠٠
	عمان العربية	-٣,٤٣٣٠-	١,٨٥١٨٤	١	.٠٦٤
الإسراء	الأردنية	-٢٤,٤٤٤٥-[a]	٢,٠٠٢٥٩	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٦٩,٤٤٤٨-[a]	٢,٩٢١١٨	١	.٠٠٠
	اليرموك	١١,٣٨٧٨[a]	١,٨٥١٧٩	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٢٣,٠٧٦٨-[a]	٢,٢٦٩٦٢	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٧,٩٥٤٨[a]	٢,٠١٩٣٤	١	.٠٠٠
آل البيت	الأردنية	-١,٣٦٧٧-	٢,٢٥٤٧٧	١	.٥٤٤
	مؤتة	-٤٦,٣٦٧٩-[a]	٣,٠٩٩٥١	١	.٠٠٠
	اليرموك	٣٤,٤٦٤٦[a]	٢,١٢١٩٧	١	.٠٠٠
	الإسراء	٢٣,٠٧٦٨[a]	٢,٢٦٩٦٢	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٣١,٠٣١٦[a]	٢,٢٦٩٦٦	١	.٠٠٠
عمان العربية	الأردنية	-٣٢,٣٩٩٣-[a]	٢,٠٠٢٦٤	١	.٠٠٠
	مؤتة	-٧٧,٣٩٩٦-[a]	٢,٩٢١٢١	١	.٠٠٠
	اليرموك	٣,٤٣٣٠	١,٨٥١٨٤	١	.٠٦٤
	الإسراء	-٧,٩٥٤٨-[a]	٢,٠١٩٣٤	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٣١,٠٣١٦-[a]	٢,٢٦٩٦٦	١	.٠٠٠

جدول م(٤)

جدول تحليل بواسون لأخطاء النحو والصرف للمقارنة بين أوراق الامتحان في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٢٨٧٢,٩٨١	١	.٠٠٠
الجامعة	٢٤,٣٨٤	٥	.٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J) الجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	مؤتة	-.٢٦٧٣-	.٨٦٢٤١	١	.٧٥٧
	اليرموك	٢,٢٧٥٨[a]	.٧٤٩٢٨	١	.٠٠٢
	الإسراء	-١,٤٨٤٠-	.٨٨٠٦٨	١	.٠٩٢
	آل البيت	-.٢٣٩٠-	.٨١٩٧١	١	.٧٧١
	عمان العربية	٢,١٢٢٣[a]	.٨١٢٩٩	١	.٠٠٩
مؤتة	الأردنية	.٢٦٧٣	.٨٦٢٤١	١	.٧٥٧
	اليرموك	٢,٥٤٣٠[a]	.٨٩٤٩٨	١	.٠٠٤
	الإسراء	-١,٢١٦٨-	١,٠٠٧٥٦	١	.٢٢٧
	آل البيت	.٠٢٨٢	.٩٥٤٧٣	١	.٩٧٦
	عمان العربية	٢,٣٨٩٥[a]	.٩٤٨٩٦	١	.٠١٢

اليرموك	الأردنية	-٢,٢٧٥٨-[a]	.٧٤٩٢٨	١	.٠٠٢
	مؤتة	-٢,٥٤٣٠-[a]	.٨٩٤٩٨	١	.٠٠٤
	الإسراء	-٣,٧٥٩٨-[a]	.٩١٢٦٠	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٢,٥١٤٨-[a]	.٨٥٣٩٢	١	.٠٠٣
	عمان العربية	-.١٥٣٥-	.٨٤٧٤٧	١	.٨٥٦
الإسراء	الأردنية	١,٤٨٤٠	.٨٨٠٦٨	١	.٠٩٢
	مؤتة	١,٢١٦٨	١,٠٠٧٥٦	١	.٢٢٧
	اليرموك	٣,٧٥٩٨[a]	.٩١٢٦٠	١	.٠٠٠
	آل البيت	١,٢٤٥٠	.٩٧١٢٦	١	.٢٠٠
	عمان العربية	٣,٦٠٦٣[a]	.٩٦٥٦٠	١	.٠٠٠
آل البيت	الأردنية	.٢٣٩٠	.٨١٩٧١	١	.٧٧١
	مؤتة	-.٠٢٨٢-	.٩٥٤٧٣	١	.٩٧٦
	اليرموك	٢,٥١٤٨[a]	.٨٥٣٩٢	١	.٠٠٣
	الإسراء	-١,٢٤٥٠-	.٩٧١٢٦	١	.٢٠٠
	عمان العربية	٢,٣٦١٣[a]	.٩١٠٣٣	١	.٠٠٩
عمان العربية	الأردنية	-٢,١٢٢٣-[a]	.٨١٢٩٩	١	.٠٠٩
	مؤتة	-٢,٣٨٩٥-[a]	.٩٤٨٩٦	١	.٠١٢
	اليرموك	.١٥٣٥	.٨٤٧٤٧	١	.٨٥٦
	الإسراء	-٣,٦٠٦٣-[a]	.٩٦٥٦٠	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٢,٣٦١٣-[a]	.٩١٠٣٣	١	.٠٠٩

م(٥)

جدول تحليل بواسون لأخطاء الصياغة للمقارنة بين أوراق الامتحان في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية

أ) اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٦٩٧٦,٥٨٩	١	.٠٠٠
الجامعة	١٣٦,٩٤٩	٥	.٠٠٠

ب) المقارنات البينية

(I) الجامعة	(J) الجامعة	متوسط الفرق (I-J)	الخطأ المعياري	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الأردنية	مؤتة	-٥,٦٦٠٩-[a]	١,٣٠٣٣٦	١	.٠٠٠
	اليرموك	٥,٩٤٨٧[a]	.٩٧١١٣	١	.٠٠٠
	الإسراء	-.٧١٧٢-	١,١٥٠١٦	١	.٥٣٣
	آل البيت	١,٣١٨١	١,٠٧٣٩٨	١	.٢٢٠
	عمان العربية	٧,٩٧٢٠[a]	.٩٦٤٥٥	١	.٠٠٠
مؤتة	الأردنية	٥,٦٦٠٩[a]	١,٣٠٣٣٦	١	.٠٠٠
	اليرموك	١١,٦٠٩٦[a]	١,٣٠٦٣١	١	.٠٠٠
	الإسراء	٤,٩٤٣٧[a]	١,٤٤٤٣٨	١	.٠٠١
	آل البيت	٦,٩٧٩٠[a]	١,٣٨٤٤٩	١	.٠٠٠
	عمان العربية	١٣,٦٣٢٩[a]	١,٣٠١٤٣	١	.٠٠٠

اليرموك	الأردنية	-٥,٩٤٨٧-[a]	.٩٧١١٣	١	.٠٠٠
	مؤتة	-١١,٦٠٩٦-[a]	١,٣٠٦٣١	١	.٠٠٠
	الإسراء	-٦,٦٦٥٩-[a]	١,١٥٣٥٠	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٤,٦٣٠٦-[a]	١,٠٧٧٥٦	١	.٠٠٠
	عمان العربية	٢,٠٢٣٢[a]	.٩٦٨٥٤	١	.٠٣٧
الإسراء	الأردنية	.٧١٧٢	١,١٥٠١٦	١	.٥٣٣
	مؤتة	-٤,٩٤٣٧-[a]	١,٤٤٤٣٨	١	.٠٠١
	اليرموك	٦,٦٦٥٩[a]	١,١٥٣٥٠	١	.٠٠٠
	آل البيت	٢,٠٣٥٣	١,٢٤١٣٤	١	.١٠١
	عمان العربية	٨,٦٨٩٢[a]	١,١٤٧٩٧	١	.٠٠٠
آل البيت	الأردنية	-١,٣١٨١-	١,٠٧٣٩٨	١	.٢٢٠
	مؤتة	-٦,٩٧٩٠-[a]	١,٣٨٤٤٩	١	.٠٠٠
	اليرموك	٤,٦٣٠٦[a]	١,٠٧٧٥٦	١	.٠٠٠
	الإسراء	-٢,٠٣٥٣-	١,٢٤١٣٤	١	.١٠١
	عمان العربية	٦,٦٥٣٨[a]	١,٠٧١٦٤	١	.٠٠٠
عمان العربية	الأردنية	-٧,٩٧٢٠-[a]	.٩٦٤٥٥	١	.٠٠٠
	مؤتة	-١٣,٦٣٢٩-[a]	١,٣٠١٤٣	١	.٠٠٠
	اليرموك	-٢,٠٢٣٢-[a]	.٩٦٨٥٤	١	.٠٣٧
	الإسراء	-٨,٦٨٩٢-[a]	١,١٤٧٩٧	١	.٠٠٠
	آل البيت	-٦,٦٥٣٨-[a]	١,٠٧١٦٤	١	.٠٠٠

(م٦)

جدول تحليل بواسون لمستوى الخط للمقارنة بين أوراق الامتحان في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية

اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٢٧٣,٥٠٥	١	.٠٠٠
الجامعة	٢,٢٣٦	٥	.٨١٦

جدول (م٧)

اختبار تحليل بواسون للفروقات بين مستوى الرضى العام وفق مستوى المادة بكالوريوس أو ماجستير أو دكتوراه

اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	١٩٣,٥٦٦	١	.٠٠٠
مستوى المادة	٠,١٧٦	٢	٠,٩١٦

جدول (م٨)

جدول تحليل بواسون حسب نوع المادة إجبارية أم اختيارية لمستوى الرضى عن المستوى اللغوي العام.

اختبار العامل الرئيسي

المصدر	وولد (Wald) كاي تربيع	درجات الحرية	مستوى الدلالة
(القاطع)	٥٣٠,١٠٤	١	.٠٠٠
نوع المادة	.٣٤٦	١	.٥٥٦

فهرس الأخطاء التي رصدتها الدراسة
مرتبة وفق الموضوعات

إبدال حرف مكان حرف في الكلمة ٨٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٦٣، ١٤٣، ١٥٦، ١٦٢، ١٩٠، ٢١١، ٣١٢، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٥٩، ٤٨٧، ٤٨٨، ٥٠٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٥٠٢، ٥١٧
أغراص (أغراض) ٨٠
صحة شهادة المحني عليها (المجني عليها) ٨٠
لم يرد من البينات بأن المعذورة (المغدورة) ٨٠
تابع المتهم الإطراق بعد هرب المغدور (الإطلاق) ٨٠
رفع نائل عام محكمة الجنايات الكبرى (نائب) ٨٠
قام بطلي بقع الدماء الزاهرة على الجدار (الظاهرة) ٨٠
من الجرم المسمد إليه (المسند) ٨٠
ضفة الضابطة العدلية (صفة) ١٢٢
الانطباع الذهبي والسمعي والبصري (الذهني) ١٢٣
نظراً لكون المشتكية والمشتكى عليه زوجين غير مقترفين قانوناً (غير مفترقين..) ١٤٣
أجوء مستحقة (أجور) ١٥٦
ناتج عن حادث أو مرض خلال السنة العقدية مكان يتوجب على شركة الكهرباء إبلاغ المستأنفة (فكان) ١٥٦
فإننا لم تجد فيها (نجد) ١٥٦
ساعام الدوام الرسمي (ساعات) ١٥٦
بموجق عقد غير محدد المدة (بموجب) ١٥٦
لمدة تزيت على ست سنوات (تزيد) ١٥٦
حينيات قرارها (حيثيات قرارها) ١٥٦
ماعدى (ما عدا) ١٦٢
إفهام المدعى بأن من حقه تحليف المدعى عليه (المدعي) ١٦٣
مما اقتضى رقع هذه الدعوى (رفع) ١٩٠

مه الرسوم والمصاريف (مع) ١٩٠
فويحات (فريحات) ١٩٠
محكمة الدرجة الأولى طبقت نظان التأمين (نظام١٩٠)
ارتكب الجرئام المنسوبة إليه (الجرائم) ٢١١
مقدم للمرة الثانية يعد الفسخ (بعد) ٢١١
حسابهحا (حسابهما٢١١)
برفقته وميلنا عمار (زميلنا) ٢١١
وفقا لكا أسلفنا (لما) ٢١٢
إن ما قام به من فعل يشكل جريمة معاقب عليها قانوناً (يُعَاقب) ٣١٢
لكل إنسان حق احترتم حياته الخاصة، والعائلية ومسكنه، ومراسلاته (احترام) ٣١٢
تعد التدابير الاحترازية التي تمارس قبل طوائف معينة من المجرمين مجالاً خصباً لتدخل القضاء (تمارسها طوائف) ٣١٣
إذا تم استخدام موظفين لحراسة بعد المنشآت (بعض) ٣١٣
إذا لم يحصل التاجر على التفويض فغنه يفقد حقه بالمطالبة بقيمة الفاتورة (فإنه) ٣١٣
مفهوم المالك في قانزن المالكين والمستأجرين (قانون) ٣١٣
تتعلق بكل دولة على حدا (حدة) ٤٣٨
فهي على ضروف مشددة (ظروف) ٤٣٨
قتل وإيذاء مصقود (مقصود) ٤٣٩
محوعة القواعد القانونية (مجموعة) ٤٣٩
حق تأليق الجمعيات (تأليف)٤٥٩
وذلك منه خلال (من) ٤٥٩
عبارة حتى نفاذ الكمية (نفاد) ٤٨٧
ركيكرة (ركيكة) ٤٨٨
ضيعفة (ضعيفة) ٤٨٨
إذا دعى له جلالة الملك (دعا) ٤٨٨
وهناك رأيان فقيهان (فقهيّان) ٥٠٢

وإذا ذاد دخل الأفراد أذي ذلك إلى زيادة الادخار (زاد... أدى) ٤٧٣
كل وزير من الوزراء على حدا (حدة) ٤٧٤
المحررات الالكترونية هي ذات معني (معنى) ٥٠٢
النضر إلى الظروف المحيطة بالوقائع (النظر) ٥١٧
إثبات ألف التفريق لجمع المذكر السالم المضاف ٤٧٣
بينما يعين موظفوا الدول الأعضاء (موظفو) ٤٧٣
إثبات ألف «لكن» ٥١٦
ولاكنها تؤدي إلى أن يكون تنفيذ الالتزام مرهقاً (ولكنّها) ٥١٦
إحلال همزة القطع محل همزة الوصل ٨٩، ١٢٨، ١٦١، ٢١٨
إتباع النقض (اتباع) ٨٩
إسم حضرة صاحب الجلالة (اسم) ٨٩
إسترداد (استرداد) ٨٩
إنقطاع (انقطاع) ٨٩
عبدالله الثاني إبن الحسين (ابن) ١٢٨
إختصاص (اختصاص) ١٢٨
إختلاس (اختلاس) ١٢٨
إستئنافية (استئنافية) ١٢٨
إئتمان (ائتمان) ١٢٩
إعتباراً (اعتباراً) ١٢٩
إستثمار (استثمار) ١٢٩
إستقر (استقر) ١٢٩
إستناداً (استناداً) ١٢٩
إرتكاب (ارتكاب) ١٢٩
إختصاص (اختصاص) ١٢٩
إستيلاء (استيلاء) ١٢٩
إتخاذ (اتخاذ) ١٢٩

إستعمال (استعمال) ١٢٩
إستدعاء (استدعاء) ١٢٩
إطلاع (اطلاع) ١٢٩
إجتمعت (اجتمعت) ١٢٩
إتّباع (اتّباع) ١٢٩
إختلاس (اختلاس) ١٢٩
إقتراف (اقتراف) ١٢٩
إدعاء (ادعاء) ١٢٩
أسم (أسم) ١٦١
إنتهى (انتهى) ١٦٢
إستظهار(استظهار) ١٦٢
إستقر (استقر) ١٦٢
إجتهاد (اجتهاد) ١٦٢
إستدلال (استدلال) ١٦٢
إستئناف (استئناف) ١٦٢
إعتبار (إعتبار) ١٦٢
إجتماعي (اجتماعي) ١٦٢
إستحق (استحق) ١٦٢
إتباع (اتباع) ١٦٢
إعتبارياً (اعتبارياً) ١٦٢
إنتقاء (انتقاء) ١٦٢
إستئجار (استئجار) ١٦٢
إستعماله (استعماله) ١٦٢
إستخدامه (استخدامه) ١٦٢
إهتزاز (اهتزاز) ١٦٢
إستعراض (استعراض) ١٦٢

إفتراض (افتراض) ١٦٢
إشترط (اشترط) ١٦٢
إتفاق (اتفاق) ١٦٢
إستئناف (استئناف) ٢١٨
إستخلاص (استخلاص)٢١٨
إنتخاب (انتخاب) ٢١٨
إنتداب (انتداب) ٢١٨
إستغلال (استغلال) ٢١٨
إستقر (استقر) ٢١٨
إرتضوا (ارتضوا) ٢١٨
أخطاء أسلوبية ٣٧٨، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤١٦
إنّ المشرع في القانون الدولي هي دول... (هو) ٣٩١
فهناك اختلاف بين القانونيين مع بعضهما البعض (بعضهم مع بعض) ٣٩٢
يسعى إلى تأمين مصالح ورعايا المواطنين الأردنيين (يسعى إلى تأمين مصالح المواطنين الأردنيين) ٣٩٢
لا يحقُّ للدولة بأن تتحفظ على المعاهدة (أن) ٣٩٢
مدّة لا تزيد عن ثلاثة أشهر (على) ٣٩٢
تكلمت المادة ١٤ عن القصد الاحتمالي (نصَّت على) ٣٩٢
سواء أكانوا أردنيين أو أجانب (أم) ٣٩٢
اما بالنسبة للطالب (أما فيما يتعلق بالطالب) ٣٩٢
أقوله وأؤكد عليه (وأؤكده) ٣٩٣
لمناقشته على كل الثغرات (لمناقشته في كل الثغرات، أو بكل الثغرات) ٣٩٣
يحيل كلا القانونين إلى بعضها البعض (يحيل كلا القانونين أحدهما إلى الآخر) ٤٠٨
إن المحكمة الجنائية كمطبقة للقانون الدولي (بوصفها مطبقة) ٤٠٨
وبالتالي فإن المشرع قد نظر لوظعها (فإن المشرع قد نظر لوضعها) ٤٠٨
أما بالنسبة لقانون الضرائب (أمّا فيما يخص قانون الضرائب) ٤٠٨

وقد أكّد المشرّع على ضرورة أن يلتزم (حذف حرف الجر «على») ٤٠٨
حين يوصي بقبول أو رفض هذه الاستقالة (حين يوصي بقبول هذه الاستقالة أو رفضها)٤٠٨
إذا كانت المعلومات المطلوب الإجابة عليها (عنها) ٤٠٩
لا تصلح هاي الرقابة السابقة (هذه) ٤٠٩
لا يجب أن يلجأ إلى القضاء (يجب ألا يلجأ إلى القضاء) ٤٠٩
هذه التوجيهات هي تصبّ أولاً في مصلحة الطالب (حذف «هي»)٤١٦
بين الإذن له بالطباعة وبين مناقشته (بين الإذن له بالطباعة ومناقشته) ٤١٦
لا يتجاوز في كل الأحوال عن ربع ساعة (حذف «عن») ٤١٧
نستكمل الحديث عن مزايا وعيوب الضرائب غير المباشرة (نستكمل الحديث عن مزايا الضرائب غير المباشرة وعيوبها) ٤١٧
يقوم بدفعها المكلف كجزء من الضريبة (يقوم بدفعها المكلف جزءاً من الضريبة) ٤١٧
تمتاز بها الضرائب الغير مباشرة (تمتاز بها الضرائب غير المباشرة) ٤١٧
كلما كان هناك انتعاش للاقتصاد، كلما كان هناك زيادة في هذا النوع من الضرائب (كلما كان هناك انتعاش للاقتصاد، كان هناك...) ٤١٧
يفيد كلا القانونين من بعضهما البعض (يفيد كلا القانونين أحدهما من الآخر) ٤١٨
هناك فرق ما بين المصادر وما بين القواعد (هناك فرق بين المصادر والقواعد) ٤١٨
أخطاء في الإضافة (تعريف المضاف وتعدد المضاف للمضاف إليه الواحد) ١٠٧، ١٤٣، ٣٧٩، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٩٠، ٥٠٥، ٥٢١
الغير قانوني والمزور (غير القانوني) ١٠٧
قانون ونظام وتعليمات المناطق الحرة (قانون المناطق الحرة ونظامها وتعليماتها...) ١٤٣
في اجتماعات الهيئة العامة الغير عادي (غير العادي) ٣٧٩
ما هي البيانات الشيك (بيانات) ٣٨٥
تصدر المحكمة قرارها بالموضوع النزاع (بموضوع) ٣٩٩
يُصار إلى التعديل البيانات (تعديل) ٣٩٩
الدول الغير موقعة (غير الموقعة) ٤٤٥
الشروط الغير متوفرة (غير المتوفرة) ٤٤٥

التوقيف الأشخاص مع المسجونين (توقيف) ٤٤٦
هي اتفاقية تضمن حقوق وحريات الأفراد (تضمن حقوق الأفراد وحرياتهم) ٤٥٧
لا يتجزأ من القواعد الغير مكتوبة (غير المكتوبة)٤٥٨
وتكون الأجرة هذه السيارة باهظة (أجرة) ٤٩٠
الغير عادي (غير العاديّ) ٥٢١
قبلت الدول الغير بذلك صراحة وكتابة (قبلت الدول الأخرى بذلك صراحة وكتابة) ٥٢١
لأنّ التغيير يتناول مضمون ومعنى السند (مضمون السند ومعناه) ٥٠٥
أخطاء لغويّة ٣٨٢، ٣٨٧، ٣٩٤، ٤١١، ٤٠٢، ٤٢٠
أن يتظمن الموظوع بنداً (يتضمن الموضوع) ٣٨٢
فإنّ القانون يكون نافداً (نافذاً) ٣٨٢
قسمها المشرّع إلى فَقَرتَين (فِقْرتين) ٣٨٢
المادة التي اعتبرت الجريمة محققّة (عَدّت) ٣٨٢
التحقق مما إذا كان ساحب الشيك يملُكُ رصيداً (يملِكُ) ٣٨٧
الاستقالة تُعني رغبة الموظف في ترك الوظيفة (تَعني) ٣٨٨
إذا كان هناك مخصصات لهذا المشروع، ونفِذَت هذه المخصصات (نَفِدتْ) ٣٨٨
إذا بلغ الموظف سنّاً معيّناً يحقّ للإدارة إنهاء وظيفته (معينة) ٣٨٨
إذا أغفل الموظف التزاماً هاماً (مهمّاً) ٣٨٨
ومن ثُمّ إما بقبول التأمين أو عدم قبوله (ثَمّ) ٣٨٨
الميزة الأخيرة من مزايا الضرائب (المزيّة) ٣٩٤
ينبغي أن تحدّد له لجُنة (لَجْنة) ٣٩٤
الهدف أن نتعرف على المحاكم (إلى٣٩٤)
يطبق على جميع الأشخاص المتواجدين داخل الأردن (الموجودين) ٣٩٥
لا بد من الوقوف عند الفَقَرة الخامسة (الفِقْرة) ٣٩٥
يفصلهما عن بعض (بعضهما) ٣٩٥
وذلك حَسَبَ النظرية (حسْبَ) ٣٩٥
ومن ثُمَّ فإن ذهاب المشرّع إلى أنه (ثَمَّ) ٣٩٥

لا يجوز رفع يده عن القضية حيث يصبح (ليصبح) ٣٩٥
أن يقوم ورثة المتوفى (المتوفى) ٤١١
ويصبح الحكم نافداً من تاريخه (نافذاً) ٤١١
كلّ ما يؤثر على مجرى الحكم (يؤثر في مجرى الحكم) ٤١١
وهي مادة هامة في قانون العقوبات (مهمة) ٤١١
ولا بد من إدانة إحدى المتهمين (أحد) ٤١١
وهو الشخص الغير معني بالأمر (غير المعنيّ) ٤١١
النظام الداخلي حَسَب القانون (حَسْب أو بحسْبِ) ٤٢٠
فهي تسعى إلى تنظيم العِلاقات (العَلاقات) ٤٢٠
ليصار إلى عرظها (عَرْضها) ٤٢٠
فهي تعوض أَحَدَ مهامّها (إحدى) ٤٢٠
فلا نستطيع أن نعيش في مَعْزَل (مَعْزِل) ٤٢١
لذلك وُجِبَ على المشرع بأن يقوم بتضمين (وَجَبَ) ٤٢١
إدخال (أل) على كلمة بعض ١٧٩
بعضها البعض (بعضها بعضاً) ١٧٩
إدخال حرف اللام على كلمة (وحده) ١٨٣، ٢٣٦
لوحده (وحده) ١٠٤، ١٨٣، ٢٣٦
استخدام أسلوب التوكيد في غيرما جاءت به العربية ١٣٨، ٢٤١، ٤٠٠، ٥٢٠
ذات النظام (النظام ذاته) ١٣٨
ذات القانون (القانون ذاته) ١٣٨
نفس قراره اعتبار العلامة التجارية (...بقراره نفسه...) ١٣٨
لنفس البضائع (للبضائع نفسها) ١٣٩
كافة حقوقه التقاعدية (حقوقه التقاعدية كافة) ١٣٩
بأنها ذاتها المسروقات (بأنها المسروقات ذاتها) ٢٤١
يتقدم نفس المدين بطلب إلى المحكمة (المدين نفسه) ٤٠٠
وهو بذات الوقت حجة قاطعة (وهو بالوقت ذاته حجة قاطعة) ٥٢٠

استخدام أسلوب النفي بصورة لم تعرفه العربية ٢٤١

وهو يعلم أن لن ليس له حق التصرف فيه (الحرف «لن» له مدلوله في النفي، والفعل ليس له مدلوله في النفي) ٢٤١

استخدام اسم الإشارة دون مسوغ ٥٠٦

هذا، بالإضافة إلى أن إدارة الدعوى من شأنها أَنْ تشجع المستثمرين (حذف «هذا») ٥٠٦

استخدام اسم الفاعل بدلاً من اسم المفعول به ٥١٨

لم يستوفِ هذا الحق من المتوفِ (لم يستوفِ هذا الحق من المتوفى) ٥١٨

استخدام «اعتبر» بدلاً من «عَدَّ» ٤٠٣

التي اعتبر وسائلها غير مشروعة (عَدّ) ٤٠٣

لكونها تشكل جزءً من القانون (جزءًا) ٤٣٧

استخدام حرف الجر الباء في غير مكانه ١٤٣

استبدال الحبس بالغرامة (استبدال الغرامة بالحبس) ١٤٣

استخدام حرف الجر (الباء) مكان (على) ٣٤١

وانصب اهتمام هذه المدارس بتطوير وتحسين القانون الجنائي (على تطوير القانون الجنائي وتحسينه) ٣٤١

استخدام حرف الجر «على» مع «أَجاب» ٤٤٥

للإجابة على السؤال أعلاه (عن) ٤٤٥

استخدام حرف الجر (على) مكان (الباء) ٣٤٠

إن بطلان العقد يثبت على تخلف شرط الكتابة (بالتخلف عن شرط الكتابة) ٣٤٠

استخدام حرف الجر (على) مكان (عن) ٣٣٩

لأن القضاء هو المسؤول على إصدار الأحكام...(عن) ٣٣٩

استخدام حرف الجر (على) مكان (في) ٣٣٩

المبررات للتدخل القضائي على تنفيذ العقوبة (في) ٣٣٩

استخدام حرف الجر (عن) مكان (على) ١٠٢

زاد عن ذلك (على) ١٠٢

زادت عن ١٢ عياراً (على) ١٠٢

استخدام حرف الجر (عن) مكان (على) وزيادة حرف اللام ٣٣٨
الحبس لمدة لا تزيد عن سنة (مدة... على) ٣٣٨
غرامة لا تقل عن مائتين وخمسين ديناراً، ولا تزيد عن خمسمائة دينار (على) ٣٣٨
استخدام حرف الجر (اللام) مكان (إلى) أو (عن) ٣٣٩
يمكن الوصول لها عن طريق... وتنبّه المشرّع لأهمية العقود (إليها... إلى أهمية...) ٣٣٩
في حكم صادر لها عام ٢٠٠٠م (عنها) ٣٣٩
استخدام حرف الجر (اللام) مكان (مِنْ) ٣٤٠
يُعَيَّن هؤلاء القضاة بقرار لوزير العدل (من وزير) ٣٤٠
استخدام حرف الجر (من) مكان (عن) ٣٤٠
الحكم القضائي الصادر من المحكمة (عن) ٣٤٠
استخدام حرف جر مكان حرف جر ١٣٣، ١٣٧، ٢٠٨، ٢٣٨، ٣٣٨، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤٩٠، ٥٠٦، ٥٢٢
القرار الصادر من محكمة العدل (عن) ١٣٣
ومن الرجوع إلى المادة (٣) من قانون التقاعد (وبالرجوع إلى) ١٣٣
تتلخص بأن المستدعي تم تبليغه (في) ١٣٤
أوردها باستدعاء الدعوى (في استدعاء) ١٣٤
مقترن للخطأ في تأويله (بالخطأ) ١٣٤
وفي الموضوع ومن الرجوع لأحكام المادة (٣/جـ) من نظام تأديب الطلبة (وبالرجوع) ١٣٧
الحرمان لمدة محدودة لممارسة نشاط أو أكثر (من ممارسة) ١٣٨
إلغاء التسجيل لمساق أو أكثر لمساقات الفصل (إلغاء تسجيل مساق أو أكثر من مساقات الفصل) ١٣٨
قامت الجهة المدعى عليها بإعلان رغبتها عن استملاك (رغبتها في) ٢٠٨
يزيد عن المبلغ (على) ٢٠٨
على استعداد على دفع ٢٥٪ من المبلغ (لدفع) ٢٣٨
شطب اسم الخزينة عن هذا الجزء (من) ٢٣٨
الإفراج منه (عنه) ٢٣٨

أوامر تصدر من القاضي (عن) ٤٥٧
لم يكن لها دور فعال على الشكل المطلوب (بالشكل) ٤٧٥
ما لا يزيد عن ٢٠ يوم (عن ٢٠ يوماً) ٤٤٥
أشغال شاقة تزيد عن ١٥ سنة (على) ٤٤٥
هو عقد رضائي ملزم بالجانبين (للجانبين) ٤٩٠
إنما يُسأل حتى على الأشياء التي تقع تحت حراسته (يُسألُ عن) ٥٠٦
ذهب الفقه المالكي والحنبلي على الأخذ بالإرادة الباطنة (إلى الأخذ) ٥٢٢
استخدام (حرف الكاف) حشواً ١٣٤، ٣٤١
لا يجوز تسجيلها كعلامات تجارية (علامات) ١٣٤
أن يدفع مبلغاً من المال كتعويض... ٣٤١
وإنما يأتي الشكل كمرحلة لاحقة.. ٣٤١
عدها القانون الأردني عقوبة أصلية في بعض الجرائم وكعقوبة تبعيّة في أخرى.. أو كعقوبة إدارية، ونصت عليها التشريعات كجزاء لارتكاب بعض السلوكات المجرمة ٣٤١
استخدام حرف الواو حشواً قبل الاسم الموصول ١١٢، ٣٥٦، ٣٨٠
والذي (الذي) ١١٢
التشريعات الوطنية والتي سنتطرق إليها... ٣٥٦
نص المادة (١٩) من قانون العقوبات الفرنسي والتي جاء فيها على أنه... (التي، أنه) ٣٥٦
والذي عاقب بالسجن لمدة عام... (الذي، مدة) ٣٥٦
الإكراه يقصد به الأفعال الصادرة عن الجاني والتي بها يتحقق سلب إرادة المجني عليه (التي)... ٣٥٧
لائحة الدعوى الأصلية والتي يطالب فيها بالتعويض (التي) ٣٨٠
استخدام الشرطة المائلة مكان الفاصلة ٨٥
وعن أسباب التمييز كافة/ وتنصب على تخطئة المحكمة (وضع فاصلة مكان الشرطة المائلة) ٨٥
استخدام ضمير الجماعة أو صيغتها للمثنى ١٠١، ١٧٦، ٢٠٢، ٢٣٤، ٣٣٧
المدعيان لحقهم ضرر مادي ومعنوي (لحقهما) ١٠١

كان المشتكى عليه (س) يحمل بيده خنجراً والمشتكى عليه (ص) يحمل بيده عصا، وطلبوا من المشتكي (وطلبا) ١٠١
وعلى أثر ذلك تبعهما المتهمون... وقاما جميعاً بإطلاق عيارات نارية (وقاموا جميعاً) ١٠١
أحكام المواد ٨ و ٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية (المادتين) ١٧٦
أجرة الأشهر ١١ و١٢ لعام ٢٠٠٨ (الشهرين) ١٧٦
أقوال الشهود ماهر... ومحمد.. (الشاهدين) ١٧٧
طلب مني أن أقوم بتسليمه المدعو شادي والمدعو ذيب كونهم قاموا بسرقة عجوله (شادياً، ذيباً، كونهما قاما) ٢٠٢
إعلان براءة المستأنف عليهم (عليهما) ٢٠٢
أن المستأنف والمستأنف ضده كان آخر تعامل بينهم (بينهما) ٢٣٤
عملت المحكمة على تعزيز موقف الشّابّان (الشابين) بأن منحتهم ٤٢ ألف يورو... (منحتهما) ٣٣٧
يستطيع طرفي (طرفا) النزاع أن يتّفقوا على وسيط... (يتّفقا) ٣٣٧
استخدام ضمير المؤنث أو صيغته للمذكر ١٣٣، ١٧٥، ٢٣٤، ٣٣٧، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٩، ٥٢٣
أقام هذه الدعوى طالباً إلغاءه للأسباب التي أوردها باستدعائها (باستدعائه) ١٣٣
كان لعذر مشروعه (مشروع) ١٧٥
لم يثبت المستأنف ضدهما دعواها (دعواهما) ٢٣٤
إنّ تقاضي الطبيب للأتعاب من المريض نظير الخدمة التي قدمها لها (له) ٣٣٧
هذه الإجراء قانوني (هذا)٤٤٣
وهذه الإجراء غير قانوني (وهذا) ٤٤٥
القانون الدستوري هي المبادئ (هو) ٤٥٧
تعتبر بالنسبة له الهدف الأساسي التي يسعى إلى تحقيق الأهداف (الذي) ٤٧٥
إحدى الشركاء (أحد) ٤٨٩
سواء أكان هذا العقد مكتوبة أو غير مكتوبة (مكتوباً أم غير مكتوب) ٥٢٣

استخدام ضمير المذكر أو صيغته للمؤنث ١٠١، ١٣٣، ١٨٣، ٢٣٤، ٣٣٨
توصلت محكمتنا بقراره المشار (بقرارها) ١٠١
كلا اللائحتين (كلتا) ١٨٣
لجنة شؤون الضمان الاجتماعي وكيلاه المحامي (وكيلها) ١٣٣
تطلب المدعية بدعواه (بدعواها) ٢٠٢
نجد أن المدعية... كان وبواسطة وكيله قد أقام الدعوى (كانت... وكيلها) ٢٠٣
أن المدعيان... كان قد تقدمن (المدعيتين.. كانتا قد تقدمتا) ٢٠٣
قطعة الأرض المعترض عليه (عليها) ٢٣٤
أن تكون لها شارة مميّزة يمكن تمييزه من بُعْد... (تمييزها) ٣٣٨
استجوبت محكمة الاستئناف المدعية لتوضيح ما أشكل عليه من أمور ضرورية (عليها) ٣٣٨
استخدام ضمير المفرد أو صيغته مكان المثنى ١٤١، ٣٣٦، ٣٣٧، ٤٤٥
قدم الطرفان بيناتهما ودفوعهما واعتراضاتهما ومرافعتهما الأخيرة (ومرافعتيهما الأخيرتين) ١٤١
لم يرض المستأنفان بهذا القرار فبادر إلى استئنافه (فبادرا) ١٣٣
كذلك الحال في التصرفات الأحادية؛ كالطلاق والرجعة وغيره. (وغيرهما) ٣٣٦
القاضي يحدد العقوبة أو التدابير الإحترازي ٣٣٦
وهي ما يطلق عليه بالأشخاص المعنوية ٣٣٦
وحماية لحق الطفل في الحضانة لم يستثن القانون الأبوين أو الجدّين؛ فقد يكون أحدهم ممتنعاً عن تسليمه (أحدهما) ٣٣٧
بكلتا العقوبة (بكلتا العقوبتين) ٤٤٥
استخدام (عبارة عن) حشواً ١١٣، ١٤٢، ١٨٢، ٢٤٠، ٣٥٨، ٤٦٣
ووضع ملابس المغدور وهي عبارة عن جاكيت أسود وبلوزة (حذف «عبارة عن») ١١٣
عبارة عن إجراء تنفيذي (حذف «عبارة عن») ١٤٢
عبارة عن شقة سكنية (شقة سكنية) ١٨٢
هذه البينة عبارة عن شهادة الشهود (هذه البينة هي شهادة الشهود) ٢٤٠
تُعرَّف بطاقة الإئتمان بأنها عبارة عن حساب جار مدين... ٣٥٨

وبرنامج البحث والأدلة، وهو عبارة عن برنامج استكشافي... ٣٥٨
إذا كان من الجائز اعتبار بعض صور الوساطة عبارة عن عقد سمسرة... ٣٥٨
كانت عبارة عن حبر على ورق (كانت حبراً على ورق) ٤٦٤
استخدام الفعل (تمَّ) حشواً ٣٥٧
تستوعب كل الصعوبات بشأن تشكيل هيئة التحكيم التجاري حتى لو لم يتم ذكرها في النص
لكن ماذا لو قدم طلب الرد بعد فوات الميعاد المقرر، وتم رفضه من قبل المحكمة المختصة... ٣٥٧
وقد تم الاستقرار على ربط كلمة تكنولوجيا بالتقنية (وقد اُستقر، بالتقانة)... ٣٥٧
استخدام فعل مزيد بدل الفعل المجرد ١١٢
احتصل على إذن بتمييزه (حصل) ١١٢
ولم يكن هذا الطعن محل الطعن لدى محكمة الاستئناف الأمر الذي يتوجب الالتفات عن
هذا الطعن (يوجب) ١١٢
استخدام فعل مكان فعل في غير معناه ١١٢، ١٣٨
عندما اعتبرت أن الأسباب المخففة بحق المميز قد استنفذت (استنفدت) ١١٢
الكلية التي يلحق بها الطالب (يلتحق) ١٣٨
احتصل على شهادة قبول مبدئي (حصل) ١٣٨
استخدام كلمات في غير معناها ١١١، ١٤٣، ١٨٣، ٢٣٩، ٤٦٣، ٥٢٢، ٥٢٣
وحيث أن الدعوى موضوع الطعن يتعلق بقرار أمور مستعجلة، ولم يرفق على هذا الإذن
فيكون الطعن مستوجب للرد شكلاً (لم يحصل، مستوجبا) ١١١
ينعى فيه المستدعي على القرار المطعون فيه مخالفته للقانون (الفعل «ينعى» لا يتناسب
مع المعنى المقصود من العبارة) ١٤٣
إذ إن إقالة العقد تتم إما بالتراضي أو بالتقاضي (لعل كلمة «إلغاء» أقرب منها للمعنى
المقصود) ١٨٣
برغم أنها جاءت متناقضة وغير مؤيدة لبعضها البعض ومهاترة وقاصرة (وعلى الرغم
من أنها جاءت متناقضة وغير مؤيدة لبعضها بعضا..، «مهاترة» في غير معناها) ٢٣٩
تجد محكمتنا أن موضوع الإنذار العدلي يتصلب باستغلال المدعي عليه (كلمة "يتصلب"
غير دالة على المعنى المقصود) ٢٣٩

وذلك بعد استنفاذ طرق الطعن الداخلية (استنفاد) ٤٦٣
التي وضعت الدستور بالقيام بتعديله لأنه شمل اختصاصها (ضمن) ٤٦٣
فتفسير العقد لقاضي البداءة (البداية) ٥٢٢
قبل الإجابة على السؤال أود الإيضاح بأن مهمة المستشار هي.. (التوضيح أن) ٥٢٣
أجاب على (عن) ٥٢٣
استخدام كلمة «بشكل» بدلاً من المفعول المطلق ٥٢١
أن يكون الانتفاع بالمال العام بشكل مجاني (مجاناً) ٥٢١
استخدام كلمة (حيث) في غير معناها ١١١، ١٣٩، ١٨١، ٢٣٨، ٣٢١، ٣٥٤، ٤٤٥، ٤٦٣، ٥٢٢
حيث سقط على الأرض ١١١
حيث تمّ نقل ١١١
حيث قبل المجني عليه ١١١
حيث كان قد فكر ١١١
حيث تمكنا ١١١
لم ترض الجهة المدعى عليها بالقرار حيث طعنت فيه استئنافا ١١١
حيث ثبت ١٣٩
حيث إن ١٣٩
حيث لم يقدم ١٣٩
حيث إنه وبالرجوع إلى صك التبليغ... («حيث» جاءت زائدة) ١٨١
وعليه وحيث تبلغ المستأنف الإخطار (استخدام «حيث» في غير معناها) ٢٣٩
حيث نصت على أن يكون عقد العمل الجماعي ملزماً ٣٢١
حيث انسحب من روما.. حيث سيتم تناول المواضيع حيث يقال... حيث من غير المتصوّر...
حيث كان المتفاوضون ٣٢١
حيث كان المتنازعين؟... حيث يخرج كلا الطرفين... بحيث يكون مختص ومؤهل ومدرب؟ ٣٢١
حيث أنّ هذه الأساليب من أكثر الاساليب استخداماً. حيث أن اللجوء إلى الوساطة... ٣٢٥

حيث أن مواد قانون الشركات تحدّد المسؤولية... ٣٢١
حيث نص في المادة ٩١ من قانون الشركات... ٣٢١
حيث أخذ بالشركة المساهمة الخاصة... ٣٢١
حيث تم التطرق إلى أهم الجرائم ٣٥٥
بحيث يتم حلّ الشركة ٣٥٥
حيث أكدت حتمية العقوبة ٣٥٥
حيث تنبه المشرّع المصري ٣٥٥
حيث كان المتنازعون يلجأون إلى النقاش ٣٥٥
حيث نَصَّت على أن يكون عقد العمل ٣٥٥
حيث انسحب من روما ٣٥٥
حيث سيتم تناول المواضيع ٣٥٥
حيث نص في المادة ٩١ ... ٣٥٥
حيث أخذ بالشركة المساهمة ٣٥٥
حيث إن كلا العهدين ينطبقان (إذ) ٤٤٥
حيث يكون المدعى عليه آخر المتكلمين (إذ) ٤٦٣
يؤثر على سير الدعوى من حيث صدور الحكم ٤٦٣
براءة الاختراع حيث عندما يحصل صاحب الاختراع على براءة («حيث» جاءت حشواً) ٥٢٢
استخدام كلمة (قِبَلَ) في غير ضرورة ١١٢، ١٤١، ١٨١، ٢٤٠، ٣٥٥، ٥٢٢
لم يلق هذا القرار قبولاً من قبل ممثل الجهة المدعى عليها (حذف «قبل») ١١٢
من قبل محكمة أمن الدولة (من محكمة) ١٤١
من قبل محكمة بداية جزاء غرب عمان (من محكمة) ١٤١
من قبل المدعى عليه (من) ١٨١
من قبل المعترضين (من المعترضين) ٢٤٠
اعتمد القضاة على الشهادة الإدارية المسلمة من قبل النيابة (حذف كلمة «قبل») ٣٥٥
بينما الدماء المتبرع بها من قبل الأشخاص... (حذف كلمة «قبل») ٣٥٦
أن يدفع مبلغاً من المال كتعويض من قبل الدولة الفرنسية (حذف كلمة «قبل») ٣٥٦

ترتبط وسائل الاحتيال بالدخول غير المصرح به من قبل الجاني، وغير المسموح به من قبل المجني عليه (حذف كلمة «قبل») ٣٥٦
في حال تفويضه من قبل أحد المتعاقدين. (حذف كلمة «قبل») .. ٣٥٦
في حين أنه تمّ تكييفه من قبل الطرفين (حذف كلمة «قبل») ٥٢٢
استخدام المصدر المؤول مكان المصدر الصريح ١١٤
كون أن الدعوى المميز ضدها مردودة شكلاً (كون الدعوى المميز ضدها...) ١١٤
استخدام المصدر مكان الفعل، والفعل أولى ليستقيم المعنى المقصود ١٤٢
عملاً بالمادة... من قانون العقوبات تخفيض العقوبة إلى الحبس مدة شهر (خُفّضت العقوبة...) ١٤٢
إسقاط ألف التفريق بعد واو الجماعة المتصلة بالفعل الماضي ٥١٦
هناك علماء قالو (قالوا) ٥١٦
إسقاط ألف همزة القطع حين اتصال حرف الجر بكلمة تبدأ بها ٤٣٨
وأن يقوموا بطلاعه على الدعوى (بإطلاعه) ٤٣٨
إسقاط حرف الجر والمعنى يتطلبه ١١٣، ١٨٠، ٢٠٧، ٢٣٩، ٤٤٥، ٥٢١
إتمامه شكل نهائي (بشكل نهائي) ١١٣
رداً أسباب الاستئناف (رداً على أسباب الاستئناف) ١٨٠
وبالرجوع تقرير خبرتهم (وبالرجوع إلى...) ٢٠٧
مشيرين في الوقت ذاته أن الجهة المقترحة تقدمت (إلى أن) ٢٣٩
فالأعمال التحضيرية تشير أنه (إلى أنه) ٤٤٥
عندما يقوم القاضي تفسير العقد يقوم أيضاً بتكييفه (بتفسير العقد، ولعل الأفضل أن يقال: وعندما يفسر القاضي العقد، يكيفه...) ٥٢٢
إسقاط حرف أو أكثر من الكلمة ٧٨، ١٢١، ١٥٥، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٧، ٢١٢، ٣٠٩، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٨٦، ٤٩٠، ٥٠٢
أخطأت الحكمة في قرارها (المحكمة) ٧٨
مديرات العمل المعنية (مديريات) ٧٨
ليحاكوا لدى محكمة جنايات جرش (ليحاكموا) ٧٨

جنايت (جنايات) ٧٨
فم يكن (فلم) ٧٨
يقع عيه عبء الإثبات (عليه) ٧٨
لم يتم تصحيح القيوم بشكل أصولي (القيود) ٧٨
بيات النيابة (بينات) ٧٨
التعينات (التعيينات) ٧٩
قام بمسح وجه من صابون الحلاقة (وجهه) ٧٩
لدى إعادة الأوراق إلى محكمة الاستئناف، قررت اتباع القض (النقض) ٧٩
بعد الدقيق والمداولة (التدقيق) ٧٩
لدى محكمة لعدل العليا (العدل) ١٢١
قدم الطرفان بيناتهما ودفوعها ومرافعتيهما الأخيرتين (ودفوعهما) ١٢١
للؤمن عليه الذي أوقف اشتراكه في التأمين (للمؤمن) ١٢١
تعاطي مواد مخدة (مخدرة) ١٢١
محكمة أمن الدول (الدولة) ١٢١
يتقضى (يتقاضى) ١٥٥
أخطأت محكمة صلح حقوق الرصيفة معتمد بذلك على.. (معتمدة) ١٥٥
أخطأت محكمة الصلح بعد رد دعوى المستأنف (بعدم) ١٥٥
الضمان الاجماعي (الاجتماعي) ١٥٥
اعترضات (اعتراضات) ١٥٥
باعتبر (باعتبار) ١٥٥
تقم المستأنف بهذا الاستئناف (تقدم) ١٦٥
أصدرت قرارا المستأنف الذي لم يرض به المدعي ولا المدعى عليها (قرارها) ١٥٦
خلافاً لحكام المادتين ٤١٧، ٧٦ من قانون العقوبات (لأحكام) ١٨٨
عطوفة المحامي العم المدني بالإضافة لوظيفته (العام) ١٨٨
بينات المعي غير القانونية (المدعي) ١٨٨
في البند الول أعلاه (الأول) ١٨٨

وثيقة التأمين الزامي (الإلزامي) ١٨٨
بدل التعويض عن ضرر المعنوي (الضرر) ١٨٨
ليس حب ما ورد في مستندات الاستلام (حسب) ١٨٨
شكة التأمين (شركة) ١٨٩
للأسباب الوادة الواردة) ١٨٩
قانون المحاكمت المدنية (المحاكمات) ١٨٩
بالاعتماد على الينات (البينات) ١٨٩
لم تثبت وتتأكد من قطعة الأرض (تتثبت) ١٨٩
نتج عن الاستملا أي جزء يفوّت النفع (الاستملاك) ١٨٩
محمة الدرجة الأولى (محكمة) ١٨٩
أخطأت المحكمة بالحك للمدعي (بالحكم) ١٨٩
توصلت إليا (إليها) ١٩٢
سارت محكمة البداية بإجراءات وحسب الأصول «(بالإجراءات، الواو قبل «حسب» جاءت حشواً، وحذفها أفصح) ٢٠٧
كل ركن من تلك الأكان (الأركان) ٢١٢
وفي دنا على أسباب الاستئناف (وفي ردنا..) ٢١٢
حيث عاد الأشخاص الليبين... توجهوا إلى غرفة المستودع الدخلية (الليبيون... الداخلية) ٢١٢
وكلاه المحامون (وكلاؤه) ٢١٢
وطالما أنني سأقد الكفيل لحضور جلسات المحاكمة (سأقدم) ٢١٢
كما جاء في شهادة المشتك (المشتكي) ٢١٢
مع ما توصلت إله محكمة الدرجة الأولى (إليه) ٢١٢
جرم التنقيل عن الآثار (التنقيب، والفرق بين المعنيين واضح) ٢١٢
بناء عى استدعاء من المعترضين (على) ٢١٣
محكمة الدرجة الأول (الأولى) ٢١٣
حيث أن هذا السم قد راعى مسافة السماح الكهربائي (الرسم) ٢١٣
فلسلطة المختصة أن تأذن لهم بالشهادة..(فللسلطة) ٣٠٩

وفي حالة التقادم المكسب يتم حرمان المالك من ملكه (المكتسب) ٣٠٩
هذا لا يتفق ألبتة مع مقاصد لأمم المتحدة (الأمم) ٣٠٩
عدم وجود عقد بين مورثهم المضرور والمسؤول حتى يترتب عن الإخلال بالالتزامات الناشئة عنه إصابة المورث بالضرر (يترتب عنه الإخلال بالالتزامات الناشئة عن إصابة المورث بالضرر) ٣٠٩
ينتفي القصد الجرمي لدى مَنْ واقع زوجته المطلقة رجعياً بعد انقضاء العدة الشرعية ظناً من بعدم انتهائها (منه) ٣٠٩
مضمون الضرر الأدبي يتمثل في الشعور بالأم والحزن والغَمّ الذي يعتلى النفس الإنسانية (الألم الذي يعتري النفس) ٣١٠
الطبيب الحاذق لا يسأل عن الضرر مدام المريض قد أذن له بعلاجه، والخط المهني: هو الخطأ الذي يتعلق بالأصول (ما دام، والخطأ) ٣١٠
إذا أصبح غير قادر صحياً على أداء وجباته (واجباته) ٣١٠
تتولى الحكومة التنسيق بين الوزرات (الوزارات) ٤٧٣
وحدة الآمال والألم (والآلام) ٤٧٤
إسقاط (أل) التعريف من الاسم، وهو يتطلبها ٤٧٨
يبقى مسؤولاً عن تصرفات التي قام بها (التصرفات) ٤٧٨
ليدخلو في عمليات إلكترونية (ليدخلوا) ٤٨٦
يكون بين أفراد معنوين (معنويين) ٤٨٦
لأن المحكمة يجوز لها تخفض أجرة السمسار (تخفيض) ٤٨٦
لنه الباع عند بيعه... (لأنه... البائع) ٤٨٦
حل إزلة الشيوع (إزالة) ٤٨٦
ويستطيعو (ويستطيعون) ٤٨٦
أما الخاص هو أن تكون على (فهو) ٤٩٠
ومن شأنها إذا ما تم تطبقها أن تؤدي (تطبيقها) ٥٠٢
إسقاط حرف العلة من آخر الفعل المضارع المعتل دون مسوغ نحوي ١٧٦
البينات المقدمة من قبل المستأنف ضده لا تفض إلى الحكم المستأنف (لا تفضي) ١٧٦

إسقاط رقم من أرقام مبلغ ما ١٩٢

تسعة عشر ألف دينار (١٩٠٠) والرسوم... (١٩٠٠٠) ١٩٢

الإتيان بكلمة نتيجة دمج أكثر من كلمة بعضها ببعض١٩٢

فيكون مجموع التعويض الذي يلتزمين شركة التأمين (الذي تلتزم به) ١٩٢

إسقاط ضمير من الاسم٢١٣

ليس دليلاً كافياً لاعتباراً متدخلاً بالجريمة (لاعتباره متدخلاً) ٢١٣

إسقاط كلمة أو أكثر من الجملة ٨١، ١١٢، ١١٣، ١٣٦، ١٤٢، ١٨٠، ٢٠٧، ٢٤٠، ٣١٤، ٤٩٠

أن يكون العمل غير المحق الذي أتاه المجني عليه قد وقع على الجاني (سقطت كلمة أو أكثر من هذه العبارة) ٨١

انسلاخات جلدية وسحجة على وخلف الكتف الأيمن (عبارة ملبسة) ٨١

وافق المحكوم له على هذه التسوية.. كما هو ثابت في محاضر القضية التنفيذية إليها (سقطت كلمة «المشار» قبل «إليها») ٨١

كذلك فإن المطروح هذا الأمر الموجه من محمد ... إلى بنك... يعتبر سند سحب بالمعنى (فإن السؤال المطروح: هل الأمر...) ٨١

تشكلت الدعوى البدائية الجزائية رقم ٢٠٠٤/١٥٣ المتفرعة عن الدعوى البدائية الجزائية رقم ٢٠٠٣/١٣ بداية جزاء الكرك المكتسب الدرجة القطعية (العبارة مفككة وغير مترابطة لعدم استكمال أحد طرفي جملها) ١١٢

على أن يحصل على إذن بتمييزه من رئيس محكمة التمييز أو يفوضه بذلك (سقطت لفظة (من) من العبارة مما أوقع لبساً في الشخص المفوض) ١١٣

ليصبح فصل المستدعي من الجامعة للفصل الدراسي الثاني من العالم الجامعي (٢٠٠٨/٢٠٠٩) وتوجيه عقوبة الإنذار النهائي وحرمانه من الأنشطة التي تشرف عليها عمادة شؤون الطلبة (العبارة خلت من خبر يصبح) ١٣٦

تأسيساً تقدم رد الدعوى (تأسياً على ما تقدم) ١٤٢

وذلك لصدور حكم قطعي عليه... وكذلك حكم قطعي بالحبس (وكذلك صدور حكم...) ١٤٢

ومن الرجوع لأحكام المادة (٣٠/ب) من قانون التقاعد العسكري وتعديلاته رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على ما يلي(...نجد أنها قد نصت على...) ١٤٢

اكتسب هذا الحكم الدرجة بصدور قرار محكمة التمييز (الدرجة القطعية) ١٤٢
محكمة الموضوع الصلاحية للأخذ بما هو متفق مع واقع القانون (لمحكمة الموضوع، أو محكمة الموضوع التي تملك الصلاحية...) ١٨٠
بلغ مقدار راتب أساسي تقاضاه المدعي ٤٥٤ ديناراً شهرياً (بلغ مقدار آخر راتب) ١٨٠
وهي من نوع الملك ومساحتها ٧١ دونماً (العبارة غامضة، وإسقاط كلمة (ميري) بعد كلمة الملك أدى إلى هذا الغموض) ٢٠٧
تكليفه دفع فرق الرسم مدار البحث بالذات بموجب على وخبر تبليغ موافق للأصول (حُذفت كلمات من الجملة أدت إلى لبس وغموض) ٢٤٠
تذليل العقبات والصعوبات التي تحول بين ابرام العقد بينهما (ابرام العقد وتوقيعه منهما) ٣١٨
إذا انتقلت الورقة التجارية بعد احتجاج عدم احتجاج الدفع جاز الاحتجاج... ٣١٤
وقع المشرع الأردني في خطإ لم يسلم منه قبله المشرعين اللبناني والسوري (لم يسلم منه المشرِّعان: اللبناني والسوري، قبل ذلك) ٣١٤
يتوقف تحديد ما هو جوهري أو غير جوهري على... (عبارة غير تامة) ٤٩٠

إسقاط النقطتين الرأسيتين «:» أو وضعهما خطأ ٨٤، ١٢٣، ١٢٤

تنص على ما يلي (تنص على ما يلي:) ٨٤
عضوية القضاة السادة نسيم ومحمد (عضوية القضاة السادة: نسيم ومحمد) ٨٤
موضوعها: إعادة المدعي إلى العمل (حذف :) ٨٤
وكيلاهما/ فراس وفيصل (وكيلاهما: فراس وفيصل) ٨٤
وكيلاه المحاميان فراس (المحاميان:...) ١٢٤
وعضوية القضاة السادة فوزي... ومحمد... (السادة:...) ١٢٤
تنص على للعامل الأردني الذي يعمل لدى صاحب عمل (تنص على: ...) ١٢٤

إسقاط همزة القطع في أول الكلمة ووسطها وآخرها ٨٦، ١٦٠، ١٦١، ١٩٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٣١٨، ٤٣٧، ٤٧٢، ٥١٥

رغم ان (رغم أن) ٨٧
انما ادخل (إنما أدخل) ٨٧
بدل الايجار (بدل الإيجار) ٨٧

اشهر (أشهر) ٨٧
وهذا الامر يمكن ان يتحقق في التعويض عن الضرر الادبي (إهمال همزة القطع) ٣١٨
التي تمنع انتقال الحق الى الغير الا اذا تحقق بمقتضى اتفاق او مطالبة امام القضاء (إهمال همزة القطع) ٣١٨
حقيقة الامر ان القاعدة العامة (الأمر أن) ٤٣٧
فإن اللاجئ والحالة هذه داخل إقليم الدولة (–والحالة هذه–) ٤٤٠
فإنه يمكن تقسيم الإجابة إلى قسمين القسم الأول (إلى قسمين: القسم الأول...) ٤٤٠
غير جائز لأن محكمة التمييز استقرت على محاكمة (وضع فاصلة منقوطة قبل «لأنّ») ٤٤٠
او عن طريق جهاز من الاجهزة (أو.. الأجهزة) ٤٧٢
الأقتصادية والأجتماعية (الاقتصادية والاجتماعية) ٤٧٢
فمن حقه ان ياخذ بها او يستبعدها إذا ساورة شك (أن يأخذ بها أو) ٥١٥
يكون إسم التاجر (اسم) ٥١٥
وملزم التاجر على إتخاذ (اتخاذ) ٥١٥
إعتبر عملهم (اعتبر) ٥١٥
إبرام إستقالتها (استقالتها) ٥١٥
ساورة (ساوره) ٥١٥
أسلوب «تؤثر على» ٣٨٦
تؤثر كثيراً على إدارة الأعمال (تؤثر في إدارة الأعمال) ٣٨٦
الأسلوب الصحفي ٥٠٦
إضافة ألف بعد الهمزة المتطرفة في الأسماء الممدودة في حالة النصب ٨٩، ١٦٢، ٤٣٧، ٤٥٩، ٥١٦
مساءاً (مساءً) ٨٩، ١٦٢
قضاءاً (قضاءً) ١٦٢
وذلك بناءاً على طلب الفرد (بناءً) ٤٥٩
ويجوز الإثبات بالقرائن القضائية استثناءاً (استثناءً) ٥١٦
جواب السؤال الثاني ابتداءاً (ابتداءً) ٥١٦

الإحالة على التقاعد بناءاً على قرار الإدارة (بناءً) ٥١٦
إعراب الاسم المنقوص ١٠٦، ١٧٩، ٢٠٢، ٢٣٥، ٣٤٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٥٠٤، ٥٢٠
عن قطع أراضي قديمة (أراضٍ) ١٠٦
عن قطع أراضي بذات المواصفات (أراضٍ) ١٠٦
توكيل محامي خلال نظر الدعوى (محامٍ) ١٧٩
مخطط أراضي (أراضٍ) ١٧٩
إن ردنا على أسباب الاستئنافين كافٍ للرد عليهما (كافٍ) ١٧٩
لا يوجد في مركزها محامي (محامٍ) ٢٠٢
غير مستوفٍ (مستوفٍ) ٢٠٢
مخطط أراضي (أراضٍ) ٢٠٢
محامي (محامٍ) ٢٣٥
محامي (محامٍ) ٢٣٥
قاضي (قاضٍ) ٢٣٥
محامي (محامٍ) ٢٣٥
عالي (عالٍ) ٢٣٥
منافٍ للحياء (منافٍ) ٢٣٥
منتهي (منتهٍ) ٢٣٥
خالي من الأثاث (خالٍ) ٢٣٥
دون داعي (داعٍ) ٢٣٥
غير مساوي لمقدار الضرر (مساوٍ) ٣٤٤
إنّ تعيين قاضي جديد (قاضٍ) ٣٤٤
الشخص الذي يعرض طفلاً للخطر، ويتركه في مكان خالي (خالٍ) ٣٤٤
وهذا سبب كافٍ لإعفائهم من المسؤولية (كافٍ) ٣٤٥
دون داعي طبي (داعٍ) ٣٤٥
تم في التشريع الأردني كمطلب ثاني (ثانٍ) ٤٤٣
حالة احتلال أراضي (أراضٍ) ٤٤٣

إمكانية الاستعانة بمحامي آخر (بمحام) ٤٥٧
إن يعين أحد قضاة محكمة البداية أو قضاة الصلح قاضي للوساطة (قاضياً) ٥٠٥
فالوسيط بالوساطة القضائية هو قاضي على رأس عمله (قاضٍ) ٥٠٥
إذا كان قد طلب محام (محامياً) ٥٢٠
إعراب الأفعال الخمسة ١٠٦، ١٧٧، ٢٠٤، ٢٣٦، ٣٤٥، ٤٤٤، ٥٠٤
التي كانوا يناموا بها (ينامون) ١٠٦
لا يعرفوا أي شيء عن موضوع هذه القضية (لا يعرفون) ١٠٦
أبرما عقد إيجار جديد فيكونا بهذا الأمر قد أقالا العقد السابق (فيكونان) ١٧٧
وعليه فإن هذين السببين لا يردا على القرار المستأنف (لا يردان) ٢٠٤
لا يردا (يردان) ٢٣٦
لا يعرفوا (يعرفون) ٢٣٦
يمثلوا جهة واحدة (يمثلون) ٢٣٦
يمكن القول أن الأطراف قد يتَّفقوا...(إنَّ... يتفقون...) ٣٤٥
يمكن القول أنّ الأطراف قد يتوافقوا... (إنَّ.... يتوافقون) ٣٤٥
يجعل الفاسدين يستطيعوا أن يكرروا أفعالهم، ويبقون غير معروفين... ٣٤٦
أو إزعاج من يقوموا... الذي يذهبوا فيه (يقومون... يذهبون) ٤٤٤
من حيث الأشخاص الذين يقدموا بالوساطة (يقدمون) ٥٠٤
إعراب التوابع ١٣٢، ٢٠١، ٢٢٧، ٤٤٢، ٤٧٥
إن القرارين محلا الطعن (محلي) ٢٠١
يستخدمها الفاسد ومساعديه (ومساعدوه) ٤٤٣
لارتكابه جرماً استثنائي (استثنائياً) ٤٤٣
أن يحدث هذا الاعتداء ضرراً مباشر.... (مباشراً) ٤٧٥
الأفعال المتعدية والأفعال اللازمة ١٠٦، ١٣٥، ٣٤٨، ٤٥٧
يشتملها سند السحب (يشتمل عليها) ١٠٧
أكدت على ذلك قرارات محكمة التمييز في العديد من قراراتها (أكدت ذلك) ١٠٧
يبين فيه بأن شركة (يبين فيه أن) ١٣٥

تكليف مقرر اللجنة المدعو... للتفتيش وبيان واقع الحال (التفتيش) ١٣٦
إن كل جريمة يتطلب لقيامها ركن مادي، وركن معنوي (يتطلب قيامها) ٣٤٨
لكي يستلزم الذم أو القدح العقاب، يُشترط في أن يقع على صورة من الصور الآتية (يلزم... يشترط أن يقع..) ٣٤٨
يذهب جانب من الفقه الجنائي بصدد تعريفه للخطورة الإجرامية على أنّها (يُعَرِّف الفقه الجنائي الخطورة الإجرامية أنّها...) ٣٤٩
أن تتضمّن هذه الأسئلة على تهديد للأطراف (تتضمن تهديداً...) ٣٤٩
لكن تجدر الإشارة أنّه... (الإشارة إلى) ٣٤٩
خلطت محكمة الاستئناف ما بين القصد المحدّد، والقصد غير المحدد (خلطت بين) ٣٤٩
يشمل على المبادئ والقوانين (يشمل المبادئ، أو يشتمل على المبادئ) ٤٥٧
الإملاء ٨٦، ١٢٧، ١٥٩، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٤، ٢٠٦، ٢١٦، ٣١٨، ٤٣٧، ٤٥٨، ٤٧٢، ٤٨٦، ٥٠١، ٥١٥
في حال صدور قرار عن الهيئه العامه للشركه بالتصفيه الاختياريه (الهيئة العامه للشركة بالتصفية الاختيارية) ٤٥٨
مجموعه (مجموعة) ٤٥٨
الوثيقه (الوثيقة) ٤٥٨
أسره واحده (أسرة واحدة) ٤٥٨
الحياه (الحياة) ٤٥٨
المساواه (المساواة) ٤٥٨
المرأه (المرأة) ٤٥٨
الطفوله والأمومه (الطفولة والأمومة) ٤٥٨
اللازمه (اللازمة) ٤٥٨
الدوله (الدولة) ٤٥٨
مرهونه (مرهونة) ٤٥٨
الخيانه (الخيانة) ٤٥٨
إذا تطلب أي تشريع معمول بة (به) ٤٥٨

من شأنه ان يحدث اثراً (أن، أَثراً) ٥٠١
ادى الى احداث ضرر (أدى إلى إحداث ضرر) ٥٠١
لابد من القول ابتداءاً (ابتداءً) ٥٠١
هو رئيس المجلس القضائي بناءاً على تنسيب من وزير العدل (بناءً) ٥٠١
إبحث وفق خطة علمية في جريمة التزوير الإلكتروني (ابحث) ٥٠٢
إهمال علامات الترقيم ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٤٧٠، ٤٨٣، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥١٢
وتتكون هذه اللجنة من جميع دول الأعضاء في مجلس الأمن ومهمتها وضع اللائحة الداخلية (وتتكون هذه اللجنة من جميع دول الأعضاء في مجلس الأمن، ومهمتها: وضع اللائحة الداخلية) ٤٧٠
أما بالنسبة للأمن العربي فإن مبادئ جامعة الدول العربية (أما بالنسبة للأمن العربي؛ فإن مبادئ جامعة الدول العربية) ٤٧٠
وهذا الرأي الراجح لأنه قد تتوفر لدى الجاني (وهذا الرأي الراجح؛ لأنه قد تتوفر لدى الجاني) ٤٧٠
قام المشرع الأردني بوضع خطة في حماية المركبات من السرقة لكي لا يتمكن أي شخص من سرقة تلك المركبات ومن هذه الخطط هو أن يضع أرقاماً على تلك السيارات أو المركبات ووضع جهاز إنذار (قام المشرع الأردني بوضع خطة في حماية المركبات من السرقة؛ لكي لا يتمكن أي شخص من سرقة تلك المركبات، ومن هذه الخطط هو أن يضع أرقاماً على تلك السيارات أو المركبات ووضع جهاز إنذار.) ٤٧٠
ويوجد للإذعان نوعين عام وخاص (ويوجد للإذعان نوعان: عام وخاص) ٤٨٤
ويجب أن تجري الانتخابات خلال مدة أربع شهور فإذا لم تجري الانتخابات فإن المجلس القديم يُعَدّ قائماً ويستعيد كافة صلاحياته (ويجب أن تجري الانتخابات خلال مدّة أربعة أشهر، فإذا لم تجر الانتخابات؛ فإنّ المجلس القديم يُعَد قائماً، ويستعيد صلاحياته كافة) ٤٨٤
ما هي أحكام الدورة العادية والدورة الاستثنائية (إثبات علامة السؤال بعد هذا السؤال الصريح «؟») ٤٨٤
التي قسمها الشرع الأردني إلى مسؤولية حارس الحيوان ومسؤولية البناء ومسؤولية حارس الآلات الميكانيكية (التي قسمها الشرع الأردني إلى: مسؤولية حارس الحيوان،

ومسؤولية البناء، ومسؤولية حارس الآلات الميكانيكية.) ٤٩٩
الشروع هو البدء بالتنفيذ ويقسم إلى الشرع الشروع التام وهو ما يسمى بالجريمة الخائبة، والشروع الناقص وهو ما يسمى بالجريمة الموثوقة (الشروع: هو البدء بالتنفيذ، ويقسم إلى: الشرع الشروع التام، وهو ما يسمى بالجريمة الخائبة، والشروع الناقص، وهو ما يسمى بالجريمة الموثوقة.) ٤٩٩
حتى ينفي العلاقة السببية بينه وبين الضرر؛ يستطيع أن يثبت.. (حتى ينفي العلاقة السببية بينه وبين الضرر؛ يستطيع أن يثبت..) ٤٩٩
الاستقالة حيث يقدم الموظف (الاستقالة: أن يقدم الموظف استقالته) ٥١٣
إيراد كاف التشبيه في غير ما تقتضيه ٣٧٨، ٤٠٠، ٥٠٥
أهم شيء كطالب حقوق (بوصفك طالب حقوق) ٣٧٩
نحن كشركاء يمكن أن نضعها في الدستور(بوصفنا شركاء، إذ لا مكان للتشبيه هنا) ٣٧٩
ما دام يفي بالدين كتاجر (بوصفه تاجراً) ٤٠٠
ولذا، بدأت فكرة إدارة الدعوى المرئية كأحد الحلول البديلة (بوصفها واحداً من الحلول البديلة) ٥١٦
البدل ٢٢٧
نجد أن الجهة المستدعى ضدها (المدعون) قد أقاموا الدعوى (المدعين) ٢٢٧
إن الطفل محمد (محمداً) ٢٢٧
إن المستأنف ضده مراد (مراداً) ٢٢٨
تجاوزات إملائية ونحوية، وإهمال لعلامات الترقيم ١٨٣-١٨٥
تجريد جواب «أما» من الفاء، والواجب إثباتها ٥٢١
أما الآن سوف أبين لك آراء المعارضين (فسوف) ٥٢١
ترتيب حروف الكلمة الواحدة ٧٧، ١٢٢، ١٥٧، ١٨٩، ٣٠٨، ٤٧٣
لم يتم الاتفاق على مقدرا التعويض (مقدار) ٧٧
سماع البنيات (البينات) ٧٧
هذه الطريقة متعبة في مستودعات الشركة (متّبعة) ٧٧
محسوبة له مدة التوفيق (التوقيف) ٧٧

صنوبر المياه (صنبور) ٧٧
حيث دفعت الغارمة بموجب الوصل المالي (الغرامة) ١٢٢
تعتبر من الجرائم المخلة بالرشف (بالشرف) ١٢٢
المرلحة (المرحلة) ١٥٧
صدرو القرار بهذا الشكل (صدور) ١٥٨
يوقدها (يقودها) ١٨٩
عن الضرر الذي يحلق بالغير (يلحق) ١٨٩
بدل فوات منفعة المركقب (المركبة) ١٩٠
مع الواقع ولااصول والقانون (والأصول) ١٩٠
مما يؤدي إلى حمل المجني عليه لتسلميه المال بنيّة تملّكه (لتسليمه) ٣٠٨
السلطة التأسيسية لا تتقيد بالمبادئ الورادة في الميثاق الوطني (الواردة) ٣٠٨
الإفراج الشرطي في جوهره مظهر للتدرج في المعاملة العقابية وتفرديدها من سلب الحرية إلى منح حرية مقيدة (وتفريدها) ٣٠٨
قضت محكمة النقض الفرنسية في قضية تتخلص وقائعها في أن طبيباً أصيب بشلل.. (تتلخص) ٣٠٨
الالتزام بتدريب العالمين... (العاملين) ٣٠٨
إن الميثاق لم يحدد طبعية هذه التدابير (طبيعة) ٤٧٣
الترقيم ٨٣، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٥٨، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٦، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٣٧، ٤٤٠
التكرار والحشو والزيادة ٨٢، ١٠٩، ١١٣، ١٤٤، ١٧٤، ١٨٣، ٢١٤، ٣١٥، ٣٤٣، ٣٥٣، ٤٥٧، ٤٦٣
تجريم المتهم... بجرم التدخل بجرم التدخل بالتزوير (تجريم المتهم... بجرم التدخل بالتزوير) ٨٢
بعد أن طعن وطعن المغدور حاتم (بعد أن طعن المغدور حاتماً) ٨٢
كما أنه يستحق له الأجور التي تستحق حتى انتهاء المدة المتبقية (تكرار كلمة «يستحق») ١٠٩
فيكون قرار محكمتنا يكون قد حاز قوة الأمر (تكرار كلمة «يكون» حشو) ١٠٩
ورداً على أسباب التمييز وعن كافة أسباب التمييز ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف

بالنتيجة التي توصلت إليها (تكرار جملة «عن كافة أسباب التمييز») ١٠٩
مستندة إلى إذن التمييز السابق الممنوح لها برقم ٢٠٠٧/٢٢٧٨ تاريخ ٢٠٠٨/٨/٨ والذي يبقى سارياً لحين الفصل بالدعوى (جملة «والذي يبقى» زائدة) ١٠٩
من قانون أصول المحاكمات المدنية والتي جاء نصها (من قانون أصول المحاكمات المدنية، ونصها...) ١١٠
تكرار كلمة (بين) في حالة عطف اسم على اسم ١١٣
وكان عليهما أن تطبقا الاتفاقية الموقعة بين المميز باعتباره منظمة عربية وهيئة دبلوماسية وبين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (وحكومة) ١١٣
سواء كانت العقوبة هي الحبس أو الغرامة (حذف «هي») ١٤٤
الجلسة السابقة هي بدون تحديد ساعة (دون) ١٧٤
طالب المدعي المدعى عليها بما هو من حقوق (..بما له من حقوق) ١٧٤
دفع أجر المثل... البالغ وفي مجموعه ١٩٠ ديناراً («في مجموعه» جاءت زيادة أخلت بتركيب الجملة) ١٨٣
من قانون العقوبات بحق بحق الظنين(كلمة «بحق» الثانية مكررة) ٢١٤
خالفت القانون وخاصة المادة (٦١) من القانون المدني التي تنص على تنص على أن الجوزا الشرعي ينافي الضمان (تكررت جملة «تنص على»، الجواز) ٢١٤
ينصرف العلم إلى إلى جميع العناصر القانونية للجريمة٣١٥
وإذا انتقلت الورقة التجارية بعد احتجاج عدم احتجاج... ٣١٥
لا يجوز لأي طرف الاتفاق على الصلح أو على اللجوء إلى الوساطة.. (أو اللجوء) ٣٤٣
يأخذ التوقيع أشكال مختلفة؛ فقد يكون عن طريق الإمضاء أو الختم أو حتى توقيعاً. (يأخذ أشكالاً... فقد يكون إمضاءً أو ختماً أو توقيعاً) ٣٥٣
أمّا بالنسبة إلى ما ذهبت إليه محكمة الاستئناف (ما ذهبت إليه...) ٣٥٣
لا يجوز إخفاء نتائج المصاب بالإيدز أو حتى إجبار أي شخص على إخفاء سر نتائج الاختبارات (أو إجبار...) ٣٥٤
قد تكون الأوراق رسائل وعقوداً وشهادات، أو حتى سنداً مزوراً (أو سنداً...) ٣٥٤
الاعتداء على الاعتبار المالي؛ وهو ضرر ينتج نتيجة للإشاعة... ٣٥٤

الملاحظ وخاصة في الدول الغربية أن الأجهزة السياسية الفاعلة في الحياة السياسية أنها
مسؤولة مباشرة أمام الشعب ٣٥٤
لا يجوز لأي طرف الاتفاق على الصلح أو على اللجوء إلى الوساطة... ٣٥٤
يعتبر الدستور هو المصدر الأساسي (يعتبر الدستور المصدر الأساسي) ٤٥٧
المرافعة وظيفتها هي توجيه القاضي (المرافعة وظيفتها توجيه القاضي) ٤٦٣
جزم الأفعال المضارعة المعتلة الآخر ١٠٤، ١٧٥، ١٧٦، ٢٣١، ٣٤٣، ٤٧٧، ٤٨٩
لم يتقاضى المدعي (يتقاضَ) ١٠٥
لم يبقى أي دليل يربط المميز بالجرم المسند إليه (يبق) ١٠٥
لم تبدي أي اعتراض (تبد) ١٠٥
لم تتيح للمميز تقديم دفوعه وبيناته (لم تتح) ١٠٥
لم ترتضي الجهة المشتكية (ترتض) ١٧٥
لم يعطى المستأنف المهلة الكافية (يعط) ١٧٥
لم يتقاضى إجازته السنوية (لم يتقاضَ راتباً عن إجازته السنوية) ١٧٥
لم يشير إلى أن المدعو مصاب بحالة عجز كلي (لم يشر) ١٧٦
لم يقوم المدعي بتوجيه إنذار عدلي (لم يقم) ١٧٦
لم تأتي (تأتِ) ٢٣٢
لم تراعي (تراعِ) ٢٣٢
لم يبقى موقوفاً (يبق) ٢٣٢
لم يستوفِ عن رسم الطوابع (يُستوفَ) ٢٣٢
لم يقوم (يقم) ٢٣٢
لم يستثني الأبوين أو الجدّين (لم يستثنَ الأبوان أو الجدّان) ٣٤٤
ولم يتعدى...(يتعدّ) ٤٧٦
فإذا لم تجري (تجر) ٤٨٩
لم يتخطى الحدود (يتخطّ) ٤٨٩
الجمع بين خطأين في كلمة واحدة ٤٣٨
وإذا رائة المحكمة ذلك (رأت) ٤٣٨

الخطأ في استعمال الاسم الموصول ١٠٥، ١٣٦، ١٦٤، ١٧٦، ٢٣٩، ٤٤٣
المسدسان الذي استخدمهما المتهمان (اللذان) ١٠٥
الأشخاص الذي اشتركوا بسلبهم (الذين) ١٠٦
لم تقبل المستدعية بقرار لجنة تسوية الحقوق المركزية التي اعترضت عليه (الذي) ١٣٦
أقوال باقي الشهود اللذين (الذين) ١٦٤
اعتمدت المحكمة على شهود النيابة الذي أجمعوا على أنهم شاهدوا الحديد في سيارة المستأنف (الذين) ١٧٦
المسؤول عن تصرفات موظفيه... واللذين يعملون تحت إشرافه (الذين) ١٩٦
أخطأت محكمة التسوية مع الاحترام بالقرار التي انتهت إليه (الذي) ٢٣٩
أخطأت المحكمة الموقرة بالقرار التي توصلت إليه (الذي) ٢٣٩
وهو الذين يقرر ترقيتهم (الذي) ٤٤٣
خطأ في تاريخ حيثيات القضية ١٢٢
بإيقاف شمولها الاختياري من ٢٠٠٤/٢/١ حتى ٢٠٠٤٧/٩/١ (٢٠٠٤/٩/١) ١٢٢
خطأ في ذكر أسماء بعض أطراف القضية ٨٢
فأعلم المغدور هاشم المجني عليه أمين (حاتم) ٨٢
هاني شكر (هاني شكري) ٨٢
حسين خليل حسن عطية (حسين خليل حسين عطية) ٨٢
الخلط بين العامية والفصيحة ٣٨٥، ٤٠٢، ٤٤٥
يجب أن تكون هذه المؤسسة يا بنك ويا مؤسسة تجارية (إمّا مصرفاً وإمّا مؤسسة تجارية) ٣٨٥
يا إما بقبول التسجيل، يا إمّا برفض التسجيل (إما بقبول التسجيل، أو برفضه٤٠٢)
لأن على المشتكى عليه الاعتراض على الحكم بالأول (أولاً) ٤٤٥
رفع اسم إن وأخواتها ٩٣، ١٧١، ٢٠٠، ٢٢٦، ٣٢٩، ٤٤٢، ٤٧٥، ٤٨٩
حيث أن لبيان هذه الأمور أثر مهم (أثراً مهماً) ٩٤
أن هناك تقصير من قبل المتهم (تقصيراً) ٩٤
تبين للجنة الجرد أن هناك نقص (نقصاً) ٩٤

أن هناك تناقض (تناقضاً) ٩٤
لأن كل خسر استئنافه (كلاً) ١٧١
أن لديه بينات ودفوع حرم من تقديمها (ودفوعاً) ١٧١
لأن كل منهما خسر استئنافه (كلاً) ١٧٢
أن هناك عقد محلي (عقداً محلياً) ١٧٢
أن هناك عقد خفي (عقداً خطياً) ١٧٢
أن ليث وحده سحب الموس (ليثاً) ٢٠٠
أن للمحكوم عليه بيت مكون من طابقين (بيتاً مكوناً) ٢٠٠
أن للمنزل باب خلفي (باباً خلفياً) ٢٢٦
أن لديهما محل.. (محلاً) ٢٢٦
إن المستأنفون هم من سكان مدينة معان (المستأنفين) ٢٢٦
أن شخص آخر شاهده (شخصاً) ٢٢٦
أن المدعيان... (المدعيين) ٢٢٧
أن كل منهما خسر استئنافه (كلاً٢٢٧)
أن هناك جهاز خلويا (جهازاً) ٢٢٧
هناك من يرى أنَّ في الحماية الجنائية للمعلومة مساسٌ بحرية الإعلام... ٣٢٩
إنَّ للمستفيد – وهو المريض- حقٌ مباشر ومستمد من العقد ٣٢٩
يعترف قانون المعاملات الإلكترونية بأنَّ هناك عقودٌ تبرم بوسائل الاتصال الحديثة ٣٢٩
العلة في ذلك أن لها كيانٌ مستقل خاص ٣٢٩
كما أن لها أثر سلبي... ٣٢٩
نجد أن هناك فرق (فرقاً) ٤٤٢
لأن هناك موظف مشترك (موظفاً مشتركاً) ٤٤٢
لأن هناك تلازم (تلازماً) ٤٤٢
لأن هناك اشتراك (اشتراكاً) ٤٤٢
لأن في ذلك تهديد (تهديداً) ٤٧٥
إنما يعني أن هناك أفراد حقيقيين (أفراداً) ٤٨٩

رفع التمييز المنصوب ٤٤٣، ٤٥٥
٢٤٠ دينار (ديناراً) ٤٤٣
٢٥٠ دينار (ديناراً) ٤٥٥
رفع الحال ٩٦، ١٣١، ١٧٢، ٢٠١، ٢٢٨، ٤٤٣، ٤٨٩
جاء القرار الطعين مخالف للقانون (مخالفاً) ٩٦
جاء القرار الطعين مخالف للقانون (مخالفاً) ١٣١
جُنِّد مدني في الدفاع المدني (مدنياً) ١٣١
حضر وكيل المدعى عليه متأخر (متأخراً) ١٧٢
أن القرار جاء معلل (معللاً) ٢٠١
جاء قرار المحكمة مخالف (مخالفاً) ٢٢٨
تركه حر..(حراً) ٢٢٨
التعريف جاء عام (عاماً) ٤٤٣
الخروج من الشيوع يقع باطل (باطلاً) ٤٩٣
رفع خبر كان وأخواتها ومصادرها العاملة عمل فعلها ٩٤، ١٣٠، ١٧٠،١٧١، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٢٦، ٣٣٠، ٣٨٧، ٤٤٢، ٤٥٥، ٤٧٥، ٤٨٨، ٥٠٤، ٥١٨
يكون هذا السبب مستوجب للرد (مستوجباً) ٩٤
هذا التطبيق يكون مخالف لأحكام القانون (مخالفاً) ٩٤
كان أخر راتب تقاضاه ثلاثون ديناراً (ثلاثين ديناراً) ٩٤
يكون قرارها موافق للقانون (موافقاً) ٩٥
يكون إصرار محكمة الجنايات الكبرى على قرارها المنقوض واقع في غير محله (واقعاً) ٩٥
يكون إصرار محكمة الاستئناف على حكمها المنقوض واقع في غير محله (واقعاً) ٩٥
يكون إنهاء خدماتها مخالف لقانون العمل والعمال (مخالفاً) ٩٥
كون الحكم مميز بحكم القانون (مميزاً) ٩٥
كونه سابق لأوانه (سابقاً) ٩٥
كون المبالغ المودعة تأمين (تأميناً) ٩٥
ليس ذو إنتاجية (ذا) ٩٥

ليس متروك (متروكاً) ٩٥
ليس صهريج مملوك (صهريجاً مملوكاً) ١٠٦
يكون ما قام به المستدعى ضده مخالف لمبدأ المشروعية (مخالفاً) ١٣٠
كان مسؤول عن المبيعات (مسؤولاً) ١٧٠
كان مشرف على جميع الحرس (مشرفاً) ١٧٤
يكون قرارها المشار إليه صادر عن محكمة ليست بصاحبة الاختصاص (صادراً) ١٧٠
يكون منظم لدى كاتب العدل ويكون مختص فقط للمصادقة على التاريخ والتوقيع (منظماً... مختصاً) ١٧١
يكون قرارها موافق للقانون (موافقاً) ١٧١
يكون معه الاستئناف موجب للرد شكلاً (موجباً) ١٧١
لم يكن المدعي مشمول بالضمان (مشمولاً) ١٧١
يكون معه القرار سابق لأوانه (سابقاً) ١٧١
يكون استناد محكمة الصلح بقرارها... مخالف للقانون (مخالفاً) ١٧١
ليس انكار لها (إنكاراً) ١٧١
ليس أطراف في الدعوى (ليسا طرفين) ١٧١
يكون الاستئناف المقدم منه... مقدم على العلم (مقدماً) ٢٠٠
كان موجود قبل المخالصة (موجوداً) ٢٠٠
يكون مردود شكلاً (مردوداً) ٢٠٠
يكون ما ورد بهذا السبب مخالف (مخالفاً) ٢٠٠
كان المتوفى أحمد موجود على البرج (موجوداً) ٢٢٥
كانت نقص على الشركة (نقصاً) ٢٢٥
كان مسكون سابقاً (مسكوناً) ٢٢٥
لم أكن موجود (موجوداً) ٢٢٥
كان المتهم موجود (موجوداً) ٢٢٥
لم يكن الظنين موجود (موجوداً) ٢٢٥
كان سابقاً مشغول (مشغولاً) ٢٢٥

كان حريص (حريصاً) ٢٢٦
يكون أساس لترتيب المسؤولية الجزائية (أساساً) ٢٢٦
كان مستأجر لهذا المنزل (مستأجراً) ٢٢٦
كونه عنصر من عناصر المشاجرة (عنصراً) ٢٢٦
لا زال التحقيق جاري (جارياً) ٢٢٦
لا يزال موقوف (موقوفاً) ٢٢٦
الضرر الذي يصيب المدعي، سواء أكان ضرر مادي، أو أدبي ٣٣٠
لا بد من مشاهدة أثر الجريمة؛ سواء كان شيء ما، أو إنسان ما... ٣٣٠
أن يكون الوسيط ذو خبرة... مستمع جيد ٣٣٠
تختلف وسيلة الإعلان، إذا ما كان منقول أو عقار... ٣٣٠
العجز من حوادث السير قد يكون عجز كلي أو عجز جزئي ٣٣٠
إذا كان الجاني واحد؛ فلا قيام للمساهمة الإجرامية... ٣٣٠
كأن يكون أحدهما مشروع أجنبي متقدم مع دولة نامية... ٣٣١
إذا كان الشيك خالي من بعض البيانات الإلزاميّة (خالياً) ٣٨٧
قد يكون شخص طبيعي، وقد يكون شخص اعتباري (شخصاً طبيعياً... شخصاً اعتبارياً) ٤٤٢
وقد يكون التحويل يدوي (يدوياً) ٤٤٢
وأصبح هذا السبب ضروري (ضرورياً) ٤٤٢
وأن اللجوء أصبح متزايد (متزايداً) ٤٤٢
وهي دولة ليست عضو فيها (عضواً) ٤٤٢
وهو ليس قانون دولي (قانوناً دولياً) ٤٤٢
يكون عمل إداري (عملاً إدارياً) ٤٥٥
أن يكون سلوك الإدارة شرعي (شرعياً) ٤٥٥
إذا كان موضوع التخاصم مشترك بهذه الدعوى (مشتركاً) ٤٥٥
يجب أن يكون العضو المؤسس أردني (أردنياً) ٤٥٦
فإنه يكون باطل (باطلاً) ٤٥٦
لا يجوز إشراك شخص ليس مشارك (مشاركاً) ٤٥٦

لكونه ليس انتهاك لحقوق الإنسان (انتهاكاً) ٤٥٦
بحيث يصبح هذا السلوك ملزم (ملزماً) ٤٥٦
يكون شامل لكل التصرفات (شاملاً) ٤٥٦
كونه ممثل عنها (ممثلاً) ٤٧٥
عضو مجرد ممثل دولة وليس موظف دولي (موظفاً دولياً) ٤٧٥
أن يكون موظف عام (موظفاً عاماً) ٤٧٥
أن يكون هذا العمل مشروع (مشروعاً) ٤٧٥
فإنه يصبح حق مالي (حقاً مالياً) ٤٧٥
الذي يكون محتمل وقوعه (محتملاً) ٤٧٥
ليس أكيد (أكيداً) ٤٧٥
رفع خبر كان وأخواتها ٤٨٨
كذلك يكون باطل (باطلاً) ٤٨٨
يكون العقد موقوف (موقوفاً) ٤٨٨
إذا كان مجلس النواب منعقد (منعقداً) ٤٨٨
أن يكون محرر منطقي مكتوب (محرراً منطقياً مكتوباً) ٥٠٤
قد يكون الضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي (مادياً أو معنوياً، أو اجتماعياً) ٥٠٤
يكون مزيج (مزيجاً) ٥١٨
سواء أكان مكتوب أو غير مكتوب (مكتوباً) ٥١٨
أن يكون الحكم الصادر بشأن الدعوى قطعي (قطعياً) ٥١٩
يكون قرار قطعي (قراراً قطعياً) ٥١٩
أن يكون مسدد.. (مسدداً) ٥١٩
رفع الظرف المنصوب ٤٤٣، ٥١٩
يستغرق وقت طويل (وقتاً طويلاً) ٤٤٣
يغيب الزوج عن زوجته مدد طويله (مدداً طويلة) ٥١٩
رفع المجرورات أو نصبها ١٠٠، ١٧٢، ١٧٣، ٢٠١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٣٣٤، ٤٤٣، ٥٢٠
أن هذه النتيجة بمثابة ردا على كافة ما هو مثار (رد) ١٧٣

تم توجيه إنذاراً عدلياً للمدعى عليهم (إنذار عدلي) ١٠٠
إلا أن المستدعى ضده لم يقم بتعيين محكماً له في النزاع (محكم) ١٠٠
اختيار محكماً ثالثاً (محكم ثالث) ١٠٠
غير معللاً (غير معلل) ١٠٠
تعريف المتهمان الرابع والثامن (المتهمَين) ١٠٠
أقدما على إطلاق وابلاً من الأعيرة النارية (وابل) ١٠٠
مع وكيلاه (وكيليه) ١٠١
أن يقوم المحرض بأفعال مادية لحمل شخصاً آخر (شخص) ١٠١
كان على محكمة الصلح توجيه يمين الاستظهار إلى المستأنفون (المستأنفين) ١٧٣
للمستأنفون (للمستأنفين) ١٧٣
إلى المستأنفون (المستأنفين) ١٧٣
دفع مبلغ ثمانمئة وخمسة وسبعون دينار بدل أجور مستحقة (وسبعين ديناراً) ١٧٣
مطالبته بمبلغ ألف وأربعمئة وعشرون دينار لا غير (وعشرين ديناراً) ١٧٣
يتضمن الحكم على المستأنف بالغرامة خمسة وعشرون دينار مع الرسوم (عشرين ديناراً) ١٧٣
مبلغ ٢٣٠٠ (ألفان وثلاثمئة دينار) للمدعي (ألفين) ٢٠١
بسبعون قلاب (بسبعين قلاباً) ٢٠١
في الاستئنافان (الاستئنافين) ٢٠١
غير معللا (معللٍ) ٢٠١
إقرار المشتكيان... ببراءة المشتكيان (المشتكيين) ٢٣٢
بحدود ثلاثون متراً (ثلاثين) ٢٣٣
غير موجودان (موجودين) ٢٣٣
دعوى المستأنفون (المستأنفين) ٢٣٣
أسماء المشتكون (المشتكين) ٢٣٣
اعتراض المستأنفون (المستأنفين) ٢٣٣
براءة المتهمان (المتهمين) ٢٣٣

كون المدعيان المستأنف عليهما لم يتقدما بطعن القرار (المدعيين) ٢٣٣
اشتمل على عرضاً للوقائع (عرض) ٢٣٣
للمحاميان (للمحاميين) ٢٣٣
عن ست وثلاثون سنة (ثلاثين) ٢٣٤
من المستأنفان (المستأنفين) ٢٣٤
قامت بعض الدول العربية باستحداث نصوصاً خاصة بهذه الجرائم ٣٣٤
عملت المحكمة على تعزيز موقف الشّابان... ٣٣٤
المخالفة التي تسبب ضرراً بالغاً غير عادياً... ٣٣٤
وهي نشاطات تتطلب رؤوس أموالاً ضخمة... ٣٣٤
إذا قررت تأجير محلاً تجارياً للغير... ٣٣٤
قصر المشرع المصري حماية الطفل حديث الولادة بأن يكون غير مقيداً في سجلات المواليد ٣٣٤
يخضع هذا الفعل لنص تجريمياً أشد عقوبة ٣٣٥
يجوز للمدين الاتفاق على اعفاءَه من المسؤولية (إعفائه) ٣٣٥
تعديل نص المادة (٣) من قانون الوساطة بإضافة محكمتا الاستئناف والتمييز إلى محكمتا الصلح... ٣٣٥
ومن الجرائم الخطرة التي يجب وضع شروطاً لها... ٣٣٥
الفعل طالما كان خاضعاً لنص من نصوص التجريم، وغير خاضعاً لنص من نصوص التبرير... ٣٣٥
إذا كان المجلس غير مجتمعاً... ٣٣٦
مهتمة باللاجئين الأوروبيون (الأوروبيين) ٤٤٣
أن تكون المرأة غير مشكلاً... (مشكل) ٥٢٠

رفع المستثنى التام الموجب ٢٢٨

الساعة السادسة إلا ربع (إلا ربعاً) ٢٢٨

رفع المعطوف المنصوب ٤٥٦

إعطاء العامل إجازات وتعويض في حالة الإصابة أو العجز (وتعويضاً) ٤٥٦

رفع المفعول به ٩٢، ١٠٥، ١٣٠، ١٦٩، ١٩٩، ٢٢٢، ٣٢٧، ٣٨٧، ٤٤١، ٤٥٦، ٤٧٤، ٤٨٨، ٥١٨

وجه المدعي إنذار عدلي (إنذاراً عدلياً) ٩٢

قدم المميز أوراق وشهادات (أوراقاً) ٩٢

أخطأت المحكمة في عدم اعتبار ملف القضية الجزائية... عذر شرعي (عذراً شرعياً) ٩٢

اعتبار المستدعي معزول حكماً عن وظيفته (معزولاً) ٩٢

يحوي صور مسيئة للرسول (صوراً) ٩٣

تضمن ملخص (ملخصاً) ٩٣

يعتبر ضرب من ضروب الخبرة (ضرباً) ٩٣

يشغلون بطريق الإجارة محل تجاري (محلاً تجارياً) ٩٣

أجازت جزء كبير من هذه التسويات (جزءاً كبيراً) ٩٣

سرقوا جهاز خلوي (جهازاً خلوياً) ٩٣

منحه إذن بتمييزه (إذناً) ١٠٥

أصدر المستدعى ضده قراره المشكو منه المتضمن (المشكي) ١٣٠

اعتبار المستدعي معزول حكما عن وظيفته (معزولاً) ١٣٠

يتقاضى المدعي راتب أساسي (راتباً أساسياً) ١٦٩

كونه يمثل دين مزعوم (ديناً مزعوماً) ١٦٩

إن سند الرهن يعتبر سند رسمي (سنداً رسمياً) ١٦٩

وجدت مسروق منه خمسين ديناراً (مسروقاً) ١٦٩

لم نجد فيها تناقض وتباين في المسائل الجوهرية (تناقضاً وتبايناً) ١٦٩

يحتاج وقت طويل (وقتاً طويلاً) ١٦٩

قدم كشف صادر عن الضمان مبين فيه تاريخ اشتراكه (كشفاً صادراً... مبيناً...) ١٦٩

كون كل طرف كسب جزء من الاستئناف وخسر جزء آخر (كسب جزءاً، وخسر جزءاً) ١٦٩

من حق كل منهما أن يقدم طلب (طلباً) ١٧٠

بصفته وكيل عن (وكيلاً) ١٧٠

المدعى عليه يشغل عقار عائد للمدعي (عقاراً عائداً) ١٧٠

هي التي تجر مغنم أو ترفع مغرم (مغنماً... مغرماً) ١٧٠
الحبس يلحق بالمستأنف ضرر بالغ (ضرراً بالغاً) ١٩٩
حددت شروط وخطوط سائغة لتلاوة شهادته الشاهد (شروطاً وخطوطاً) ١٩٩
أن المدعية كان تتقاضى راتب (كانت، راتباً) ١٩٩
أحدثت قطع ترابي (قطعاً ترابياً) ٢٠٠
استملكت الجهة المدعى عليها جزء من قطعة الأرض (جزءاً) ٢٠٠
تصدر قرار بفسخ القرار (قراراً) ٢٠٠
سرقت مبلغ من النقود (مبلغاً) ٢٢٢
اعتبار المخطط الكروكي المقدم من الخبراء جزء لا يتجزأ من هذا القرار (جزءاً) ٢٢٢
يعني أن واضع اليد ينشئ مركز له (مركزاً) ٢٢٣
جميع الأراضي غير المسجلة تعتبر موات (مواتاً) ٢٢٣
لو كنت أملك سلاح ناري لقتلت المشتكي (سلاحاً نارياً) ٢٢٣
يعمل مراسل في محكمة بداية العقبة (مراسلاً) ٢٢٣
يعمل سائق... يعمل نجار (سائقاً... نجاراً) ٢٢٣
شاهد المشتكى عليه سند (سنداً) ٢٢٣
لا يدع مجال للشك (مجالاً) ٢٢٣
سلم الظنين للمشتكي أرباح عن الأشهر الثلاثة الأولى (أرباحاً) ٢٢٣
حرر له الظنين شيك مقابل هذا المبلغ (شيكاً) ٢٢٣
يملك كشك (كشكاً) ٢٢٤
يشكل بحد ذاته نوع من أنواع الاعتداء (نوعاً) ٢٢٤
وجدت موقع البرج محدد...(محدداً) ٢٢٤
وجدت عمال وافدين (عمالاً) ٢٢٤
طلبت منه تصريح.. (تصريحاً) ٢٢٤
يجعل من أوراقها وشهاداتها أوراق خاصة (أوراقاً) ٢٢٤
لم نجد له أثر (أثراً) ٢٢٤
أن المشتكى عليه داود عرض عليه كيس (كيساً) ٢٢٤

يملك منزل مهجور مؤلف (منزلاً مهجوراً مؤلفاً) ٢٢٤
تشكل دليل قانوني مقنع. (دليلاً قانونياً مقنعاً) ٢٢٤
قرار المحكمة قد حرم المستأنفون (المستأنفين) ٢٢٥
إصدارها قرار متناقضاً (قراراً) ٢٢٥
الدخول إلى الموقع الإلكتروني يتحقق سواء استخدم الشخص قرصاً أو جهاز تلفونياً أو حاسوب آخر موجود على الشبكة ٣٢٧
تعتبر الشهادة واجب قانوني... ٣٢٧
تركت نوع من الغموض فيها... ٣٢٧
الأجور التي يدفعها المريض للطبيب تعتبر هبة واعتراف بالجميل ٣٢٨
كثرة عدد الموقوفين في مراكز الإصلاح يشكل عبء مالي على الدولة، وجهد كبير على أفراد الأمن العام، وعلى المشرع أن يضع أسس وقواعد قانونية تضبط إجراءات الاستيقاف على المدين أن يودع مبلغ يكفي لوفاء الدين... ٣٢٨
نتمنى على المشرّع الأردني أن يضيف في قانون الأحوال المدنية نص قانوني يسمح بالحكم... ٣٢٨
أما المشرع الأردني لم يضع نص قانوني واضح وصريح يجرّم مثل هذا السلوك ٣٢٨
نلاحظ على هذا النص أنه أغفل التزام هام (التزاماً مهماً) ٣٨٧
تراكم الجرائم البسيطة لا يعد سبب للطرد (سبباً) ٤٤١
كما لا يتضمن هذا العهد أحكام تتعلق...(أحكاماً) ٤٤١
مما أوجد أنواع (أنواعاً) ٤٤١
تتطلب عنصران (عنصرين) ٤٤١
وبالرغم من عدم استقرار الرأي على تعريفها تعريف موحد وشامل (تعريفاً موحداً وشاملاً) ٤٤١
وهل يقرر نص خاص (نصاً خاصاً) ٤٤١
أي ارتكابه فعل من الأفعال (فعلاً) ٤٤١
تشكل جزء من القانون (جزءاً) ٤٤٢
وضع القاضي عدد من الشروط (عدداً) ٤٤٢

وكأنها خالفت نص قانوني ملزم (نصاً قانونياً ملزماً) ٤٥٦
أن لا يخالف هذا السلوك نص تشريعي (نصاً تشريعياً) ٤٥٦
أن تتبع الإدارة نمط أو سلوك معين (نمطاً أو سلوكاً معيناً) ٤٥٦
إذا اجتمع مع مجلس الوزراء عمل عمل حكومي (عملاً حكومياً) ٤٥٦
يلعب القضاء الإداري دور مهم (دوراً مهماً) ٤٥٦
تمنح إعفاء لمن يمارس نشاط معين (نشاطاً معنياً) ٤٥٦
شخص دهس شخص آخر (شخصاً) ٤٧٤
يعتبر ممثل عن دولته (ممثلاً) ٤٧٤
باعتبارها شخص من أشخاص القانون العام (شخصاً) ٤٧٤
وهي تشمل نطاق جغرافي (نطاقاً جغرافياً) ٤٧٤
بكل ما تراه ضروري (ضرورياً) ٤٧٤
يتحمل جزء من.... (جزءاً) ٤٧٤
لما وجدنا شيء (شيئاً) ٤٨٨
وإذا رأت منه خلل (خللاً) ٤٨٨
لا يحق للمستأجر أن يؤجر جزء من الإيجار (جزءاً) ٥١٨
اعتبر عملهم مدني (مدنياً) ٥١٨
يعتبر شك (شكاً) ٥١٨
يأخذ أذن من المحكمة (إذناً) ٥١٨
رفع المفعول المطلق ٤٧٤
يحق للزوجة المطلقة طلاق بائن (طلاقاً بائناً) ٤٧٥
رفع المنصوبات ٩٢، ٩٦، ١٣٠، ١٦٨، ١٩٩، ٢٢٢، ٣٢٧، ٣٣١، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٨٨، ٥٠٤، ٥١٨
إن المميز (المدعي عليه) طلال (طلالاً) ٩٦
لا يستحق بدل فصل تعسفي أو إشعار (إشعاراً) ٩٦
استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ومستمد (مستمداً) ٩٦
استخلصت وقائع الدعوى استخلاصاً سائغاً مقبولاً ومستند إلى بينات قانونية (مستنداً) ٩٦

بحضور وكيل المستأنفين ووكيلا المستأنف ضدها (ووكيلي) ٩٧
مما يجعل ما ورد بهذين السببين وارداً على القرار الطعين، وموجب لنقضه (موجباً) ٩٧
أن يكون معللاً وافياً مقبول (مقبولاً) ٩٧
عن سببي الطعن اللذان مؤداهما واحد (اللذين) ٩٧
أصْدَرَ في ١٤ سبتمبر، سنة ١٩٧٤م قراراً خاص بحماية النساء ٣٣١
تعتبر هبةً واعتراف بالجميل ٣٣١
يستطيع المريضُ أو ذويه الحصول على التعويض ٣٣١
لأن له الحق في احتكار السلعة احتكار قانوني أو فعلي... ٣٣١
لا بد من تعديل يحقق لأعضاء القضاء الإداري وضع مماثل لنظرائهم ٣٣١
قامت المحكمة بإلغاء (٨٩) قرار إداري ٣٣٢
هذا يمثل شرطاً مقيداً، وسلوك تعسفي من المورِّد ٣٣٢
المشرع الأردني لم يضع نص قانوني واضح وصريح ٣٣٢
رفع النعت المنصوب ٥١٩
يفرض شكلاً معيناً أو إجراء معين (معيناً) ٥١٩
الركاكة والضعف في التركيب ١١٠، ١١١، ١٨١، ٢٠٧، ٣٥٨، ٣٨٦، ٣٩٩، ٤٤٥، ٥٢١
المحكمة وفي جلسة ٢٠٠٣/٥/١٢ قررت وبناء على طلب وكيل المميز ضدهم (المدعى) وعدم ممانعة وكيل المدعى عليها الثانية إسقاط الدعوى من ناحيتها وبنتيجة المحاكمة وبتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٨ حكمت بالزام المدعى عليها أمانة عمان الكبرى بدفع مبلغ.. ١١٠
أن المشتكي ومساء يوم ٢٠٠٥/٤/٢٩ تقدم بشكوى إلى مركز أمن عجلون خلاصتها أنه وأثناء وأن كان والمشتكية يتنزهان... ١١٠
أخطأت المحكمة من حيث أن الطلب المستعجل المقدم من الجهة المميزة موضوعه استرداد مأجور يشغله المميز ضده طلب موافق للقانون والواقع ١١١
بل إنها تبقى الشركة السابقة محتفظة بشخصيتها الاعتبارية وأن هذه التغيرات أو التعديل ما للشركة من حقوق وما عليها من التزامات لا يغير من الأمر شيئاً ١١١
بالرغم من أن كافة البينات المقدمة من قبل المستأنف عليه جاءت متناقضة وبيناته فيما بينها ولا يمكن الركون إليها (استعمال لفظة «قبل» حشواً، وغموض عبارة «وبيناته فيما بينها») ١٨١

واستعملت صلاحياتها المنصوص عليها في المادتين ٣٣ و ٣٤ من قانون البينات حيث يحق بموجب هذه الصلاحيات المبينة على أسس قانونية بينه على أخرى وفقاً لما استخلصه من ظروف الدعوى (الضعف والركاكة وعدم الترابط والغموض الذي اكتنف جمل هذه العبارة) ١٨١

فانه يتوجب أن يثبت أن غيابه عن المحاكمة كان لعذر مشروع كما إعمالاً لأحكام المادة ١/١٨٥/ج من قانون أصول المحاكمات المدنية (الركاكة في صياغة العبارة، واستخدام «كما» استخداماً أضعف صياغة العبارة، وأوقع لبساً في مدلولها) ١٨٢

حيث أن شروحات المحضر لتبليغ جلسة ٢٠٠٩/١٢١٣ لا يستفاد منها تعذر التبليغ بالطرق العادية كون الحر المادة مذكرة التبليغ وأن إجراء الأمر الذي تجد فيه محكمتنا يشكل معذرة بالمعنى المقصود بالمادة ١/١٨٥/ج من الأصول المدنية (الضعف وعدم الترابط بين الجمل في النص) ١٨٢

مع مراعاة تطبيق أحكام المادة ١٧٥ من قانون أصول المحاكمات المدنية يحق باقي المدعى عليه بدعوتهم للمحكمة كونهم يستفيد من طعن المستأنف (النص فيه ما فيه من ضعف الصياغة والغموض واللبس) ١٨٢

قررت اللجنة الاستئنافية بأن لم تشأ الاصابه عجز يستحق الذكر (قررت اللجنة الاستئنافية أنه لم ينشأ عن الإصابة عجز يستحق الذكر) ٢٠٧

فطعنت به أمام محكمتنا والتي كانت وبتشكيل آخر أصدرت قرارها (ضعف في التركيب والتعبير) ٢٠٧

إن المدعي خسر الجزء الأكبر من دعواه الزامه بدفع مبلغ ٧٠ دينار أتعاب محاماة (ضعف في التركيب، وأخطاء في الطباعة، وخطأ في حركة تمييز العدد، وخطأ في الإملاء) ٢٠٧

بالإضافة على أن هذه الشركة لا يجوز تأسيسها أو زيادة رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام ٣٥٨

إذا انتقل الورقة التجارية بعد احتجاج عدم احتجاج عدم الدفع جاز الاحتجاج... ٣٥٩

أن يتنبّه من يرغب التعامل مع هذه الشركة بأنَّ ائتمان هذه الشركة محدود، فلا يقع في غلط بأن يظن بأنه يتعامل مع شركة مساهمة ٣٥٩

وحيث أن قضاة أول درجة لما إعتمدوا على الشهادة الإدارية المسلمة من قبل نيابه مديرية السكن ببريان لالغاء العقوبة التأخيرية لم يقدروا الوقائع التقدير السليم، وأساءوا تطبيق القانون ٣٥٩

يتبين من النَّصين المذكورين أنّ يجب لكي تكتسب الورقة صفة السند الرسمي أن تتوافر فيها ثلاثة شروط... ٣٥٩

تخضع الأدلة لمبدأ قضاء المحكمة على أساس ما تطمئن إليه، فإنه كما أن للمحكمة أن تأخذ بالتقرير كله... ٣٥٩

كل إجراء يكون نتيجة غش يفقد قيمته الإجرائية مما يتطلب استبعاده هو على ذلك، فلا محل للقول بأنَّ الخبرة المزورة تبقى كسند في الدعوى يملك القاضي سلطة تقديرية بالنسبة له فالبطلان في هذه الحالة يعدّ بطلان مطلقاً ٣٥٩

أمّا الإكراه فإنه يقصد به أفعال الصادرة عن الجاني، والتي بها يتحقق سلب إرادة المجني عليه، سواء وقع الإكراه مادياً كاستخدام المخدر لو العنف مع الضحية، أو معنوياً كتهديده باللحاق أذى به... ٣٦٠

وتجدر الإشارة هنا أن بطلان العقد يثبت على تخلف شرط الكتابة ٣٦٠

فقد تم الاستقرار على ربط كلمة تكنولوجيا بالتقنيَّة باعتبارها مصطلح مرادف حيث عدّت كلمة تكنولوجيا تعني علم دراسة التقنيات... ٣٦٠

دائماً الرقابة السابقة غالباً ما تكون منصبّة على النفقات ٣٨٦

ثم تنازل المحل مني إلى الشخص (تمّ التنازل منّي عن المحل) ٣٩٩

يتوجب بنا إعادة النظر بها (يجب علينا إعادة النظر فيها) ٤٤٥

العقوبة لكي شخص يقوم بارتكاب الجريمة، لكي يكون عبرة وردعاً لغيره (المعنى المقصود من هذه العبارة غير واضح) ٥٢١

زيادة جار ومجرور في الجملة حشواً ١٤٠

يطلب فيه إليه تنفيذ قرار محكمة العدل العليا (يطلب فيه تنفيذ) ١٤٠

تقديم مادة مخدرة للغير بمقابل (مقابل) ١٤٠

سحب أية منافع تأمينية بموجب الضمان الاجتماعي حصل عليها المستدعي (...تأمينية حصل عليها المستدعي بموجب قانون الضمان الاجتماعي) ١٤١

زيادة حرف أو أكثر في الجملة يؤدي إلى خلل في تركيبها النحوي ١٣٦، ١٨٢، ٢٠٨، ٢٤٠

تتلخص في أنه وبتاريخ (حذف الواو) ١٣٦

فإنه لا يتعدى إلى الجريمة التأديبية وبما يترتب على اقترافها قانوناً (وما يترتب) ١٣٦

لم يرفق ومع استئنافه المعذرة المشروعة... السماح له بتقديم وبيناته ودفوعه (حذف الواوين)

بسبب وجود تصدعات نتيجة عن هدم السور (حذف حرف الجر «عن»، أو استعمال كلمة «ناتجة» بدل كلمة «نتيجة») ١٨٣

وأثناء أن كانت المدعية متوجهة إلى عملها (حرف «أن» زيادة لا تؤدي إلى إضافة معنى جديد) ٢٠٨

يقضى بإلزام سلطة المياه بدفع مبلغ... للمدعي كتعويض عن الضرر (تعويضاً) ٢٠٨

كما ولم يرتض (كما لم يرتض) ٢٤٠

كما وأنها لم تبحث (كما وأنها لم تبحث) ٢٤٠

قضت عليه عنها بالحبس (قضت عليه بالحبس) ٢٤٠

زيادة حرف الجر في الجملة حشواً ١٠٣، ١٣٤، ١٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣

تقضي إدخال المستدعى ضده كشريك في الشركة (شريكاً) ١٠٣

تبين بأن (تبين أن) ١٠٤

مما يعني بأن هذه الكفالة كانت سارية المفعول (أن) ١٠٤

لوحده (وحده) ١٠٤

بدون (دون، أو من دون) ١٠٤

القرار الطعين مشوب بعيب إساءة استعمال السلطة وتجاوز الصلاحيات وفساد بالاستدلال" (وفساد الاستدلال) ١٣٤

ينبني على ذلك بأن الدعوى تغدو مستوجبة للرد (أن) ١٣٤

عدا عن أنها خرق للعلاقات التنظيمية (عدا أنها) ١٣٤

بدون مقابل (دون) ١٤٠

وقضت أيضاً بأنه حيث إن محكمة الاستئناف قد استجوبت المدعية... ٣٤١

وإما بأن هذا التدخل التشريعي يجب أن... ٣٤١

وقضت به محكمة النقض المصرية بأنه لا يشترط... ٣٤٢
لا محل للقول بأن الخبرة المزورة تبقى سنداً في الدعوى ٣٤٢
وجاء في القانون المصري بأنّ حضانة الفتى... ويتضح لنا بأن القانون الأردني جاء واضحاً... ٣٤٢
حالما يدخل لجهاز الضحيّة... ٣٤٢
إن كل جريمة يتطلب لقيامها... ٣٤٢
الذي عاقب بالسجن لمدة عام... ٣٤٢
منعت بعض القوانين إعطاء الشركة حصصاً في مقابل العمل... ٣٤٣
عليه أن يراعي أمرين: الأول: ... الثاني: في أنَّ الأعمال التحضيرية قد تتضمن ما يعكس آراء شخصية ٣٤٣

زيادة حرف على حروف الكلمة (أو الجملة) ٧٩، ١٢٢، ١٥٧، ١٨١، ١٩٠، ٢١٣، ٢١٠، ٣١١، ٤٧٢، ٤٨٦، ٥٠٢، ٥١٧، ٥٢٢

بدال التعويض (بدل) ٧٩
نظراً لإسقاط المشتكي حقه الشخصي تخفيض العقوبة (تخفّض) ٧٩
بحضور وكيل المستدعي ومساعدة رئيس النيابة العامة الإدارية (مساعد) ١٢٢
تنسيب المستدعي ضده الأولى بإصدار قراره المشكو منه الأولى بعدم الموافقة (الأول) ١٢٣
يرفق المستأنف مع استئنافه معذرة مشروعة تنفيذ بأن تغيبه عن جلسة المحاكمة (تفيد) ١٥٧
استلمها (تسلمها) ١٥٧
لو أتيح له الفرصة لتقديمها لتغيير منطوق الحكم (لتغير) ١٥٧
يشكل إقرار غير قضائي كوهنه وقع في مجلس الحكم (إقراراً، كونه) ١٥٧
إذا طعن في العقد بأنه ممنوع بالقانون أم مخالف للنظام العامة أو الآداب العامة (للنظام العام، أو الأنظمة العامة، استعمال الحرف أو أفصح من الحرف أم) ١٥٧
٩٦٠ دينار ببدل مكافأة نهاية الخدمة (ديناراً، بدل) ١٨١
لم يشر فيه المحضر إلى بذلك الجهد (ذلك) ١٨١
يحضر شهادة سواقفه (سواقة) ١٩٠
مسؤولية عن (مسؤولة) ١٩٠

بدل الإجارات المطاللب بها (الإيجارات... المطالب بها) ١٩١
فصل المدعي مفصلاً تعسفياً (فصلاً) ١٩١
محكمة الدرجة الأاولى (الأولى) ١٩١
للمسؤسسة (للمؤسسة) ١٩١
مخاللفة لأحكام القانون (مخالفة) ١٩٥
تم نشر الواقفه في عدد الجريدة الرسمية (الواقعة) ١٩١
بهذاين السببين (بهذين) ١٩١
صورة مصدقة المخطط الموقع (لمخطط) ١٩١
تصيحيح هذا الخطأ (تصحيح) ١٩١
وقوع الجريمة أو مواطن المشتكى عليه (موطن) ٢١٣
في الجهاز المضبلوط (المضبوط) ٢١٣
خشية إعسار الموظف في حال إقرار خطأئه الشخصي (خطئه) ٢١٠
ينصرف العلم إلى إلى جميع عناصر القانونية للجريمة... (إلى العناصر القانونية للجريمة جميعها) ٢١٠
نقل مرض معد إلى لشخص سليم (شخص) ٣١١
من خلال مطلبين مطلبين متتاليين ٣١١
يتناول الثاني: عيوب الإرادة عيوب الإرادة... (حذف «عيوب الإرادة») ٣١١
عالج قانون التجارة المصري الجديد مسألة التسجيل؛ إذا أورد نصاً مفاده (إذ) ٣١١
هذه الاختصاصات لا تقتصر على فترة التنفيذ، بل تمتد إلى ما بعد اللإفراج النهائي (الإفراج) ٣١١
مهنة الطب من أهم المهن الإنسانية حيث يتحكتم على الطبيب أن يحافظ على أرواح الناس. والشفاء يتوقف عوامل عديدة (إذ يتحكم، يتوقف على عوامل) ٣١٢
تسليم التجار قوائم بأرقام البطاقات ت الملغية (البطاقات) ٣١٢
أنَّ تظهير السند كانشأئه تصرف قانوني شكلي (كإنشائه) ٣١٢
عليه تقديم الورقة التجارية للقبول في وتقديمه في موعد استحقاقه٣١٢
كما هو في لجنة نزاع السلاح (نزع) ٤٧٢

وفي ممارستها للشؤونها (لشؤونها) ٤٧٢
بداية أهلية الوجبوب (الوجوب) ٤٧٢
يحتوي هذا الإيجاب على العناصر الجوهريتة (الجوهرية) ٤٨٦
صك أو مخطووط (مخطوط) ٥٠٢
فاصاحبه (فصاحبه) ٥٠٢
القوانيين (القوانين) ٥١٧
القانونيية (القانونية) ٥١٧
كما ورد في المذكرات الايضافية (الإضافية) ٥٢٢
الصرف ١٠٧، ٢٣٦، ٣٥٠، ٤٩٠، ٥٢١
برضاء المجني عليها (برضى) ١٠٧
جوازات السفر المزورين (المزورة أو المزورات) ١٠٧
إن مدراء ورؤساء الأقسام لا يتقاضون بدلاً نقدياً (مديري) ١٠٧
أن المدعين عصام ورفقاه (ورفاقه) ١٠٨
تحتل هذه الحقوق مكانة هامة في النظام القانوني (مهمة) ٣٥٠
تندرج الأعمال المناطة بالسلطة التشريعية في محورين:... (المنوطة) ٣٥٠
أن يكون المضرور يرتبط مع الدولة بعلاقة تعاقدية (المتضرّر) ٣٥٠
أن يجعل مهمة القادة العسكريين أكثر فعاليّة... (فاعلية) ٣٥٠
يشغل المستشارون القانونيون مركزاً هامّاً في الجيش الألماني (مهمّاً) ٣٥١
يحتفظ منْ تجب عليه النفقة بحقه بالرجوع على الأب عند أيساره (يسره أو ميسرته) ٣٥١
يستحق للسمسار أخذ أجرته إذا تم العقد والاتفاق (يحقُّ) ٤٩٠
إن عقوبة الإعدام هي الجزاء المتناسب لجرائم القتل (المناسب) ٥٢١
الصياغة ١٠٨، ١٣٧، ١٣٩، ١٧٩، ٢٠٦، ٢٣٧، ٣٥١، ٣٨٠، ٤٤٤، ٤٦٢، ٤٨٧، ٤٩٠، ٥٠٥، ٥٢٠
إلا أن قرارها بإلغاء القرار الإداري المعيب يعدم القرار وآثاره، ويعتبر كأن لم يكن (ركاكة في صياغة الجملة) ١٣٩
بتاريخ ٢٠١٠/٤/١٣، أصدرت محكمة أمن الدولة في الدعوى رقم (٢٠١٠/٣٧٠) حكماً وجاهياً بحق المستدعي (أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً وجاهياً بحق المستدعي في

الدعوى (٢٠١٠/٣٧٠) بتاريخ ١٣/٤/٢٠١٠م) ١٣٩
في الموضوع وحيث إن فريقي هذه الدعوى أحالا كافة النزاعات القائمة بينهما إلى هيئة تحكيم التي أصدرت قرارها حولها، ومن بين ما قررته اعتبار العلامة التجارية رومو إنترناشونال موضوع طلب الترقين مملوكة للمستأنف ضده الثالث... وقد تصدق هذا القرار استئنافاً... (ضعف في تركيب جمله وعباراته، واستعمال كلمات في غير محلها) ١٤٠
أخطأ مسجل العلامات التجارية بقراره من حيث الصنف المطلوب التسجيل عليه وبين أصناف وعلامات المستأنف ضدها الثانية (أخطأ مسجل العلامات التجارية بقراره بين الصنف المطلوب التسجيل عليه وأصناف المستأنف ضدها الثانية وعلاماتها التجارية) ١٤٠
فأنه يتمثل بأنه لو إنَّ الجاني لم يمتنع لما أصاب مصلحة الطفل من ضرر ٣٥١
سنتطرق لموقف منظمة العمل الدولية منه من بعد ذلك لا بد لنا من أن نقوم بتقييم عام للإضراب ٣٥١
سلطة الإدارة في توقيع جزاء الغرامة على من غير المرتبطين بها ٣٥٣
وقضت أيضاً بأنه: حيث إن محكمة الاستئناف قد استجوبت المدعية لتوضيح ما أشكل عليه من أمور ضرورية... ٣٥٣
نرى أنه نجد من إطلاق هذه القاعدة ٣٥٣
ليس لهما من الديمومة في شيء إلا الاسم (ليس لهما من الديمومة إلا الاسم) ٣٨٠
قال أصدق القائلين، ثم أورد حديثاً نبوياً شريفاً (أن يورد آية قرآنية، لأن أصدق القائلين هو الله تعالى) ٣٨٠
فهذا التخفيض قد يؤدي تغير في سعر أسهم الشركة (إلى تغيير) ٤٦٢
وهذا الرأي يردّ بأن التزام البنك ما هو إلا أن دور البنك لا يتعدى أنه كفيل للمشتري (ويرى أصحاب هذا الرأي أن البنك لا يمثل أكثر من كفيل للمشتري وحسب) ٤٦٢
وأيضاً يجب أن الغشّ وقع فعلاً (أن يكون الغشّ) ٤٦٣
إنما هو وظيفة شأنها كشأن الوظائف الأخرى (شأن) ٤٦٣
التأثير على سعر الأوراق المالية (في) ٤٦٣
لا يملك الحق بالرجوع عليه لعدم وجود علاقة (إليه) ٤٦٣
تتولى الحكومة وذلك لمنع الازدواجية في ضرورات التحويل (ذلك) ٤٧٧

من حيث التعيين: أنه الموظف الدولي يتم تعيينه... (أن الموظف الدولي...) ٤٧٧
الذي يعمل لحسابها أو لحساب أحد فروعها هذه المنظمة (فروع) ٤٧٧
أجاز ميثاق الأمم المتحدة للدول الأعضاء في استخدام القوة (حذف حرف الجر «في») ٤٧٧
عدم جواز الدول في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الجامعة الأُخرى (عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجامعة الأخرى) ٤٧٨
واتخاذ كل ما لديها من وسائل وتدابير اللازمة لرفع... (من الوسائل والتدابير اللازمة) ٤٧٨
صيغة (أكدّ على) ٣٧٩
وهذه الخصيصة التي أكدنا عليها في أكثر من مناسبة (أكدناها) ٣٧٩
صيغة (بالنسبة إلى) ٤٠٠
التصرفات باطلة بالنسبة للدائنين، إذا تمت بعد التوقف عن الدفع (تُعَدّ تصرفات الدائنين باطلة إذا تمت بعد التوقف عن الدفع) ٤٠٠
صيغة التسوية ٤٠٠، ٥٢٠
سواء عن طريق الدائن أو المدين (سواء أكان عن طريق الدائن أم المدين) ٤٠٠
سواء كانت مدنية أو جزائية أو شرعية (سواء أكانت مدنية أم جزائية أم شرعية) ٥٢٠
صيغة (حاز لـ) ٣٧٩
الحائزين في بلادهم للمؤهلات المطلوبة للتعيين في أرفع المناصب القيادية (الحائزين في بلادهم المؤهلات) ٣٧٩
صيغة (زاد عن) ٣٧٩، ٥٠٥
بما يزيد عن مبالغ معينة (على) ٣٧٩
أن لا يزيد الجواب عن مدة ٦٠ يوماً (على) ٥٠٥
صيغة (لا يجب) ٣٨٥
لا يجب أن ننظر إلى الشيك من وجهة نظر القانون التجاري (يجب ألاّ ننظر...) ٣٨٥
الضمائر ١٠١، ١١٣، ١٣٢، ١٧٤، ٢٠٢، ٢٣٤، ٣٣٦
محكمة الشرطة قد استجاب لما طلبته منها محكمة التمييز (استجابت) ١١٣
أحمد... وطلال وكيلهم المحامي... (وكيلهما) ١٧٤
كل مخالفة لأحكام القانون لم يرد نص على عقوبة عليه (عليها) ١٧٤

إلزام المستأنف ضدهما، وتضمينها الرسوم (وتضمينهما) ١٧٥
عليهم تقديم المعذرة المشروعة لغيابها عن المحاكمة (لغيابهم) ١٧٥
إتاحة الفرصة للمستأنف بتقديم بيناته ودفوعه والتي حرم من تقديمه (تقديمها) ١٧٥
الطباعة ٧٧، ١٢٠، ١٥٤، ١٨٧، ٢٠٦، ٢١١، ٢١١، ٣٠٧
العدد ٩١، ١٣٥، ١٧٧، ١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٣٢٤، ٣٨٦، ٤٤٤، ٤٧٦، ٥١٩
إلزامه بالأجور المستحقة البالغة ألف وثمانمائة وخمسة وثلاثون دينار أتعاب محاماة (ألفاً وثمانمئة وخمسة وثلاثين ديناراً) ٩١
مقدارها ألف ومائتين وخمسون دينار (ومئتان... ديناراً) ٩١
اثني عشر طلقة (اثنتي عشرة طلقة) ٩١
سبعة سنوات (سبع سنوات) ٩١
خمسة عشر سنة (خمس عشرة سنة) ٩١
أربع عشرة عاماً (أربعة عشر عاماً) ٩١
سلمه المغدور ثلاثمئة وستون دينار (وستين ديناراً) ٩١
نص المادة الحادية عشر (الحادية عشرة) ٩١
(١٥٠٠-٢٥٠٠) ديناراً شهرياً (دينار) ٩٢
مبلغ ٦٢٨٣١ دينار و٩٧ فلس مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية وتضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ دينار أتعاب محاماة (ديناراً... فلساً... ديناراً) ٩٢
١١ شهر و ١٥ يوم فقط (شهراً... يوماً) ١٣٥
عشرين دينار محاماة (ديناراً أتعاب محاماة) ١٣٥
سبعة عشر دينار (ديناراً) ١٣٥
أربع فصول دراسية (أربعة) ١٣٥
١٢٠٠ متراً مربعاً (متر مربع) ١٣٥
٦٤٩٧ دينار و٩٢٧ فلس ومبلغ ٢٥ دينار أتعاب محاماة (ديناراً... فلساً... ديناراً) ١٧٧
تتجاوز أربعون ألف دينار (أربعين) ١٧٧
٢٤ يوم (يوماً) ١٧٧
مبلغ ستون دينار (ستين ديناراً) ١٧٧

مبلغ خمسون دينار (خمسين ديناراً) ١٧٧
بأن تدفع للمدعي مبلغ ستة آلاف وأربعماية وسبع وستين دينار و ٩٢٧ فلس (وسبعة وستين ديناراً... فلساً) ١٧٨
مبلغ أربعة آلاف ومائة وتسعة وسبعون دينار (وسبعين ديناراً) ١٧٨
٢٩ دينار و ٩١٨ فلس (ديناراً... فلساً) ١٧٨
أربع إلى خمسة أيام (أربعة) ١٧٨
ثمانية ساعات (ثماني) ١٧٨
ثلاث إنذارات (ثلاثة) ١٧٨
لمدة اثنى عشر ساعة... أي ما معدله إحدى عشر ساعة (اثنتي عشرة... إحدى عشرة) ١٧٨
مبلغ ستة آلاف وأربعماية وسبع وستين دينار و ٩٢٧ فلس (وسبعة... ديناراً... فلساً) ١٧٨
ثلاث خبراء (ثلاثة) ٢٠٤
أربع آلاف دينار (أربعة) ٢٠٤
لغاية الساعة الثالث (الثالثة) ٢٠٤
الساعة الحادية عشر وخمسة دقائق (الحادية عشرة وخمس) ٢٠٤
قيمتها تساوي خمسمائة وسبعة عشر ألف وتسعماية وستة وخمسون دينار واثنان وتسعون فلس ٢٠٥ (ألفاً.. وخمسين ديناراً واثنين وتسعين فلساً) ٢٠٥
مبلغ... ثلاثة وثمانون ألف وتسعمائة واثنا عشر دينار وخمسمائة وستة وخمسون فلساً (وثمانين ألفاً... واثنى عشر ديناراً... وخمسين فلساً) ٢٠٥
مبلغ واحد وثلاثون ألفاً وثمانية وتسعون دينار وفلـ٨٦٠س (...وثلاثين... وتسعين ديناراً.. وثمانمئة وستين فلساً) ٢٠٥
يساوي... ستة وعشرون ألف وتسعمائة وواحد وعشرون دينار وماية وثمانية وثمانون فلس (وعشرين ألفاً... وواحداً وعشرين ديناراً... وثمانين فلساً) ٢٠٥
مبلغ ستين ألف وثلاثمئة وتسعة وعشرين دينار (ستين ألفاً... وعشرين ديناراً) ٢٠٥
حصر مطالبة موكله بمبلغ ٢٠٥٠ دينار (ألفان وخمسون دينار) (ديناراً... ألفين وخمسين ديناراً) ٢٠٦
حبس المستأنف تسعون يوماً (تسعين) ٢٢١

لمدة تسعون يوماً (تسعين) ٢٢١
ثلاث خبراء (ثلاثة) ٢٢١
ثلاث استئنافات (ثلاثة) ٢٢١
أربع أشهر (أربعة) ٢٢١
ثلاثة قطع زجاجية (ثلاث) ٢٢١
حوالي مئة وخمسون إلى مائتي شجرة (خمسين)٢٢١
بحدود الساعة الحادية عشر ليلاً (عشرة) ٢٢١
كون المستأنف حدثاً في السابعة عشر من عمره (عشرة) ٢٢١
خمسة عشر سنة (خمس عشرة) ٢٢١
من واحد وعشرون طبيباً (وعشرين) ٢٢٢
اختلس مبلغ ماية واثنان وسبعون دينار (مئة واثنين وسبعين ديناراً) ٢٢٢
دفع مبلغ عشرة آلاف وثمانمائة وثمانية وثلاثون دينار (وثلاثين ديناراً) ٢٢٢
إن تعيين قاضي جديد كل ٢٢ شهر يؤدي إلى السماح للرئيس بإضفاء الصفة السياسية على تلك المحكمة (شهراً) ٣٢٤
يضم مجلس الدولة ٣٣٢ عضو، ١٩٩ عضو يقومون بأداء عملهم داخل المجلس، في حين يتولى ١٣٣ عضو العمل خارجه (عضواً) ٣٢٥
يرتب أعضاء المحاكم الإدارية ضمن سبعة رتب أساسية ٣٢٥
قامت المحكمة بإلغاء ٨٩ قرار إداري ٣٢٥
عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين، أو بغرامة من خمسين ديناراً إلى مائتين دينار ٣٢٥
كانت تحتضن طفلاً صغير، لا يتجاوز عمره الخمسة شهور (صغيراً... خمسة الشهور، أو الشهور الخمسة) ٣٢٥
يجب تسجيل الوكالة لدى مديرية التسجيل المختصة مقابل رسم نسبته (١٦) بألف، ستة عشر بالألف من القيمة المقدرة للمال ٣٢٥
التحكيم أكثر قابلية للوقوع في الأخطاء القانونية من الحكم القضائي الصادر من محكمة ثاني درجة ٣٢٦
الحقيقة أنني قد طالبت بمبلغ عشرون ألف دينار٣٢٦

إذا فشل مجلس التوفيق بإنهاء مهمته، والمحددة بواحد وعشرون يوم... ٣٢٦
نعالج الطبيعة القانونية لجريمة الدخول غير المشروع لنظام المعلومات كمطلب ثاني ٣٢٦
الركن المادي يتحقق بإتيان إحدى الأفعال الآتية... ٣٢٦
يسجن من اعتدى على غيره مدة لا تتجاوز ثلاث أشهر قابلة للتمديد... ٣٢٦
مدة تقادم عقوبة الإعدام، والعقوبات الجنائية المؤبدة خمسة وعشرين سنة ٣٢٧
أجمع فقهاء الشريعة على تحريم الإجهاض بعد مائة وعشرون يوماً من بدء العمل ٣٢٧
طيلة فترة الاستيداع وهي خمسة سنوات (خمس) ٣٨٦
إذا بلغ عمر الموظفة خمسة وخمسون عاماً (وخمسين) ٣٨٦
والمصادقة عليها خلال ثلاثين يوم من قبول الاستقالة (يوماً) ٣٨٦
توافر ثلاث شروط (ثلاثة) ٤٤٤
يقل عن ٢٠ يوم (يوماً) ٤٤٤
والتي تعدّ إحدى المآخذ (أحد) ٤٧٦
إذا تعرضت أحد الدول (إحدى) ٤٧٦
وهي ٣٠ يوم (يوماً) ٤٧٦
ومدة هذا الإنذار ١٥ يوم (يوماً) ٤٧٦
١٥ يوم (يوماً) ٥٢٠

عدم التزام قرارات المحكمة بكتابة الأرقام بطريقة صحيحة وموحدة ١١٠

مبلغ ٦٥٩٣ ديناراً... وللمطالبة بحقوق عمالية قيمتها عشرة آلاف وخمسمئة وستين ديناراً و٨٨٠ فلس (وستون، فلساً) ١١٠

عدم إيراد المصدر الصحيح ٤٠٣

شريطة توقف الدائن عن دفع ديونه التجارية (شرْطَ٤٠٣)
الإجهاض: خروج الجنين قبل موعد الولادة الطبيعي (إخراج) ٤٠٣
وكيف تنعكس عليه إيجابيّاً (إيجاباً) ٤٠٣

عدم التفريق بين صيغ الجموع ٢٣٧

ستة شهور (أشهر) ٢٣٧
الإقالة في حق العاقدين (المتعاقدين) ٢٣٧

عدم التفريق بين المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع ١٠٥، ٢٠٨، ٢٣١، ٣٤٦
إحدى الشوارع (أحد) ١٠٥
المستأنف عليه: ١- عبداللطيف... ٢- ليث... إعلان براءة المستأنف عليهم (عليهما) ٢٠٣
أخطأ المحكمة عندما اعتمد على تقرير الخبرة (اعتمدت) ٢٠٨
إحدى مراكز الإصلاح (أحد٢٣١)
أن القطعتين محاطة بالأسلاك الشائكة (محاطتان٢٣١)
إن قضاة أول درجة (الدرجة الأولى) ٣٤٦
وهذان الأركان، هي: الركن المادي، والركن المعنوي (الركنان، هما:) ٣٤٦
حقيقة الأمر إن الحكومة والبرلمان تكون معبرة عن غالبية الشعب (يعبران) ٣٤٦
الحكم القضائي الصادر من محكمة ثاني درجة (الدرجة الثانية) ٣٤٦
كل القرارات التي جاءت بصدد هذا العقد جاءت خالياً من أي تعريف له (خالية) ٣٤٧
يسلك الطريق الذي يتسم بالقسرية (التي تتسم) ٣٤٧
الحكم التي تم تقديم الالتماس عليه (الذي) ٣٤٧
أن تكون لها شارة مميزة يمكن تمييزه... (تمييزها) ٣٤٧
يستطيع طرفا النزاع أن يتفقوا على وسيط (يتفقا) ٣٤٧
قانون الجمارك المتعلقة بالضريبة الجمركية... (المتعلق) ٣٤٧
النزاع في فقه المرافعات يعتبر ذات مدلول موضوعي (ذا) ٣٤٨
وقد تصيب الملفات الخاص بمستندات النصوص (الخاصة) ٣٤٨
عدم الدقة في ترتيب عناصر الجملة ١٤١، ١٨٠، ٢٤١
إفادات صاحب منشأة مؤسسة عزيز الهندسية الدعوى (رمزي قمصية) المؤرخة في ٢٠١٠/٢/٨ (صاحب منشأة عزيز الهندسية هو رمزي قمصية كما ورد في الدعوى المؤرخة في ٢٠١٠/٢/٨) ١٤١
مما يجعل من محكمتنا الالتفات عن هذا السبب (عدم الدقة في ترتيب أركان الجملة) ١٨٠
الأمر الذي يؤدى فسخ القرار المستأنف (يؤدي إلى) ١٨٠
وعما تقدم أن ولما كانت أقوال المشتكي تؤكد أنه لم يشاهد المشتكى عليه (عدم الاعتناء بترتيب عناصر الجملة) ٢٤١

عدم مطابقة النعت للمنعوت ٢٢٨، ٢٣٦، ٣٨٦
أن تراعي أمراً مهم (مهماً) ٢٢٨
أن القطعتين محاطة بالأسلاك الشائكة (محاطتان) ٢٣٦
هناك مراقب مالي وهذا المراقب مالي (المالي) ٣٨٦
عدم معرفة كتابة الاسم المعرف بـ(أل) الذي دخل عليه حرف ٤٧٣، ٤٨٧
سواء بالتعويض أو دفع رواتب مدى الحياة (بالتعويض) ٤٧٣
فاللوقوف ٤٨٧
بالعفار ٤٨٧
بالأصل ٤٨٧
بالتعاون ٤٨٧
بالتصرفات ٤٨٧
عدم معرفة كتابة الاسم المقصور المنصوب بتنوين الفتح ٢١٣
نحت منحا (منحى) ٢١٣
عدم الميز بين الاسم المقصور والاسم المنقوص ٢٣١، ٤٤٤
أعرف المتوفِ بحكم الزمالة (المتوفى) ٢٣١
أغفل حماية المتوفِ (المتوفى) ٤٤٤
عدم الميز بين التاء المربوطة والتاء المبسوطة ٨٨، ١٦٤، ١٩٦، ٣٢٠، ٤٣٨، ٤٥٩، ٤٧٢، ٥١٧
طالبة بالنتيجة (طالبت) ٨٨
إحالت أوراق الدعوى (إحالة) ١٦٤
مساحت القطعة (مساحة) ١٩٦
طالبة بالنتيجة (طالبت) ١٩٦
التأكد من الأسباب والظروف التي حالة دون صرف المخصيصات التي رصدت لها المبالغ في الموازنة (حالت... المخصصات) ٣٢٠
لقد أجابة على هذا السؤال الفقرة الثالثة من المادة (٨) (أجابت) ٣٢٠
وافقة المحكمة (وافقت) ٤٣٨

لأن المادة نصة إذا... (نصت) ٤٥٩
مبدأ المساعداة (المساعدات) ٤٧٢
الحكمت من الزواج هي الديمومة (الحكمة) ٥١٧
والنصوص التي تم نقلها على مجمعات لها عادات مختلفة واجهة الفشل(مجتمعات.. واجهت) ٥١٧
مراعات الظروف (مراعاة) ٥١٧
الوقة (الوقت) ٥١٧
عدم الميز بين التاء المربوطة والهاء ٨٨، ١٦٢، ١٦٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢١٩، ٣٢٣، ٤٧٢، ٥٠٢، ٥١٧
عدم اتباع النقض لعله توافر سبق الاصرار (لعلة) ٨٨
وكيل ورثه المغدورين (ورثة) ٨٨
مشكله (مشكلة) ٨٨
شقيقه المتهم (شقيقة المتهم) ٨٨
ناجمة عن ضربه أو عدة ضربات (ضربة) ٨٨
أدلى بهذه الأقوال بطوعة (بطوعه) ٨٨
زجاجه البيبسي (زجاجة) ٨٩
وجهة واضح (وجهه) ٨٩
جنحه شراء (جنحة) ٩٣
أداه حادة (أداة) ٨٩
مدة عملة المزعومة (عمله) ١٦٢
توجية اليمين (توجيه) ١٦٢
دينيه (دينية) ١٦٣
تراة المحكمة (تراه) ١٩٦
بموجب شك سرقة المدعى عليه (سرقه) ١٩٦
وجة الخطأ (وجه) ١٩٦
القطعه (القطعة) ٢١٩
بالإضافه (بالإضافة) ٢١٩

الأردنيه (الأردنية) ٢١٩
الهاشميه (الهاشمية) ٢١٩
البزايعه (البزايعة) ٢١٩
المحاكمه (المحاكمة) ٢٢٠
الطراونه (الطراونة) ٢٢٠
شحاده (شحادة) ٢٢٠
العقبه (العقبة) ٢٢٠
القضيه الحقوقيه (القضية) ٢٢٠
فائده (فائدة) ٢٢٠
باطله (باطلة) ٢٢٠
فرصه (فرصة) ٢٢٠
مخالفه (مخالفة) ٢٢٠
لا يمس مصلحهٍ مالية للشخص. (مصلحةً) ٣٢٣
عدم رد لوحه فنيه لها عند المودع منزله أدبيه رفيعة (لوحة فنية) ٣٢٣
يعتد بالأضرار الأدبيه كما يعتد بالأضرار الماديه (المادية) ٣٢٣
أجاز التعويض عن الضرر الأدبي في نطاق المسؤولية التقصيريه أو العقديه. (التقصيرية، العقدية) ٣٢٣
إنّ الأزواج من الاسره هم من يستحق التعويض (الأسرة) ٣٢٣
قضت المحاكم الفرنسية لسته عشر شخصاً بالضمان (لستة) ٣٢٣
تعويض غير الورثه عن الآلام النفسيه التي أصابة مورثهم (الورثة، النفسية، أصابت) ٣٢٣
يسري على المسؤوليه التعاقدية، والمسؤولية التقصيريه (المسؤولية، التقصيرية) ٣٢٣
يترتب على بطلان الخبره (الخبرة) ٣٢٣
التشريعيه (التشريعية) ٥٠٢
الخاتمه (الخاتمة) ٥٠٢
المقدمه (المقدمة) ٥٠٢
خطه علميه (خطة علمية) ٥٠٢

الحقيقه (الحقيقة) ٥٠٢
الماده (المادة) ٥٠٢
اللغه (اللغة) ٥٠٢
الكتابه (الكتابة) ٥٠٢
المقرره (المقررة) ٥٠٢
المعنويه (المعنوية) ٥٠٢
الاشكاليه (الإشكالية) ٥٠٢
اعتبارة بمثابه روح المحل وحركتة الدائمه (اعتباره بمثابة... وحركته الدائمة) ٥١٩
يميز من خلاله التاجر سلعته عن غيرة (غيرها) ٥١٩
المقصود في قولة تعالى (قوله) ٥١٩
عدم الميز بين حالات رسم الهمزة ٨٨، ١٢٨، ١٦٣، ١٩٧، ٢١٨، ٣١٨، ٤٣٤، ٤٥٨، ٤٧٣، ٤٨٧، ٥١٥
من حيث قضائه بمبلغ ألف دينار (قضاؤه) ٨٨
من الضروري إعطائه فرصة (إعطاؤه) ٨٨
قتل أثنائها والد المتهم (أثناءها) ٨٨
عبائة (عباءة) ٨٨
لم تثبت أدائها لهذه الأجور (أداءها) ٨٨
أنشأت لهم قيود (أنشئت) ٨٨
ملائمة العقوبة المفروضة (ملاءمة) ١٢٨
طلب لهذه الأسباب إلغاؤه... (إلغاءه) ١٢٨
تقدم بهذه الدعوى طاعناً وطالباً إلغائهما (إلغاءهما) ١٢٨
تتوائم (تتواءم) ١٦٣
ملائمتها (ملاءمتها) ١٦٣
يبقى إدعاءه (ادعاؤه) ١٦٣
لم يتم إلغائه (إلغاؤه) ١٦٣
لم يتم إلغاءه (إلغاؤه) ١٦٣

بشراءها (بشرائها) ١٦٣
ملفات أبناءه (أبنائه) ١٦٤
في قضاءها (قضائها) ١٩٧
من أبناءه (أبنائه١٩٧)
تجزائه (تجزئة١٩٧)
خطاؤه الجسيم (خطئه١٩٧)
للمنشاءات (للمنشآت) ١٩٧
لزوجته وأبناءه ووالدته (أبنائه) ٢١٨
إن قضائها بإدانة الظنين (قضاءها) ٢١٨
إن بيع المسروقات أو شراؤها (شراءها) ٢١٨
التي تمّ إجرائها (إجراؤها) ٢١٩
رفض المشتكي إعطائه حقوقه (إعطاءه) ٢١٩
ما عدا خانة المبلغ الواجب استيفاءه (استيفاؤه) ٢١٩
على ضوؤها (ضوئها) ٢١٩
بعد انقضاءه (انقضائه) ٣١٨
في كل أجزاءه (في كل أجزائه، والأصوب: في أجزائه كلها) ٣١٨
بعد انتهاءه (انتهائه) ٣١٩
على اعفاءه (اعفائه) ٣١٩
النقطة التي تلتقي فيها آرائهم معا (آراؤهم) ٣١٩
يغادر المدَّعى عليهم ووكلائهم قاعة الاجتماعات (ووكلاؤهم) ٣١٩
المواد التي يتم شرائها منه (التي يتم شراؤها منه، والأصوب: التي تشرى منه) ٣٢٠
اللجؤ (اللجوء) ٤٣٨
وللمحكمة إعطائه (إعطاؤه) ٤٣٨
بيع أعضاءه (أعضائه) ٤٣٨
قد استلم المستندات وبدء بفحصها (بدأ) ٤٥٩
تواطئ (تواطؤ) ٤٥٩

بإلغاؤه (بإلغائه) ٤٥٩
وذلك لسمو الدستور وإعطاءه (وإعطائه) ٤٥٩
لمبداء عام (لمبدأ) ٤٧٣
لأنه أكثر ملائمة (ملاءمة) ٤٧٣
يستطيع شرائها (شراءها) ٤٧٣
بانتهاء الغرض من إنشاءها (إنشائها) ٤٧٣
ووفقاً للرؤي الراجح (للرأي) ٤٨٧
ولا يجوز تأييده لنه لو تم (لأنه) ٤٨٧
يكون هناك مصلحة ورائى هذا الشرط (وراء) ٤٨٧
وإنما تم اللجوا (اللجوء) ٤٨٧
وهو عدم تكافوا الآدائات (تكافؤ الأداءات) ٤٨٧
ونلجاء لها... (ونلجأ) ٤٨٧
التي تنشئ بموجب الاتفاق (تنشأ) ٤٨٧
أن تكون متكافأة (متكافئة) ٤٨٧
إذا كانت الإدارة قد أخطئت (أخطأت) ٥١٥
وهذه مسئلة مشاعر (مسألة) ٥١٥
لا ينشاء من خلال المعاهدة المعقودة (ينشأ) ٥١٥
تنص على تحمل أو مسائلة المستشار (مساءلة) ٥١٦
إن المستشار القانوني يسئل عن الخطأ الذي يرتكبه (يسأل) ٥١٦
عدم الميز بين الواو الأصلية في الفعل وواو الجماعة ١٩٦، ٢١٩، ٣٥٧، ٥١٦
تنموا عليها الأعشاب (تنمو) ١٩٦
وأنها لا تخلوا (تخلو) ١٩٧
يمثلو أمام المحاكم (يمثلوا) ١٩٧
أرجوا إتاحة المجال لي (أرجو) ٢١٩
التحكيم أسلوب لفَضّ النزاعات يغدوا بلا منازع أرقى صورة من صور التمدن والتحضر... ٣٥٧

لكن يبدوا أن هناك تناقضاً... ٣٥٨
الأجسام المضادة هي التي ينتجها جهاز المناعة بواساطة الخلايا (بوساطة) ٣١١
وأرجوا مساعدتي (وأرجو) ٥١٦
عدم وضع الفاصلة المنقوطة في مكانها الصحيح ١٢٤
المتضمن حرمانه من كافة حقوقه التقاعدية وذلك لأن الحكم الصادر يحرمه من كافة حقوقه التقاعدية (..؛ وذلك..) ١٢٤
العطف ١٣٢، ٢٢٧
سواء كان في الخدمة أم متقاعد (متقاعداً) ١٣٢
بلغت خدماته المقبولة للتقاعد (١١) سنة و(٥) أشهر ويومان (يومين) ١٣٢
قدم الطرفان بيناتهما ومرافعتهما (ومرافعتيهما) ١٣٢
بحضور وكيل المستأنفين ووكيلا المستأنف ضدهما (ووكيلي) ١٣٢
يدعي أن لديه بينات ودفوع (ودفوعاً) ٢٢٧
فتح همزة (إنّ) بعد (إذ) ٩٠، ٣٢٢، ٤٣٧
إذ أن (إن) ٩٠
إذْ أنَّ المشرع بتجريمها إنما يهدف إلى منع وقوع الضرر.. (إنَّ) ٣٢٢
إذ أنهم يقومون بالأعمال التجارية... (إنَّهم) ٣٢٢
إذ أنّ المصرف ملزم بالوفاء... (إنَّ) ٣٢٢
إذ أن البقاء داخل النظام المعلوماتي (إنّ) ٤٣٧
فتح همزة إن بعد (حيث) ٩٠، ١٢٩، ٣٢٠، ٤٠٤، ٥١٦
حيث أن (إن) ٩٠، ١٢٩
حيث أنَّ الممتلكات لا تنفصل عن الحياة...(أن) ٣٢٠
حيث أنَّ نص المادة (إنَّ) ٤٠٤
حيث أنه سنداً... (إنه سندٌ) ٥١٦
فتح همزة (إن) بعد القول ٩٠، ٣٢٢، ٣٨٥، ٤٠٣
قولها أن (إنّ) ٩٠
وعليه يكون القول بأن حظر نشر التحقيقات منطقي كما أن نشر التحقيق الابتدائي

يتناقض مع المقولة بأن الحكم القضائي عنوان الحقيقة (إنَّ) ٣٢٢
لا محل للقول بأن الخبرة المزورة تبقى سنداً في الدعوى (إنَّ) ٣٢٢
هذا الفقه يقول بأن هذا القانون (إن) ٣٨٥
وقلنا أنّ جريمة الإجهاضى (إنّ) ٤٠٣
الفصل بين المتلازمين فيما لا حاجة للعبارة إليه ٢٤١
كون البينات وعلى الرغم من الاعتراض عليها وعدم قانونيتها، فهي تؤدي للنتيجة التي توصلت إليها المحكمة (حذف «فهي») ٢٤١
مستوى الخط ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٨، ٥٠٦
النحو والصرف ٩٠، ١٠٩، ١٢٩، ١٦٤، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٢٠، ٣٢٤، ٣٨٠، ٣٨٦، ٣٩٣، ٤٠١، ٤٠٩، ٤١٨، ٤٤١، ٤٥٤، ٤٧٤، ٤٨٨، ٥٠٣، ٥١٨
على محكمة الاستئناف أن تفصح عن رأيها من حيث مناقشة الأدلة تحدد الوقائع التي تتوصل إليها من خلال البينات. وأن تطبيق القانون عليها دون أن تكتفي بمجرد ذكر للأدلة أو الواقعة دون مناقشتها من قبلها (الجمل مفككة غير مترابطة) ١٠٩
لما ورد بقرارنا مع ملاحظة أن قرار غير مرفق في القرار (تجاوز نحوي في اسم أن، وعدم وضوح في المعنى، وخلل في التركيب) ١٠٩
فيما يتعلق باجتماع الهيئة العامة يُعدّ دستور (دستوراً) ٣٨٠
تأخذ قرار بإقالة المدير (قراراً) ٣٨١
أن المشرع قد يطلب أمور لا بد من نشرها (أموراً) ٣٨١
يناط حل النزاع بشخص موضعَ ثقةٍ (موضعِ) ٣٨١
فذلك أمراً لا يدخل في نطاق السلطة القضائية (أمرٌ) ٣٨١
إذا ما ذهب المتنازعين إلى القضاء (المتنازعون) ٣٨١
أيّ طلب إضافي يكون مكمل للطلب الآخر (مكملاً) ٣٨١
هناك شرطين أساسيين حتى يتحقق القبول لهذا الشرط الإضافي (شرطان أساسيان) ٣٨١
أن يكون الطالب العارض الإضافي مقبول في المحكمة العامة (مقبولاً) ٣٨٢
كأن يكون المالَ قد أُتلف (المالُ) ٣٨٢
يجب أن يكون الفعل مقصود بدايةً (مقصوداً) ٣٩٣

أو رضيتْ بأن يستعمل لها غيرَها (غيرُها) ٣٩٣
يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات (ثلاث) ٣٩٣
ولم يفضي هذا الإجراء إلى جريمة (يُفْضِ) ٣٩٣
إذا كان التاجر متوفٍ (متوفى) ٣٩٣
وكافة الأشخاص هم مكلفين (مكلفون) ٣٩٤
وكان هناك اختلافاً بين المصادر (اختلاف) ٣٩٤
وكلا المادتين تحيلان إلى... (وكلتا) ٣٩٤
يُستثنى من ذلك طائفتين أو مجموعتين (طائفتان أو مجموعتان) ٤٠١
حين يَطلب من أمين السجل إعطاؤه نسخة من الدعوى (إعطاءه) ٤٠١
إذا ثبت للمحكمة توقفَ التاجر عن دفع ديونه (توقّفُ) ٤٠١
يُطبّق على التجار دون غيرُهُمْ (غيرِهِمُ) ٤٠١
أن تشهر إفلاسه من تلقاء نفسُها (نفسِها) ٤٠١
رتّب المشرّع الأردني على حكم الإفلاس آثار تنسحب إلى الماضي (آثاراً) ٤٠٢
تُعاقب بالحبس مدّة من ستة أشهر إلى ثلاثة سنوات (ثلاث) ٤٠٢
لم يجعل المشرع الأردني وسيلة النشاط عنصر في الجريمة (عنصراً) ٤٠٢
إذا خلا الشيك من بيانات تاريخ الإنشاء يعتبر باطل (باطلاً) ٤٠٩
ننظر إلى الموضوع حسب نظريتان (نظريتين) ٤٠٩
وقد يعطينا هذا تصور (تصوراً) ٤٠٩
يجب أن نعرف أن هناك اختلاف في تفسير المادة (اختلافاً) ٤١٠
ولو كان هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما (ارتباط) ٤١٠
وقد يذهب المشتكين إلى المحكمة (المشتكون) ٤١٠
يتم انتخابهم من قبل جهتين رئيسيين (رئيستين) ٤١٠
وهو الشخص المناط به حلّ النزاع (المنوط) ٤١٠
ويكون القاضي مخيرّ بين مادتين (مخيّراً) ٤١٠
وهو على علمٌ بحملها (علم) ٤١٠
ويمكن استرداده خلال ثلاثين يوم (يوماً) ٤١٠

عام ألف وتسعمائة وخمس وثمانين (وخمسة) ٤١١
لا يشعرون بها، ولا يحتجوا عليها (يحتجون) ٤١٨
فكل الأشخاص الذين يستفيدوا من سلع معينة يلتزموا بالضرائب (يستفيدون، يلتزمون) ٤١٨
الذي يحكم الإدارة العامة تنظيماً وعناصراً ونشاطاً ووسائل ورقابة (وعناصرَ) ٤١٩
قلنا هنالك مبدأين للإجابة على التساؤلات (مبدآن، عن) ٤١٩
أنّ هناك فارق أو عامل مشترك (أن هناك فارقاً أو عاملاً مشتركاً) ٤١٩
عام ألف وتسعمائة واثنان وسبعون (واثنين وسبعين) ٤١٩
ذهب بأن هناك أسبابٌ عديدةٌ (أسباباً عديدةً) ٤١٩
إن لم يكن صالح للملاحة (صالحاً) ٤١٩
توفي قبل اثنا عشر سنة (اثنتي عشرة) ٤١٩
لا بد من الإشارة بأن هناك ارتباط وثيق بينهما (إلى أن، ارتباطاً وثيقاً) ٤٢٠
نصب اسم كان وأخواتها ٩٨، ١٦٧، ١٩٨، ٢٣٠، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٨٩، ٥٠٣
كان برفقتها أخاها الصغير (أخوها) ٩٨
يكون الاستئنافين الأصلي والتبعي (الاستئنافان) ١٦٧
تكون اللائحتين الاستئنافية والجوابية مقدمتان ضمن المدة القانونية (اللائحتان... مقدمتين...) ١٦٧
ليس له سنداً (سند) ١٦٧
أصبح في الدعوى تقريرين متناقضين (تقريران متناقضان) ١٩٨
كان بداخلها شخصين (شخصان) ٢٣٠
ليس له سنداً في القانون (سند) ٢٣٠
ليس له آثاراً إيجابية (آثار) ٤٤١
إذا كان القائمين عليها لا يتمتعون بالكفاءة (القائمون) ٤٥٥
يجب أن يكون كلاً من المتعاقدين (كل) ٤٨٩
وأن يكون هناك قصداً خاص (قصد) ٥٠٣
نصب خبر إن وأخواتها ٩٨، ١٣١، ١٦٧، ٢٣٠، ٣٨٧، ٥٠٣، ٥١٩
أن المميز متخلفاً عن دفع الأجور (متخلف) ٩٨

أن زجاج شباكها المحاذي للسائق مغلقاً (مغلق) ٩٨
أنهما معزولين حكماً (معزولان) ١٣١
أن المقال موضوع الشكوى خالياً من اسم المشتكي صراحة أو دلالة (خالٍ) ١٦٧
أنهما معزولين (معزولان) ١٦٨
إن استثناء محكمة الصلح في حكمها على هذه البينة واقعاً في محله ومتفقاً (واقع، متفق) ١٦٨
أن المستأنف ليث ناخباً مسجلاً لدى دوائر الانتخابية الأولى (ليثاً، ناخب، مسجل، الدائرة) ١٦٨
أن هذا التقرير هو تقريراً طبياً صادراً (تقرير طبي صادر) ١٦٨
أن القطعتين موضوع هذه الدعوى مستغلتين (مستغلتان) ٢٣٠
أن المبالغ التي قدرها الخبراء مبالغاً فيها (مبالغ فيها) ٢٣٠
حيث أنه موقوفاً (موقوف) ٢٣٠
إن قرارها واقعاً في محله (واقع) ٢٣٠
بأن هذه الورقة التي بيننا هي شيكاً (شيكٌ) ٣٨٧
إن الجاني عالماً بعناصر الجريمة (عالم) ٥٠٣
إنه سنداً (سند) ٥١٩

نصب الفاعل ونائبه ٩٩، ١٣١، ١٦٥، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٣٨٧، ٤٥٥، ٤٧٦، ٤٨٩، ٥٠٣، ٥١٩

على أن يقوم المحكمين المعنيين (المحكمان المعنيان) ٩٩
مضى عليها سنتين فتكون الدعوى غير مسموعة (سنتان) ٩٩
يتلخص سببي التمييز (سببا التمييز) ٩٩
قام أخاه المتهم... بالتلاعب بالورق (أخوه) ٩٩
انعدم ركنين أساسيين من أركان جريمة الاختلاس (ركنان أساسيان) ٩٩
استغرق المغدورين في نوم عميق (المغدوران) ٩٩
نتج عنه فارقاً في الرسوم (فارق) ٩٩
ضُبط تلفوني المغدورين (تلفونا المغدورين) ٩٩
صدر بحقه حكماً (حكم) ١٣١

صدر عن رئيس التنفيذ القرارين المستأنفين (القراران المستأنفان) ١٦٥
يوجد في مركزها محامين (محامون) ١٦٦
يعمل معه آخرين لمساعدته (آخرون) ١٦٦
تقدم كلا منهما باستئنافه (كل منهما) ١٦٦
لم يرتضى به فريقي الدعوى (يرتضِ، فريقا الدعوى) ١٦٦
ورد في المادة الثانية منه تعريفاً للراتب (تعريف) ١٦٦
أفاد اثنين منهما بعدم صحة الفاتورة (اثنان) ١٦٦
لا يوجد شرحاً على هذا الاستدعاء (شرح) ١٩٨
ترك الطرفين الأمر لها (الطرفان) ١٩٨
لو كان يعلم موظفي البنك بأن الشخص الذي قام بصرف الشيكين (موظفو) ١٩٨
حيث تمكن المتهمين (المتهمون) ٢٣٠
يوجد لديه بابين قديمين (بابان قديمان) ٢٣٠
تعرف المشتكيين... وقام المتهمين (المشتكيان... المتهمان) ٢٣٠
فات عليه كسباً محققاً (كسب محقق) ٢٣٠
أن يقدم المدعين ما يثبت (المدعون) ٢٣٠
قُدِّم في هذه القضية استئنافين (استئنافان) ٢٣١
إذ إنه صدر قراراً بالاستغناء عن وظيفتك (قرارٌ) ٣٨٧
إن قرار المحكمة يشوبه نوعاً من التناقض (نوع) ٤٥٥٩
إلا أن هذا المبدأ يرد عليه استئنافين (استئنافان) ٤٧٦
هو أن يقوم الناخبين (الناخبون) ٤٧٦
يتعاملون مع بعضهم بطريقة يضر كلاً منهما الآخر (كل منهما الآخر) ٤٨٩
تدوين عقود أو وقائع غير التي أوردها المتعاقدين (المتعاقدون) ٥٠٣
توجه إليه الفقهين الحنفي والشافعي (الفقهان) ٥١٩
اتفق عليه طرفي العقد (طرفا) ٥١٩
نصب المبتدأ والخبر ٩٧، ١٦٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٤٤١، ٤٧٦، ٤٨٩، ٥٠٣
وهذين السببين لا يردان على القرار المطعون فيه (وهذان السببان) ٩٧

وهم المتهمين الثالث والخامس والسابع (المتهمون) ٩٨
خلال مدة أقصاها أسبوعين (أسبوعان) ٩٨
معه آخرين (آخرون) ٩٨
ليس له سند من القانون، ومستوجبا للنقض (مستوجب) ٩٨
سببي الاستئناف لا يردان عليه (سببا) ١٦٦
السبب الثاني عشر فيه ردا على هذا السبب (رد...) ١٦٦
هذين السببين الأول والثاني لا يردين عليه (هذان السببان... لا يردان عليه) ١٦٦
جاء موافقاً للقانون والاجتهاد وسببي الاستئناف لا يردا عليه (وسببا الاستئناف لا يردان عليه) ١٦٧
هذا السبب على ضوء ما أشرنا إليه حرياً بالرد (حري) ٢٣٠
لا يعني أن المستأنف عليهما هما اللذين كانا مع المشتكى عليه (اللذان) ٢٣٠
قيمتها دينارين (ديناران) ٢٣٠
هذا السبب غير وارد حقيقياً بالرد (حقيقي، وتقدير الجملة «وهو حقيقي بالرد») ٢٣٠
بداخل المركبة علبتين زيت محرك (علبتا) ٢٢٩
والموظفين في الأمانة العامة هم (والموظفون) ٤٤١
هناك نوعين من اللجان (نوعان) ٤٧٦
ودليلاً على ذلك ما (ودليل) ٤٨٩
ومن مظاهر تغيرّ الحقيقة المعنوية مجالاً أكثر خصوبة (مجال) ٥٠٣
نصب المرفوعات ٩٧، ١٣١، ١٦٥، ١٩٨، ٢٢٨، ٣٣٢، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٧٦، ٤٨٩، ٥٠٣، ٥١٩
وموظفي الضابطة العدلية المذكورين هم رؤساء المراكز الأمنية (وموظفو الضابطة... المذكورون) ٣٣٢
كان المتنازعين يلجأون إلى النقاش والمفاوضات ٣٣٢
يستطيع طرفي النزاع أن يتفقوا على وسيط (طرفا النزاع أن يتفقا) ٣٣٣
دراسة آثار هذا العقد، حيث توجد علاقتين مختلفتين في هذا العقد (وتوجد علاقتان مختلفتان) ٣٣٣
وهناك رأياً آخر يقول... ٣٣٣

المؤامرة جريمة مستقلة؛ وهي خروجاً على القواعد العامة ٣٣٣
يرى قسماً آخر من الفقهاء... ٣٣٣
نصب المعطوف على المعطوف عليه المرفوع ١٩٩، ٢٣١
أحيل المتهم وآخرين (وآخرون) ١٩٩
المنزل له باب جديد، وبابين خشب (وبابا خشب) ٢٣١
نصب النعت ومنعوته مجرور ٢٣٤، ٤٥٥
استناداً إلى تبليغ موافقاً للأصول (موافق) ٢٣٤
واتبعه الحكام الاداريين (الاداريون) ٤٥٥
وصل كلمتين بعضهما ببعض ٨١، ١٢٢، ١٥٧، ١٦٤، ٣١٤
بمالها من (بما لها) ٨١
لماله من صلاحيات (لما له) ١٢٢
فيما يتعلق بالمدعى عليهما الثاني والثالث فقط فيحين نجد بالثابت من البند (١) من اللائحة الجوابية (في حين) ١٥٧
أوجد تناقض بينما طلب وكيل المدعي وما حكمت به المحكمة. (تناقضا، بين ما) ١٦٤
المدرسة الثانية تتبع نظام الإثبات القانوني أو المقيدوفيه يحدد القانون الأدلة (أو المقيَّد، وفيه يحدد القانون) ٣١٤

فهرس المحتويات

المقدمة ١١
أهمية الدراسة وأهدافها ١٨
مشكلة الدراسة ٢٦
الإطار الزماني والمكاني للدراسة ٢٧
الدراسات السابقة ٢٧
مجتمع الدراسة ٣٦
منهجية العمل ٣٩
آلية التنفيذ ٤٣
تنظيف البيانات ٤٤
بنود الاستبانات ٤٥
الباب الأول: واقع اللغة العربية في القضاء الأردني ٥٥
الفصل الأول: واقع اللغة العربية في قرارات محكمة التمييز ٧١
الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في قرارات محكمة العدل العليا ١١٥
الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في محاكم الاستئناف ١٤٥
- واقع اللغة العربية في محكمة استئناف عمان ١٥٢
- واقع اللغة العربية في محكمة استئناف إربد ١٨٦
- واقع اللغة العربية في محكمة استئناف معان ٢١٩
الفصل الرابع: المقارنة بين نتائج دراسة واقع اللغة العربية في قرارات المحاكم بأنواعها ٢٤٣

الباب الثاني: واقع اللغة العربية في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية ٢٥٩
الفصل الأول: واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير والدكتوراه في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية ٢٧٩
الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة اليرموك ٢٨٣

الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة مؤتة ٢٨٥
الفصل الرابع: واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة آل البيت ٢٨٧
الفصل الخامس: واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا ٢٨٩
الفصل السادس: واقع اللغة العربية في رسائل الماجستير في كلية الحقوق بجامعة الإسراء الخاصة ٢٩٣

الباب الثالث: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كليات الحقوق بالجامعات الأردنية ٣٦١

الفصل الأول: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية ٣٧٥
الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة اليرموك ٣٨٣
الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة مؤتة ٣٨٩
الفصل الرابع: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة آل البيت ٣٩٧
الفصل الخامس: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا ٤٠٥
الفصل السادس: واقع اللغة العربية في محاضرات أعضاء هيئة التدريس في كلية الحقوق بجامعة الإسراء ٤١٣

الباب الرابع: واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بالجامعات الأردنية ٤٢٣

الفصل الأول: واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بالجامعة الأردنية ٤٣٣

الفصل الثاني: واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة اليرموك ٤٥١
الفصل الثالث: واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة مؤتة ٤٦٧
الفصل الرابع: واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة آل البيت ٤٨١
الفصل الخامس: واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة عمان العربية للدراسات العليا ٤٩٥
الفصل السادس: واقع اللغة العربية في أوراق امتحان طلبة كلية الحقوق بجامعة الإسراء ٥٠٩
التوصيات ٥٢٩
الخاتمة ٥٣٧
فهرس المراجع ٥٤٣
الملاحق ٥٤٧
فهرس الأخطاء التي رصدتها الدراسة ٥٨٣

The University of Jordan Press
مطبعة الجامعة الأردنية